

الجزء الثاني

شرح
كافية ابن الحاجب

إمامنا المحدث
ملاّيح محمد بن محمد بن أبي القاسم
(ت ١٢١٩ هـ)

دارت وتوفيت
لأستاذنا محمد بن محمد بن محمد بن محمد

للمجلد الثاني



مكتبة دار الكتب والخطوط
بمصر



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

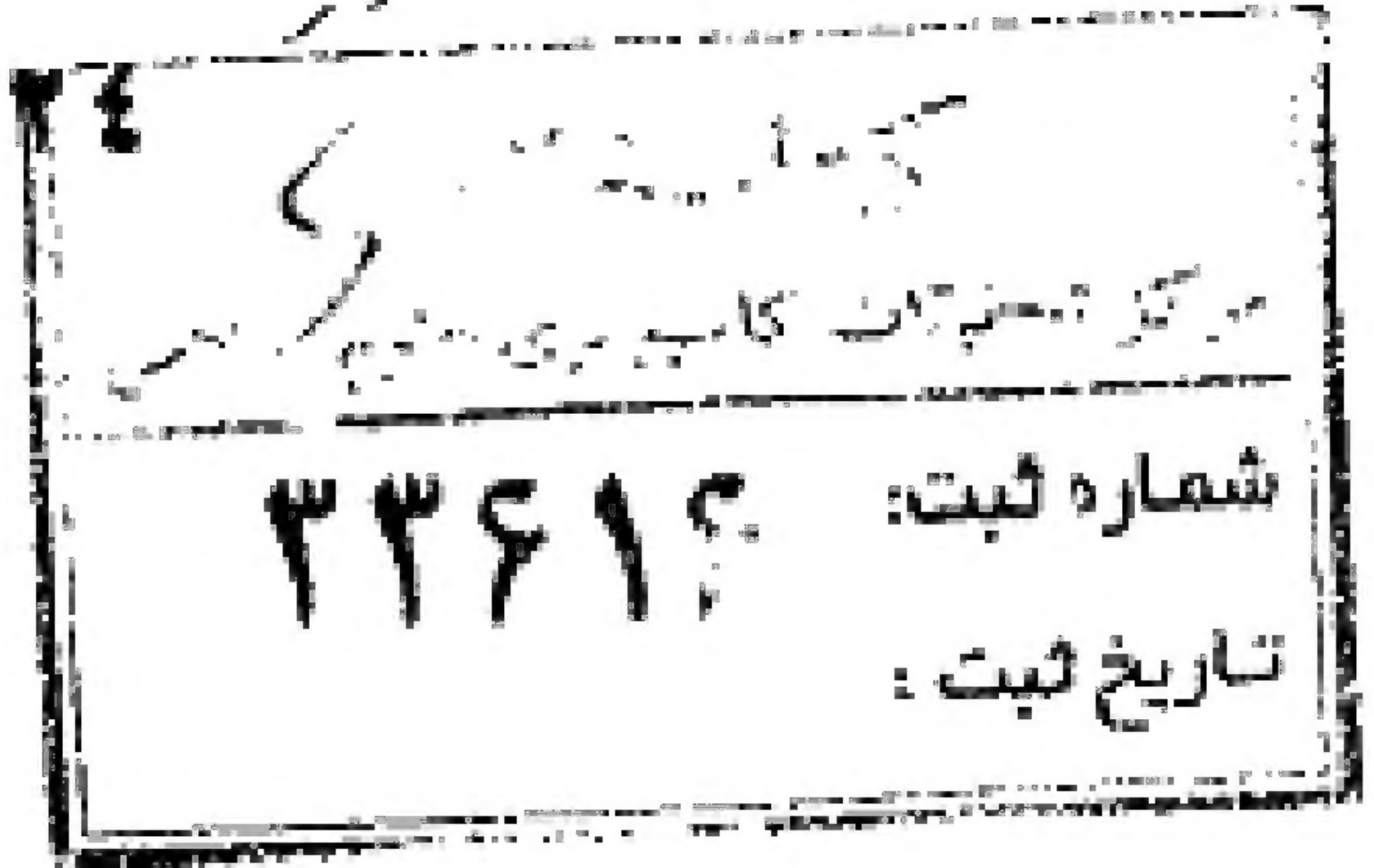
الْجَمْعُ الثَّقَافِیُّ

شرح

کافیۃ ابن الجلب

الطبعة الأولى

٢٠٠٣/٥١٤٢٤ م



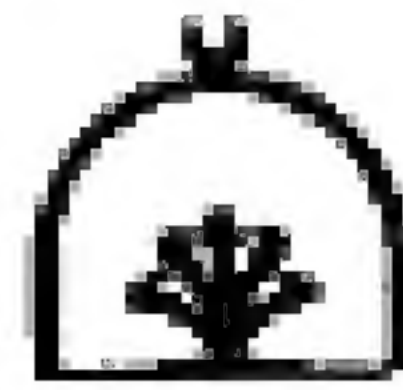
تم الإخراج بمركز النهاري للطباعة - صنعاء - الدائري الغربي جوار الجامعة الجديدة
(ت: ٧١١٦٠٧٣٤)

إخراج: عبدالرحيم عمر حسين الزيلعي وعبد الحفيظ النهاري



مركز تحقيق كاتوير علوم إسلامي

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية لعام ٢٠٠٣ م
(٢٢٦)



مكتبة الإمام الخميني (مدني)

ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٢٠٥٧٧٧-٠٠٩٦٧١)

فاكس (٢٠٥٧٧١-٠٠٩٦٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: www.izbacf.org ; email : info@izbacf.org

الجزء الثاني

شرح

كافية ابن الحاجب



صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم

(ت ٨٤٩ هـ)

دراسة وتحقيق

للهند / محمد جمعة حسن نبعة

المجلد الثاني



موسسة الإمام الزيد بن علي الثقافية



[٧٥] المبني

قوله: (المبني)^(١)، هذا هو القسم الثاني من أقسام الاسم، لأنه قسّمه في أول الكتاب إلى معرب ومبني، والألف واللام في المبني عائدتان إلى هذا التقسيم، وقدم المعرب، لأنه أصل الأسماء.

قوله: (ما ناسب مبني الأصل)^(٢) أي شابه، ومبني الأصل الحروف، والفعل الماضي والأمر بغير اللام.

قوله: (أوقع غير مركب) وذلك في الأعداد وحروف التهجي، و(أو) للتقسيم، يعني أن البناء في الأسماء إما لعدم التركيب، أو لمناسبة مبني الأصل، والمناسبة تكون في أحد أمور ستة، إما تضمن الحروف كأسماء الاستفهام، والشرط، أو شبهه بالحرف كالمضمرات، وأسماء الإشارة، أو شبهه لما أشبه الحرف، كالمنادي فإنه أشبه المضمّر، أو وقوعه موقع الفعل^(٣) كأسماء الأفعال، فإن (نزال) وقع موقع (انزل)، أو شبهه بما وقع موقع الفعل،

(١) قل الرضي في ٢/٢: المبني كما مر في حد المعرب ضربان: مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعلولة كواحد اثنان... أو ألف به تله... وإما مبني لوجود مانع الإعراب مع حصول موجب وذلك مشابهاً للحرف أو الماضي أو الأمر.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢/٢، وقل المصنف في شرحه ٦٣: (تنبيه على أنه قد يبنى الاسم لفقدان سبب الإعراب وهو التركيب الإسنادي، فإنه إذا وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان سببه، وليست هذه بالتي يفسد بها الحد لأن المراد هنا ما كان على أحد هذين الوصفين).

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٩٢ وما بعدها.

ك(حذام) و(قطام) فإنهما أشبهها (نزال)، عدلاً وزنة، أو إضافة إلى غير
متمكن، كإضافته إلى الجمل المصدرة بالظرف أو الحروف المبنية نحو: ﴿مِثْلُ
مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(١) و(ما منعك) غير أنك قائم و(يومئذ) و(حينئذ) وإنما
بنيت لأنها اكتسبت ما أضيفت إليه، كما تكتسب التعريف، وأصل البناء
السكون^(٢)، وإنما يعدل إلى الحركة لعارض، فما بني على السكون غير
مبني الأصل، ففيه سؤال وهو لم بني؟ وما بني على حركة، ففيه ثلاثة
أسئلة، لم بني؟ ولم بُني على حركة؟ ولم خص بحركة دون حركة؟

قوله: (وهي المضمرات)^(٣) يعني أن المبنيات ثمانية أقسام كما ذكر.

قوله: (وحكمه)^(٤) لا يختلف آخره^(٥) لاختلاف العامل يحترز عما
يختلف لاختلاف العامل وهو المعرب، وما يختلف لاختلاف المحكي نحو:
(جاء زيد) من زيد و(رأيت زيدا) من زيدا و(مررت بزيد) من زيد، فإنه
مبني خلافاً للكوفيين^(٦) وحركات البناء ست في نحو: أين وكيف ونزال
وتراك، ومنذ وقبل وبعد، وحركة المحكي، وحركة الإتياع، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٧)

(١) الذاريات ٣٧/٥١ وتعلمها ﴿فورب السمه والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧٢.

(٣) قل المصنف في شرحه ٦٤: (المضمر ما وضع لتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره). وزاد الرضي في
شرح ٣٧٢: (تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً).

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) في الكافية باختلاف بدل لاختلاف.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣٧٢.

(٧) الفاتحة ١، قل القرطبي في تفسيره أحكام القرآن ١٧٨: (وأجمع القراء السبعة وجمهور الناس على رفع
الدال من الحمد لله وروي عن سفيان بن عيينة ورؤية بن العجاج الحمد لله بنصب الدال وهذا على
إضمار فعل).

فيمن قرأ بكسر الدال ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(١) فيمن قرأ بضم التاء، وحركة الثقل نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾^(٢) فيمن قرأ بفتح الميم في (تعلم) وحركة التقاء الساكنين نحو: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٣) ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يَضِلْهُ﴾^(٤) وحركة ما قبل ياء المتكلم نحو (غلامي) وبعض المتأخرين جعل هذه الحركات غير إعراب ولا بناء، لأن حركة الإعراب ما كانت بعامل، والبناء ما كانت عن مناسبة مبني أصل.

قوله: (وألقابه ضم، وفتح، وكسر، ووقف) [وهي المضممرات وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال والأصوات والمركبات والكنائيات وبعض الظروف]^(٥) يعني ألقاب المبنى، وألقاب المعرب: رفع ونصب وجر وسكون، هذا اصطلاح البصريين^(٦) وإنما فرقوا بينهما ليعلم من أول

قل سيوية (إذا قل الرجل الحمد لله بالرفع ففيه من المعنى مثل ما في قولك حمدت الله حمداً). وروي عن ابن عجلة الحمد لله بضم الدال واللام على اتباع الثاني الأول وليتجانس اللفظ. وروي عن الحسن بن أبي الحسن، وزيد بن علي الحمد لله بكسر الدال على اتباع الأول الثاني. وينظر البحر المحيط ١٣٧٨. (١) البقرة ٢٤٨ وتعلمها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ وهي في عدة مواضع من القرآن، قرأ الجمهور بحر التاء، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران بضم التاء اتباعاً لحركة الجيم، ونقل أنها لغة أزد شنوعة، ينظر البحر المحيط ٣٠٧٨.

(٢) البقرة ١٠٦٢، وتعلمها: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَّهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٣) الحجرات ١٤/٤٩، وتعلمها: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾.

(٤) الأنعام ٣٩٦، وتعلمها: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأُ يُجْعِلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

(٥) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة. وينظر شرح المفصل ٨٣٧/٢ ٨٤، وشرح الرضي ٣٧٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، قل: (وهذا الاصطلاح للبصريين المتعلمين والمتأخرين)، وينظر شرح الرضي ٣٢٢/٢، والمعنى نفسه أو قريب منه.

الأمر، حيث يقول: (رفع أوجر أونصب أوسكون إنه معرب، ومن قولك: ضم أوفتح أوكسر أوقف، إنه مبني، والكوفيون لا يفرقون بين حركة الإعراب والبناء ويجرون كل واحد منهما مجرى الأخرى^(١)).

قوله: (المضمر)^(٢) إنما بني لشبهه بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ، فلأن منه ما هو على حرف ك(ضربت) و(ضربك) و(ضربه) أو على حرفين نحو: (هو وهي)، وأجريت عليها سائر المضمرات^(٣)، وأما المعنى فلافتقارها إلى مفسر من قرينة التكلم والخطاب، وتقدم ذكر الغيبة فأشبهت الحرف لذلك^(٤)، والإضمار في اللغة هو الإخفاء، قل:

[٣٥٩] يسدو وتضميره البسلام كأنه

سيف على علم يسيل ويغمد^(٥)

وفي الاصطلاح:

قوله: (ما وضع لتكلم) نحو: أنا، (أو مخاطب) نحو أنت [و] (أو غائب) نحو: هو (تقدم ذكره)^(٦) يعني الغائب، لأن التكلم والخطاب تكفي فيهما القرينة.

(١) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣٧٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦٤، والعبارة منقولة عنه بتصريف.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٧٢ والعبارة منقولة عنه بتصريف.

(٥) البيت من الكامل وهو للطرماح يصف بقر وحشي، وفي شرح أبيات المغني للبغدادى ٤٠٧/٤ نسبة إلى أمية بن أبي الصلت برواية مختلفة لعجزه.

قمر وساهور يسئل ويغمد

والشاهد فيه (وتضميره) حيث جاء معناه أي وتخفيه.

(٦) ينظر شرح المصنف ٦٤، وشرح الرضي ٣٧٢.

قوله: (لفظاً أو معنى أو حكماً) (أو) للتقسيم كما في المبنى، ومراده أن الضمير يعود إلى متقدم ذكره، إما لفظاً وإما معنى، وإما حكماً، أما اللفظ ففي مواضع ثلاثة:

الأول: أن يكون هو الضمير في المعنى، وهو ثلاثة: متقدماً لفظاً ورتبة، نحو: (زيدٌ ضربته)، ولفظاً دون رتبة نحو: (ضربَ زيداً غلامه)، ورتبة دون اللفظ نحو: (ضربَ غلامه زيدٌ) وقد تقدم تفصيل ذلك في باب الفاعل في المرفوعات.

الثاني: أن يُوافقه في اللفظ والمعنى وهو بمنزلة نحو (علي درهم ونصفه) أي ونصف درهم آخر، وقوله: ﴿مَا يَعْمُرُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾^(١) أي من عُمُرٍ مُعْمَرٍ آخر، وقوله:

[٣٦٠] قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحِمَامُ لَدُنَا

إلى حملتنا أو نصفه فقيد^(٢)

الثالث: أن يوافقه في اللفظ فقط، وهو أضعف مما قبله وعليه قول البحري، وليس بحجة:

(١) فاطر ١٧/٣٥، وتعلمها: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَظْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجاً وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٤، والكتب ١٢٧/٢، والإنصاف ٤٧٩/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، وشرح المفصل ٥٨٧/٨، وتذكرة النحلة ٢٥٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٩٥/٢، والمغني ٥٢٤، وشرح شواهد المغني ٧٥/١، ٦٩/٢، واللسان ملحة (قيد) ٢٥٤٥/٥، وجمع الهوامع ٢٢٨/١، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠، ٢٥٣.

والشاهد فيه قوله: (إلى حملتنا أو نصفه) حيث أتى بما سمي غير له، أي أن نصف الحمام زينة على حملتنا.

[٣١١] فيسقي الفضا والساكنيه وإنْ هُم

شبهوه بين جوائحي وضلوعى^(١)

وأما ما تقدمه معنى، فهو حيث لا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه لفظاً أو محلاً، بل هناك شيء يقتضي كون المفسر قبل الضمير، وجعل نجم الدين^(٢) ما كان متقدماً محلاً من المعنوي، واعتراض على المصنف في جعله من اللفظي، وقال: هو مناقض لكلامه في أول المقدمة، حيث قسم المعرب إلى لفظي وتقدير، والتقدم المعنوي في مواضع خمسة تفسير الفعل أو الصفة مصدرهما نحو: ﴿اعذبوا هو أقرب للقوى﴾^(٣) وقوله:

[٣١٢] إذا نهى السفه جرى إليه^(٤)

أي العدل والنهي، أو السفه، وتفسير اللازم ملزومه نحو: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾^(٥) الحجة في الضمير في إليه ﴿وَوَدِدْتُ أَبَوَاءَهُ﴾^(٦) ﴿أَغْلَا فِيهِ إِلَى الْأَقْلَى﴾^(٧) لأن العفو يستلزم عافياً، والإرث

(١) البيت من الطويل، وهو للبحري في ديوانه ٢٩٢، والتمثيل فيه موافقة اللفظ ومطابقته كما في قوله: جوائحي وضلوعي فلبجوانح هي الضلوع.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٢.

(٣) المائة ٨٥.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزته

ونخالف والسفيه إلى خلاف

وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري كما في الإنصاف ١٤٧/١، ومعاني القرآن للفراء ١٠٤/١، والخصائص ٤٩٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٣١٤/١، وشرح الرضي ٩٢، وجمع الهوامع وخزانة الأدب ٣١٤/٣، ٣٣٧/٤. ويروى في شرح الرضي إذا زجر بك نهى.

(٥) البقرة ١٧٨/٢.

(٦) النسب ١٧٤.

(٧) يس ٨٣، وتعلمها: ﴿إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً فهي إلى الأذن ففهم مقحمون﴾.

يستلزم موروثاً^(١)، والغِلُّ يستلزم اليد وتفسير الضدَّ ضده نحو:

[٣٣٣] وما أدري إذا يممت أرضاً

أريد الخير أيهما يلي^(٢)

يعني الخير والشر، دليله البيت الآخر بعلمه:

الخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يتغني

وتفسير الجزء للكل نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾^(٣)
أي أنواع الكنوزات وتفسير الكل جزءه نحو:

[٣٣٤] أملوي ما يغني الثراء عن الفتى

إذا حشرجت يوماً وضيق بها الصدر^(٤)

وقوله:

[٣٣٥] وكئن في العيين حب قر نفل

أو سنبلاً كجئت به فانهلت^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ٥/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢١٦/١.

(٢) البيتان من الوافر، وهو للمثقب العبدى في ديوانه ٢١٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢.

وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٦/١، وشرح شواهد المغني ١٩١/١، وخزانة الأدب ٣٧/١، ٨٠/١١.

والشاهد فيه قوله: (أريد الخير) أي أريد الخير وأحذر الشر والذي دل على ذلك البيت الذي تليه

(٣) التوبة ٣٤/٩ والآية ليس فيها (إن) وتعلمها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيراً مِنْ الْأَحْبِلِ وَالرَّهْبَانِ

لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ...﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ١٩٩، والأغصاني ٢٥٥/١٧، وجهرة اللغة ١٠٢٤، ١١٣٣.

والشعر والشعراء ٢٥٢/١، واللسان مائة قرن ٣١٠/٥، وحشرج، وجمع الموامع ٦٥/١، والخزانة ٢١٢/٤.

والشاهد فيه حذف مفسر الضمير للعلم به والمعنى إذا حشرجت نفسه أي نفس الفتى والنفس جزء

الكل وقد فسرت، كما ألح إلى ذلك الشرح.

(٥) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة بن زيان كما في سبط اللالي ١٧٣/١، ٢٦٧، وشرح نواجر

أبي زيد ١٢١، وشرح ديوان الحماسة للعرزوقي ٥٤٧، وتذكرة النحلة ٣٥٨، والأصمعي ١٦١، وفيه أنه

لعلاء بن أرقم، وينظر خزانة الأدب ٥٥٣/٧، واللسان مائة (حلل) ٤٦٨/١.

وأما تقدمه حكماً، فما كان في الذهن حاضراً حقيقة، كالسما والارض والشمس والقمر نحو: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(١) ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٢) والادعاء وذلك في ضمير الشأن والقصة، نحو: (هو قائم)، وضمير (نعم) و(بئس) نحو: (نعم رجلاً زيد)، وضمير (رب) نحو: (رب رجلاً)، وضمير تنازع الفعلين نحو: (ضرباني وضربت الزيدتين) (ضربوني وضربت الزيدتين)، وإنما أضمير في هذه من غير تقدم ذكر، أما ضمير الشأن، فلأنه إذا قصد التعظيم وأبهم أولاً ثم فسر ثانياً كان أوقع في النفوس من ذكره مفسراً أولاً، وأما (نعم) و(بئس) و(رب) فلأنهم لما قصدوا فيها المدح العام، والذم العام نسبوه في المتعقل في الذهن، وأما في التنازع فمسوغه أن إعمال الثاني في معنى إعمال الأول^(٣)

قوله: (وهو متصل ومنفصل إلى آخره) يعني أن المضمرات لها تقسيمات باعتبار الاتصال والانفصال، وهي على ضربين: متصل ومنفصل، فالمنفصل هو المستقل^(٤) نحو: (أنا أنت)، والمتصل غير المستقل^(٥) نحو: (ضربت وضربك)، الثاني بحسب إعرابها (إلى هرفوع

والشاهد فيه قوله (كحلت به فأنهلت) حيث أعاد الضمير فيهما مفرداً وهو يعود إلى مبني وهو العينان وكذلك الكمل وانهمل اللمع جزء من العينين

(١) النحل ٦١/٦٦، وتعلمها: ﴿وَلَوْ يَأْخُذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤْخِرُهم إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾.

(٢) ص ٣٢/٣٨، وتعلمها: ﴿فَقُلْ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾. وهي الشمس إذ العشي يلب على توارى الشمس.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢.

(٤) قل المصنف في شرحه ٦٥: يعني غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتممة لها بل هو كالظاهر في استقلاله كقولك: أنا وأنت وإيلي وإليك إلى آخره.

(٥) ينظر شرح المصنف ٦٥، وشرح الرضي ٦٢، قل الرضي في ٦٢: (والم متصل ما يتصل بعلمه الذي

ومنصوب ومجرور^(١) فالرفوع منفصل نحو: (أنا)، ومتصل نحو: (ضربت)، والمنصوب منفصل نحو: (إياك)، ومتصل (ضربك)، والمجرور لا يكون إلا متصلاً، إما بحرف جر نحو: (إلي)، أو إضافة نحو (غلامي) فصارت مرفوعاً متصلاً، ومنفصلاً، ومنصوباً [ظ ٧٦] متصلاً ومنفصلاً، ومجرور متصل فقط، وإنما لم يكن إلا متصلاً، لأن الأصل في الضمائر الاتصال، والانفصال لا يكون إلا عند تعذر الاتصال، وذلك بالتقدم على العامل، أو الفعل لغرض، أو الحذف وهو لا يتأتى في المجرور.

قوله: [فالأولان متصل ومنفصل والثالث متصل فذلك خمسة أنواع]^(٢) (فالأول: ضربت وضربت إلى ضربين وضربين) يعني المرفوع المتصل، ومثل بمثاليين، مما سمي فاعله، ومما لم يسم فاعله، وفي كل واحد منهما ثلاث مراتب، تكلم وخطاب وغيبة^(٣)، وكل واحد من هذه الضمائر ينقسم إلى مذكر ومؤنث، وكل واحد منهما إلى مفرد ومثنى ومجموع في كل مرتبة من التكلم والخطاب والغيبة ستة، فصار في كل نوع ثمان عشرة إذا ضربتها في خمسة، وهي تقسيمها بحسب الاتصال والانفصال، صارت تسعين ضميراً، إلا أنهم استغنوا في مرتبة التكلم بضميرين، جمعوا المفرد من المذكر والمؤنث والمجموع منهما في ضمير

قبله ويكون كالشمة لذلك العامل، وبعض حروفه، فالضمائر المستترة في خطاب المذكر أو في الصفات نحو: زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريقها (أي الضمائر) وليس المستتر ما يبرز مثل: (اسكن أنت وزوجك الجنة).

(١) ينظر شرح المصنف ٦٥، وشرح الرضي ٧٢، وشرح المفصل ٨٧٣ والضمائر التي قسمها إلى مرفوع ومنصوب ومجرور إنما هي في محل رفع أو نصب أو جر.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٢ حيث هذا التفصيل مقتبس منه بتصريفه وينظر شرح المصنف ٦٥.

واحد، وفي الخطاب والغيبة بخمسة جمعوا المثنى من المذكر والمؤنث في ضمير واحد، فالباقي ستون ضميراً ومراعاة أنك تبدأ بالمفرد المتكلم^(١) وتختتم بجمع المؤنث الغائب، وذلك ثلاث مراتب تكلم وخطاب وغيبة.

فالأولى: التكلم ولها صيغتان، الأولى ضربت وهي للواحد مذكراً أو مؤنثاً، والتاء هي الضمير، الثانية ضربنا وهي لستة مذكرين ومؤنثين، ومذكرين ومؤنثان وللمفرد منهما المعظم، والألف والنون ضمير.

المرتبة الثانية: المخاطب وهي خمسة: ضربت بفتح التاء للواحد المذكر وبكسرهما للواحدة المؤنثة، والتاء هي الضمير فيهما، وضربتما للمثنى فيهما، والتاء ضمير وحدها، وزاد بعضهم الألف معها، وضربت لجماعة المذكرين، والتاء ضمير وحدها، وضربت لجماعة النساء، والتاء ضمير وحدها، وزاد بعضهم النونين، وبعضهم النون الثانية والأولى زائدة.

والمرتبة الثالثة للغائب وهي خمس ضرب للواحد المذكر والضمير واسم الجمع، تقول (زيد ضرب والركب سافر) والضمير مستتر، ويجوز الواو في اسم الجمع نحو: (الركب سافروا) وضربت للمفردة المؤنثة ولجمع التكسير العاقل وغير العاقل، ولك في العاقل الواو وجمع السلامة، إذا كان مذكراً والنون إذا كان مؤنثاً والتاء للتأنيث والضمير مستتر، و(ضربا) للمثنى منهما، والضمير الألف، و(ضربوا) لجماعة المذكرين المكسر والسالم، ولاسم الجمع من المذكر، والواو والضمير، و(ضربن) لجماعة النساء والنون الضمير، وجعلها المازني حرفاً دالاً على

(١) ينظر شرح الرضي ٧/٢ - ٨

جمع المؤنث كما دلت التاء في (ضَرَبْتُ)، والضمير مستتر، وأما ما يتصل بالمضارع فهي خمسة، (تفعلان ويفعلان وتفعلون وتفعلين يا امرأة) فالألف والواو والياء ضمائر، والنون حرف إعراب، وجعلها المازني^(١) كلها حروفاً علاماتٍ للتثنية والجمع مثل: (قما أخوك)، و(أكلوني البراغيث) والضمير مستتر.

قوله: (والثاني أنا إلى هُنَّ)^(٢) يعني المرفوع المنفصل^(٣) فيبدأ فيه بالواحد المتكلم حتى ينتهي إلى جمع المؤنث، وهو ثلاث مراتب كالمتصل، الأولى: مرتبة المتكلم ولها مثالان (أنا) للمفرد المذكر والمؤنث، والضمير عند البصريين الهمزة والنون وحدهما والألف جيء بها لبيان الحركة في الوقف، وعند الكوفيين^(٤) أن (أنا) ضمير كله واحتجوا بقوله:

[٣٦٦] أنا سيف العشيرة فأعرفوني^(٥)

بإثبات الألف في الوصل وأجيب بأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، و(نحن) للمثنى والجمع والواحد المعظم مذكراً أو مؤنثاً، و(هو) ضمير كله

- (١) ينظر شرح الرضي ٩٢، وينظر رأي المازني في شرح المفصل ٨٧٣.
 (٢) أي المرفوع المنفصل وهو: أنه أنت، أنت، أنتم، أنتن نحن، هو، هي، هم، هن.
 (٣) في الأصل المتصل وهو تحريف.
 (٤) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح الرضي ٩٢ - ١٠، وشرح المفصل ٩٧٣.
 (٥) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

حيداً قد تدرت السنلما

وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٢٣، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩٧٣، وشرح شقبة ابن الحجاب ٢٩٥/٢، وشرح الرضي ٩٢، والمقرب ٢٤٦/١، والمنصف ١٠٨، وخزانة الألب ٢٤٢/٥.
 والشاهد فيه قوله: (أنا) حيث ثبتت ألف الضمير أنا في الوصل، قل الرضي في شرحه ٩٢ ونو تميم يشنون الألف في الوصل أيضاً في السعة وغيرهم لا يشنونها في الوصل إلا في ضرورة.

وبُني على حركة كراهة الجمع بين ساكنين، وأما تخصيصه بالضم، فقل المبرد^(١) (حماً لها على ((قبل)) و((بعد)) من حيث صلح للاثنتين والجمع كما صلح ((قبل)) و((بعد)) للشئ والشئتين، وقل الزجاج^(٢): (لأنها اسم جماعة، ومن علامات الجمع الواو والضم من مخرج الواو) وقل الأخفش الصغير^(٣) (لأنها ضمير مرفوع ومن علامات الرفع الضمة، وقل قطرب^(٤) أصلها نُحْنُ بضم الحاء فنقلت إلى النون، وقل ثعلب: تشبيهاً للهاء (بحيث).

المرتبة الثانية: (أنت) بفتح التاء للمفرد المذكر ويكسرهما للمفردة المؤنثة، والألف والنون عند البصريين ضميران، والتاء حرف خطاب، وابن [و] كيسان جعلها الضمير وحدها وما قبلها دُعامة، والكوفيون^(٥) جعلوه ضميراً كله، وإنما خصّ المذكر بالفتحة، لأن الكسرة من علامات التأنيث فأعطي كل شيء ما يليق به، ولم يضم المذكر، لأن المتكلم قد استبد به، و(أنتما) للمثنى منهما والضمير الهمزة والنون على الأصح، والتاء والميم حروف، وزاد بعضهم التاء معهما، وبعضهم الألف التي بعد الميم معهن، وإنما ضمت التاء لأنها لو فتحت التبتت (ما) بالزائدة، في مثل (أنتما) و(أنتم) لجماعة المذكرين والضمير الهمزة والنون على الأصح، والتاء والميم حروف، وزاد بعضهم التاء، و(أنتن) لجماعة النساء، والهمزة والنون

(١) ينظر المقتضب ٢٧٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣.

(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٣، والجمع ٢٠٨٨.

(٣) ينظر رأي الأخفش الأصغر في شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، والجمع ٢٠٨٨.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣.

(٥) ينظر آراء هؤلاء النحويين في شرح الرضي ١٠٧/٢، ١٢، وشرح المفصل ٩٥/٣، وينظر الإنصاف ٢٧٧/٢.

مسألة رقم ٩٦ (الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي) والجمع ٢٠٨٨ وما بعدها.

ضميران، وزاد بعضهم التاء، والخلاف في التونين ك(ضربُتن).

المرتبة الثالثة للغائب، (هو) للمفرد المذكر و(هي) للمفردة المؤنثة.
(هما) ضميران كلهما، وعند الكوفيين الهاء ضمير وحدها^(١) وفيها لغات هو وهي بالإسكان

والتخفيف وبالفتح والتشديد قل:

[٣٦٧] وهو على مَنْ صبه الله علقم^(٢)

وبحذف الواو والياء قل:

[٣٦٨] دار لسعلى إله من هواكا^(٣)

(هما) للمثنى منهما والهاء ضمير، والميم ليست بضمير، والألف فيها خلاف^(٤)، و(هم) لجماعة المذكرين، والضمير الهاء، و(هُنَّ) لجماعة النساء، والضمير الهاء والخلاف في التونين ك(أنتن).

(١) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٦/٣: والاسم (هو) يكمله عند البصريين وقل الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزيلة ثم قل: والصواب منذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر....) وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١٩١/١ وما بعده والجمع ٢٠٩/١.
(٢) عجز بيت من الطويل، وصلته:

وإن لساني شهلة يشفى بها

وهو لرجل من همدان كما في شرح التصريح ١٤٧/١، والمفصل النحوية ٤٥٧/١، وشرح المفصل ٩٥/٣، والجنى الثاني ٤٧٤، وشرح التسهيل السفر الأول ١٩٤/١، ومغني اللبيب ٥٦٧، وشرح شواهد المغني ٨٤٦/٢، واللسان ملة (ها) ٥٩٧/١، وجمع الهوامع ٢١٠/١، والخزانة ٣٦٦/٥.

والشاهد فيه قوله (لوهوت) حيث أتى بالضمير المنفصل المرفوع بالفتح والتشديد على إحدى لغاته.
(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٧/١، وشرح المفصل ٩٧/٣، والخصائص ٨٩١، والإنصاف ٦٨٠/٢، وشرح شافية بن الحاجب ٣٤٧/٢، واللسان ملة (هيا) ٥٩٦/١، وجمع الهوامع ٢٠٩/١، وخزانة الأدب ٦٢.
والشاهد فيه قوله (إله) يريد إله هي فحذف اليه ضرورة وقد أشار إلى ذلك الشرح.
(٤) ينظر شرح المفصل ٩٧/٣، وشرح الرضي ١٢/٢.

قوله: (والثالث ضربني إلى ضربهن) [وإني إلى إهن]^(١) يعني المنصوب المتصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى: للمتكلم وهي ضربني للمفرد وفيهما و(الياء) هي الضمير والنون للوقاية، ويجوز في الياء الفتح والسكون والحذف قال:

[٣٩] إذا ما انتسبت له أنكرن^(٢)

وضربنا للمثنى والمجموع والواحد المعظم مطلقاً والضمير النون، والألف فيها خلاف.

الثانية: المخاطب وهي ضربك بالفتح للمفرد المذكر، وضربك للمفردة المؤنثة والكاف ضمير فيهما، (ضربكما) للمثنى فيهما، والضمير الكاف وحدها، وفي الألف خلاف و(ضربكم) لجماعة المذكرين والضمير الكاف، و(ضربكن) لجماعة النساء والضمير الكاف وحدها وفي النون ما تقدم.

المرتبة الثالثة: للغائب وهي (ضربه) للمفرد المذكر والضمير الهاء،

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) شطر من بيتين من المتقلب وهما للأعشى في ديوانه ٦٥-٦٦، وهما:

فهل يمنعني ارتياحي البلا ومن حذر الموت أن يأتي

ومن شاني كاسف وجهه إذا ما انتسبت إليه أنكرن

ينظر في الكتاب ١٨٧/٤، والأول منهما مع نسبه إلى الأعشى وهو في الدرر ١٥٧/٥، وشرح أبيات سيويه ٢٤٧٢، وشرح المفصل ٤٠٩/٨-٨٦، والمقاصد النحوية ٣٢٤/٤، والشاهد فيهما قوله (يأتين وأنكرن) يريد أن يأتيني وأنكرني، فحذف يه المتكلم والكسرة الدالة عليها والتي تقع قبلها وذلك للوقفه وسكن للضرورة الشعرية ولأن القافية ساكنة

و(ضربها) للمفردة المؤنثة، والضمير الهاء وفي الألف خلاف، (ضربهما) للمثنى منهما والهاء ضمير وفي الألف خلاف، (ضربهم) لجماعة الرجال والضمير الهاء (ضربهن) لجماعة النساء والهاء الضمير وحدها وفي النونين ما تقدم.

قوله: (والرابع إياي إلى إياهن)^(١)، يعني المنصوب المنفصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى: للمتكلم وهي: (إياي) للمفرد المذكر والمؤنث، و(إيانا) للمثنى والجمع منهما والواحد المعظم منهما.

الثانية: للمخاطب وهي (إياك) بفتح الكاف للمفرد المذكر، وبكسرها المؤنث و(إياكما) للمثنى منهما و(إياكم) لجماعة الرجال و(إياكن) لجماعة النساء.

من أختصاص كاتبة العزيزة

الثالثة: (إيله) للمفرد المذكر وبكسرها للمؤنث و(إياكما) للمثنى منهما (إياهم) لجماعة الرجال، (إياهن) لجماعة النساء الأصل في هذا المنصوب المنفصل (إيا) ثم اختلفت فيه علامات المخاطبين بحسب اختلافهم من تكلم وخطاب وغية، واختلفت في هذه الصيغة، قل سيويه: إن (إيا) اسم مضمر، واللواحق فيه كحروف تدل على التكلم والخطاب والغية، ورد بأن الحرفية لم تثبت إلا للكاف، وقل الأخفش والخليل والمازني:^(٢) (إيا) اسم مضاف إلى ما بعده، واحتجوا بقول العرب: (إذا بلغ الرجل الستين

(١) أي الضمائر المنصوبة المنفصلة وهي: إياي، إيانا، إياك، إياك، إياكم، إياكن، إيله، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، وينظر الكتاب ٢٥٥/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر معجم الهوامع ٢١٢/١.

فإيه وإيا الشواب)، بحر الشواب^(١)، ورد بأن المضمير لا يضاف، وقل ابن درستويه لا ظاهر ولا مضمير بل هو في المضميرات كأسماء الإشارة في المظهرات، وقل الزجاج والسيرافي: ^(٢) هو اسم مظهر مضاف إلى مضمير موضوع للنصب كـ (سبحان)، وقل أكثر الكوفيين وابن كيسان: ^(٣) ما بعد (إيا) اسم مضمير و(إيا) دُعامة، واختاره نجم الدين، وقل قوم منهم: (إياك) بكماله اسم مضمير، واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(٤).

قوله: (والخاص) وهو الضمير المجرور [ظ] المتصل وهو ثلاث مراتب:

الأولى قوله: (غلامي ولي) [إلى غلامهن ولهن]^(٥) مثل بمثاليين، أحدهما بحرف الجر، والآخر بالإضافة، ف(غلامي) و(لي) للمفرد منهما، و(غلامنا) و(لنا) للمثنى والمجموع والواحد المعظم منهما.

الثانية: (غلامك) و(لك) بفتح الكاف للمذكر، و(غلامك) و(لك) بكسرها للمؤنث، و(وغلامكما) و(لكما) للمثنى منهما، و(غلامكم) و(لكم) لجماعة الرجل، و(غلامكن) و(لكن) لجماعة النساء.

الثالثة: (غلامه) و(له) للمفرد المذكر، و(غلامها) و(لها) للمفردة المؤنثة،

(١) ينظر الرضي ١٢/٢، وقد سبق تخريجها وهي منقولة عن الخليل في المراجع التي وقعت عليها والإنصاف ٦٩٥/٢ مسألة رقم ٩٨، وهي: الضمير في (إياك) وأنحواتها.

(٢) ينظر رأي الزجاج والسيرافي في هلمش الكتاب ٢٦٠/٢، شرح الرضي ١٢/٢ - ١٣، والإنصاف ٦٩٥/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٢/٢، والإنصاف ٦٩٥/١ وما بعدها وشرح المفصل ٩٨/٣ وما بعدها.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهري الصلابة في شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ١٢ - ١٣.

(٥) ما بين الحصريين زيلة من الكافية المحققة.

وغلَامُهُمَا و(لِهما) للمثنى منهما، (غلامُهُم) و(لَهُم) لجماعة الرجال،
 (غلامُهُنَّ) و(لَهُنَّ) لجماعة النساء، والكلام في الضمائر على ما تقدم
 (وميم الجمع) ^(١) في الضمائر كلها إن وقفت عليها فلك إسكانها ولك
 ضمها، والواو وإن وصلت بضمير وجبت الواو نحو: (ضربتُموه)، وأجاز
 يونس ^(٢) بقاءها ساكنة من غير واو، وقرئ شاذاً ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ ^(٣) وإن
 وصلت بساكن فلك ضمها بغير واو وهو الأشهر، ولك أن تكسرهما، وإن
 وصلت بمتحرك فتلاثة أوجه:

التسكين مطلقاً وهو أحسنها، والواو مطلقاً والتفصيل: فإن كان بعدها
 همزة فالواو ليحصل المك وإلا فلا، ويجوز في نحو (نعطيهم) و(عليهم)
 خمسة أوجه: (عليهم) عليهم، (عليهم) عليهم، (عليهم) عليهم، (عليهم) عليهم، (عليهم) عليهم.

قوله: (فالرفوع المتصل) ^(٤) لما فرغ من ذكر الضمائر وأقسامها شرع
 في محال ضمائرها قوله: (فالرفوع) يحترز من المنصوب والمجرور فإنهما لا
 يستتران، بل إن وجدا في اللفظ وإلا حكم عليهما بالخنف، لأنهما

(١) ينظر شرح الرضي ١٢/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) هود ٢٨/١١ وتلها: ﴿قُلْ يَاقَوْمِ إني كُنتُ عَلَى بَيْتٍ مِنْ رَبِّي وَأَناني رَحْمَةً مِنْ عِنْدِ فَعِميتْ عَلَيْكُمْ
 أَنْزَلْنَاهَا﴾ يسكن الميم الأولى تخفيفاً كما في معاني القرآن للفراء ١٢/٢، وقد أجاز مثل هذا
 سيويه وأشد.

قال يوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا وأغل

وقل النحس ويجوز على قول يونس أنزل مكمها مجري الضر مجري المظهر. ينظر تفسير أحكام القرآن
 للقرطبي هود ٣٢٥٤/٤، وينظر البحر المحيط ٢١٨/٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٥.

مفعولان فضلة، يجوز حذفهما، والاستار إنما حكم به لدليل، لأنه الظاهر أنه محذوف، والدليل أن الفاعل لا يحذف.

قوله: (المتصل) يحترز من المنفصل فإنه لا يستر لاستقلاله بنفسه.

قوله: (خاصة)^(١) يعني وحده لا غير.

قوله: (يستتر في الماضي) [للغائب والغائبة]^(٢) حاصل الضمير المستتر أنه إن كان في اسم، فإن كان اسم فعل استتر مطلقاً لأن أكثره في معنى الأمر، وإن كان مصدرأ فلا يستتر فيه، بل يحذف لأن الإضممار من خصائص الأفعال، والمصدر اسم جنس جامد لا يضممر فيه، وأما الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل فيستتر فيها، لأنه يؤدي إلى الجمع بين علامتين حل التثنية والجمع، أحدهما للضمير والثانية للتثنية والجمع أن يجزئ باسم الفاعل على غير من هوله، انفصل الضمير، وإن كان في فعل، فإن كان ماضياً استتر في الغائب، نحو (زيد قائم) والغائبة نحو (هند قامت) وهذه التاء للتأنيث، وإن قلت (هند قامت هي) فهذا الضمير تأكيد للمستتر، وما عدا هذين من الغائب فهو فيه بارز خلافاً للمازني^(٣) في ضمير الغائبات نحو (الهندات

(١) ينظر شرح المصنف ٦٥ - ٦٦، وقال الرضي في شرحه ١٣/٢: اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتر الفاعل، لأن الفاعل وخلصه الضمير المتصل كجزء الفعل فأكفوا بلفظ الفعل عنه.

(٢) ما بين الخاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر جمع الهوامع ٢٢٠/٨.

ضربين) فإنه مستتر عنده، ولم يستتر في مثني الغائب الماضي ومجموعه خوف اللبس، وخص المفرد بالاستتار، إما لأنه أسبق منهما، أولاً أنه أكثر منهما استعمالاً فلنأخذ الأخف وهو الاستتار.

قوله: (وفي المضارع للمتكلم مطلقاً) يعني وإن كان الفعل مضارعاً استتر في قرينة المتكلم مطلقاً مفردة ومثناة ومجموعة ومذكرة ومؤنثة، نحو (أنا أضرب) و(نحن نضرب) وإنما استتر للاختصار مع إغناء قرينة التكلم [على] ^(١) ظهوره.

قوله: (والمخاطب) يعني يستتر في المضارع في قرينة الخطاب في المفرد المذكور نحو (أنت تضرب) بخلاف المؤنث والمثنى والمجموع منهما فإنه يبرز خوف اللبس.



قوله: (والغائب والغائبة) يعني ويستتر في المضارع من مرتبة الغائب في المفرد والمفردة فقط تقول (زيد يضرب) و(هند تضرب) بخلاف المثنى والمجموع منهما فإنه تبرز لليلة التي للماضي، وإن كان فعل أمر (اضرب) استتر لليلة التي للماضي.

قوله: (ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل) ^(٢)، يعني أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أنحصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستثناء، ثم المنفصل، عند تعذر الاتصال لأن الضمائر إنما أتت بها للاختصار، ألا ترى أن قولك: أكرمهم يعني عن أكرمت [و٧٨] زيدا

(١) (على) غلط والصواب (عن).

(٢) قل الرضي في شرحه ١٢/٢: اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أنحصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أنحصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال....

وعمرأ وبكرأ، ومن النحة من جعل المتصل أخصر من المستر لأنه حذف، فهو فرع الوجود الذي هو المتصل. وتعذر الاتصال في مواضع:

أحدها: قوله: (وذلك بالتقدم على عامله) نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١) و﴿إِيَّاكَ ضَرَبْتُ﴾ ولا يكون إلا في المفعول المنصوب، وإنما تعذر الاتصال وهو (نعبدك) لأن الغرض بتقديمه العناية والاهتمام، والاتصال متعذر مع التقديم.

قوله: (أو بالفصل لغرض) يعني فصل الضمير من عامله إذا كان لغرض، يحترز من فصله لا لغرض، فإنه لا يجوز، نحو (ضرب زيد إياك) والفصل لغرض في مواضع: أحدها: الحصر بـ (إلا) نحو (ما قام إلا أنت) ولا يجوز الاتصال وقد شذ بقوله:

[٣٧٠] وما نبلى إذا ما كنت جلوتنا

ألا يجلورننا إلاك ديل^(٢)

وحمل الزجاج وجماعة^(٣) (إنما) على (إلا) لأنها في معناها واحتج بقوله: وصلره^(٤):

(١) الفلحة ٤٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣٠٧٣، والخصائص ٣٠٧٨، ١٩٥٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٦٨، وشرح الرضي ١٤٢، ومغني اللبيب ٥٧٧، وشرح شواهد مغني اللبيب ٨٤٤/٢ والمقصد النحوية ٢٥٣٨، وجمع القوامع ١٩٧٨، وخزانة الأدب ٣٧٨/٥ - ٣٧٩، وشرح ابن عقيل ٩٠/٨. ويروى وما علينا بدل وما نبالي.

والشاهد فيه قوله: (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا وذلك للضرورة الشعرية والتقدير: إلا إياك.

(٣) ينظر رأي الزجاج وجماعة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٠٠/٨ وما بعدها.

(٤) لا معنى لها مع ذكر البيت بتمامه.

[٣٧١] أنا البطل الحلبي النملز وإنما

يدافع على أحسابهم أنا أو مثلي^(١)

وبقوله:

[٣٧٢] كأننا يوم قرى إنما نقتل إيانا^(٢)

وجعل النحلة ذلك ضرورة حيث لا يمكن تأوله، وأما (نقتل إيانا) فلأنه لا يجوز تقتلنا لأنه لا يجوز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد وقيل: بلى يجوز من غير ضرورة لأن المراد يقتل بعضنا بعضاً ومن الفصل لغرض، التفصيل ف(إما) نحو: (قام إما أنا وإما أنت) وفي التوابع نحو (ضربتُ أنت) و(استكن أنت)^(٣)، في التأكيد و(رأيت زيدا إليه)، في البتل، و(جاء زيد وأنت) في النسق، ولا يصح في الصفة لأن الضمير لا يوصف، ومع المصاحبة نحو: (جئت وإياك) وحيث يكون عامل الضمير مصدراً مضافاً إلى ظاهر نحو (عجبت من ضرب زيد أنت)^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٣/٢، والجنى الداني ٢٩٧، وتذكرة النحلة ٨٥، ومعني اللبيب ٤٠٧، وشرح شواهد المعني ٨٧٨/٢٠، واللسان ملحة (أئن) ١٥٧/٨، والمقصد النحوية ٢٧٧/٨، وجمع الهوامع ٢١٧/٨، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٠/٨، ويروى الفلاس بـ (بطل).

والشاهد فيه قوله (أنا أو مثلي) حيث تعين انفصل الضمير لأنه محصور بـ (إنما) وذلك ضرورة كما ذكر الشلح.

(٢) صدر بيت من الهزج، وهو لذي الإصبع العلواني كما في شرح المفصل ١٠٧/٣، وينظر الكتاب ١١٧٢ - ٣٦٢، والخصائص ١٧٩/٢، والإنصاف ٦٩٩/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٧/٨، وشرح الرضي ١٤/٢، واللسان ملحة (إيا) ١٨٧/٨، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥ - ٢٨٢. والشاهد قوله (إيانا) فصل من علمه لوقوعه بعد معنى إلا وهو ضرورة (٣) البقرة ٣٥/٢.

(٤) قل ابن السراج في الأصول ١٢٠/٢: إذا جعلت زيدا مفعولاً به، ومن ضربك إذا جعلت الكاف مفعولاً وتقول فيما يجري من الأسماء مجرى الفعل: عليك ورويدك وعليكي، ولا تقول عليك إيلي.

وبعضهم منع من الانفصال في هذه المسألة لإمكان الاتصال.

قوله: (أو الحذف) يعني أن حذف العامل من مواقع الانفصال، مثاله في المرفوع: (إِنَّ أَنْتَ أَكْرَمْتَ أَكْرَمْتَ) ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١) وفي المنصوب (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) و(إِنَّ إِلَهَ ضَرَبْتَ ضَرَبْتَ) لأنه لا شيء يتصل به إذا حُذف عمله^(٢).

قوله: (أو يكون العامل معنويًا) وذلك هو الابتداء في المبتدأ نحو: (أَنْتَ الْقَائِمُ) و(الْقَائِمُ أَنْتَ)، في (ما) الحجازية نحو: (مَا أَنْتَ قَائِمًا) و(إِنَّ) النافية نحو:

[٢٧٣] إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمُجَانِّينَ^(٣)

فأما على لغة تميم فقد دخل في قوله (أو يكون العامل معنويًا)^(٤) لأنه لا عمل لها عندهم، وإنما كان منفصلاً، لأنه لو اتصل وجب استتاره^(٥) والحرف متعذر فيه الاستتار، لأنه علمي لا يمكن الاتصال به.

ومتهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) استغله بعليك (بي) و (ينا) وهو القياس، ولو قلت عليك إيله كان جائزاً لأنه ليس بفعل. وينظر شرح الرضي ١٦٢.

(١) الإسراء ١٠٠/٨٧، والآية: (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا).

(٢) العبارة مأخوذة من شرح المصنف ٦٧ بنصرف.

(٣) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الجني الداني ٢٠٩، والمقرب ١٠٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٣/٨، وأوضح المسالك ٢٩١/٨، وخزانة الأدب ١٦٦/٤، وجمع الهوامع ٢١٨/٨.

والشاهد فيه قوله: (إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا) حيث عملت (إِنْ) عمل ليس فرفعت المبتدأ ونصبته الخبر.

(٤) قل ابن الحاجب في شرحه ٦٧: (كالمبتدأ أو الخبر لأنه إذا كان معنويًا تعذر الاتصال به، إذ لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ).

(٥) لأنها تعمل عند أهل الحجاز، قل ابن الحاجب في شرحه ٦٧: (لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفرداً غائباً فيؤذي إلى أن يستتر الضمير في الحرف، وهو على خلاف لغتهم كقولك (زيد ما هو قائم) على لغة أهل الحجاز، وأما على لغة بني تميم فهو داخل في باب كون العامل معنويًا لأنه مرفوع بالابتداء).

قوله: (أوحرفاً والضمير مرفوع) وذلك في خبر إنَّ نحو: (إن القائم أنت) قوله (والضمير مرفوع) يحترز من أن يكون العامل حرفاً والضمير منصوباً، فإنه يتصل نحو: (إنه قائم)، أو مجروراً نحو: (منك وعنك وإليك) ونحوها.

قوله: (أو يكون مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له) يعني الضمير إذا أسندت إليه صفة جارية على غير مَنْ هي له انفصل، والمراد بالصفة (اسم الفاعل) و(المفعول) و(الصفة المشبهة) والمراد بجريها على غير مَنْ هي له، أن يُفَرَّقَ بينها وبين ما هي عائدة إليه فارق، وذلك في مثل

قوله: (هند ضاربته هي) فإن (ضاربته) راجع إلى هند، وقد جرت على (زيد) فبرز الضمير لذلك، وكذلك (زيد هند ضاربها هو) فإن (ضاربها) راجع إلى زيد، وقد جرى على (هند) فبرز الضمير، فلو قلت: (هند زيد ضاربها) أو (زيد هند ضاربته)، لم يبرز لأنه جرى على مَنْ هو له، وهي تقع في الخبر كمثال المصنف^(١)، والصفة نحو: (مررت برجل وامرأة ضاربها هو)، والصلة نحو: (جاء زيد وهند ضاربها هو)، والحال [نحو]^(٢) (جاء زيد وهند الضاربها هو) وحاصل الكلام أن هذه الصفة إن جرت على مَنْ هي له استتر الضمير مطلقاً، وما وجد بارزاً فهو تأكيد، وإن جرت على غير مَنْ هي له، فإن خالفت في الأفراد والتثنية والجمع، نحو: (زيد العمران ضاربهما)، (زيد العمرون ضاربهم) فزعم بعض النحاة أنه لا يبرز الضمير لزوال [ظ٧٨] اللبس، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿عَلَى رَجُلٍ مِّنْ

(١) ينظر شرح المصنف ٦٧، والأمثلة هي نفسها الموجودة عند المصنف في الصفحة المذكورة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

القرينتين عظيم^(١) وهذا خلاف كلام المصنف^(٢) وإن كان لم يخالفه، وهي مسألة الكتاب، فقال البصريون: يبرز الضمير وجوباً لزوال اللبس حيث لا يلتبس، وحيث لا يلتبس يُحمل على ما يلتبس، وقال الكوفيون^(٣) لا يجب إلا حيث يقع اللبس فقط، ووقوع اللبس حيث يستويان تذكيراً وتأنيثاً نحو: (زيد عمرو ضاربه هو) و(هند فاطمة ضاربتها هي)، والذي لا يلتبس حيث يختلفان تذكيراً وتأنيثاً وتكلاًماً وخطاباً وغيبة نحو: (هند زيد ضاربته)، و(أنا أنت ضاربك) و(أنت أنا ضاربي) و(هو أنت ضاربك)، و(أنت هو ضاربه) والبصريون^(٤) يبرزونه مطلقاً في هذه المواضع وغيرها، وأما الفعل إذا جرى على غير مَنْ هوله لم يبرز الضمير مطلقاً لزوال اللبس بقرينة التكلم والخطاب والغيبة نحو: (أنا زيد أضربه) و(أنت زيد تضربه)، و(هو زيد يضربه) بخلاف ضارب، فإنه صالح للمتكلم والخطاب والغيبة بلفظ واحد وأما قولهم: (زيد عمرو يضربه) فإنه وإن حصل فيه لبس [فإن]^(٥) قرينة الدالة من هي له غير خارجة عنه بخلاف اسم الفاعل، فإن قرينته خارجة فهو إذا أضعف من الفعل.

قوله: (مثل ((إياك ضربت)) هذا مثل التقدم على عامله.

قوله: (وما ضربك إلا أنا) هذا مثل الفصل لغرض قول: (وإياك

(١) الزخرف ٣٦/٤٣، وتعلمها ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجلٍ من القرينتين عظيم﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٧، وشرح الرضي ١٧٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٢، وقال الرضي في ١٧٣: (قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به مجرد رفع اللبس

وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تعليل حذفه فأتى بضمير لا يجوز حذفه مجرد رفع اللبس).

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

والشَّيْءَ هذا مثل الحذف.

قوله: (وأنا زيد) مثل العامل المعنوي.

قوله: (وما أنت قائماً) مثل العامل الحرفي والضمير مرفوع.

قوله: (وهند زيد ضاربتة هي) مثل الجاري على غير مَنْ هوله.

قوله: (وإذا اجتمع ضميران)، ما تقدم كلام في الضمير الواحد

وهذا كلام في الضميرين.

قوله: (وليس أحدهما مرفوعاً)، فأما إذا كان أحدهما مرفوعاً وجب

الاتصال^(١) نحو: (ضربتك)، وقد جاء الانفصال نحو: (ضربت إياك) وعليه:

[٣٧٤] أَتَّكَ عَسْ تَقْطَعُ الْأَرَاكَا إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^(٢)

وإنما جاز لبعده عن الفعل: *كثير عزم سدي*

قوله: (فإن كان أحدهما أعرف) يعني الضميرين المفعولين والمراد

بالأعرف أن المتكلم أعرف من الخطاب، والخطاب أعرف من الغيبة.

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ١٨٢، حيث قلنا: (فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً فبالواجب تقلعه على المنصوب كما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلاً في الاتصال وكائناً كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً سواء كان أعرف من ذلك المرفوع... وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب).

(٢) الرجز لحميد الأرقط، كما في الكتاب ٣٦٢/٢، والبيان شرح اللمع ٣٥٢/٢، والخصائص ٣٠٧/١، والأصول ١٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٠٧/١، والخزانة ٢٨١/٥، وأكثر المراجع التي اطلعت عليها لا تذكر إلا الشطر الثاني من هذا الشاهد.

والشاهد فيه قوله: (بلغت إياك) حيث وضع الضمير المتصل المنصوب بدل الكاف ضرورة والتقدير: (أي سلوت هذه الناقة حتى بلغتك).

قوله: (وقدمته) يعني وقلمت الأعرف جاز لك في الثاني الانفصل^(١)
نحو: (ضربيك وضربي إياك) و(أعطيتكه) و(أعطيتك إياه) قل:

[٣٧٥] فلا تطمع أبيت اللعن فيها

ومنعكها بشيء يسخط^(٢)

وإن استويا في التعريف أو تأنخر الأعرف وجب الانفصل نحو: (أعطيته إياه)، و(أعطيته إياك) وقد جاء الاتصال في المستويين شلاً، قل:

[٣٧٦] وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة

لضغمة لها يقرع العظم نابها^(٣)

ولم يقل (لضغمة إياها).

قوله: (مثل أعطيتكه وضربيك)، إنما مثل بمشالين ليريك أنهما
يكونان في المفعول المنصوب والمجرور والتكلم والخطاب والغيبة.

قوله: (والا فهو منفصل)، وذلك حيث يستويان أن يتقدم غير الأعرف
على الأعرف، وإنما شرطوا في الاتصال تقديم الأعرف، لأنهم لو أخروه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٨، وشرح الرضي ١٩٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعبدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١١، وينظر الجني الداني ٥٥، ومغني اللبيب ١٤٩، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، وخزانة الأدب ٢٦٧/٥، ٢٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٠٨١، وشرح الرضي ١٩٢.

والشاهد فيه قوله (ومنعكها) حيث وضع الضمير المتصل بدل المنفصل جوازاً والتقدير ومنعك إياها.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمغلس بن لقيط، ينظر الكتاب ٣٦٥/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٣، وأما ابن الحاجب ٣٨١/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٠٥/١، وشرح الرضي، واللسان ص ٢٥٩٤/٤، والخزانة ٣٠٦/٥، ٣٠٣.

والشاهد فيه قوله (لضغمة لها) حيث وضع الضمير المتصل بدل المنفصل والتقدير لضغمة لها إياه وهذا نادر شاذ كما ذكر الشارح. والضغمة العضة وأراد بها الشفة.

لزم تقديم الأنقص على الأقوى فيما جعلوه كالكلمة الواحدة^(١)، وأما قولهم (ضَرَبْتَنِي) ونحوه فلأنه لما

كان فاعلاً متصلاً به صار كلجزء منه بخلاف أعطيتكه، وبابه

قوله: (والمختار في خبر باب ((كان)) الانفصال) يعني أنه يجوز في خبر (كان) وأخواتها المضمرة الاتصال والانفصال نحو: (كنته) و(كنت إياه) إلا أن الانفصال هو المختار وذلك لأن أصله خبر مبتدأ، وحق خبر المبتدأ الانفصال وعليه:

[٢٧٧] لئن كان إياه لقد حال بُعدنا

عن الود والانسك قد يتحول^(٢)



[٧٩] وقوله:

[٢٧٨] ليت هذا الليل شيء لا يرى فيه عرياً

ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيباً^(٣)

(١) ينظر شرح المصنف ٦٨، قل الرضي في ١٩٢: (أي إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إياك أو إن كان

أعرف لكن ليس بمقدم كأعطاك إيلي، وأعطاه إياك فالثاني منفصل كما رأيت).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤، ينظر شرح الرضي ١٠٧/٣، وأوضح

المسالك ١٠٢/١، والمقرب ٩٥/١، وشرح الرضي ١٩٢، والخزانة ٣١٢/٥ - ٣٦٣، ويروى عن العهد بذلك

الود ويتغير بذلك يتحول وفي الأصل شهراً، والرواية في المراجع شهر.

والشاهد فيه قوله: (لئن كان إياه) حيث جله خبر كان (إياه) ضمير منفصلاً والأكثر أن يكون متصلاً.

(٣) البيت من مجزوء الرمل وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧، ينظر الكتاب ٢٥٨/٢، وشرح المفصل

١٠٧/٣، والمقتضب ٩٧/٣، والأصول في النحو ١١٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٥/١، وشرح الرضي

١٩٢، واللسان ملحة (ليس)، والجمع ٢٢٧/١، ٤١١٣/٥، والخزانة ٣٢٢/٥.

وعرياً أي أحداً أي متكلاً يخبر عنا ويعرب عن حالنا.

والشاهد فيهما قوله: (ليس إيلي وإياك) حيث أتى بالضمير منفصلاً عن (ليس) لوقوعه موقع خبرها =

وقد جاء الاتصال لشبهها بالمفعول، وجعله ابن مالك الأفصح ^(١) نحو:
[٣٧٩] فإِنْ لَا تَكْنَهَا أَوْ تَكْنَهُ فَإِنَّهُ

أَخُوها غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِها ^(٢)

وقوله:

[٣٨٠] تَنْفُكُ تَسْمَعُ مَا حَيْتُ يَهَالِكُ حَتَّى تَكُونَهُ

وَالْمَرْءُ قَدْ يَرْجُو الْحَيَاةَ مُؤَمِّلًا وَالْمَوْتَ دُونَهُ ^(٣)

قوله: (والأكثر لولا أنت إلى آخرها) يعني أنك تأتي بعد لولا بضمير المرفوع المنفصل في التكلم والخطاب والغيبة، تقول: (لولا أنا) (لولا نحن) (لولا أنت) (لولا أنتي) (لولا أنتما) (لولا أنتم) (لولا أنتن)

وهذا هو المختار، ولو وصل لقل ليسني وهو جائز، قل سيويه في الكتاب ٣٥٩/٢ (ويبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني).

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٠٥/١ وما بعده.
(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٢ - ٣٠٦، وينظر الكتاب ٣٧٨، والمقتضب ٩٨٣، وشرح المفصل ١٠٧/٣، والإنصاف ٨٢٣/٢٠، وشرح الرضي ١٩٢، والمسانع ملحة (لبن) ٣٩٩٠/٥، والخزانة ٣٢٧/٥، ٣٣١، والبيت قبله.

دع الخمر تشربها الغواة فإنني رأيت أئحاهما مغنياً بمكانها

ولأخو الخمر الزبيب يغني عنها حلالاً.

والشاهد فيه قوله (يكنها أو تكنه) حيث وصل الضمير المنصوب بـ (كن) فإن القيلس: فإن لا يكن إياها أو تكن إليه.

قل الرضي: ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكته كضربته.

(٣) البيتان من مجزوء الكامل، وهو من كلام خليفة بن نزار أو براز وهو شاعر جاهلي كما في الخزانة ينظر شواهد إضلاح الوقف والابتداء ٣١٧/٨، والإنصاف ٨٢٤/٢، وشرح المفصل ١٠٩/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٥٥/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/٢، والجمع ٢٦٢، والخزانة ٤٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (حتى تكونه) حيث جاء بخبر كن ضميراً متصلاً حيث جعل الضمير المتصل مكن المنفصل.

(لولا هو) (لولا هي) (لولا هم) (لولا هن) وإنما كان الإتيان بالضمير المرفوع المنفصل الأكثر، لأن الواقع بعد لولا على كلام البصريين^(١) المبتدأ، وعلى كلام الكوفيين فاعل فعل محذوف، وكلاهما لا يقع مع الحرف إلا منفصلاً.

قوله: (عسيت إلى آخرها) يعني الأكثر في (عسى) الإتيان بالضمير المرفوع المتصل لأنها فعل، والفعل لا بد له من فاعل في التكلم والخطاب والغية، تقول (عسيتُ عسينا عسيت عسيت عسيتما عسيتم عسيتن عسياه عساها عساهما عساهم عساهن).

قوله: (وجاء لولاك)^(٢) أي جاء بعد (لولا) ضمير متصل مجرور في جميع الضمائر نحو:

[٣٨١] لولاك هذا العلم لم أحجج^(٣)

(١) ينظر رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف ٦٨٧/٢ مسألة رقم ٩٧ القول في هل يقل: (لولاي) وموضع الضمائر، قل الرضي في شرحه ٢٠١/٢: (يعني أن يجيء بعد لولا غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لأنه إما مبتدأ أو فاعل فعل محذوف أو مرتفع بلولا فيجب على الأوجه الثلاثة الانفصال، وينظر شرح المصنف ٦٨).

(٢) ينظر مسألة نفسها في الإنصاف ٦٨٧/٢.

(٣) عجز بيت من السريع، وصلته

أومّت بكفيها من المودج

وهو لعمر بن ربيعة في ملحق ديوانه ٤٧٨، والإنصاف ٦٩٣/٢، وشرح الرضي ٢٠١/٢، وشرح قطر الندى ٢٥١، وجمع الهوامع ٢٠٩/٤، وخزانة الأدب ٣٣٣/٥ - ٣٣٥. ويروى في ذا بلل هذا. والشاهد فيه قوله (لولاك) حيث وقع الضمير المتصل الذي حقه أن يكون في موضع الجر أو موضع النصب إلا عند المبرد فإنه منعه وقل هو خطأ، قل الرضي: وهو الصحيح لوروده وإن كان قليلاً وأورده الرضي ٢٠١/٢ محتجاً بهذا الشاهد وبالنبي بعده.

[٣٨٢] وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قلّة النيق منهوي^(١)

[٣٨٣] لولا كما خرجت نفسا كما^(٢)

[٣٨٤] لولاكم شاع لحمي عندها ودي^(٣)

وأنكر المبرد^(٤) ذلك وقال: لا يقتد بما ورد وببيت ابن أم الحكم وهو: (كم موطن) لحن لا يقاس عليه، وذهب سيوي^(٥) إلى أنه ضمير مجرور بـ (لولا) وهي جارة هنا، قال: ولا يمتنع أن يكون لها حكم خاص مع

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي كما في الكتاب ٢٧٣/٢، ومعاني القرآن للقرطبي ٨٥٩/٢، والخصائص ٢٥٩/٢، والأمل ٦٧١، والكمال للمبرد ٢٠٩/٢، وشرح الرضي ٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٩٢/٢.

والقلة: أعلى الجبل ويروى قنة، والنيق: الجبل الشاهق.

والشاهد فيه قوله: (لولاي) حيث اتصلت لولا بالضمير الذي أصله أن يقع في محل الجر والنصب وهو منسوب سيوي^(١) أنها حرف جر والضمائر في محل جر....

(٢) الرجز لرؤية كما في خزنة الأدب ٤٣٧/٥، وهو ليس في ديوانه، ورصف المباني ٣٦٩، وجمع الهوامع ٢٠٩/٤، ويروى لولاها بل لولاكما ونفساهما بل نفسا كما.

والشاهد فيه قوله: (لولا كما) حيث دخلت لولا على ضمير الجر فهي حرف جر عند سيوي^(٢) والكاف ضمير في محل جر، وعند غيره كالأخفش وبعض الكوفيين بقية على رفع ما بعدها.

(٣) عجز بين من البسيط، وصدره.

أسعيتكم يوم أعود في مودّة

ويروى مربّعة ويروى ساع، وهو للأخطل في ديوانه ٣٦٣، وتذكرة النحلة ٤٤٧، والدرر ١٧٧/٤، وجمع الهوامع ٢٠٩/٤.

والشاهد فيه قوله: (لولاكم) حيث ولي لولا ضمير وهو في محل جر بها.

(٤) ينظر المقتضب ٧٨٣ - ٧٢ - ٧٣، وشرح الرضي ٢٠/٢ - ٢١، والإنصاف ٦٨٧/٢، وينظر الأصول ١٢٤/٢.

(٥) ينظر الكتاب ٢٧٥/٢، وشرح المفصل ٦٨.

المضمير نحو: (لئن) فإنها اختصت بنصب (غدوة) فقط، وهو لا يحتاج إلى تعلق، وهو واجب الحذف لأنه خبر المبتدأ الواقع بعدها وتقديره: (لولاك موجود)، وذهب الأخفش^(١) إلى أن هذه الضمائر مرفوعة على قياسها واستعير لها ضمير المجرور كما استعاروا في (مررت بك أنت) إلا أنها عكس.

قوله: (وعساك إلى آخرها) يعني جاء بعد (عساك) ضمير منصوب متصل في كل الضمائر قل:

[٣٨٥] ولي نفس أقول لها إذا ما تنزعني لعلى أو عساني^(٢)
فجعله سيبويه^(٣) مفعولاً لـ (عسى) حملاً لها على (لعل) لأنها في معناها، للترجي، والأخفش^(٤) جعله مستعاراً لضمير المرفوع كما في (مررت بك أنت) و(به هو) وضعفه بعضهم بأنه قد جاء فاعلها اسماً مرفوعاً ظاهراً في قوله:

[٣٨٦] فقلت عساها نلر كئس لعلها^(٥)

- (١) ينظر شرح الرضي ٢٠/٢، وينظر الكامل للمبرد ٣٤٥/٣ - ٣٤٦ في رده على الأخفش وغيره عن مخالفه، وينظر الإنصاف ٦٨٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢.
- (٢) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان كما في الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١، والخصائص ٥/٣، والمقتضب ٨٢/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٣، والجنى الداني ٤٦٦، وتذكرة النحلة ٤٩٥٥، وشرح الرضي ٢٧/٢، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ - ٣٤٩.
- والشاهد فيه قوله: (عساني) حيث اتصل ضمير النصب بـ (عسى) مما يدل على أن (عسى) بمعنى (لعل) ودخول نون الوقاية على (عسى) دليل على أن اليه في موقع نصب.
- (٣) ينظر الكتاب ٣٧٥/٢.
- (٤) ينظر شرح الرضي التسهيل السفر الأول ٥٤٢/٢، وشرح المصنف ٦٨، وشرح الرضي ٢٠/٢.
- (٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كلام سيبويه والأخفش قوة وضعف، أما قوة كلام سيبويه فلأنه لم يعين إلا (لولا) و(عسى)، وضعفه من حيث قياسه على شيء ضعيف لا يقاس عليه، وقوة كلام الأخفش من حيث إن الاستعارة كثيرة في كلامهم، وضعيفة من حيث إنه عين اثنتي عشرة صيغة، لأنه لا بد من الاستعارة فيها كلها، ولأن الاستعارة لا تكون مع مباشرة العاقل لقوة تأثيره وظهور الخلاف بين سيبويه والأخفش في توابع الضمير، فعلى كلام سيبويه تقول: لولاك و(لولا زيد) بالجر، و(لولاك وزيد) فيمن أجازته (مررت بك وزيد) و(عساك وزيداً) وعلى كلام الأخفش (لولاك وزيداً) و(عساك وزيداً) بالرفع.



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد اسلامی

تشكي فأتي نحوها فأعودها

وهو لصخر بن جَعْد الحُضْرِيُّ كما في شرح شواهد المغني ٤٤٦٨، وينظر الجني الداني ٤٦٩، ومغني اللبيب ٢٠٤، وأوضح المسالك ٣٢٩٨، وجمع الهوامع ١٤٦٢، والمقاصد النحوية ٢٣٧/٢. ويروى عليها بذلك لعلها.

والشاهد فيه قوله: (عساها) حيث جاءت (عسى) بمعنى (لعل) واسمها الضمير المتصل بها في محل نصب.

نون الوقاية

قوله: (ونون الوقاية) إنما سميت [ظ ٧٩] نون الوقاية^(١) لأنها تقي الفعل الكسر والأسماء المبنيات والحروف من إخراجها عما يجب لها، وتُوفِّرُ للياء ما تستحقه، وهو انكسار ما قبلها، ودخولها واجب وجائز، فالواجب في مواضع:



الأول: مع فعل الأمر نحو: (أكرمني).

الثاني: قوله: (في الفعل الماضي مطلقاً) نحو: ضربني وضربتني وضرباني وضربوني وضربني، وما أحسبني وقد شذ حذفها نحو: [٣٨٧] تراه كالثغام يُعَلُّ مسكاً يسوء الغانيات إذا فليّني^(٢)

وقوله:

(١) ينظر الكتاب ٣٧٨/٢ وما بعدها، وينظر شرح المفصل ١٢٢/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٧٨/٢.
(٢) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٨٠، وينظر الكتاب ٥٢٠/٣، وشرح أبيات سيويه ٣٠٤/٢، وشرح المفصل ٩٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٨٧١، وشرح الرضي ٢٢/٢، واللسان ملحة (فلا) ٣٤٧٠/٥، والخزانة ٢٧٧/٥ - ٢٧٢، ٢٧٣.
والثغام: نبت يكون بلجبل يبيض إذا يس يشبه به الشيبه فليّني: من فليت رأسه من القمل.
والشاهد فيه قوله: (فليّني) يريد فليّني فحذف إحدى النونين، وقيل الخنوف نون التسوة وهذا ما ذهب إليه سيويه في الكتاب ٥٢٠/٣، وقيل الخنوف نون الوقاية لأنها يؤتى به لصون الفعل كما ذهب إلى ذلك الشارح وذلك على سبيل الشذوذ.

[٣٨٨] إذ ذهب القوم الكرام ليسي^(١)

قوله: (ومع الفعل المضارع عارياً عن نون الإعراب)^(٢) يعني مالا نون فيه وما فيه نون جماعة النساء نحو: (لم تضربني) و(لم تضرباني) و(لم يضربوني) و(لم يضربني)، وإنما وجب نون الوقاية في هذه المواضع، لأنهم لم تدخل إلا على آخر الفعل، لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها.

والجائز على ثلاثة أضرب: مختار دخولها، ومختار سقوطها، ومستوي الأمرين. أما مستوي الأمرين ففي مواضع الأول في:

قوله: (وأنت مع النون) [منه]^(٣) يعني نون الإعراب^(٤)، وهي في الأفعال الخمسة نحو: (يضرباني وتضرباني ويضربوني وتضربوني وتضربيني) فالإتيان بها محافظة على الفعل من الكسر، والحذف استثقلاً

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٥، وصدرة.

عندت قومي كعديد الطيس

وشرح المفصل ١٠٨٣، والجنى اللاني ١٥٠، وسر صياغة الإعراب ٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٨٧١، ومعني اللبيب ٣٢٧، وشرح شواهد معني اللبيب ٤٨٧٢، واللسان ملحة (طيس) ٣٣٧/٤، والخزاة ٣٢٤/٥، وهمع الهوامع ٦٤٨ - ٣٣٣. والطيس الكثير من الشيء.

والشاهد فيه قوله: (ليس) حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها لجر وهذا الحذف شذ كما ذهب إليه الشرح.

(٢) في الكافية المحققة: (وفي المضارع عراً).

(٣) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) قل الرضي في شرحه ٣٢/٢: (فتقول: تلزم النون جميع أمثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة... فيلزم النون غير هذه الأمثلة سواء كان فيه نون الضمير الأولى نحو: (يضربني)، أو نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة أولاً).

للجمع بين مثلين، ولأنها ليست من الفعل، ولا مُنْزَلَةٌ مُنْزَلَةٌ ما هو منه،
 كنون الضمير الفاعل ك(ضربن) والمحذوف نون الوقاية لأنها التي نشأ
 منها الثقل قاله الجزولي^(١) وقال سيبويه: ^(٢) نون الإعراب، لأن نون
 الوقاية قد جاءت لمعنى، فلو حذفت كان ذلك مناقضاً للإتيان بها، لأنها
 تحذف للجازم والناصب؟.

الثاني: قوله: (ولدن) ^(٣) نحو (لذني) إن أتيت بها شذت، وإن حذفت
 خفضت، والخلاف في المحذوف ك(نون) الإعراب.

الثالث: قوله: (وبأن وأخواتها) ^(٤) يعني إن ولكن وليت ولعل،
 وستذكر حكمها، تقول: إني وإني وأني، كأني وكأني، ولكني ولكني،

(١) ينظر رأي الجزولي في شرح الرضي ٢٢/٢. الجزولي سبقت ترجمته.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦٩٢. مركز تحقيقات كليات علوم جندی

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٢/٢. (حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا للضرورة
 وعند غيرهما الثبوت راجح، وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع، وعلى كل حال كان حق لدن
 أن يذكره المصنف إمام مع الماضي أو مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فإنه قل في لدن أنت خير،
 وينظر الكتاب ٣٧٠٢ - ٣٧١.

وقرأ الجمهور بلا غلام نون لدن من سورة الكهف ٧٧/٨، وتعلمها قد بلغت من لدني عذرا في نون
 الوقاية التي اتصلت بياء التكلم، وقرأ نافع وعاصم بتخفيف التون وهي نون لدن اتصلت بياء
 التكلم، وهو القياس لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء التكلم لم تلحق نون الوقاية نحو غلامي
 وفرسي، وأشم (شعبة) الضم في الدال وروي عن عاصم سكون الدال، قل ابن مجاهد وهو غلط
 وكأنه يعني من جهة الرواية، وأما من حيث اللغة فليست بغلط، لأن من لغاتها (لد) بفتح اللام
 وسكون الدال. ينظر البحر المحیط ١٤٢/٦، وتفسير القرطبي ٤٠٦٧/٥ - ٤٠٦٢، وفتح القدير
 للشوكاني ٣٠٣/٢.

(٤) قل الرضي وكلامه أدق من كلام الشارح حيث قل: (يعني بأخواتها أن وكأن ولكن، وأما ليت
 ولعل فسيجيء حكمها بعد وإنما جاز إلحاق نون الوقاية بـإن وأخواتها لمشابتها الفعل). ينظر
 الرضي ٢٢/٢.

والخنوف، قيل: النون الأولى لأنها ساكنة، والحنف يسرع إلى الساكن، وقيل الثانية، لأنها في موضع اللام، والإعلال في اللامات أكثر من العينات، وقيل نون الوقاية لأن الثقل نشأ منها.

قوله: (مخير) يعني أنت مخير في هذه المواضع الثلاثة، مخير في الإتيان بنون الوقاية وحنفها، وبعضهم جعل إتيانها مع (لن) أولى، وسيبويه^(١) قل: لا يجوز سقوطها معها إلا ضرورة، وأما المختار إتيانها.

ففي قوله: (ومختار في ليت ومن وعن وقد وقط) وقد جله الحنف كقوله:

[٣٨٩] كمنية جابر إذ قال ليتي^(٢)

وقوله:

[٣٩٠] فياليتي إذا ما كان ذاكم

(١) ينظر الكتاب ٣٧٠/٢، قل في الكتاب ٣٧٧/٢: (وقد جله في الشعر قطي وقلبي فلما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر شاعر فقال قلبي...).

(٢) صدر البيت من الواقف، وعجزه:

أصافه وأتلف جلى مالي

وهو لزيد الخليل كما في ديوانه ٨٧ وينظر الكتاب ٣٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢، ومجالس ثعلب ١٢٩، ونوافر أبي زيد ٦٨، والمقتضب ٢٥٠/٨، وشرح المفصل ١٢٣/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٧/٨، وشرح الرضي ٣٦٦/٢، وشرح ابن عقيل ١١١/٨. ويروى: وأفقد بدل أتلفه وبعض بدل جلى.

والشاهد فيه قوله: (ليت) حيث حلف نون الوقاية من ليت الناحية ليله المتكلم وهذا الحنف نادر وقليل إذ القيلس وجود النون.

وقال سيويه لا يجوز حذفها في ليت إلا ضرورة وكذلك (مني) و(عني) بإتيانها وقد جاء حذفها نحو:

[٣٩١] أيها السائل عنهم وعني

لست من قيس ولا قيس مني^(١)

وجعل حذفها أكثر النحلة ضرورة (وقد) و(قط)، تقول: (قدني وقطني)، قوله:

[٣٩٢] امتلاً الخوض وقال قطني^(٢)

وقد جُمع الحذف والإتيان في قوله:

[٣٩٣] قدني من نصر الخبيبين قلبي^(٣)

(١) البيت من المديد وهو في شرح المفصل ١٢٥/٣، والجنى الداني ١٥١، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٤/١، وشرح الرضي ٢٣٦/٢، وشرح ابن عقيل ١١٤/١، وأوضح المسالك ١١٧/١، وخزانة الأدب ٣٨١ - ٣٨٠/٥.

والشاهد فيه قوله: (عني ومني) مخففتين حيث حذف نون الوقاية للضرورة... وهو كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢٣٦/١، وسمط اللالي ٤٧٥/١، وشرح المفصل ٨٢/١، ١٢٥/٣، والإنصاف ١٣٠/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٣/١، وشرح الرضي ٢٣٦/٢، وتلمح: مهلاً رويداً قد ملأت بطني

والشاهد فيه قوله (قطني) حيث لحقت نون الوقاية (قط) المضقة إلى ضمير التكلم ويجوز (قطي) بدونها.

(٣) الرجز لحمد بن مالك الأرقط، ينظر الكتاب ٢٧١/٢، وشرح المفصل ١٢٤/٣، والجنى الداني ٢٥٣، ومغني وشرح التسهيل السفر الأول ١٨٤/١، وشرح الرضي ٢٣٦/٢، ونوافذ أبي زيد ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٨٧/١، وشرح ابن عقيل ١١٥/١، واللسان ملة (خيب) ١٠٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢٤٦/١، وتلمح:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

والخبيين خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وكان يكنى بأبي خبيب ويقال هو وأخوه مصعب بن الزبير، ومن رواه بصيغة الجمع أراد ثلاثهم، قل ابن الكيتنة أراد أباخبيب ومن على رأيه.

وقصره سيبويه على الضرورة^(١) وبعضهم أجازه في السعة، والمختار حذفها في:

قوله: (وعكسها لعل) يعني عكس هذه المختار فيها إثباتها لعل، فإنه يختار فيها حذفها، وإنما كان المختار حذفها لأن فيها ثلاث لامات، واللام أنت النون ولهذا جاء في بعض لغاتها (لعن) وقد جاء إثباتها نحو قوله:

[٣٩٤] وأشرف بالغور اليفاع لعلني

أرى نلر ليلي أويراني بصيرها^(٢)

وقوله:

[٣٩٥] فقلت أعيروني القلؤم لعلني

أخط به قبرا لأبيض ملجد^(٣)

[و ٨٠] وقوله:

[٣٩٦] دعيني أطوف في البلاد لعلني

أفيد غني في لذي الحق محمل^(٤)

والشاهد فيه قوله: (قدني وقلي) حيث أثبت النون في الأول على اللغة المشهورة وحذفها في الثاني وهذا قليل.

(١) ينظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لتوبة بن الحمير (الملقب بتوبة الخفاجي) كما في الأمالي ٨٧٨ واللسان ملحة (بصر) ٢٩٢/١، وخزانة الأدب ٥٨٨.

والشاهد فيه قوله: (لعلني) حيث لحقت نون الوقاية لعل والأشهر حذفها.

(٣) البيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها وينظر تلخيص الشواهد ١٠٥، والدرر ٢١٢/٨، وشرح الأشموني ٥٦٨، وشرح ابن عقيل ١١٣/٨، وجمع الهوامع ٦٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لعل) وهو قليل والمشهور تجردها من النون.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد كما في ديوانه ٣٦، وينظر الإنصاف ٢٣٧/٨.

وكذلك الحذف (في) بخلاف (لي) من الإثبات، وما عدا هذه الأشياء لا يجوز دخول نون الوقاية فيه كـ (غلامي) و(ثوبي) في الأسماء المعروفة وأما قوله:

[٣٩٧] وليس حملني إلا ابن حمال^(١)

فشاذ.



والشاهد فيه قوله (لعلني) وهو كالشاهد الذي قبله.

(١) عجز بيت من البسيط، صدره

ألا فتى من بني ذبيان يحملني

وهو لأبي محلم السعدي كما في خزانة الأدب ٣١٥٤ - ٣١٦، والإنصاف ١٢٩٨، وينظر شرح الرضي ٣٣٣. وجرى: وليس يحملني بدل حملني وعندنا لا شاهد فيه.

والشاهد فيه قوله (لحملني) حيث دخلت نون الوقاية على الاسم عند إضافته إلى يله المتكلم، وقيل النون للتثنية وكلاهما شك وقد ذكر الشرح ذلك قل الرضي في شرحه ٣٣٣ شك سواء جعلت النون للوقاية أو تنويناً كما ذكرنا في الإضافة.

ضمير الفصل

قوله: (ضمير الفصل: ويتوسط بين المبتدأ والخبر) يفهم منه عدم التوسط في غير المبتدأ والخبر، وأجاز ذلك بعضهم بين الحال وصاحبها، نحو: (ضربت زيداً هوقائماً)، واحتج بقراءة من قرأ: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(١) بنصب أظهر، وتؤول على أن أظهر حالاً من الجار والمجرور تقدمت عليه على قول الأخفش^(٢)، وهو مبتدأ خبره لكم.

قوله: (قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها) يعني على المبتدأ والخبر واحترز باللفظية من العوامل المعنوية، كعامل المبتدأ والخبر مثالة: (زيد هوالقائم) و(كان زيداً هوالقائم)، و(إن زيداً هوالقائم)، و(ظننت زيداً هوالقائم)، وكذلك سائر النواسخ^(٣).

(١) هود ٧٨/١ وتعلمه... قل يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزونني في ضيفي أليس منكم رجل رشيد.

(٢) اقرأ الجمهور أظهر والأحسن في الإعراب أن يكون جلتان كل منهما مبتدأ وخبر... ومن فصل، وأظهر الخبر، وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي أظهر بالنصب، وقل سيوية هوالحال، وخرجت هذه القراءة على أن أظهر حاله وهؤلاء مبتدأ، وبناتي هن مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء وروى هذا عن المبرد). ينظر البحر المحيط ٢٤٧/٥، والقرطبي ٢٣٠٤/٤، وفتح القلير ٥١٤/٢.

(٣) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٥٨١/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤/٢، وشرح المفصل ١١٠/٣ وما بعدها.

قوله: (صيغة مرفوع منفصل)^(١) ولم يقل ضمير، لأنه ليس بضمير على الأصح.

قوله: (مطابق للمبتدأ) يعني في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة^(٢)، تقول (زيدٌ هو القائم) ما خلا الإعراب، فإنه لا يكون إلا صيغة مرفوع منفصل، لأنه محمول وليس يتغير بتغير الإعراب، ويختلف في ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور إلا ما عُلِمَ، وقد جاء عدم المطابقة في التكلم في قوله:

[٣٩٨] وكائن بالأبسطح من صديق

يراني لو أصبت هو المصاب^(٣)

كان قياسه (إن المصابا) واختلف في تأويله، ف قيل: هو تأكيد لضمير الفاعل المستتر في يراني، وليس بفصل، وقيل: بل هو من الفصل ولكنه أناب ضمير صديقه مناب نفسه، وأناب نفسه مناب ضمير صديقه لما كان عنده بمنزلة نفسه، أو على حذف مضاف، تقديره: يرى مصابي هو المصاب، فاعتبر المحذوف.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٢: (لم يقل ضمير مرفوع لأنه اختلف فيه كما يجي، هل هو ضمير أولاً، ولا

يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع.

(٢) ينظر شرح المفصل ١١٧٣ وما بعدها.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير كما في ديوانه ١٧، ينظر شرح المفصل ١١٧٣، وأما ابن الحاجب ٦٦٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٩١، وشرح الرضي ٢٤٢، ومغني اللبيب ٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٨٧٥/٢، وخزانة الأدب ٣٩٧/٥ - ٤٠١، وجمع الهوامع ٦٧١، ٢٥٦، ويسرى أصيب بذلك أصبت.

والشاهد فيه قوله: (أصبت هو المصابا) حيث فصل بضمير الغيبة بين المضاف المقدر وهو مصابي وبين الاسم الظاهر، وقدره الرضي: يرى مصابي هو المصابا. وقد ذكر الشرح أكثر من وجه في ذلك...

قوله: (يسمى فصلاً^(١)) هذه تسمية البصريين^(٢).

(ليفصل بين كون الخبر خبراً، أو كونه نعتاً^(٣)) وقد اعترض بأنه قد يأتي حيث لا يلتبس بالنعت، وذلك حيث يدخل (كأن) أو (إن) نحو: (إن زيدا هو القائم)، و(كأن زيدا هو القائم) وحيث يتصل المبتدأ بعامله نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، و(علمته هو القائم) وأجيب بأنه حل ما لبس فيه على ما لا يلبس، والكوفيون^(٥) يسمونه عملاً وبعضهم (دعامة) لأنه يعتمد عليه الخبر في عدم سقوط الخبر كعماد البيت الذي يحفظ السقف^(٦).

قوله: (وشرطه أن يكون الخبر معرفة، أو أفعل من كذا) [مثل كان زيد هو أفضل من عمرو]^(٧) له شروط:



الأول: المطابقة كما تقدم.

الثاني قوله: (وشرطه إلى آخره)^(٨) وإنما اشترط ذلك لأنه لو كان

(١) في الكافية المحققة اختلاف: (ليفصل بين كونه نعتاً وخبر).

(٢) ينظر رأي البصريين في شرح المصنف ٦٩ - ٧٠، وشرح المفصل ١١٠/٣، وشرح الرضي ٢٤/٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٤/٢: (قل المتأخرون إنما سمي فصلاً لأنه فصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيدا القائم جز أن يتوهم السمع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة).

(٤) المائدة ١١٧/٥ وتلمها: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَابِدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد﴾.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في شرح المفصل ١١٠/٣، وشرح المصنف ٦٩ - ٧٠، وشرح الرضي ٢٤/٢.

(٦) هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف ٢٤/٢.

(٧) ما بين الحاصرتين زينة من الكافية المحققة، وينظر الكتاب ٣٩٢/٢، والمقتضب ٨٠٣/٤، وشرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٥/٢ وفيه تفصيل.

(٨) إعللة لقوله: وشرطه أن يكون الخبر معرفة، وهو الشرط الثاني كما ذكره الشارح.

الخبر نكرة نحو: (زيد هو منطلق) لم يقع لبس في منطلق أنه خبر لأنه لا يوصف بالنكرة المعرفة، ومثل المعرفة: (زيد هو القائم)، ومثل أفعِل: (زيد هو أفصل منك) وإنما قام أفعِل مقام المعرفة، لأنه لا يخلو عن الإضافة أو (من) أو (اللام) ف (الإضافة) و (من) كلُّ منهما قائم مقام اللام، ودليله أنه لا يصح الجمع بين أحدهما واللام لما كانت قائمة مقامها^(١).

الثالث: أن يكون المبتدأ معرفة، وأجاز الكوفيون^(٢) الفصل بين النكرتين، لأن اللبس حاصل فيهما، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾^(٣).

الرابع: أن يتأخر، فإن تقدم لم يكن فصلاً لزوال اللبس، خلافاً للكسائي^(٤).



الخامس: أن لا يدخل الخبر ما يعينه للخبرية، ك (اللام) و (الفاء) و (إلا) نحو: (إنَّ زيدا هو القائم) و (أما زيد هو القائم) و (ما زيد هو إلا قائم).
السادس: أن لا تعطف عليه ولا به نحو: (زيد هو القائم وهو القاعد) و (كان زيد وهو القائم) وأجاز ذلك هشام^(٥) واحتج بقوله:

(١) ينظر شرح المصنف ٧٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٨/١.

(٣) النحل ٩٢/١٦ وتعلمها ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَلَّوْنَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ...﴾.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٩/١ - ٢٣٠، وشرح الرضي ٢٧٢.

(٥) ينظر رأي ابن هشام في همع المواسع ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

هشام الضرير هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أصحاب الكسائي توفي

[٣٩٩] فأنضحى لو كانت خرسلن دونه

رأها مكن الشوق أو هي أقرباً^(١)

[ظ ٨٠] وتؤول بأن (أقرب) ظرف خبر للضمير، فهذه شروط ستة في جواز كونه فصلاً، وما يوجب كونه فصلاً وجهان: حيث يدخل عليه اللام وهي الغارقة، وما بعده منصوب، نحو (إن كان زيد هو الظريف) لأنها لا تدخل على التابع ولا هو مستقبل، إذن لرفع ما بعده، فإن كان ما بعده مرفوعاً، احتمل الثاني أن يكون ما قبله وما بعده منصوباً نحو: ﴿إن ترني أنا أقل﴾^(٢).

قوله: (ولا موضع له عند الخليل) مذهب الخليل وسيبويه^(٣) وجمهور النحاة أن هذه الصيغة لا موضع لها من الإعراب، لأنه إن كانت تابعة وجب مطابقتها لما قبلها في الإعراب، وإن كانت متبوعة وجب رفع ما بعدها في نحو: (كان زيد هو القائم)^(٤)، اختلف هؤلاء، فقال سيبويه: ^(٥)

سنة ٢٠٩ هـ له مقالة في النحو صنف مختصر النحو، الحدود القيلس ينظر ترجمته في البغية ٢٢٨/٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير في ديوانه ٥٥/الأغاني ٣٣٧/٨٤.

والشاهد فيه قوله: (أو هي أقرب) حيث جلست هي ضميراً للفصل بين الضمير في رأها والخبر أقربها ويجوز أن تكون هي وصفاً للهاء التي (هي) المفعول الأول لـ (رأيت)، ويجوز أن تكون هي مبتداً وأقرب ظرفاً هو والتقدير: أو هي أقرب من الشوق.

(٢) الكهف ٣٩/٨ ونمليها: ﴿ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن ترن أنا أقل منك ملاً وولداً﴾.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٢/٢ وما بعدها، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٣٠/٨، وشرح المفصل ١١٢/٣، وشرح الرضي ٢٧/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٢/٣، قل ابن يعيش: فنقول في المبتداً (كان زيد هو القائم) ترفع القائم بعد أن كان منصوباً، وتكون الجملة في موضع خبر.

إنها حرف لأن كل اسم له موضع من الإعراب، وقال الخليل: إنها اسم لأن فيها ماهية الاسم وهي الدلالة على معنى في نفسه غير مقترن، وذهب الكسائي والفراء وسائر الكوفيين^(١) واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(٢) [إلى]^(٣) أنه اسم، وله محل من الإعراب، وهو تابع لما قبله، إما بـ «أوتوكيداً أو عطف بيان»، فإن كان ما قبله مرفوعاً فلا سؤال، وإن كان منصوباً فهو مستعار فيه ضمير المنصوب للمرفوع كما في (مررت بك أنت)، وروى عن الأخفش^(٤) ورد بأن الاستعارة لا تكون في البـل، وأن المضمر لا يؤكد به المظهر، وروى عن الكسائي أن موضعه موضع ضمير الخبر وهو تابع له، ورد بأن التابع له لا يتقدم متبوعه^(٥).

قوله: (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) يعني رؤية^(٦) وغيره من فصحة العرب وحكيه الجرمي عن ثميم ويقرؤون: ﴿ولكن كانوا هم الظالمون﴾^(٧) ﴿إن ترني أنا أقل﴾^(٨) واحتجوا بقوله:

(١) ينظر الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ في ١٠٦٣ - ١٠٧، وشرح الرضي ٢٧٢ وآراء من ذكر فيهما.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهري الصلفية السفر الثاني ورقة ١٤.

(٣) ما بين الحاصرتين زينة يقتضيها السياق.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٧٢ حيث قل: وبعض النحاة يقول حكمه في الإعراب حكم ما بعده لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو (إنك لانت الخليم) وهو أضعف من قول الكوفية، لأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب.

(٦) ينظر الكتاب ٣٩٢/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ١١٢/٣.

(٧) الزخرف ٧٦/٤٣ وتعلمها ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ قرأ الجمهور: والظالمين على أنهم

فصل، وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويون: الظالمون بالرفع على أن (هم) الخبر، وقراءة الرفع هي غير

السبعة كما ذكر الرضي ٢٧٢، وينظر معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢، والبحر المحيط ٢٧٢، وتفسير الأحكام

[٤٠٠] أتبكي على لبي وأنت تركها

وكنت عليها بلللاً أنت أقدر^(١)

بالرفع.



- القرآن للقرطبي ٥٩٣٥/٧، وفتح القدير ٥٦٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٤.
- (٨) الكهف ٣٩/٨، وقرأ الجمهور (أَقْلَ) بالنصب مفعولاً ثانياً لترني وهي علمية لا بصرية لوقوع أنا وأقل خبره والجملة في موضع مفعول ترني الثاني إن كانت علمية وفي موضع الحال إن كانت بصرية، ينظر البحر المحيط ١٢٣/٦، وتفسير القرطبي ٤٠٢٥/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/٣.
- (٩) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح كما في ديوانه ٨٦ وينظر الكتاب ٣٩١/٢، وشرح أبيات سيوريه ٢٤٤/١، والمقتضب ١٠٥/٤، وشرح المفصل ١٢٢/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٧/١، واللسان ملحة (ما) ٤٢٧/٦. وفي هذه المصادر لا يروى أتبكي وإنما تبكي.
- والشاهد فيه قوله (أنت أقدر) حيث جلعت (أنت) مبتداً و (أقدر) مرفوع على أنه الخبر وذلك لضرورة القافية

ضمير الشأن والقصة

قوله: (ويتقدم قبل الجملة) يحترز من المفرد فإنه لا يصح فيه ضمير شأن، لأن ضمير الشأن، يحتاج إلى مفسر والمفرد لا يفسر، لأن الجملة هي المرافة بالإضمار.

قوله: (ضمير غائب) ^(١) لا يكون إلا للغائب، لأنه لشأن معهود في الذهن وهو غائب، وإنما وضعوه مبهماً لغرض التعظيم والتهويل في الشأن والقصة، لأن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر ثانياً، كان أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر.

قوله: (يسمى ضمير الشأن) [القصة] ^(٢) هذه تسمية البصريين ^(٣) فمنهم من قصره على الشأن أو القصة، ومنهم من سماه بهما معاً، لأنه ربما يرد مذكراً، فيكون للشأن، نحوقوله: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ

(١) قل المصنف في شرحه ٧٠: (والقصة هذا الضمير على خلاف باب الضمائر، وإنما وضعوه لغرض التعظيم في القصة لأن ذكر الشيء مبهماً ثم يُفسر أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر ففقدوا كذلك الحليث المعهود في الذهن ثم أضمره لهذا الغرض وجعلوه غائبة لأنه للغائب على التحقيق). وينظر شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح الرضي ٣٧٢.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٤/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧١ وما بعدها.

يَدْعُوهُ^(١) وربما يرد مؤثراً فيكون للقصة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنهَآ لَا تَعْنَى الْإِنصَارِ﴾^(٢) وإنما سمي ضمير شأن وقصة، لأنه في التحقيق يعود إلى أحدهما، والكوفيون يسمونه ضمير الجھول، لأنه لا يعود إلى مذكور^(٣).

قوله: (يُفَسِّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ) يعني أنه لا يعود إلى متقدم مذكور، وإنما تفسره.

الجملة التي بعده سواء كانت اسمية نحو: (هو الأمير قدام)، أو فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَذَبَ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾^(٤) فإن في (كذ) ضمير شأن، ولا يصح جعله من التنازع، لأنه إن أعمل الأول وهو (كذ) فقد أخر اسمها عن خبرها وهو لا يجوز، كما لا يجوز تقديم قام في (زيد قام)، وإن أعمل الثاني لزم الإضمار في (كذ) فيقول: (كذت) أو (كذت).

ولهذا الضمير أحكام: وجوب تصديره على الجملة، وهي المفسرة له، ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا به ولا يفسر بمفرد قوله: (بعده) إنما كانت (بعده) لأن له الصدر وأجاز الكوفيون^(٥) تفسيره باسم الفاعل إذا كان رافعاً لظاهر، لأنه كالجملة نحو: (هو قائم أبوه) على أن (أبوه) فاعل (قائم) ولا يميزه البصريون إلا على أن (أبوه) مبتدأ تقدم عليه خبره.

- (١) الجن ١٩٧٢ وتعلمها: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَانُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾.
- (٢) الحج ٤٦٧٢، وتعلمها: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنهَآ لَا تَعْنَى الْإِبْصَارِ وَلَكِنْ تَعْنَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾.
- (٣) ينظر رأي الكوفيين هذا في شرح المفصل ١١٤٣، وشرح الرضي ٢٨٧.
- (٤) التوبة ١١٧/٩، وتعلمها: ﴿لَقَدْ تَلَبَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَذَبَ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَلَبَّ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ رِثْوَةٌ رَحِيمٌ﴾.
- (٥) ينظر شرح المفصل ١١٤٣، وشرح الرضي ٢٨٧.

قوله: (ويكون متصلاً ومنفصلاً ومستتراً [و٨١] أوبارزاً على حسب العوامل) هذا تبين لمواقعه، فالمنفصل حيث يكون مبتدأ نحو: (هو زيد قائم)، أو اسم (ما) أو (إن) النافية، والمستتر حيث يكون فاعلاً لأنه ضمير مفرد غائب في فعل، نحو: (كان الأمير قدام) قل:

[٤٠١] إذا مت كان الناس نصفان شلت

وآخر مثن بالذي كنت أصنع^(١)

والمتصل البارز حيث يكون منصوباً نحو: (إنه الأمير قدام)، لأن المفعول لا يجوز استتاره لأنه فضلة بخلاف الفاعل.

قوله: (على حسب العوامل) [هوزيد قائم] و(كان زيد قائم) و(إنه زيد قائم)^(٢) يعني أنه يكون فاعلاً ومبتدأ أو مفعولاً كهذه الأمثلة.

قوله: (وحذفه منصوباً بأضعيف)، يحترز من المرفوع، فإنه لا يجوز حذفه، وقد جاء في المنصوب نحو: *تحت يدي*

[٤٠٢] إن من لام في بني بنت حساً

ن ألمه وأعصه في الخطوب^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي كما في الكتاب ٧٧٨، وينظر شرح أبيات سيويه ١٤٤/١، ونواذر أبي زيد ١٥٦، وشرح المفصل ١١٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٣٧٨، والجمل للزجاجي ٥٠، والجمع ٢٧٨-١١١، وخزانة الأدب ٧٣/٩-٧٣، ويروى عند أبي زيد في النواذر نصقين.

والشاهد فيه قوله (كان الناس صنفان) حيث جاء اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية الناس صنفان.

(٢) ما بين الحاصرتين من الكافية المحققة.

(٣) البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه ٢٨٥، وينظر الكتاب ٧٢/٣، وشرح أبيات سيويه ٨٦/٢، وشرح المفصل ١١٥/٣، والإنصاف ١٨٠/٨، وشرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٩٢، ومغني اللبيب ٧٨٩، وشرح شواهد المغني ٩٢٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥.

وقوله:

[٤٠٣] إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَ فِيهَا حَافِرًا وَظِلًّا^(١)

وضمير الشأن في هذين البيتين محذوف تقديره: إنه من لام، وإنه مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ، والملجىء لهم إلى تقدير ضمير شأن أن (إن) لها صدر الكلام و(من) الشرطية لها الصدر أيضاً، وإذا كان كذلك لم يصح أن يكون اسم الشرط معمولاً ل(إن) بل اسمها المحذوف هو الم معمول والجملة الشرطية هي الخبر.

قوله: (إلا مع (أن)) إذا خففت فإنه لازم، يعني فإنه لازم مع (أن)

المفتوحة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) و﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٣) وقوله:



[٤٠٤] فِي فِتْيَةٍ كَسِيفٍ أَهْتَدَى قَدِيرٌ عِلْمًا

أَنْ هَالِكٌ كُلٌّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَعَلَّ^(٤)

والشاهد فيه قوله: (إن من لام) حيث أضمر ضمير الشأن والتقدير: إنه أي الشأن وذلك ضرورة لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

(١) البيت من الخفيف، وينسب للأخطل في ملحقات ديوانه ٢٧١، ينظر شرح المفصل ١١٥/٢، وأمثالي ابن الجلبج ١٥٨/١، وشرحه على الكافية ٧٠، وشرح الرضي ٢٩/٢، ومعني اللبيب ٥٦، وشرح شواهد المعني ٩١٨/٢، والأشبه والنظائر ٤٦/٨، وجمع الهوامع ١٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٥، ١٥٥/٩.

والشاهد فيه قوله: (إن من يدخل الكنيسة) حيث حلف اسم إن وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار (من) اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملة فلا يعمل فيه ما قبله.

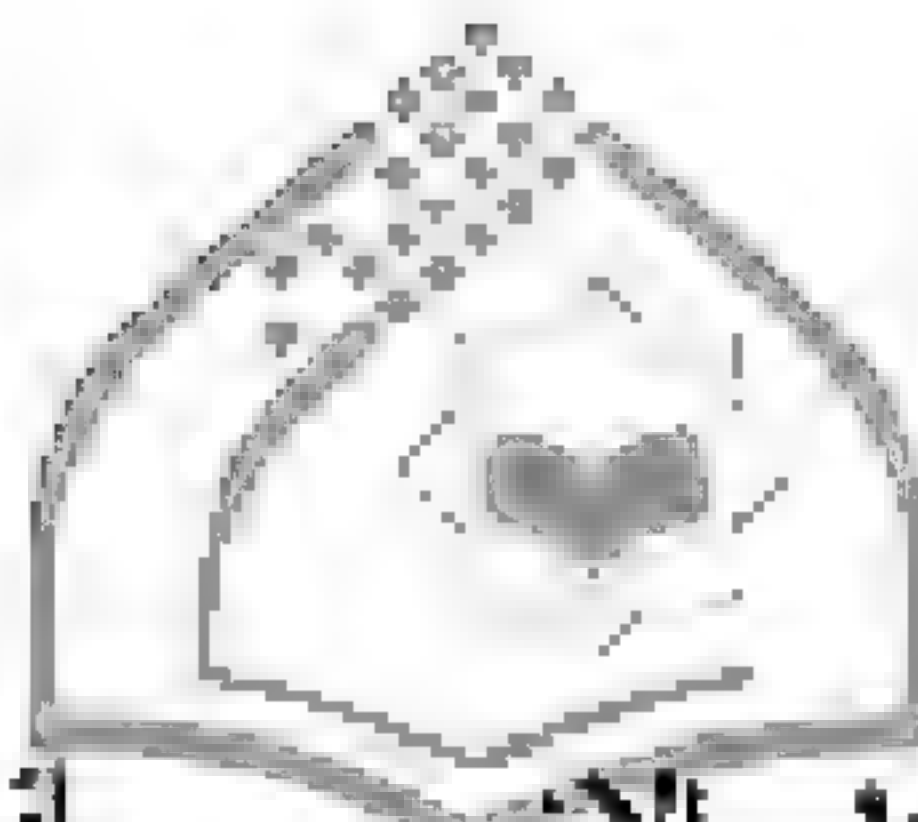
(٢) يونس ١٠/١٠، وتعلمها: ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيتُهم فِيهَا سَلامٌ وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٣) الزمل ٢٠/٨٣، وتعلم المعنى: ﴿فَاغْرُؤُوا مَا تيسر من القرآن عَلمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى وَأَخْرُوجُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ...﴾.

(٤) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩، وينظر الكتاب ١٢٧/٢، ٧٤/٣، وشرح أبيات سيويه =

تقديره: أنه الحمد لله رب العالمين، وأنه سيكون، وأنه هالك، وإنما التزم حذفه لأنه قد ثبت أن (إن) المكسورة إذا خففت جاز إعمالها نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلَّالَ الْيَوْفَيْنَهُمْ﴾^(١)، والمفتوحة أقوى منها لقوة شبهها بالفعل، فالتزموا أن يكون فيها ضمير الشأن في المفتوحة للخفة، لأنه لو أظهر لطل الكلام به، وبالحملة المفسرة بعده، وقد جاء ظاهراً في نحو قوله:

[٤٠٥] فلو أنك في يوم الرّحله سألتني
فراقك لم أبخل وأنت صديق^(٢)



٧٧٢، وشرح المفصل ١٧٨، والإنصاف ١٩٩٨، والمقتضب ٩٣، والمنصف ١٢٩٣، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥، ٣٩٠/٨، وجمع الهوامع ١٨٥/٢، والشاهد فيه قوله: (أن هالك كل من يحفى) حيث أضمر اسم أن المحققة واسمها ضمير الشأن الخنوف وتقديره: أنه هالك والخبر كل من يحفى ويتعل هالك فهالك خبر مقدم لـ كل. (١) هود ١١١/١، وتعلمها ﴿وَإِنَّ كَلَّالَ﴾ لما ليوفنهم ربك أعمالهم إنه بما تعملون خبير. قرأ الحرميان وأبو بكر وإن كلاً بتخفيف النون ساكنة، وأجمعت السبعة على نصب كلاً، فتصور في قراءتهم أربع قراءات إحداها: تخفيف (إن) و (لما) وهي قراءة الحرميين والثانية تشديدهما وهي قراءة ابن علفر وحمة وحفص، والثالثة تخفيف (إن) وتشديد (لما) وهي قراءة أبي بكر، والرابعة تشديد (إن) وتخفيف (لما) وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو، وقرأ أبي والحسن بخلاف عنه وأبان بن ثعلب و (إن) بالتخفيف (كل) بالرفع و (لما) مشدداً. ينظر البحر المحيط ٣٦٧/٥، وينظر تفسير القرطبي ٣٣٢/٤، وفتح القدير ٥٢٩/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المنصف ١٢٨٣، وشرح المفصل ٧٧٨، والجنى الداني ٢٧٨، وشرح الرضي ٢٩٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٤/٨، ومعنى اللبيب ٤٧، وشرح شواهد المعنى ١٠٥/٨، واللسان مكة (أنن) ١٥٦/٨، وجمع الهوامع ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ٢١٦/٥، ٤٢٧/٤، ويروى طلاقك بدل فراقك. والشاهد فيه قوله: (أنك) حيث خففت أن المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستلزام وخبرها جملة سألتني.

أسماء الإشارة

قوله: (أسماء الإشارة) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأنه منها ما هو على حرفين، فحمل باقيها عليها، وأما المعنى فلافتقارها إلى ما يبين به من قرينة الإشارة، كالإشارة باليد أو العين أو غير ذلك مما يدل على مَنْ الإشارة له.

قوله: (ما وضع لمشار إليه)^(١)، هذا خد الإشارة، ولا يقال فيه دور، لأنه خد الإشارة الاصطلاحية بالإشارة اللغوية المفهومة من الوضع.

قوله: (وهي خمسة) يعني المشار إليه خمسة، وكان القياس أن تكون ستة، لأنه مذكر ومؤنث، وكل واحد منهما مفرد ومثنى ومجموع، إلا أن العرب وضعت لفظ الجمع وهو أولاً بين المذكر والمؤنث فصارت الألفاظ خمسة، أربعة نصوص على كل واحد بعينه، والخامس مشترك بين الجمعين.

قوله: (ذا) للمفرد أي (للمذكر) لا غير، وأصله عند الأخفش^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٧٠، وشرح الرضي ٢٩٢ - ٣٠، وشرح المفصل ١٢٦٢ وما بعده، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٢٨٨ وما بعده.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٣٠٢، والإنصاف ٦٦٩٢ وما بعده، وشرح المفصل ١٢٦٣.

(ذبي) ومضاعف الياء، بدليل أن سيبويه^(١) حكى فيه الإمالة، فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحرك ما قبلها، وحذفت الثانية اعتباراً ك(يد) و(دم)، وقيل: أصله دوي، وقال الكوفيون^(٢) الاسم (الذال) وحدها، والألف زائدة، لأنها تحذف في التثنية، وروى بعضهم (ذاء) بهمزة^(٣) مكسورة بعد ألف، و(ذاءه) بهاء بعد الهمزة والألف.

قوله: (ولمناها (ذان) و(ذين) يعني [ظ ٨١] والمثنى المفرد المذكر (ذان) في حالة الرفع و(ذين) في حالة النصب والجر، ولك تشديد النون مع الألف باتفاق، ومع الياء عند الكوفيين فقط، وهذه ليست بنية عند المحققين، وإنما هي صيغ وضعت على المثنى، لأنها خالفت التثنية بحذف ألف ذاء، وقياسه القلب وبتشديد نونها ونون التثنية حقيقة، وجعلها بعضهم تثنية حقيقية معربة، لأن التثنية قابلت علة البناء و(ذان) و(ذين) كقولك: (رجلان) و(رجلين).

قوله: (وللمؤنث ((قا)) و((تي)) و((ته))، يعني للمفردة المؤنثة صيغ سبع تاء بألف ساكنة بعد (التاء)، و(تي) بتاء ساكنة بعد (هاء) و(ته) بهاء ساكنة بعدها (هاء) و(تهي تها) و(تا) و(تي) بياء بعد ذال، و(فه) بهاء و(ذهي) ب(هاء) و(ياء) بعد ها، وزاد بعضهم (ته) و(فه) بحذف الياء وإبقاء الكسرة.

(١) ينظر الكتاب ٤١٧٣.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٦٧٠/٢، وشرح الرضي ٣٠٦/٢، وشرح المفصل ١٢٧/٣.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٢٧٣ - ١٢٧، وشرح الرضي ٣١٦/٢.

قوله: (ولمثناه ((تان)) و((تين)) يعني ولمثنى المفرد المؤنث (تان) في حالة الرفع، و((تين) في حالة النصب والجر، ولك تشديد النون مع الألف اتفاقاً، ومع الياء عند الكوفيين.

قوله: (ولجمعهما أولاء)^(١) يعني لجمع المذكر والمؤنث (أولاء) سواء كان يعقل أم لا.

قوله: (هدأ وقصراً) يريد فيها لغتان: لغة الحجاز المد، والقصر لغة تميم، فمن مدّ كسر الهمة لالتقاء الساكنين، ومن قصر فهي ساكنة.

قوله: (ويلحقها حرف التنبيه) يعني يلحق اسم الإشارة وهو (ها) ليدل على تنبيه المخاطب، فتقول (هذا) و(هاتان) و(هذان) و(هاتان) و(هؤلاء) ولا يأتون بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط، ولهذا لم يستعمل في البعيد الغائب، وأكثر استعمالها في الحاضر أكثر منه في المتوسط. *تحت إشراف مركز الدراسات والبحوث*

قوله: (ويتصل بها حرف الخطاب) أي يتصل بأواخر الإشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من أفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وقد يجتمعان معاً فنقول (هذاك) و(هاتاك) وعلامات الخطاب خمس، كاف مفتوحة للمفرد المذكر، ومكسورة للمفردة المؤنثة، و(كما) للمثنى منهما، و(كم) لجماعة الرجال و(كن) لجماعة النساء.

وقد يكتفي بخطاب الواحد من الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿فذلك﴾

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٣٧٨، وشرح المفصل ١٣٧٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٧٨.

المصنف وهي ست مراتب:

الأولى: كيف ذاك الرجل يا رجل، كيف ذاك الرجل يا امرأة، كيف ذاكما [و٨٢] الرجل يا رجلان ؟ كيف ذاكما الرجل يا امرأتان هذه مكررة، كيف ذاكم الرجل يا رجل ؟ كيف ذاك الرجل يا نساء.

الثانية: أن يكون السؤال عن مذكرين وهي ست:

كيف ذاك الرجلان يا رجل كيف ذاك الرجلان يا امرأة ؟ كيف ذاك الرجلان يا رجلان ؟ كيف ذاكما الرجلان يا امرأتان ؟ مكررة، كيف ذانكما الرجلان يا رجل ؟ كيف ذانكن الرجلان يا نساء؟

الثالثة: أن يكون السؤال عن مذكرين:

كيف أولائك الرجل يا رجل ؟ كيف أولائك الرجل يا امرأة ؟ كيف أولائك الرجلان يا رجلان ؟ كيف أولائك الرجلان يا امرأتان ؟ مكررة، كيف أولئكم الرجل يا رجل ؟ كيف أولئكن الرجل يا نساء؟

الرابعة: أن تكون عن مؤنثة:

كيف تارك المرأة يا امرأة ؟ كيف تاكما المرأة يا رجلان ؟ كيف تاكما المرأة يا امرأتان؟ مكررة، كيف تاكن المرأة يا رجل ؟ كيف تاكن المرأة يا نساء.

الخامسة: عن مؤنثتين:

كيف تانك المرأتان يا رجل ؟ كيف تانك المرأتان يا امرأة ؟ كيف تانك يا رجلان؟ كيف تانك المرأتان يا امرأتان ؟ مكررة، كيف تاكن المرأتان يا رجل ؟ كيف تاكن المرأتان يا نساء؟

السلسلة: عن مؤنثات:

كيف أولئك النساء يا رجل ؟ كيف أولئك النساء يا امرأة ؟ كيف أولئك النساء يا رجلان ؟ كيف أولئك النساء يا امرأتان ؟ مكررة، كيف أولئك النساء يا رجل ؟ كيف أولئك النساء يا نساء ؟ فهذه المرتبة السادسة كلها مكررات، لأنها كالمرتبة الثالثة وفي الخمس المراتب الباقية خمس مراتب مكررات من مسائل الخطاب وهي الرابعة من كل واحدة منهم وإن سلكت الطريقة الثانية عكست هذه، وهو أن تخاطب بحرف الخطاب. أنواع الإشارة كانت المرتبة الرابعة كلها مكررة ومن الخمس المراتب الباقيات خمس مسائل مكررات من الإشارة وهي السلسلة والمقصود أنها إن بدأت به أسقطت منه ستاً ومن الآخر خساً [ظ ٨٢] يتلوها الثانية صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

قوله: (ويقال (ذا) للقريب، و(ذلك) للبعيد وذاك) [للمتوسط]^(١) يعني أن من النحلة من ذهب [إلى]^(٢) أن أسماء الإشارة على ثلاث مراتب فالذي للقريب مجرد عن كاف الخطاب والنون الشديدة، واللام، نحو: (ذا) و(تا) و(ذان) و(تان) بالتخفيف، و(أولاء) سواء دخل عليها حرف التنبيه أولاً، والذي للمتوسط، ما دخله علامة الخطاب دون اللام والنون الشديدة، نحو(ذاك) و(تاك) و(ذانك) و(تانك) بالتخفيف، و(أولاك) والذي للبعيد ما اجتمع فيه علامة الخطاب، واللام والنون الشديدة في المشني، نحوذلك وتلك و(ذانك) و(تانك) مشدتين و(أولالك) قل:

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) زيلة يقتضيها السياق.

[٤٠٦] أولالك قومي لم يكونوا أشابةً

وهل يعظ الضليل إلا أولالكاً^(١)

وأولالك مثل أولالك.

قوله: (وتلك، وذانك، وتانك، وأولالك مثل ذلك) يعني أن هؤلاء الأربع يُقَلَن للبعيد كما أن (ذلك) يقال للبعيد وقد يجوز الإتيان بلفظ البعيد للقريب لعظم المشير أوالمشار إليه لأنه يجعل بعد المنزل بينهما كبعد المسافة نحو: ﴿ذلك الكتاب﴾^(٢) و﴿ذلكن الذي لمنسني فيه﴾^(٣) ولفظ القريب للبعيد لحصوله وحضوره نحو (هذه القيامة قد قامت).

قوله: (وأما ثم) و(هنا) و(هنا) فللمكان خاصة) يعني أنه قد وضع للإشارة لفظ آخر يختص بظرف المكان، وهو على ثلاثة أضرب: للقريب وللبعيد وللمتوسط فالذي للقريب (هنا)، و(هاهنا) والذي للمتوسط (هناك) و(هاهناك) والذي للبعيد (هناك) و(هناك) بالتشديد و(ثم).

قوله: (للمكان خاصة) يريد أنها لا تخرج عن المكانية وأجاز ابن مالك^(٤) الإشارة ب(هنا) و(هنا) إلى الزمان وجعل منه: ﴿هناك﴾ ابننلي المؤمنين^(٥) وقوله:

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في شرح المفصل ٦٨٠ ونسوانر أبي زيد ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، والمصنف ١٦٦/١، ٢٧٣، وجمع الهوامع ٣٦٧/١، وخزانة الأدب ٣٩٤/١.

الشاهد فيه قوله: (أولالك) حيث أتى بها ويريد أولئك فزاد اللام بدل الهمزة.

(٢) البقرة ٢/٢.

(٣) يوسف ٢٢/١٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٤/١.

(٥) الأحزاب ١٧/٣٣.

[٤٠٧] إذا الأمور تشابهت وتماثلت

فهنك يعترفون أين المَفْزَعُ^(١)

وقوله:

[٤٠٨] حنّت نوار ولات هنا جنت^(٢)



- (١) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأوهي في ديوانه ١٩، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٤/٨، والمقصد النحوية ٤٢٧/٨، وجمع الهوامع ٢٧٠/٨.
- والشاهد فيه أن (هنك) أشير بها إلى الزمان وأصل وضعها الإشارة إلى المكان.
- (٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوار أجنّت

- وهو لشبيب بن جعبل وله ولغيره ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٤٥/٨، والجنى ٤٨٩، وتذكرة النحلة ٧٣٤، والمقني ٧٧١، وشرح شواهد المغني ٩١٩/٢، وجمع الهوامع ٢٧٠/٨، وخزانة الأدب ١٩٥/٤.
- والشاهد فيه (هنا) حيث أشير بها إلى الزمان والأصل أن تكون للمكان.

الموصول

قوله: (الموصولات) إنما بنيت لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، أما اللفظ فلأن ما هو على حرفين ك(مَنْ) و(ما) والألف واللام، وحمل سائرهما عليه، وأما المعنى لافتقارها إلى الصلة والعائد، فأشبهت الحرف لافتقاره إلى غيره.

قوله: (ما لا يتم جزءاً)^(١) يعني جزءاً تاماً من مسند ومسند إليه، إما جملة لكونه فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبر، أو غير جملة لكونه مفعولاً به ومضافاً إليه، فإنه لا يصلح الموصول لشيء من ذلك إلا بصلة عائد، وخرج من ذلك الأسماء التي تصير جزءاً تاماً من الكلام من غير صلة ك(زيد) و(عمرو).

قوله: ((إلا بصلة))^(٢) وعائد يخرج نحو (حيث) و(إذا) و(إذ) فإنها وإن افتقرت إلى صلة فإنها لا تحتاج إلى عائد^(٣)، ولا يقال في الحد إحالة، لأنه

(١) قل الرضي في شرحه ٣٥٢: أي يصير جزء الجملة، ونعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل بل قد تكون فضلة، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قل الرضي في ٣٥٢: (أي ضمير يعود إليه قل: هو احتراز عما يجب إضافتها إلى الجملة كـ (حيث) و (إذ) فإنه لا يتم إلا بجملة وليس موصولاً في الاصطلاح، وهذا الموصول الحرفي ما أول مع ما يليه من

فسر الموصول الاصطلاحي باللغوي و(جزءاً) خبراً ل(يتم)^(١).

قوله: (وصلته جملة) يحترز من المفرد فإنه لا يكون صلة، وأجاز الكوفيون^(٢) الصلة ب(مثل) واحتجوا بقوله:

[٤٠٩] إن الزبيري الذي مثل الخلم^(٣)

بنصب (مثل) وتأوله البصريون على حذف بعض الصلة تقديره: الذي عاد مثل الخلم، قالوا: لأنه قد جاء حذف الصلة لكمالها، في نحو قوله:

[٤١٠] وكفيت جانبها اللثيا والتي^(٤)

الجميل بمصدر.

(١) لأن يتم تضمن معنى يصير وذلك أن الفعل الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها، فمعنى يتم جزءاً تلماً وكذا تقول كان تسعة فكملة عشرة أي صيرتها عشرة كلمة. ينظر الرضي ٣٥٧/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٥٤/٣.

مرآة تحت كاهن عروم سدي

(٣) البيت من الكلل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٦٤، وينظر هلمش شرح المفصل ١٥٤/٣، وينظر شرح التسهيل السفر لابن مالك السفر الأول ٣٠٧/١، قل في هلمش شرح المفصل: وتأول البصريون مثل هذا بأنه مما حذفت فيه الصلة وأبقى معمولها والتقدير: أنا الزبيري الذي صار مثل الخلم.

وأما تقدير البيت الذي أنشد الكسائي فغير مسلم لأن (مثل) في البيت مرفوع على الوصف للذي وهو مرفوع وقد صير التقدير مثل منصوباً خبراً لصار الذي قدره، وإذا قدرته أنا الزبيري الذي هو مثل الخلم لم يكن من باب حذف الصلة، وصار مما حذفت فيه العائد المرفوع بالابتداء. الخلم: المقرض القاطع. وعجزة:

مشى بأسلاكك في أهل الحرم

ويروي: أنا بلك إنه والخلم بلك الخلم.

(٤) عجز بيت من الكلل، وصدره:

وقد رأيت ثني العشرة بيتها

وهو لسلمي بن ربيعة في نوادر أبي زيد ١٢٠، وخزانة الأصب ١٥٥/١، ولعلبه بن أرقم في الأصمعي ١٦٢.

فبالأولى: جواز حذف بعضها وإنما وجب أن تكون الصلة جملة لأن (الذي) و(التي) ومثناها ومجموعهما جعلت وصلة لجعل، الجملة صفة للمعرفة فحمل عليها أخواتها.

قوله: (خبرية)^(١) يحترز من الإنشائية، وهي التي لا تحمل الصلح والكذب لأنها غير موضحة، وقد جاءت الصلة إنشائية نحو قوله:

[٤١١] وأني لراج نظرة قبل التي لعلني وإن شطت نواها أزورها^(٢)

قوله: (والعائد ضمير له)، أي للموصول ليربط بين الموصول وجملة لأنها أجنبية.

قوله: (وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول)^(٣) يعني أن الصلة تكون جملة ما خلا صلة (أل) بمعنى الذي والتي، فإنه اسم فاعل أو مفعول

(١) ينظر شرح المصنف ٧٢، وقل الرضي في شرحه ٢٧٢. (وقد تقع التسمية صلة قل تعالى: ﴿وإن منكم لمن ليبطئن﴾ أي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا يرى منه مانعاً وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول نحو (جلهني الذي ما أحسنه)، ومنعه ابن بابشدة وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها إنشائية.

(٢) البيت من الطويل، وهو للقرظقي في ديوانه ١٠٦٢، وينظر شرح الرضي ٢٧٢، والمغني ٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٨١٠/٢، وجمع الهوامع ٢٩٦٨، وخزانة الأدب ٤٦٤/٥، ويروى لرام بدل لراج. والشاهد فيه قوله (التي لعلني...) حيث جعلت جملة لعلني صلة التي أي التي أقول لعلني أزورها حيث جعل الجملة الإنشائية صلة ل (للتّي).

(٣) ينظر شرح المصنف ٧٢، وشرح المفصل ١٥٠/٣، والأصول لابن السراج ٣٦٢/٢ وما بعدها، وشرح ابن عقيل، قل الرضي في شرحه ٢٧٢، اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول، فقل المازني: هي حرف كما في سائر الأسماء الجملة نحو: الرجل والفرس، وقل غيره: إنها اسم موصول... وذهب الزمخشري إلى أنها متقوصة من الذي وأخواته وذلك لأن الموصول مع صلاته التي هي جملة بتقرير اسم ونقل ابن عقيل في ١٥٥/١ عن الكسائي جواز وقوع الظلية والإنشائية، وهشام يجيز وقوع الجملة المصدرة بليت مثل جلّهني الذي ليته قائم).

لأنهما لا يدخلان إلا على الجملة الفعلية وخصوصهما بذلك، لأن اسم الفاعل والمفعول نائبان مناب الفعل وصلحان لـ (أل)، فقد وفر ما يجب للصلة وما يجب لـ (أل) والدليل على نيابتهما مناب الفعل، عطف الفعل عليهما نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾^(١) وقد أجاز بعضهم صلتها بالفعل المضارعة^(٢) نحو:

[٤١٢] ما أنت بالحكم الترضي حكومته

ولا الأصيل ولا في الرأي والنسب^(٣)

وقوله:

[٤١٣] يقول الحنا وأبغض العجم نطقاً

إلى رننا صوت الحمل اليجدع^(٤)

وبعضهم بالجملة الاسمية نحو:

(١) سورة الحديد ١٧/٥٧ وتعلمها: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يضاعف لهم ولهم أجر كريم﴾.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٧٤/١، وشرح الرضي ٣٧٢، وشرح ابن عقيل ١٥٦/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق ولكنه ليس في ديوانه المطبوع ونسبه إليه في الإنصاف ٥٢١/٢.

وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٧٥/١، والجنسي الداني ٢٠٢، وشرح شذور الذهب ٤٠،

وشرح ابن عقيل ١٥٧/١، وشرح أوضح المسالك ٢٠/١، وجمع الهوامع ٢٩٤/١، وخزانة الأدب ٣٢/١.

ويروى (الجلل) بذلك (النسب).

والشاهد فيه قوله (الترضي) حيث أدخل الموصول الاسمي آل على الفعل المضارع حيث جعل الصلة

هي جملة فعلية فعلها مضارع.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي، ينظر شرح المفصل ١٤٤/٣، والإنصاف ١٥١/١، وسر

صناعة الإعراب ٣٧٨/١، ونوادر أبي زيد ٦٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧٥/١، والمغني ٧٢، وشرح

شواهد المغني ١٦٢/١، وشرح الرضي ٣٧٢، وجمع الهوامع ٢٩٤/١، وخزانة الأدب ٣٧/١، ٤٨٢/٥، وتذكرة

النحلة ٣٧٥، ويروى: ربه بذلك رننا.

والشاهد فيه قوله (اليجدع) حيث أدخل (أل) الموصولة على الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة لأنه

مثلاً في المعنى وهذه للضرورة.

[٤١٤] من القوم الرسولُ الله منهم

لهم دانت رقب بني مَعْد^(١)

قوله: (وهي الذي والتي)، (الذي) للمفرد المذكر و(التي) للمفردة المؤنثة، وفيهما لغات أربع: بإثبات الياء مشددة ومخففة، وحذفها وبقاء الكسرة^(٢)، نحو قوله:

[٤١٥] والذ لو شله لكنت برأ أوجيلاً أصمَ شَمَخراً^(٣)

وحذفها وإسكان ما قبلها نحو:

[٤١٦] فقل لَلَّتْ تلومك إن نفسي

أراهـ لا تُعوذُ بِـالتميم^(٤)

وقال الجزولي:^(٥) إذا شددت ياء (الذي) و(التي) كان معرفتين وبعضهم يبينها على الكسر على أصل التقاء الساكنين وعليه:

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجني الداني ٢٠١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧٧، وشرح ابن عقيل ١٥٨٨، والمغني ٧٢، وشرح شواهد المغني ١٦١٨، وجمع الهوامع ٢٩٤٨، وشرح الأشموني ٧٧٨. والشاهد فيه قوله: (الرسول) حيث وصل أل في الجملة الاسمية ضرورة والتقلير (من القوم الذين رسول الله منهم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠٢.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦٧٧٢، وشرح الرضي ٤٠٢، وجمع الهوامع ٢٨٤٨، وخزانة الأدب ٥٠٥/٥. ويروى:

والذ لو شله لكنت صخرا

والشاهد فيه قوله: (والذي) والأصل والذي يحذف الياء وكسر ما قبلها من باب الاكتفاله بالكسرة عن الياء.

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٣٦٧٨، وشرح الرضي ٤٠٢، وأصالي ابن الشجري ٣٠٧٢، وجمع الهوامع ٢٨٤٨، وخزانة الأدب ٤٩٩/٢، ٦٦.

والشاهد فيه قوله: (للت) يريد التي فحذف الياء وسكن التاء على لغة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٠٢، والجمع ٢٨٤٨.

[٤١٧] وليس المال فاعلمه بما ل وإن أعنك إلا النني

ينال به العلا ويصطفيه لأقرب أقربك وللقصي^(١)

[ظ ٨٣] وحكى الزمخشري^(٢) بناءهما على الضم ك(قبل) و(بعد) وعليه:

[٤١٨] أغض ما استطعت فالكريم النني

يألف الحلم إن جفاه بني^(٣)

قوله: (واللذان واللذان) يعني تشيته (النني) و(التي) وفيهما لغتان

بإثبات النون وحذفها وعليه:

[٤١٩] أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا^(٤)

[٤٢٠] هما اللتا لو ولدت تميم لقبل فخر لهم صميم^(٥)

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف ٦٧٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٦١/٨، وشرح الرضي ٤١٢/٢، واللسان مائة (ضمين) و (لذا) وهم الهوامع ٢٨٣/٨، وخزانة الأدب ٥٠٤/٥ - ٥٠٥، والدرر ٢٥٥/٨.

وعروى يريد به العلا ويمتنه بذلك ينك ويصطفيه وأقربه بذلك أقربك.

والشاهد فيه قوله: (للني) حيث شدد الياء وبنى الاسم للموصول على لكسر إذ هو الأصل في النون الساكنين وذلك على لغة بعض العرب

(٢) ينظر شرح الرضي ٤١٢/٢، والجمع ٢٨٣/٨ وما بعدها.

(٣) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٣٦١/٨، والدرر ٢٥٧/٨، وجمع الهوامع ٢٨٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (النني) حيث بناء على الضم بالتشديد على لغة ويحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٨٧، وينظر الكتاب ١٨٦/٨، والمقتضب ١٤٦/٤، والمصنف ٦٧/٨، وشرح المفصل ١٥٤/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٣١٣/٨، وشرح الرضي ٤١٢/٢، وأوضح المسالك ١٤٠/٨، وخزانة الأدب ١٨٥/٣، ٢١٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (اللذا) يريد (الللذان) فحذف النون على لغة بعض العرب وهم بلخارث بن كعب وبعض ربيعة.

(٥) الرجز للأخطل كما في خزانة الأدب ١٤/٨، ينظر شرح الرضي ٤١٢/٢، وأوضح المسالك ١٤١/٨، والدرر ١٤٥/٨، وشرح التصريح ١٣٢/٨، والمقصد النحوي ٤٢٥/٨، وجمع الهوامع ١٦٧/٨.

قوله: (بالألف والياء) يعني بالألف في حال الرفع، والياء في حال النصب والجر، ولك مع الألف تشديد النون وحذفها ومع الياء على رأي الكوفيين^(١)، وذلك على الأصح، والخلاف فيهما كالإشارة.

قوله: (الأولى و((الذين))) يعني لجمع المذكر وفيهما ثلاث لغات، (الآلى) لجمع من يعقل من المذكر والمؤنث وهي بمعنى (الذين) قال:

[٤٢١] أليسوا بالآلى^(٢) قصداً وجرأوا^(٣)

و((الذين)) وهي لجمع مَنْ يعقل من المذكرين، والأفصح لزومها الياء في الرفع والنصب والجر، وبعضهم يلزمها الواو في الأحوال^(٤)، وهذيل ترفعها بالواو وتنصبها وتجرها بالياء، وقد تكون (الذي) بمعنى (الذين) وعليه ﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٥)



[٤٢٢] إِنْ الذِّي حَانَتْ بِفَلَجِ دِمَائِهِمْ
هَمُّ الْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٦)

والشاهد فيه قوله: (اللتا) يريد (اللتان) فحذف النون على لغة بلخارث بن كعب وبعض ربيعة.

- (١) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢.
- (٢) في الأصل بالاولى وهو تحريف.
- (٣) لم أقف على مصدر أو قائل.
- (٤) ينظر شرح الرضي ٤٠/٢ قل: (وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر، واللدون في الرفع هذلية.
- (٥) التوبة ٦٩/٩، وتام المعنى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَائِقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَائِقِهِمْ وَخُضِنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾.
- (٦) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في الكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، وشرح المفصل ١٥٥/٣، وشرح صناعة الإعراب ٥٢٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٦٣/١، وشرح الرضي ٤٠/٢، والمغني ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢، واللسان ملحة (فَلَج) ٣٤٥/٥، والجمع ١٦٧/١، وخزانة الأدب ٧/١ - ٢٥ - ٢٧.

و(اللاتين) بالياء في الأحوال الثلاثة وبعضهم يرفعه بالواو وعليه:

[٤٣٣] هم اللاؤن فكوا الغل عني بمر والشاهجك وهم جنلحي^(١)

وقد تحذف النون فيقال: (اللاتي) قال تعالى: ﴿وَاللّٰتِي يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٢).

قوله: (واللاتي واللواتي)، يعني لجمع المؤنث، وفيهما لغات تسع (اللايي) و(اللاتي) و(اللاتي) و(اللواتي) بإثبات الياء فيهن وحذفها هذه ثمان والتاسعة (اللاء) بكسر الياء وقد يُحذف فيهن ما بعد الألف فيقال: (اللا) و(اللوا).

قوله: (من وما)، (من) لمن يعقل، و(ما) لما لا يعقل وهما بمعنى (الذي) نحو: (جاءني من جاءك)، و(أكلت ما أكلت)، تستعملان في المفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً.

قوله: (وأي وأيّه) (أي) للمذكر و(أيّه) للمؤنث بمعنى (الذي) و(التي).

والشاهد فيه قوله: (الذي) يريد الذين وحذفت النون تخفيفاً أو للضرورة

(١) البيت من الرافر، وهو للهنلي كما في أمالي ابن الشجري ٣٠٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٣٦٦، واللسان ملّة (ذا) ١٤٧٣/٣، وجمع الهوامع ٢٨٧١.

والشاهد فيه قوله: (واللاؤن) حيث جلت اللاؤون بمعنى الذين ويحتمل أن تكون على لغة من ينيها، أو على لغة من يعربها.

(٢) البقرة ٢٣٧٢، وهي: ﴿الَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ فَاؤُوا فَبَيْنَ اللَّهِ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وقرأ الأنخفش واللاتي ذكر هذه القراءة الرضي في ٤٧٢، وقل: وقرأ الأنخفش ولم أجدها في معاني القرآن للأنخفش، أو كتب القراءات والتفسير والله أعلم.

قوله: (وذو الطائية)^(١) بمعنى (الذي) وهي لازمة للواو ومبنية عندهم لا تشني ولا تجمع ولا تؤنث، قل:

[٤٢٤] لأنتحين للعظم فوأنا علفه^(٢)

وبعض طيء تعرفها ومنه (أذهب بني تسلم) وتؤنث وتجمع فتقول: (ذوا) للمذكر و(ذو) للمؤنثة و(ذوات) للمؤنثات كما تجمع وتؤنث (ذو) بمعنى صاحب.

قوله: (و(ذا)) بعد ((ما)) للاستفهام^(٣) يعني أن (ذا) موصولة بمعنى (الذي) بشرط تقدم (ما) الاستفهامية عليها نحو: (أعجبني ماذا صنعت) أي الذي صنعت، وجعلها الكوفيون^(٤) موصولة من غير (ما) نحو:

(١) قل الرضي في شرحه ٤١٢: (الأكثر أن ذو الطائية لا تصرف نحو جلهني ذو فعل، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلت، وذو فعلنا، وذو فعلن) وفي ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر، أعني عدم تصرفها مع بنائها، ينظر الأصول ٢١٢/٢، والمصنع ٢٨٩/١، وشرح المفصل ١٤٩٣.
(٢) البيت من الطويل، وهو لعارق الطائي في ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٤٦، وسر صياغة الإعراب ٣٩٧/١، ونواذر أبي زيد ٦١، وشرح المفصل ١٤٨٣، واللسان ملحة (عرق) ٢٩٠٩/٤.
وصلته.

لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم

عارق شاعر من طيء اسمه قيس بن جروة.

الشاهد فيه قوله (ذو) حيث جلست بمعنى (الذي) على لغة طيء وليس ذو بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة.

(٣) أجاز الكوفيون وقوعها موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام كما في الشواهد التي أوردتها الشرح. قل الرضي في شرحه ٤٢/٢: (وأما الكوفيون فيجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) الاستفهامية كانت أو لا، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في ذا بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية)، وأجاز سيويه موصوليتها بعد (من) أيضاً، ينظر الكتاب ٤١٦/٢ - ٤١٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٢/٢.

[٤٢٥] نجوت وهذا تحمليين طليق^(١)

أي والذي، وبعضهم جعلها موصولة مع (مَنْ) نحو:

[٤٢٦] ألا إن قلبي لدى الظاعنين حزين فملاً يعزّي الحزين^(٢)

وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾^(٣) ليس منه للدخول الذي.

قوله: (والألف واللام) بمعناهما، يعني (الذي) و(التي) إذا كانتا

في اسم الفاعل والمفعول نحو: الضارب والضاربة، أي الذي ضرب والتي

ضربت، ولا يكونان حرفي تعريف، لأنه لا يتقدم معمولهما عليهما، لا

يجوز (زيداً [و٨٤] أنا الضارب) وجعلهما^(٤) الأنخفش حرفين^(٥) للتعريف

العهدي أو الجنسي كالرجل، وإنما يتقدم معمولها لضعف شبه اسم



(١) عجز بيت من الطويل، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ١٧٠، وينظر معاني القرآن للفراء ١٣٨/١، ١٧٧/٢.

وشرح المفصل ١٧٩/٤، والإنصاف ١١٧/٢، وأمثالي ابن الحاجب ٣٦٢/١، وشرح الرضي ٤٢/٢، وتذكرة النحاة

٢٠، ومعني اليب ٦٠٢، وشرح شواهد المعني ٨٥٩/٢، واللسان مائة (علم) ٢٨٣٧/٤، وجمع الهوامع

٢٩٠/١، وخزانة الأدب ٤١٦/١ - ٤٢ - ٤٨، ويروى: أمنت بك نجوت وصلدت

عَدَس هالعبلا عليك إمارة

والشاهد فيه قوله: (وهذا تحمليين طليق) على رأي الكوفيين حيث يجوز كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة أن

تكون موصولة بغض النظر عن هذه التبيه التي تتصل بهذه الأسماء والتقليد: والذي تحمليته طليق.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائد الهذلي في ديوانه ٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر

الأول ٢٧٢/٨، وأوضح المسالك ١٦٧/١، والمقاصد النحوية ٤٤١/١، وخزانة الأدب ٤٣٧/٢، وشرح

التصريح ١٣٩/١، ويروى فمن ذا.

والشاهد فيه قوله: (فمن ذا يعزّي) حيث أتى بـ (ذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي بعد (مَنْ) الاستفهامية،

وحاء له (ذا) بصلة هي جملة (يعزّي الحزين).

(٣) البقرة ٢٥٥/٢.

(٤) في الأصل جعلها وهو تعريف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٢/٢.

الفاعل بدخولهما عليه.

قوله: (والعائد المفعول يجوز حذفه)^(١) إذا كان عائد (أل) لم يحذف وأجازه بعضهم في المنصوب^(٢) نحو:

[٤٢٧] ما المستفز الهوى محمود عاقبة

ولو أتيح له صفواً بلا كدر^(٣)

تقديره: ما المستفز، وإن كان عائداً، أي جاز وحسن لقوله (وإن) و(كأن) و(ما) وخبر (إن) لأن وقوعهما ضمائر قليل، فإذا حذفت توهم أن المحذوف مبتدأ، وإن كان مبتدأ بقي بعد حذفه، فإن كان محصوراً أو معطوفاً عليه، أوبه أوبعد (لولا) أو حرف نفي لم يحذف، وإن كان غير ذلك، فإن بقي بعد حذفه ما يتم به الموصول نحو: الذي هو في الدار و﴿الذين هم يراءون﴾^(٤) لم يحذف الخلف، لأنه لا دليل عليه وأجازه الكوفيون^(٥) واحتجوا بقراءة من قرأ ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٦) برفع أحسن ويقولون:

(١) عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كان مفعولاً لحذفه موصوليتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها، ينظر الرضي ٤٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٨٢/٨.

(٢) قل الرضي في شرحه ٤٢/٢: (فالمنصوب يحذف بشرطين أن لا يكون متفصلاً بعد إلا نحو: جاءني الذي ما ضربت إلا إليه... الشرط الثاني: أن يكون مفعولاً نحو: الذي ضربت زيد لأن الضمير إذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف النصب فلا يحذف).

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٨٢/٨، وأوضح المسالك ١٧٨/٨، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٨، وشرح التصريح ١٤٦/٨، وجمع الهوامع ٣٠٨/٨.

والشاهد فيه قوله: (ما المستفز الهوى) حيث حذف عائد (أل) الموصولة لأنه دل عليه دليل والتقدير ما استفزه الهوى.

(٤) الماعون ٦٨٠٧.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٣/٨، وشرح الرضي ٤٢/٢.

(٦) الأنعام ١٥٤/٨ وتعلمها: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمْلِكُ عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ بَلِّغَهُ رَبَّهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ وقرأ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق أحسن برفع النون، وخرج =

[٤٢٨] من يعن بالحمد لا ينطق بما سَفَهُ^(١)

أي بما هوسفه، وإن كان منصوباً فإن كان بحرف مشبه أوبفعل ناقص، أو غير متصرف، أو كان ضميراً متفصلاً لم يجوز أيضاً وإن كان ماعداً ذلك جاز بشرطين أن يكون على حذفه دليل يحترز من (جاء الذي ضربته في داره)، لأنه لا دليل على المحذوف، وأن يكون مما يجوز حذفه، ولم يدخل عليه الموصول، ومثاله ما اجتمعت فيه الشروط، نحو: (جاء الذي ضربت)، يجوز (ضربته) وعليه: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ﴾^(٣) ﴿وَمَا عَمَلُهُمْ﴾^(٤) وعملته، وإن كان مجروراً بإضافة لفظية جاز نحو ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٥) فيمن جعل الضمير مضافاً إليه، وإن كان

على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو أحسن بنظر البحر المحيط ٢٥٧/٤، وتفسير القرطبي للجمع لأحكام القرآن ٢٥٧٨/٣ - ٢٥٧٩، وفتح القدير ١٨٩/٢، وقل الرضي هي قراءة شاذة أي بالرفع بنظر شرح الرضي ٤٣/٢.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٤/٨، وينظر أوضح المسالك ١٦٨/٨، والمفصل النحوية ٤٤٦/٨، والجمع ٣٦٢/٨، وشرح التصريح ١٤٤/٨، وشرح الأشعري ٧٨٨، وعجزة.

ولم يجد عن سبيل الحمد والكرم

ويروى لم يدل لا.

والشاهد فيه قوله (بما سفه) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً بلا ابتداء ولم تظل الصلة إذ لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر والتقدير كما ذكره الشارح (بما هو سَفَهُ).

(٢) الفرقان ٤١/٢٥، وتعلمها: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ أَنْ يَنْخَذُونَكَ إِلَّا اهْزَوْاْ هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾.

(٣) فصلت ٣١/٤١ وتعلمها: ﴿نَحْنُ أَوْلَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾.

(٤) يس ٣٦/٣٥، وتعلمها: (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ).

(٥) طه ٢٠/٧٢، وتعلمها: (قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جِئْنَا مِنَ الْبَيْنَتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا).

بمعنوية لم يجر، نحو: (كالذي قام أبوه)، وإن كان مجروراً بحرفه، فإن كان قائماً مقام الفاعل أو محصوراً، أولاً دليل على حذفه نحو: (جاء الذي مررت به في داره) لم يجر حذفه وإن كان غير ذلك فإن لم يجر بما انجر به الأول لم يجر نحو: (مررت بالذي مررت عليه)، إلا أن تدل عليه قرينة لحوقه تعالى: ﴿وَيَخْتَلِفُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾^(١) أي منه، وما ورد خلاف ذلك لم يقس عليه نحو:

[٤٢٩] عسى الأيلم أن يرجعن قوماً كالذي كانوا^(٢)

وإن انجر بما انجر به الأول جاز حذفه وذلك في الموصل نحو: (مررت بالذي مررت به)، أو الموصوف بالموصول نحو: (مررت بالرجل الذي مررت به)، أو المضاف إلى أحدهما نحو: (مررت بغلام الذي مررت به)، أو بغلام الرجل الذي مررت به) وعليه: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾^(٣) أي منه وقوله كثير عزم

(١) القصص ٦٨/٢٨ وتعلمها: (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحانه وتعالى عما يشركون).

(٢) البيت من المخرج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/٨، وحلقة البحري ٥٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢، وسمط اللالي ٥٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٣٠/٢، والمغني ٨٦٢، وشرح شواهد المغني ٩٤٤، وخزانة الأدب ٤٣٧/٢ وقبله وله علاقة بالشاهد صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان

والشاهد فيه قوله (قوماً) حيث أعيدت نكرة وقد كانت معرفة في البيت الذي سبقه (القوم) قبل ابن هشام في المغني ٨٦١ وما بعدها إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأولى) وحمل عليه (فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً) وقولهم: (لن يغلب عسر يسرين) وينسب هذا القول إلى عمر وابن مسعود.

(٣) المؤمنون ١٣٧/٢٣، وتعلمها: ﴿وقل الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾ قل القرطبي في تفسيره، =

[٤٣٠] أصلي للذي صلت قريش^(١)

أي له

قوله: (وإذا أخبرت بالذي) [صدرتها]^(٢) الباء للاستعانة، أي مستعيناً بالذي؛ لأن الذي يخبر عنه لا به، وهو يسمى باب الإخبار ومسألة الحل والسبك، وهي مسألة كبيرة، ويورد فيها مسائل كثيرة والقصد بها التمرين^(٣) وشحذ القرائح، وكبقية الأخبار، إما أن يكون بالذي وأخواتها أوبل، إن كان بالذي، فكما ذكر وهو أن تصدر بالذي والتي وفروعها. قوله: (وتجعل^(٤) موضع المخبر عنه ضميراً لها) يعني ضميراً للذي.

قوله: (وتؤخره خبراً) يعني تؤخر المخبر عنه خبراً وترفعه مع حفظ ما يجب من تشية (الذي) وجعلها وتذكيرها وتأنيتها بحسب الخبر، لأن الموصول له استتار وانفصال واتصال.

٥١٣/٥: وزعم الفراء أن معنى (ويشرب مما تشربون) على حنف (من) أي مما تشربون منه، وهذا لا يجوز عند البصريين ولا يحتاج إلى حنف البتة، لأن (ما) إذا كان مصدراً لم يحتاج إلى عائد فإن جعلتها بمعنى (الذي) حلفت المفعول ولم يحتاج إلى إضمار من).
(١) صدر بيت من الواقع، وعجزة.

ونعبله وإن جحد العموم

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٢٨٧١، وقطر النسي ١١٠، والمقرب ٦٢٨، ويروى نصلي بـل أصلي.

والشاهد فيه قوله: (للذي صلت قريش) أراد نصلي للذي صلت له فحنف العائد المجرور باللام، لأن الموصول مجرور بمثلها معنى.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر هذا التمرين بالتفصيل في شرح الرضي ٤٤٨.

(٤) في الكافية المحققة وجعلت بـل تجعل.

قوله: (فإذا أخبرت عن زيد من (ضربت زيدا) قلت: (الذي ضربته زيد) يعني أنك تصدر الذي وتجعل موضع المخبر عنه وهو زيد ضميراً وترفع زيدا خبراً، فيصير (الذي ضربته زيد) وإن أخبرت عن التاء صدرت الذي وأخبرت التاء خبراً فانفصلت وجعلت موضعها [ظ ٨٤] ضميراً للذي فاستعير له ضمير الغائب المفرد ليستر في الفعل فيصير: (الذي ضرب زيدا أنا) وإن أخبرت في الجملة الاسمية عن زيد من قولك: (زيد قائم) قلت: (الذي هو قائم زيد)، وإن أخبرت عن قائم قلت: (الذي زيد هو قائم)، وإن أردت أن تخبر عن الجملة بكماها لم يصح لأن الجمل لا تضم.

قوله: (وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة) يعني وكذلك نفع بالإخبار بالألف واللام مثل فعلك في الذي وفروعها، إلا أنه لا يصح إلا في الجملة الفعلية^(١).

قوله: (ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول) منهما لأن الاسمية لا يصح بناءها منهما، فالجملة الفعلية يخبر فيها ب(الذي وب(أل)، والاسمية لا يخبر فيها إلا ب(الذي)، إلا أنك إذا أخبرت بالألف واللام، كان ما يجب

(١) قل الرضي في شرحه ٤٥٢: لا تخبر بألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ثم قل: إن أصله الألف واللام اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه لا يمكن أن يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل إذ معنى اسم الفاعل منسب لمعنى فعل ويفعل نحو: ضارب أي ضرب أو يضرب أو اسم مفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنياً للمفعول... ويجب أن يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الألف واللام منصرفاً إذ غير المنصرف نحو: نعم ويش وحبذا وعسى وليس لا يحیی منه اسم فاعل ولا مفعول.

في الذي من تشية وجمع وتذكير وتأنيث في الصفة الداخلة عليه، لأنهما لا يتغيران، وإذا جرت الصفة على غير صاحبها برز ضمير الفاعل، وإن جرت على من هي له، استتر مطلقاً فإذا أخبرت عن زيد من (ضربت زيدا) صدرت (أل) وسبكت الفعلية اسم فاعل ليصبح دخول أل عليها، وجعلت موضع المخبر عنه وهو زيدا ضمير مفعول، وأخرته خبراً مرفوعاً، وبرز ضمير الفاعل لما اتصل باسم المفعول لأنه جرى على غير مَنْ هوله، لأن (أل) لزيد، الضارب ل(أنا) فتصير المسألة (الضاربة أنا زيد) وإن أخبرت عن الياء قلت: (الضاربُ زيداً أنا)، ولم يحتج إلى برونه لأنه جرى على مَنْ هوله، لأن (للياء) والضارب (للتاء) وكذلك تفعل في باب علمت وأعلمت، وأما الإخبار في التوابع، فإن أخبرت عن الجزأين جميعاً صح فيها كل، وإن أخبرت عن أحدهما لم يصح في الصفة وعطف البيان والتوكيد اللفظي، وأما المعنوي فأجازوه في المؤكد فقط نحو: (جاء الذي هو نفسه زيد) دون المؤكد، لأنه بلفظ مخصوص، وأما العطف فيجوز الإخبار عن أحدهما، والبلد منهم من أجاز الإخبار في أحدهما كالعطف، ومنهم من منع كالصفة، وأما الإخبار عن تنازع الفعلين، فمنهم من أجاز في كل واحدة من الجملتين، كما يفعل في سائر الجمل، ومنهم من أوجبه فيهما معاً، ويؤتى في كل موصول بعائده ثم اختلفوا، فقال الأخفش: يخبر عن الموصولين أخيراً بخبر واحد فنقول: (الذي ضربته الذي ضربني زيد) وأما كيفية الحل، فهو أن ترد المسألة المخبر فيها بالموصول إلى أصلها^(١)، مثل الإخبار وقد يصعب في بعض المواضع، (فإذا

(١) ينظر شرح المفصل ١٥٧/٣ وما بعده، وشرح الرضي ٤٥٧/٢ وما بعده.

الذي حلت الذي ضربته زيد، قلت: (ضربت زيدا)، وكذلك (الضاربة أنا زيدا) إلا أنك مع (الألف واللام) ترد اسم الفاعل والمفعول في الجملة الفعلية وترد الضمير إلى ما كان عليه من البروز والاستتار وما يصعب حله قوله:

[٤٣١] أيها العالم فينا أفتنا وأزل عنا بفتيك العنا^(١)
 كيف نشكو منك ما حل بنا أنا أنت الضاري أنت أنا
 وحلها أنا أنت ضربتني لأنك أخبرت عن الياء فأنخرتها خبراً مرفوعاً
 فجاءت أنا، وجري اسم الفاعل على الألف واللام وهما التاء واسم
 الفاعل للمخاطب فبرز ضميره فصار الضاري أنت أنا، فإن قيل لم أتى
 بضمير متكلم وهو راجع إلى الذي وضميره ضمير غائب كقولك:
 [٤٣٢] وأنت الذي آثره في علوه من البؤس والنعمى هن نلوب^(٢)
 ولم يقل آثرك قل والذي: جوابه أنه يجوز اعتبار التكلم والمخاطب نحو:
 [٤٣٣] أنا الذي سمتني أمي حيدر^(٣)

(١) البيت من الوافر، نسبهما يحيى بن حمزة في الأزهري الصلغية شرح المقلمة الكافية للموصلية ينظر شرح الأزهري ٢٣٦٨.

والتشيل كما ذكر الشرح (أنا أنت الضاري أنت أنا) ولا داعي لتكراره.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلقة الفحل في ملحقات ديوانه ١١٨، والدرر ٢٨٣٦، وجمع الهوامع ٢٩٨٨. والشاهد فيه قوله: (الذي آثره) حيث أعاد ضمير الغائب على الاسم الموصول الذي.

(٣) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ١٧، وأدب الكاتب ٨١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٧٨، وشرح الرضي ٤٣٦، والدرر ٢٨٠٨، وخزانة الأدب ٦٢/١ - ٦٣ - ٦٥، وجمع الهوامع ٢٩٨٨. ونعمه:

ضرغام أجسام وليث قسوره

الشاهد فيه قوله: (أنا الذي سمتني) حيث جاء ضمير الموصول للحضور والأكثر أن يكون للغيبة، قل:

واعتبار الغيبة كالبیت الأول، فمن النحلة من قصر الجواب على (الذي) و(التي) وفروعهما فقط، وزاد بعضهم الألف واللام و(ذو) الطائفة، وبعضهم أطلق ذلك في الموصولات كلها وشروط الإخبار ستة أن يكون المخبر عنه مما يصح إضمماره ومما يصح تأخير، ومما لا ينقض حكمه، ومما لا يرتفع معناه، ومما يصح رفعه، ومما تحته معنى مفيد وأن تكون الجملة الفعلية خبرية، وتختص الأخبار ب(أل) بأن تكون متصرفة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها.

قوله: (فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار) يعني من الشروط^(١) تعذر الإخبار.

قوله: (ومن ثم^(٢) امتنع في ضمير الشأن)^(٣) يعني من حيث تعذر

المرزوقي: كان القيلس أن يقول: سميت حتى يكون في الصلة ما يعود على الموصول لكنه لما قصد الإخبار عن نفسه، وكان الآخر هو الأول ولم يترك يرد الضمير على الأول وحمل الكلام على المعنى لأنه الاتيلس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى إن المرزوقي قلنا (لو لم أسمعه لم أجوز)، ينظر شرح الرضي ٤٣٨.

(١) والشروط هي:

١- تصدير الموصول.

٢- وضع عائد إليه مقام ذلك الاسم.

٣- تأخير ذلك الاسم خبراً.

فبالشرط الأول يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية لأن الصلة لا تكون إلا خبرية.

فبالشرط الثاني: وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه ويخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف، إذ لا تضم هذه الأشياء.

وبالشرط الثالث: وهو تأخير المخبر عنه خبراً يخرج كل ما لا يصح تأخير كضمير الشأن. (ينظر شرح الرضي بتصرف ٤٥٢ - ٤٦ - ٤٨).

(٢) في الكافية المحققة ومن ثمت بلك ثم.

(٣) قل ابن يعيش في شرح المفصل في ١٥٩٣: (إن كان اسم من جملة خبرية يجوز الإخبار عنه إلا أن يمنع

الشرط، وهو أنه لا يصح تأخير له الصدر، وكذلك كل ما كان له الصدر لا يصح فيه الإخبار، كأسماء الاستفهام والشرط وغيرها.

قوله: (والموصوف والصفة)^(١) يعني عن أحدهما لأنك إذا أخبرت عن الموصوف أضمرت مكانه والمضمر لا يوصف، وإن أخبرت عن الصفة أضمرت مكانها، والضمائر لا توصف بها، فقد اختل الشرط وهو أنه لا يصح إضماره، وأما الإخبار عنهما فجائز، نحو: الذي هو زيد القائم في زيد القائم.

قوله: (والمصدر العامل)^(٢) يعني لا يصح الإخبار عنه، نحو: (أعجبنى ضرب زيداً)، لا تقول الذي أعجبنى زيداً ضرب، لأن الضمير لا يعمل، وكذلك اسم الفاعل والمفعول العاملان، فإن كانت غير عاملة، جاز الذي أعجبنى الضرب، من قولك: أعجبنى الضرب والقائم والمضروب.

قوله: (والحال والتمييز) يعني لا يصح الإخبار فيها لأنهما لا يضمران لكونهما نكرتين وإذا أضمرنا لزم في الحال والتمييز أن يكونا معرفتين، كذلك اسم ملازم للتنكير أو الإضمار كالواقع بعد (رب) و(واوها)

منه مانع فمن المواضع التي يمتنع الإخبار عن الاسم فيها ضمير الشأن والحديث.

(١) قل المصنف في شرحه ٧٤: (ولا عن الموصوف لأنك تجعل موضعه ضميراً فيؤدي إلى أن يكون الموصوف مضمراً، ولا عن الصفة لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة).

(٢) قل المصنف في شرحه ٧٤: (تعذر الإخبار عن المصدر العامل لأنه يؤدي إلى أن يكون المضمر عاملاً، ولا عن الحال لأنه يؤدي إلى الحال أن يكون المضمر حالاً)، وهذا غير جائز فلا يصح أن يكون الضمير حالاً وكذلك لا يصح أن يقع التمييز ضميراً، وقل المصنف في الصفحة نفسها: (وإن تعذر الإخبار عن الضمير المستحق لغيرها في مثل قولك: (زيد ضربته) فلا تخبر عن الضمير في ضربته لأن غير الذي استحقه وهو المبتدأ، فلو ذهبت تخبر عنه لبقى الموصول بلا عائد لأنك إذا جعلت موضعه مضمراً بقي على ما كان عليه في عوده على زيد فبقي الموصول بلا عائد).

و(وفائها) و(كاف التشبيه) و(حتى) و(مذ) و(منذ) و(حرف القسم)
و(فاعل حبذا) والأسماء الملازمة للنفي ك(أحد) و(غريب).

قوله: (والضمير المستحق لغيره) يعني أنه لا يصح فيه الإخبار،
نحو الإخبار عن عائد المبتدأ في مثل: زيد ضربته، لأنك إذا أخرته خبراً
وجعلت موضعه ضميراً للموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإن تركته
للمبتدأ بقي الموصول بلا عائد، فيقدر لأنه ينقص حكم مع الإخبار.

قوله: (والاسم المشتمل عليه)^(١) يعني متعذر فيه الإخبار نحو: زيد
ضربت غلامه، فإن الاسم وهو (غلامه) مشتمل على الضمير العائد إلى
المبتدأ، فلا يصح فيه الإخبار عن غلامه وحده، لأنه يلزم إضافة الضمير،
ولا عن الضمير وحده لأنه يلزم خلواً أحدهما من العائد، فهذا تبين ما
أشار إليه الشيخ من الشروط، وهي صحة الإضمار والتأخير وعدم نقصان
الحكم، وأما ما يرتفع معناه فنحو: (مذ) و(منذ) و(بيت بيت) لأن معانيها لا
تكون إلا مع اللفظ دون ضميره، وأما ما لا يجوز رفعه كالظروف والمصادر
اللازمة للنصب نحو (عند) و(سوى) و(سحر) و(سبحان) و(ليبك)
و(سعديك) ونحوهما وأما ما مما ليس تحته معنى مفيد فمثل المضاف في
الكنى والأعلام، نحو: (أبي القاسم) و(عبد الله) و(ابن أوى) و(ابن
عرس)، والمركبات مطلقاً نحو: (سام أبرص) و(بعلبك) و(خمسة عشر) لأن

(١) ينظر شرح الرضي ٤٧٢ وقل: (والاسم الذي أحد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في
زيد ضربت غلامه فإن المضاف مع المضاف إليه، أعني لفظ (غلامه) مشتمل على الهاء التي
استحققة المبتدأ، و (عليه) أي على الضمير المستحق لغيره قبل، وإن استغنى بضمير جزاء لك
الإخبار عن أي ضمير شئت منهما)، وينظر تفاصيل هذه المسألة في الأصول ٢٦٩٢ وما بعدها،
والمقتضب ٩٩٣.

الإضافة لا تفيد إلا مع بقاء لفظها وقد يرجع بهذا الشرط إلى أنه مما لا يصح إضمماره^(١).

قوله: (و(ها) الاسمية) يحترز عن الحرفية، فقد تقدمت معانيها وللسمية خمسة معان، وإنما دخل سائر المعاني ضمن الموصول لما كانت مبنية ووافق لفظها لفظ الموصول.

(فالموصولة) نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٢).

و(الاستفهامية) نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾^(٣).

و(شرطية) نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾^(٤) وهي في هذه المواضع [ظ ٨٥] لما لا يعقل^(٥)، ولا تستعمل فيمن يعقل إلا مجازاً، في مواضع حيث يراد العموم نحو: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٦) أو التعظيم والإبهام فتزله منزلة غير المعلوم لخروجه عن النظائر نحو: (سبحان ما سبح الرعد بحمده)^(٧) (سبحان من سخر كن لنا)^(٨) أو المقابلة نحو: ﴿لَا آغِبُ مَا تُغِيبُونَ﴾ ولا

(١) ينظر شرح المفصل ١٥٧٣، وشرح الرضي ٤٧٢.

(٢) النحل ٩٧/٦، وتعلمها: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا بِأَحْسَنِّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(٣) طه ١٧٢٠.

(٤) البقرة ١٠٧٢، وتعلمها: (ما ننسخ من آية أو ننسها نلت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير).

(٥) وذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٩٨.

(٦) البقرة ٢٨٤/٢، وتعلمها: ... وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير.

(٧) ينظر هذا القول في شرح المفصل ٥/٤ - ٦.

(٨) يروى في شرح المفصل: (سبحان ما سخر كن لنا) ٥/٤ - ٦، وينظر شرح الرضي ٥٥٢، ويرويه =

اَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا اعْبُدُ^(١) وذهب سيويه^(٢) وجماعة أنها تستعمل فيمن يعقل، واحتجوا بما ورد في هذه المواضع.

قوله: (وموصوفة) نحولك: (ربما تكرهه عاقبته محمود)، وعليه:

[٤٣٤] ربما تكره النفوس من الأم - ر له فرجة كحل العقال^(٣)

واستدل على أنها موصوفة بدخول (رب) عليها، لأنها لا تدخل على الموصوفة لكونها معرفة، ولا على الاستفهامية والشرطية لأن لهما المصدر، ولا هي زائلة، ولا غير ذلك من معاني الحرفية لعود الضمير عليها، وبعضهم أنكر أن تكون موصوفة وجعلها في هذه المواضع كافة كـ (ربما).

قوله: (وتامة بمعنى شيء)^(٤) يريد بالتمام أنها لا تفتقر إلى صلة ولا صفة، وهي التي في التعجب نحو: (ما أحسن زيدا).

قوله: (وصفة)، وهي في الصفة إما للتعظيم نحو: (لأمر ما) جدع قصير

(سبحان من سخر كن لنا)، وقد حكى ذلك عن أبي زيد في شرح المفصل، وشرح الرضي وشرح التسهيل السفر الأول ٢٩٩/١.

(١) الكفرون ٢/١٠٩ - ٣.

(٢) ينظر الكتاب ٥٦٣.

(٣) البيت من الخفيف وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ينظر الكتاب ١٠٩٢، وشرح أبيات سيويه ٣٢٢، وشرح المفصل ٢/٤، والمقتضب ٤٢٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٩٦٨، وشرح الرضي ٥٤٢، والمغني ٣٩١، وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢، وشرح شذور الذهب ١٦٤، وجمع الهوامع ٢٢٨، وقد روي لعدة شعراء في عدة مراجع...

والشاهد فيه قوله: (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) التي هي نكرة تامة بمعنى شيء لأن (رب) لا تدخل إلا على نكرة ويجوز أن تكون (ما) كقوة والمفعول المخلوف اسماً ظاهراً أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً أي وصفاً فيه ينظر المغني لابن هشام ٣٩١، وشرح الرضي ٥٤٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٥٤٢: ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيويه، ونعما هي أي ونعم شيئاً هي عند الزغشري وأبي علي.

من لا يعلم منزلة من يعلم^(١) كالأصنام ونحوها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾^(٢) وقوله:

[٤٣٦] ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العَصْرِ الخالي^(٣)

أول التعليل نحو: ﴿تَسْبَحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾^(٤) وقوله:

[٤٣٧] وحبذا ساكن الريان مَنْ كانا^(٥)

أول للمقابلة نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٦) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ

يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾^(٧) ويحتمل ذلك التغليب، وذهب قطرب^(٨) وجماعة إلى



(١) المقصود من يعلم ومن لا يعلم أي من يعقل ومن لا يعقل.

(٢) الأحقاف ٥/٤٦ وتعلمها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دَعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٧، ينظر الكتاب ٣٩/٤، وجمهرة اللغة ١٣٦٩، ومغني اللبيب ٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٣٤٠/٨، وأوضح المسالك ١٤٨/١، وشرح الأشعراني ٦٩٨، وجمع الهوامع ٨٣/٢، وخزانة الأدب ١٠٥٧.

والشاهد فيه قوله (يعمن من) حيث أنزل من التي هي لمن يعقل منزلة من لا يعقل وهم الأموات.

(٤) الإسراء ٤٤/١٧ وتعلمها: ﴿تَسْبَحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبَحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾.

(٥) عجز بيت من البسيط وصدره

حبذا جبل الريان من جبل

وهو لجرير كما في ديوانه ١٦٥، ينظر شرح المفصل ١٤٠/٧، والجنى الثاني ٢٥٧، والمقرب ٨/٨، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢، وجمع الهوامع ٨٨/٢، وخزانة الأدب ١٩٧/١ - ١٩٩.

والشاهد فيه قوله: (من كانا) حيث أنزل من التي هي للعقل منزلة العموم للعقل وغيره.

(٦) النحل ١٧/١٦ وتعلمها: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

(٧) النور ٤٥/٢٤ وتعلمها: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَلِيلٌ﴾.

(٨) ينظر رأي قطرب في شرح التسهيل السفر الأول ٢٩٥/٨، وشرح الرضي ٥٥/٢.

استعمالها فيمن لا يعقل واحتج بما ورد، والموصول نحو: رب (من) أكرمت أهانتني، وقوله:

[٨٧] رب من أنضجت غيظاً صدره^(١)

والخلاف في هذه موصوفة ك(ما).

قوله: ((و)) ((أي)) و((أية)) ك((ما))^(٢) إلا في التمام يعني (أي) للمذكر، و((أية)) التي للمؤنث، معانيها كمعاني (ما) إلا أنهما لا يكونان تامتين لعدم السماع مثال الموصولة ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٣) ومن حكم (أي الموصولة) أنه لا يعمل فيها فعل ماضٍ، وقد روي أن الكسائي سئل عن علة ذلك في حلقة يونس فقال: (أي) خلقت كذلك لا تضاف إلى نكرة، وزاد الكوفيون وجوب تقدم عاملها عليها، والاستفهامية نحو ﴿فَلْيُفَرِّقَنَّ الْفِرْقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾^(٤) والشرطية نحو: ﴿إِيَّامًا

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

قد تمنى لي موتاً لم يُطعْ

وهو لسويد بن أبي كهل في الأغاني ٩٨١٣، وشرح اختيارات المفضل ٩٠١، والشعر والشعراء ٤٢٨٨، وشرح المفضل ١٧٤، وشرح الرضي ٥٥٨، ومغني اللبيب ٤٣٢، وشرح شواهد المغني ٧٤٠/٢، وخزانة الأدب ١٣٣/١ - ١٢٥. يروي قلبه بذلك صدره.

والشاهد فيه قوله (رب من) فرب لا تلغل إلا على نكرة فك على أن من هنا نكرة موصوفة بجملة (أنضجت).

(٢) في الكافية المحققة (من) بدل (ما) وقد اعترض الرضي على المصنف في تشبيه (أي) بـ (من) وأي تقع صفة بالاتفاق لا كـ (ما) فإن فيه خلافاً بل جعلها هناك (من) التي لا تقع صفة ولعله رأى أن الصفة في الأصل استفهامية لأن معنى برجل أي رجل، أي برجل عظيم.... ٥٦٢.

(٣) مريم ٦٩/٩ وتعلمها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

(٤) الأنعام ٨٧/١ وتعلمها: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا يَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَلْيُفَرِّقَنَّ الْفِرْقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

تَدْعُوا قُلَّةَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى^(١) والموصوفة في باب [٨٦] المنادى، نحو: يا أيها الرجل، والصفة حيث يكون موصوفها نكرة ومضافة إلى نكرة، نحو: (مررت برجل أي رجل).

قوله: (وهي معربة وحدها) يعني أن (أي) و(آية) معربة من دون أخواتها في جميع أقسامها، إلا إذا كانت موصولة (وحذف صدر صلتها)^(٢) فبناؤها على الأفصح لافتقارها إلى ذلك الصدر المحذوف، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ^(٣)﴾ وقوله:

[٤٣٩] إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل^(٤)
وبعضهم أجاز الإعراب لأجل الإضافة، وقل المصنف^(٥) في شرح
المفصل: إن الموصولة مبنية لعدم الإضافة، فتأكد البناء بدخول حرف النداء
عليها، وإذا لم يحذف صدر الصلة نحو: (جاءني أيهم هو أفضل) فهي معربة
كسائر أقسامها قل:

(١) الإسراء ١١٠/٨٧ وتعلمها: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخْلُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٢) في الكافية المحققة لا يوجد كانت موصولة وإثما: وهي معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها، قل الرضي في شرحه ٥٧/٢: (وصلتها قد تكون اسمية أو فعلية، والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى أي معها، والاسمية قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى أي، وإثما يحذف كثيراً مع أي دون سائر الموصولات لكونه مستقلاً مع صلته بلزوم إضافته).

(٣) سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة.

(٤) البيت من المتقارب وهو لغسان بن وعله في المقاصد النحوية ٤٣٧ وله أو لرجل من غسان، ينظر شرح المفصل ٢٧/٤، والإنصاف ٣٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٨٥/١، ومغني اللبيب ١٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٣٧، وأوضح المسالك ١٥٠/١، وجمع الهوامع ٢٩٧١ - ٣١٣.

والشاهد فيه قوله: (على أيهم) حيث جلت أي اسماً موصولاً مضافاً وصلتها محذوفة، والتقدير: أيهم هو أفضل ولهذا بنيت على الضم ويروى بالنصب أيهم.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠٧/٢.

[٤٤٠] لعمرك ما أدري وإنني لأوجلُ

على أينما تعدو المنية أول^(١)

بحر أينما كنا كانت معربة دون أخواتها لأنها مضافة دونهن، والإضافة من خواص الإعراب، أولاً لأنها محمولة على نقيضها، وهو (كل) أو نظيرها وهو (بعض) وإما إنها عائدة إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب.

قوله: (وفي ماذا صنعت وجهان) [أحدهما ما السني وجوابه رفع]^(٢) أي أن (ما) أصل الاستفهام و(ذا) الإشارة، فإذا بقيا على أصلهما، قلت (ماذا) و(ماذ) و(ماتان)، وإن شئت أدخلت (ها) التثنية فقلت: (ما هذا؟) و(ما هذه؟) وحروف الخطاب (ما هناك؟) و(ما تلك؟) وجوابهما رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقول: خبر أي؟ هذا خبر، وإن ركبا فلهما معنيان:

أحدهما: أن تكون (ما) نافية على الاستفهامية، و(ذا) موصولة بمعنى الذي، وجوابه رفع تقديره: أي شيء الذي صنعت^(٣)، فأي شيء مبتدأ والذي صنعت خبره، وهو الموصول وصلته، ولا يصح أن يكون أي شيء مفعولاً لصلته (الذي) لأن الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول، لأن له الصدر، وارتفاع الجواب على أنه خبر مبتدأ محذوف، وعليه:

(١) البيت من الطويل، وهو لمن ابن أوس كما في ديوانه ٢٩، وينظر المقتضب ٢٤٧٣، والمنصف ٣٥٣، وأمالى القالي ٢٧٧١، وشرح ديوان الحملة للمرزوقي ١١٣٦، وشرح المفصل ٨٧/٤، وشرح شذور الذهب ١٣٦، وأوضح المسالك ١٦٧/٣، والأشبه والنظائر ١٤٠/٨، وخزانة الأدب ٢٤٤/٨ - ٢٤٥.

والشاهد فيه قوله: (على أينما) حيث أعربت أي لأنها أضيفت دونهن.

(٢) ما بين الخاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المنصف ٧٥، وقل: (فلا تكون ما إلا مبتدأ لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها أو يعمل جزء من الخبر في المبتدأ، وتكون كـ (ما) بمعنى الذي في موضع رفع خبرها).

[٤٤١] ألا تسألان المرء ماذا يحل أنحب فيقضى أم ضلال وبطل^(١)

قوله: (والثاني أي شيء) [وجوابه نصب]^(٢) يعني أن الوجه الثاني: أن تكون (ماذا) بكما لها بمعنى أي شيء فيكون التقدير: أي شيء صنعت؟ وهي مفعولة (لصنعت) تقدمت على فعلها لتضمنه معنى الاستفهام، وجوابه (خبراً)، بالنصب أي صنعت خيراً، وقد ورد على المعنيين جميعاً قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(٣) برفع العفو ونصبه ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٤) بالرفع والنصب، هذا على سبيل الاختيار للمطابقة أعني الرفع، حيث تكون (ما) بمعنى الذي، والنصب حيث تكون (ما) بمعنى أي شيء، وإلا فالرفع والنصب جائز في كل واحد منهما فالرفع بتقدير مبتدأ، والنصب بتقدير فعل، وجميع هذا إنما يكون ل(إذا) كان كلام المجيب يصح معمولاً لكلام السائل، فتحذف أحد الجزأين استغناءً بدلالة كلام السائل عليه ~~نحو (ما كتبت مصحفاً؟)~~ أي كتبت مصحفاً، فإذا

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٤، والكتاب ١٧٢، وشرح أبيات سيويه ٤٠/٢ ومجالس نعلب ٥٣٠، والجنى اللاني ٢٣٩، وشرح الفصل ١٤٩٣، ومعنى اللبيب ٢٩٥، وشرح شواهد المعنى ١٥٠/١، ٧١١/٢، وشرح الرضي ٥٨٢.

والشاهد فيه قوله: (ماذا يحل) حيث استعمل (ذا) موصولة بمعنى (الذي) وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية وأتى لها بصلة وهي جملة فعلية (يحل).

(٢) في الكافية المحققة زيلة وهي قوله: (وجوابه نصب) وشرح هذه الجملة مأخوذة بتصريف من شرح المصنف دون إسناد ينظر شرح المصنف ٧٥.

(٣) البقرة ٢١٩/٢، وقرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع وابن كثير روي عنه النصب كجمهور الرفع كأبي عمرو. ينظر البحر المحيط ١٦٧/٢، وتفسير القرطبي ٨٦٩/١، وفتح القدير ٢٢٠/١.

(٤) النحل ٣٠/١٦ وتعلمها ﴿وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين﴾.

وقرأ الجمهور خيراً بالنصب أي أنزل خيراً، وقرأ زيد بن علي بالرفع أي المنزل خيراً (ينظر البحر المحيط ٤٧٣/٥).

كنت منكراً للكتاب لم يصح هذا نحو قوله تعالى: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ في جواب ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾^(١) لأنهم منكرون لإنزاله، فالرفع واجب بتقدير مبتدأ في هذا وأمثاله، وزاد جماعة من النحلة أن (ماذا) كلة موصولاً وعليه: [٤٤٢] دعي ماذا علمت سائقه ولكن بـالغيب نبئني^(٢)



(١) النحل ٢٤/١٦ وتعلمها ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ بالرفع وليس فيه قراءة غيرها وقد جُوزَ على مقتضى علم النحو نصب أساطير وإن لم تقع القراءة به وعلى النصب لابد من التأويل، ينظر فتح القدير ١٥٦٣، وفي البحر المحيط ٤٧٠/٥. قل: وقرئ شاذاً أساطير بالنصب على معنى ذكرتم أساطير وقرأ الجمهور بالرفع.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدى في ديوانه ٢١٣، وينظر الكتاب ٤١٧٢، والجنى الدانى ٢٤١، ومغني اللبيب ٣٩٦، وشرح شواهد المغني ١٩١٧، والهمع ٢٩٧١، وخزانة الأدب ٤٨٩٧. والشاهد فيه قوله: (ماذا) وقد ركبت (ما) مع (ذا) في اسم واحد قل ابن هشام في المغني: (إذا قدرت (ما) بمعنى (الذي) أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي). ينظر المغني ٣٩٦ - ٣٩٧.

[ظ ٨٦] أسماء الأفعال

[ظ ٨٦] قوله: (أسماء الأفعال)، قل الأنخفش^(١) لا محل لها لأنها وقعت موقع الأفعال أو شبهها، وقل سيويه^(٢) والفارسي والمازني: محلها التنصب على المصدر، وقل بعضهم واختاره المصنف^(٣) الرفع على الابتداء لما فيها من معنى الفعل وهو عملها، أولأن ما ليس فيه تنوين معرفة، وضعف بأن الضمير المستتر لا يَسُدُّ مسدَّ الخبر، وإنما بنيت أسماء الأفعال لوقوعها موقع الفعل الماضي أو فعل الأمر، وقل الفارسي^(٤) لتضمنها لام الأمر، وقل المصنف: لأن منها ما وضعفه موضع الحرف نحو: (قلبك)، وحملت على البواقي لأنها من باب واحد وهي أسماء عند البصريين^(٥) للدخول باللام والتنوين عليها نحو: (صه) و(التجاءك) ولوقوعها مفعولة نحو:

[٤٤٣] فدعوا نزال^(٦)

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٦٣.

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٦٦ وما بعدها و ٢٧٩٣، و ٣٠٧٣ وما بعدها وينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٥٦٩٨.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧٦، وأمالى ابن الحاجب ٣٦٦٨، وينظر شرح الرضي ٦٧٢ - ٦٧.

(٤) ينظر رأي أبي علي الفارسي في شرح المفصل ٢٩٤.

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٦٧٢، وينظر شرح المصنف ٨٥، والجمع ١٢٦/٥.

(٦) قطعة من صدر بيت من الكلل، وهو لابن مقروم الضبي في الحيوان ٤٢٧/١، وشرح ديوان الحملة للمرزوقي ٦٢، والإنصاف ٥٣٦/٢، وشرح المفصل ٢٧/٤، واللسان ملكة (نزل) ٤٤٠٠/١، وخزانة

والمفعول لا يكون إلا اسماً، وجعلها الكوفيون^(١) أفعالاً لدخولها في حد الفعل لدلالاتها على الحدث والزمان.

قوله: (ما كان بمعنى الأمر أو الماضي) قسمها المصنف^(٢) إلى قسمين بمعنى الأمر نحو: (رويد) وبمعنى الماضي نحو: (هيهات) ومنع أن يكون منها شيء بمعنى المضارع، وزاد الزنجشري^(٣) وغيره معنى المضارع، نحو: (أف) و(أوه) بمعنى أتضجر وأتوجع وجعلوه أكثر من الذي بمعنى الماضي، وقال المصنف: ^(٤) لو بينى بمعنى المضارع لكان معرباً لأن المضارع معرب، وجعل ذلك من قسم الماضي، وأجيب بأنه لا يلزم البناء لأن الجملة من حيث هي جملة لا يمكن إعرابها، وأن أصل المضارع البناء، أوحمل على الماضي والأمر كما قلنا في بناء المضمرات والإشارة.

قوله: (رويد زيدا، أي أمهله) مثل بمثل في الأمر، وهو (رويد) ومثال

الأدب ٤٩٥/٦، ٣٧٧/٦. وتعلمه

فدعوا نزال فكنت أول نازل وعسلام أركبه إذا لم أنزل

والشاهد فيه قوله: (فدعوا نزال) حيث أوقع لفظ (نزال) موقع المفعول لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجوز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب لأن الفعل وما هو بمعنه لا يقع في شيء منها.
(١) أي وجعلوا أسماء الأفعال أفعالاً لأن هذه الألفاظ أفعال حقيقية لأنها تدل على ما يدل الفعل من الحدث والزمان، وهذا رأي جمهور الكوفيين ينظر شرح الرضي ٦٧٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٧٥.

(٣) ينظر المفصل ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠١٨، ورد الرضي بقوله: (لا تقول إن (أف) بمعنى أتضجر و (أوه) بمعنى أتوجع إذ لو كان كذلك لأعربا كمسماعهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائين). ينظر الرضي ٦٥٢، ثم قل في الصفحة التي تليها ويجوز أن يقل إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي الفعل على ذلك الأصل كالتضي والامر، أو خرج عنه كالمضارع.

الماضي وهو (هيها)، وأما (رويد) فهو يستعمل مصدراً ثانياً مناب الفعل، كـ (سقى) و (رعيا)، والكاف إذا دخلت ضمير وهو تصغير إرواد تصغير الترخيم^(١) ويستعمل صفة لمصدر نحو: ساروا سيراً رويداً، ويستعمل حالاً وهو قول سيويه^(٢) نحو: ساروا رويداً، ويستعمل اسم فعل مبنياً متعدياً إلى مفعول، ومعناه (أمهل) و (دع)، وقد تدخل (ما) المزيلة نحو: (رويد ما الشعر) والكاف المتصلة به حرف خطاب مثلها في (التجاءك) ولا يكون ضميراً لأنه إن كان مجروراً فأسماء الأفعال لا تُضاف، وإن كان منصوباً لم يصح لأنه قد يأتي المنصوب بـ (رويد) بعدها نحو: (رويدك زيداً) وهذا أقوى من جعلها مصدراً لأنها عاملة، والمصدر إذا صُغِر لا يعمل، ومنه (هلم) مركبة من (ها) مع (لم) عند البصريين^(٣) أي اجمع^(٤) فحذف الألف، وعند الكوفيين من (هل) مع (أم)^(٥) أي اقصد، حذف همزتها وهي تجري على لفظ واحد عند الحجازيين^(٦) في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول (هلم زيداً) و (هلم هنداً) (هلم الزيدَين) (هلم الهندَين) (هلم الهنداتِ)، وعند التميميين لطابق فيها تقول: (هلموا) (هلمن) و (ها)^(٧) بمعنى (خذ)

(١) وهذا مصدر أُحمِلَ فعله إذ أصله أرودت إرواداً بمعنى أمهله إمهالاً ثم صغروا الإرواد تصغير ترخيم وأقلصوه مقام فعله، واستعملوه تارة مضاعفاً إلى مفعول فقالوا: (رويد زيد)، وتارة متوناً نصباً للمفعول فقالوا: (رويداً زيداً) ثم نقلوه وسموه به فعله فقالوا (رويد زيداً)، ينظر أوضح المسالك ٨٦/٤.

(٢) ينظر الكتاب ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٤١/٤.

(٣) ينظر رأي البصريين شرح المفصل ٤٠٢/٤.

(٤) ينظر اللسان ملة (هلم) ٤٦٩٤/١ - ٤٦٩٥.

(٥) ينظر شرح المفصل ٤٢/٤، وشرح الرضي ٧٣/٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٧٣/٢، واللسان ملة هلم ٤٦٩٤/١، والأصول لابن السراج ١٤٦/١.

(٧) قل في المفصل: (ها بمعنى خذ وتلحق الكاف فيقل هلك فتصرف مع المخاطب في أحواله وتوضع

وتلحقها كاف الخطاب فتقول: (هاك) أو الهمزة فتقول (هاء) و(هاء) و(هاء) و(هاؤم) قال تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيهِ﴾^(١) وقد يجتمعان فتقول (هاك) و(حيهل) مركبة من (حي) ومن (هل) وهي مبنية وفيها لغات: البناء على الفتح، و(حيهلاً) بالتنوين، و(حيهلاً) من غير تنوين، و(حيهل) بسكون، و(حيهلاً)^(٢) بسكون الهاء والتنوين، و(حي) بمعنى أقبل، كقول المؤذن (حي على الصلاة)، وقد تأتي (هلاً) بمعنى أقبل، لقوله:

[٤٤٤] ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلاً^(٣)

وقد جاءت متعدية بنفسها وبحرف [و] الجر قال:

[٤٤٥] بحيهلاً يردون كل مطية^(٤)

- الهمزة موضع الكاف فيقل: هاء وتصرف تصريفها ويجمع بينها فيقل: هاءك بهقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف)، ينظر شرح المفصل ٤٣/٤ - ٤٤.
- (١) الحاقة ١٩/٩، وتلمها: ﴿فَإِنَّمَا مِنْ أَمْرِي كِتَابٌ يَمْنَنُ فَيَقُولُ هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيهِ﴾.
- (٢) ينظر المفصل ١٥٣، وشرح المفصل ٤٥/٤، وشرح الرضي ٧٢/٢، والأصول لابن السراج ١٤٥/١.
- (٣) البيت من الطويل، وعجزة:

فقد ركبت أمراً أغر محجلاً

- وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ١٢٣، وينظر المفصل ١٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤، وشرح الرضي ٧٧٢، والمقاصد النحوية ٥٦٩/١، واللان ملحة (أول) ١٧٣/١، وخزانة الأدب ٣١٤/١. ويروى في شرح المفصل ألا حيا بلك أبلغا وفي اللان (ازجرا).
- والشاهد فيه قوله: (هلاً) حيث استعمل هذا اللفظ اسم فعل أمر بمعنى أسرع.
- (٤) البيت من الطويل، وعجزة:

أمام المطايا سيرها المتقلد

- وهو للنابعة الجعدي في ملحقات ديوانه ٢٤٧، والكتيب ٣٠١/٣، وشرح أبيات سيويه ٢٢٣/٢، وشرح المفصل ٤٧/٤، وأمثالي ابن الحاجب ٣١٣/١، وشرح الرضي ٧٢/٢، وخزانة الأدب ٢١٣/١ - ٢١٨، ويروى يزجون بلك يردون.
- والشاهد فيه وقوله: (بحيهلاً) حيث تركه على لفظه على الحكيمة مع دخول حرف الجر عليه....

أي بهذه الكلمة وقوله: «إذا ذكر الصالحون فحيها بعمر»^(١) (وحيها إلى الشريد) أي ائته و(بله) بمعنى (اترك)، وهي تكون مصدراً واسم فعل فإن كانت مصدراً فهي مضافة إلى ما بعدها وإن كانت اسم فعل كان ما بعدها مفعولاً لها، قل:

[٤٤٦] بله الألف كأنها لم تخلق^(٢)

بكسر (الألف) وفتحها، وروى الأخفش^(٣) رفع ما بعده على أنه بمعنى (كيف)، ونصبه على أنه حرف استثناء بمنزلة (حاشا)^(٤) وقيل منزلة (سوى) ومنه قوله حاكياً عن الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت بله ما أطلعتم عليه»^(٥) و(أمين) بمعنى استجب و(إيه) زد، و(مه) بمعنى اكفف و(صه) بمعنى اسكت و(هيا) بمعنى أسرع نحو:

منزلة كميتر علوم سدي

- (١) حديث أخرجه أحمد في مسنده ١٤٧٦ من قول عائشة رضي الله عنها وكشف الخفاء ٨٧٨ . وقد ذكره ابن يعيش في شرح المفصل في ٤٥/٤ بلفظ (فحيها)
(٢) البيت من الكامل، ومصدره

تذر الجمالجم ضاحياً حاماتها

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥، وينظر المفصل ١٥٥، وشرح المفصل ٤٧/٤، والجنى اللاني ٤٢٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٩٥/٢، وشرح الرضي ٧٠/٢، وتذكرة النحلة ٥٠٠، ومغني اللبيب ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٣٥٣/١، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، وجمع الهوامع ٢٩٧/٣، وخزانة الأدب ٢١٧/١ - ٢٢٢. والشاهد فيه قوله (بله الألف) حيث يجوز نصب الألف على أن (بله) اسم الفعل، وجره على أنها مصدر، ورفعها على أنها بمعنى كيف.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٢/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ٤٩/٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ٢٧١، ومسلم ١٤٣/٨.

[٤٤٧] فقد دجا الليل فهيا هيا^(١)

ويدخلها كاف الخطاب فتقول (هيك)، (هياك).

قوله: (وهيات ذاك، أي ((بَعْدَ))^(٢) يعني أن (هيات) الماضي بمعنى ((بَعْدَ)) وفيها لغات: فتح التاء بغير تنوين لغة أهل الحجاز، وكسرها أي لغة تميم وأسد، ثم الضم ثم التنوين في الفتح والكسر والضم، وقرأ الأعرج^(٣) بفتحها منونة، وعيسى بن عمر بكسرها منونة وابن حيوة بضمها منونة، قال الشاعر:

[٤٤٨] فهيات هيات إليك رجوعها^(٤)

روي بالحركات والتنوين، وذكر عن الصنعاني فيها ستة وثلاثين^(٥)

(١) الرجز لابن ميلة في ديوانه ٢٢٧، وينظر الكتاب ٥٦١، وشرح أبيات سيويه ٢٦٦/١، والمقتضب ٩١/٤، ونوادير أبي زيد ١٩٤، وسقط اللالي ٥٠١، وشرح المفصل ١٢٦/٤، وخزانة الأدب ٥٩/٤. وقام الرجز:

لتقرب من قريبا حلت بها مبادام فصيل حيا

والشاهد فيه قوله (فهيا هيا) حيث استعمل الرجز هيا بمعنى أسرع كما ذكر الشرح.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٧٢/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٧٣/٢.

(٣) أي في الآية في سورة المؤمنون ٣٧/٢٣ وتعلمها: «هيات هيات لما توعدون» بفتح التلين وهي لغة الحجاز، وقرأ هارون عن أبي عمرو بفتحهما منونتين، وقرأ أبو حيوة بضمهما من غير تنوين، وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرها من غير تنوين، وروى هذا عن عيسى بن عمر وهي في تميم وأسد وقرأ خالجه بن مصعب عن أبي عمرو والأعرج وعيسى أيضا بإسكانهما. وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب تلاعبا كبيرا بالتحذف والإبدال والتنوين وغيره.... ينظر البحر المحيط ٢٧٤/١، والقرطبي ٤٥١٤/١ - ٤٥١٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ١٥٠، وينظر المفصل ١٦١، وشرح المفصل ٦٥/٤ - ٦٦.

واللسان ملحة (هيه) ٤٧٤٢/١، ويروى في اللسان: وهيات هياتا إليك رجوعها، وصدر البيت:

تذكرت أيلما مضين من الصبا

والشاهد فيه قوله: (هيات) بفتح التاء على لغة أهل الحجاز ويكسرها على لغة أسد وقيم.

(٥) ينظر الهمع ١٢٢/٥ - ١٢٣ وقد ذكرها السيوطي وأوصلها غير الصنعاني إلى أربعين وجها.

وجهاً هذه ست و(أيها) و(هيها) و(أيها) و(هاها) و(أيهاك) وكل منهما مكسور الآخر ومضمومة ومفتوحة منوناً وغير منون. ومن الماضي (سرعان) و(وشكان) و(شتان) بمعنى قُرْبَ إفتراق^(١)، وأما التي للمستقبل على كلام الزمخشري^(٢) وغيره فنحو: (أف) بمعنى أتضجر فيها إحدى عشرة لغة: بالحركات من غير تنوين، وبالحركات مع التنوين والسكون فخففاً كمن و(أفئ) ك(بشرى) حالاً، و(إف) بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين، و(أفة) منونة وغير منونة قد يتبع (الوقه) (تفة) وقد يرفع ك(ويل)، ومنها (أوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات بسكون الواو وتشديد الهمزة وقبلها همزة ومنها (وي) بمعنى أتعجب قل تعالى: ﴿وَيَكُنْ اللَّهُ﴾^(٣) وفيها خلاف، فعند البصريين أنها (وي) دخلت على كاف التشبيه وعند الكوفيين دخلت على (أن)^(٤)

قوله: (وَفَعَالٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ) أسماء الأفعال على ضرب، جوامد مرتجلة نحو: (صه ومه وإيه) ومنقولة عن مصدر نحو: (رويداً) و(التجاءك) و(فداءك) ولا تقاس، وعن طرف وهو الإغراء نحو: (عليك) و(إليك)

الصنعاني: هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العلوي أبو الفضائل ويقال له الصاغاني حبل لواء اللغة في زمانه، ولد سنة ٥٧٧هـ ومات ٦٠٥هـ وله من التصانيف: مجمع البحرين في اللغة والتكملة على الصحاح، والعلب والشوارد في اللغة وشرح البخاري مجلد وشرح أبيات المفصل وغير ذلك. ينظر ترجمته في البغية ٥١٩١ - ٥٢٠.

(١) ينظر شرح المفصل ٦٧/٤، قل الرضي في شرحه ٧٤/٢: (بمعنى (سرع) و (قرب) مع تعجب أي ما أقرب وما أسرع)، وفي المجمع ١٢٣/٥ بمعنى اقتراب.

(٢) ينظر المفصل ١٦٣، وشرح المفصل ٧٠/٤، وشرح الرضي ٧٤/٢ - ٧٥.

(٣) القصص ٨٢/٢٨ وتتلوها ﴿وأصبح الذين آمنوا مكانه بالأمس يقولون ويكأن الله ييسر الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر...﴾.

(٤) ينظر شرح المفصل ٧٧/٤ وما بعدها.

و(دونك) و(مكانك) و(عندك) و(أمامك) و(وراءك) ولا تقاس على الأصح، ومشتقة ك(نزال) وهي التي ذكر الشيخ.

قوله: (من الثلاثي قياس)^(١) إن كانت من ثلاثي فمذهب^(٢) سيبويه والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف يحتز من كان وأخواتها، وينذر ويدع ونعم وبئس وفعل التعجب، والمبرد^(٣) قصره على السماع، وإن كان من رباعي فهو مقصور على السماع ولم يسمع إلا (عرعار) لعبة صبيان، نحو:

[٤٤٩] يدعو وليهم بها عرعار^(٤)

وقرعار حكاية صوت الرعد قال:

[٤٥٠] قالت له ريح الصبا قرقل^(٥)



(١) في الكافية المحققة زيادة من قوله (ك) (نزال بمعنى انزل).

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٠/٣، وينظر شرح المصنف ٢٨٠/٣، وشرح الأشتوني ٤٦٠/٢، وخزانة الأدب ٣٦٢/١.

(٣) نقل الرضي عن المبرد قوله (فقل في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقل: قوام وقعد في قسم واقعد إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس، ويرد الرضي قوله: قلت هذا القول منه مبني على أن فعل معدول عن أفعل للمبالغة وكذا يقول أكثرهم وفيه نظر كما يحیی)، ينظر ٧٧٢.

(٤) عجز بيت من الكامل وصدرة

متكنفي جنبي عكاظ كليهما

وهو للنايعة الذبياني في ديوانه ٥٦، وينظر المفصل ١٥٦، وشرح المفصل ٥٢/٤، وجمهرة اللغة ١٩٧، وشرح الرضي ٧٧٢، واللسان ملحة (عرر) ٢٨٧/٤، وشرح الأشتوني ٤٦٠/٢، وخزانة الأدب ٣٦٢/١، والشاهد فيه قوله (عر علر) فإنه اسم لـ (عرعر) أي اجتمع للعب، وهو رباعي وقد قصره المبرد على أسماء وليس معدولاً عن عرعر، وإنما هي لعبة مسموعة بهذا الاسم.

(٥) الرجز لأبي النجم وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ٢٧٧/٣، وشرح المفصل ٥٧/٤، وشرح الرضي ٧٧٣، واللسان ملحة (قرر) ٣٥٨٢/٥، وشرح الأشتوني ٤٦٢، وخزانة الأدب ٣٠٧/١-٣٠٩، وتلمحه.

وزاد بعضهم (همهام) من (قرقر) و(عرعر) و(همهم) وأنكر ذلك المبرد^(١) وقال: قولهم (قرقار) من (قار) [ظ ٨٧] و(عرعار) من (عار) بلا بناء. قوله: (وَفَعَالٌ مصدر^(٢) معرفة كفجار)، فَعَلٌ خمسة أضرب: اسم ك(جَنَاح) ومصدر ك(ذَهَاب) وهو معرب، واسم فعل ك(نَزَال) وهو مبني على الكسر ومصدر معرفة كفجار علم للفجرة عند سيويه^(٣)، وعليه: [٤٥١] _____ فحملتُ بَرَّةً واحتملتُ فجراً^(٤)

وجعلها السيرا في صفة غالبية تقتضي (برَّة) أي احتملت الخصلة البرة، واحتملت الخصلة الفلجرة، وتكون صفة، وهو ثلاثة أقسام: لازم للنداء نحو: يا (فساق)^(٥) ويا (لكاع) ويا (دَفَار) ويا (خَبَاث) ويا (رَطَاب) وهو قياس على الأصح، وما ورد فيه على غير النداء^(٦) فشاذ، نحو:

واختلط المعروف بالإنكار

والشاهد فيه قوله: (قرقر) حيث وقع اسم فعل من الرباعي على سبيل الشذوذ. (١) ينظر المقتضب ٢٧٩/٤، وقد نقل الرضي في شرحه ٧٧٢ رأي المبرد وقال: لم يأت في الرباعي على أصلاً وإنما قرقر حكاية صوت الرعد وعرعر حكاية أصوات الصبيان.

(٢) في الكافية المحققة مصدراً بذلك مصدر.

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٤/٣ - ٢٧٧.

(٤) عجز بيت من الكلل، وصلته

إنا اقتسمنا خطيننا بيننا

وهو للنايفة الذبياني في ديوانه ٥٥، وينظر الكتاب ٢٧٤/٣، وشرح أبيات سيويه ٢١٦٢، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢، والخصائص ١٢٨٢، وشرح المفصل ٥٣٧/٤، وشرح الرضي ٧٧٢، والأشبه والنظائر ٣٤٩/١، وشرح التصريح ١٢٥/١، واللسان ملة أنن ١٦٠/١. ويروى بعدكم بذلك بيننا.

والشاهد فيه قوله: (فجراً) حيث جله فيه معدولاً عن الفجرة المؤنثة....

(٥) ينظر شرح المفصل ٥٧/٤، وشرح المصنف ٧١، وشرح الرضي ٧٧٢.

(٦) ينظر الكتاب ٢٧٢/٣.

[٤٥٢] إلى بيت قعيدته لكاع^(١)

وحال نحو (بداد) وكُوَيْتَه^(٢) (وقاع) وهو سماع، وأعلام أصلها الصفة نحو (حناد) و(براح) للشمس و(حلاق) و(جباد) للمنية، و(جداع) و(أزام) و(كلاح) للسنة المجدبة و(حزان) للحزن و(سباط) للحمي، و(طمار) للمكان المرتفع وهو سماع كله^(٣).

قوله: (مبني لمشابهته له عدلاً وزنة) يعني أن المصادر والصفات، وإن لم تكن من أسماء الأفعال مبنية لمشابهته ل(نزال) عدلاً وزنة، أما العدل فلان (فجار) معدول عن الفجور والفجرة و(فساق) عن فاسقة، وأما الزنة فلا تفاقهما في فعل، وقال الفارسي^(٤) بني لتضمنه تاء التانيث، لأن الأصل الفجرة والميسرة، وضعفه الشيخ^(٥) بأن تضمن تاء التانيث

(١) عجز بيت من الوافر، وهو للحطية في ملحق ديوانه ١٥٦، وينظر المقتضب ٢٣٨/٤، وجمهرة اللغة ٦٦٢، وشرح المفصل ٥٧/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٣٩١ والخزانة ٤٠٤/٢ - ٤٠٥، وصدرة.

أطوف ما أطوف ثم آوي

ويروى:

أجول ما أجول ثم آوي

والشاهد فيه وقوله (لكاع) حيث جلت (لكاع) خبراً على الشنوذ ولأن الاستعمل الشائع أن السب للأشي يكون بوزن فعل والتقدير: قعيدته يقل لها لكاع.

(٢) وهي علم كية على الجاعرتين (وهي سمة) قل أبو عبيد هي الدائرة على الجاعرتين. ينظر شرح المفصل ٦٢/٤، والرضي ٧٧/٢.

(٣) ينظر هذه الأمثلة وغيرها في الكتاب ٢٧٠/٣ وما بعدها وشرح المفصل ٥٦/٤ وما بعدها وشرح الرضي ٧٨ - ٧٧/٢.

(٤) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح المفصل ١٠١٨/٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧.

يوجب بناءً، وقال بعضهم: لتضمنه لام التعريف ك(أمس).

قوله: (وعلماً للأعيان مؤثلاً)^(١) يعني أن فعل يكون أيضاً علماً للأعيان مؤثلاً، وإنما قل (علماً) يحترز عن الصفة نحو (فساق) للأعيان يحترز من علم المعاني ك(فجار)، قوله: (مؤثلاً) تنبيه على أنه هذا النوع والثلاثة المذكورة قبله لا تكون معدولة إلا عن مؤنث، واستدلوا على تأنيث أسماء الأفعال بقوله:

[٤٥٣] ولأنت أشجع من أسلعة إذ

دُعيت نزال ولُجَّ في النُّعْر^(٢)

قوله: (ك قطام وغلاب)، هذا من أمثلة الأعيان ومنه (حذام وسجاح) وفي البهائم نحو: (سكاب) و(حضان) لفرسين، و(عزار) لبقرة، وفي الجماد نحو: (لصاف) لجبل، و(ظفان) لبلد من بلاد حمير^(٣).

(١) ينظر الكتاب ٧٧٣، والمفصل ١٥٩، وشرح المفصل ٦٤/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/٨، وشرح الرضي ٧٩/٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، ينظر الكتاب ٢٧٧٦، وشرح أبيات سيويه ٣٣٧/٢، والمقتضب ٢٧٠/٣، والشعر والشعراء ١٤٥/٨، والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح المفصل ٣٧٤، وشرح الرضي ٢٧٢، وخزانة الأدب ٣١٧/١، وجمع الهوامع ١١٩/٥.

ويروي في الكتاب وغيره

ولنعم حشر الدرع أنت إذا

والشاهد فيه قوله: (دعيت نزال) وهو من باب الإسناد اللفظي لا المعنوي، لأن أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا ينحصر عنها، ونزال اسم فعل لـ (انزل) ودل على أنه مؤنث دخول التاء في فعله وهو دعيت وإنما أنحصر على طريق الحكاية...

(٣) ينظر هذه الأمثلة وغيرها في شرح المفصل ٦٢/٤، وشرح الرضي ٧٧٢ - ٧٨.

قوله: (مبني في الحجاز) يعني أن الحجازيين^(١) يبنون جميع هذا النوع على الكسر لمشابهته لاسم الفعل عدلاً ووزناً، سواء كان العدل تحقيقاً أو تقديرًا.

قوله: (معرب في بني تميم) يعني أن التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

قوله: (إلا ما آخره راء نحو حضار) يعني ما كان آخره راء فبنو تميم يوافقون الحجازيين^(٢) في منازعة على الكسر، لأن من لغتهم الإمالة، وكسر الراء يستدعي الإمالة، وبعض التميميين يعربونه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، ولا يفرقون بين ما آخره راء وبين غيره، وحكى بعضهم أنهم يمنعون الصرف فيما ليس آخره راء ويجيزون فيما آخره راء الوجهين، وعليه:

[٤٥٤] ومراً دهرٌ على وبلر فهلكت جهرةٌ وبلر^(٣)

- (١) ينظر رأي الحجازيين والتميميين في شرح المفصل ٦٤/٤، وشرح الرضي ٧٩٢.
- (٢) ينظر شرح المصنف ٧٧، وشرح الرضي ٧٩٢، قل سيويه في الكتاب ٣٧٨/٣: (فلما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختلر بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يرى)، والحجازية هي اللغة الأولى والقلمى). قل السيرافي في الهلش من الصفحة نفسها: (فلذا اختلروا - أي بنو تميم - موافقة أهل الحجاز كما وافقوهم في (يرى)، وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة وأهل الحجاز يخففون فوافقوهم في تخفيف الهمزة من يرى)، وأصلها (يرأى).
- (٣) البيت من مخلع البسيط، وهو للأعشى كما في ديوانه ٣٦، وينظر الكتاب ١٧٩٣، وشرح أبيات سيويه ٢٤/٣، والمقتضب ٥٠/٣٠، وينظر المفصل ١٦٠، وينظر شرح المفصل ٤٦٤/٣٤، وأمالي ابن الحاجب ٣١٤/٨، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، واللسان ملحة (وبن) ٤٧٥٣/٦، وجمع الهوامع ٩٤/٨.
- والشاهد فيه قوله: (وبلر) أعربت وبلر الثانية ورفعت للضرورة بينما بنيت (وبلر) الأولى على أنها علم

والقافية مرفوعة، وتأوله طاهر^(١)، بأنه يحتمل أن يكون (وبار) فعلاً ماضياً، وإنما أدخل الشيخ هذه الأشياء في أسماء الأفعال وإن لم يكن منها، لما وافقتها في البناء والصفة كما فعل في سائر أقسام (من) و(ما) الموصولتين، وأسماء الأفعال على ثلاثة أضرب: منها ملازم للتعريف التثني كتعريف (أسامة)، وهو ما لم يدخله تنوين نحو: (بله) و(أمين) أو المشتقات ك(نزال) وملازم للتنكير، وهو ما دخله التنوين نحو: (إيها) في الكف، و(ويها) في الإغراء، و(واها) في التضجر، و(واها) في التعجب [و٨٨] قل:

[٤٥٥] واهاً لسلمي ثم واهاً واهاً^(٢)

و(فداء) بالكسر قل النابغة:

[٤٥٦] مهلاً فداء لك الأقوام كلهم^(٣)



مؤنث مبني على الكسر، ورفع الثانية للضرورة الشعرية

(١) ينظر رأي طاهر في الهج ٩٥/١.

(٢) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم في شرح المفصل ٧٢/٤، ومجالس نعلب ٢٧٥، والمغني

٤٨٣، وشرح شواهد المغني ١٨٦٢، وشرح قطر الندي ٢٥٧/١، واللسان معلقة وبه

٤٩٤٠/١، ويرويه واها (لريا) بدل لسلمي، وخزانة الأدب ٤٥٥/٧. وتلمذ يروي في اللسان:

يا ليت عيناها لنا وفاها

ويروي في غيرة

هي المنى لو أننا نلقاها

ويروي نلناها بدل نلقاها.

والشاهد فيه وقولته (واها) حيث وقع اسم فعل بمعنى عجبت أو أعجب

(٣) صدر بيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٦، ينظر شرح المفصل ٧٢/٤، والأشبه

والتظائر ٩٠/٧، وخزانة الأدب ١٨١/١. وعجزة

وما أثمر من مال ومن ولد

والشاهد فيه قولته (فداء) وهو اسم فعل منقول عن المصدر.

وقد روي بالحركات الثلاث، فالكسر على أنه اسم فعل، والنصب على أنه المصدر، والرفع على الابتداء، وجائز الأمرين نحو (إِيه) و(إِيه) و(صه) و(صه) و(مه) و(مه) فسقوط التنوين علامة تعريفها وإثباته علامة تنكيرها، والمعنى مختلف في حذفه وإثباته، وأسماء الأفعال ومن حكمها أن لا يتقدم معمولها عليها، ولا يفصل بينه وبينها، ولا تثني ولا تجمع، ولا تجاب بالفاء الناصبة.



أسماء الأصوات

قوله: (الأصوات)^(١) وإنما بنيت لكونها غير مركبة، ولأن فيها ما هو على حرفين كـ (نخ) فحُمل سائرهما عليها، فإن قيل: فيلزم إذا ركبت أن تعرب كأسماء الأعداد وحروف التهجي، فجوابه أن التركيب عارض والأشهر علمه، ثم إنها وإن ركبت لم يرد إلا مجرد اللفظ فلا تعرب كما نقول: ضرب: فعل ماضٍ، ومن حرف جر بغير إعراب، بخلاف سائر المركبات الموضوعة على المسمى، فإنك تقول: اللفظ والمعنى جميعاً، فعلى هذا تقول قلت (غلق) وكنت (غلق) ولا نقول: (قام غلق) ولا (جاءني غلق) وتقول: (قام زيد)، و(جاءني زيد)، لأنك أردت فيه المعنى بخلاف (غلق) فلم يرد فيه إلا مجرد اللفظ وبعضهم أعرب المركب منه وعليه:

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٨/٣ وما بعده ٣٣٧/٤ وما بعده وجمع الهوامع ١٢٨/٥ وما بعده وشرح ابن يعيش ٢٥/٤ - ٨٥ قل الرضي في شرحه ٧٩٢ - ٨٠: (اعلم أن الألفاظ التي تسميها النحلة أصواتاً على ثلاثة أقسام:

أحدها: حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العُجُم كـ (غلق) أو عن الجمادات كـ (طق) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك.

وثانيها: أصوات خالصة من فم الإنسان غير موضوعة وضعة بل دالة طبعاً على معانٍ في أنفسهم كـ (أف) و (تف) فإن المكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ (أف).

وثالثهما: أصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شيء منها إما الجنيء كالألفاظ الدالة نحو (جوت) و (وقوس) وإما الذئب كـ (هلا) و (هيج) و (هجا) وإما لأمراً آخر كـ (سأ) للشرب و (هدع) للتسكين).

[٤٥٧] تداعين باسم الشيب في مثلهم

وداع ينديه باسم الماء مبعوم^(١)

وتأول بأنه لفظ اسم زائد نحو ﴿سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) ونحو قوله:

[٤٥٨] إلى الحول ثم اسم السلام عليكما^(٣)

أي ثم السلام عليكما، وبعضهم جعل الذي يصوت به للبهائم من أسماء الأفعال، لأن (نخ) طلبٌ لإنخة البعير، كما أنَّ (نزال) طلب لفعل مخصوص، ويكون الله تعالى قد ألهمها معنى ما يراد بها كما ألهمها زجر بعضها وعليه قوله تعالى: ﴿عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾^(٤).

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة ١٠٧٠، وينظر شرح المفصل ٨٥/٤ وشرح المصنف ٨٧، وشرح الرضي ٢٨١/٢، وجمهرة اللغة ٣١٢ - ٨٥٨، واللسان ملحة شيب ٢٣٧/٤، وخزانة الأدب ١٠٤٨، ٣٤٣٠/٤. ويروى في شرح المصنف وشرح الرضي وشرح المفصل واللسان وجوانبه من بصرة وسلام. والظاهر أن البيت ملفق من بيتين مختلفين كما يظهر من

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه داع ينديه باسم الماء مبعوم

تداعين باسم الشيب في جوانبه من بصرة وسلام

والشاهد فيه قوله: (باسم الشيب) حيث أقحم أسماء وأعرب اسم الصوت (شيب) وهو حكاية أصوات مشاعر الإبل عن الشرب وإن كان بناؤها أصلياً، فأسمه الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها اعتباراً بالتركيب العارض بشرط إرادة اللفظ لا المعنى.

(٢) الأعلى ٧/٨٧.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٤، وينظر الأغاني ٤٠/١٣، والخصائص ٢٩/٣، وشرح المفصل ١٤/٣، واللسان ملحة (عذر)، ٢٨٥٥/٥، وجمع الهوامع ٢٧٧/٤، وخزانة الأدب ٣٣٧/٤ - ٣٤٠.

والشاهد فيه قوله: (ثم اسم السلام) فإن (اسم) مضاف إلى (السلام) وهو إضافة الملغى إلى المعتبر، يعني لفظ الاسم هنا ملغى لأن دخوله وخروجه سواء.

(٤) النمل ١٦٧/٧، وقلمها: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ، وَأَوْتَيْنَا مِنَ

قوله: (كل لفظ حكي به صوت أو صَوْت به للبهائم)، يعني أن الأصوات على ضربين:

أحدهما: حكاية صوت كـ (غلق) للغراب.

والثاني: ما يصوت به للبهائم كـ (نخ) لطلب إنلحة البعير بفتح وتشديد الحاء مفتوحة ومكسورة وهي تخفف بالسكون وهذه الأصوات منها مبني على السكون (نخ) عند سيويه قل:

[٤٥٩] علس ما لعبد عليك إملة^(١)

و(هَبْ) و(رَقَب) و(دَبْ) بمعنى (ضرب)، و(بَخْ بَخْ) للإعجاب، و(أَخْ) عند التكره وإن شُدَّتْ كُسِرَتْ مَخْلًا (هَ) فإنها ساكنة مشددة ومخففة، ومبني على الفتح نحو: (جوت) تستعمل عند شرب الإبل وعليه:

[٤٦٠] وما هند ردي في فل عوين لصوته

كما رُمَتْ بالجوت الظلمة الصواحي^(٢)

ومبني على الكسر نحو: (بس) و(حبس) ولصوت الصبيان، و(مض) عند رد المحتاج:

[٤٦١] سألتها الوصلَ فقالت مض^(٣)

كل شيء، إن هذا هو الفضل المبين.

(١) سبق تخريجه برقم ٤٢٥، والاستشهاد هنا يختلف، والشاهد فيه قوله: (عَلَسَ) وهو اسم صوت لزعجر البغل.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمعرف القوافي القزاري كما في الخزانة ٣٨١/١، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٤، وشرح المفصل ٧٥/٤ - ٨٢، وشرح الرضي ٨١/٢، واللسان ملحة (جوت) ٧٨٨/١.

والشاهد فيه قوله: (جوت) حيث أدخل أل على اسم الصوت وجره بحرف الجر وناؤه على الفتح.

(٣) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٤ - ٧٨، وينظر معاني القرآن للفراء ١٢١/٢، وشرح الرضي

فالسكون على الأصل والفتح للتخفيف، فالكسر على أصل التقاء الساكنين، وهذه الأصوات تستعمل في العقلاء كقولك: (مض ذوي للتقدم)، وفي الحيوانات (هلا) زجر للخيل، قل:

[٤٦٢] ألا حيا ليلي وقولا لها هلا^(١)

و(جَبْ) للجمل و(هَجْ) للكلب قل:

[٤٦٣] أسفرت فقلت لها هج فتبرقت^(٢)

و(جاء) زجر للسبع، وفي الجمادات نحو (قَب) لوقع السيف، و(طَق) بوقع الحجارة، والأصوات تكون للبحث نحو (عَدَس) للبعغل و(جَل) للناقة، وللدعاء نحو (دَج) للدجاجة صياح لها [ظ ٨٨] ودعاء لها و(سَأ) (سَو) دعاء للحمار، وللزجر نحو: (هلا) و(هَج) و(جَه) ونحو ذلك^(٣).

مرکز تحقیق کتب وعلوم اسلامی

٨٤/٢ والدرر ٣٠٩/٥، واللسان ملحة (مضض) ٤٢٢١/١، وجمع الهوامع ١٣٠/٥، ويروى سألت هل وصل. وثلاثة

وحركت لي رأسها بالتغض

والشاهد فيه قوله: (مضض) وهي صوت للشفتين يعني الرد.

(١) سبق تخريجه برقم ٤٤٤، وشاهدنا هنا (أن) (هلا) جلست لزجر الخيل وجلب سرعتها وهذا هو المشهور أنه اسم لزجر الخيل.

(٢) البيت من الكمل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٤، وينظر الحيوان ٢٥٩/١، وتذكرة التحفة ٦٥٨، ولسان العرب (هج) ٤٦١٦/١، وعجزنا

فذكرت حين تبرقت ضبارا

والشاهد فيه قوله: (هج) وهو اسم صوت لزجر الكلب.

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٥/٤ وما بعده، ينظر شرح المصنف ٨٧، وشرح الرضي ٨٠/٢ وما بعده.

المركبات^(١)

قوله: (كل اسم [المركب]^(٢) جنس من كلمتين) عم الاسمين والفعلين والحرفين واثنين منهما وخرجت الكلمة الواحدة.

قوله: (ليس بينهما نسبة)^(٣) خرجت النسبة المفيدة نحو: (زيد قائم)، و(قام زيد)، وغير المفيدة، نحو: (غلام زيد) فإنها معربة وإن كانت مركبة، وخرج ما كان محكياً قبل التسمية، وإن كان بينهما نسبة نحو (تأبط شراً) و(ذرا حيا) لأن بناءه قبل التركيب للحكاية، ويخرج فيما بني بعد التركيب ويرد على حده، ما دخله تاء التأنيث وياء النسبة، ولام التعريف، فإنه من كلمتين ليس بينهما نسبة مع أنه ليس بمركب، وزاد نجم الدين^(٤) المركب المقدر فيه حرف العطف نحو: (خمسة عشر) أو حرف جر نحو: (بيت بيت)، فإن بين الحرفين نسبة العطفية.

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٩٦/٣ وما بعدها وشرح الفصل لابن يعيش ١٥/٥ وما بعدها وشرح الرضي ٨٤/٢ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال المصنف: في شرحه ٧٨: (ليس بينهما نسبة، ليخرج عنه باب المضاف والمضاف إليه، وإن كان مركباً فليس مبنياً وليخرج عنه باب تأبط شراً، لأنه محكي على أصله قبل التسمية به وليس الغرض ههنا إلا ما حصل بناؤه بالتركيب).

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٤/٢.

قوله: (فإن تضمن الثاني حرفاً بنياً) يعني أن المركب على قسمين:

أحدهما: يبنى فيه الاسمان معاً، والثاني يبنى الأول فيهما فقط فالذي يبنى فيه الجزآن معاً أضرب:

أحدهما: الأعداد المبنية، وهي أحد عشر إلى تسعة عشر، وحادي عشر إلى تاسع عشر ومؤنثها فبناءة الأول لتنزله منزلة الجزء من الكلمة، والثاني لتضمنه الحرف، لأن الأصل واحد وعشرة^(١)، وحادي عشر إلى أن العطفية في حادي عشر على أحد المقدر لأنه في معنى واحد من أحد عشر، وخص بالفتح طلباً للخفة لأن المركب ثقیل، وأجاز الكوفيون^(٢) إضافة الأول إلى الثاني والإعراب وأنشده:

[٤٦٤] بنت ثمانی عشرة من حجة

عَلَّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ^(٣)

وأجاز الفراء إعراب الأول مع الثاني إذا أضفتها جميعاً نحو (خسة

(١) قل الرضي في شلحه ٨٧٢ اعلم أن أصل خمسة عشر، خسة وعشر حلفت الوار قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٨٧٢.

(٣) الرجز لنفيع بن طروق في الحيوان ٤٦٣/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، والإنصاف ٣٠٩/١، وشرح الرضي ٨٧٢، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، واللسان ملحة (شقا) ٣٣٠٤/٤، وجمع الهوامع ٣٠٩/٥، وخزانة الأدب ٤٣٠/١.

ويروي في اللسان والإنصاف وأوضح المسالك ومعاني القرآن بتقليم عجزه على صدره، وكلف بذلك علّق:

كلف من عنائيه وشقوته بنت ثمانی عشر من حجة

والشاهد فيه قوله (ثمانی عشرة) حيث أضاف (ثمانی) إلى (عشرة) وبعض الكوفيين يجيزون إضافته النيف إلى العشرة.

عشرك^(١) والأخفش أجاز إعراب الثاني وحده إعراب ما لا ينصرف كما يقول في (حضر موتك)^(٢) وسيبويه منع من إعرابهما مطلقاً^(٣).

قوله: (خمسة عشر وحادي عشر) [وأخواتها]^(٤) إنا أراد مثالين ليريك أن البناء ثابت في العدد من الواحد ومن المتعدد.

قوله: (إلا اثني عشر)^(٥) يعني فإنه معرب جزؤه الأول لاختلاف ألفه، كألف الزيدتين من بين الأعداد مع قيام نسب البناء فيه وجعله ابن درستويه^(٦) وابن كيسان مبنياً واختلاف ألفه عندهما اختلاف صيغ كـ (هذين) و (الذين)، والوجه في إعرابه، أن (عشر) عوض عن النون التي للتثنية ولهذا لا يضيفون اثني عشر^(٧)، ولا يقولون (اثني عشر)، بخلاف أخواتهما، لأن النون فيه ثابتة التقدير، وما فيه نون التثنية لا يركب، قل المصنف: لشبهه بالمضاف في حذف النون، لأن الأصل اثنان وعشرة فلما حذفت الواو بقي اثنان عشرة فكرر هو النون لأنها تؤذن بالانفصال مع حذف الواو التي تؤذن بالاتصال، فحذفت تشبيهاً له بالمضاف^(٨)، والإضافة

(١) ينظر معاني القرآن للقرآء ٣٣٢، وجمع المواع ٣١٠/٥.

(٢) ينظر رأي الأخفش وأبيه الزمخشري في الفصل ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣٤، وشرح الرضي ٨٧٢.

(٣) ينظر الكتب ٣٠٧/٣، وشرح المفصل ١١٤/٤.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) قل الرضي في شرحه ٨٧٢ (جهور التحة على أن اثني عشر معرب الصلر لظهور الاختلاف فيه وبين الثاني).

(٦) ينظر شرح الرضي ٨٧٢.

(٧) قل السيرافي في علمش الكتب ٣٠٧/٣ (يعني لو أضفنا إلى اثني عشر لوجب حذف عشر كما يجب حذف النون في مسلمين إذا أضفناه ولا تجوز إضافته إلا بحذف النون).

(٨) ينظر شرح المصنف ٧٨.

تقابل سبب البناء فأعرب اثنان وبقي عشر على بابيه لتضمنه الواو.

وقال صاحب البرود: قد حكموا على (اثني عشر) بثلاثة أحكام: إعراب اثنين وبناء عشرة وعدم إضافة (اثنا عشر)، ووجه الثالث أن عشر ينزل منزلة النون وهم لا يضيفون مع وجودها، ووجه الثاني أوالواو مقدرة، ووجه الأول: أن اثنين كالمضاف بدليل سقوط النون، ولا تقول: إنه مضاف لأنه يلزم من ذلك أن لا تقدر الواو، لأن الإضافة بناء في الواو، ولأنهم لا يقدرون حرف الإضافة وهو اللام، وحرف العطف وهو الواو، فلأجل ترده بين الأمرين أعرب اثنان وبني عشر، وهذا كما قل المصنف^(١) في باب، (لا غلامي له) إنه مشبه بالمضاف وليس بمضاف. الثاني: ما تضمن [و٨٩] الصوت نحو (سيويه) و(عمرويه) و(نقطويه) يبني الأول لتنزله منزلة الجزء من الكلمة، والثاني إما لتضمن السواو، أولاً (ويهاً) من أسماء الأفعال وهي مبنية، وخص الثاني بالكسر على أصل الثقلاء الساكنين، وبعضهم يعرب هذا الضرب إعراب ما لا ينصرف (كعلبك) الثالث: الظروف وهي زمانية نحو (صباح مساءً) و(يوم يوم) و(ساعة ساعة) و(أزمان أزمان) أو مكانية نحو: (بين بين) لا غير ولا تقاس ويجوز في هذه الظروف الإضافة على عدم تقدير العاطف نحو:

[٤٦٥] ولولا يوم يوم ما أردنا

جزائك والقروض لها جزاء^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٥٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق كما في الكتاب ٣٠٣/٣، والخزانة ٤٦٤/٤ - ٤٨، ٤٤٠/٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٥٢/٢، والدرر ٨٣/٣، وهمع الهوامع، ١٤١/٣، وشرح شذور الذهب ١١٠، وشرح الرضي ٩١/٢.

بخلاف (خمس عشرة) فإنه لا بد من تقديره ولذلك لم تجز فيه الإضافة،
الرابع: أحوال منها ما أصله العطف نحو: تفرقوا (شَغَرَ بَغَرَ) و(خِذَع
مِذَع) و(شَنَرَ مَنَرَ) و(حِصَرَ بِيَصَرَ) وجاري (بَيْتَ بَيْتَ) ومنها ما ليس
أصله العطف نحو: (أَيْدِي سَبَأَ) و(بَادِي بَدَى) ^(١) والمرجع بها إلى السماع،
وهذا ليس أصله العطف، جعل المصنف ^(٢) الاسمين منه معربين على
الحالية والزخشي ^(٣) من باب (بعلبك) وسيبويه ^(٤) والجمهور من
باب (خمس عشرة).

قوله: ((وإلا أعرب الثاني كـ(بعلبك))) هذا القسم الثاني يعني، وإن
لم يتضمن الثاني حرفاً، أعرب الثاني، وذلك في تركيب المزج نحو(بعلبك)
و(معلي يكرب) و(قالي قلا) وبابه السماع.

قوله: (وبني الأول في الأفصح) ^(٥) إشارة إلى لغاته، وفيه لغات
ثلاث، والفصيح بناء الأول على الفتح وإعراب الثاني مالا ينصرف
للعلمية والتركيب ما لم يكن آخر الجزء الأول ياءً ولا نوناً فإنه يسكن
نحو: (بإذ بخانة) و(قالي قلا) ومنهم من يفتح مع الياء الثانية إضافة الأول

والشاهد فيه قوله (يومُ يوم) حيث أجرى لفظ يوم الأول على ما تقتضيه العوامل فرفعه بلا ابتداء بعد
لولا، وأصله إلى يوم الثاني فجره بالإضافة.

(١) ينظر هذه التراكيب في الكتاب ٣٠٢/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ١١٤/٤ وما بعدها، وشرح الرضي
٩٠/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٤٩/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٧٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٧٩، وشرحه لابن يعيش ١١٧/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٣٠٤/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧٨.

إلى الثاني، ولك في الإضافة وجهان: أن تصرف الثاني كـ(غلامُ زيدٍ) وأن تمنعه كـ(غلامُ أحمدٍ) هذا إذا لم يكن في الثاني ما يمنعه الصرف، فإن كان فيه ما يمنعه تحتم منعه نحو(سام أبرص) و(رام هرمز) وهذه الإضافة لفظية لأن فائلة المضاف والمضاف إليه واحد. الثالثة: بناء الاسمين معاً على الفتح تشبيهاً له (بخمسة عشر) وإن لم يتضمن حرفاً وعليه:

[٤٦٧] أقلم به شاهبور الجنود

دحولين تضرب فيه القلدم^(١)

ومنهم من أنكر هذه اللغة.



(١) البيت من المتقارب وهو للأعشى كما في ديوانه ٢٠٠، وينظر اللسان ملة (قدم) ٢٥٥٦/٥.

والشاهد فيه قوله (شاهبور) حيث استعمل كأنه عند مركب، قل ابن بري في اللسان من نصب الجنود جعله مفعولاً لأقلم أي أقلم الجنود بهذا البلد حولين ومن خفضه فعلى الإضافة على معنى ملك الجنود.

الكنايات

قوله: (الكنايات)^(١) هي على ضربين معرفة، نحو فلان وفلانة والفلان والفلانة، ومبنية نحو ما ذكر لكنه لم يتعرض للمعربة لأن الكلام في الميقات، والكنايات عبارات عن ألفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسراً في كلام متكلم إما يجعله مبهماً على المخاطب أو لنسيانية، فعلى هذا لا تكون (كم) من الكنايات لأنه ليس معبراً بها عن شيء وقع مفسراً في كلام متكلم، وإنما ذكرت هنا لكونها موافقة موافق لـ (كذا) لكونه مبيناً للعدد.

من أختها كناية عن عدم

قوله: (كم وكذا للعدد) يعني أن الكنايات المبنية على ضربين منها كناية للعدد نحو (كم) و(كذا) و(كائن) بمعنى (كم)، ومنها كناية عن الحدث نحو (كيت) و(ذيت) واختلف في علة بنائها، أما (كم) الاستفهامية فلتضمنها حرف الاستفهام، وأما الخبرية فحملها على أختها الاستفهامية^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٧٨، وشرح المفصل ١٢٥/٤ وما بعدها وشرح التسهيل السفر الثاني ١٥٧١ وما بعدها وشرح الرضي ٩٣٧٢ وما بعدها.

والكنية معنلة التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان والكنية تورية عن الاسم (ينظر شرح المفصل ١٢/٤، وينظر شرح الرضي ٩٣٧٢).

(٢) قل ابن يعيش في شرحه ١٢٥/٤: (ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أن لها صدر الكلام كاستفهامية وتفسر بالنكور، ويجوز تفسيرها بالواحد كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام لئلا على أنها مخرجة عنه إلى الخبر، وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في

أولشبهها بالحرف لكونها على حرفين، وحملاً على نقيضها ونظيرتها (رب) لأنهم يحملون النقيض، على النقيض، كما يحملون النظير على النظير، ولتضمنها معنى الإنشاء، لأنه في الحروف ما خلا (نعم) و(بئس) وأما (كذا) فبنيت إما لأن أصلها كاف التشبيه مع اسم الإشارة، ومن جعلها بسيطة فلأنها كناية عن المبني نحو خمسة عشر وحملت عليه لتوسطه، لأنها لو حملت على أحد الطرفين كان ترجيحاً من غير مرجح، وهي عند البصريين^(١) لا تكون إلا مفردة، أو معطوفة على مثلها، وتميزها لا يكون إلا منصوباً مفرداً تقول: عندي (كذا درهماً) و(كذا كذا درهماً) وعند الكوفيين أنها تعامل معاملة ما كني بها عنه، فإن أردت ما دون العشرة قلت: (كذا دراهم) وإن أردت المركب قلت: (كذا وكذا درهماً) وإن أردت العقود قلت: (كذا درهماً)، وإن أردت المعطوف قلت: (كذا درهماً) وإن أردت المئة والألف قلت: (كذا درهم) ويحمل في [ظ ٨٩] باب الإقرار على الأقل، فكذا درهم على ثلاثة، و(كذا وكذا) على أحد عشر، و(كذا درهماً) على عشرين و(كذا وكذا) على أحد وعشرين و(كذا درهم) على مئة، وأما (كائن) فهو بمعنى (كم) للتكثير أو للتقليل على الخلاف، واختلف فيها فقيل: بسيطة، وقيل: مركبة من كاف التشبيه و(أين) الظرفية، وكاف التشبيه قيل: زائدة فلا تعلق لها، وقيل: أصلية ولا تحتاج إلى تعلق، لأن التركيب قد غيرها كما في (كأن زيداً أسد) وبنيت حملاً لها على (كم) وفيها خمس لغات: (كأين) بياء مشددة، ونون بعدها، و(كاين) بوزن (كاع)

تكثر العدد.

(١) ينظر رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٢٩٧١ وما بعدها مسألة رقم ٤٠ (كم مركبة أو مفردة) وينظر شرح الفصل ١٣٧/٤، وشرح الرضي ٩٥٢.

و(وكيء) بوزن (كيع) و(كأي) بوزن (كعي) و(كأ) بوزن (كع) ^(١) وتمييزها
بجور عين، قل تعالى: ﴿وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ﴾ ^(٢) وإذا حذف (من) انتصب
تمييزها لأن فيها تنوياً نحو:

[٤٦٧] وكان لنا فضلاً عليكم ونعمة

قليلاً لا تدرون ما من منعم ^(٣)

وأجاز ابن كيسان ^(٤) إضافته إليها، والتنوين عنده نون أصلية، ومن منع
إضافتها قل: ما ورد من ذلك فهو من حذف الجار وإبقاء عمله.

قوله: (وكيت وذيت للحديث) يعني كنايات عن الحديث والأصل فيه
(كيّة) و(ذية) بالتشديد وقد تستعملان كذلك، والأشهر بناؤهما على
الفتح وقد تضمان وتكسران، وإنما بنيا لأنهما وقعا موقع الجملة المكنى
عنها، وهي مبنية، ولا تستعملان إلا مكررتين بواو العطف، أو معطوفة
إحداهما على الأخرى نحو: (كيت وكيت) و(ذيت وذيت) وكيت وذيت
وذيت وكيت).

قوله: (وكم) ^(٥) الاستفهامية) يحترز من الخبرية لأنها على ضربين

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٦٧٢، وشرح المفصل ١٢٤/٤، وشرح الرضي ٩٥/٢، وقد فصل
القول في لغاتها... وقل الزمخشري في المفصل ١٨٣ (كأين وهي مركبة من كاف التشبيه وأي
والأكثر أن تستعمل مع من) قل تعالى (وكأين من قرية).

(٢) آل عمران ١٤٦/٣، وتعلمها ﴿وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢، وهمع الهوامع
٨٤/٤ وشرح الأشموني ٢٣٧/٣، والدرر ٥١/٤.

والشاهد فيه قوله: (وكان لنا فضلاً) حيث نصب تمييز كائن والأكثر جره.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٣٧/٤، وشرح الرضي ٩٥/٢.

(٥) في الكافية المحققة فكم بدل وكم.

استفهامية وخبرية، والمراد بهما الدلالة على عدد معدود فالاستفهامية لعدد عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرف المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية، فلهذا احتاج إلى التمييز ولا يحذف إلا لدليل^(١).

قوله: (مميزها منصوب مفرد)^(٢) وإنما كان كذلك حملاً لها على أوسط العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو منصوب مفرد، ولو حملت على أحد الطرفين كان تحكماً، وسيبويه والخليل^(٣) أجازا جره إن دخل عليها حرف جر نحو: (كم جذع بني بيتك؟) والفراء^(٤) أجازاه مطلقاً، وأجازاه هو والكسائي^(٥) جمعه.

قوله: (والخبرية مجرور) وذلك لأنه مضاف إليه، ولأنها للتكثير، ومميز العدد الكثير مجرور ك(مئة) و(ألف)، وقال الفراء^(٦) بإضمار (من)، وضعف بأن إضمار حرف الجر قليل شاذ، وروى سيبويه^(٧) عن بعض العرب

(١) العبارة مقتبسة من الرضي دون إسناد له، ينظر الرضي ٩٧٢.

(٢) قل الرضي في شرحه ٩٧٢: (ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا انفجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب)، ينظر الأصول لابن السراج ٣٧٨، والكتاب ١٦٠/٢.

(٣) ينظر الكتاب ١٥٦/٢ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٧٢.

(٥) أجازا جمع مميز كم وجوز ذلك الرضي في ٩٧٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٩٧٢ - ٩٧، وقال: (وأما يجوز الفراء عمل الجر المقدر وإن كان في غير هذا الموضع نظراً لكثرة دخول (من) على مميز الخبر نحو: (كم من ملك وكم من قرية) والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه...).

(٧) ينظر الكتاب ١٦١/١ - ١٦٢.

نصبه، هذا إذا لم يفصل بينه وبين تمييزها، فإن فصل بظرف أوجار أو مجرور أو غيرهما وجب النصب، وما ورد في الشعر فشك لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا قليلاً وأجازه الكوفيون^(١) في الكلام والشعر، لأنه مقدر عندهم ب(من) واحتجوا بقوله:

[٤٦٨] كم في بني بكر بن سعدٍ سيدٍ

ضخم اللسيعة ملجِدٍ نَفَاعٍ^(٢)

وقوله:

[٤٦٩] كم نالني منهم فضل على علم^(٣)

ورواية البصريين فضلاً بالنصب.

قوله: (مفرد ومجموع)^(٤) يعني أن تمييز الخبرية يجوز فيه الإفراد والجمع



- (١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٥٨/١، والأصول لابن السراج ٣٦٧/١.
(٢) البيت من الكلل، وهو للمفرزدق وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ١٦٧/٢، وشرح المفصل ١٣٠/٤، والمقتضب ٦٢/٣، والإنصاف ٣٠٤/١، اللمع ٢٢٩، وشرح الرضي ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٧٧/١.
والشاهد فيه قوله (كم سيد) حيث خفض (سيد) بـ (كم) مع الفصل بينهما بالجر والمجرور، وعند سيويه خاص بالضرورة وأجازه يونس في غير الضرورة ولو رفع أو نصب لجر.
(٣) البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ٣٠، وينظر الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وشرح المفصل ١٣٦/٤، والإنصاف ٣٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٠/١، وأمل ابن الحلاب ٢٨٣/١، وشرح الرضي ٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٧٧/١ - ٤٧٨، وعجزة.

إذا لا أكلام من الإقرار أحتملُ

ويروى بنصب فضلاً.

والشاهد فيه قوله (فضلاً) على التمييز وذلك حين فصل بينها وبين كم الخبرية بفصل وذلك على رأي البصريين.

- (٤) قل الرضي في شرحه ٩٧/٢: (وإنما جاز الجمع فيه ولم يحز في العدد الصريح، لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة كـ (المئة) والألف وما يتضاعف منهما، فاستغنى بتلك الدلالة عن جميع المميز ليكون تصريحاً في الدلالة على الكثرة وأما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه).

نحو: (كم غلام وغلما ن لك) فأما الإفراد فحماً له على أكثر العدد، وأما الجمع فلأنه ليس فيها دلالة على الكثرة كـ (مئة) و (ألف) فقوي بجمع مميزه، والإفراد أقوى من الجمع، لأنه خالف تميز الكثرة وبعضهم منعه.

قوله: (وتدخل (من) فيهما) يعني في الاستفهامية والخبرية، ودخولهما في الخبرية أكثر نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(١) ويكونان منونين تقديرًا لدخول (من) وأما في الإضافة فلا تنوين في الخبرية، وأما الاستفهامية فالتنوين مقدر، نصبت تمييزها أوجرت أما في النصب فلا يكون إلا عن تمام، وأما في الجرب (من) فللفاصل.

قوله: (ولهما صدر الكلام)^(٢) يعني الاستفهامية والخبرية، ما لم تجر بال إضافة أو بحرف نحو: ب (كم) [و ٩٠] رجل مررت، و (غلام كم رجل ضربت) أما الاستفهامية، فلأن الاستفهام له الصدر، وأما الخبرية فحماً لها على الاستفهامية أولاً تضمنته معنى الإنشاء.

قوله: (وكلاهما) يعني الاستفهامية والخبرية.

قوله: (يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً)^(٣) يريد أنها تدخل عليهما

فجوزوا جمع مميزه تصريحاً بالكثرة).

(١) الأعراف ٤٧، وتلها: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِلْسَا بِيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

(٢) قل الرضي في شرحه ٩٧/٢: (أما الاستفهامية فللاستفهام وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أن (رب) لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام).

(٣) قل الرضي في شرحه ٩٧/٢: (ولم أعثر على مميز كم مجروراً بمن في نظم ولا نثر ولا ط على جوازه كتب من كتب النحو، ولا أتري ما صحته، وإذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة). وقل النحاس في إعراب القرآن ٣٠٢/١ ما نصه: (كم في موضع نصب لأنها مفعول ثانٍ لأتيناكم، ويجوز

العوامل لقبولهما لها، فيرفعان وينصبان ويجران، ويجوز الأمران على حسب العوامل، ثم شرع في تبين مواضع الرفع والنصب والجر.

قوله: (فكل ما بعده فعل) هذه مواقع النصب، ومراده بالفعل المتعدي والمشبّه نحو: (كم يوماً أنت سائر)^(١) وإلا ورد عليه (كم جاءك؟).

قوله: (غير مشتغل عنه [بضميره])^(٢) يحترز من أن يشتغل الفعل بضميره، فإنه يجوز في كم الرفع والنصب، نحو: (كم رجلاً ضربته)، كما في قولك: (زيد ضربته)، إلا أنك في كم تقدر العامل بعدها، لأن لها الصدر، تقديره: كم ضربت رجلاً ضربته، بخلاف زيد ضربته، فإنه تقدم عامل زيد عليه، تقديره: ضربت زيدا ضربته.

قوله: (كان نصباً معمولاً على حسبه)^(٣) يعني إذا كان الفعل غير

أن يكون في موضع رفع على إضمار عائذ ولم يعرب، وهي اسم لأنها بمنزلة الحروف لما وقع فيها من معنى الاستفهام (من آية)، إذا فرقت بين كم وبين الاسم كان الاختيار أن تأتي بمن، فإن حذفها نصبت في الاستفهام والخبر ويجوز الخفض في الخبر، وينظر رأي الزمخشري في الكشاف ٣٥٤/١ وابن الحالج في شرح الكافية ٧٩ حيث وافق الزمخشري وابن النحاس في جواز الأمرين، والآية من البقرة ٢١١.

(١) ينظر شرح الرضي ٩٧٢... أي فعل وشبهه يشمل اسم الفاعل والمفعول وما شبه بالفعل وعمل عمله.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، قل الرضي في شرحه ٩٧٢: (منتقض بقولك كم جاءك فإن جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لأن معنى الاشتغال عنه بضميره أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره).

(٣) قل ابن عصفور في شرح الجمل ٥١٧: (فإن كان بعدها فعل غير متعد فهي مبتدأ، وإن كان بعدها فعل متعد فلا يجوز أن يكون الفعل الذي بعده مسنداً إلى ضمير يعود على كم أو لا يكون، فإن كان الفعل الذي بعده مسنداً يعود على كم فهي مبتدأ نحو: كم غلام جلدك) (وإن لم يكن فلا يحلوا أن يكون الفعل قد أخذ معموله أو لا يكون قد أخذ فإنه لم يكن قد أخذ معموله فهي معمولة، وإن كان الفعل قد أخذ معموله فيجوز فيها وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال...).

مشتغل عن كم المعمولة، ولا يجوز تقديمه عليها كان محله نصباً على حسب العوامل، فيكونان مفعولاً بهما نحو: (كم رجلاً ورجلٍ ضربت ؟)، ومفعولاً فيهما إذا كني بهما عن ظرف

نحو: (كم يوماً ويومٍ سرت ؟) ومصدرين إذا كني بهما عنه نحو: (كم ضربةً ضربت ؟) وخبراً لكان نحو: (كم غلاماً وغلامٍ كان غلامك وغلماني ؟) ولا يجوز أن يعمل فيهما إلا ما يجوز أن يتقدم عليه معموله، فلا يعمل فيهما (إن) ولا فعل التعجب.

قوله: (وكل ما قبله حرف جر أو مضاف فمجرور) ^(١) هذه مواقع الجر فيها، يعني ما قبل المعمول، وهو (كم) حرف جر نحو: (بكم رجلاً ورجلٍ مررت)، أو مضافاً نحو: (غلامٌ كم رجلٍ ورجلاً ضربت)، وجاز تقدم الحرف والعامل المضاف على ماله الصدر، كأنه كالجزم مما أضيف إليه.

قوله: (وإلا فهو مرفوع) ^(٢) يعني إن جرد عن العوامل اللفظية ولم يكن المعمول وهو (كم) منصوباً ولا مجروراً فهو مرفوع، والرفع على ضربين مبتدأ أو خبر ولا يصح الرفع بالفاعلية، لأن شرط الفاعل أن يتقدم فعله عليه، وكم لها الصدر.

(١) قل المصنف في شرحه ٨٠: (لأنه لا يبطل عمل الجار بغير - حتى يبطل به - ولا يتقدم معموله عليه، فلذلك اغتفر تقديمه على ماله صدر الكلام لتزجها منزلة الجزء الواحد فتقوله بكم رجلاً مررت، وغلام كم رجل ورجلاً ضربت، ويكون إعراب المضاف كإعراب كم، لو لم يكن مضافاً إليه ولذلك نصبت في قولك غلام كم رجلاً ضربت). وينظر شرح الرضي ٩٨٢.

(٢) قل الرضي في شرحه ٩٨٢: (أي إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع، وذلك إنه إذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسماً مجرداً عن العوامل على منذهب البصريين فيكون مبتدأ أو خبر). وينظر شرح المصنف ٨٠.

قوله: (مبتدأً إن لم يكن ظرفاً وخبر إن كان ظرفاً) يعني أن المعمول إن كان ظرفاً فهو خبر، وإن لم يكن ظرفاً فهو مبتدأ أو معرفة ظرفيته وعدمها لتمييزه، فإن كان التمييز ظرفاً كانت (كم) ظرفاً خبراً نحو: (كم يوماً سفرك؟) ^(١) لأن الظروف لا يتبدأ بها، وإن لم يكن التمييز ظرفاً كانت (كم) مبتدأ وما بعدها الخبر، نحو: (كم رجلاً ورجل عندك)، ويحتمل أن تكون مبتدأة وخبراً في (كم رجل غلمانك؟).

قوله: (وكذلك أسماء الاستفهام والشرط) ^(٢) يعني أنها تكون مثل كم منصوبة ومجرورة ومرفوعة، ويجوز الأمران على حسب العوامل نحو: (من ضربت؟) و(مَنْ ضربت ضربت)، و(من ضربته؟) و(من ضربته ضربته)، و(مَنْ ضربته؟) و(مَنْ ضربته ضربته)، و(غلامٌ مَنْ ضربته ضربته)، و(مَنْ عندك؟) أو مَنْ قام أقم معه.



قوله: (وفي قبل تمييز) ^(٣) من تحت كميير علوم رسولي

[٤٧٠] كم عمّة لك يا جرير وخالة

فدعه قد حليت علي عشاري ^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ٨٠، وشرح الرضي ٩٩٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٠، وشرح الرضي ٩٩٢، وشرح المفصل ١٣٣/٤.

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١١/٨، والكتب ٧٢/٢ - ١٦٢، ومعاني القرآن للفراء ١٦٩/٨، والمقتضب ٥٨٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٣٨/٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٧/٨، وشرح الرضي ١٠٠/٢، والأصول ٣٦٨/٨، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٨، ومعني اللبيب ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ٥١١/٨، وأوضح المسالك ٢٧٨/٤، واللسان ملحة (كم) ٣٩٣/٥، وجمع الهوامع ٨١/٤، وخزانة الأدب ٤٨٩ - ٤٨٨/٦.

والشاهد فيه قوله (كم عمّة) حيث يجوز في عمّة الرفع على الابتداء والخبر قد حليت، والنصب على التمييز وتكون كم استفهامية على سبيل التهكم، أو على لغة قديم في جواز نصب عمير الخبرية والجم

البيت للفرزدق يهجو جريراً، والقدح: استرخاء في المفاصل من كثرة الخلة.

قوله: (ثلاثة أوجه)^(١) يعني ثلاثة أوجه في عمه، وهو الرفع والنصب والجر، وكذلك حالة وقدعاء، يتبعان عمه في الأوجه الثلاثة، فالنصب على أن كم استفهامية مبتدأ على سبيل التهكم والخبر قد حلت على عشاري، كأنه قال: أعلمني عن عدد عماتك الخاليات، فأما وقوع الخلب فهن فهو مشهور لا تسأل عنه، والجر على أن كم خبرية مبتدأ، والخبر قد حلت كأنه قال كثير من عماتك قد حلت على عشاري، والرفع على أن عمه مبتدأ متخصصة [ظ ٩٠] ب (لك) وهي صفة لها، وقد حلت الخبر، والخبرية على الكثير، وتمييزها محذوف وهي معمولة لحلت على حسب تقديره، فإن قدرته ظرفاً نحو: (كم يوماً)، كانت ظرفاً، وإن قدرته مصدراً نحو: (كم مرة أوحلية)، كانت مصدراً، قل صاحب البرود: وفي قول المصنف وهي تميز كم عمه ثلاثة أوجه نظر، لأن الأوجه في عمه وليست تمييزاً إلا في النصب والجر، وكذلك كل تمييز لا يكون إلا منصوباً أو مجروراً، ولا يكون مرفوعاً، فمراد المصنف في اللفظ الذي يصح كونه تمييزاً ثلاثة أوجه.

على أن كم خبرية وعمه مجرور بالإضافة...

وقدعاء معوجة الرسغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم يعني أنها لكثرة الخلة صارت كذلك. ينظر اللسان ملحة (قدح) ٢٣٦٢/٥.

(١) قد خرجت هذه الأوجه الثلاثة في تخريج الشاهد بنظر هذه الأوجه في شرح المصنف ٨٠، وشرح المفصل ١٣٣/٤ - ١٣٤، وشرح الرضي ١٠١/٢.

الظروف

قوله: (الظروف^(١) ومنها ما قطع عن الإضافة) يعني الظروف المبنية، وأما المعربة فقد قدمها في المفعول فيه، والذي قطع عن الإضافة،
 لك (قبلُ بعدُ)^(٢) و(أول) ومن (عل) ومن (علو) والجهات الست،
 وتسمى الغايات لأنها لما قطعت عن الإضافة صارت حداً انتهى عنده
 وغاية، وهذه الظروف إن كانت مضافة أعربت، وإن قطعت عن الإضافة،
 فإن أطرح المضاف إليه أعربت بشرط قيام قرينة، وعليه قراءة شاذة ﴿لله
 الأمر من قبل ومن بعد﴾^(٣) وقوله: *مختار في معرفة علوم العربية*

(١) ينظر الكتب ٢٦٦ وما بعدها، ٢٩٠/٣ وما بعدها.

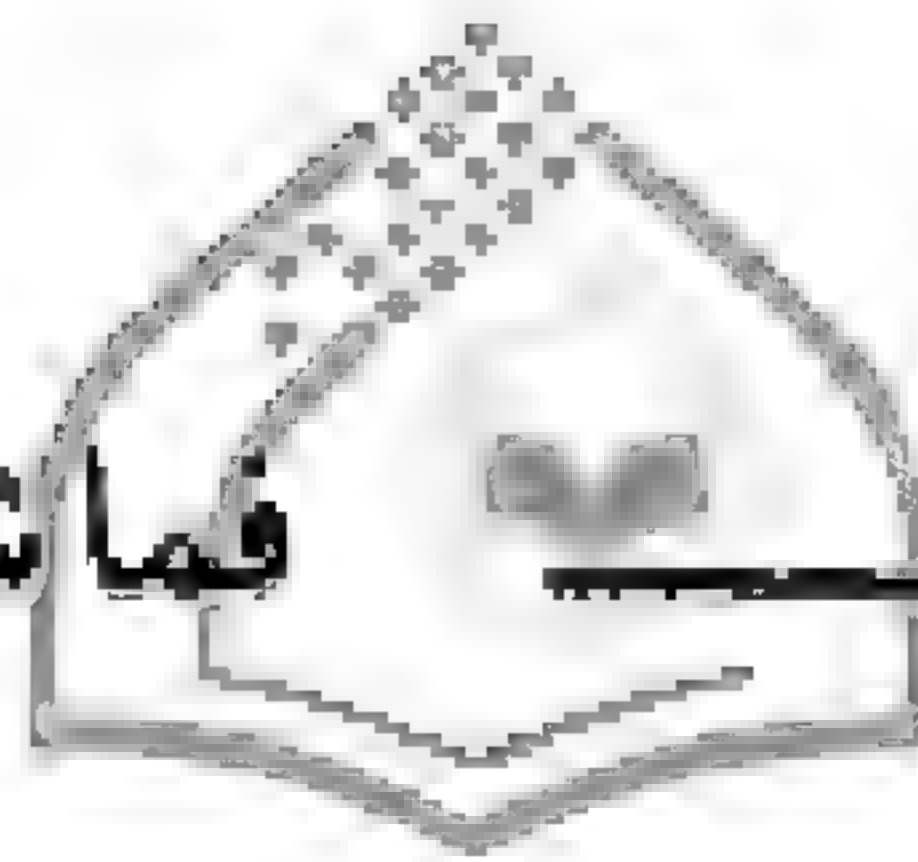
(٢) قل الرضي في شرحه ١٠١/٢: أعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وتحلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو، ولا يقلس عليها ما هو بمنها.

(٣) الروم ٤/٣٠ وتعلمها: ﴿في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون﴾ قرأ الجمهور بالضم على أنهما مقطوعتان عن الإضافة والتقدير: من قبل الغلب ومن بعد، أو من قبل كل أمر ومن بعد، وقرأ أبو السمل والجحدري وعون العقيلي (من قبل ومن بعد) بالكسر والتنوين فيهما، وقل الفراء ويجوز ترك التنوين فيبقى كما هو في الإضافة وإن حذف المضاف، وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده، وقلد للفراء في كتابه معاني القرآن أشياء كثيرة من الغلط. (ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ - ٣٢١، وتفسير البحر المحيط ١٥٨/٧، والقرطبي ٥٠٨٩/٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٣ - ٢٦٣ - ٣٦٤، وفتح القدير ٢١٤/٤).

[٤٧١] أفساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكلد أغصن بلله الفرات^(١)

وإن نوي كانت مبنية على الضم وعليه القراءة المشهورة ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ وإنما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه، فأشبهت الحرف في افتقاره إلى غيره، وهي غير متمكنة، لا تثني ولا تجمع ولا يُنعتُ بها، ولا يدخل عليها لام، ولا يضاف إليها، وبنيت على حركة، لأن لها أصلاً في التمكن، وخصت بالضم لثلاثي يلتبس بحركة إعراب الظرف، لأنه يكون منصوباً ومجروراً، وهي معارف إذا نوي المضاف، لأنك لا تذكرها إلا بعد قرينة، أو كلام متقدم، ونكرات إذا طرح على الأصح، ولا يعرف مع القطع عن المنون عند الجمهور فإن ألجأت إليه ضرورة نون وهوبلق على الضم نحو:

[٤٧٢] فما شربوا بعداً على لذة خمر^(٢)



(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٠، وشرح المفصل ٨٧٤، وشرح الرضي ١٠٢/٢، وتذكرة النحاة ٥٢٧، وأوضح المسالك ١٥٦/٣، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣، واللسان ملة (خم) ١٠٠٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٤/٣، وخزانة الأدب ٤٢٧١ - ٤٢٩، وشرح الرضي ١٠٢/٢، وشرح شذور الذهب ١٢٨، وشرح المصنف ٨٠، ويروى الحميم بـ الل الفرات، ويروى قديماً بـ الل قبلاً.

والشاهد فيه قوله: (لو كنت قبلاً) حيث قطعه عن الإضافة ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ولذلك أعرب منوناً وهو هنا منصوب على الظرفية.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدرة

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية

وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١٠٢/٢، وينظر أوضح المسالك ١٥٨/٣، وشرح شذور الذهب ١٢٩، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، واللسان ملة (خفا) ١٢٧٧/٢، وهمع الهوامع ١٩٢/٣، وخزانة الأدب ٥٠٧/٦، ويروى: أسد شنوعة ويروى: بعد.

والشاهد فيه قوله: (بعداً) حيث أوردتها معربة منصوبة مع التثنية فلما على الشاعر قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه لأن المتون كالتأنيث تملأ وظل نصبها على أنه لم يبنه لأن البناء في -

ويونس^(١) يعربه بغير تنوين وعليه:

[٤٧٣] ومن قبل نلحى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف^(٢)

وبعضهم يعربونه منوناً ويحمل عليه قوله:

[٤٧٤] فساغ لي الشراب وكنت قبلاً^(٣)

قوله: (وأجرى مجراه (لا غير) و(ليس غير) و(حسب))^(٤)

يعني أجريت هذه الألفاظ إذا قطعت عن الإضافة فجرى الظرف المقطوع، وهو (قبل) و(بعد) والجهات الست في بنائها وإن لم تكن ظروفًا لمشابهته (لا غير) و(ليس غير) للظروف من حيث الإبهام، فلجريت مجراها لذلك، لا لكونها مقطوعة إذا للزم في كل مقطوع عن الإضافة البناء نحو (كل) و(بعض) و(ثلث) و(رُبْع) ونحو ذلك، وحلت (حسب) على غيرها لأنها شابهتها من حيث إنها لا تعرف بالإضافة، وليست (حسب) هذه التي في اسم الفعل إذا لم تُصَفْ، بل أصلها مصدر بمعنى (كفيك) ملازم للإضافة ك(مثل) و(غير) وقد تأتي مبتدأ نحو: حسبك زيد، ﴿فَلْيَنْحَسِبْكَ اللَّهُ﴾^(٥) وصفة نحو: (مررت برجل [٩١] حسبك)

هذه الكلمة إنما يكون على الضم.

(١) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣٦٧/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٤/٣، وشرح قطر الندى ٢٠، والمقاصد

النحوية ٤٣٤/٣، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، وجمع الهوامع ١٩٥/٣، والدرر ١١٢/٣.

والشاهد فيه قوله (ومن قبل) يريد قبل ذلك فحذف المضاف إليه ولم ينون (قبل).

(٣) سبق تخريجه برقم ٤٧١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠٣/٣.

(٥) الأنفل ٦٢/٨، وتتمهله: ﴿وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين﴾.

والكاف ضمير، وقد ينقل إلى اسم الفعل نحو (حسبك ينم الناس)^(١)
والكاف حرف خطاب.

قوله: (ومنها ((حيث)) أي من الظروف المبنية، وهي ظرف مكان
وزعم الأخفش^(٢) أنها قد تأتي ظرف زمان نحو:

[٤٧٥] حيث تهدي سلقه قلمه^(٣)

وفيهما لغات أربع، بالحركات الثلاث، و(حوث) بالواو، لغة طيء،
وحكى بعضهم (حات) بالحركات الثلاث. وإنما بنيت للزومها الإضافة
إلى الجملة فأشبهت الحرف في افتقاره إلى غيره، ومن ورد من إضافتها إلى
المفرد لم يخرجها عن البناء لقلته. والضم لشبهها بالغايات، والفتح



(١) قل السيوطي في جمع الهوامع ٤٤٨: (اختلف في قول العرب حسبك ينم الناس) ف قيل الضمة في
(حسبك) ضمة بتة، وهو اسم سمي به الفعل، وبني على الضم لأنه كان معرباً قبل ذلك فحمل على
(قبل) و (بعد) وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء.

والجمهور على أنها ضمة إعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر للدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبك
السكوت ينم الناس، وقيل: هو مبتدأ لا خبر له لأن معناه (اكتفى) واختاره ابن طاهر.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الفصل ٩٢/٤، وشرح الرضي ١٠٨/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦١/٢.

(٣) عجز بيت من المنيك وصدرة

للفتى عقل يعيش به

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦ ينظر سبط اللالي ٣٦٩١، ويرويه لبّ بلك عقل، وشرح الفصل ٩٢/٤،
واللسان ملحة (سوق) ٢١٥٥/٣. ويرويه عقل كما عند الشريح. وجمع الهوامع ٢٠٧/٣، وشرح التسهيل
السفر الأول ٨٦١/٢، وشرح الرضي ١٠٨/٢، وخزانة الأدب ١٩٧.

والشاهد فيه قوله (حيث تهدي سلقه قلمه) حيث جلست (حيث للزمان) كما قل الأخفش وخالف
جمهور النحاة لأنها للمكان أكثر.

للتخفيف، والكسر على أصل التقاء الساكنين^(١).

قوله: (ولا تضاف إلا إلى جملة) يعني سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، ماضية أو مستقبلية، مثبتة أو منفية.

قوله: (في الأكثر) إشارة إلى أنه قد جاء إضافتها إلى المفرد نحو:

[٤٧٧] أما ترى حيث سهيل طالعا^(٢)

ونحو:

[٤٧٨] بيض المواضي حيث لي العمائم^(٣)

وإذا لحقتها (ما) كانت للمجازاة نحو: (حيثما تكن أكن) ؟



(١) ينظر شرح الرضي ١٠٣٧ - ١٠٨، وشرح المفصل ٩١/٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢.

(٢) صدر بيت من الرجز وعجزة:

نحماً يضيء كالشهاب ساطعاً

وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٠/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢، وشرح الرضي ١٠٨/٢، ومغني اللبيب ١٧٨، وشرح شواهد المغني ٣٩٠/٨، وشرح ابن عقيل ٥٦٢، وشرح شذور الذهب ١٦١، وجمع الهوامع ٢٠٦٣، والمقصد النحوية ٢٨٤/٣، وخزانة الأدب ٣٧، ويروى لامعاً.

والشاهد فيه قوله: (حيث سهيل) فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد وذلك شذوذاً عند جبهة النحلة وإنما يضاف (حيث) إلى الجملة الفعلية أو الاسمية.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم

وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩/٨، وينظر شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٦٠/٢، وشرح الرضي ١٠٨/٢، والمغني ١٧٧، وأوضح المسالك ١٢٥/٣، وجمع الهوامع ٢٠٦٣، وشرح الأشعري ٣١٤/٢، وخزانة الأدب ٥٥٣/١ - ٥٥٧.

والشاهد فيه قوله: (حيث لي) حيث أضاف (حيث) إلى المفرد وهذا نادر، والكسائي يجعله قياساً.

قوله: (ومنها ((إذا))^(١) أي من الظروف المبنية، وإنما بنيت لتضمنها حرف الشرط، أوللزم إضاقتها إلى الجملة، وهي لا تخرج عن ظرفية الزمان، وزعم بعضهم أنها قد تخرج إلى الاسمية فتقع مبتدأ نحو: ﴿إذا وقعت الواقعة﴾^(٢) ومجرورة نحو: ﴿حتى إذا جاءوها﴾^(٣) وذلك متأول عند الجمهور، وأجاز أبو عبيدة حرفيتها. وتكون زائدة، أكثر ما تزداد بعد (بينما)^(٤) نحو:

[٤٧٨] فينما المرء في الأحياء مغتبط

إذا هو الرسم تعفوه الأعصير^(٥)

قوله: (وهي للمستقبل) يعني أن (إذا) موضوعة للاستقبال، فإذا دخلت عليه فهو أصلها نحو: (أتيتك إذا يقوم زيد) وإن دخلت على الماضي قلبت معناه إلى الاستقبال^(٦) نحو: (أتيتك إذا قام زيد) قل تعالى: ﴿وإذا زلزلنا الأرض﴾

(١) ينظر شرح المفصل ٩٥/٤ وما بعده. وشرح الرضي ١٨١/٢، وينظر مغني اللبيب ١٢٠ وما بعده. وقد عقد ابن هشام فصلاً في المغني ١٢٨ - ١٢٩ في خروجها عن الظرفية.
(٢) الواقعة ١/٥٦.

(٣) الزمر ١٧/٣٩، وتتلوها ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقل لهم خزنتها...﴾.

(٤) خلط بين ما الزائدة وإذا الفجائية، والكلام على (إذا) وليس على (ما)، وينظر المغني ١١٦.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعثير بن ليبد العنزي أو لحريش بن جبلة في لسان العرب ١٤٤١/٢ وسر صناعة الإعراب ٣٥٥/١، ورصف المباني ٣٨.

والشاهد فيه قوله: (بينما) و (إذا هو الرسم) حيث جله (إذا) زائدة بعد بينما على رأي الشرح، وهذا خلط منه كما ذكرت.

والشاهد فيه قوله: (بينما) حيث دخلت (ما) الزائدة على بين فكفتها عن الإضافة.

(٦) ينظر المغني لابن هشام ١٢٩ وما بعده. وقل: (وذلك على وجهين أن تحيء للماضي والثاني أن تحيء للحل...).

أولهنوا^(١) ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا﴾^(٢)

قوله: (فيها معنى الشرط) يعني أنها ليست للشرط المحقق، لأن وضعها لما يتحقق وقوعه، والشرط مشكوك فيه، ولذلك لم يجزم بها، والفاء الداخلة في جوابها زائدة.

قوله: (ولذلك اختير بعدها الفعل) يعني يكون فيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل^(٣)، ولو كانت لشرط محقق وجب، وهذا مذهب الأخفش^(٤) والكوفيين، أعني عدم لزومها الفعل، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٥) و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(٦).

[٤٧٩] إذا ما رجال بالرجال استقلت^(٧)

(١) الجمعة ١٧/٢، وتعلمها: ﴿انفضوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازيين﴾.

(٢) التوبة ٩٢/٩، وتعلمها: ﴿لتحملهم قلت لا جدماء أحلكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون﴾.

(٣) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٣٠/٢ - ٨٣١: (وأكثر وقوع (إذا) مضمنة معنى الشرط، ولذلك تقع الفاء بعدها على حد بعد (إن) كقوله تعالى: (إذا لقيتم فئة فاثبتوا) ولذلك أيضاً أكثر وقوع الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى.

(٤) ينظر رأي الأخفش والكوفيين في شرح التسهيل السفر الأول ٨٣٢/٢، وشرح المفصل ٩٧/٤.

(٥) الانشقاق ١٨٤.

(٦) الانفطار ١٨٢.

(٧) عجز بيت من الطويل، وصدره

وأي فتى هيجاء أنت وجارها

وهو بلا نسبة في الكتب ٥٥/٢، وشرح المفصل ٩٥/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٦٤/٢، ومعني اللبيب ٩٠٨. ويروى: إذا ما رجال بكال الرجال.

والشاهد فيه قوله: (إذا ما الرجال) حيث لم يأت بعد إذا الفعل، وإنما وقع بعدها اسم.

ومذهب سيبويه^(١) والجمهور أنها لازمة للفعلية لفظاً أو تقديرًا وحذف في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ كما في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٢) لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين العوض والمعوَض منه.

وقد تخرج (إذا) هذه عن معنى الشرط، وتكون مجرد الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾^(٣) لأن المراد بالآية القسم مطلقاً في كل وقت، وإذا جعلتها للشرط صار القسم مقيداً للشرط ويكون تقديره: أقسم بالليل إذا يغشى أقسم، وإذا كان كذلك كانت معمولاً لجوابها، وهو (أقسم)، ولزم التقييد تقديره: إذا يغشى الليل أقسم، وهو خلاف المراد، لأن القسم بالليل مطلق، وجب أن تكون ظرفية في موضع الحال ولا تخرج عنه، والعامل فيها العامل في الليل، ولا يلزم إلا الإشكال الأول، لأن تقييد الحال إنما هو لليل وتقديره: أقسم بالليل مطلقاً حال غشيانه، فصار لـ (أقسم) تعلقان، تعلق بالمقسم وهو (الله) غير مقيد وتعلق بالمقسم به وهو (الليل) مقيداً^(٤) ونظيره قولك: (هذا زيد واقفاً) لأنك لو جعلت الإشارة إليه بأنه زيد مقيلة بالوقوف، لزم أن يكون في غير الوقوف غير زيد وهو باطل، وإنما المراد أن الإشارة مقيلة بالنظر إلى الوقوف غير مقيلة بالنظر إلى زيد، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ

(١) ينظر الكتاب ١١٩٣ و ٣٣٢/٤.

(٢) التوبة ٦/٩، وتعلمها: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْنَاهُ ذَلِكَ بَأْنَهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) الليل ١/٩٢.

(٤) ينظر هذا التعليق في شرح الرضي ١١١/٢ - ١١٢.

الْبَقِيَّ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»^(١) [ظ ٩١] لا يصح أن تكون شرطية، لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية، وجب دخول الفاء عليها، وأما قوله: ﴿وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾^(٢) فيحتمل الشرطية والظرفية، أما الظرفية فلكون الجملة المنفية بغير فاء، ولو كانت شرطية لوجببت الفاء للربط بين الشرط وجوابه المنفي، وتحتمل الشرطية وجوابها قسم مقدر وتقديره قوا الله ما كان حجتهم، كما يقدر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾^(٣) تقديره والله إن أطعتموهم، والعامل فيها إن كانت ظرفية (تتلى) وإن كانت شرطية قيل: جوابها، وقيل شرطها لقربه، وضعف بأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، ويؤدي إلى أن تكون عاملة معمولة، وقواه المصنف^(٤)، وقيل: هي غير مضافة إليه.

قوله: (وقد تكون للمفاجأة)، يعني (إذا) الظرفية في قولك (خرجت فإذا السبع) وعاملها ما دل عليه من معنى (فلجأت) كأنك قلت: (فلجأت زمان السبع واقف).

قوله: (فيلزم المبتدأ بعدها) يعني إذا كانت للمفاجأة، والخبر محذوف على كلام المصنف^(٥)، والزنجشري^(٦)، لأنها ظرف زمان، وهو لا يخبر عن

(١) الشورى ٣٩/٤٢.

(٢) الباقية ٢٥/٤٥ وتعلمها: ﴿وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتَّبَعْنَا بِآيَاتِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

(٣) الأنعام ١٢٧/٨، وتعلمها: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨١ وينظر في العمل في (إذا وإذا) شرح الرضي ١١٠/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر شرح المصنف ٨١.

(٦) ينظر المفصل ١٧٠، وشرح المفصل ٩٧/٤ وما بعدها.

الجثث، وعلى كلام سيبويه^(١) وبعض النحاة أنها في نحو (خرجت فإذا السبع) الخبر لأنها عندهم ظرف مكان^(٢) ولو قل الشيخ: (يختار المبتدأ بعدها) كما ذكره فيما أضمر عامله

كان أولى، لأنه لا يجب وقوع المبتدأ بعدها، حكه الأخفش^(٣).

قوله: (وإذ لما مضى) يعني للزمن الماضي، وإنما بنيت لافتقارها إلى الجملة، أولاً لأنها على حرفين فأشبهت الحرف، وأجاز بعضهم وقوعها للمستقبل نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٤). ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٥) وقوله:

[٤٨٠] جزاء رب العللين إذ جرى

جنتك عدن في العلا لي العلا^(٦)

ولا تخرج عن ظرف الزمان، وأجاز الأخفش والزجاج^(٧) أن تكون

(١) ينظر الكتاب ٢٣٢/٤.

(٢) ومن ذهب إلى ذلك المبرد والسيرافي ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٥/٢ وقد رد عليهما ابن مالك في نفس الصفحة والتي تليها.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢، والجمع ١٨٢/٣.

(٤) المائدة ١١٦/٥.

(٥) غافر ٧٠/٤٠ - ٧١، وتلمهه الذين كذبوا بالكتاب وما أرسلنا به رسلاً فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في البحر المحیط ٣٤٤/١. وروى فيه:

يجزيه رب العرش عني إذ جرى

والشاهد فيه قوله: (إذ جرى) إذ وقعت (إذ) للمستقبل كما ذكر الشراح.

(٧) ينظر رأي الأخفش والزجاج في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢ وإلى ذلك ذهب ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٥/٢.

مفعولة نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١)، ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادَ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾^(٢).
 ويجروراً بإضافة (بعد) فقط نحو: ﴿يَفْعَدُ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ﴾^(٣). ﴿بعد إذ أنتم مهتدون﴾^(٤). وحرف للتعليل ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٥) وقوله:

[٤٨١] فَاصْبِحُوا قَدْ أَعَدَّ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مَثَلُهُمْ بِشَرِّ^(٦)

وَزَائِلَةٍ^(٧) نحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(٨)

[٤٨٢] فَبَيْنَمَا الْعَصْرُ إِذْ جَلَسَ مِيسِرٌ^(٩)

(١) الأنفل ٢٦/٨، وتعلمها: مستضعفون في الأرض يخافون أن يتخطفكم الناس فأواكم وأيدكم
 بتصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون.

(٢) الأحقاف ٢١/٤٦، وتعلمها: ... بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه ألا تعبدوا إلى الله
 إني أنذركم عذاب يوم عظيم.

(٣) الأعراف ٨٩٧، وتعلمها: ﴿قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عَدْنَا فِي ملْتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا...﴾.

(٤) آل عمران ٨٠/٣، وتعلمها: ﴿أَبْغَرَكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وليس مهتدون.

(٥) الزخرف ٣٩/٤٣، وتعلمها: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ﴾، وينظر الجنى
 ١٨٨.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/٨، وينظر الكتاب ٦٠/٨، وشرح أبيات سيويه ١٦٢/٨،
 والمقتضب ١٩٧/٤، والجنى الداني ١٨٩ - ٣٣٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٨/٢، والمغني ١١٤،
 وشرح شواهد المغني ٢٣٧/٨، وأوضح المسالك ٢٨٠/٨، وجمع الهوامع ٣٣٢/٣، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ -
 ١٣٨.

والشاهد فيه قوله: (إذ هم قريش) حيث جاء معنى إذ هنا للتعليل، والتقدير: لأنهم قريش.

(٧) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن السيرافي حكى أن بعضهم يجعلها زائدة، ينظر شرح التسهيل
 ٨٢٩/٢.

(٨) البقرة ٣٤/٢، وتعلمها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ
 الْكَافِرِينَ﴾.

(٩) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فَاسْتَقْدَرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ

وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد كما في شرح شواهد المغني ٢٤٤/٨، وينظر الكتاب ٥٢٨/٣، ومجالس

قوله: (وتقع بعدها الجملتان) يعني الاسمية والفعلية^(١) نحو: (إذ زيد قائم) و(زيد يقوم)، لأنها لما كانت بمعنى الزمان من غير شرط، صلحت للجملتين جميعاً، إلا أنهم استقبحوا اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: (إذ زيد قام) لأنهم وإن أرادوا الاسمية فقولهم: (إذ زيد قائم) يغني عنها، وإن أرادوا الفعلية، ف(إذ قام زيد) يغني عنها ولا يلزم ذلك في (إذا زيد يقوم)، فإن (زيد) مرتفع بفعل مقدر على الأصح وهو مفسره، وليس (زيد) مبتدأ، كما في (إذا زيد قام)، وعلى كلام الكوفيين^(٢) والأخفش (يقوم)، قصد به الحال على سبيل الحكاية، وضعف بأنه لم تثبت إلا حكاية الحال الماضية نحو: ﴿فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾^(٣).

وقد تقع (إذ) و(إذا) الفجائيتان في جواب (بينما) و(بيناً) إلا أن الأغلب أن تقع (إذ) في جواب (بينما) و(إذا) في جواب (بيناً)، قال:

[٤٨٣] بينما الناس على أرجائها إذ هَوُوا في هَوٍ فيها فغلروا^(٤)

تعليق ٣٦٥/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥٥/١، ومغني اللبيب ١١٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٨/٢، وشرح شذور الذهب ١٥٨، واللسان ملة (قدر) ٣٥٤٦/٥، وجمع الهوامع ٢٠٢/٣، وخزانة الأدب ٦٠/٧، والشهور دارت ببل جلوت.

والشاهد فيه قوله: (فيما العسر إذ جلوت) حيث جلوت إذ حرفاً دالاً على المفاجأة على رأي سيويوه أو زائدة كما ذكر الشرح.

- (١) ينظر شرح المصنف ٨١ وشرح الرضي ١١٥/٢.
- (٢) ينظر رأي الكوفيين والأخفش في شرح المفصل ٩٧/٤.
- (٣) الحج ٦١/٢٢، وتعلمها: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة إن الله لطيف خبير﴾.
- (٤) البيت من الوافر، وهو للأفوه الأودي كما في شرح أبيات المغني للبغدادى ٢٥٧/٧، وتذكرة النحلة ٥٣٢، ويروى فيها عليانها ببل أرجائها.

والشاهد فيه قوله: (بينما الناس إذ هَوُوا) حيث وقعت (إذ) في جواب (بينما).

[٤٨٤] فيينما العسر إذ جاءت ميلسير^(٥)

وقال الحُرقة:

[٤٨٥] فيينا نسوس النلس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقة نتصف^(٢)

وقد يختلف نحو: [و٩٢] (بيننا رسول (جالس إذ رأيناه ضحك) ^(١) إلا أنه

يجب بعد (إذ) الجملة الفعلية، وبعد (إذا) الجملة الاسمية.

وأصل (بَيْنَ) أن تكون مصدراً بمعنى الفراق، وهي تستعمل في ظرف

الزمان والمكان، تقول: (جلست بينكما) تقديره مكان فراقكما، وفعلت

بين دخولك وخروجك، أي زمان دخولك وخروجك، فحذف المضاف،



وأقيم المضاف إليه مقامه.

وهي مضافة إلى مفرد، وأما إذا كتب ب(ما) أو (الألف) كانت مضافة

إلى الجملة التي بعدها، لأنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا (حيث)

وبعضهم جعلها ظرف مكان حملاً على (حيث)، لأنه لا يضاف إلى الجملة

التي بعدها رفع على الابتداء والخبر، وقد أجز حذف الخبر بعد الألف

نحو قول الهذلي:

(٥) سبق تخريج البيت في الصفحة السابقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو حرقة بنت النعمان كما في الجني الداني ١٧١، وشرح التسهيل السفر الثاني

٨٢٧٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣، وشرح الرضي ١١٣٢، ومغني اللبيب ٤١٠، وشرح

شواهد المغني ٧٢٣، واللسان ملحة (نصف) ٤٤٤٤/١، وخزانة الأدب ٥٩٧ - ٦٠، ويروى ليس تنصف.

بل تنصف.

والشاهد فيه قوله (فيينا نسوس النلس) حيث أضاف (بيننا) إلى الجملة الفعلية.

(٢) رواه بهذا المعنى أبو ناوود في باب البيت والدارمي ٢٥٢.

[٤٨٦] بينا تعنقه الكمة وروغهِ يوماً أُتيح له جريءٌ سلفع^(١)

وروي بحر تعنقه ورفعهما، فلجر على الإضافة تقديره: بين أوقات تعنقه؛ حذف المضاف فأقيم المضاف إليه مقامه، والرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف، أي تعنقه حاصل، و(ما) في (بينما)، والألف في (بينما) قيل: عوض عن الإضافة، وقيل (ما) كافة، والألف إشباع، وهما مبيانان لافتقارهما إلى الإضافة، وإضافتهما إلى الجمل ك(لا) إضافة، وخصاً بالفتح حملاً على حركة إعرابهما. قل نجم الدين: ^(٢) وكل ما قلنا في (بينما) يطرد في (كلما) من مجيء (ما) الكافة عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجملة، ومن بناء، ومن معنى الشرط، ومن دخولهما على الماضي والمستقبل، قل: وقد قيل في (كلما) إنه معرب و(ما) مصدرية، والزمان المضاف إلى (ما) مقدرة، فيجوز إدعاء مثله في (بينما) ^(٣) وقد اختلف في عامل (بينما) و(إذ) و(إذا) الفجائيتين، إذا دخلا في جوابها، فالأصمعي^(٤) أنكر دخولهما في جوابها لتعذر العامل، إذ لا يجوز أن يكون (إذ) لأنها مضافة فلا تعمل فيها، ولا في (بينما) و(بينما) لأن من حق العامل التقدم

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي كما في أشعار الهذليين ٢٧/١، وشرح المفصل ٩٩/٤، والخصائص ١٢٢/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢، وشرح الرضي ١١٥/٢، ومعني اللبيب ٤٨٥، وشرح شواهد المغني ٢٣٣/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ولسان العرب ملحة (بين) ٤٠٥/١، وجمع الهوامع ٢٠٣/٣، وخزانة الأدب ٢٥٨/٥، ٧٧/٢ - ٧٣ - ٧٤. ويروي تعانقه بدل تعنقه، ويرويه ابن مالك كمي بدل جريء.

والشاهد فيه قوله: (بينما تعانقه) أو (تعنقه) حيث أضف (بينما) إلى المصدر (الاسم) وهذا جائز بخلاف إضافة بينما وقد وجه الشرح الوجوه...

(٢) ينظر شرح الرضي ١١٤/٢.

(٣) ينظر نفس المصدر.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩٧/٤ - ٩٩ حيث رأي الأصمعي وكذلك شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢.

لفظاً ورتبة، وأجاز ذلك الجمهور، واختلفوا في العامل، فعلى كلام الجوهري وابن قتيبة: أن (إذ) و(إذا) زائدتان^(١)، كما قالوا: ﴿وَإِذْ وَاَعْدْنَا﴾^(٢) ولا عامل لهما، وما بعدهما عامل في (بينما) و(بينما) إذا كانا ظرفيتين، فإن كانا ظرفي مكان، أعني (بينما) و(إذ) و(إذا) وأحدهما ظرف مكان، و(بينما) ظرف زمان، كان العامل في (إذ) جالس، وفي (بينما) ما بعد (إذ) لأنها في معنى الشرط، والعامل الجواب على المختار^(٣)، ولا مانع من عمله فيها، لأن (إذ) إذا كانت ظرف مكان لم تضاف إلى ما بعدها، ولا يصح أن يكون ملهماً واحداً، إذا كانا ظرفي مكان، لأن الفعل لا يعمل في ظرفي مكان، أما إذا كانت (بينما) ظرف زمان جاز أن يعمل فيهما معاً ما بعد (إذ)، وإن كانا ظرفي زمان معاً، و(إذ) ظرف زمان في (بينما) للمكان، فلا يصح أن يعمل ما بعد (إذ) فيهما، ولا في أحدهما لأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ورتبته التأخر، فيكون حينئذ العامل في (إذ) ما قبلها، والعامل في (بينما) محذوف مقدر الواقع بعد (إذ) تقديره: «بينما رسول الله جالس إذ رأيته ضحك»، ويجوز أن يكون هذا المقدر وهو العامل في (إذ) و(بينما)، وقل بعضهم: العامل فيهما ما بعد (إذ) وليس بمضافة إليه^(٤) ك(متى)، وقل بعضهم: إن (إذ) و(إذا) نقلا عن الظرفية إلى الاسمية، وهما في محل الرفع بالابتداء و(بين) خبر عنها متعلق باستقر والتقدير: زمن روية رسول الله رضاحكاً مستقر بين أوقات ضحكه، وضعف بأنهما من الظروف

(١) ينظر رايهما في شرح الرضي ١١٤/٢.

(٢) البقرة ٥١/٢، وتعلمها: ﴿وَإِذْ وَاَعْدْنَا﴾ موسى أربعين ليلة ثم اتخذتم العجل من بعده وأتم ظللون.

قل أبو عيلة هي زائلة وكذلك الرضي قل هي زائلة وقيل مفعولة له (الذكر).

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٩/٤، وشرح الرضي ١١٤/٢ - ١١٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٥/٢.

اللازمة للظرفية، والكلام في الآيات المتقدمة مثل الحديث، وفي قوله تعالى: ﴿فَلِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(١) [ظ ٩٢] سواء، قل نجم الدين:^(٢) ويجوز أن تكون (إذ) بدلاً من (بينما) غير مضافة إلى الجملة فيعمل ما بعد (إذ) في (بينما).

قوله: (ومنها أين وأنى)^(٣) يعني من الظروف المبنية لتضمنها حرف الاستفهام والشرط.

قوله: (للمكان) يريد أنهما ظرفا مكان إلا أن (أين) خاصة للمكان و(أنى) عامة للجهة.

قوله: (استفهاماً وشرطاً) يعني لا يخرجان عن الظرفية في الاستفهام والشرط جميعاً نحو: (أين بيتك) و(أين جهتك) و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٤) وقوله:

من تحت كعبتي عيسى

[٤٨٧] أنى تأتيا تلبس بها^(٥)

(١) الروم ٤٨٣، وتعلمها: ﴿الله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فيسقط في السماء كيف يشاء ويجعله كسفاً فترى الودق يخرج من خلاله فلذا أصاب...﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٢، إذ ينقل ذلك بالمعنى وليس بالنص.

(٣) قل الرضي في شرحه ١١٦٢: و (أنى) لها ثلاثة معانٍ استفهلية كانت أو شرطية أحدهما (أين) إلا أن (أنى) مع من في الاستعمل إما ظاهرة أو مقدره.. وإما جاز إضمار (من) لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تصرف أو يقل تصرفها والمعنى الثالث الشرطية. وقل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٠/٢: فأنى لتعميم الأحوال وليست ظرفاً لأنه لا زمان ولا مكان ولكنها شبه الظروف لأنها بمعنى: (على أي حل).

(٤) النساء ٧٨/٤، وتعلمها: ﴿ولو كنتم في بروج مشيلة﴾.

(٥) قطعة من صدر بيت الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في حيوانه ٢٢٠، وينظر الكتاب ٥٨٣، وشرح أبيات سيويه ٤٢٢/٢، والمقتضب ٤٨٢، وشرح المفصل ١١٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٠٢١/٢.

وقد تستعمل (أنى) للزمان والحال مثل (كيف) و(متى) وبمعنى (من أين؟) قال تعالى: ﴿فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(١). أي من أي جهة لأن المأتي واحد.

قوله: (ومتى للزمان فيهما)^(٢) أي في الاستفهام والشرط نحو(متى القيام؟) و(متى تقم أقم) قال:

[٤٨٨] متى تأتته تعشوا إلى ضوء ناره^(٣)

وبنيت لتضمن الاستفهام والشرط.

قوله: (وأيان للزمان استفهاماً) ولا يكون إلا في الأمور العظيمة^(٤) نحو ﴿إِيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾^(٥) ﴿إِيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٦) ولم يذكر أكثر النحلة فيها الشرطية،

وشرح الرضي ١١٦٢، وشرح قطر الندى ٩٠، واللسان ملة (فجر) ٢٢٥٢/٥، وخزانة الأدب ٩٧٧ - ٩٣، ٤٥/١٠. وتام البيت:

فأصبحت أنى تأتها تلتبس كلا مركبها تحت رجليك شاجر

ويروى في شرح المفصل تشتجر بلك تلتبس....

والشاهد فيه قوله (أنى تلتبس) حيث استعمل أنى للمجزأة والشرط وهو استعمل أين مع ما، قل الأصمعي: لم أسمع أحداً يجزي بـ (أنى).

(١) البقرة ٢٢٣/٢.

(٢) قل الرضي في شرحه ١١٦٢: (وربما جرت هذيل بمعنى على أنها بمعنى من أو بمعنى في....).

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وينظر لكتاب ٨٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٣/٢.

وشرح أبيات سيويه ٦٥٢، والمقتضب ٦٥٢، وشرح المفصل ٦٧٢، والبحر المحيط ٧٨، وشرح ابن عقيل

٣٦٥/٢، واللسان ملة (عشا) ٢٩٦٠/٤، وخزانة الأدب ٢١٠/٥. وعجزة

تجد خير نار عندها خير موقد

والشاهد فيه قوله (لما تأته تجد) حيث جزم بـ (متى) فعلين تأته وتجد حيث جاءت متى شرطية.

(٤) وهذا ما ذكر الرضي في ١١٦٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٢/٢.

(٥) النحل ٢٧/١٦ وتعلمها: ﴿أموات غير آليه وما يشعرون إيان يبعثون﴾.

(٦) الذاريات ١٢/٥١ وتعلمها: ﴿يسألون إيان يوم الدين﴾.

وأجازها بعضهم قياساً، وعليه:

[٤٨٩] أَيْنَ نُوْمنُكَ تَلْمَنُ غَيْرِنَا وَإِذَا

لَمْ يَأْتِكَ الْأَمْنُ مِنْ أَلَمْ تَزَلْ فَرَعَا^(١)

وبناؤها لتضمنها الاستفهام والشرط على من أجازها، وفي همزتها الكسر والفتح ونونها مفتوحة، وبعضهم حكى جوازاً كسرهما، وهي بسيطة، وبعضهم جعلها مركبة، قيل من (أي) و(أوان) وقيل من (أي) و(آن) بمعنى زمان^(٢). وقيل ابن جني^(٣) من (أي) لا من (أين) لأن (أين) للمكان وزيد فيها ألف ونون، فلوسميت بها لم تصرفها وقيل بل من (أين) وضعفت الياء وزيدت ألف، فإذا سُمِّيَ بها صُرِفَتْ^(٤).

قوله: (وكيف للحال) يعني أنها سؤال عن الحال، وإنما عدت من الظروف، لأن الحال يشبه الظروف، وبعضهم جعلها ظرفاً، وروي عن سيبويه^(٥)، وضعف بأنك تقول: (كيف زيدٌ أصحح أم سقيم؟) ولو كانت ظرفاً لقلت: (أفي الدار أم في السوق) كما تقول في (أين زيد؟).

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٢/٢، وشرح الرضي ١١٦٢، والبحر المحيط ٤١٧/٤، وشرح شذور الذهب ٣٥٠، وشرح ابن عقيل ٣٦٧/٢، وشرح الأشموني ٥٧٩/٣، والمقاصد النحوية ٢٣٧/٤، ويروى لم تترك الأمن بل لم يأتك الأمن، وحذراً بل فرعا. والشاهد فيه قوله: (أين نؤمنك تلمن) حيث جزم بلم الشرط أين فعلى مضرعين وهما نؤمنك تلمن.

(٢) ينظر شرح الرضي ١١٦٢.

(٣) ينظر البيان شرح اللمع ٢٧٧/٢، وشرح الرضي ١١٦٢.

(٤) قل في الكتاب ٣٦٧/٣: (وكذلك أين وكيف ومتى عندنا لأنها ظروف) وينظر الكتاب ٢٣٧/٤، وشرح المفصل ١٠٩/٤.

(٥) ينظر الكتاب ٣٦٧/٣، وشرح الرضي ١١٧/٢.

قوله: (استفهاماً) يعني أنها تكون للاستفهام فقط نحو (كيف زيد؟) ولا تكن شرطاً دخلت عليه (ما) أو (لا) خلافاً للكوفيين^(١)، لأن المجازاة تفيد العموم، ولا يصح في كيف، لأنها للحل، وفي الأحوال مالا يدخل تحت المقدور، كالسواد والبياض بخلاف سائرهما. فإنه وإن أفادت العموم فهي ترجع إلى الأفعال والتروك الداخلة تحت القدرة، ولا يدخل عليها حرف جر، وحكى قطرب:^(٢) (انظروا إلى كيف يصنع زيد؟) وغيره: (على كيف تبيع الأحمرين اللحم والخم)^(٣).

وقد جاءت للتعجب، نحو: (كيف حالك إذا حي الوطيس!!) (أمن تفر من القتل!!) وبنيت لتضمنها الاستفهام.

قوله: ([ومنها])^(٤) مذ ومنذ يعني أنهما ظرفا زمان^(٥) وفيهما لغات: ضم ميمهما، ولغة سليم كسرهما، وضم ذال (منذ) وسكون ذال (مذ) إلا أن يلاقيها ساكن فإنها تضم كـ (قبل) وبعضهم يكسر ذالهما لملاقاة الساكن.

وهما بسيطتان عند البصريين^(٦) و(مذ) عند أكثرهم محذوفة من (منذ) وقيل: مستقلة بنفسها^(٧)، وعند الفراء: أنهما مركبتان من (من) و(ذو) الطائية^(٨) ورد بأن (ذو) مختصة بلغة طيء، وعند الكسائي^(٩) من (مين)

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٧٢، والإنصاف ٦٤٣٧ وما بعده، واللان ملة (كيف) ٣٩٦٧/٥، وشرح المفصل ١١٠/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٠/٤، وشرح الرضي ١١٧٢ حيث التفصيل في هذه الأمثلة.

(٤) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المفصل ٩٣٧/٤، وشرح الرضي ١١٧٢.

(٦) ينظر الإنصاف في مسألة إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و (منذ) ٣٩٧١، وشرح الرضي ١١٧٢.

(٧) ينظر شرح الرضي ١١٧٢.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، وشرح الرضي ١١٧٢، وجمع الهوامع ٢٢١٧/٣.

(٩) ينظر شرح الرضي ١١٧٢، وقد نسب هذا الرأي إلى بعض الكوفيين والجمع ٢٢١٧/٣.

و(إذا) وردَّ بأن (مِنْ) لا تدخل على (إذا)، واختلف في علة بنائهما، فقيل: حملاً لهما على الحرفيتين، وقيل: لأن (مذ) على حرفين، وحملت (مئذ) عليها، وقيل: لأن أصلها التركيب من مبني، واختلف في عملهما^(١)، حكى أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً، والتميميون يرفعون بهما مطلقاً^(٢)، وجمهور العرب إن استعملوا (مذ) و(مئذ) الحجازيتين جروا بهما مطلقاً في الحاضر، واختلفوا في الجر بهما في الماضي، ولا يستعملان في المستقبل لا تقول: (لن أراه ولا سوف أراه منذ يوم الجمعة) [و٩٣] وهما على كلام الجمهور أسمان، إن رفع بهما مطلقاً، وحرفان إن جرَّ بهما، وقيل: هما اسمان على كل حال، والجر بهما على الإضافة.

قوله: (بمعنى أول المدة) يعني أن (مذ) و(مئذ) الاسمتين لهما معنيان أحدهما: بمعنى أول المدة، وهو ما صلح جواباً لـ (متى) وشرطه أن يليهما^(٣) المفرد المعرفة.

قوله: (فيليهما^(٤) المفرد المعرفة) مثبتاً كان الفعل الذي قبلهما أو منفياً، (صحبتهُ منذ يوم الجمعة)، و(ما رأيته منذ يوم الجمعة)، ومراده بالمفرد غير المثني والمجموع^(٥)، وإنما اشترط ذلك لأنه للتحديد، والمفرد فيه كاف، ولو جئت به مثني أو مجموعاً لم يكن الأول إلا لأحدهما، وإنما كان معرفة

(١) ينظر شرح الرضي ١١٧٢، وقل: (وقل الأخصش (مئذ) لغة أهل الحجاز، وأما (مذ) فلغة تميم وغيرهم ويشركهم فيه أهل الحجاز).

(٢) ينظر الرضي ١١٧٢، وهذه العبارة منقولة عنه دون عزو له.

(٣) في الأصل (يليهما) ولا تستقيم.

(٤) في الكافية المحققة (فيليهما) بدل (فيليهما).

(٥) ينظر شرح المصنف ٨١.

لأن النكرة مجهولة ولا يُحدَّد بمجهول، واليوم الذي يذكر فيه الانتفاء، قال الأخفش^(١) لا تنتفي الرؤية عنه إلا في بعضه، لأنها لو انتفت في كله لم يكن ذلك اليوم أول ابتداء انتفاء الرؤية، وأجاز المبرد^(٢) الانتفاء في كله وفي بعضه.

قوله: (وبمعنى جميع المدة)^(٣) وذلك ما صلح جواباً لـ (كم)، قوله: (فيليهما) أي (مذ) و(منذ).

قوله: (المقصود بالعدد) مثبتاً كان أو منقياً نحو: (رأيت مذ يومان) و(ما رأيت مذ يومان)، يوماً أردت أي يومين أو شهراً وسنةً أو ساعة أو غير ذلك، والمراد أن جميع انتفاء الرؤية هذه المدة المذكورة المتصلة بزمان التكلم من أولها إلى آخرها، وقد روى الأخفش للعرب في ثلاثة مذاهب^(٤) أحدها: أنك إذا قلت (ما رأيت مذ يومان) لم يعتبر باليوم الذي انتفت الرؤية فيه، ولا باليوم الذي وجدت فيه، فتقول إذا رأيت يوم الجمعة، فقد رأيت يوم الجمعة فتقول، (ما رأيت مذ يومان) يعني السبت والأحد.

الثاني: الاعتبار بهما معاً، الثالث: الاعتبار باليوم الذي انتفت فيه الرؤية دون اليوم الذي وجدت عنه، وأجاز الأخفش^(٥) الاعتبار بالآخر

(١) ينظر الجنى الداني ٥٠١ - ٥٠٢.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠/٣ - ٣١، والجنى الداني ٥٠٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٢٠/٢: (وأما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتاً كان الفعل أو منقياً، فليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفرداً أو لا معرفة أولاً نحو: مذ يوم ومنذ يومان ومنذ اليوم، ومذ اليومان وأنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أونه إلى آخره المتصل بزمان التكلم).

(٤) ينظر هذه المذاهب في شرح الرضي ١٢٧/٢ - ١٢٢، والجنى الداني ٥٠٠ وما بعدها.

(٥) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٢٢/٢.

دون الأول.

قوله: (وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن) يعني بعد (مذ) و(منذ) نحو:
(ما رأيته مذ خلق الله له) و(مذ خلقه الله)، قال:

[٤٩٠] ما زال مذ عقلت يله إزاره^(١)

(ومذ أن الله خلقه) و(مذ أن خلقه الله).

قوله: (فيقدر زمان مضاف)^(٢) يعني أن (مذ) و(منذ) مختصان بظرف الزمان، كما أن (أين) مختصة بظرف المكان، واختلف فيما ليس بزمان ومكان، كالصدر والفعل، و(أن) و(أن) والجملة الاسمية عند من يجيز دخول (مذ) عليها نحو قوله:

[٤٩١] مذ أنا يلقم^(٣)

(١) صدر بيت من الكلل، وعجزه

ودنا فأدرك خمسة الأشبار

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١، وينظر المقتضب ١٧٧/٢، والجنى الثاني ٥٠٤، وشرح الفصل ١٢٧/٢، ٢٢٦/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١٤١/٢، والمغني ٦٣٦، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، وأوضح المسالك ٦٧/٣، واللسان ملحق خمس ١٢١٢/٢، والجمل للزجلجي ١٢٩، وجمع الهوامع ٢٢٢/٣، وخزانة الأصب ٢١٢/١، والمقصد النحوية ٢٢٧/٣.

والشاهد فيه قوله: (مذ عقلت) حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها.

(٢) ينظر شرح المنصف ٨٢، وقل الرضي في شرحه ١٢٢/٢: (ولو يذكر المنصف الجملة الاسمية نحو: مذ زيد مسافر).

(٣) قطعة من عجز بيت من الطويل، وتعلم البيت:

وما زلت محمولا على ضغينة مضطلع الأضغان مذ أنا يافع

وهو للكميته بن معروف أو لرجل من سلوه ينظر الكتاب ٤٩/٢، وشرح أبيات سيويه ٢٢٧/١، والجنى

فألجمهور قالوا: لا بد من تقدير زمان مضاف، لأنهما لازمتان لظروف الزمان فتقول: (مذ زمن خلق الله له) و(مذ زمن خلقه الله) و(مذ زمن أن الله خلقه)^(١)، والزمان يقدر قبل المصدر والجملة التي في معناه كثيراً، نحو: (جئت قدوم الحاج) وقال بعضهم لا يقدر زمان، وأجاز دخولهما على غير الزمان إذا لم يكن مكاناً، نص على ذلك الفارسي، وهو ظاهر في قول سيويه^(٢).

قوله: (وهو مبتدأ ما بعده خبره)^(٣) يعني (مذ) و(منذ) لا الزمن المضاف وكان الأحسن أن يقول: و(هما)^(٤) في إعرابهما أقوال:^(٥) الأول: للفارسي^(٦) وابن السراج^(٧) والمصنف^(٨) وأكثر البصريين^(٩) أنهما مبتدآن، وما بعدهما الخبر، وجاز الابتداء بهما لكونهما في تأويل الإضافة

الداني ٥٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٤٠/٢، ومغني اللبيب ٤٤٢، وأوضح المسالك ٣٣٣. والشاهد فيه قوله: (مذ أنا يقع) حيث دخلت (مذ) على الجملة الاسمية.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٣٩/٢ ثم قل: (والصحيح عندي أنهما مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين وإنما اخترته لأن فيه إجراء (مذ) و (منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمل وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعى التكثير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف، وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر...).

(٢) ينظر الكتاب ١١٧/٣.

(٣) في الكافية المحققة العبارة مختلفة بعض الشيء (وهو مبتدأ وخبره بعده خلافاً للزجاج).

(٤) أي الأحسن أن يقول ابن الحاجب: (وهما مبتدأ وخبره...) هذا ما يريده الشرح والله أعلم.

(٥) ينظر الجنى الداني ٥٠١ - ٥٠٢.

(٦) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٥٥/٢.

(٧) ينظر الأصول في النحو ١٣٧/٢، وجمع الهوامع ٣٣٣/٣.

(٨) ينظر شرح المنصف ٨٢.

(٩) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ٣٨٢/١ وما بعده، ومغني اللبيب ٤٤٢، والجنى الداني ٥٠٢.

بمعنى أول المدة أوجميعها، وقل الزجاج^(١) والزجلجي^(٢) إن ما بعدهما هو المبتدأ وهما الخبر وتخصص بتقديم الخبر عليه كما تقول: (بيني وبين رؤيته يومان) ولا تكونان مبتدأين لأنهما يخرجان عن الظرفية ويكونان من الأسماء الملازمة للرفع على الابتداء، وضعف المصنف (كلامهما)^(٣)، وقل الكسائي^(٤) [ظ ٩٣] العامل في (يومان) فعلٌ مقدر تقديره (مذمضى يومان) وقال بعض الكوفية إنهما خبر مبتدأ محذوف تقديره: (مُذَمَّما يومان).

قوله: (ومنها لَدَى وَلَدُنْ) أي من الظروف المبنية المكانية (لدى) و(لدى)، وإنما بنيت^(٥) لأن من لغاتها ما هو على حرفين، فحمل الباقي عليها، وفي (لَدُنْ) لغات ست عدّها الشيخ^(٦) (لَدُنْ) بفتح اللام والبدال، و(لَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال، والنون فيهما ساكنة، و(لَدُنْ) بضم اللام وفتحها وسكون الدال وكثير النون، و(لَدُنْ) بضم اللام وفتحها

(١) ينظر رأي الزجاج في شرح المصنف ٨٢، ومغني اللبيب ٤٤٢، والمجمع ٢٢٤/٣.

(٢) ينظر رأي الزجاج في الجمل ١٤٠، ومغني اللبيب ٤٤.

(٣) في الأصل كلامه ولا يستقيم.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٤٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٢/١ وما بعده والمجمع ٢٢٤/٣.

(٥) قل الرضي في شرحه ١٣٣/٢: (وأما لدى وهو بمعنى (عند) فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا أو معنى نحو: (عندي أنك غني)).

وقل ابن يعيش في شرحه على المفصل ١٠٠/٤: (اعلم أن لدى ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى عند وهو مبني على السكون والذي أوجب بنائه فرط إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست، فليس في ظروف الأمكنة أبهم من (لدى) و (عند) ولذلك لزمّت الظرفية فلم تتمكن تمكّن غيرها من الظروف فجرت مجرى الحرف في إبهامه).

(٦) ينظر شرح المصنف ٨٢ وشرح الرضي ١٣٣/٢، وشرح المفصل ١٠٠/٤ - ١٠١.

وسكون الدال وحذف النون^(١) وهي مبنية لازمة للإضافة مطلقاً وقد ورد في (لَدْ) نصب ما بعدها نحو:

[٤٩٢] من لدشولاً إلى إتلائها^(٢)

وفي (لَدَن) نصب (غُدوة) نحو:

[٤٩٣] لَدَن غُدوةً حتَّى أَلَانَ بِحَفْها^(٣)

وتؤول بأنَّ (كان) مقدرة فيهما ناقصة، إن كان منصوباً أو تامة إن كان مرفوعاً، وقيل في (لَدَن) هي الناصبة لغُدوة، ونونها مشبهة بنون التنوين ك(ضارب زيداً) أوجعلت نون تنوين ك(رطلُ زيتاً) وذهب بعض النحاة إلى أن (لَدَن) معربة، لأنها موافقة لـ (عند) في وقوعها خبراً نحو: (زيد لَدُنْكَ) كما تقول: (زيد عندك) بخلاف المعنى، فإن (عند) أعم، لأنها تستعمل لما كان في ملكك حاضراً أو غاب، و(لدى) لا تستعمل إلا فيما كان في ملكك حاضراً، وروي أيضاً عن بعض العرب إعراب (لَدَن)

(١) ينظر لغاتها في شرح المصنف ٨٢ وشرح ابن يعيش ١٠٠/٤ - ١٠١، وشرح الرضوي ١٢٣/٢، واللسان ملأ لَدَن ٤٠٢٢/٥.

(٢) سبق تخريجه في باب كان وأخواتها.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٠/٤ - ١٠١، وعجزه

بقية منقوص من الظل قالص

والشاهد فيه قوله (لَدَن غُدوة) حيث نصب (غُدوة) بعد (لَدَن) وهذا نادر والأكثر جره بالإضافة، قل ابن مالك:

وألزموا إضافة (لَدَن) فجـر ونصب غُدوة بها عنهم ندر

وعليه قراءة ﴿لِيَنْذِرَ بَأْسًا مِنْ لَدُنْهِ﴾^(١) بإشمام الدال الضم وكسر النون.

قوله: (وقط للماضي المنفي)^(٢) يعني ومن الظروف الزمانية المبينة (قط) وهي للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق تقول (ما رأيتهُ ما قط) كما تقول: (ما أفعله أبداً) إلا أن أبداً لا تختص بالمنفي وفيها لغات أربع، قط بفتح القاف وضمها والطاء مضمومة مشددة فيهما، وفتح القاف مع سكون الفاء وضمها مخففة، وإنما بنيت لأن من لغاتها ما هو على حرفين، وقيل: لتضمنها لام الاستغراق وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات، وقيل: حملاً لها على (عَوْضُ)، وقد تأتي بمعنى (حسب): (افعل هذا فقط) أي فحسب وقد يأتي في الإثبات نحو:

[٤٩٤] جازوا بمنق هل رأيت الذئب قط^(٣)

(١) الكهف ٢/٨٨، وتعلمها ﴿فِيمَا لِيَنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهِ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾.

وقرأ أبو بكر عن عاصم (من لدنه) يسكن الدال وإشملها الضم وكسر النون والمه موصولة (بيله) والبقون (لدنه) بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء ينظر الحجة لابن رجب ١٢، والسبعة ٣٨٨، ينظر تفسير القرطبي ٣٩٩/٥، وتفسير فتح القدير ٣٦٩٣، والكشف ٥٤/٢ - ٥٥، والنشر ٣٦٠/٢، والحجة لابن خالويه ٣٣١.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٢٤/٢: (معنى قط الوقت الماضي عموماً)، وقل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١٤٥/٢: (إذا قصد عموم وقت الفعل الماضي جيء بعد نفي الفعل بقط أو قط).

(٣) الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٠٤/٢، وينظر الإنصاف ١١٥/١، وشرح المفصل ٥٢/٢ - ٥٣، وشرح الرضي ١٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٢، ومغني اللبيب ٣٢٥، وأوضح المسالك ٣٦٠/٣، واللسان ملحة (خضر) ١١٨٤/٢، وجمع الهوامع ١٧٤/٥، وخزانة الأدب ١٠٩/٢. المنق: اللين الممزوج بالله ويكون لونه أخضر كالذئب.

وقبله:

حتى إذا جن الظلام واختلط

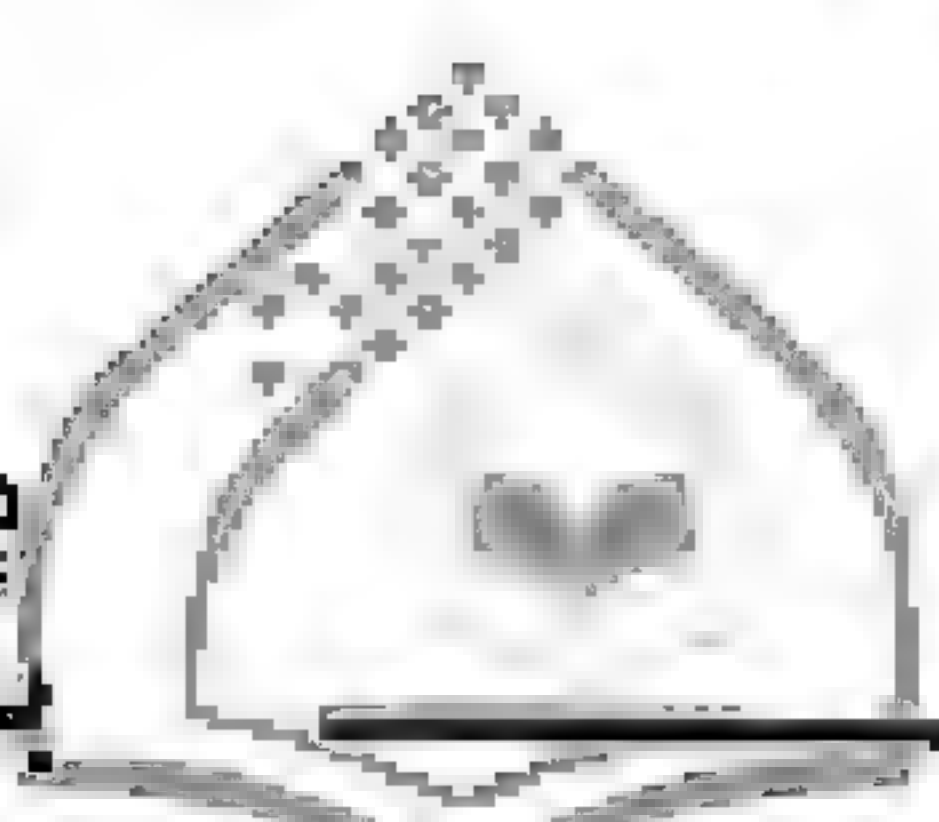
قوله: (وعَوْضٌ) ^(١) إنما بنيت لتضمنها إلاستغراق ولقطعها عن الإضافة كـ (قبل) و (بعد).

قوله: (للمستقبل [المنفي]) ^(٢) يعني أن (عَوْضٌ) ظرف زمان، لا يكون إلا منفيًا مستقبلاً، تقول: (لا أفعله عَوْضٌ) وقد يقل: (لا أفعله عوض العائضين) أي (دهر الداهرين) ^(٣) لأن الأصل أنه اسم معرب من أسماء الدهر قل:

[٤٩٥] ولولا نُبْلُ عَوْضٍ في خُطْبِي وأوصلي ^(٤)

لكن قُطِعَ عن الإضافة وبني كـ (قبل) و (بعد) وأكثر ما يستعمل مع القسم ومن باب قوله:

[٤٩٦] لئُشْحَمَ داجِ عَوْضٌ لا تَتَفَرَّقُ ^(٥)



والشاهد فيه قوله: (قط) حيث استعمل قط في الإيجاز كأنه قل: جاؤوا بمثل مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٤٥/٢ (وإن قصد عموم الفعل في الاستقبال جيء بعد نفي الفعل بـ (عوض).

(٢) ما بين الخصرتين زينة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر اللسان ملة (عوض) ١١٧٧/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ - ١٠٩.

(٤) البيت من الهزج، وهو للفقند الزماني كما في ديوان الحملة للعرزوقي ٥٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٤٥/٢ وشرح الرضي ١٢٤/٢، ولسان العرب ملة خطيب ٩١٨/٢، والجمع ٢١٢/٣، وخزانة الأدب ١١٦٧ - ١١٩، والنذر ١٣٢/٢، ويروى خضتماني، والخطبي الظهر أو عرق في الظهر، ويعلى.

لطاعتُ صدور الخيل طعناً ليس بالآلي

والشاهد فيه قوله: (نبل عوض) حيث أضيف (عوض) فأعرب.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصلته

رضيحي لسان ثدي أم تحالفا

وقد جاء في الميثاق الماضي قل:

[٤٩٧] ولولا دفاعي عن عفتي ومشهدي

هوت بعفتي عوض عفتي مغرب^(١)

قوله: (والظرف المضاف إلى الجملة و((إذ)) يجوز بناؤه^(٢) على
الفتح) يعني ما أضيف من ظروف الزمان المعربة إلى الجملة غير هذه
المتقدم ذكرها جاز بناؤها بخلاف هذه، فإن بناؤه بخلاف هذه فإن بناءها
واجب مثاله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣) ﴿يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ﴾^(٤)
و﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾^(٥) ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾^(٦) سواء كانت الجملة اسمية

وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥، ينظر الأغاني ١١١/٩، وجمهرة اللغة ٩٠٥، والخصائص ٣٦٥/١، والإنصاف
٤٠١/١، وشرح المفصل ١٠٧/٤، ومغني اللبيب ٧٦٩، وشرح شواهد المغني
٣٠٣/١، وشرح الرضي ١٢٥/٢، واللسان ملة عوض ٣٦٧/٤، وجمع الموامع ٢١٢/٣، والدرر ١٣٦/٣، وخزانة
الأدب ١٣٨٧ - ١٤٠.

والشاهد فيه قوله (عوض لا تنفرق) حيث استعمل عوض مع القسم أي أن تكون من متعلقات
القسم، وعوض متعلق بتفرق أي لا تنفرق أبداً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١٢٤/٢، وينظر الخزانة ١٢٩/٧.

والشاهد فيه قوله (عوض) حيث جاء عوض المبني للمعنى مع الإثبات لفظاً وهو متفي معنى، فإن هوت
ملحني مثبت وهو عامل في عوض لكنه متفي معنى لكونه جواب لولا.

(٢) في الكافية المحققة: (والظروف المضافة بناؤها) بدل (والظرف المضاف بناؤه) قل الرضي في شرحه
١٠٦/٢: (والحق أن (إذ) إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التثنية في نحو: (يومئذ) جاز فتحه ومنه
قوله تعالى: (فعلتها إذا وأنا من الضالين) أي فعلتها إذ ربيتني إذ لا معنى للجزاء ها هنا).

(٣) المائدة ١١٩/٥، وتعلمها: ﴿قُلْ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ...﴾.

(٤) غافر ٥٢/٤٠، وتعلمها: ﴿يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُ سُوءُ الدَّارِ﴾.

(٥) المعارج ١١/٧٠، وتعلمها: ﴿يُودِ الْمَجْرِمُ لَوْ يَفْتَلِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ بَنِيهِ﴾.

(٦) هود ٦٧/١، وتعلمها: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ صَالِحُونَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةِ مِنَّا وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ
هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾.

أوفعلية معربة أومبنية، ولا فرق بين أن تضاف إلى جملة نحو: (يوم (إذ) قام زيد) أو تكون منونة تنوين عوض نحو: (يومئذ) و(ساعتئذ) و(حينئذ)، والكسرة في (إذ) كسرة بناء، وجعلها الأخفش^(١) كسرة إعراب، فهذه يجوز الإعراب فيها والبناء، وقد فهم من قوله: (يجوز بناؤه على الفتح) جواز الأمرين، واختيار الإعراب، ووجه البناء لشبهه ب(حيث) في افتقارها إلى الجملة، وقيل اكتسبت مما أضيف إليه.

قوله: (وكذلك (مثل)، و(غير)، مع (ما) و(إن) و(أن)) يعني وكذلك يجوز بناء (مثل) و(غير) إذا أضيفا إلى ما فعل مثل: (ما يفعل) وغير (ما يفعل) أو إلى (أن) المشددة أو المخففة نحو: (قيامي مثل أنك تقوم ومثل أن تقوم) قال:



[٤٩٨] لم يمنع الشرب منها غير أن نطقك _____^(٢)

وكذلك يجوز بناء (آية) لأنه بمعنى علامة، وعلامة مصدر، قال:

[٤٩٩] بآية ما تحبون الطعما^(٣)

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٠٦٣.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزة.

حماسة في غصون ذات أو قال

وهو لأبي قيس الأسدي في ديوانه ٨٥ ينظر الكتائب ٣٢٩٢، وشرح أبيات سيويه ١٨٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح المفصل ٨٧/٣، ومعني اللبيب ٢١١، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، والإنصاف ٢٨٧/١، وجمع الهوامع ٣٣٣/٢، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ - ٤٠٧، واللسان ملحة (وقل) ٩٠٠/١، وأو قل: ثلث.

والشاهد فيه قوله (غير أن نطقك) حيث أضيفت غير إلى أن فبنيت، وهذا جائز، وكذلك (إلى) إذا أضيفت إلى أنه يروى غير بالضم فيرفع على الفاعلية عندها.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره

[٥٠٠] بآية يُقدمون الخيل شعناً^(٤)

حملها على ظروف الزمان، أنها بمعنى (علامة) والعلامة بمعنى الوقت، وظروف الزمان عبارة عن الأوقات قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ﴾^(١) أي علامات، ومن الظروف المبنيات (أمس) في لغة الحجاز، وبنائها لتضمنها لام التعريف^(٢) وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وأما في لغة بني تميم^(٣)، فإنهم يعربونها إعراب مالا ينصرف

ألا مَنْ مَبْلَغُ عَنِي تَمِيمَا

وهو ليزيد بن عمرو بن الصمغ كما في الكتاب ١١٧٣، وشرح أبيات سيويه ١٨٦٢، والشعر والشعراء ٦٤٠/٢، وجهرة اللغة ٢٥٠، والكامل للمبرد ١٧١/٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٨٧/٢، ومغني اللبيب ٥٤٩، وشرح شواهد المغني ٨٣٧/٢، وجمع الهوامع ٢٨٧/٤، وخزانة الأدب ٥١٢/١. والشاهد فيه قوله: (بآية ما تحبون) حيث أضف (آية) إلى الجملة الفعلية جوازاً، وزعم ابن جني على حد قول ابن هشام أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو: (وآية ملكيه أن يأتيكم التابوت).
(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كأن على سنانيكها مداً

وهو للأعشى كما في اللسان ملحة (سَلَمَ) ٢٠٧٩٣، وينظر الكتاب ١١٧٣، وشرح المفصل ١١٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٨٥/٢، ومغني اللبيب ٥٤٩، وشرح شواهد المغني ٨١٧/٢، وجمع الهوامع ٢٨٧/٤، وخزانة الأدب ٥١٢/١ - ٥١٥.

والشاهد فيه قوله: (بآية يقدمون) حيث أضف (آية) التي بمعنى علامة إلى الفعل وهي تضاف إلى الفعل المتصرف مجرداً أو مقروناً بـ (ما) المصدرية أو النقية.

(١) البقرة ١٨٩/٢، وتعلمها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ...﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٢٥/٢ وقوله: (وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمس، فكان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لا التعريف العهدي كما هو علة كل اسم قصد به إلى واحد ومن بين الجماعة المسماة به).

(٣) وقل الرضي في الصفحة نفسها: وأما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيويه إعرابه غير مصروف في حل الرفع وبنائها على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر وينظر شرح التسهيل السفر الثاني

للعلمية والعدل قال:

[٥٠١] لقد رأيت عجباً مذ أماً^(١)

و(الآن) عبارة عن زمان التكلم، وهو مبني على الفتح للتخفيف،
واختلف في علة بنائه، فقال الزجاج: لتضمنه معنى الإشارة إلى هذا
الوقت^(٢) وقال الفارسي: ^(٣) لتضمنه لام التعريف ك(أمس) واللتان لا
تصلحان للتعريف للزومهما له، وقال المبرد^(٤) والسيرافي^(٥) وابن
السراج^(٦) بني لشبهه بالحرف في لزومه موقعاً واحداً وهو اللام بخلاف
الأسماء المعربة، فإنها تكون نكرة ثم تعرف ثم تنكر، وقال الفراء^(٧) إنه
منقول من (آن) الشيء إذا حان فبني لأنه في الأصل فعل ماض، وبعضهم



٨٤٧/٢ وشرح المفصل ١٠٦/٤، وينظر الكتاب ٢٨٣/٢.
(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٢، وشرح المفصل ١٠٦/٤ - ١٠٧، ونوادير أبي زيد ٥٧، وجمهرة اللغة ٨٤١ -
٨٤٣ وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٨٤٩/٢ وشرح شذور الذهب ١٢٣، وشرح قطر الندي
١٦، وأوضح المسالك ١٣٢/٤، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢، وجمع الهوامع ١٨٩/٢، وخزانة الأدب ١٦٧/٧ - ١٦٨،
وشرح الرضي ١٢٥/٢، وعجزة

عجائزاً مثل السعالي خساً

والشاهد فيه قوله (مذ أماً) حيث جلست كلمة أمس غير منصرفة فجرت بالفتحة والالف للإطلاق

- (٢) ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي ١٣٧/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤.
- (٣) ينظر رأي الفارسي في شرح الرضي ١٣٧/٢، والجمع ١٨٥/٢.
- (٤) ينظر المقتضب ١٧٣/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤.
- (٥) ينظر رأي السيرافي في هاشم الكتاب ٢٨٤/٢، وشرح الرضي ١٣٧/٢.
- (٦) ينظر الأصول في النحو ١٣٧/٢، والجمع ١٨٥/٢.
- (٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٨٤٤/٢، وشرح الرضي
١٣٧/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٤، والجمع ١٨٧/٢.

جعله معرباً لأن الأصل الإعراب ولا يعدل عنه من غير دليل، واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(١).

و(لما) ظرف زمان بمعنى (حين) إذا وليها الفعل الماضي نحو: ﴿وَلَمَّا وَدَّ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٢) وحرف إذا وليها المستقبل، وبنيت في الماضي حملاً على المستقبل وقيل: لافتقارها إلى جملة توضيحها.

و(مع) ظرف مكان منصوب ملازم للإضافة قال تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ﴾^(٣) وإن نون كان منصوباً على الظرفية، نحو (كنا معاً) أي في مكان، وقيل: على الحالية، أي مجتمعين، والفرق بين فعلنا (معاً) و(مجتمعين) إن (معاً) تفيد الاجتماع في حال الفعل، و(جميعاً) بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أم لا، والألف في (معاً) عند الخليل^(٤) بدل من التنوين، لأنه لا لام عنده، وعند يونس والأخفش^(٥) بدل من اللام كفتى وهي عندهما عكس أخوك، تُردّ لامه في غير الإضافة، وتحذف في الإضافة^(٦) وهي مبنية عند

(١) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهري الصافية شرح المقلعة الكافية السفر الثاني ورقة ٧٠ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات صنعاء.

(٢) القصص ٢٣/٢٨ وتعلمها: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾.

(٣) الأنبياء ٢٤/٢١ وتعلمها: ﴿اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلُوبُهَا تَافِتُونَ﴾. قبلي...^(٤)

(٤) ينظر الكتاب ٢٨٦٣ - ٢٨٧، وينظر شرح الرضي ١٢٧/٢.

(٥) ينظر رأي يونس والأخفش في شرح الرضي ١٢٧/٢.

(٦) والعبارة من قوله: (والفرق بين فعلنا... إلى قوله.... وتحذف في الإضافة) منقولة بتصرف من شرح الرضي ١٢٧/٢.

سيبويه لأنه وضعها وضع الحرف^(١)، والأكثر يعربونها للدخول التنوين عليها وبعض النحاة جعله حرفاً إذا كان ساكناً، وضعف بأنه لو كان حرفاً لم ينون، وقد نون نحو قوله:

[٥٠٢] مكر مفر مقبل مديبر معاً^(٢)



(١) ينظر الكتاب ٤٢٠/١.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزة

كجلمود صخر حطه السيل من عل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩، وينظر الكتاب ٢٢٨/٤، ومعاني القرآن للفراء ٢٢١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٩/٢، والشعر والشعراء ١١٦/١، وجمهرة اللغة ١٢٦، ومغني اللبيب ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٥١٨، وشرح شذور النخب ١٤١، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، وجمع الهوامع ١٩٦/٣، وخزانة الأدب ٣٩٧/٢. والشاهد فيه قربة (معاً) حيث استعمل (مع) منوناً مع أنه بمعنى جميعاً ولو كانت حرفاً لم تنون كما ذهب إلى ذلك الشارح.

المعرفة والنكرة

قوله: (فالمعرفة [ظ ٩٤] ما وضع لشيء) جنس للحد،
وخرجت المهملات.

قوله: (بعينه) خرجت النكرات، وهذا حدٌ معنوي لا لفظي^(١)، لأنه غير
ممكّن، لأن أكثر المعارف اللفظية نكرات، ويرد على حده الأعلام
المشتركة، ك(زيد) و(عمرو)، وجوابه أنها وضعت لشيء بعينه، ولكن
اتفق بعدد مسمياتها، والمضمرات نحو (أنا) و(أنت) و(هو) فإنها صالحة
لكل متكلم ومخاطب وغائب، وجوابه أنها وضعت في الأصل لتكلم
واحد، ومخاطب واحد، وغائب واحد، ثم دخل فيها من غير قصد من
الواضع الأول، و(شمس) و(قمر) ونحوهما، إن قيل بتعريفهما لم يكن إلا
بالعلمية، ويبطل ذلك بكثرة إضافتهما وحسبها وإن قيل: بتكثيرها فقد
دخلت في حد المعرفة، وأعلام الجنس نحو (أسامة) و(ثعالة)^(٢) فإنها وضعت

(١) قل المصنف في شرحه ٨٢ - ٨٣، لا ينبغي أن تحد المعرفة بأمر لفظي لأنها إنما كانت معرفة باعتبار
المعنى....، ولما نعتي بالتعريف أن يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلبس بغيره، وإنما
نعتي به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعين على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعاً لواحد لا
بعينه من أحاد مشتركة في معنى كلي....).

(٢) اسم للثعلب.

لشيء لام بعينه إذ هي منطبقة على كل شخص من مسمياتها، ودليلهم على علميتها منعه من الصرف، ومن دخول لا التعريف عليه ومن الإضافة، وأنهم نصبوا الحال منه، وسيأتي جواب عَلم الجنس.

قوله: (وهي المضممرات إلى آخرها) يعني أن المعارف خمس: المضممرات، وأعرفها التكلم، ثم الخطاب، ثم الغيبة، وهي متعرفة بالقرينة، أما التكلم فواضح لأن الإنسان يعلم نفسه وأحواله، وأما الخطاب فبقريئة الإقبال، وأما الغائب فبقريئة اللفظ الذي يعود إليه الضمير.

قوله: (والأعلام) وتعريفها بالقصد المصاحب للوضع والفرق بينها وبين المضممرات أن وضعها متعلد، ووضع المضممرات واحد والأعلام تنحصر في سبعة أنواع: الأول أعلام الأناسي، وله تقسيمات:

الأول: ينقسم إلى اسم ك(زيد) و(عمرو) ولقب: ك(بطة) و(قفه) وكنية: ك(أبي عمرو) و(أم كلثوم) و(ابن جلا) و(ابنة الكرم) لأنك تقول في حصرة: إن أضيف إلى (أب) أو (أم) أو (ابن) أو (بنت) فهو كنية، وإن لم، فإن أفلا مدحاً أو ذماً، فهو اللقب، وإلا فهو الاسم.

الثاني: إلى مفرد ومركب، فالمفرد ك(زيد) و(عمرو)، والمركب إما جملة ك(تأبط شراً) و(برق نحره) أو مزج ك(معلي كرب) و(بعلبك) أو صوت ك(سيبويه) و(عمرويه)، أو مضاف ك(عبدا الله) و(أبي عمرو).

الثالث: منقول أو مرتجل، فالمنقول بابه السماع وقد حصر في عشرة أنواع، عن مركب كما تقدم، وعن تشبيه نحو: (طيبان)، وعن جمع

نحو (كلاب)، وإنما رُدَّ عن مصغَّر ك (عمير) و (زهير)، وعن منسوب ك (ربيعي) و (صيفي) وعن اسم عين ك (ثور) و (أسد) وعن معنى ك (عِضْل) ^(١) و (إياس) وعن صفة ك (حاتم) و (فاطم) أو (مقامر) أو (مشعوذ) وعن صوت كنية، وعن فعل: إما ماض ك (شَمَرَ) و (كعسب) أو مضارع ك (يزيد) و (تغلب) أو أمر ك (اصمت) و (أطرق) والمرتل قياسي ك (عمران) و (حمدان) و (شله) و (حيوة).

النوع الثاني: ما يتخذ ويتولد من الحيوانات، كالخيل والإبل والغنم والكلاب مثل (أعرج) و (لأخف) لفرسين، وشذ (قم) و (عليان) لجملين و (حطه) و (هيلة) لعيرين و (ضمران) و (كساب) لكلبين.

النوع الثالث: ما لا يتخذ ولا يتولد من الحيوانات وهي علم الجنس ك (أسامة) و (ثعالة) وإنما حُكِمَ بالعلمية، لأن العرب عاملته معاملة الأعلام في امتناع دخول لام التعريف وامتناع إضافته، وامتناع صرفها، ونصب الحال عنها ^(٢)، وهي ثلاثة أضرب: منها ماله اسم وكنية ك (أسامة) و (أبو الحارث) و (ثعالة) و (أبو الحصين) وماله اسم ولا كنية له ك (قثم) وماله كنية ولا اسم ك (ابن براقش) و (أم عجلان).

النوع الرابع: أعلام المعاني والأزمنة والأعداد، فالمعاني نحو (بره) علم للمبرة، و (فجار) للفجرة، و (سبحان) للتسبيح، و (كيسان) للغدر، والأزمنة نحو: (غدوة) و (بكرة) علم لغدوة يومك وبكرته، والأعداد نحو (سته)

(١) ينظر اللسان ملة (عِضْل) ٢٩٨٧/٤ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٣٣٢.

ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية، وستة أكثر من خمسة وخمسة أقل من ستة، فهذه جعلوها أعلاماً تقدر العدد لا لنفس المعدود والدليل على علميتها منعها الصرف^(١).

النوع الخامس: أعلام الأوزان نحو (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فَعَّلَان) و(أفعل) فهذه وضعوها أعلاماً على موزوناتها للاختصار والإيجاز ودليل علميتها وصفها بالمعارف ونصب الحال عنها.

[و٩٥] النوع السادس: علمية بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين، وهي تسمى الأعلام الاتفاقية ك(بن عمرو) و(ابن مسعود) و(ابن عباس) و(ابن الزبير) و(ابن الصعق) و(ابن رألان)^(٢) فهذه الأسماء غالباً على جماعة مخصوصين من أبناء هؤلاء دون سائرهم.

النوع السابع: الكنى الموضوعية على أعلام الأناسي^(٣) وكناهم نحو: (فلان) و(فلانة) و(أبوفلان) و(أبوفلانة)، والدليل على علميتها امتناع دخول اللام عليها، وامتناع إضافتها، ومنع فلانة من الصرف، وليس يؤثر التأنيث مع العلمية، وإذا بنيت في فلان بنيت في فلان، وهي تفارق الأعلام من حيث إنها لا تتكرر، كما تتكرر الأعلام ولا تستعمل إلا في الحكاية.

(١) ينظر شرح الرضي ١٢٣٧٢.

(٢) ابن رألان: ولد التعلمة ينظر الأصول لابن السراج ١٥٧٨، واللسان ملحة (رأل) وابن رألان: رجل من سبب طيء وهو من البلب الذي يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكون لكل من كان من أمته أو كان في صفته.....) اللسان ١٥٣٧٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٢٧٢.

قوله: (والمجهات) وهي أقسام أسماء الإشارة وهي متعرفة بالإشارة وبالنداء، أو ما يقوم مقامها، والموصولات وتعريفها بصلتها عن الفارسي^(١) والمصنف^(٢) وجماعة من النحاة، وعند الأخفش^(٣) وغيره أنها تعرف ب(أل) نحو (الذي) و(التي) وما ليست فيه (أل) محمول على ما فيه (أل)، وبعضهم جعل ما ليس فيه (أل) نكرات وعند الإمام يحيى بن حمزة بالقصد كالمضمر والإشارة وأسماء الاستفهام والشرط عند بعضهم، وهي عند الجمهور نكرات وابتدئ بها للعموم، وأسماء الأفعال وهي نكرات عند من جعل محلها نصباً، ومعارف عند من جعلها مبتدأة، ومنهم من جعل ما تَوْنُ منهما نكرة، وما لم ينون معرفة، وما جاز الأمران كان معرفة ونكرة، وتعرفت لأنها أعلام إما للفظ الفعل أو مصدره، وبعضهم قل: لا توصف بتعريف ولا تنكير، لأنها كالفعل.

قوله: (وما عرّف بالألف واللام) ودخلها على ثلاثة أقسام (للعهد) وهو ضرب حضوري نحو (أعطني الكتاب) لمعين، ولفظي، نحو (جاءني رجل فأكرمت الرجل) ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٤)، وذهني نحو (ادخل السوق)، فإنه ينصرف إلى أقرب سوق إليه وأعظمه، إن استويا في القرب وعرفي نحو: (جمع الأمير الصاغة) أي كل صاغة بلده.

(١) ينظر رأي أبي علي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ١٣٠/٨.

(٢) ينظر رأي المصنف في أماليه ٨٦٧/٢.

(٣) ينظر رأي الأخفش في الهمع ٢٨٧/٨.

(٤) المزمّل ١٥٨/٣، وتتلها: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾.

الثاني تعريف الجنس، وهو استغراق حقيقي حيث يصح فيه الاستثناء نحو: ﴿وَالْعَصْرُ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) و(الناس كلهم هلكت إلا العالمين)^(٢) وغير استغراق، نحو: (اشرب الماء واللبن، وكل اللحم والسمن) و(أهلك الناس الدينار والدرهم)^(٣) ﴿وَاحْفَظْ أَنْ يَأْكُلَ الذِّبُّ﴾^(٤) ومراد به الماهية نحو: الرجل خير من المرأة، والذكر أفضل من الأنثى^(٥).

الثالث: زيادة إما للمح صفة أصلية فتفيد التعظيم نحو(الحسن) و(العباس) أوجنسية أصلية نحو(الفضل والليث) في الأعلام، ولوقوعها في مواضع النكرة نحو:

[٥٠٣] أرسلها العراك^(٦)



ونحوه، والتعريف عند سيويه^(٧) باللام وحدها، والهمزة اجتلبت للوصل بدليل سقوطها عند الوصل في الدرج، وعند القطع بالألف واللام معاً، لأن أكثر حروف المعاني على حرفين ك(هل) و(بل) وشبههما.

(١) العصر ١٠٣-٤.

(٢) ينظر كشف الخفاء ٤١٥/٢، وذكره الغزالي في الإحياء ٦٧٨، عن سهل التستري، واستشهد به الرضي برواية أخرى، (الناس كلهم هالكون إلا العالون، والعللون كلهم هالكون إلا المفلون، والعللون كلهم هالكون إلا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم) ينظر شرح الرضي ١٢٩/٢.

(٣) هذا القول يروي في الرضي ١٢٩/٢: أهلك الناس الدينار والدرهم البيض وهذا من باب وصف المفرد بالجمع.

(٤) يوسف ١٢/١٢، وتعلمها: ﴿قُلْ إِنِّي لِحِزْنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَ الذِّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾.

(٥) ينظر الرضي حيث هذه الأمثلة في ١٢٩/٢.

(٦) سبق تخريج البيت في باب الحل.

(٧) ينظر الكتب ٣٢٤٣ - ٣٢٥، و ١٤٨/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٨/١.

قوله: (والنداء) يعني من المعارف نحو (يا زيد) وتعريفه بالقصد^(١) والإقبال مع حرف النداء، وإذا دخل حرف النداء على المعرفة زال تعريفها الأول، لثلا يجمع بين تعريفين، وبعضهم جعل تعريف المعرفة لما كانت متعرفة من قبل والنكرة ب(أل) ثم حذفها، وناب حرف النداء منابهما، وفصل بعضهم، فقال: تعريف النكرة بالنداء والمعرفة بما كان عليها من قبل.

قوله: (والمضاف إلى أحدها معنى)^(٢)، يعني من المعارف النكرة المضافة إلى أحد هذه المعارف المذكورة إضافة معنوية، نحو: (غلامك) و(غلام زيد)، و(غلام هذا)، و(غلام الرجل) يحترز من اللفظية نحو (ضارب زيد) و(مضروب زيد) و(حسن الوجه)، فإنها لا تكون معرفة لأنها لا تفيد تعريفاً، وإنما تفيد تحقيقاً في اللفظ، وما لا يتعرف بحال نحو (غير) و(مثل) و(شبه).

قوله: (والعلم ما وضع لشيء بعينه [غير متناول غيره] يوضع واحد)^(٣) إلى آخره) قوله: (ما وضع لشيء) جنس، وخرجت المهملات

(١) وعن عد النداء من المعارف المصنف وابن الناظم في شرحه ٥٥، وابن هشام في أوضحه ١٧٨، والسيوطي في اللمع ١٩٠/٨. قل الرضي في شرحه ١٣٧٢: (ومن لم يعلمه من النحويين من المعارف لكونه فرع المضمرات لأن تعرفه لوقوعه كلف الخطاب).

(٢) قل الشريف الجرجاني على هامش شرح الرضي ١٣٧٢ ويعرف ما أضيف إلى واحد من هذه المذكورات قل: (سوى المعروف بالنداء فإنه لا يقع مضافاً إليه، وعن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم بما بالذات أو بالواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة).

(٣) ما بين الحصريتين زيادة نت الكافية المحققة.

(بعينه) ^(١)، خرجت النكرة (غير متناول غيره) ^(٢) خرجت سائر المعارف (بوضع واحد)، استدراك للعلم المشترك كـ (زيد) و (عمرو)، وعند من يتوهم أنه متناول غيره ويرد عليه علم الجنس نحو (أسامة) و (ثعالة)، فقل سيويه ^(٣)، وبه قل المصنف ^(٤) إنه علم الماهية فقط، والفرق بينه وبين رجل، أن رجلاً لم يوضع على الماهية فقط، بل وضع وقصد به متعلق، وقل بعضهم: إنه في الأصل وضع على واحد من أمته، فأطلقوه على سائر جنسه تسليحاً وتساهلاً لقلة التفاوت بينهما، وقل السيرافي وابن بابشاذ ^(٥) وابن يعيش ^(٦) تعريف كتعريف لام الجنس، يعني أن معناه معنى النكرة، كما أنه لا فرق بين ما فيه لام الجنس نحو (أهلك الناس الدينار والدرهم) ^(٧) وما ليس فيه اللام.

قوله: (وأعرفها المضمرة) هذا مذهب الجمهور، أن أعرفها المضمرات، ثم الأعلام، ثم المبهمات، ثم المعرب بالألف واللام ثم المنادى، ثم

(١) قل المصنف في شرحه ٨٣ (هذا جنس للمعلوف كلها)

(٢) قل المصنف في نفس الصفحة يخرج غيره من المعلوف لأنها تستعمل لمعين آخر، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت وأنت تخاطب زيدا صبح أن تقول: وأنت لـ (عمرو) إذا خاطبته أيضاً وقل المصنف في شرح قوله: (بوضع واحد) ليندفع وهم من يتوهم أن زيدا إذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فهو متناول غيره فلا يكون جلعاً، فإذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لأنه لا يكون إلا بوضع آخر.

(٣) ينظر الكتاب ٣٢٤/٣ - ٣٢٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٣ وأماله ٥٣٨/٢.

(٥) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٠٥.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٥.

(٧) سبق تخريج هذا القول.

المضاف إلى أحدها معنى، وأعرف المضمرة المتكلم ثم الخطاب ثم الغائب^(١)، وأعرف الأعلام غير المشتركة كأعلام القرون الماضية نحو: (فرعون) و(هامان) ثم أعلام الأماكن نحو: (مكة) و(يثرب) ثم البهائم نحو: (أعرج) و(لاحف)^(٢) لقلتها ثم الأناسي وأعرفها الكنى، ك(أبي زيد) و(أبي عمرو) ثم الألقاب ك(بطة) و(قفة) ثم الأعلام ك(زيد) و(عمرو). وأعرف المبهمات، القريب ثم المتوسط ثم البعيد وأعرف المعرف باللام، الحضوري، ثم العهد اللفظي، ثم الذهني، ثم الجنس، وأعرف المنادى ما كان للقريب، ثم المتوسط، ثم البعيد، وأما المضاف إلى أحدها فأعرفه ما أضيف إلى أعرفها، وذهب السيرافي^(٣) إلى أن أعرف المعارف العلم، ثم المضمرة، ثم المبهمة، ثم المعرف، وروي ذلك عن سيويه، وذهب ابن السراج^(٤) أن أعرفها الإشارة، ثم المضمرة، ثم العلم على ترتيب ما تقدم، لأنه يتصرف بالعين واللقب، لأن الإشارة تميزه بخلاف سائرهما، فإنها لم تميز إلا باللقب، وذهب الكوفيون^(٥) أن أعرفها المضمرة، ثم المبهمة، ثم العلم، ثم المعرف، وذهب ابن كيسان أن أعرفها المعرف باللام^(٦)، لأنه

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.

(٢) ينظر اللسان مادة (لحف) ٤٠٠٨/٥، وفي شعرازمري القيس: على لاحب لا يهتلى بمناره والمعنى ليس به منار فيهتلى به.

(٣) ينظر شرح المفصل ٨٧/٥.

(٤) ينظر الأصول ١٤٩١، وشرح المفصل ٨٧/٥.

(٥) ينظر شرح المفصل ٨٧/٥.

(٦) وأعرف المعارف بالإجماع لفظ الجلالة، واختلفوا بعد ذلك في تركيبها والذي عليه أكثر النحاة أن أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة المضمرة ثم العلم ثم أسماء الإشارة ثم ما عرف بالألف واللام ثم

أتى بها للتعريف، وغيره لم يوضع لتعريفه أداة، وأما المضاف فلم يقل أحد بأنه أعرف المعارف، لأنه يكتسي التعريف بما أضيف إليه، وهو درجة خامسة، وهو المفهوم من المصنف هنا، وكلامه في النعت يقتضي خلافه حيث قال: ^(١) لا يوصف ذواللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وقال سيبويه: ^(٢) إنه في درجة ما أضيف إليه، وضعف مذهبه ومذهب من جعله درجة خامسة بأنه يوصف المضاف إلى المعرف باللام نحو: (غلام الرجل الكريم).

قوله: (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) عكس حد المعرفة، ويدخل فيه ما خرج من المعرفة من الاعتراض، ويدخل فيه الألفاظ المشتركة كـ (قُرٍّ) و (وَجَوْن) ^(٣) فإنها تدل على شيء لا بعينه ^(٤) وهي معرفة، فلا بد من زيادة بوضع واحد، قل صاحب البرود كان الأولى تقدم حد النكرة على المعرفة لأن المعرفة فرعها، ولأن الجهل بالشيء متقدم على العلم به، بل كان تعديد المعارف لأنها محصورة يعني عن حدها، لأن فيه صعوبة، لأنك إذا حددت بحد لفظي فبعض ما يدخله اللام والإضافة [و٩٦] غير

ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف، ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٧٢، وجمع الهوامع ١٩١٨ وما بعدها.

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ٧٢٠/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٩٨٣.

(٣) قر: للحر والبرد وجوثة للأبيض والأسود.

(٤) قل الزجاجي في الفصل ١٩٨: (النكرة ما شاع في أمته كقولك جلهني رجل وركبت فرساً). وينظر

شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.

معرفة، وإن حذت بحد معنوي فبعض النكرات معرفة في المعنى، كـ (أول) من (أمس)، و(هذا رجل كريم) ثم تشير إلى معين وبعض المعارف في المعنى نكرة كـ علم الجنس والمعرف بلام الجنس في بعض المواضع نحو: ﴿وَأَيُّ لَيْلٍ نَسْلَخُ﴾^(١).

[٥٠٤] ولقد أمر على اللثيم يسيني^(٢)

وأنكر النكرات معلوم، ثم جوهر، ثم جنس، ثم نامي، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل^(٣).



(١) يس ٢٧/٣٦ وتعلمها ﴿وَأَيُّ لَيْلٍ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهْلُ فَإِذَا هُم مَّظْلُمُونَ﴾.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه

فمضيت ثم قلت لا يعنيني

وهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، ولشمر بن عمرو الحنفي الأصمعي ١٣٦، ولعمير بن جابر الحنفي في حملة البحري ١٧١، وينظر الخصائص لابن جني ٢٢٧/٢، وأمسلي ابن الحاجب ٢٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٩٦/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وجمع الهوامع ٢٢١، وخزانة الأدب ٢٥٧١ - ٢٥٨.

والشاهد فيه قوله (اللثيم) حيث دخلت (ك) الجنسية فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من سائر أفراد جنسه فتعريفها لفظي لا يفيد التعين وإن كان في اللفظ معرفة.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.

(١) العدد

قوله: (أسماء ما وضع لكمية آحاد الأشياء) نسبة إلى (كمّ) ولك تشديد الميم وتخفيفها، فالتشديد ليكون المنسوب إليه ثلاثياً كالأسماء، ومن لم يشدد أجراه ك(يد) و(فم) قال نجم الدين: ^(١) لوقال لكمية الأشياء كان أولى، لأن آحاد جمع أحد، فيخرج الواحد والاثنان، ولودخل الواحد والاثنان لدخل رجل ورجلان ومع حذف أحد لخرج رجل ورجلان، ويدخل واحد واثنان، لأنهما من العدد عند النحويين، لأنهما يصلحان جواباً ل(كم) خلافاً للحساب، فليس العدد عندهم إلا ما افتقر إلى تمييز، فلا يدخل الواحد والاثنان، وحدها عندهم: ما وضع لمقادير الأجناس أربعة، خمسة، ستة، سبعة، ثمانية، تسعة، عشرة، مئة، ألف. هذا معنى قوله: (أصولها اثنا عشرة كلمة) ^(٢) واحد إلى عشرة ومئة وألف) وما

(١) للتفصيل ينظر شرح المفصل ١٦٦ وما بعدها وشرح الرضي ١٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٠٥/٢/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٥/٢.

وأحد جمع واحد وليس جمع أحد لكن الذي في اللسان والقلموس الخيط أن أحد جمعه أحد والواحد لا يجمع على أحد ومؤنثة واحدة وإحدى والواحدان جمع الواحد كراكب وركبان ينظر اللسان مائة (وحد) ٤٧٨٠/١.

(٣) ما بين الخاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

عدا هذه (الاثنتي عشرة) فيتفرع عليه إما تشية، نحو (مئتان) و(ألفان)، أو (جمع) نحو (ثلاثمئة) و(ثلاثة آلاف) و(عشرون) و(ثلاثون) أو تركيب نحو (أحد عشر) أو عطف، نحو: (أحد وعشرين) فصارت الأعداد أربع مراتب أحاد من (واحد) إلى (عشرة) ومركبات: وهي من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) وعقود وهي (عشرون) وأخواتها و(مئة) و(ألف) وعطوف، وهي من (واحد وعشرين) إلى (تسعة وتسعين) على العقود و(المئة) و(الألف).

قوله: (تقول: ((واحد)) و((اثنان)) يعني للمذكر (واحدة) ((اثنان)) ((ثنتان))^(١) للمؤنث و(ثنتان) لغة تميم و(اثنان) لغة الحجاز^(٢)، وفي المركب (أحد عشر) للمذكر، و(إحدى عشرة) للمؤنث، للاختصار وألف (إحدى)^(٣) بدل عن التاء، ولا يصح (واحد) و(عشرة) ولا (واحدة عشرة)، وفي العطف يجوز الوجهان، تقول (واحد وعشرون) و(أحد وعشرون) و(واحدة وعشرون) و(إحدى وعشرون)، ويجوز استعمال (البضع)^(٤) و(بضعة) في المفردات والمركبات والعطوف، إذا أردت عدم النص بالعدد تقول: (بضعة رجل) و(بضع سنين) و(بضعة عشر) و(بضع عشرة)

(١) ينظر شرح المصنف ٨٣.

(٢) ينظر الكتاب ٥٥٧/٣.

(٣) ينظر شرح الرضي حيث قلنا: وجمعوا (إحدى) على (أحد) تشبيهاً بسكرة وسدر.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٥٢/٢.

و(بضع وعشرون) و(بضعة وعشرون) قال الفراء: ^(١) لا يصح استعمالها في مئة وألف، لا نقول (بضع مئة) ولا (بضع ألف) و(النيف) ^(٢) ولا تستعمل إلا في العطف تقول: (نيف وعشرون) والفرق بينه وبين البضع، أن النيف تستعمل من الواحد إلى العشرة، والبضع من الثلاثة إلى العشرة.

قوله: (ثلاثة إلى عشرة وثلاث إلى عش) ^(٣) يعني أنك تجري على القياس في تذكير المذكر وتأنيث المؤنث في الواحد والاثنين ومن الثلاثة إلى العشرة تعكس فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث، فنقول: (ثلاثة) إلى (عشرة) للمذكرين و(ثلاث) إلى (عشر) للمؤنثات وعليه: إن المعداد جماعة، فاستحق التأنيث فتركوا أحدهما بغير علامة خشية اللبس عند عدم التمييز وآثروا المذكر بالعلامة، إما لأنه أسبق رتبة، أولاً أنه أخف، أو كراهة أن يجمعوا على المؤنث تأنيثين فيما هو كالشيء الواحد ^(٤)، لوقالوا: (ثلاثة نسوة) مع وجود ما يتحمل عنه وهو المذكر، وبعضهم جعل ذلك لغة واللغة لا تعلل.

قوله: (أحد عشر اثنا عشر إحدى عشرة اثنا عشرة) يعني أنهم

(١) ينظر رأي الفراء في شرح المفصل ٢٧١.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٧٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٤٧٢: (وعلل ذلك بوجوه والأقرب عندي أن يقلد إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه، وأعني بأصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد نحو: ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية قبل أن يستعمل بمعنى المعداد... وإنما وضع على التأنيث في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٤.

جروا في ذلك على الأصل الأول، وهو تذكير المذكر وتأنيث المؤنث كما فعلوا في الواحد والاثنين، وهمزة (أحد) و(إحدى) منقلبة عن واو، [ظ ٩٦] وألف (إحدى) للتأنيث، بخلاف همزة الملازمة للنفي في (مأ جاءني من أحد) فإنها أصلية^(١).

قوله: (ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة) يعني أنك من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر) تجري على القياس، فتؤنث المذكر وتذكر المؤنث في الجزئين الأولين، وعلى القياس الأول الأصلي في الجزئين الآخرين، وهو تذكير المذكر وتأنيث المؤنث، ولم يؤنثوا (عشر) مع المذكر، لأنهم كرهوا الجمع بين علامتي تأنيث فيما ليس بأصل للتأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، ولا حذفوها من عشر مع المؤنث لأنهم كرهوا سلب المؤنث علامتيه في كلمتين، فعادلوا بينهما، هذا إذا جئت باسم العدد، فلما إذا جئت بالواحد من العدد ذكرت المذكر وأنثت المؤنث في الجزأين جميعاً فتقول: (ثالث عشر) و(رابع عشر) و(ثلاثة عشرة) و(رابعة عشرة) لأن المذكر ليس في معنى جماعة، لأن المراد به (واحد) من أمة، وقد خطأ المصنف^(٢) من قال (الحادية عشر) بحذف التاء

(١) قل الرضي في شرحه ١٤٦٢: (وقل أبو علي همزة أحد المستعمل في غير الموجب أصلية لا بدل من الواو، وأما في الموجب نحو قوله تعالى: (قل هو الله أحد) فهي بدل اتفلاً كأنه لما لم يرد في نحو: ما جئني أحد معنى الوحدة ارتكب كون همزة أصلاً والأولى أن نقول همزته في كل موضع بدل من الواو) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٦ وقلة (لوقد يقع في بعض المصنفات الحادية عشر إلى التسعة عشر، وفي المؤنث، وكذلك وقع في (المفصل) وهو غلط لأنهم لما ذكروا الاسمين في (الحادي عشر) والثالث عشر

من (عشر) مع المؤنث.

قوله: (وَتَمِيمٌ يَكْسُرُونَ^(١) الشين من عشرة) يعني أن تميم تستكره ست فتحات متواليات^(٢) فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك في المركبات نحو (أَحَدَ عَشَرَ) و (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) و (ثَلَاثَ عَشَرَ) ونحوه، فيكسرون الشين لأن المستكره توالي المتماثلات، وأما الحجازيون فعدلوا إلى سكونه لخفتها، ومن العرب من يسكن العين فيقول (أَحَدَ عَشَرَ)^(٣) قرأ ابن الصباغ (أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا)^(٤) بسكون العين، وقرأ صاحب حفص: (اثناعشر شهراً)^(٥) وجمع بين ساكنين ومنهم من لا يبالي بتوالي الحركات



أثروا الاسم في الخلية عشرة إلى التسعة عشرة وإنما ذكروا الاسم في الخلية عشر والثالث عشر، لأنه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر وثلاث عشرة فإنه للجماعة على ما تقدم.

(١) في الكافية المحققة وتميم (تكس) بذلك يكسرون، شرح الرضوي

(٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٥٥٧/٣، والمفصل ٢١٥، وشرح المفصل ٢٧١، وشرح الرضوي ١٥٠/٢ - ١٥١، وشرح ابن عقيل ٤٠٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٧١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧١.

(٣) ينظر شرح الرضوي ١٥١/٢.

(٤) يوسف ٤١٢، وتعلمها (إذ قل يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين).

وقرأ الحسن وأبو جعفر وطلحة بن سليمان (أَحَدَ عَشَرَ) بسكون العين لتوالي الحركات وليظهر جعلوا الاسم اسماً واحداً، ينظر تفسير البحر المحيط ٢٨٠/٥، وفتح القدير ٥٢، والنشر في القراءات العشر ٢٧٩/٢.

(٥) التوبة ٣٦/٩، وتعلمها (إن عسلة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتب الله يوم خلق السماوات والأرض).

وقرأ ابن القعقاع وهيرة عن حفص يسكن العين مع إثبات الألف وهو جمع بين ساكنين على غير حقه، وقرأ طلحة يسكن الشين. ينظر النشر في القراءات ٢٧٩/٢، وتفسير البحر المحيط ٤٠/٥ - ٤١، والقرطبي ٢٩٧/٤.

ويبقى على أصله، قرأ الأعمش: ﴿اثنى عشرة أسباطاً﴾^(١) بتوالي الفتحات.

قوله: (عشرون وأخواتها) يعني العقود، وهي (ثلاثون) إلى (تسعين).

قوله: (فيهما) يعني في المذكر والمؤنث بلفظ واحد نقول: (عشرون رجلاً وعشرون امرأة).

قوله: (أحد وعشرون وإحدى وعشرون) يعني أنهم في المعطوف غيروا لفظ (واحد) إلى (أحد) و(واحد) إلى (إحدى)، ويجوز البقاء على الأصل.

قوله: (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم)^(٢) يعني أنك تعطف على العقود المفرد من العشرات على لفظ ما تقدم، وهو أنك تذكر المذكر وتؤنث المؤنث في الواحد والاثنين، وتنعكس في الثلاثة إلى التسعة فتقول: (واحد وعشرون رجلاً) و(اثنان وعشرون رجلاً) (واحدة وعشرون امرأة) و(اثنتان وعشرون امرأة) وتقول في الثلاثة إلى التسعة (ثلاثة وعشرون رجلاً) و(ثلاث وعشرون امرأة).

قوله: (إلى تسعة وتسعين) يعني تجري على هذا القياس في عطف المفردات على جميع العقود إلى (تسعة وتسعين).

(١) الأعراف ١٦٠/٧، وتعلمها: وقطعناهم اثني عشرة أسباطاً أمماً وأوحينا إلى موسى إذ استبقه قومه... ﴿﴾
وقرأ ابن وثب والأعمش وطلحة ابن سليمان (عشرة) بكسر الشين وعنهم الفتح أيضاً وأبو حيوة وطلحة بن مصرف بالكسر. ينظر تفسير البحر المحيط ٤/٤٠٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥١/٢.

قوله: (مئة^(١) وألف ومئتان فيهما) يعني أنك إذا انتهيت إلى تسعة وتسعين قلت: (مئة وألف) و(مئتان وألفان) في المذكر والمؤنث على سواء نقول: (مئة رجل) و(مئة امرأة)، و(مئتا رجل ومئتا امرأة)، و(ألف رجل وألف امرأة) (ألفا رجل وألفا امرأة).

قوله: (ثم [بالعطف]^(٢) على ما تقدم) يعني في تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وذلك في المئين والألوف والعطوف من ثلاثة إلى تسعة، نقول: (ثلاثة آلاف وثلاث مئة) بإثبات التاء في الألوف، لأنها مذكورة وبجذفها في المئين لأنها مؤنثة، و(مئة وثلاثة رجال) و(مئتان وثلاثة) و(ألف وثلاثة) و(ألفان وثلاثة)^(٣) لذلك تجري على قياس ما تقدم في عطف المركبات، والعقود والعطوف على المئة والألف والمئين والألفين نقول: (مئة وأحد عشر) و(مئة وثلاثة عشر) و(مئة وعشرون) و(مئة وواحد وعشرون) كذلك في المئين والألف والألفين، ولك تقديم الأقل وتعطف عليه الأكثر والعكس [و٩٧] نقول: (ثلاثة ومئة) و(ثلاثة وعشرون)، ونقول: (مئة وثلاثة وعشرون وثلاثة) لكن تقديم الأقل أولى قياساً على (أحد عشر) وهو الأكثر استعمالاً، ولك أن تأتي في التمييز في المعطوف والمعطوف عليه، والاستغناء عن بأحدهما نقول: (ثلاثة رجل ومئة رجل) و(ثلاثة رجل ومئة) و(ثلاثة ومئة رجل).

(١) وأصل (مئة) مئبة كسيرة حذف لامها فلزمها التاء عوضاً منها كما في عزه وثبه ولا مهاييه لما حكى الأنخس: رأيت مئياً بمعنى مئة وإنما يكتب مائة بالألف بعد الميم حتى لا يشتبه بصوره (منه) خطه فلذا جمع أو ثني حذف الألف. ينظر الرضي ١٥٢/٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

قوله: (وفي ثمانى عشرة فتح الياء وجاء إسكانها وشذ حذفها بفتح النون) ^(١) إلا مثل في ثمانى إثبات الياء كان غير مركب كـ (قاضي) وقد تعالى: ﴿على أن تأجرني ثمانى حجج﴾ ^(٢) وقد:

[٥٠٥] ولقد شربت ثمانياً وثمانياً ^(٣)

وقد جاء إسقاط الياء وإعراب النون نحو: ﴿وله الجوار﴾ ^(٤) ﴿ومن فوقهم غواش﴾ ^(٥) بالضم، وقوله:

[٥٠٦] لها ثانياً أربع حسن

وأربع ففغرهما ثلث ^(٦)

(١) قل الرضي في شرحه ١٥٢/٢: (أما الفتح فلأن الياء تحتل الفتح لخفته كما في رأيت القاضي، وجاء إسكانها كثيراً لتثقل المركب بالتركيب كما أسكنت في (معدى كرب)، و (قالي قلى) و (بلي بدا)، وجوباً وجاز حذف الياء مع قلته لاستثقل أيضاً وبعد حذف الياء ففتح النون أولى من كسرهما لتدل على الياء المخوفة، وقد يحذف الياء في ثمانى من غير التركيب ويجعل الإعراب على النون). وينظر شرح المصنف ٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٣٠/٨ وما بعدها.

(٢) القصص ٢٧/٢٨، وتعلمها: ﴿قل إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج...﴾.

(٣) صدر بيت من الكلل، وعجزة:

وثمان عشرة واثنين وأربعاً

وهو للأعشى كما في لسك العرب ملحة (ثمن) ٥٠٩/١، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٥/١.

والشاهد فيه قوله: (ثمان عشرة) حيث كسر نون ثمانية المركبة بعد حذف يائها ويجوز فتح الياء وسكونها...

(٤) الرحمن ٢٤/٥٥، وتعلمها: ﴿وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام﴾.

(٥) الأعراف ٤١/٧، وتعلمها: ﴿لهم من جهنم مهلة ومن فوقهم غواش وكذلك نجزي الظالمين﴾.

قل أبو حيان في البحر ٣٠٠/٤: (والتنوين في (غواش) تنوين صرف أو تنوين عوض، قولان وتنوين عوض من الياء أو من الحركة قولان، وقرئ (غواش) بالفتح كقراءة عبد الله (وله الجوار المنشآت).

(٦) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٣٦/١، وشرح الرضي ١٥٢/٢، واللسان ملحة (ثمن) ٥٠٩/١، وشرح الأشموني ٢٢٧/٣، وشرح التصريح ٢٧٤/٢، وخزانة الأدب ٣٦٥/٧.

وإن كان مركباً جاءت وجوه أربعة: بقاء الياء مفتوحة لحفة الفتحة، وإسكانها للخفة تشبيهاً بـ (معدي كرب) وحذفها وبقاء الكسرة دليلاً عليها، وحذفها وفتح النون قبلها، وهي على لغة (ثمان) في المفرد وقال: [٥٠٧] ولقد شربت ثمانياً وثمانياً

وثمان عشرة واثنتين وأربعاً^(١)

قوله: (ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض^(٢) مجموع لفظاً ومعنى) لما فرغ من تبين الأعداد ذكر تميزاتها، يعني مميز الثلاثة مخفوض على الإضافة بـ (من) وإنما استعمل مضافاً لأن المقصود ما بعده بدليل وصفه نحو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾^(٣) ولو كان العدد هو المقصود لكانت الصفة له وقيل (سماناً)^(٤) وكان القياس جره في المركبات كالأحاد، لكنهم كرهوا جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وقال الزمخشري: ^(٥) يجوز سماناً صفة

والشاهد فيه قوله: (فتغرها ثمان) حيث حذفت الياء من (ثمان) وجعل الإعراب على النون وذلك على لغة...

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) قل الرضي في ١٥٣٧: (وربما جله في الشعر نحو: ثلاثة أنوابه وإغما شذ النصيب لأن المعدود في الأصل كان موصوفاً) وعنه سيويه ضرورة الكتب ١٦٧/٢ - ١٦٢.

(٣) يوسف ٤٣/٢، وتعلمها: ﴿وقل الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابست يا أيها الملأ أفتوني في رؤي إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾.

(٤) قل أبو حيان في تفسير البحر ٣١٠/٥: (وسمان) صفة لقوله (بقرات) ميز العدد بنوع من البقرات وهي السمان منه، لا يجنسهن، ولو نصب صفة لسبع لكان التمييز بالجنس لا بالنوع، ويلزم من وصف البقرات بالسمن وصف السبع به، ولا يلزم من وصف السبع به وصف الجنس، لأنه يصير معنى سبعاً من البقرات سماناً... ثم قلنا ولم يضاف سبع إلى عجاف لأن اسم الغلد لا يضاف إلى الصفة).

(٥) ينظر الكشف ٤٤٧/٢.

لسبع وهو جائز تقول: (جاءني ثلاثة رجال قرشيون وقرشيين) إلا أن المعنى يختلف، فإن وصفت العدد كان من إضافة النوع إلى الجنس، وإن وصفت التمييز كان من إضافة الجنس إلى النوع، وأما كونه مجموعاً إما لمطابقة العدد في لفظه نحو (ثلاث رجال) أو لضعف دلالة هذا العدد القليل على الجمع فقووه: بجمع تمييزه.

قوله: (لفظاً أو معنى)^(١) يعني أن تمييز الثلاثة إلى العشرة مجموع لفظاً، نحو ثلاثة رجال، أو معنى في اسم الجمع واسم الجنس، نحو: (ثلاثة نفر) و(رهنط وذود)^(٢) و(ثلاث من البط).

قوله: (إلا في ثلاثئة إلى تسعمئة) [وكان قياسها مئات أو مئتين]^(٣) هذا استثناء من قوله: (مجموع) يعني فإن تمييزها مجرور مفرد، تقول (ثلاثئة) وكان قياسه الجمع لأن (مئة) تمييز لثلاثة فنقول: (ثلاث مئتين) جمع سلامة لمؤنث أو (مئتين) جمع سلامة لمذكر، وإنما أفرد كراهة الجمع بين تأنيثين في (مئة) في معنى التأنيث^(٤)، وكأنه جمع بين تأنيثين مخفف بخذف الجمع، وقد حصل في مئة دلالة على الكسرة، وأما مع التنوين مسنين بدل من «ثلاث مائة»^(٥) وعطف بيان قوله:

-
- (١) اسم الجنس ويسمى الجمع المعنوي كالتمر والعسل، واسم الجمع كالرهنط والقوم والنفر.
- (٢) (ذود) من الإبل ما بين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والتكسير أفراد ينظر اللسان مئة (ذود) ١٥٢٥/٣.
- (٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
- (٤) قل المصنف في شرحه ٨٥ (ألا ترى أنك إذا قلت ثلاثمئتين امرأة وجمعت مئة صار فيما هو كالاسم الواحد تأنيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلاثة رجل وبخلاف ثلاثة آلاف).
- (٥) الكهف ٢٥/١٨ وتعلمها «وليشوا» في كهفهم ثلاث مئة سنين وازدادوا تسعين.

[٥٠٨] ثلاث مئين للملوك وفي بهارها

ثي وجلت عن وجوه الأهالي^(١)

وقل بعضهم: أفراد (مئة) على لقياس لأن أصل التمييز الأفراد وإنما جمع في ثلاثة رجل لضعف دلالة على الجمع.

قوله: (وميز أحد عشر [إلى تسعة وتسعين])^(٢) منصوب مفرد يعني يميز المركب نحو (أحد عشر رجلاً)، والعقود نحو (أحد وعشرون رجلاً) والمعطوف إلى (تسعة وتسعين رجلاً) لا يكون إلا منصوباً مفرداً، وأما النصب فلتعذر الإضافة، وأما في التركيب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وأما قولهم (خمسة عشر زيد) و(خمسة عشر ك) ^(٣)

قرأ الجمهور بالتوين. قل ابن عطية على البدل أو عطف بينه وقيل على التفسير والتمييز. قل الزمخشري عطف بين ثلاث فيه، وحكى أبو البقاء أن قوماً أجزوا أن يكون بدلاً من مئة لأن مئة في معنى مئتين، فلما عطف البيان فلا يجوز علة مئتين البصريين. وأما نصبه على التمييز فللمحفوظ من لسان العرب المشهور أن مئة لا يفسر إلا بفرد مجرور. وقرأ حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي (مائة) بغير تنوين مضافاً إلى سنين أو وقع الجمع موقع المفرد وأنهى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له بذلك وقرأ أبي سنة وقرأ الضحك (سنون) بالواو على إضمار هي سنون. ينظر تفسير البحر ١١٢/١، والجمع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/٥، والحجة لابن زنجلة ٤١٤، والسبعة لابن مجاهد ٣٨٩ - ٣٩٠، والكشف ٥٨٢. قوله (فلاستغني بهل لأنها مشبه للجمع، وقد حله مجموعاً نحو قوله في قراءة حمزة والكسائي (ثلاث مئة سنين بالإضافة).

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢، وينظر أمالي ابن الشجري ٢٤٢ - ٢٤٤، والمقتضب ١٦٧/٢، وشرح المفصل ٢١/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٣/١، وشرح الرضي ١٥٣/٢، وخزانة الأدب ٢٧٠/٧.

والشاهد فيه قوله (ثلاث مئين) حيث جمع مئة على مئين وذلك على القيلس في الشعر، هذا وإن كان القيلس إلا أنه شاذ في الاستعمال. كما قل ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣٦/١.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة (١٦٨).

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٨/١.

فالمقصود فيه العدد المضاف، وإنما جيء بالعدد لبيان المعدود فكان [ظ ٩٧] كالشيء الواحد، وأما في العقود والمعطوف نحو (عشرون رجلاً) و(أحد وعشرون درهماً)، فإن أضافوا مع النون لم يحز، لأنها كنون الجمع، وإن حذفت لم يحز، لأنها شبيهة بالأصلية^(١)، وروى الكسائي إضافة العقود إلى العدد فتقول: (عشرو درهم) كما تقول: (عشرون زيد)^(٢). قال صاحب البرود: الأقرب أن يقال: إضافته بمعنى (من) وهي قليلة، ومع هذا انتقل في المركب لمصير ثلاثة أشياء كشيء واحد ويضعف حذف النون في العقود، لأنها كالأصلية فلما انضم قلة إلى قلة في المركب، وقلة إلى حذف في العقود ترك، وأما كونه مفرداً فلا لأنه لتبيين الذات وهو حاصل في الأفراد كما يحصل في الجمع، والمفرد أخف فكان أولى، هذا مذهب الجمهور أعني إفراده، وأجازه الفراء^(٣)، واحتج بقوله تعالى: ﴿اِثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا أَمْأً﴾^(٤) وتؤول بأن (أسباطاً) بدل من اثني عشرة و(أَمْأً) عطف

(١) قل الرضي في شرحه ١٥٤/٢: وأما عشرون وأخواته فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تختلف بل هي مشبهة بها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٤/٢، ولم يسه الرضي إلى الكسائي والجمع ٧٦/٤.

وإنما قلنا وربما جله عشرو درهم وأربعو ثوب وهو قليل، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٥/١ وقد نسب ابن مالك إلى الكسائي.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١، وشرح الرضي ١٥٥/٢، والجمع ٧٦/٤.

(٤) الأعراف ١٦٠/٧، وتعلمها: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اِثْنَيْ عَشَرَ اَسْبَاطًا أَمْأً...﴾ وأسباطاً بدل من اثني عشرة وذهب الزمخشري في كشفه إلى أن أسباطاً تميز. قل الزمخشري: فإن قلت: تميز ما بعد العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً وهلا قيل: اثني عشرة سبطاً قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد قطعناهم اثني عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ينظر الكشف ٩٧/٢ وقد رد أبو حيان في البحر المحيط على الزمخشري، ينظر البحر ٤٠٥/٤.

بيان على أسباط، أو بئد من البئد عند من منع من عطف البيان في النكرة، وقل الزمخشري: إنه يجوز، إن أريد كل واحد جمعاً نحو (عندي عشرون أنعاماً)، إذا أردت أن كل واحد منها أنعام وجعل الآية منه، وردّ قوله بأنه يلزم أن يكونوا (سنة وثلاثين سبطاً) ^(١).

قوله: (ومميز مئة وألف وتشيتهما وجمعه) يعني وتشية المئة والألف، وجمع الألف وحده، وأما المئة فقد تقدم أنها لا تجمع إذا جاءت مميزة لثلاثة إلى عشرة.

قوله: (مخفوض مفرد) ^(٢) أما الخفض فعلى الإضافة، لأنه قياس أصل العدد، وأجاز ابن كيسان ^(٣) النصب، فتقول (ألف درهماً) و(مئتان ديناراً) واحتج بقوله:



[٥٠٩] إذا علس الفتي متين علماً

فقد ذهب اللذاة والفتاه ^(٤)

(١) قل الرضي في شرحه ١٥٥/٢: (قل المصنف وهذا يطرد في قوله: (تعالى: اثنتي عشرة أسباطاً) فلو كان تميزاً لكانوا ستة وثلاثين على رأيه).

(٢) قل الرضي في شرحه ١٥٤/٢: (أما خفضه فعلى الأصل في نحو: ثلاثة رجل وأما إفراده فلما جراًهم عليه أفراد المميز المنصوب الذي قبله مع أنه أخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع، ومرتبة الأحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الأفراد في كثير من الأشياء....).

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١١٤/١ - ١١٥، وشرح الرضي ١٥٤/٢، والجمع ٧٤/٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع كما في الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، ومجالس نعلب ٣٣٣، وأمال المرتضى ٢٥٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٨، وشرح الرضي ١٥٤/٢، وأوضح المالك ٢٥٥/٤، وجمع الهوامع ٧٧/٤، وخزانة الأدب ٣٧٧ - ٣٨٠.

والشاهد فيه قوله: (متين علماً) حيث نصب الاسم بعد (متين) للضرورة وكن الوجه حذف نون متين

وأما الأفراد فلأنه لما كثر العدد فيه، جمع مميزه مع حصول الغرض بالأفراد وأجاز الفراء الجمع^(١)، واحتج بقراءة حمزة ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ﴾^(٢) بالإضافة.

قوله: (وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً أوبالعكس فوجهان)^(٣) مراده بالتذكير والتأنيث ما يكون في المفرد نحو النفس إذا أريد بها الرجل لأنها مؤنثة، بدليل قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(٤) والشخص إذا أريد به المرأة، فهذا لك فيه وجهان؛ اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، فتقول: جاءني ثلاث شخصو للنساء وثلاثة أنفس للرجال، و(ثلاث شخصو) و(ثلاثة أنفس) قال:

[٥١٠] ثلاث شخصو كاعين ومِعْصَر^(٥)

ونخفض ما بعدها على اعتبارها مضافة إلى علم، وذلك لأنه قيل أصل العدد.

- (١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٧/٢، وشرح المفصل لابن يعين ٢٤/٢.
- (٢) الكهف ٢٥/٨، ينظر السبعة في القراءات ٣٩٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٨/٢، وفي النشر في القراءات العشر ٣١٠/٢، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ٣١٠/٢، وتفسير البحر المحيط ١١٢/٨.
- (٣) ينظر الكتب ٥٦١/٣، وشرح المصنف ٨٥، وشرح الرضي ١٥٥/٢.
- (٤) النساء ٧/٤، وتعالى ﴿وَمَا مِنْهَا نَفْسٌ وَاحِدَةٌ خَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً...﴾.
- (٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فكأن نصيري دون من كنت أتقي

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠، ينظر الكتب ٥٢٦/٣، والمقتضب ١٤٦/٢، والأصول لابن السراج ٤٦٧/٣، وشرح أبيات سيويه ٣٦٦/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ١٧٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٢٢/٨، وشرح الرضي ١٥٦/٢، وأوضح المسالك ٢٥٧/٤، وخزانة الأصب ٣٢٠/٥ - ٣٢١. ويروى بجني بك نصيري.

والمعصر: إذا أعصرت الجارية أدركت وحاصت فهي معصر. ينظر اللسان (عص) ٢٩٦٩/٤.

وقل:

[٥١١] ثلاثة أنفس وثلاث نود لقد جاز الزمان على عيالي^(١)

والأجود اعتبار اللفظ، لأنهم لما حكموا على هذه الألفاظ بالتذكير والتأنيث لم يعتبروا مدلولاتها، لأنك تقول (هذا شخص حسن رأيته) وإن كان مؤنثاً لا تقول: (حسنة) و(نفس حسنة رأيتها) وإن كان مذكراً، ولا تقول (حسن) وبعضهم قل: لا يجوز اعتبار المعنى إلا في ضرورة شعر.

قوله: (ولا يميز واحد واثنان) [استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل (رجل) و(رجلان) لإفادته النص المقصود بالعدد]^(٢) وذلك لأن المقصود بلفظ الأعداد الدلالة بنصوصية العدد، فلو أتوا بالجمع وقالوا (رجال) لم يعلم عندهم، ولو أتوا بالعدد وقالوا (ثلاثة) لم يعلم ما هم فجمعوا بين العدد وتمييزه لذلك، بخلاف (واحد) و(اثنان) فإن تمييزها يغني عنهما وهما (رجل) و(رجلان) فلو ذكرت العدد وقلت (واحد رجل) و(اثنان رجلين) لم يكن لذكره فائدة، وقد شدّ بقوله:

[٥١٢] ظرفٌ عجوز فيه يُتّاحنظل^(٣)

والشاهد فيه قوله: (ثلاث شخص) والقياس ثلاثة شخص لأن الشخص مذكر لكن الشاعر راعى المعنى المقصود من الشخص والذي رشحّه قواه ذكر الكاعيين والمعصر.

(١) البيت من الوافر، وهو للخطينة في ديوانه ٢٧٠، وينظر الكتاب ٥٦٥/٣، ومجالس ثعلب ٣٠٤/١، والخصائص ٤١٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٢٢/١، والأغاني ١٤٤/٢، والإنصاف ٧٧١/٢، وأوضح المسالك ٢٤٦/٤، وجمع الهوامع ٢٥/٤، وخزانة الأدب ٣١٧/٧.

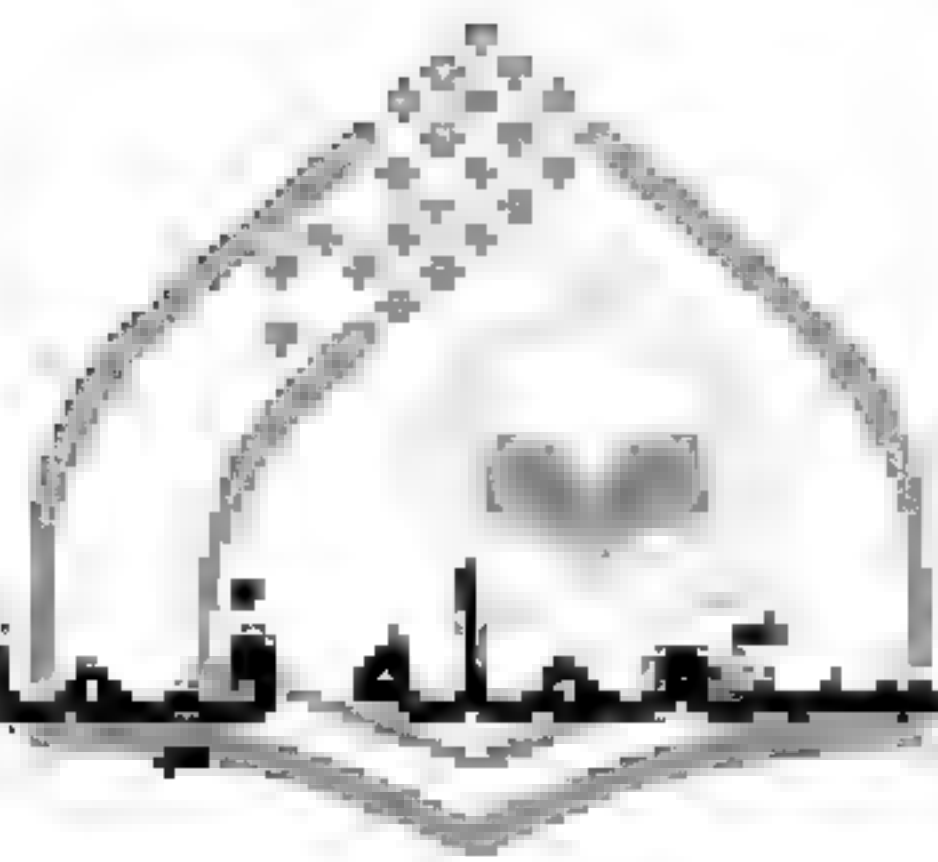
والشاهد فيه قوله: (ثلاثة أنفس) والقياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه أثبت ثلاثة لكثرة إطلاق النفس على الشخص، وثلاث نود حيث أضيف ثلاث إلى اسم الجمع نود وهذا جائز.

(٢) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة (١٦٨).

(٣) الرجز لخطام الجاشعي أو لجنيد بن المثنى أو لغيرهما، ينظر الكتاب ٥٦٩/٣، والمقتضب ١٥٦/٢، وشرح

وفيه شذوذ آخر من حيث مميزه يجمع، وكان قياسه حنظلتين.

قوله: (وتقول^(١) للمفرد من المتعدد باعتبار تصيره) الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة^(٢) [و٩٨] يعني إضافة الواحد من العدد، فلك أن تشتق من ألفاظ العدد للمفرد منه تارة باعتبار تصيره، وتارة باعتبار حالة من غير نظر إلى تصير، أما الذي باعتبار تصيره، فالمراد به الواحد صير ذلك العدد عدداً آخر، وهو يستعمل من الثالث إلى العاشر، فيما هو أقل منه بواحد فتقول: (ثالث اثنين، رابع ثلاثة، خامس أربعة، سادس خمسة، سابع ستة، ثامن سبعة، تاسع ثمانية، عاشر تسعة) قل تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ رَاٰبِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُمْ سَادِسُهُمْ﴾^(٣) وكذلك في المؤنثة تقول (ثلاثة ثنتين) إلى (عاشرة تسع).



قوله: (لا غير) يعني أنك لا تستعمله فيما زاد على العشرة، ولا فيما نقص عن الاثنين^(٤) لا تقول: (خاني عشر)، ولا (واحد واحد) وأما في

ديوان الحملة للمرزوقي ١٨٤٧، وشرح المفصل ١٣٤/٤، ١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١٧١ وشرح الرضي ١٥٧٢، وشرح أبيات سيويه ٣١١/٢، وجمع الهوامع ٧٤/٤، وخزانة الألب ٤٠٠/٢. وقوله:

كأن خصييه من التدليل

- والشاهد فيه قوله: (ثنا حنظل) وهو اسم يقع على جمع الجنس وهو العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل وإنما جاز على تقدير: ثنان من الحنظل، وإن كان شفاً كما ذكر الشارح.
- (١) في الكافية المحققة (في) بدل للمفرد.
- (٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٥٥٩/٣ وما بعدها، والمقتضب ١٨٠/٢ - ١٨١، وشرح المصنف ٥٥، وشرح المفصل ٣٥٩/١ - ٣٦١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٤٤/١ وما بعدها وشرح الرضي ١٥٩/٢.
- (٣) المجلد ٧/٥٨.
- (٤) ونذهب سيويه إلى ذلك وخالفه الأخفش والمزني والمبرد والمصنف وابن مالك في شرح التسهيل.

الاثنين، فُجَازَه الكسائي^(١) تقول: (ثاني واحد) ومنعه أكثر البصريين، وإنما امتنع فيما زاد على العشرة لأنه في معنى الفعل من (ثلثتهم) و(ربعتهم) إلى (عشرتهم)، وليس فيما زاد على العشرة معنى فعل بمعنى فصيرهم (أحد عشر) فما فوق، وأما امتناعه في الواحد فلأن من شرط التصيير، أن يضاف إلى ما هو أقل منه بواحد، ولا أقل من (واحد) فلا فائلة، وأجاز سيبويه^(٢) وجماعة استعماله في المركبات، وإن لم يكن له فعل، لكنه يشتق من اللفظ كما فعلوا في (ثالث ثلاثة)، فتقول (ثاني عشر) أحد عشر إلى (تاسع ثمانية عشر) بخلاف العقود، وأجاز ذلك بعضهم في العقود فيقول (عاشر تسعة عشر) و(ثالث سبعة وعشرين) و(رابع تسعة وثلاثين) قالوا: لأنه قد وجد له فعل، وحكى أبو عبيد^(٣) (تسعة وعشرين ثلثتهم) و(تسعة وثلاثين فربعتهم) وهذا الذي بمعنى التصيير، يجوز إعماله إذا أريد به الحال والإستقبال، واعتمد لأنه اسم فاعل مشتق من فعل يقولون (ثلثت القوم وربعتهم إلى عشرتهم) فتقول: هذا (رابع ثلاثة) إلى (عاشر تسعة) بالنصب، ومنع بعضهم من إعماله، قالوا: لن تستعمله العرب إلا لما مضى ولم تصرف فيه لقلته.

قوله: (وباعتبار حاله) هذا المعنى الثاني يعني أنه أحد العدد.

والرضي.... ينظر المقتضب ١٨٠/٢ - ١٨١، وشرح المصنف ٨٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٤٤/١، وشرح الرضي ١٥٩/٢، وينظر الكتاب ٥٦٠/٣.
قل الرضي في شرحه ١٥٩/٢: لو أجاز سيبويه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافاً للأخفش والملازمي والمبرد).

(١) ينظر الرضي ١٦٠/٢، والإنصاف ٣٢٢/٨.

(٢) ينظر الكتاب ٥٦٠/٣ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٩/٢، وفيه أبو عبيدة الذي نقل الرضي قوله وليس أبو عبيد.

قوله: (الأول والثاني والأولى والثانية إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة) يعني أنك تستعمله باعتبار حالة في المفردات والمركبات جميعاً، وتضيفه إلى ما هو مثله تقول: (ثاني اثنين) و(ثالث ثلاثة) إلى (عاشر عشرة وحادي عشر) إلى (تاسع تسعة عشر) وكذلك في المؤنث (ثانية ثنتين إلى تاسعة عشرة، وقل صاحب البرود: قوله: (الأول) لا يستقيم فيه معنى أحدهما لأنه لا يقول ذلك إلا في متعدد وأيضاً ليس الأول اسم فاعل، ولهذا لا يذكره كثير من النحاة هنا والجواب عن الأول أن مراده (أول اثنين) و(أولى ثنتين) ولم يقل (واحد) و(اثنتين) و(واحدة ثنتين) لأن الواحد إنما يراد به العدد والمقصود هنا الصفة، فغير لفظ الواحد إلى (إلى الأول كما غير الاثنان إلى الثاني تنبيهاً على الفرق، وأما الحادي عشر والحادية عشرة فإنه لم يستعمل باعتبار التصيير صح، وإنما يستعمل باعتبار الحال، ولهذا تقول: (الحادي عشر) و(الحادية عشرة) فإنه لم يستعمل تذكير الجزئين مع المذكر في تأنيثهما مع المؤنث. قال المصنف: وما وقع في بعض نسخ الفصل نحو (الحادية عشر) فغلط^(١)، وحكى بعض النحويين عن السيرافي^(٢) أنه قال: لا أعلم خلافاً في جواز (حادية عشر) بحذف التاء من الثاني، والجواب عن الثاني، أنه لم يتعرض لبيان اسم الفاعل فقط، إنما هو فيما يستعمل بمعنى أحدهما، وهذا يصح بغير اسم الفاعل، وحاصل الكلام في اعتبار حاله أن العدد إن كان واحداً، لم يجز، لأنه لا بد من إضافته إلى عدد

(١) ينظر شرح المصنف ٨٦.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح الرضي ١٥٩٢.

ولا يصح في الواحد، لأنه لا بعض له، فلا تقول: (أول واحد) ولا (واحد واحد) وإن كان من اثنين إلى عشرة جاز اتفاقاً تقول: (ثاني اثنين) و(ثالث ثلاثة) قال تعالى: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾^(١) وقال: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٢) فقال سيبويه: ^(٣) هو أكثر من ثالث اثنين وإن كان مركباً نحو (حادي عشر واحد عشر) فلجازه البصريون ومنعه الكوفيين^(٤) لأنه لا يشتق من المركب، وإن كان عقداً، لم يجوز عند الجمهور^(٥) لا تقول: (عاشر عشرين) ولا (ثالث ثلاثين) خلافاً للكسائي^(٦)، وإنما يقولون: هذا تمام العشرين أو أحد العشرين، واسم الفاعل في هذه المعنى غير عامل، لأنه ليس مشتقاً من فعل، وأجاز بعضهم إعماله كالأول.

قوله: (ومن ثم^(٧) قيل في الأول: ثالث اثنين أي [ظ ٩٨] مصيرها من ثلاثتهما)^(٨) أي ومن أجل أن اسم الفاعل الذي للعدد يقال باعتبارين، لزم في الأول وهو الذي بمعنى التصيير أن تضيفه إلى ما هو دونه لواحد ليتمكن أن يصير مثل المشتق منه، فتقول: (ثالث اثنين) أي مصيرهما

(١) التوبة ٤٠/٩ وتعلمها ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَلْرِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنْ اللَّهُ مَعَنَا...﴾.

(٢) المائدة ٧٣/٥ وتعلمها ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابُ الْيَوْمِ﴾.

(٣) ينظر الكتاب ٥٥٩/٣.

(٤) ينظر الإنصاف ٣٣٢/٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٥٩/٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٤٤/٨.

(٧) في الكافية المحققة (ثمت) بذلك (ثم).

(٨) قل المصنف في شرحه ٨٦ يعني أنك إذا أضفته فإنما تضيفه إلى عدد أقل منه، فلو أضفته إلى عدد أكثر منه أو مساوٍ فسد المعنى لأن ثالثاً لا تصير (ثلاثة ثلاثة) وإنما تصير (اثنين اثنين).

ثلاثة، ولم تصح إضافته إلى ما فوقه، ولا إلى مثله، وحكى ثعلب: ^(١) (ثلاث ثلاثة) أي أتممتها، وما إلى دونه بأكثر من واحد فمنعه بعضهم نحو: (هذان خامسان ثلاثة) ولا نص فيه.

قوله: (وفي الثاني والثالث ثلاثة أي أحدها) يعني وباعتبار حاله تضيفه إلى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه، ليكون له معنى فتقول (ثالث ثلاثة) أي أحدها، ولا يجوز إلى ما دونه وأجاز نجم الدين ^(٢) واليميني والإمام يحيى بن حمزة ^(٣) إضافته إلى ما هو فوقه فتقول (ثالث خمسة ورابع ستة) لجواز أن يكون أحدها نحو (عطارد ثاني السبعة الأفلاك) قال ركن الدين: ^(٤) وله معنى وهو أيضاً بالثالثة.

قوله: (وتقول: حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة) ^(٥) وذلك لأنه لا يستعمل المعنى الأول في المركب، ومراده: أنه يجوز ذلك في المركب من (حادي عشر أحد عشر) إلى (تاسع عشر تسعة عشر) وجهان: الأول: الإتيان بالمركب كليهما فتقول: (حادي عشر أحد عشر) ببناء المركب الأول والثاني، وإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني.

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٦٠/٢.

(٣) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهري الصافية شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ٨٧، برقم ١٩٦١، دار المخطوطات صنعاء.

(٤) ينظر الوافية شرح الكافية ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٥) قل المصنف في شرحه ٨٦ (يعني أنه إذا زاد على العشرة لا يستعمل إلا على المعنى الثاني كما تقدم لتعذر المعنى الأول، فلا يضاف إذن إلا إلى مساويه في العدد فتقول: حادي عشر أحد عشر، وتسعة تسع عشرة، وينبغي أن يكون الأول على هذه اللغة معرباً للعلب التركيب المقتضي للبناء فيه....

الثاني قوله: (وإن شئت [قلت] ^(١) حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر) بمعنى تحذف (عشر) من الأول تخفيفاً لدلالة الثاني عليه.

قوله: (فتعرب [الجزء] ^(٢) الأول) ^(٣) يعني (حلي) المحذوف منه (عشر) لزوال التركيب، وبعضهم أبقاءً مثبتاً باعتبار المحذوف. ووجه ثالث وهو (حلي عشر) مبنياً بحذف المركب الأول، كأن المحذوف مذكور، ورابع وهو (حلي عشر) بإعرابهما معاً، أجازة بعضهم لدلالة الإعراب على عدم التركيب، ومنعه بعضهم لأن فيه إجحافاً، وخامس، وهو (حلي عشر) بالبناء بحذف (عشر) من الأول بواحد من الثاني وأردتهما فبقي على ما كان عليه وهو أضعفها ^(٤).



مركز تحقیقات کتب و اسناد اسلامی

(١) ما بين الخاصرتين زيادة من الكلفية المحققة.

(٢) ما بين الخاصرتين زيادة من الكلفية المحققة.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٦٠/٢: (وذكر الكوفيون جواز إعراب الأول وأما الثاني فلا كلام في بنية لتضمنه

الحرف، ووجه إعراب الأول عدم قيام ثاني جزئي المضاف إليه مقام ثاني جزئي المضاف) قل

السيرافي: هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا وري الكسائي الوجهين عن العرب).

(٤) ينظر هذه الأقوال في هلمش شرح الرضي ١٦٠/٢.

(١)

المذكر والمؤنث

قوله: (المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظياً أو تقديرًا) [والمذكر بخلافه]^(١) يعني أن علامة المؤنث تنقسم إلى ملفوظ بها ك(ضاربة) و(ظالمة) و(صحراء) و(ذكرى)، ومقدرة ك(عين) و(أذن)، وطريقها السماع ومن الطرق التقريبية (العدد) وقد تقدم الإشارة والإضمار نحو: (الأذن قطعته)، والتصغير والوصف واسناد الفعل إليه، أما الإشارة فما ظهرت فيه الهاء والياء نحو (هذه هند)، و(هذه أمة الله)، فهو مؤنث وما لم تظهر فيه فمذكر، إلا أن يراد بالمؤنث المذكر نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً﴾^(٢) قال:

[٥١٣] يا أيها الراكب المزجي مطيته^(٣)

- (١) للتفصيل ينظر الفصل للزغشري ١٩٨، وشرح لفصل لابن يعيش ٨٧/٤ - ٨٩، وشرح الفصل للمصنف (الإيضاح) ٥٥٢/٢ - ٥٥٣، وشرح الرضي ١٦١/٢ وما بعدها.
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكلفة المحققة.
(٣) الأنعام ٧٨/٦ وتعلمها: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً﴾ قل هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قل يا قوم إنني بريء مما تشركون.

- (٤) هذا الشطر من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب ١١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي في ١٦٦، والخصائص ٤١٦/٢، وشرح الفصل ٩٥/٥، والإنصاف ٨٧٣/٢، واللسان ملحة (صوت) ٢٥٢١/٤، وجمع الهوامع ٣٤٢/٥، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤.

هذا ربي كأنه أراد هذا الشخص أو النور، أو بالمذكر مؤنثاً نحو:

[٥١٤] سائل بني أسد ما هذه الصوت^(١)

أراد الصيحة، وأما التصغير فلا يظهر إلا في الثلاثي، كـ (قُدَيْمَة) و (هُنَيْلَة) وقد شذ حذفها في (جُرَيْب) و (عُرَيْس) ولا يظهر في الرباعي فما فوق، وشذ ظهورها في (قد يديه) و (وريثة) تصغير (قدام) و (وراء)، أما الصفة فنحو (امرأة قائمة) و (تيممة ذات أوقال) وأما إسناد الفعل فسيأتي.

قوله: (وعلامة التانيث التاء والألف مقصورة وممدودة)^(٢) يعني التانيث والألف مقصورة وممدودة يعني التانيث اللفظي نحو (فاطمة) و (طلحة) و (قائمة) و (قامت)، والألف المقصورة نحو: (حبل) و (سكري) والممدودة نحو (صحراء) و (بيداء) وهي فرع المقصورة على الأصح، وزاد الزمخشري^(٣) الياء نحو (هذي أمة الله) وأما المقلدة، فلا تكون إلا التاء، لأنها أصل العلامات^(٤) والكوفيون يسمونها هاء التانيث اعتباراً

(١) هذا عجز للشطر الذي قبله وهو من البسيط وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب ١١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي في ١٦٦، والخصائص ٤١٦٢، وشرح المفصل ٩٥/٥، والإنصاف ٨٧٣٢، واللسان ملحة (صوت) ٢٥٢٧/٤، وجمع الهوامع ٣٤٢/٥، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤. والشاهد فيه قوله: (ما هذه الصوت) حيث أنت المذكر للضرورة الشعرية.

(٢) ما ذكره المصنف وهو المشهور عند جمهور النحاة. وقل الرضي في شرحه ١٦٧٢: تاء التانيث في الاسم أصل وما في الفعل فرعه لأنه يلحق الفعل لتانيث الاسم أي فاعله وأصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة لها فلها كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً بتجملها للحركات وينقلها في الوقف هاء.

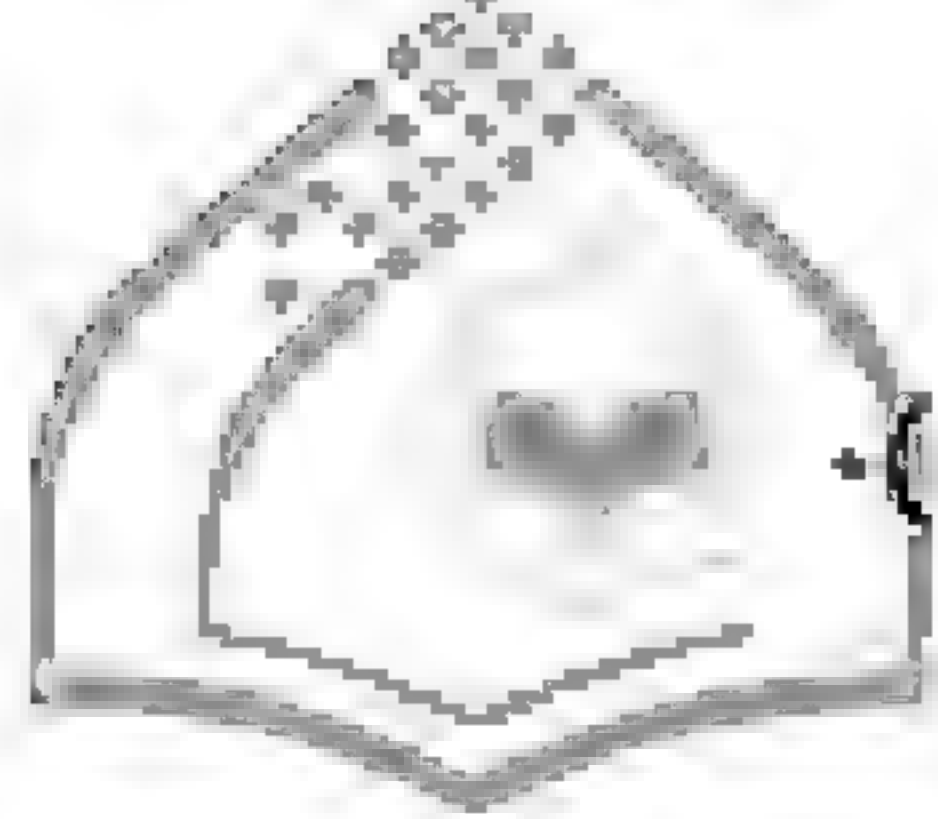
(٣) ينظر المفصل ١٩٨، وشرح المفصل ٩١/٥، وشرح الرضي ١٦٧/٢.

(٤) ذكر ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١٦٦ وما بعدها علامت التانيث عند الكوفيين وقل هي ثنائي: ١- الألف المقصورة في (سلمى) و (بشرى).

بالوقف وكلام البصريين أولى^(١) لأن الاعتبار بالوصل، وليدخل نحو: (بنت وأخت).

قوله: [٩٩] (وهو حقيقي ولفظي) المؤنث باعتبار إعرابه إلى لفظي ومعنوي كما تقدم في غير المنصرف، وباعتبار إسناد الفعل إليه إلى حقيقي ولفظي.

قوله: (فالحقيقي ما يازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقصة)^(٢) مثل بمثل فيمن يعقل ك(المرأة) ويازائها (رجل) ومثل فيما لا يعقل ك(ناقصة) ويازائها (جمل) ولا فرق بين أن يكون من غير لفظه كهذين أو من لفظه ك(قائم) و(قائمة) و(بطة) و(غلة) إذا وضعت بمؤنث نحو: (جماعة) أنثى



- ٢- الألف المملوثة في (صحراء) و (صفراء).
- ٣- التله في مثل (أخت) و (بنت).
- ٤- الهاء في مثل (طلحة) و (حمزة) و (قائمة) وتكون هاء في الوقف.
- ٥- الألف والتله في جمع المؤنث السالم نحو: (مسلمات).
- ٦- النون في مثل (هن) و (أنتن).
- ٧- الكسرة في (أنت).

٨- الياء في مثل (هني) وقد وافق الزنجشيري الكوفيين في هذه.

وقد رد ابن الحاجب على دعوى الزنجشيري والكوفيين في تأنيث هني في شرحه على الكافية ٨٧ حيث قل: (وقد زاد بعضهم الياء في قولهم: (هني أمة الله) وزعم أنها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن تكون صيغة موصولة للمؤنث أو تكون الياء بدلاً من الهاء في قولك: هذه أمة الله). ينظر شرح الرضي ١٦٧٢ وما بعدها.

(١) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٥: (تقول هذه قائمة وقاعدة وفي هذه التله منهيان:

أحدهما: وهو منسوب البصريين أن التله الأصل والهاء بدل منها.

الثاني: وهو منسوب الكوفيين أن الهاء هي الأصل. والحق الأول والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير.

(٢) ينظر شرح المفصل ٩٧/٥ وما بعدها، وشرح المصنف ٧٨، وشرح الرضي ١٦٧٢ وما بعدها.

أوقصدت المؤنث، وقال نجم الدين: الحقيقي هو المخلوق مؤنثاً^(١).

قوله: (واللفظي بخلافه) وهو أنواع: ما ليس بإزائه ذكر ك(ظلمة) في اللفظي^(٢) و(عين) في المعنوي، وكل عضوزوج كاليدين ونحوهما، وما بإزائه ذكر في غير الحيوان ك(جبل) و(هضبة)، و(زحل) و(الزهرة)، و(سهيل) و(الثريا)، و(أساف) و(نائلة) ونحو ذلك، وما ليس بإزائه ذكر و(جهنم) و(سقر) و(السماء) و(الأرض)، وبعض أسماء الأجناس يغلب عليها التأنيث، وأسماء الجمع إن كانت لما لا يعقل فمذكرة، وأجازوا في (قوم) التأنيث، وأما جمع التكسير ك(رجال) و(فلوس) فإنه يجوز تذكيره وتأنيثه.

قوله: (وإذا أسند إليه الفعل فالتاء)^(٣) أي إلى المؤنث المسند إليه، وإن كان مذكراً لم تدخل التاء سواء كان لفظه مذكراً كزيد وعمرو، أو مؤنثاً ك(صلحة) و(حمزة) تقول (قام زيد وقام طلحة) ولا تقول: (قامت طلحة) وأجازه الكوفيون^(٤)، وإن كان المسند إليه مذكراً أو مؤنثاً غلب المذكر نحو: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾^(٥) وإن كان المسند إليه مؤنثاً، فإن

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٩٢.

(٢) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٥: (واعلم أن التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي لأن المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته....).

(٣) قل الرضي في شرحه ١٦٩٢: أي الفعل وشبهه إلى المؤنث مطلقاً سواء كان مضمراً أو مظهراً حقيقياً أو لا يظهر العلامة أو لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للائذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح ابن عقيل ٤٨٢/٨.

(٥) القيلة ٩/٧٥.

أسندته إلى ظاهر، وكان حقيقياً بغير فصل، وحببت التاء نحو: (قامت هند) إلا أنه يجب وصف المؤنث إذا قصد، حيث تستوي في لفظه علامة التأنيث نحو (قالت جماعة) أنت لزوال اللبس على السامع، وإن لم توصف لم تجب التاء، ولهذا قيل: لا دلالة في ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾^(١) على أنها أنثى، وإن وقع فصل، أو كان الفعل غير متصرف، أو كان نحو (جماعة) و(نملة) جازت التاء وحذفها، تقول: (نعم المرأة هند ونعمت) و(قام اليوم هند وقامت) و(قال نملة وقالت) وعليه:

[٥١٥] لقد ولدَ الأخيطلُ أمَّ سوءٍ مقلدةً من الأمَلتِ علرا^(٢)

والأحسن مع الفصل التاء، إلا أن يكون الفصل ب (إلا) فالأجود حذفها نحو: (ما قام إلا هند) لأن التقدير: (ما قام أحد) وإن كان غير حقيقي، جاز الأمران نحو: (طلع الشمس وطلعت) والأجود التأنيث، وإن وقع فصل، فالأجود التذكير نحو: ﴿وَجَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٣) ﴿فَمَنْ جَاءَهُ

(١) النمل ١٨٢٧ وتعلمها: ﴿حتى إذا أتوا على واد النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهو لا يشعرون﴾.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٥٤٩ مع تغيير العجز والقافية ويروى عجزه على باب استها صلب وشام

ينظر جمهرة اللغة ١٣٠٨، وسر صناعة الإعراب ٥٦٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٥، واللسان ملحة (أمم) ١٣٧١.

والشاهد فيه قوله (ولد الأخيطل أم سوء) حيث ترك التاء في (ولد) مع أنه مسند إلى مؤنث حقيقي، وهو (أم سوء) وساغ التأنيث للفصل بين الفعل وفاعله.

(٣) غفر ٢٨/٤٠ وتعلمها: ﴿وقل رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جلهكم بالبينات من ربكم....﴾.

مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ^(١) وَمِنَ التَّائِيثِ ﴿فَأَخَذَتْكُمْ الصَّاعِقَةُ﴾^(٢) ﴿جَاءَتْكُمْ
الْبَيِّنَاتُ﴾^(٣) قَالَ صَاحِبُ الْبُرُودِ: وَالَّذِي أَقُولُهُ: إِنَّ التَّذْكِيرَ وَالتَّائِيثَ سَيَانٌ
فِي الْحُسْنِ، لِكَثْرَةِ وُرُودِ التَّائِيثِ، وَالْمِثْنِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالْمُفْرَدِ، لِسَلَامَةِ
لَفْظِ الْمُفْرَدِ فِيهِ، فَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْمِثْنِ وَالْمُفْرَدِ الظَّاهِرِينَ، وَأَمَّا ضَمِيرُهُمَا
فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّاءُ، تَقُولُ (هَنْدَ قَامَتْ) وَ(الْهَنْدَانِ قَامَتَا) وَ(الشَّمْسُ
طَلَعَتْ) وَ(الْعَيْنَانِ قَامَتَا) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَقِيقِيِّ وَغَيْرِهِ وَقَدْ شَذَّ:

[٥١٦] فَلَا مَزْنَةَ وَثَقَّتْ وَثَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَلَهَا^(٤)

وَتَوَوَّلَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَرْضِ الْمَكَانَ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْتَ فِي ظَاهِرٍ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ) يَعْنِي أَنْتَ فِيمَا لَيْسَ
بِإِزَائِهِ ذَكَرَ فِي الْحَيَوَانَ إِذَا أَسْنَدْتَهُ إِلَى ظَاهِرِهِ، جَازَ التَّذْكِيرَ وَالتَّائِيثَ بِخِلَافِ
مَا أَسْنَدْتَ إِلَى مَضْمَرِهِ، فَإِنْ حَكَمْتَ حُكْمَ الْحَقِيقِيِّ فِي لَزْمِ التَّاءِ، وَوَجْهَ
إِلْحَاقِهَا بِالْأَبْدَانِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، بِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، فَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا لَزِمَ فِي ظَاهِرِهِ

(١) البقرة ٢٧٥/٢.

(٢) البقرة ٥٥/٢ وَتَعْلَمُهَا: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ
وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾.

(٣) البقرة ٢٠٩/٢ وَتَعْلَمُهَا: ﴿فَإِنْ زُلْزِلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ لِعَلَمَرِ بْنِ جَوْسَافٍ فِي الْكِتَابِ ٤٦٢، وَيَنْظُرُ شَرْحُ أَبِي بَكْرٍ سَيُوبَةَ ٥٥٧/١،
وَالْخَصَائِصُ ٤١١/٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩٤/٥، وَأَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ ٣٥٢/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ١٧٠/٢، وَأَوْضَحُ
الْمَسَائِلِ ١٠٨٢، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٤٨٠/١، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ٨٦٠، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٩٤٣/٢، وَالْبَحْرُ
٢٠٨/٨، وَاللِّسَانُ مِلَّةً (أَرْضُ) ٦١/١ وَ(يَقْلُ) ٢٢/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٦٥/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٥/١ - ٤٩ - ٥٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْتَ إِبْقَلَهَا) حَيْثُ حُذِفَ تِلْكَ التَّائِيثُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَدِّ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ
الْمَجْزِيِّ وَهُوَ (أَبْقَلَ) وَالْقَيْلُ أَنْ يَقُولَهُ: (أَبْقَلْتَ إِبْقَلَهَا) فَحُذِفَتِ التَّاءُ ضَرُورَةً وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الشَّلُوحِ
كَمَا ذَكَرَ الشُّلُوحُ.

ومضمرة لمطابقة اللفظ، وهوالثناء ظاهرة أومقدرة، والمعنى وهوأن بإزائه ذكر [ظ ٩٩] في الحيوان، وكذلك في مضمرة غير الحقيقي، وأما مظهره فجاز الوجهان لأنه لفظي، وفي لفظه ما يشعر به، فاستغني عن إلحاق التاء بخلاف مضمرة فيجب التأنيث لفوات الصيغة الدالة على تأنيثه.

قوله: (وحكم ظاهر الجمع)^(١) يحترز من ضميره، فسيأتي.

قوله: (مطلقاً)^(٢) يعم المذكر عاقلاً أوغير عاقل، سالماً أو مكسراً بالواو والنون وبالألف والتاء، نحو (الزيدون) و(الرجال) و(الطلحات)، وكذلك اسم الجنس، واسم الجمع نحو (حمام) و(دجاج) و(غزل) و(رهمط) و(الأيام) و(الزينات) و(الزيانين) و(الظلمات) و(الليالي) وكذلك (السنون).

قوله: (غير المذكر السالم) فقط، أخرجه من هذه الأقسام، فإنه يجب فيه التذكير تقول (قام الزيدون) ولا يجوز (قامت)، وإنما لم يجر فيه التأنيث لمشابهته المفرد لوجود حروفه فيه.

قوله: (حكم ظاهر غير الحقيقي) يعني أن حكم هذه الجمع إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره حكم المؤنث غير الحقيقي، إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتأنيثه، تقول: (قام الرجال) و(قامت الرجال)، فالتأنيث لكون الجمع في معنى جماعة، والتذكير لكون تأنيث

(١) قل الرضي في شرحه ١٧٠/٢: (وإن كان الظاهر غير حقيقي التأنيثه فإن كان متصلاً نحو طلعت الشمس فلحاق العلامة أحسن من تركها والكل فصيح، وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره....).

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٧، وشرح الرضي ١٧٠/٢.

الجماعة، بخلاف المثني من تأنيث غير حقيقي، ولم يعتد بالتأنيث المعنوي^(١) في الجموع نحو: (الضوارب) لأنه ليس إزائه ذكر في الحيوان، وإن كان لفظ مفردة، بخلاف المثني وجمع المذكر السالم، فإن لفظ الواحد فيه بلى. قال المصنف: ما معناه: ولم يفعل في الزيانب وإن كان لفظة مفردة باقياً أجري لباب الجمع مجرى واحداً، لأن الجمع بالألف والتاء يجري في صفات المذكر غير العاقل والمؤنث العاقل، فلوا التزموا التأنيث في الجمع بالألف والتاء، في مثل: (جاء الضاربات)، يوهم حيث يكون صفة لمذكر غير عاقل، إنه مؤنث حقيقه في الجمع، فاعتبروا فيه الجماعة فجرى مجرى غير الحقيقي، وكلام المصنف^(٢) هو مذهب الكوفيين واحتجوا على جواز الوجهين في المؤنث الحقيقي السالم، بقوله:

[٥١٧] عشية قلم النائحلت وشقق^(٣)

وهو ضعيف، وأما البصريون فإلزموه التأنيث كالمذكر السالم لسلامة مفردة.

قوله: (وضمير العاقلين)^(٤) يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى الضمير

(١) ينظر شرح المصنف ٨٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٨٨.

(٣) صدر بيت من الكامل، وهو لأبي عطية السندي في مدح ابن هبيرة في أمالي القلي ٣٧٨/١، وحملته أبي تمام ٣٣٧/١، ورصف المباني ٢٤٢، واللكن ملحة (أتم) ٢٠/١. وعجزه:

جيوبٌ بأيدي مائمٍ ونحدودُ

والشاهد فيه قوله: (قلم النائحلت) حيث استعمل قلم وهو مذكر النائحلت جمع مؤنث سالم حيث يجوز الكوفيون الوجهين التذكير والتأنيث. والمائم: المقصود به النسء كما في اللسن.

(٤) قال الرضي في شرحه ١٧٨/٢: وإنما خصوا العاقلين بالواو دون النون لأن أصل ما يزداد حروف اللين والألف أخذته المثني، والجمع بالواو أولى منه بالياء لأن ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع، وكانت الواو لأصالة في الجمع بالعاقلين أولى لأصالة بغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث.

العائد إلى الجمع المذكر العاقل غير المذكر السالم، جاز لك التأنيث على تأويل الجماعة، والإتيان بضمير الجمع ليكون مشعراً به، واحترز بالعاقلين عن المؤنث العاقل وعمالا يعقل مذكراً أو مؤنثاً، وبقي المذكر السالم بالواو والنون، نحو: (الزيدون) وبالألف والتاء نحو (الطلحات) والمكسر، فقل (غير المذكر السالم) فخرجته، ومراهه الذي بالواو والنون نحو (الزيدين) و(المسلمين) دون (اثنين)، ودون ما جمع بالألف والتاء، فنقول في المذكر السالم (الزيدون) و(المسلمون قلموا) ولا يصح (قامت) لسلامة المفرد وأما (بنون) و(الطلحات) فحكمه حكم المكسر، نقول (البنون والطلحات والرجل قلموا) ويجوز (قامت) قل تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ وَقَّتْ﴾^(١) وقال:



[٥١٨] إذا الكماة بالكماة التفت^(٢)

قوله: (والنساء والأيام فعلت وفعلن) يعني إن لك في بقى المجموع، وهي مذكر ما لا يعقل كالأيام، والمؤنث العاقل وغير العاقل، ك(النساء والهنديات والعيون والصحراوات والسنين) وجهين: أن تعاملها معاملة المفرد المؤنث بالتاء، وأن تأتي بالنون فتقول (النساء والأيام والعيون

في تفعلين وافعلني

(١) الرسائل ١١٨٧.

(٢) الرجز لجند بن ضبيعة في شرح المفصل ٩٥/٤ - ٩٦، ويروى:

إذا الرجل بالرجل التفت

وتعلم الرجز:

أخدج في الحرب أم أمت

والشاهد فيه قوله (التفت) حيث عدا الضمير التاء في الفعل (التفت) إلى جمع التكسير فجاء التأنيث في ذلك.

فعلت) قل تعالى: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾^(١) و(النساء والأيام والعيون فعلن)
قل تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَنْرَبِّضْنَ﴾^(٢)، وقد يُجمع بينهما قل:

[٥١٩] ولو أن ما في بطنه بين نسوة

حَبْلَنَ ولو كانت قواعد عقراً^(٣)

قالوا: والأولى الإتيان بالنون في أقل الجمع والتاء في أكثره، فتقول:
(الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت)^(٤). [و١٠٠] وإنما أتوا في ضمير
العاقلين بالواو لأنها أقوى من النون، بدليل إعرابهم بالواو في الأسماء،
والنون في الأفعال.



مركز تحقيقات علوم إسلامي

(١) التكويز ٢/٨١.

(٢) البقرة ٢٢٨٢ ونحوها: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَنْرَبِّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾.

(٣) البيت من الطويل ولم أقف له على قائل أو مصدر.

(٤) ينظر شرح الرضوي ١٥٧٢ ونسبه إلى المازني.

(١)

المثنى

قوله: (ما لحق آخره ألف أو ياء) يعني بالألف في حال الرفع، وبالياء في حال النصب والجر.

قوله: (مفتوح ما قبلها) يعني الياء يحترز من ياء الجمع، فإنه مكسور ما قبلها، ولم يذكر ما قبل الألف، لأنه لا يكون إلا مفتوحاً.

قوله: (ونون مكسورة) يحترز من نون الجمع، فهي مفتوحة، وقد تقلبت لغات المثنى والجمع.

قوله: (البدل على أن معه مثله) يعني في اللفظ والمعنى، نحو: الرجلان، وأما العمران والقمران، فإنما جاءت فيهما التثنية بعد التغليب لمماثلة بينهما، احترازاً من التثنية اللفظية، وهي أربعة أنواع: ما أريد به تثنية التنكير نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(٢) و(ليك) و(سعديك)^(٣) وما جعل فيه لفظ المثنى لشيء واحد ك(المقصين) و(الجميلين)، وما ألحقت

(١) قل الزمخشري في المفصل ١٨٣: (وهو ما لحقت آخره زائدتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضاً عما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد).

(٢) الملك ٤/١٧ وتعلمها: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَلْصاً وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٣٢.

فيه العلامة مؤكدة للتثنية لا مؤسدة، نحو: (اثنان) و(اثنتان)، لأن معنى التثنية مفهوم من اللفظ دون العلامة، فلحق العلامة تأكيد، وأن يلحق ما لم ترد تثنيته على جهة القلب مثل: (وضعت الحلقة في الأصبعين) وقوله:

[٥٢٠] كما دحست الثوب في الوعائين^(١)

أراد الأصبع في الحلقتين والثوبين في الوعاء.

قوله: (من جنسه)^(٢) يعني إن من شرط المتن اتفاق الاسمين لفظاً ومعنى، وأنه لا يجوز تثنية اللفظ المشترك باعتبار معنييه ولا الحقيقة ومجازها فلا يقال (قرءان) لظهر وحيض، و(جونان) لسواد وبياض، و(سعفان) لحمرة وبياض، و(أسدان) لرجل وأسد، إلا أن تريد بالتثنية أحد المعنيين، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك ابن الأنباري والحريسي

(١) عجز بيت من السريع، وهو بلا نبة في اللسان ملقة (دحس) ١٢٣٤/٢. وصدرة يؤرثها بمسعد الجنين

والشاهد فيه قوله: (دحست الثوب في الوعائين) وهو يريد أنخل الثوبين في الوعاء.

(٢) قل المصنف في شرحه ٢٨٨ (فقوله: ليدل على أن معه مثله من جنسه تنبيه على أن الأسماء المشتركة لا تنى باعتبار ما اشتركت فيه وإنما تنى باعتبار كل واحد من مدلولاتها فإذا قلت قرءان فلما تعني به حيضين أو طهرين لا طهراً وحيضاً وكذلك جونان وما أشبههما هذا هو المعروف من استقرار لغة العرب....

وقل الرضي في شرحه ١٢٣/٢: (وهذا الذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وإن اشترك فيه كثيرون جنسه وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك للقرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك. منع من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقرار وجوزته على الشافعي في شرح المفصل وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله....).

وابن مالك^(١)، قياساً على تثنية الأعلام، واحتجوا بقولهم: القلم أحد اللسانين^(٢) والخل أحد الأبوين، وقول النبي: «الأيدي ثلاث: يد الله ويد المعطي ويد السائل»^(٣). وقوله:

[٥٢١] يدك كفت إحداهما كل بائس

وإحداهما كفت أذى كل معتد^(٤)

المصنف بجوابين أحدهما: ما معناه: إن الأعلام تعد جنساً واحداً، وإن اختلفت أجناس مسمياتها، لأن العلم لم يوضع إلا لذات معينة من غير نظر إلى كونه آدمياً أو غيره، فإذا انضم إليه مسمى آخر لذات أخرى بوضع آخر صح تثنيته لأنه من جنسه، كأسماء الأجناس^(٥).

والثاني: إن الضرورة ألجأت إلى تثنية الأعلام لأنه لا واحد لها من جنسها ولفظها، فيقال: يقع اللبس في تثنيتهما من غير جنسها بخلاف المشترك فإنه لو عدل فيه عند التثنية إلى غير جنسه مع إمكان تثنية الجنس وقع اللبس وإنما ثني العلم وكثر، مع أن معناه مختلف وتثنيته تخرجه إلى

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٧٨، وقد أثبت رأي أبو بكر ابن الأنباري والجمع ١٤٣٧.

(٢) ينظر الجمع ١٤٤٨.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده والرواية فيه الأيدي ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطي التي تليها ويد السائل السفلى، ينظر المسند ٤٧٣٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسية في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٧٨، ويروى: وأخرهما بدل إحداهما.

والشاهد فيه قوله: (يدك كفت إحداهما) حيث استعمل التحالف في اللفظ ولا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية، فإن لا يمنع منها التحالف في المعنى مع عدم التحالف في اللفظ أحق وأولى.

(٥) ينظر رأي المصنف في شرحه ٨٨.

النكرة فيصير مثل قولك: (جاء زيد وزيد آخر) وهو قليل، لأنه كثير في كلامهم، فلولا يثنوه ويجمعوه لأدى إلى مثل ما كرهوا في (جاء رجل ورجل آخر)، مع كونه أقل من العلم، فإذا ثنوا النكرة مع قلتها كراهة النكرات فبالأولى العلم لكثرة استعماله، وعوضوا عن زوال العلمية الألف واللام، فجعل في تثنية الاختصار والتعريف وعدم إخراجها عن معناه الأصلي وهو العلمية، ولوقيل: (جاء زيد وزيد آخر)، قل ابن يعيش: وإذا لم يعرف المتن والمجموع جاز وصفه بالنكرة تقول: جاءني زيدان كريمان^(١). قوله: (والمقصود إن كانت ألفه عن واو)^(٢) الأسماء على ضربين منها مالا يثنى بحال، ومنها ما يثنى بحال دون حل.

أما الذي لا يثنى بحال، فمنها ألفاظ العموم، كأحد وعرب لأن تثنيتهما تخرجها عن التعريف، والبناء كالمضمرات عنه، ومنها ما وضع للإفراد والتثنية والجمع بلفظ واحد كأفعل من، ومنها المبنيات، لأن [ظ ١٠٠] تثنيتهما تخرجها عن التعريف والبناء كالمضمرات، وأسماء الإشارة وهي ملازمة لهما أو عن البناء كحذام، ومنها المركبات كلها، لأنه إن ثني الأول فهو كجزء الكلمة، وكذلك الثاني، ولتغير المعنى بالتثنية، لوقلت (برق نجران)، وقد أجاز الكوفيون^(٣)، تثنية تركيب المزج، فيقولون حضر موتان بلحوق العلامة في آخره، وبعض النحلة أجاز أيضاً تثنية تركيب

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٧٤/٢: (يعني بالقصود ما آخره ألف لازمة، وسمي مقصوداً لأنه ضد الملبود أو لأنه محبوس من الحركات والقصر الحبس) مثل (عصى) عند التثنية تصبح (عصوان). وينظر شرح المصنف ٨٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢ - ١٧٥.

الصوت، واختلفوا في حقوق العلامة، فبعضهم جعلها في أوله، فيقول: (سيبوان) ويحذف ويها، وبعضهم ألحقها في آخره، فتقول: (سيبويهان) ومن أعرب تركيب الصوت فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، فإذا أردت تثنية هذه الألفاظ الممتنع تثنيتهما وجمعها، أنيت في أولها ب(ني) و(ذات) مثنيتين أو مجموعتين وأضفتها إليه، فتقول: (جاءني ذوا تأبط شراً) و(ذووتأبط شراً)^(١) أو (ذوا خمسة عشر) إذا كان علماً، وكذا سائرهما، إلا ما استغنوا بتثنيته عن تثنية غيره، فإنك تأتي بالمستغنى به نحو: ثلاثين فإنها عوض عن (خمس عشرة) وتثنيته عوض عن تثنية ثلاثة إلا أن يُسمى بثلاثة، فإنك تثنيها وتجمعها، وكذلك (كلا) و(كلتا)^(٢) استغني بها عن تثنية (كل) و(أجمع) و(جمعاء)، وأما الذي يثنى في حال دون حال فله شروط، الأول أن يتعدد فلا يثنى نحو (مكة) و(شمس) وأما قولهم: (المكتان) وقوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾^(٣) فالتثنية فيه لفظية، والمراد بها التكثير وهو سماع ولا يقاس، وقل السهيلي: إن كان مثل (روضة وجنة) مما ينظر الإنسان فيه في جانبين، ثني بذلك المعنى.

الثاني: أن يتفقا لفظاً وقولهم: (الأبوان) و(القمران) و(العمران) في باب التغليب وهو سماع.

الثالث: أن يتفقا معنى، ما خلا الأعلام من باب واحد، وبعضهم فلا

(١) ينظر جمع الهوامع ١٤٧١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك الفر الأول ٧٨.

(٣) سبأ ١٥/٣٤، وتلغها: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَاءٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جِئَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾.

يشترط فيها ذلك، فيصح أن يثنى زيدا وزيدا، أحدهما اسم رجل، والآخر اسم فرس، لأن الأعلام من باب واحد وبعضهم اشترط أن يكونا من جنس واحد لأدنيين أو فرسين.

الرابع: أن يكونا مفردين لفظاً ومعنى، يحترز من المثنى والمجموع علماً أو غير علم، وما ورد فلا يقاس عليه نحو:

[٥٢٢] بين رماحي مالكٍ ونهشَل^(١)

وقوله: «مثل المنافق كالشاة العابرة بين الغنمين»^(٢) ومن أعرب المثنى والمجموع بالحركات على النون ثنى وجمع، وأما المضاف فإن كان غير علم ثنى الأول، وجمع، ك(غلاما زيد) و(غلمان زيد) والثاني ك(غلامُ الزيددين)، وقد يجمع ويثنى المضاف إليه مع المضاف نحو: (أبوالزيددين) و(آباء الزيددين) وإلا لم يحز، ك(عبد الله) و(أبي بكر)، وأجاز ذلك نجم الدين^(٣) وغيره، نحو: (عبدا مناف وعبد مناف).

الخامس: أن لا يكون في التثنية والجمع إبطال حكم جائز قد أريد تنوينه في المثنى، وذلك كاسم الفاعل، والعامل، وكاسم الجنس الذي يراد به العموم، فإن التثنية بناء في هذين الحكمين، فإن لم يرد ينون جاز ذلك، واحترز بقوله جائز من الواجب، فإنه من التثنية مطلقاً كالبنيات فيما

(١) الرجز لأبي النجم في الأغاني ١٥٨/١٠، وسط اللالي ٥٨١، وشرح المفصل ١٥٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١١١/٨، وشرح شواهد المغني الشافية ٣١٢/٨ - ٣١٣، والأشبه والنظائر ٣٠٠/٤، وخزانة الأدب ٣٩٤/٢. وتام الرجز:

تبقلت في أول التَّبْقُل

والشاهد فيه قوله (رماحي) حيث ثنى الجمع وهو (رماح) لتأويله بالجماعتين.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في باب صفات المتقين ٢١٤٦/٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢.

تكمّلت فيه هذه الشروط ثني وهو مقصور وممدود ومنقوص، وما عدا ذلك.

قوله: (فالمقصور إن كانت ألفه عن واو [وهو ثلاثي] ^(١) قلبت واواً) وذلك مثل: (عصا) تقول فيه (عصوان).

قوله: (وإلا فالياء) ^(٢) وذلك فيما زاد على الثلاثي، وفيه تفصيل، وهو أن تقول: إن كان المقصور زائداً على الثلاثي قلبت ألفه ياء مطلقاً للخفضة، نحو: (حليان) في (حلي)، وشذ (مذروان) في (مذري)، ووجه شذوذه عدم استعمال واحد، وأجازه البغداديون ^(٣) حذف الخامس فيقولون: (صباران) و(جهادان) في (جباري) و(جهادي) قياساً على المنسوب، وإن كان ثلاثياً من بنات الواو، وردّ إليها (عصوان) أو من بنات الياء، رد إلى الياء ك(فتيان)، وإن لم يعلم أصله ك(إذا) و(إلى) و(متى) و(بلى) فقال المصنف: ^(٤) تقلب ياء، وقال سيويه والزنجشيري: إن أميلت فالياء، نحو: (متى) ^(٥) و(بلى) و(كلا) مسمى بها، وإلا فالواو.

قوله: (وأما الممدود [و ١٠١] فإن كانت الهمزة أصلية لم تغير ^(٦) [وإن

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) قل الرضي في شرحه ١٧٤/٢: (أي وإن لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثاً وعن واو، وذلك بأن يكون ثالثاً عن ياء كالفتى والرحى، أو زائداً على الثلاثة عن واو كالأعلى والمصطفى، أو عن ياء كالرعى والمرعى، أو زائداً على الثلاثة للتأنيث كالحبلى...)، ينظر الجمع ١٤٩/١ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٨٩.

(٥) ينظر الكتاب ٣٨٩٣، وشرح المفصل ٣٩٦.

(٦) في الكافية المحققة همزة بلك الهمزة و (ثبت) بلك (لم تغير).

كانت للتأنيث قلبت واواً وإلا فالوجهان^(١) نحو: (خفّان) و(وضّان) وأجاز بعضهم قلبها ياء وهو قليل رديء، وإن كانت للتأنيث قلبت واواً نحو: (حراوان)^(٢) و(صحراوان) ومنهم من يقرها وهوشك، وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي نحو: (كساء) و(رداء) أو للإلحاق نحو: (حرباء) و(علياء) جاز قلبها وإقرارها تقول: (كساوان) و(حرباوان) و(كسلاءان) و(حربلاءان) وقل الإمام يحيى بن حمزة^(٣) يرد كل شيء إلى أصله، فيقل (كساوان) و(ردايان)، وإن كان منقوصاً فإن عوض عنه لم يرد، نحو: (علية) و(زنة) و(إقامة) و(ابن) و(اسم) وإن لم يعوض، فإن رجع إليه المحذوف حالة النصب وجب رده نحو: (قاضيان) في قاض، وإن لم يرجع نحو (زيد) و(دم) و(أخ) فمنهم من أوجب رده، ومنهم من منع، وفصل بعضهم فقل: إن ردّ في الإضافة رد في التثنية، ك(أخوان) و(أبوان) في الأسماء الستة^(٤) دون (فم)، وإن لم يرد في الإضافة لم يرد في التثنية، نحو: (يدان) و(دمان) و(فمان) في (فم)، وإن كان غير ذلك ثني على حاله من غير قلب ولا حذف مذكراً كان أو مؤنثاً، لفظياً كان أو معنوياً، فنقول: (الزيدان) و(الطلحتان) و(الحنظلتان) و(الفاطمتان)، وألزموا الألف واللام فيما ثني من الأعلام عوضاً عما فاتها من تعريف العلمية، خلافاً لأبي البقاء وابن يعيش^(٥). وقد تكون التثنية

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. وقل الرضي في ١٧٤/٢: (وهمزة الممدود على أربعة أحسر بد مبدلة عن ألف تأنيث مثل (حراء) وللإلحاق مثل (عليه) وأصلية مثل (قرأه) ومنقلبة عن واو أو ياء أصلية مثل (كساء) و (رداء) وقرأه لجيد القراءة وقد تكون جمعاً لقلري، ينظر الرضي ١٧٤/٢.

(٢) قل الرضي في ١٧٥/٢: (وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو: (حرايان) والأعراف في الأصلية بقلوها في التثنية همزة). وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واواً نحو: (قرأوان)، وينظر الجمع ١٤٨/١.

(٣) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهري الصافية ٩٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٥/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١ - ٣٨.

في المعنى دون اللفظ، وذلك شرط الاتصال، قل تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(١) ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) وقوله:

[٥٣٣] ظَهَرَا هُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسِينَ^(٣)

وقد جاء في المنفصلين و(صَفَانِ حَالَهُمَا) وزاد الكوفيون^(٤) شرطاً وهو الاتحاد في كل واحد منهما ورد بقوله ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٥) إذ المراد أيمانهما، وما هذا حاله يجوز فيه الإفراد والتثنية والجمع تقول: (قَطَعْتُ رَأْسَهُمَا ورَأْسِيَهُمَا) وشاهد الإفراد قوله:

[٥٣٤] كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرَكِّيْنٌ قَدْ غَضِبَا

مُسْتَهْلِفٌ لَطْعَانٌ غَيْرُ تَذْيِيبٍ^(٦)

- (١) التحريم ٤/٦٦، وتعلمها: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهیر.
- (٢) المائدة ٣٨/٥، وتعلمها: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فإنه أراد أيمانهما، وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (فأقطعوا أيمانهما) وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبة التثنية. ينظر شرح الرضي ١٧٧٢.
- (٣) الرجز لـ (خطام المجلشمي) في الكتاب ٦٢٢/٣، والجمل للزجاجي ٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٣٤/٢، وشرح شافعية ابن الحاجب ١٣٤/١، خزانة الأدب ٣٦٤/٢. وتنام الرجز:

ومهمين قذفين مرتسين ظهراهما مثل ظهور الترسين

جنتهما بالنعث لا بالثعنين

والشاهد فيه قوله: (ظهراهما) على الأصل والأكثر في كلام العرب الخروج عن الأصل إلى الجمع كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد لأن المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة وكذلك قل: (مثل ظهور الترسين).

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٧٢.

(٥) سبق تخريج الآية.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق كما في خزانة الأدب ٥٣٢/١ - ٥٣٨، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٠٨٨، وشرح المفصل ١٥٧/٤، واللسان ملحة (طعن) ٢٣٧/٤، وشرح الرضي ١٧٧٢، ويروى فيه:

وشاهد التثنية والجمع:

[٥٢٥] ظهر اهما مثل ظهور الترسين

قوله: (وتحذف نونه للإضافة) يعني نون المتن فتقول: (غلاماك وزيداك)، وإنما حذف لأنهما في المتن بمثابة التنوين في المفرد وكما أنه يحذف مع الإضافة يُحذف النون، وقد تحذف نون المتن في غير الإضافة في أربعة أشياء، في الموصول في بعض اللغات، نحو: (اللذا) و(اللتا) في اسم الفاعل المعرب نحو (الضارباً زيداً) قال:

[٥٢٦] الحافظون عورة العشيرة^(١)

وفي المشبه بالمضاف نحو (غلامي له) وفي الضرورة نحو:

[٥٢٧] هما خطتا إما إسلر ومته^(٢)



تذيب بدل غير تذيب، ويروى: غير منحجر. والشاهد فيه قوله: (وجه تركيب) حيث أضيف الجزاء لفظاً ومعنى إلى متضمنيهما المتحليين بلفظ واحد فلفظ الإفراد في المضاف أول من لفظ التثنية، فإن تركيب متضمنين، ولفظهما متحد لجزأيهما وهما الوجهان فإن وجه كل أحد جزء منه، فلما أضيفا إليهما أضيف بلفظ المفرد وهو الوجه، وهذا أول من أن يقول: كأنه وجهها تركيب وجمعه أول من الإفراد.

(١) البيت من المنسرح، وهو لرجل من الأنصار كما في الكتب ١٨٦٨، والمقتضب ١٤٥/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨٢، وشرح أبيات سيويه ٢٠٥/١، واللسان ملحة (وكف) ٤٩٠/٨ وفيه لعمر بن امرئ القيس بن الخطيم، وجمع الهوامع ١٦٨١، وخزانة الأدب ٣٧٢/٤ - ٣٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨١/١ وشرح الرضي ١٨٣٢. وعجزة:

لا يأتيهم من ورائنا نطف

ويروى: وكفه والوكفه الإثم والعيب والنطف التلطف بالعيب. والشاهد فيه قوله: (الحافظون عورة العشيرة) حيث حذف النون من (الحافظون) ونصب (عورة) وقبل سيويه في ١٨٦٨: لم يحذف النون للإضافة ولا يعقب الاسم النون ولكن حذفها من اللذين والذين حيث طل الكلام وكان الاسم متبها الاسم الآخر.

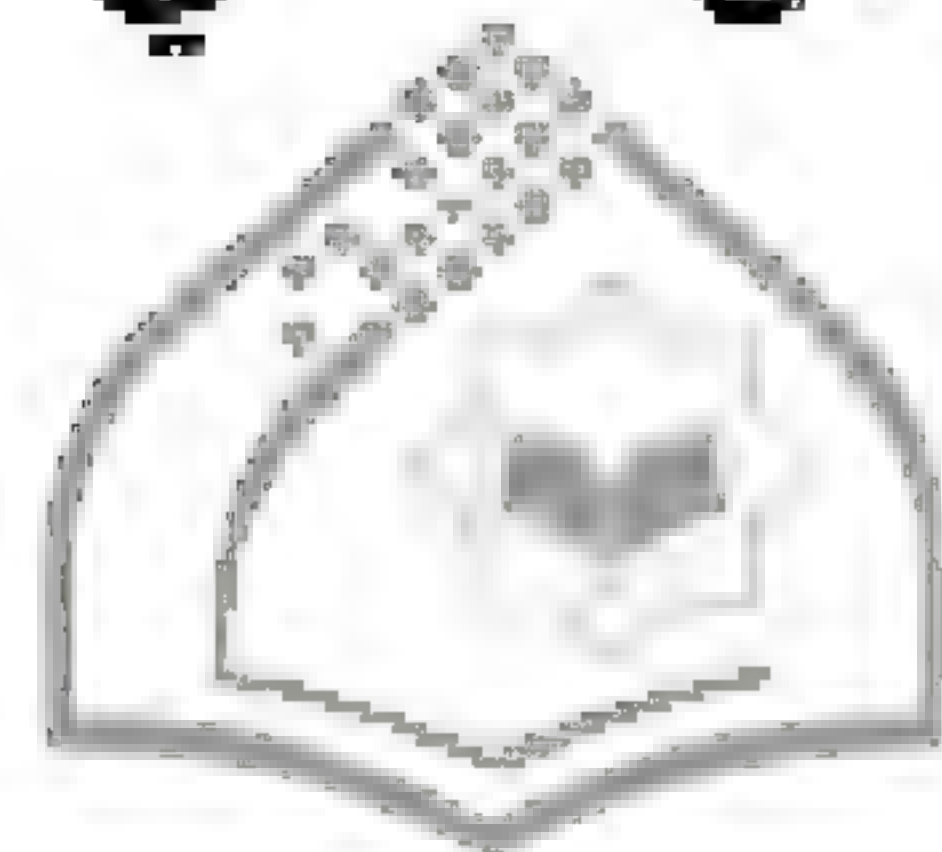
(٢) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٨٩، ينظر ديوان الحماسة للمعري ٧٩، والخصائص ٤٠٥/٢، والمتع في التصريف ٥٣٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٨١، وشرح الرضي

قوله: (وحذفت تاء التانيث في خصيان وأليان) يعني إن ما لم يكن مقصوراً ولا محدوداً ولا منقوصاً لم يحذف منه شيء، فنقول في المؤنث: (فاطمتان) وقد شذ [حذف] ^(١) التاء في (خصيتان) و(أليان) لأن قياسه (خصيتان) و(أليتان) ^(٢) قل: (تشكوعروق خِصْيَتِه النساء)، وقال:

[٥٢٨] متى ما تلقني فريدين ترجفُ

روانف أليتيك وتسطلرا ^(٣)

وقال المبرد: ^(٤) هوتنية (خُصِيٌّ) و(أَلِيٌّ) لأنه يقال (خُصِيٌّ) و(خُصِيَّتُهُ) و(أَلِيٌّ) و(أَلِيَّةٌ) فإن ثبت الياء فهي تنية (خُصِيَّةٌ) و(أَلِيَّةٌ) وإن ثبت بغير تاء فهو تنية (خُصِيٌّ) و(أَلِيٌّ) وقيل الخُصِي وعاء الخُصِيَّة وهو الجلد



مركز تحقيقات کتب و اسناد اسلامی

١٧٧٢، والمغني ٨٤٣، وشرح شواهد المغني ٩٧٥/٢، وجمع الهوامع ١٦٧/١، وعجزة: وإما دم والقتل بالحر أجدرُ

والشاهد فيه قوله: (هما خطتا إما إسلر) بالرفع والجر والشاهد هنا (خطتا) حيث حذف نون المتن من (خطتا) للضرورة الشعرية.

(١) ما بين الحصريتين زيلة يقتضيها السياق.

(٢) نقل الرضي في شرحه ١٧٧٢، قل: (اعلم أنه يجوز خصيتان وأليتان على القياس اتفاقاً).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعنرة في ديوانه ٣٣٤، وينظر شرح المفصل ١١٦/٤، وأملّي ابن الحاجب ٤٥٧١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ١١٧١، وشرح الرضي ١٧٧٢، واللسان ملحة طير ٢٧٣/٤، وجمع الهوامع ٣٤٠/٤، والمقصد النحوية ١٧٤/٣، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (أليتك) حيث استعمل أليتك على القيلس وأثبت التاء وعند ابن الحاجب حذف تاء التانيث.

(٤) ينظر المقتضب ٤٧٣.

الجموع [ظ ١٠١]

قوله: (الجموع ما دل على آحاد)، هذا جنس يدخل فيه، كـ (زيديين) و(رجال) واسم الجمع كـ (القوم) و(الرهط)، واسم الجنس كـ (الماء) و(اللبن) وأسماء العدد كـ (ثلاثة) و(أربعة) وألفاظ العموم، ولم يدخل، ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في المتن.

قوله: (مقصود) خرج اسم الجنس، لأن آحاده لا تقصد لخصائها.

قوله: (بجروف مفردة) ^(١) خرج اسم الجمع، واسم الجنس، واسم العدد وألفاظ العموم، وقوله (بجروف مفردة) يحتمل أن يتعلق بـ (دل) فيخرج العدد من أول الأمر، ويحتمل أن يتعلق بمقصود، فلا يخرج من أول الأمر.

قوله: (بتغير ما) ^(٢) لا بد في الجمع من حصول التغير، وهو تقديري كـ (فُلُك) و(هيجان) ^(٣) جمع (فُلُك) و(هيجان) فمفردهما كـ (قُفْل) و(كِتَاب) وجمعهما (كأسد) و(كِلَاب)، ولفظي وتغيره بزيادة حرف أو حركة

(١) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٧٧٢.

(٢) في الكافية المحققة (بتغير) بـ (بتغير).

(٣) قل ركن الدين في الرواية ٣٣٠: (يقال ناقة هيجان ونوق هيجان) لكن حركته في الأفراد مخالفة لحركته في الجمع تقديراً، فإن الهيجان حالة كونه مفرداً كـ (حمل) وحالة كونه جمعاً كـ (رجال).

كـ (رجل) و (رجال) و (سُقْف) و (سُقُف) أو ينقصانهما كـ (خِمار) و (خُمُر) و (أسد) و (أُسُد) أو تعديلهما كـ (لسان) و (ألسُن) و (تَمَر) و (تُمَر) وقد أورد على حده الجمع الذي لا مفرد له نحو: (عباديد)^(١) وأجيب بأن مراده بحروف مفردة تحقيقاً أو تقديرًا، أو إن ورد عليه جمع السلامة فإنه لم يتغير، وأجيب بأن لحوق علامة الجمع تَغْيِير، وردّ بأنه لو كان تغييراً لم يُسمَّ جمع سلامة.

قوله: (فتحو: تَمَر وركب ليس بجمع على الأصح)^(٢) أراد بـ (تمر) اسم جنس، وهو ما يفرق بينه وبين واحده، بالتاء أو بياء النسب كـ (رومي) وبـ (ركب) اسم الجمع الذي له واحد من لفظه نحو: (صَحْب) و (ركب) و (حامل) و (باقر)، وما خلا (رهطاً) و (نفرًا) و (إبلًا) و (غنماً)، فلا خلاف في أنها ليس من المجموع، لأنه لا واحد لها بالاتفاق قوله (على الأصح) إشارة إلى الخلاف، لأن مذهب الفراء^(٣) أن اسم الجمع الذي لا واحد له من

(١) ينظر شرح الرضي ١٧٨٢، وفي اللسان ملحة (عبد) ٢٧٨٠/٤ وتفرق القوم عبيد وعبايد والعبايد والعبايد الخيل المتفرقة في نهابها وعينها ولا واحد له في ذلك كله ولا يقع إلا في جماعة ولا يقل للواحد عبيد.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، أسماء الأجناس مما اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثني وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم، وعند الأخفش جميع أسماء المجموع التي لها أحد من تركيبها كـ (بقر) و (ركب) جمع خلافاً لسيبويه، وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كـ (بقر) و (ركب) أو اسم جنس كـ (تمر) و (روم) فهو جمع وإلا فلا، وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو: (إبل و تراب و خل مفرد بالثله إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالنخل والتمر والجوز). ينظر الكتاب ٦٢٤/٣، وينظر معاني القرآن للفراء ١١٢/٣، حيث المفهوم من كلامه يفيد ما ذهب إليه الرضي.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٢/٣، ٦٠/٢.

لفظه كـ (ركب) و (صحب)، واسم الجنس نحو (ثمرة) و (تمر) من المجموع، والأخفش^(١) وافق في اسم الجمع فقط، وحجتهم أن لهما مفرداً من لفظهما، وأنهما قد وصفا بالجمع قل تعالى: ﴿يُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾^(٢) وإن صيغة المفرد غير موجودة فيه، وذهب الجمهور إلى أنهما ليسا من المجموع، وإن (راكباً) ليس بمفرد (ركب) و (ثمرة) ليست مفردة (تمر)، وإن اتفقت ألفاظهما^(٣) لوجوه:

الأول: أنهما يقعان على القليل والكثير.

الثاني: أنهم يردون الضمير إليهما مفرداً نحو: (التمر صحبتي) و (التمر أكلته).

الثالث: أنهما لو كانا جمعين كانا لكثرة، ولا يجوز أن يكونا لهما لأنهم يصغرونهما بلفظهما، وجمع الكثرة لا يصغر بلفظه، وينسبون إليهما بلفظهما، فيقولون (ركبي وتمرني) ولو كانا جمعين لكثرة لنسبوا إلى مفردهما، وأيضاً اسم الجنس، أحاده غير مقصودة بحروف مفردة.

قوله: (نحو فُلُك جمع) وقد حصل فيه دلالة على أحاد مقصودة بحروف مفردة، وإن كان تغييراً مقدرًا، وزعم بعضهم أن (فُلُكاً) و (هيجاناً) أسماء جمع، وقال: لا بد في الجمع من الدلالة على أحاد مقصودة مفردة، ومن التغير اللفظي وحاصل الكلام في الاسم الواقع على أحاد أن تقول: إن

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٩٦/٢ - ٥٩٧.

(٢) الرعد ١٢/٨٣، وتعلمها: ﴿هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ وينشئ السحاب الثقيل.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧٩/٢.

كان وزنه مختصاً بالفرد لم يكن جمعاً ك(تمر) و(ركب) بل اسم جنس، واسم جمع وإن كان مختصاً بالجمع كان جمعاً سواء كان مفردة قياساً لفظياً ك(درهم) و(دراهم) أو تقديراً ك(عباديد) أو غير قياسي ك(ملاح) و(مذاكير) وإن كان مشتركاً مجموعاً مفردة على القياس، فهو جمع ك(رجل) و(رجال)، وإن لم يكن له مفرداً أو كان، وليس على قياس، فليس بجمع ك(نساء) و(رجلة) في جمع (رجل) وبعضهم جعل نساء من الجمع، ولم يعتبر في المشترك أن يكون له مفرد من لفظه قياساً على المختص، والفرق بين اسم الجمع واسم [و١٠٢] الجنس، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس فإنه يقع عليهما، والفرق بينه وبين واحد بالياء والتاء^(١) نحو: (تمرة) و(تمر) و(رؤمي) و(رؤم).

قوله: (وهو صحيح ومكسر) ^(٢) يعني الجمع على ضربين، صحيح وهو ما سلم لفظ مفردة، ومكسور: هو ما تغير فيه لفظ مفردة.

قوله: (الصحيح المذكر والمؤنث) أي الصحيح ينقسم إلى مذكر ومؤنث، وقدم المذكر لقوته.

(١) ينظر شرح الرضي ١٧٨٢، والعبارة من قوله والفرق بين اسم الجمع إلى قوله والثله منقولة بتصرف من شرح الرضي ١٧٨٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١١٩٢.

جمع المذكر السالم

قوله: (ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها) يعني في المرفوع لأن الواو تستدعي ضم ما قبلها، سواء كانت الضمة ملفوظاً بها ك(زيدون)، أو مقدرة ك(مصطفون).

قوله: (أوياء مكسورة ما قبلها)، يعني في حل النصب والجرح، لأن الياء تستدعي كسرة ما قبلها [لفظاً]^(١) ك(زيدين) أو تقديرًا ك(مصطفين).

قوله: (ونون مفتوحة)، إنما فتحت للتخفيف، وللفرق بينهما وبين نون التثنية، وقد جاء كسرهما، فقليل لغة، وقيل ضرورة نحو:

[٥٢٩] عرفنا جعفرًا وبني أبيه

وأنكرنا زعانف آخرين^(٢)

(١) ما بين الحاصرتين زيلة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٤٢٩، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٠/٨ وشرح الرضي ١٧٩٢، وشرح ابن عقيل ٦٧/١، وأوضح المسالك ٦٧/١، والمقاصد النحوية ١٨٧/١، وتذكرة النحلة ٤٨٠، وشرح التصريح ٧٩، وجمع الهوامع ١٦٥/١، وخزانة الأدب ٩٥٦/٨. ويروى: وبني رباح بدل وبني أبيه.

والشاهد فيه قوله (آخرين) حيث كسر نون الجمع آخرين وذلك ضرورة لأن القصيدة قليتها مكسورة بدليل البيت قبله وهو:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بَرْنَتْ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ

وأعرب إعراب جمع المذكر السالم حيث هو مضارع إلى زعانف ولكن كسرت نونه والأصل فتحها.

قوله: (ليدل على أن معه أكثر منه)، يحتز من نحو (عليين) و(ربيون) و(غسلين) ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره في المتن.

قوله: (وإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت، [مثل قاضون]^(١))، يحتز من الصحيح والملحق به، فإنه لا يحذف منه شيء نحو: (الزیدون) و(الطيبون) إن سمي به، والاسم لا يخلو إما أن يكون محذوفاً أو مقصوراً أو مهموزاً أو ما عدا ذلك، فإن كان محذوفاً لم يرد مطلقاً سواء عوّض عنه ك(اسم) و(ابن) و(عدة) و(إقامة) و(أخ) و(أب) و(يد)، أورد في حال كالمقصود بل نقول: إن سمي بها (ابنون واسمون وأخون وأبون ويدون وقاضون)، وأصله: (قاضيون) لكن ثقلت الضمة على الياء مع انكسار ما قبلها، فحذف الياء لالتقاء الساكنين، وقلبت الكسرة التي قبل الياء ضمة لتصح الواو وكذلك في النصب والجر.

قوله: (وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً نحو: مصطفىون ومصطفين)^(٢)، وأصله (مصطفيون) و(مصطفين) لأن ألف المفرد قلبت ياء فثقلت الضمة على الياء فحذفت، وبقي ما قبل الياء مفتوحاً ليدل على المحذوف، خلافاً للكوفيين^(٣) فإنهم يضمنون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء قياساً

وقل الرضي في شرحه ١٧٩/٢ معلقاً على الشاهد (ويمكن أن يكون جعل النون معتقبة الإعراب أي زعائف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحاً أو لا...

(١) ما بين الحاصرتين زينة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٠، وشرح الرضي ١٨٠/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٨٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١٧٨.

على المنقوص، وروى بعضهم سماعه عن العرب، وإن كان ممدوداً فحكمه حكم المثني، إن كانت للتأنيث قلبت واواً نحو: (حراوات)، ويجوز بقاؤها في لغة ضعيفة وإن كانت منقلبة للإلحاق جاز وجهان، نحو: (كساؤون) و(علياؤون) و(كساوون) و(علياؤون) وهذه إذا كانت أعلاماً للمذكرين عاقلين، وما عدا ذلك وهو الصحيح، والملحق به جمع بشروط:

قوله: (وشروطه إن كان اسماً [فمذكراً] ^(١)) في الاسم ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مسماه مذكراً لفظاً ومعنى، يحترز من المؤنث فإنه لا يجمع بالواو والنون إلا أن يختلط مذكر جمع من باب التغليب، نحو: أن يكون رجلاً وامرأة، أو رجل وامرأتان، اسم كل واحد زيد أو هند قلت: (الزيدون والهندات) فخرج من هذا المؤنث لفظاً ومعنى، ك(فاطمة) والمؤنث معنى ك(زينب)، والمؤنث لفظاً ك(طلحة) أو (حمزة) فإن هذه تجمع بالالف والتاء، ولا تجمع بالواو والنون، خلافاً للكوفيين وابن كيسان ^(٢) في المؤنث اللفظي نحو: (حمزة) فإنهم أجازوا جمعه بالواو والنون، فقال جمهورهم: تحذف منه التاء فقط وتلحق الواو والنون، وقال ابن كيسان: تحرك عينه ليكون كالعوض ك(أرضون).

الثاني [ظ ١٠٢] قوله: (علماً) نحو (الزيدون) يحترز من نحو: (رجل) النكرة فإنه لا يجمع بالواو والنون إلا أن يصغر، نحو: (رُجُلون) جاز، لأنه قد خرج مخرج الوصف، وقيل لتعذر تكسيره، لأن التكسير يؤدي إلى حلف ياء التصغير.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨٠/٢، والإنصاف ٤٠/١، وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف برقم ٤.

الثالث قوله: (يَعْقِلُ) يَحْتَرِزُ من (أعوج) و(لاحق) اسم الفرسين، فإنه لا يقل (أعوجون) و(لاحقون) وكان الأولى أن تقول: (يَعْلَمُ) ^(١) ليعلم القديم نحو قوله تعالى: ﴿فَتَنَعَّمَ الْفَاهِدُونَ﴾ ^(٢) ﴿أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ ^(٣)، وإذا اختلط من لا يعقل بمن يعقل، مع اتفاق اللفظ جاز، نحو: (رجل) و(فرسين) اسم كل واحد منهم (زيد)، قلت (جاء الزيدون).

قوله: (وإن كان صفة) لما فرغ من الاسم وشروطه، ذكر الصفة ولها شروط خمسة:

الأول قوله: (فمذكر) يعني يكون الموصوف مذكراً أو مختلطاً بمذكر، نحو: القائمون ﴿وَكُنَّ مِنَ الْقَائِمِينَ﴾ ^(٤) ويحترز من المؤنث سواء كان لفظها مؤنثاً أو مذكراً نحو (قائمة) و(حائض) وأما قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ ^(٥) فقليل الأعناق: جمع عنق بمعنى فريق من الناس ^(٦)، وهو مذكر تقول جاءني عنق من الناس، وقيل أعناق زائلة، والمعنى: فظلوا لها خاضعين.

(١) ينظر الرضي في شرحه ١٨٧٢ حيث قل: وقول المصنف عَلَّمَ يَعْقِلُ ومذكر يعقل الأولى فيه أن يقول: يعلم ليشمل نحو قوله تعالى: (فتنعم الماهدون) إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عقل لإيهام العقل المنع من القبائح الجائرة على صاحبه، تعالى الله عنها علواً كبيراً. وينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٠/٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩٤/٨.

(٢) الذاريات ٤٨/٥١ وتعلمها: ﴿وَالْأَرْضُ فَرَشْنَاهَا فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾.

(٣) هود ٤٥/١١ وتعلمها: ﴿وَنُلَاحِظْ نُوحَ رَبِّهِ فَقُلْ رَبِّ إِنْ أَبْنَىٰ مِنْ أَهْلِي وَإِنْ وَعَدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾.

(٤) التحريم ١٢/٦٦ وتعلمها: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصِيتُ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَاتِنِينَ﴾.

(٥) الشعراء ٤/٣٦ وتعلمها: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾.

(٦) ينظر اللسان مادة (عنق) ٣١٣٤/٤.

الثاني قوله: (يعقل) يعني أن تكون الصفة لمن يعقل، فلا يقل: الدواب الرافضون، أو مختلطة بمن يعقل نحو: (جاء زيد بفرسين مسرعين) إلا أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، جاز نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(١) ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢) وقوله: في القوس والسهم.

[٥٣٠] لها فتية ماضون حيث رمت بهم

شرايهم قل من الدم أحر^(٣)

الثالث قوله: (أن لا يكون أفعَل فعلاء، ولا فعَلان فعلى، كأحر هراء وسكران سكرى)، يعني أن لا يكون وزن أفعَل الذي مؤنثه فعلى، ولا فعَلان الذي وزن مؤنثه فعلى، فلا يقل (أحرون) ولا (سكرانون) ولا (أدرون) لأنهم لو وجدوا هذا المعنى في المؤنث لجاءوا فيه بفعلى، وإنما لم يجمعوا الذي مؤنثه فعلى بفتح (الفاء) بالواو والنون، لأنهم قد جمعوا بهما أفعَل التفضيل الذي مؤنثه فعلى بضم (الفاء) نحو: (أفضلون) وفعَلان فعَلانة نحو: (ندمانون) فأرادوا الفرق، خلافاً للكوفيين وابن كيسان^(٤) فإنهم لا يفرقون، واستدلوا بقوله:

[٥٣١] فما ولدت نسله بنى تزار خلائيل أسودين وأحمرين^(٥)

(١) يوسف ٤/١٢، وتعلمها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٢) فصلت ١٧/٤١، وتعلمها: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩٧/١. والشاهد فيه أنه شبه النبل بالفتية مما سوغ له جمعها جمع تصحيح المذكر حيث وصفت به (ماضون).

(٤) ينظر شرح الرضي ١٨٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣/١، والجمع ١٥٣/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو للكُميت بن زيد في ديوانه ١١٦/٢، وينظر شرح المفصل ٦٠/٥، وشرح شافية =

وأما إذا صُغِرَ فقال ابن مالك^(١) وأبو حيان^(٢) يجمع المذكر بالواو والنون فيقال: سكرانون وأحرون والمؤنث بالالف والتاء فيقال: (سكيراوات) و(حيراوات) وركن الدين^(٣) منع ذلك في المذكر والمؤنث.

الرابع: أن لا يكون الوصف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك (فعل) بمعنى مفعول ك(جريح) بمعنى مجروح، وفعل ك(صبور)، ومُفْعِل ك(مُحَضِّر)، ومِفْعَل ك(مهذار)، ومَفْعَل ك(مدْعَس)، وفَعْل ك(جواد) و(حصان) (رزان)، فهذه بمعنى فاعل، وما كان بمعنى النسب ك(عانس) و(ضامر) و(نصف) فهذه الأمثلة إذا جرت على اسمها مذكراً أو مؤنثاً كانت منسوبة بلفظ واحد تقول: (رجلٌ صبور وجريح، وامرأة صبور وجريح)، وإن لم يجر على اسم متقدم، نحو: (مررت بقتيلة بني فلان) طابقت بالتاء إن كان المراد مؤنثاً، وتحذفها إن كان مذكراً خوف اللبس، بخلاف ما إذا ذكرت الأئمة فاللبس منتفٍ، بقيت التسوية في المفرد وكذلك في الجمع لأنهم لو جمعوه جمع السلامة بالواو والنون اختص بالمذكر، [و١٠٣] خلافاً للكوفيين^(٤) فإنهم أجازوا الجمع بالواو والنون

ابن الحاجب ١٧٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٧٨/١، وشرح الرضي ١٨٢/٢، وجمع الهوامع ١٥٣/١، وشرح الأشموني ٣٥/١، وخزانة الأدب ١٧٨/١. ويروى: فما وجدت بدل فما ولدت

والشاهد فيه قوله (أسودين وأحمرين) حيث وقع جمع (أسود) و (أحمر) جمع تصحيح شذوذاً والقياس سَوْدٌ وَحُمْرٌ.

(١) ينظر رأي ابن مالك في شرح ابن عقيل ٦٠/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠/١ وما بعدها.

(٢) ينظر الجمع ١٥٣/١.

(٣) ينظر الوافية في شرح الكافية ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩٣/١، والجمع ١٥٣/١.

واحتجوا بقوله:

[٥٣٢] منا الذي هو ما إن طرَّ شلوه

والعانسون ومنا المرء والشيب^(١)

الخامس قوله: (أن لا تكون الصفة بتاء تانيث نحو علامة ونسابة)

وفرقوه ومثلوا له، فإنه لا يجمع بالواو والنون لما لم يكن مذكراً، بل نقول (رجال علامة)، ولأن المراد بهذه التاء المبالغة، فإذا زالت زال المقصود بها خلافاً للكوفيين^(٢)، فإنهم يجيزون جمعه كما أجازوا جمع (طلحة)، وإنما خصوا المذكر العاقل وصفاته بالواو والنون دون غيره لشرفه، لأن المذكر أشرف، والمعين أشرف من غير المعين، وأولوا العلم أشرف من غيرهم، فاحترموه من التغيير لذلك، لأنه يعلم من المفرد من غير لبس.

قوله: (وتحذف نونه للإضافة)^(٣) لأنها بمثابة التوين كما في المثنى

تقول (مسلموزيد) وقد تحذف لتقصير الصلة، نحو:

[٥٣٣] الحافظون عورة العشيرة^(٤)

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعه في إصلاح المنطق ٣٤٦، ولأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١٣٧/١، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٣/١، وأملالي القالي ١٧٨/٢، وسر صناعة الأدب ٦٨٣، ومغني اللبيب ٤٠٠، وشرح شواهد المغني ٧١٦/٢، وأملالي بن الشجري ٣٣٨/٢، وجمع المقامع ١٥٣/١، والمقاصد النحوية ١٦٧/١.

والشاهد فيه قوله: (والعانسون) حيث أطلق على المذكر وجمع جمع تصحيح والمشهور استعماله على المؤنث، والكوفيون يجوزون جمع الصفة بالواو والنون إذا كانت غير قابلة للتثنية محتجين بهذا البيت، ينظر الجمع ١٥٣/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨٧/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٣/٢.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٦٥٦.

وللسببية نحو (مسلمي لك) وللضرورة نحو:

[٥٣٤] ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعني

لكم غير أنا إن نُسألم نُسألم^(١)

وقد اختلفت النحاة في نون المثني والمجموع وما قبلهما من الزيادات، والأظهر أن علامة التثنية الألف والياء، وعلامة الجمع الواو والياء، وأما النون، فقال الفراء^(٢) إنها التنوين نفسه، وحرك للساكنين، وقال الجمهور: ليست بتنوين، ثم اختلفوا، فقليل: جاءت للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد، وقال سيبويه^(٣) جاءت ليظهر فيها حكم الحركة التي ينبغي أن تكون في المثني والمجموع، وقال ابن كيسان^(٤) جاءت عوضاً عن التنوين وحده، وقال الزجاج^(٥) عن الحركة وحدها، وقال الفارسي^(٦) عنهما معاً، وقال ثعلب^(٧) عوض عن تنوين في المثني، وعن ثلاثة فصاعداً في الجمع، وقيل: هي عوض عن الحركة والتنوين في نحو (رجلان)، وعن الحركة في نحو (أحران)، وعن التنوين في نحو (عصوان)، وغير عوض عن

(١) البيت من الطويل. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٨٧٨. والشاهد فيه قولنا (بمذعني لكم) حيث حذف النون للإضغطة وهذا كثير، وحذفت في هذا الشاهد للضرورة كما قل ابن مالك.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٥/٢ - ٢٣٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٨.

(٣) ينظر الكتب ١٨٧٨.

(٤) ينظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي ١٨٧٢.

(٥) ينظر رأي الزجاج في ما يتصرف وما لا يتصرف ٢٢ - ٢٣.

(٦) ينظر رأي أبي علي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ١٨٧٨.

(٧) ينظر رأي ثعلب في شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٨، وشرح الرضي ٣٦٨.

أحد منهما، نحو: (حَبْلِيَان) و(هَذَا) و(الَّذَان).

قوله: (وقد شذ نحو سنين وأرضين)^(١) يعني وقد شذ الجمع بالواو، حيث لم تحصل فيه شروط، وهي ألفاظ موقوفة على السماع، جمعت هذا الجمع جبراً لما فاتها من حذف، أو تأنيث، أو إدغام، نحو: (سنون) و(أرضون) و(قلون) و(برون) و(ثبون) ز (كرون) و(أخرون) و(أوزون) و(أبون) و(أخون) و(هنون) و(عشرون) وأخواتها و(العاللون) و(نصيبون) و(عليون)، وهذه العلة استحسانية، لا وجوبية إذا لزم (يدون) و(دمون) في دم ويد، وقد غيروا بنية بعضها إشعاراً بقدم أصالته في هذا الجمع ففتحوا (أرضين) وكسروا سين (سينين) وعين (عشرين) وكسروا وضموا فاء (بنين) و(قلين) وزادوا همزة في (أخرون)^(٢).

مركز تحقيق كتب علوم السدي

(١) قل الرضي في شرحه ١٨٣٧٢: (الشذ من جمع المذكر بالواو كثيراً) وقد ذكر منها ما يزيد على الثلاثين.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨٣٧٢ - ١٨٤ - ١٨٥.

جمع المؤنث السالم

قوله: (جمع المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء) أرادوا باللحوق الزيادة فيهما معاً، ليخرج نحو (مصطفة) و(مجتبة) و(ثبات) و(بنات) وكان الأولى [أن يقول] ^(١) إن زيدَ ليدل على أن معه أكثر منه، لئلا يرد عليه (علقة) و(عرقلة) نحو: (استأصل الله عرقاتهم وعِرْقَاتِهِمْ) ^(٢) بفتح التاء فإنه مفرد ولعله اكتفى بذكره في جمع السلامة.

قوله: (وشرطه إن كان صفة وله مذكر) ^(٣) فإنه يكون مذكره جمع بالواو والنون) وذلك نحو: (فضلتى) ويحترز عما لم يجمع مذكره بالواو، ك(أحمر) فإنه لا يجمع (حمرء) بالألف والتاء لئلا [ظ ١٠٣] يكون للمؤنث على المذكر فرية.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السيق.

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٢/٣ قل فيه: (قول العرب استأصل الله عرقاتهم واستأصل الله عرقاتهم) (بعضهم يجعله بمنزلة علقته وبعضهم يجعله بمنزلة عرس وعُرُسَتِ كأنك قلت: عِرْقٌ وعِرْقَاتٌ وعِرْقَتٌ وكلا سمعنا من العرب). وينظر شرح الرضي ١٨٩٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩١، وشرح الرضي ١٨٧٢، وقل: إن المؤنث إذا كان صفة على ضربين: أما أن يكون له مذكر أولاً.... فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجرداً عن التاء كحائض، وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء أفعل وفعلى فعلان وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثا ك(صبور) و(جريح).

قوله: (فإن لم يكن له مذكر) يعني فإن لم يكن لصفة المؤنث مذكر، فشرط جمعها (أن لا تكون مجردة عن تاء التانيث كحائض)، و(طامث)، فإنه يجمع على (حوائض) و(طوامث)، إذا أردت بها النسب أي ذات حيض وذات طمث، وقال الأخفش: ^(١) وجه تذكيرها أنهما بمعنى شخص حائض ^(٢)، وقال الكوفيون: ^(٣) إنما ذُكر لئلا يلتبس بالمذكر، لأنه من صفات المؤنثة، ورد بنحو (ضامر) و(عاشق)، فإنه يطلق على الحمل والناقة والمرأة والرجل، فكان يلزم أن يكون بالتاء، وأما إذا أردت الحديث قلت: (حائضة) و(طامثة) وجمعتهما بالألف والتاء.

قوله: (وإلا جمع مطلقاً) يعني ما عدا ما لم يجمع مذكره بالواو والنون، وما كان مجرداً من التاء، فإنه يجمع بالألف والتاء مطلقاً، وذلك الاسم كله لفظياً أو معنوياً بالتاء والألف، والصفة التي جمع مذكرها بالواو والنون ك(فضلى)، والصفة التي لم تجرد عن التاء ك(حائضة)، والصفة التي لا مذكر لها ك(حبلى)، وفي ذلك تفصيل، وهو أن يقول الجمع بالألف والتاء لمذكر ومؤنث، فالمذكر يجمع منه أربعة أنواع: صفة ما لا يعقل، ك(جبال راسيات) و﴿أيام معدودات﴾ ^(٤) و﴿أشهر معلومات﴾ ^(٥). ومصغر ما لا يعقل

(١) ينظر رأي الأخفش في جمع الموامع ٦٧٨.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٣٥.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) البقرة ٢٠٣/٢ وتعلمها ﴿واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى واتقوا الله واعلموا أنكم إليه تحشرون﴾.

(٥) البقرة ١٩٧/٢ وتعلمها ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾.

نحو: (دريهمات) و(دنينيرات)، و(ابن)^(١) و(ذوا) إذا كانا لغير عاقلين،
علمين كانا أو غير علمين، سواء جاء في مؤنثهما (بنت) و(ذات) نحو:
(ابن اللبون) و(بنت اللبون) وجل (ذوعشون) وناق (ذات عشون) لم يأت
بالمؤنثة ذلك نحو: (ابن عرس) و(ابن أوى) و(ذي القعدة) و(ذي الحجة)
فإنه يجمع على بنات وذوات، تقول: (بنات لبون) و(بنات عرس) في جمع
(ابن) و(ذوات القعدة) و(ذوات الحجة) في جمع (ذو)، وروي عن
الأخفش^(٢) بنو عرس، وأسماء الجوامد لا تعقل، لم يسمع لها مكسر
نحو (حمامات) و(سيطرات) و(سُرادقات) وأسماء الشهور نحو (شعبانات)
و(رمضانات) و(شوالات) و(المحرمات) و(رجبات)، فجمع هذه قياس عند
سيبويه^(٣)، سماع عند غيره، وأما ما سَمِعَ له مكسر لم يُقَسَّ باتفاق، ومن ثم
لُحِّنَ المتنبي في قوله:

مُرْتَحِلَةٌ كَمُتِيرَةٍ عَمُودِي

[٥٣٥] ففي الناس بوقلتُ لها وطبول^(٤)

لقولهم (أبواق) وقد جاء (بوانات)^(٥) مع قولهم (بون)، وأما المؤنثة

(١) ينظر شرح الرضي ١٨٦٢، وقد ذكر الرضي أكثر هذه الأمثلة.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ١٨٦٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٥/٣.

(٤) البيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه ٢٢٩٣، وينظر المحاسب ٢٩٥/١، والجمع ٧٨/١، والدرر ٨٥/١.

وصلته

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة

والتمثيل في قوله: (بوقلت) حيث جمع المتنبي (البوق) على بوقلت والقبيل على (بُوق) فللؤنث الذي

كسر لا يصح لذلك لُحِّنَ المتنبي في قوله هذا....

(٥) البوان بالكسر عمود من أعمدة الخيمة والبيت والجمع بُون بالضم.

فكبقية جمعه، أن نقول: إن كان معنوياً غير علم لم يجمع بالالف والتاء إلا إذا لم يكن له جمع تكسير نحو: (أَرْضَات) و(شَمَالَات) و(سَمَوَات) و(عَرَسَات)، وإن سمع له جمع تكسير فهو سماع ولا يقاس لا يقال: (شَمَسَات) ولا (قَدَرَات) ولا (نَارَات) وإن كان علماً مبنياً لم تجمع بالالف والتاء، نحو: (فُطَام)، وإن كان غير مبني فإن زاد على الثلاثي أو تحرك الأوسط، أو كان معتلاً أو مضاعفاً ألحقت (ألفاً) و(تاءً) من غير تغيير نحو: (الزَيْنَبَات) و(القَلَمَات) في مسمى (قدم) و(زِيدَات) و(أَمَات) في المسمى بزيد و(أَم) وهُذِيل^(١) تفتح العين فيه وعليه:

[٥٣] عِيرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤْدُودِ الْعِدِّ^(٢)

وهو شاذ عند غيرهم، وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط صحيح العين، فإن كان مفتوح الفاء، فيجوز نحو: (دَعْدَات) وإسكانها ضرورة، وإن كان مضمومها جاز في عينه، كسرهما للاتباع وفتحها للتخفيف وإسكانها لغة تميم، نحو: (هِنْدَات) إلا أن الفتح في مكسور الفاء أحسن من الاتباع، والاتباع في مضمومها أحسن من الفتح، وإن حذفت التاء التي في مفرده ألحقت (الفاء تاءً) من غير تغيير، تقول: (فَاطِمَات) و(حَنْظَلَات)

(١) ينظر المفصل للزنجشيري ١٩٢، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٥، وشرح الرضي ١٨٩/٢.

(٢) البيت من الخفيف وهو للكُمَيْت في المفصل ١٩٢، وشرحه لابن يعيش ٣٧/٥ - ٣٣، وأمالى ابن

الحاجب ٣٤٦/١. وصدره:

إِلَيْهِمْ عَطَوِطَةُ الْأَعْكَامِ

وَالْأَعْكَامُ الْأَحْمَالُ، والمقصود أي تحمل الحسب والرشد والأفعل الحسنة.

والشاهد فيه قوله: (عِيرَات) جمع عير لأن حكم المؤنث مما لا تله فيه كالذي فيه تله.

(بَهْصَلَات) و(جَدَلَات) و(سَهَلَات) و(وَسَلَات) و(عَوَرَات) و(بَيْضَات)
إلا في لغة هذيل^(١) فإنهم فتحوا المعتل، قال:

[٥٣٧] أَخَوَيْضَلْتِ رَائِحٌ مَتْلُوبٌ^(٢)

وقد شذ (لَجَبَات) و(رَبَعَات) بفتح العين في الصفة، وأجاز المبرد^(٣)
سكونها قياساً لا سماعاً، واختلف في وجه الفتح فقليل في مفردهما لغتان:
الفتح أشهرهما فالتزموه في الجمع وقيل: [١٠٤] هما في الأصل اسمان
وصف بهما، كما قالوا: (امرأة كلبة) و(ليلة غم) وإن كان ثلاثياً ساكن
الوسط، فإن كان معتل الفاء واللام فليس فيه إلا الفتح نحو: (وَرَدَات)
و(غَرَفَات) و(رَقِيَّات) فرقاً بين الواحد والجمع، وقد جاء السكون قليلاً،
وإن كان صحيحاً، فإن كان مفتوحاً، فليس فيه إلا الفتح نحو
(طَلَحَات) و(ثَمَرَات) و(جَفَنَات) والإسكان ضرورة، وإن كان مضمومها
جاز الضم للاتباع نحو: (غُرُفَات) والفتح للتخفيف والإسكان لغة

(١) ينظر شرح المفصل ٣٠/٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ١٣٢/١، والجمع ٧٢/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد الهذليين في سر صناعة الأعراب ٧٧/٨، والخصائص ١٨٤/٣، والمفصل ١٩١،
وشرحه لابن يعيش ٣٠/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٣٢/١، وشرح الرضي ١٨٩/٢، وأوضح المسالك
٣٠٧/٤، واللسان ملّة (بَيْض) ٣٩٧/١، وجمع الهوامع ١٣٢/١، وخزانة الأدب ١٠٢/٨ - ١٠٤. وعجزة
رفيق يسح المنكبين سُبُوح

والشاهد فيه قولنا (بَيْضَلْت) حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع (فَعَلَه)
صحيحاً كان أو معتلاً والقيس التسين في المعتل.

(٣) ينظر المقتضب ١٩٢/٢ وذلك في نحو: (لَجَبَة) (لَجَبَلْت) بالسكون، وينظر شرح الرضي
١٨٩/٢ - ١٩٠، وجمع الهوامع ٧٤/١.

تيم^(١) وإن كان مضمومها جاز الكسر للاتباع نحو: (سَدِرَات) والفتح للتخفيف، والإسكان لغة تيم وإن كان بالألف الممدودة والمقصور قلبت الهمزة في الممدودة واوًا، والألف في المقصورة تاء، للفرق بينهما وخصت المقصورة بالتاء، لأنها أخف، فسبقت وأخذت الأخف، أولًا من لغاتها قلب الألف تاء، وذلك بشرط أن يجمع مذكرهما بالواو والنون نحو: (فضليات)، وإلا لم يجمع نحو: (حراء) لا يصح (حراوات) خلافًا للكوفيين^(٢)، وأما قول النبي: «ليس في الخضر اوات صدقة»^(٣). فقد خرجت مخرج الاسم، وإن لم يكن لها مذكر، فإن كان إلا أنه لم يستعمل، نحو: (امرأة عجزاء) و(حلة شوكاء) جمع بالألف والتاء، وإن كان لا يمكن نحو: (حبل) في المقصور و(عذراء) و(رَأْتَقَاء) و(غَفْلَاء) في الممدود، فقال ابن مالك: ^(٤) تجمع بالألف والتاء، لأن المانع من جمعه إنما هو عدم استعمال مذكر له لا يجمع بالواو والنون والاستعمال أقوى من عدم الاستعمال. وقال أبو حيان: ^(٥) لا تجمع لأن مذكرها كالملفوظ به، وهو لا يجمع بالواو والنون، فلا يجمع بالألف والتاء، وكذلك منعوا جمع (أَكْمَر) و(أَدْر)^(٦)، مع أنه لا يصح فيهما التأنيث، واختلف في هذه الألف والتاء

(١) ينظر شرح الرضي وعلته ١٩٠/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين شرح التسهيل السفر الأول ١١٩٨.

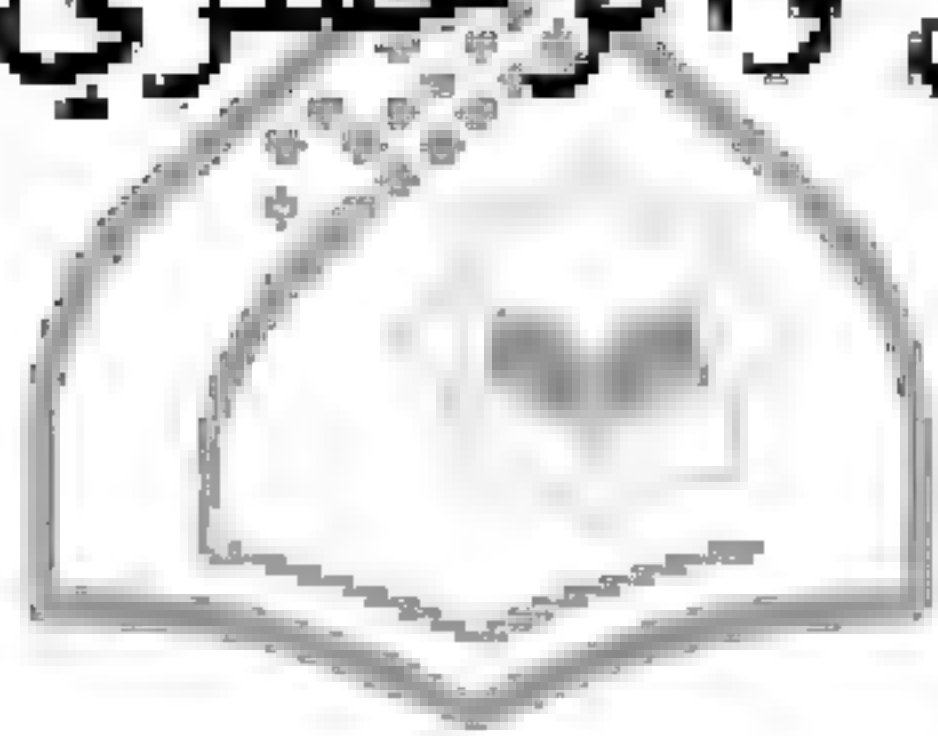
(٣) رواه (الدارقطني) في سننه في كتاب الزكاة ٩٥/٢ من حديث علي بن أبي طالب، والترمذي في سننه كتاب الزكاة ٧٥/٢ وذكر في نيل الأوطار أنه مرسل، ينظر نيل الأوطار ٢٠٤/٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١٤٥/١ - ١٤٦.

(٥) ينظر رأي أبي حيان في البحر ٩٢/٢.

(٦) المرة رأس الذكر، ينظر اللسان مادة (كمر) ٣٩٢٩/٥، والأدرة بالضم: نفخة في الخصىة يقل: رجل =

والتنوين، إما بالألف والتاء، فقليل: هما علامة للجمع والتأنيث من غير تقصد، وقيل: التاء علامة للجمع والتأنيث، والألف فارقه بين الواحد والجمع، وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث، وأما التنوين فقال الجمهور: تنوين مقابلة^(١) بدليل دخوله في غير المنصرف نحو: (عرفات) وقال الربيعي والزنجشيري^(٢) هو تنوين صرف، وهذا الجمع ليس من المجموع الممتنع صرفها، والجذر دخل فيها تبعاً للتنوين، ولو كانت للصرف لما دخلها، وقال بعضهم: هو عوض عن الفتحة في حالة النصب، وقال الإمام يحيى بن حمزة^(٣) ما كان علماً من هذا لجمع فالقول قول الجمهور، وما كان نكرة فالقول ما قاله الربيعي والزنجشيري.



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

أدريين الأدر، ولا يقل: امرأة أدرء إما لأنه لم يسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة، ينظر اللسان (أدر) ٤٤/١.

(١) ينظر البحر المحيط ٩٢/٢ - ٩٣.

(٢) ينظر رأي الزنجشيري في المفصل ٢٢٨ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٩.

(٣) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في السفر الأول الأزهري الصافية شرح المقلعة الكافية ٦٦.

جمع التكسير

لما فرغ من الجمع السالم عقبه بالمكسر.

قوله: (التكسير ما تغير بناء واحده)^(١)، يعني ما تغير بناء مفردة في حالة الجمع لفظاً كـ (رجال) و (أفراس)^(٢) أو تقديراً كـ (فلك) و (هجان) فهو جمع تكسير مثل بمثال فيمن يعقل ومثال فيما لا يعقل.

قوله: (وجمع القلة: ((أفْعَل)) و ((أفْعَال)) و ((أفْعَلَه)) و ((فِعْلَه)). يعني أن الجمع ينقسم إلى قلة وكثرة، فالكثرة ما زاد على العشرة، والقلة من ثلاثة إلى تسعة، واختلف في العشرة^(٣)، فقيل: جمع قلة، وقيل: جمع كثرة، وقيل صالح للأمرين، وقد حصرت جموع القلة في هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها، كـ (أفلس) و (أجمال) و (أجوبة) و (غلمة) وزاد الفراء^(٤) فَعْلَه

(١) ينظر شرح المصنف ٩١، وشرح المفصل ٤٠/٥ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩١/٢ وما بعدها.
(٢) قل أبو علي في التكملة ٣٩٨ كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل: والتكسير في هذه الجموع بوزائها عما كانت عليه أصلها على ثلاثة أضرب.

منها ما زاد على ما كان عليه واحده مثل: عَبد وعَبيد وثوب وأثواب ومنه ما ينقص منه مثل: (إزار) و (أزر)، ومنه ما لا يزداد في حروفه ولا ينقص منه ولكن تغير حركاته مثل: سَقْفٌ وسُقْفٌ وأسد وأُسْد وهذه خمسة أبي عمر، والأسماء على ثلاثة أضرب ثلاثي ورباعي وخمسي، وإنما يكسر منها الثلاثي والرباعي فلما بنت الخمسة فلا تكسر إلا على استكراه). نقلاً عن الكافية المحققة ١٧٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٩١/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٧/٣، وشرح الرضي ١٩١/٢.

نحو كفرة و(فَجَرَه) وهم (أَكَلَه جزور) وأما جمع (الصحيح)^(١) [وما عدا ذلك جمع كثرة]^(٢) نحو: الزيدون والهندات فاختلف فيه قليل: جمع قلة واختاره المصنف^(٣) بدليل اعتراض حسان على النابغة في قوله:

[٥٣٨] لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغَرَّ يَلْمَعْنَ فِي الضَّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجَلَةٍ دَمًا^(٤)

قال: الجففات قلة، هلاً قلت الجفان، والغر بياض يسير، هلاً قلت: الدجى، وأسيافنا جمع قلة هلاً قلت: سيوفنا، ويقطرون هلاً قلت يسكين، ودما مفرد هلاً قلت دماء بالجمع، وقال [ظ ١٠٤] الزجاج:^(٥) هو جمع لكثرة وأنكر الرواية، لأن النابغة لا يخفى عليه ذلك، فلولا أنه غير لازم لم يقله، وقد قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ﴾^(٦) ﴿وَهُمْ تَرَجَّلَتْ﴾^(٧)، وقال بعضهم: يجوز استعماله فيهما والأغلب القلة، وقال بعضهم: إن كان اسماً فقلة، وإن كان صفة فكثرة، وقد يستعار في جمع القلة والكثرة إحداهما للآخر إذا

(١) أي والجمع الصحيح مذكراً كان أو مؤنثاً.

(٢) ما بين الحصريتين زيادة من الكلفية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣٦، وينظر الكتاب ٥٧٧/٣، والمقتضب ١٨٧/٢.

والخصائص ٢٠٦/٢، وشرح المفصل ١٠/٥، وشرح الرضي ١٩٧/٢، واللسان مكة (جدا) ٥٧٣/١، والأسب

والنظائر ١٢٥/١، وشرح الأشموني ٢٧٧/٣، وخزانة الأدب ١٠٦/٨ - ١٠٧ - ١١٠.

والشاهد فيه قوله: (الجففات) وهي جمع (جفنة) وهي للقلة لكنه أراد بها الكثرة.

(٥) ينظر رأي الزجاج في الخزانة ١٠٧/٨ وما بعدها.

(٦) سبأ ٢٧/٢٤ وتعلمها: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالْثَنِيِّ تَقْرِبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً

فَأُولَئِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ الضَّعْفُ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾.

(٧) آل عمران ١٦٦/٣ وتعلمها: ﴿وَهُمْ تَرَجَّلَتْ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرِ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.

كان مُعَيَّنًا نحو: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾^(١) موضع (أقراء) لأن جمع فُعْل كـ (فُلْس) على (فُعول) أكثر من (أفعال) وأنكر ذلك بعضهم، وقال: (قُرُوء) جمع (قَرء) بفتح الفاء وهو لا يجمع على أفعال إلا نادراً، وأقراء^(٢) جمع قُرء مضموها، وأما إذا لم يأت الاسم إلا إحداهما جاز استعمال إحداهما مكان الآخر بقرينة.



(١) البقرة ٢٢٨/٢، وتعلمها: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء....﴾.

(٢) بنظر شرح المصنف ٩١، وشرح الرضي ١٩٧١.

المصدر

قوله: (المصدر) هو مفعول من الصدور وهو يسمى مصدراً وحدثاً وحدثان للمبالغة، واختلف فيه فقال البصريون: هو أصل الفعل^(١) والفعل مشتق منه بدليل اتفاقهم على تسميته مصدراً، ومفعول اسم للزمان والمكان المصدور عنهما، ولأن المصدر الموضع الذي تصدر منه الإبل عند الشرب وتوليه صدورها، فسمي مصدراً لأن الفعل صدر عنه باشتقاق منه، ولو كان مشتقاً من الفعل لسمي صادراً، ولأن الفعل يدل على الزمن المعين، فلو كان المصدر مشتقاً منه لزم أن يكون فيه ما في الفعل، لأن الفرع فيه ما في الأصل، ولأن المصدر يدل على الحدث العام في الزمن المطلق، والفعل على الحدث المعين في الزمن المعين، والعام أصل للخاص، كما أن النكرة أصل للمعرفة، وقال الكوفيون: ^(٢) بل هو مشتق من الفعل والفعل أصل له لأنه معتل باعتلال فعله ويصح بصحته نحو: قام قياماً، والعود والصيد، ولأن الفعل عامل في المصدر

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأبياري ٣٣٥/١ وما بعدها، وينظر شرح الرضي ١٩٧/٢ - ١٩٢.

(٢) للتفصيل ينظر الإنصاف ٣٣٥/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٧/٢ - ١٩٢، وشرح الأشعري ٣٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعقوب ٤٣٦/١ وما بعدها، والأصول لابن السراج ١٣٧/١ وما بعدها.

والمصدر مؤكد له، والعامل قبل المعمول والمؤكد قبل المؤكد، وقال بعض المتأخرين كل واحد منهما أصل برأسه ولأنا قد وجدنا أفعالاً لا مصادر لها كالتى لا تصرف كـ(يذر) و(يدع)، ومصادر لا أفعال لها كـ(ويجه) و(ويسه) والأبوة والأخوة ونحوه.

قوله: (اسم الحدث)^(١) جنس يدخل فيه المصدر واسم المصدر والمراد بالحدث كل معنى حصل بعد أن لم يكن.

قوله: (الجاري على الفعل) ومراده الذي له فعل يصح أن يجري عليه بياناً لدلوله مثل: (ضربت ضرباً)، وقد أورد على حله سؤالان:

أحدهما القِدَمُ والعدم والاستحالة، فإنها مصادر وليست باسم حدث، الثاني: المصادر التي لا أفعال لها كـ(ويجه) و(ويله) قال الوالد: ويمكن أن يجاب بأنه أراد لفظاً أو تقديرًا. الثالث: أسماء الأفعال تدخل في الحدث لأنها اسم للحدث.

الرابع قوله: (الجاري) لفظة مشتركة لا تصلح للتحديد، لأنه قد يراد به الجاري في الاشتقاق، ويراد به الموافق في عدد الحروف، والحركات والسكنات، ويراد به الوقوع بعده خبراً أو غيره.

قوله: (وهو من الثلاثي سماع)^(٢) يعني أن المصدر الثلاثي سماع لا

(١) قل الرضي في شرحه ١٩٧٢: (يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم

يصدر كالطول والقص). والجاري في كلامهم يستعمل في أشياء يقل هذا المصدر جارٍ على هذا

الفعل أي أصل له ومتخذ اشتق منه فيقول في حدث حمداً إن المصدر جارٍ على فعله.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢، وشرح المفصل ٤٧/١ وما بعدها...

يقاس وقد حصرها سيبويه^(١) في اثنين وثلاثين بناءً وزاد غيره حتى بلغها ابن القطاع^(٢) إلى نيف وستين بناءً.

قوله: (ومن غيره قياس)^(٣)، يعني أن الرباعي والزائد على الثلاثي قياس، ولك فيه طرق ثلاث أحدها: كسر أوله وإلحاق قبل آخره ألفاً كما ذكر (أخرج إخراجاً) ودحرج دحراجاً و(استخرج استخراجاً) وهذه طريق مطردة، الثاني: على وزن اسم مفعوله، ك(المُخْرِج) و(المُدْحَرَج) و(المستخرج) الثالثة: إنما كان على فعللة ك(دحرج دحرجة)، وما كان على فعّل، فمصدره تفعيلاً ك(سلم [و١٠٥] تسليمًا)، إلا أن يكون معتلاً فإنه يكون على تفعلة ك(عري تعرية) وقد جاء على الأصل.

[٥٣٩] باتت تُتَرَى دَلُوهَا تُتَرَى

وما كان على (تفعّل) فمصدره (تفعلاً)، ك(تعلم تعلمًا) وما كان على (فَاعَلَ) فمصدره (مفاعلة)، وهذه الطريقة خاصة ببعض الأوزان، وموضع

- (١) ينظر الكتاب ٧٨/٤ وما بعدها و ٨٧ وما بعدها، وينظر شرح المصنف ٩٢، وينظر شرح الرضي ١٩٢/٢.
- (٢) ابن القطاع هو علي بن جعفر ابن محمد ابن عبد الله بن الحسين المعروف بابن القطاع، ولد في سنة ٤٣٣ هـ ومات ٥١٤ هـ صنف الأفعال، أبنية الأسماء، حواشي الصحاح، تلخيص صفلية وغيرها.... ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٥٣/٢ - ١٥٤، ومعجم الأدباء ٢٧٩/٢ - ٢٨٣، وقد أورد السيوطي هذه الصيغ في الهمع ولم يعلنها. ينظر الهمع ٢٢/١ وما بعدها.
- (٣) ينظر شرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢ وقد علنها.
- (٤) الرجز بلا نسية في شرح الفصل ٥٨/١، والمنصف ١٩٥/٢، والخصائص ٣٠٢/٢، وشرح شلفية ابن الحاجب ١٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩١٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢، وأوضح الممالك ٢٤٠/٣، والملاك ملكة (شهل) ٣٣٥٣/٤، والمقصد النحوية ٥٧/٣، وعجزة كما تنزي سهلة صيبا

والشاهد فيه قوله (تنزيًا) حيث ورد بوزن التفعيل وهو مصدر فعّل بتضعيف العين وذلك نكر والقيلس نزي تنزيه كركي تركية والتخلية والتحلية....

ذلك التصريف.

قوله: (ويعمل على فعله)^(١) يعني إذا كان فعله متعدياً نصب وإن كان لازماً لم ينصب تقول: (أعجبني ضرب زيداً) بالنصب، ولا يصح (أعجبني قيام زيد)، وظاهر كلامه عموم العمل في المصدر واسم المصدر^(٢)، وفي اسم المصدر خلاف، فلجمهور البصريين: لا يعمل إلا في ضرورة، وبعضهم أنكر عمله مطلقاً وما ورد في الشعر فيتقدير فعل، وأجاز الكوفيون عمله مطلقاً واستدلوا بقوله:

[٥٤٠] وبعد عطائك المئة الرقاع^(٣)

[٥٤١] فإن كلاميها شفه لما ييا^(٤)

استثنى الكسائي منع عمل الخبز والدهن والقوت، والمراد باسم المصدر ما أفاد فائدة المصدر، ولم يكن اشتقاقه قياساً نحو الكلام والسلام والطلاق والعتاق والدهن والكحل والخبز والشرب والغسل.

(١) ينظر شرح المفصل ٥٩٦، وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٥/١ وما بعدها وينظر شرح ابن عقيل ٩٥/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠/١، والجمع للسيوطي ٩٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٦٧/١ وما بعدها.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٧، ينظر الأصول لابن السراج ١٤٠/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٧/١، وتذكرة النحلة ٤٥٦، وشرح شواهد المغني ٤٤٩/٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢، وأوضح المسالك ٢١٧/٣، واللسان ملحة (عطا) ٣٠٠/٤، والأشبه والتظائر ٤١٧/٢، وجمع الهوامع ١٠٣/٣، وخزانة الأدب ١٣٧/١ - ١٣٧. وصلته.

أكفراً بعد رد المسوت عني

والشاهد فيه قوله (عطائك المئة) فقد عمل اسم المصدر عمل فعله فنصب المفعول (المئة) بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب.

(٤) سبق تخريج البيت في الصفحة ٨١.

قوله: (ماضياً وغيره)^(١) يعني أنه يعمل عمل فعله ماضياً كان أَوْحالاً
أَوْمستقبلاً، لأن عمله لوقوعه موقع أن والفعل، لا لمشابهته بفعل معين
كاسم الفاعل، وقل بعضهم لا يعمل حالاً لتعذر تقديره، لأنها للاستقبال،
وأجيب بأنها تقدر (أن) حيث يصح و(ما) حيث لا تصح (أن)، وما ذكرت
(أن) دون (ما) لأنها أشهر حروف المصدر، واختلف هل يعمل المصدر
عمل ما لم يسم فاعله، فأجازه أكثر البصريين^(٢) تقول (عجبت من أكل
الطعام) أي (من أن أكل الطعام)، ومنع بعضهم من ذلك قيل:
وهو الصحيح: لأنه يلتبس نحو: (عجبت من ضرب زيد) أفاعل هو أم قائم
مقام الفاعل؟ لأن صيغة المصدر واحدة بخلاف اسم الفاعل والمفعول،
وأجازه بعضهم فيها لا يلتبس دون ما يلتبس.

قوله: (إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً) المصدر يعمل بشروط أربعة.

الأول: أن لا يكون مفعولاً مطلقاً نحو: (ضربت ضرباً زيداً) فإنه لا
يعمل لتعذر تقدير (أن) والفعل، فإن قيل: فقد عمل نحو: (ضربته ضرب
الأمير اللص) أجيب بأن العمل للمصدر المقدر بأن والفعل، فإن قيل
فقد عمل نحو: (ضربته ضرب الأمير اللص) حذف المفعول المطلق
وأقيمت صفته مقامه ثم حذف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقام المصدر
في الإعراب.

(١) قل المصنف في شرحه ٩٢: يعني أنه لا يشترط فيه زمن الحذف والاستقبال كما في اسم الفاعل بل
يعمل مطلقاً تقول: أعجبتني ضرب زيد أمس كما تقول الآن أو غداً وإنما اشترط الزمان في اسم
الفاعل ليقوي الشبه.

(٢) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ١٩٦٢ - ١٩٧.

الثاني: أن لا يُصَغَّر عند عامة البصريين، لأنه إذا صَغُر تَمَحَّضَ للاسمية^(١) وأجاز بعضهم عمل المصغر مطلقاً، وبعضهم خصه بـ (رُوِّدَ).

الثالث: أن لا يكون مضمراً، لا يصح (ضربي زيداً أحسن وهو عمرو) قبيح، لأن المضممر اسم جامد، وأجازه الكوفيون، واحتجوا بقوله:

[٥٤٢] وما الحرب إلا ما علمتم وثقتم

وما هو عنها بالخليث المرجم^(٢)

فإنه عمل فيه (عنها)، وأجيب بأنه بتقدير أعني، أو المعمول متعلق بالخليث وتقدم عليه معموله ضرورة، وإن كان قبيحاً فهو أهون من عمله مضمراً، وأجاز ابن جني^(٣) عمله في الجار والمجرور، ومنعه في غيره.

الرابع: ألا يتبع قبل استيفاء عمله فإن جاء ما ظاهره ذلك قدر له عامل نحو:

[٥٤٣] أزمعت يئساً مينا من نوالكم

ولن ترى طلفاً للحر كاليلس^(٤)

(١) وعن فعب إلى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٦/١، وينظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨، وشرح القصائد السبع ٣٦٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٤٦/١، وشرح الرضي ١٩٥/٢، وشرح شواهد المغني ٣٨٤/١، وشرح قطر الندى ٣٦٢، واللسان ملحة (رجم) ١٦٠٢/٣، وجمع الهوامع ٦٦/٥، والخزانة ١١٩/٨.

والشاهد فيه قوله (هو عنها) فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (هو) ليس راجعاً إلى الحرب لأن الحرب مؤنثة، كما أن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى، وإنما هو كناية عن القول أو الخليث أو العلم.

(٣) ينظر رأي ابن جني في كتاب (البيان) شرح (اللمع) للشريف الكوفي ٦٠٤/٢، والجمع ٦٦/٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيفة في ديوانه ١٠٧، والأغاني ١٥٤/٢، والخصائص ٢٥٨/٣، وأما ابن الشجري ٧/٣، والكامل ١٨٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٤٩/١، ومغني اللبيب ٧٦٦، وشرح شواهد المغني ٩١٦/٢، واللسان ملحة (نسس) ٤٤٠/١، وجمع الهوامع ٧٠/٥.

وزاد بعضهم أن لا يكون مجموعاً، لأنه لا يكون مجموعاً، لأنه يتحقق فيه الاسمية وأجازه آخرون كاسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير^(١) بقوله:

[٥٤٤] مواعيد عرقوب أخله يترب^(٢)

(وتركتُهُ بملاحسِ البقرِ أولادها)^(٣) وهي منتصبه عند المانعين بتقدير فعل.

قوله: (ولا يتقدم معموله عليه)^(٤) لا يجوز (أعجبني زيداً ضرباً) لأنه في معنى أن والفعل، وأن من جملة الموصولات، والموصول لا يتقدم ما في خبره عليه، وما ورد فضرورة قبيحة، أو بتقدير فعل خلافاً للأخفش^(٥) فإنه

والشاهد فيه قوله: (يلسا مينا من نوالكم) أن المصدر يشترط في إعماله ألا يتبع قبل أن يستكمل عمله فإذا ورد ما يوهم خلاف ذلك يؤول بضمير عمل، و (يلسا) مصدر، و (مينا) صفة له ومينا متعلق بيشت مدلولاً عليه (يلسا) المذكور. ومن نوالكم متعلق بيشت مضمراً.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٤٧/١

(٢) البيت من الطويل وهو للشماخ في ملحوظ حيوانه ٤٣٠، وله ولعلقمة الفحل، ينظر الكتاب ٢٧٢/١، وشرح أبيات سيويه ٣٤٢/١، جمهرة اللغة ١١٢٣، وشرح المفصل ١١٢٨، وشرح قطر الندى ٣٦١، واللسان ملحة (عرقب)، ٢٩١/٤، وخزانة الأدب ٥٨٨، وصدره

وعذت وكان الحلف منك سَجِيَّةً

ويرويه ابن مالك في شرح التسهيل وينسبه لعلقمة

وقد وعدتكَ موعداً لو وفّت به مواعيد عرقوب أخله يترب

والشاهد فيه قوله: (مواعيد عرقوب أخله يترب) حيث أعمل المصدر (مواعيد) المجموع مكسراً في قوله (أخله).

(٣) ينظر مجمع الأمثل ٢٣٧/١، والمستقصى ٢٥/٢، واللسان ملحة (الحس) ٤٠٠٦/٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٢، وقل الرضي في شرحه ١٩٥/٢: (وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولك اللهم اذكرني من عدوك البراة وإليك الفرار، قل تعالى: (ولا تأخذكم بهما رأفة).

(٥) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٧٣٨/٢.

أجازته مطلقاً، وبعضهم أجازته في الظرف والجار والمجرور، وكذلك لا يصح الفصل [ظ ١٠٥] بينه وبين معموله بأجنبي، وما ورد قُدِّر له عامل نحو: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً﴾^(١)، وأجازته ابن الشجري^(٢) وعليه:

[٥٤٥] ليت شعري إذا القيامة قلت

ودعي للحساب أين المصير^(٣)

فإن شعري نصب المصير، والتقدير: ليت شعري المصير أين؟ والمانعون يقولون بتقديره أين هو؟ أعني المصير وشاذ.

قوله: (ولا يضم فيه)^(٤) يعني ضميراً مستتراً، وأما البارز فقد يتصل به نحو: (ضربي وضربك وضربه)، لأنه عندهم مشتق، وإنما لم يضم فيه لأنه اسم جامد، وليس يتحمل الضمائر من الأسماء إلا المشتقات، خلافاً للكوفيين^(٥)، لأنه عندهم مشتق من الفعل، وقال المصنف: ^(٦) إنما لم يضم فيه لأنه لو أضمر في المفرد لأضمر في التثنية والجمع، ولزم تثنية المصدر

(١) البقرة ١٨٣/٢ - ١٨٤، وتحتها ﴿وَمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمْ...﴾ و﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ...﴾.

(٢) ينظر رأي ابن الشجري في أماليه ٣٢٨.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٥٨/١، وشرح القصائد السبع ٢٩٥.

والشاهد فيه قوله: (شعري أين المصير) حيث جعله ابن الشجري ليت شعري المصير أين هو؟ كما ذكره الشرح، وقال ابن مالك وأسهل من هذا أن يكون التقدير: أين يصير المصير، أو أين هو أعني المصير.

(٤) ذهب ابن مالك إلى خلاف هذا وقال في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٥٦/١، (ويضم عمل في ما أوهم خلاف ذلك أو يعدّ نظراً).

(٥) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٧١ وما بعده المسألة الأولى، وشرح الرضي ١٩٢/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٩٢.

وجمعه، فيؤدي إلى الجمع بين تثنيتين وجمعين في اسم واحد وحذف أحدهما وهو يؤدي إلى اللبس بخلاف اسم الفاعل، فإن دلالة ضميره فاستغنى بتثنيته وجمعه، قال نجم الدين: ^(١) ويجوز أن يتحمل ضمير المثني والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف قال الوالد: والصحيح أن يقال: لا يلجأ إلى الإضمار إلا لزوم الذكر، والمصدر لا يلزم معه ذكر فاعله.

قوله: (ولا يلزم ذكر الفاعل)، بل يجوز إثباته ويجوز حذفه إلا في فاعل المصدر المنون، فإن الفراء ^(٢) منع من جواز ذكر فاعله، وادعى عدم السماع، قال الوالد: وهذا غريب من الفراء المحافظة على الفاعل، وكذا المصدر المضاف إلى مفعوله، منع قوم من جواز ذكر فاعله إلا في الشعر وضعف بقوله:



[٥٤٦] *مرزوقية كاتبة* قرع القوافيز أفواه الأبريق ^(٣)

لا ضرورة، لأنه كان يستقيم الوزن، والمعنى نصب أفواه، وإنما لم يلزم ذكر فاعل المصدر، لأنه لو وجب ذكره لزم إضماره وهو ممتنع، وعلمه

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٧٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٢/٨، والجمع ٧٥/٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأثير الأسدي في ديوانه ٦٠، وينظر الأغاني ٢٥٩/١١، والشعر والشعراء ٥٦٥، والمقتضب ٢٧٨، واللمع ٣٧١، والإنصاف ٣٣٢/٨، والمغني ٦٩٤، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، وأوضح المسالك ٢١٢/٣، وشرح سنن الذهب ٣٩٢، وجمع الموامع ٩٤/٥، وخزانة الأدب ٤٩٧/٤. وصدره.

أفني تلاهي وما جمعت من نشب

والشاهد فيه قوله (قرع القوافيز أفواه) فقد أضغف المصدر وهو قوله قرع إلى مفعوله وهو القوافيز ثم أتى بفاعله وهو أفواه ويروي بفتح أفواه وعندها يكون المصدر مضافاً إلى فاعله، وأفواه مفعوله.

بعضهم بأنه لا يقع أحد جزئي الجملة فلم يحتج إليه بخلاف الفعل، لأن فيه أحد جزئي الجملة، واعترض فاعل اسم الفاعل، وأجيب عليه، وكذلك الصفات، وقيل إنما وجب ذكر الفاعل بأنه قد يكون ضميراً فيحتاج إليه لأجل الربط بين المبتدأ والخبر، والصفة، والموصوف، ثم حمل الظاهر عليه، وكذلك الصفات، وقيل: إنما وجب ذكر الفاعل في الفعل، لأنه قد صار كالجاء منه، هذا في الضمير وحمل الظاهر عليه، وهو غير حاصل في المصدر، وأما الكوفيون^(١) فإنهم أوجبوا ذكره مطلقاً لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف خلافاً للكسائي ولأنه مشتق عندهم.

قوله: (ويجوز إضافته إلى الفاعل) تقول: (أعجبني دقُّ القصارِ الثوبِ)^(٢) قل تعالى: ﴿كَذَكَرْكُمْ آيَاتِكُمْ﴾^(٣)

قوله: (وقد يضاف إلى المفعول)^(٤) أتى بـ(قد) للتقليل، لأن إضافته إلى الفاعل أكثر لاختصاصه به من حيث إنه موجود له في المفعول به، ومثل إضافته إلى مفعوله: (أعجبني دقُّ الثوبِ القصارِ)، و(قد الثوبِ المسَّارِ) وقوله: ﴿إِلَّا يَلَاقُ قَرِيشَ﴾^(٥) وإثما جاز إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله، لأنه اسم للحدث، والحدث مغاير للفاعل والمفعول، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يضاف إلى الظرف نحو: ﴿تَرَبُّصُ

(١) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ٧٧٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ٥٩٦ وما بعدها وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٦٢ - ١٩٧.

(٣) البقرة ٢٠٠/٢، وتام المعنى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ أَلْسِنُكُمْ فَلَا تَذْكُرُوا اللَّهَ كَذَكَرْكُمْ آبَاءُكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾.

(٤) في الكافية المحققة للمفعول بدل للمفعول.

(٥) قريش ١٠٦ - ٢، وتام المعنى: ﴿إِلَّا يَلَاقُ قَرِيشَ﴾.

أربعة أشهر^(١)، ﴿بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢).

قوله: (وإعماله باللام قليل)^(٣)، إن كان مضافاً فلا خلاف في عمله
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٤) وقوله:

[٥٤٧] قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبْصَارِيقِ^(٥)

إلا ما روي في المضاف إلى المفعول، كما تقدم، وإن كان منكراً نحو:
﴿أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ نَسِيَةٍ يَتِيمًا﴾^(٦) فلا خلاف أيضاً عند البصريين في

(١) البقرة ٢٢٧/٢، وتعلمها: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٢) سبأ ٢٢/٢٤، وتعلمها: ﴿وَقُلِ الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَقُولُونَ أَنَّا نَكْفُرُ بِاللَّهِ وَنَجْعَلُ لَهُ عِندَنَا...﴾.

(٣) المصدر العلعل على ثلاثة أضرب:

الأولى: المصدر المضاف قالوا: لا خلاف في إعماله واستشهدوا بقوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس) وقيل: إن بعض الكوفيين منع إعمال المصدر مطلقاً ويجعل ما بعده من عمل فعل مقدر.

الثاني: المجرد من ال والإضافة وهو المنون. أجزل البصريون إعماله ومنعه الكوفيون واستشهدوا على إعماله بقوله تعالى: (أو إطعم في يوم نسيمة يتيمًا) (البلد ١٤/٩٠ - ١٥) وهذا الضرب أقل من الأوله قل الأنخفش في معاني القرآن ١٢٧/٢: (نصيب اليتيم على الإطعام) واعتمد الفراء في معانيه قراءة (أطعم) معاني الفراء ٣٦٥/٣.

الثالث: المعرف بك اختلّفوا فيه؛ فقد أجزه سيويه وبعض البصريين واستشهدوا له بقول الشاعر:
ضعيف النكاية أعداءه يخل الفراء يراخي الأجل

ومنعه الكوفيون وبعض البصريين منهم ابن السراج. للتفصيل ينظر الكتاب ١٨٩/١ وما بعده والمقتضب ١٥٢/٨ - ١٥٣، والأصول لابن السراج ١٢٧/٨ وما بعده وشرح المصنف ٩٢، وشرح الرضي ١٩٦/٢ - ١٩٧، وشرح ابن يعيش ٥٩٦ وما بعده والمساعد ٢٢٤/٢ - ٢٢٦.

(٤) البقرة ٢٥١/٢، وتعلمها: ﴿... وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ...﴾.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة ٦٢٣، و برقم ٥٤٦.

(٦) البلد ١٤/٩٠ - ١٥، وتعلمها: ﴿أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ نَسِيَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾.

وقرأ ابن كثير والتحويل أو (أطعم) وبقي السبعة (إطعم)، وقرأ علي وأبو رجله كقراءة ابن كثير إلا

عمله، ومنع الكوفيون^(١) من عمله، لأنه إذا نوّن صار ك(زيد) و(عمرو)، فلا يعمل، وما ورد فبتقدير فعل وإن كان معرفاً باللام، فقال سيبويه وبعض النحاة^(٢) يجوز ويحسن وقوله:

[٥٤٨] ضعيف النكية أعداء^(٣)

وقوله:

[٥٤٩] كبر المقناة البيضاء بصفرة^(٤)

وقوله:

أنهما قرآ (ذا مسغبة) بالألفه وقرأ الحسن وأبو رجله أيضاً (وأطعم في يوم ذا) بالألفه ينظر السبعة في القراءات ٦٨٦، والكشف عن وجوه القراءات ٢٧٥/٢، والبحر المحيط ٤٧٨/٨.

(١) ينظر الأصول لابن السراج ١٣٧/١.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٢/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

يخل الفرار يراخي الأجل

وهو بلا نية في الكتاب ١٩٢/١، والنصف ٧٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١، وشرح المفصل ٥٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٦١/١، وشرح الرضي ١٩٧/٢، وشرح ابن عقيل ٩٥/٢، وأوضح المسالك ٢٠٨/٣، وشرح شذور الذهب ٣٩٤، وجمع الهوامع ٧٢/٥، وخزانة الأدب ١٣٧/٨.

والشاهد فيه قوله: (النكية أعداء) حيث نصب بالصدر المقترن بئذ وهو (النكية) مفعولاً به وهو (أعداء).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

غذاها غير الماء غير محل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦، وينظر شرح المفصل ٩٧/١، واللسان ملة (نخل) ٩٧/٢، وملة (نخس) ٤٥٤٦/١.

والشاهد فيه قوله: (المقناة البيضاء) حيث يجوز في البيضاء الوجوه الثلاثة: الجر والنصب والرفع، فالجر مثل (الحسن الوجه)، والنصب على المفعول (الحسن الوجه)، والرفع على إرادة العائد.

[٥٥٠] كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا^(١)

وقال الفارسي: ^(٢) وبه قال [١٠٦] المصنف: ^(٣) يجوز ويضعف، قال المبرد ^(٤) وجماعة من البصريين والكوفيين: ^(٥) لا يعمل مطلقاً.

وما ورد فبتقدير فعل، لتعذر تقدير (أن) والفعل، لأن اللام لا تدخل عليهما بخلاف التي في اسم الفاعل والمفعول، فإنها موصولة، لأن المصدر قد يعمل مضافاً إلى فاعله، فإذا دخلت تعذرت الإضافة، وفاعل المصدر المضمر لا يمكن ذكره غير مضاف البتة لأنه لا يضمّر فيه.

قوله: (وإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل)، يعني إن كان المصدر مفعولاً مطلقاً فالعمل في المفعول بعده للفعل المتقدم عليه إن كان يجوز إظهاره، سواء ذكر نحو: (ضربت ضرباً) أو لم يذكر نحو: (ضرباً زيداً)، لمن رفع السوط، لتعذر تقديره بـ (أن) والفعل، ولأن إعمال المصدر لعدم

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لقد علّمت أولى المغيرة أنني

وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٤، والكتب ١٩٣٧، وشرح أبيات سيويه ٦٠٨، ولزغبة بن مالك في شرح المفصل ٦٤٨، وينظر الجمل للزجاجي ١٢٤، والمقتضب ١٤٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٠، وشرح الرضي ١٩٧٢، وهمع الهوامع ٧٢/٥، والخزانة ١٢٨/٨ - ١٢٩.

والشاهد فيه قوله: (عن الضرب مسمعا) حيث أعمل المصدر المقرون بـ (أل) وهو (الضرب) في (مسمعا).

(٢) ينظر الإيضاح العضدي ١٦١.

(٣) ينظر رأي المصنف في شرحه ٩٢ - ٩٣.

(٤) ينظر المقتضب ١٥٢/٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٩٧/٢.

أصله وهو الفعل، فإذا حصل فهو أقوى بالعمل.

قوله: (وإن كان بدلاً منه فوجهان) ^(١) يعني إن كان المصدر نائباً مناب الفعل، والفعل لا يجوز إظهاره نحو: (سقياً ورعياً زيداً) ففيه وجهان، الأول لسيبويه ^(٢)، والأخفش ^(٣)، والزجاج ^(٤)، واختاره المصنف: ^(٥) أن المصدر العامل بنفسه لقيامه مقام الفعل نحو: (زيد في الدار أبوه) لا لكونه مصدراً، وعلى هذا يجوز تقديم معموله عليه، ويتحمل الضمير، لأن عمله حينئذٍ ليس بتقدير أن والفعل، بل لنيابته عن الفعل كالظرف، والثاني: للمبرد ^(٦) والسيرافي ^(٧) وجماعة، أن العمل للفعل المحذوف الناصب للمصدر، قياساً على غيره من المصادر التي لا تُقَدَّرُ ب(أن) والفعل، فإن العامل فعلها، وإن كان محذوفاً لأنه معتبر، ولولا اعتباره لم ينصب المصدر.

مركز تحقيق كتب علوم السدي

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٧/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣١١، وشرح الرضي ١٩٧/٢، والجمع ٧٧/٥.

(٣) ينظر الجمع ٧٥/٥.

(٤) ينظر الجمع ٧٣/٥.

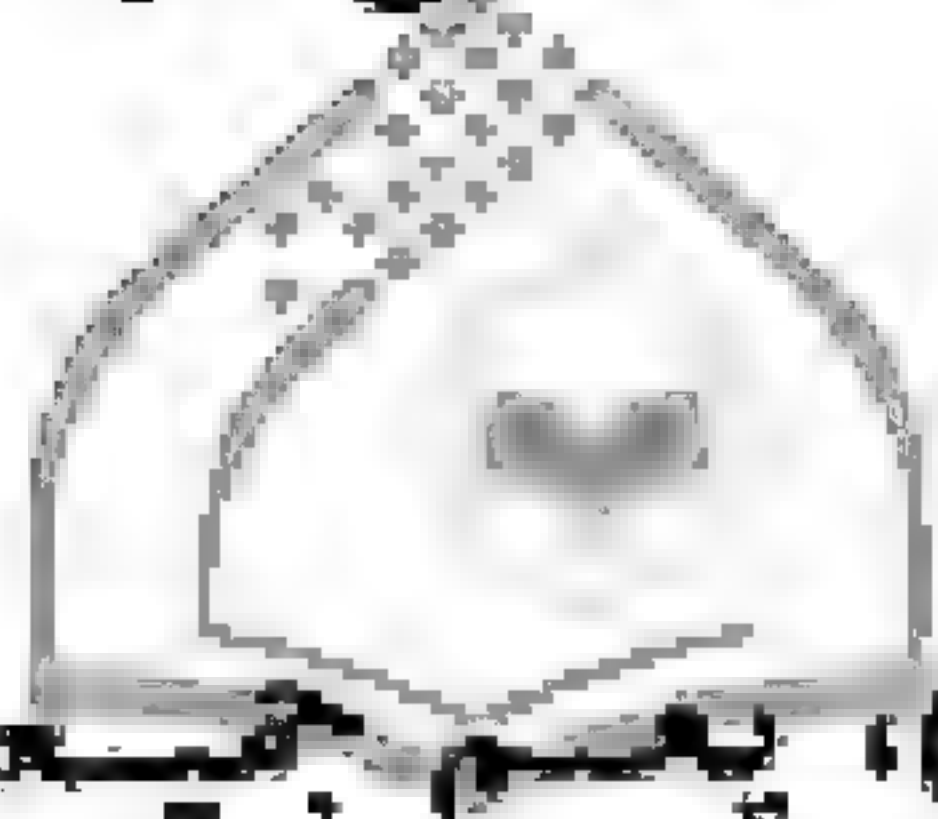
(٥) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٧/٤.

(٧) ينظر رأي السيرافي في هاشم الكتاب ٣١٢، وشرح الرضي ١٩٧/٢، والجمع ٧٥/٥.

اسم الفاعل

(اسم الفاعل)^(١)، اختلف في اشتقاق الصفات، فقل الجمهور: هي مشتقة من المصادر كالأفعال، وقل السيرافي^(٢) وغيره: هي مشتقة من الأفعال، والأفعال من المصادر، وهو ظاهر قول المصنف قل: ما اشتق من فعل، وقيل: مراده بالفعل المصدر بدليل قوله: (لمن قام به) والقائم به إنما هو المصدر.



قوله: (ما اشتق من فعل)، يضم جميع المشتقات كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة، وأسماء الزمان والمكان والآلة.

قوله: (لمن قام به)، يخرج أسماء المفعولين وأسماء الزمان والمكان والآلة، لأنها لمن وقع عليه وفيه وبه.

قوله: (بمعنى الحدوث) خرجت الصفة لأنها تفيد الثبوت والاستمرار، وزاد بعضهم (من غير زيادة) ليخرج أفعال التفضيل.

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١٦٤/١ وما بعده، والأصول لابن السراج ١٢٥/١ - ١٢٦، وشرح الفصل لابن يعيش ٦٧/١ وما بعده وشرح الرضي ١٩٩/٢ - ٢٠٠.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٩/٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ١٩٧/٢: (الأولى أن يقول لـ (ما) قام وذلك لأن الجهول أمره يذكر بلفظة (ما) ولعله قصد التغليب.

قوله: (وصيغته من الثلاثي [المجرد] ^(١) على وزن فاعل إلى آخره) ^(٢) [ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل (مخرج) و(مستخرج) يعني إن كان ثلاثياً متعدياً بني على (فاعل) ك(ضارب) و(شارب) و(آكل) وبه سمي لكثرة الثلاثي ^(٣) فجعل أصل الباب ما لم يُردّ المبالغة، وإن كان غير متعد، فإن أريد به الحدوث، بني على فاعل ك(صابر) و(حابس)، وإن لم، فهو الصفة المشبهة، وإن كان زائداً على الثلاثي فكما ذكر على صيغة المضارع بتبديل حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر فرقاً بينهما، فتقول: (مُدْ حرج) و(مُستخرج) و(مُخرج) في (أخرج) وقد يستعمل باسم الفاعل الثلاثي عن الزائد نحو: (يافع) و(قارب) و(وارق) في (أيفع) و(أقرب) و(أورق) ولم يقل (مُيفع) و(مُقرب) و(مُورق) وباسم الفاعل الرباعي عن فاعل الثلاثي نحو: (مُحب) و(مُعِم) و(مُلِم) في (حب) و(عم) و(لم) ولم يقل (حاب) و(عام) و(لام).

قوله: (ويعمل عمل فعله) بشروط أربعة:

الأول: أن لا يُصغر لبعده عن شبه الفعل، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين ^(٤) عمله مصغراً، لأن تصغيره ليس بأبلغ من تكسيره، وبعضهم أجاز عمله إذا كان ملازماً للتصغير نحو:

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٩٩٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٥/٨، والجمع ٨٧/٥.

[٥٥١] تَرَقَّرَقَ فِي الْأَيْدِي كُمَيْتٌ عَصِيرُهَا^(١)

بجر (كميت) والمانع يقدر فعلاً، أي احمر عصيرها.

والثاني: أن لا يكون موصوفاً، لأن الصفة تحقق اسميته، فإن وصف بعد مفعوله جاز، وأجاز عمله الكسائي وأكثر الكوفيين^(٢) نحو:

[٥٥٢] إِذَا فَلَقْتُ خَطْبَهُ فَرَضَيْنِ رَجَعْتُ

ذكرتُ سليمي في الخليط المبين^(٣)

والمانع يقدر فعلاً أي فقد.

الثالث قوله: (بشرط معنى الحال والاستقبال)^(٤) وفيه تفصيل، إن كان عمله بالنظر إلى الفاعل والمفعول بحرف أو ظرف، عمل مطلقاً، واشترط ابن طاهر^(٥) وابن خروف^(٦) الحال [ظ ١٠٦] الاستقبال،

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: *مَرْحَبٌ كَمَا تَرَى عَصِيرُهَا* فما طعم راج في الزجاج

وهو لخمرس بن ربيعي في الدرة ٣٦٦/٥، والمقاصد النحوية ٥٦٧/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٤٠/٢، وجمع الهوامع ٨٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (كميت عصيرها) حيث أعمل اسم الفاعل للمصغر كميت لأن العرب لم تنطق به مكبراً.

(٢) ينظر رأي الكسائي والكوفيين في الجمع ٨٧/٥.

(٣) البيت من الطويل، وينسب لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦٠/٣، وليس في ديوانه، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، واللسان مكة (فقد) ٣٤٤٤/٥، وفيه يروى المبين ويروى المزابل، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨٩١.

والشاهد فيه قوله: (فرضين) حيث استلزم به الكسائي على جواز إعمل اسم الفاعل الموصوف، وذلك لأن فرضين معمول لفاقد بعد ما وُصف بقوله: (خطبه).

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٣.

(٥) الجمع ٨٢/٥.

(٦) ينظر المصدر السابق.

وبعضهم قال: إن كان عمله في عامل مضمّر عمل مطلقاً، وإن كان في غيره لم يعمل إلا بشرط الحال والاستقبال، وإن كان بالنظر إلى المفعول الصريح^(١)، فمذهب الجمهور أنه لا يعمل إلا في الحال والاستقبال، لأن عمله ليس لشبهه بالفعل المضارع لفظاً ومعنى، والشبه من خمس وجوه: اتفاقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات، وفي الصلاحية والتخصيص، ودخول اللام عليهما، ودخول علامة التثنية والجمع عليهما، وإن اختلفا حكماً، وللمقابلة، لأن المضارع لما أعرب لشبهه باسم الفاعل، عمل اسم الفاعل اسم الفاعل لشبهه بالمضارع، وأجاز الكسائي^(٢) والكوفيون عمله مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلِّمُهُم بِالْأَرَامِيِّ﴾^(٣)، ولعلّ الليل سكناً^(٤)، لأن المشابهة معنى كافية عندهم، لأن مشابهة اللفظ لا تستمر، وقال المبرد^(٥) والزنجشري^(٦): إن أريد به جميع الأزمنة عمل مطلقاً كالآيتين، وأجاب المانعون بأنه حكاية حال ماضية.

- (١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/٨، وشرح الرضي ٢٠١/٢.
 (٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢٩١، وشرح الرضي ٢٠١/٢، وجمع الموامع ٨٢/٥.
 (٣) الكهف ٧٨/٨، وتتمها: ﴿وَنَحْنُ بِهِمْ أَيْقَانًا وَهُوَ رَقُودٌ وَنَقْلُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمْلِ وَكَلِّمُهُمْ بِالْأَرَامِيِّ...﴾.
 (٤) الأنعام ٩٦/٨، وتتمها: ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حِسَابًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾.
 (٥) وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عمر، و (جعل الليل سكناً) وقرأ عاصم وحمة والكسائي و (جعل الليل سكناً بغير ألف) وينظر البحر لأبي حنيفة ١٩٠/٤، والسبعة في القراءات ٣٢٣، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٢٢.
 (٦) ينظر المقتضب ١٥٦/٣، ١٠٩/٣، وينظر شرح الرضي ٢٠١/٢.

- (٥) ينظر شرح الفصل ٢٢٨، وشرح الفصل لابن يعيش ٧٧٦، وشرح الرضي ٢٠١/٢.

الرابع قوله: (والاعتماد) يعني من شرط عمله الاعتماد (على صاحبه) بأن يكون خبراً لمبتدأ أو صلة لموصول، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو دخول (الهمزة) عليه أو (ما) وكان الأولى أن يقول: ^(١) حرف الاستفهام أو حرف النفي، ليعم، والأمثلة نحو (زيد ضارب عمراً، ومررتُ برجل ضاربٍ عمراً وبزيد ضارباً عمراً) و(بزيد الضارب عمراً) و(أضارب زيداً؟) و(هل ضاربٌ زيداً) و(من ضاربٌ عمراً؟) و(ما ضاربٌ زيداً) و(إن ضاربٌ زيداً) أو (لا ضارب زيداً) وإنما اشترط الاعتماد لأنه يقوي معنى الفعل فيه، كالوصفية فإنه يتحقق فيها معنى الاشتقاق، والنفي والاستفهام يستدعيان الفعل، خلافاً للكوفيين والأخفش ^(٢)، فإنهما لا يشترطون الاعتماد واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ ^(٣) فيمن رفع دانية، وقوله:

[٥٥٣] خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكِلُكَ مَلِغِيَارِي

مقالة لمسي إذا الطيرُ مرت ^(٤)

- (١) نسب الرضي هذا القول للجزولي حيث قل: والأولى كما قل الجزولي حرف استفهام أو حرف النفي ينظر شرح الرضي ٢٠١/٢.
- (٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٧٢٣/٢، وشرح الرضي ٢٠١/٢.
- (٣) الإنسان ١٤/٧٦ وتعلمها: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذَلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا﴾ وقرأ أبو حيو: ﴿وَدَانِيَةً﴾ بالرفع واستل الأَخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد نحو قولك قائم الزيدون ولا حجة فيه، لأن الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ و (دانية) خبر له، وقرأ الأعمش (ودانياً عليهم) وقرأ أبي (ودان) مرفوع فهذا يمكن أن يستل به الأخفش ينظر تفسير البحر المحيط ٣٨٧/٨.
- (٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في المقصد النحوية ٥١٨/٨، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٧٢/٨، وأوضح المسالك ١٩١/٨، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٨، وشرح قطر النلى ٢٧٢، وجمع الهوامع ٩٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (خير بنو لهب) حيث سد الفاعل وهو قوله: (بنو لهب) سد الخبر من غير اعتماد على استفهام أو نفي أو أن بنو لهب مبتدأ و (خير) خبراً كما في قراءة الرفع في الآية وكما ذهب إلى

وأجيب بأن (دانية) خبر مقدم ل(ظلالها)، و(بنو لهب) مبتدأ و(خبير) خبره، وهو يخبر به عن الجمع ك(عدو) و(صديق).

قوله: (فإن كان للماضي وجبت الإضافة خلافاً للكسائي) يعني إن كان للماضي لم يجز النصب لعدم الشبهة ووجبت الإضافة وكانت معنوية بخلاف الإضافة في الحال والاستقبال فإنها لفظية خلافاً للكسائي^(١)، فإنه لا يشترط في العمل الحال والاستقبال فلا يوجب الإضافة، بل إن شئت أضفت، وإن شئت نصبت، كما يفعل بالحال والاستقبال، والإضافة تكون لفظية في الماضي عنده كالإضافة في الحال والاستقبال.



قوله: (فإن كان [له]^(٢) معمول آخر فبفعل مقدر) هذا على تقدير سؤال كأنه.

مركز تحقيقات كليات علوم إيسوي

قل الكسائي: أنتم توجبون إضافته إلى المفعول في الماضي فإذا كانا مفعولين كقولهم: (زيد معط عمراً درهماً أمس)^(٣) أضفنا الأول، فما يكون في الثاني؟ فأجاب بأنه يقدر له فعل تقديره فأعطاه درهماً أمس.

ذلك الشرح.

(١) ينظر شرح المصنف ٩٤، وشرح الرضي ٢٠٧٢، وقل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٠/٨ (وأجاز الكسائي أيضاً إعمال اسم الفاعل المقصود به الماضي مع كونه علوياً من الألف واللام ومنعجه في هذه المسألة ضعيف لأن اسم الفاعل الذي يراد به الماضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قبل الماضي فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى أعني الذي يراد به معنى المضارع، فإن الفعل المضارع معمول على اسم الفاعل في الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل).

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٤، وشرح الرضي ٢٠٠/٢.

قوله: (فإن دخلت اللام استوى الجميع)^(١) يعني إن دخلت على اسم الفاعل عمل مطلقاً في الماضي والحل والاستقبال، لأن (أل) موصولة، فإذا دخلت على اسم الفاعل استدعت الجملة، فكأنه واقع موقع الفعل، فعمل لذلك لا للشبه، إلا أنه لا يتقدم معموله عليه، لأن من صلته، ومنع الأخفش^(٢) من عمله إذا دخلت أل مطلقاً، لأنها للتعريف عنه، فقد بعده من شبه الفعل كالتصغير والنعته، وإذا انتصب ما بعده فعلى التشبيه بالمفعول، كالصفة، وقل المازني: عمله إن كان فيما مضى فبتقدير فعل^(٣)

قوله: (وما وضع للمبالغة كـ ((ضراب)) و ((ضروب)) و ((مضراب)) يعني أن هذه التي للمبالغة تعمل عمل اسم الفاعل المشابه، وإن فات التشبيه، فالمبالغة قائمة مقامه، تقول: (زيد (ضراب) و ((مضروب)) و ((مضراب) الآن أو غداً) وعليه: (أما العسل فأنا شراب)^(٤) وقوله:

در تحقیق کلمه ضرب و مضروب

[٥٥٤] أنا الحرب لباساً إليها جلالها^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٩٤. وقل الرضي في شرحه ٢٠٧٢: (وقل أبو علي في كتاب الشعر والرومان: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً نحو: (الضرب زيد أمس عمرو) ولم يوجد في كلامهم علماً إلا ومعناه المضي).

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٣٦، وشرح الرضي ٢٠٧٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٠٧٢.

(٤) ينظر الكتاب ١١٧١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦١، وشرح ابن عقيل ١١٧٢.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وليس بولاج الخوالب أعقلا

وهو للقلاخ بن حزن المنقري، وينظر الكتاب ١١٧١، وشرح أبيات سيويه ٢١٣٦، والمقتضب ١١٣٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٦١، وأملی ابن الحاجب ٣١٩١، وشرح الرضي ٢٠٢٦، وشرح شذور

وقوله: [١٠٧]

[٥٥٥] أننا الحرب لبلأ إليها جلالها^(١)

وقولهم: (إنه لمنحار بوائكها)^(٢) وقل:

[٥٥٦] شم مهلويين أبدان الجزور^(٣)

وقوله: (وعليم وحذر مثله) يعني وهو مذهب سيويه^(٤) وعليه قوله:

الذهب ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ١١٢/٢، وشرح الأشموني ٢٤٢/١، وجمع الهوامع ٨٦/٥ وخزانة الأدب ١٥٧/٨. ويروى أعزلاً بـلأ أعقلاً.

والشاهد فيه قوله: لبلأ إليها جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة لبلأ عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولاعتملكه على موصوف مذكور.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

وليس بولاج الخوالف أعقلاً

وهو للقلائخ بن حزن المنقري، وينظر الكتاب ١١١/٨، وشرح أبيات سيويه ٣٦٢/١، والمقتضب ١١٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٧/١، وأمالى ابن الخليل ٣٦٩/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وشرح شلور الذهب ٤٠٠، وشرح ابن عقيل ١١٢/٢، وشرح الأشموني ٢٤٢/١، وجمع الهوامع ٨٦/٥ وخزانة الأدب ١٥٧/٨. ويروى أعزلاً بـلأ أعقلاً.

والشاهد فيه قوله: (البلأ إليها جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة لبلأ عمل الفعل فنصب المفعول (جلالها) ولاعتملكه على موصوف مذكور.

(٢) ينظر الكتاب ١١٢/٨، والأصول لابن السراج ١٢٤/١، والجمع ٨٦/٥ وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

محا _____ ميص العشيات لا خور ولا قَرَم

وهو للكعيت بن زيد في ديوانه ١٠٤/٢، ينظر الكتاب ١١٤/١، وشرح أبيات سيويه ٢١٥/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٧/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وشرح المفصل ٧٤/١، وجمع الهوامع ٨٩/٥ وخزانة الأدب ١٥٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (مهلويين أبدان) حيث أعمل الجمع من اسم الفاعل عمل المفرد.

(٤) ينظر الكتاب ١١٢/٨.

[٥٥٧] حتى شأها كليل موهناً عمِلَ

باتت طراباً وبت الليل لم ينم^(١)

وقوله:

[٥٥٨] حَذِرُ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ

مَا لَيْسَ يَنْجِيهِ مِنَ الْمَقْدُورِ^(٢)

ومنع أكثر البصريين^(٣) من عملهما، وقدحوا فيما احتج به سيويه، فقالوا: (موهناً) ظرف، والظرف تعمل فيه روائح الأفعال، وأما (حَذِرُ أَمْوَرًا) فمصنوع اعترف اللاحقي^(٤) بأنه صنعه لما سأله سيويه عن شاهد على إعمال فَعِلَ^(٥)، ومنع الكوفيون وبعض البصريين^(٦) من عمل هذه

(١) البيت من البسيط، وهو لساعة بن جؤبة الهذلي في الكتاب ١١٤/٨، والمقتضب ١١٤/٢، والمنصف ٢٧٣، وشرح أشعر الهذليين ١١٢٩/٣، وشرح المفصل ٧٢/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٧/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وخزانة الأدب ١٥٥/٨ - ١٥٨.

والشاهد فيه نصب (موهناً) بـ (كليل) لأنه بمعنى (مكل) وفعل بمعنى مفعول كثير.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبى اللاحقي في الخزانة ١١٦٩/٨، ينظر الكتاب ١١٣/٨، وشرح أبيات سيويه ٤٠٩/١، والمقتضب ١١٥/٢، وأما ابن الشجري ١٠٧/٢، وشرح المفصل ٧٢/٨، وشرح ابن عقيل ١١٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٠/٨، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

والشاهد فيه قوله (حذر أَمْوَرًا) حيث عملت الصفة المشبهة عمل الفعل. فنصبت مفعولاً به وهو (أَمْوَرًا) وفاعلها ضمير فيها.

(٣) ينظر الرد على سيويه في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٩٩/١، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

(٤) هو أبى بن عبد الحميد اللاحقي من شعراء هارون الرشيد وهو شاعر مطبوع، مطعون في دينه، وقد ذكر بعض الرواة أن هذا البيت صنعه اللاحقي عندما سأله سيويه شاهداً في تعدي فَعِلَ فعمل له هذا البيت، ينظر ابن يعيش ٧٧/٨.

(٥) ينظر خزانة الأدب ٤٥٧/٣ خبر صنع هذا البيت حيث ذكر الخبر كما أورده الشلوح. وشرح المفصل ٧٧/٨.

وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٠/٨، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، والمقصد التحوية ٥٤٢/٣.

(٦) ينظر المقتضب ١١٣/٢ وما بعدها، وينظر شرح المفصل ٧٠/٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٠٢/٢.

الأمثلة التي للمبالغة مطلقاً، قالوا: لأنها خرجت عن شبه الفعل لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فليس في أفعالهما معنى المبالغة لأنها من ضرب المخفف، لا من ضرب المشدد، ونحوه.

قوله: (والثني والمجموع مثله) يعني مثل المفرد في العمل مع الشرط نحو: (ضاريان زيداً)، و(ضاريون زيداً) ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾^(١) (حواج بيت الله)^(٢) قال:

[٥٥٩] أو الفأمة من ورق الحمأ^(٣)

وقال:

[٥٦٠] ممن حملن به وهن عواقد
حيك النطق فشب غير مهبل^(٤)

لبقاء صيغة المفرد في المثني وجمع السلامة، وأما جمع التكسير فلأنه

(١) الأحزاب ٣٥/٣٣، وهي جزء من آية طويلة وتعلمها: ﴿... وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ...﴾.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٩/١، وشرح المفصل ٧٤/١ - ٧٥.

(٣) الرجز للعجاج بن ربيعة في ديوانه ٤٥٣/١، ينظر الكتاب ٣٧/١ - ١١٠، والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف

٥١٩/٢، وشرح المفصل ٧٥/١، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣.

والشاهد فيه قوله: (أو الفأمة) حيث نصب (مكة) بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل ألف وفعله ألف بالـ.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعر الهذليين ١٠٧٢/٣، والكتاب ١٠٩/١، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ٨٥ والشعر والشعراء ٢٧٥/٢، وشرح المفصل ٧٤/١، والإنصاف ٤٨٩/٢، وشرح

الرضي ٢٠٣/٢، ومغني اللبيب ٨٩٩، وشرح شواهد المغني ٣٣٧/١، ٩٦٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (حيك النطق) حيث أعمل حيك التي هي جمع حيك التي على وزن فاعل فعمل

جمع المكسر لأنه فرع الواحد.

أشبه المفرد في الإعراب بالحركات، وبعضهم منع من عمل المثني وجمع السلامة.

قوله: (ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف) [تخفيفاً]^(١) يعني يجوز حذف نون التثنية والجمع للتخفيف، بشرط العمل والتعريف جميعاً نحو: الضارباً زيداً وقوله:

[٥٦١] الحفظو عورة العشيعة^(٢)

ويفهم منه أنه لا يجوز مع العمل من غير تعريف، وأما من غير عمل فهو جائز للإضافة، وإنما لم يحز إلا مع (أل) لأنها موصولة فطالت بنصب مفعولها، فخفف بحذف النون، وقد جاء الحذف من غير تعريف نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَرْسَلُو النَّاقَةِ﴾^(٣) و﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾^(٤) بالنصب وقوله:

[٥٦٢] ومسلميح بمأصن به

حابسوا الأنفس عن سوء الطمع^(٥)

(١) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح الرضي ٢٠٣٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) القمر ٢٧/٥٤، وهي (إنا مرسلو الناقة فتنة لهم فارتقبهم واصطبر)، وينظر في تخريج القراءة بالنصب في

المحتسب وإن كان ابن جني حكى آية مشابهة لها في الصافات ٢٧/٢٧ (إنكم لذائقوا العذاب) بالنصب.

(٤) التوبة ٢/٩، وتعلمها ﴿فسبحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي

الكافرين﴾ والقراءة بالنصب حكاه أبو زيد، ينظر المحتسب ٨٠/٢.

(٥) البيت من الرمل، وهو لسويد أبي كاهل، ينظر شرح اختيارات المفضل ٨٨٨ والمحتسب ٨٠/٢ وشرح

التسهيل السفر الأول ٨٢/٨.

والشاهد فيه قوله: (حابسوا الأنفس) حيث نصب (الأنفس) بـ (حابسوا) مع حذف نون (حابسوا)

وقوله:

[٥٦٣] هم متكنفوا البيت الحرام^(١) _____

وأما المبرد^(٢) فمنع من حذف النون مطلقاً من غير إضافة.



مركز تحقيقات علوم إسلامي

على نية إثباتها لأنها لا تعلق (أل).

(١) الشطر من الوافر، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ٣٤٥/٥، والدرر ٢٤٤/٦، ويروى: البلد بدل البيت.

والشاهد فيه قوله: (متكنفوا البيت) حيث حذف النون من قوله: متكنفوا ضرورة.

(٢) ينظر المقتضب ١٠٩/٣، ١٥٦/٣، وينظر الأصول لابن السراج ١٢٩/١.

اسم المفعول

قوله: (اسم المفعول: ما اشتق من فعل وهولن وقع عليه)^(١) خرج اسم الفاعل والصفة المشبهة، لأنهما لمن قام به، واسما الزمان والمكان والآلة لأنهما وقع فيه وبه.

قوله: (وصيغته من الثلاثي [المجرد]^(٢) على مفعول ك(مضروب) وبه سمي لكثرتة، وكان قياسه أن [لا]^(٣) يكون على (مفعول)، لأنه لما لم يسم فاعله جارياً على مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً إلا أنهم أحسوا اللبس باسم المفعول من المزيد نحو: (مُعَلِّم) فلا يدري أهو من (أعلم) أم من (عَلِّم) وخصوا الثلاثي بالزيادة لخفته، وقد يستغنون بمفعول الثلاثي عن الرباعي والعكس، فالثلاثي نحو (محبوب) من (حبه) ولا يقل (محب) من (أحبه) و(محزون) من (حزنه الأمر) ولا يقل (مُحْزَن) من (أحزنه) وقد جاء:

[٥٦٤] بمنزلة المحب المكرم^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ٩٥، وابن يعيش ٨٠/١، وشرح الرضي ٢٠٣٢.

(٢) ما بين الجهرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) زيلة تغير المعنى المطلوب، ولا داعي لها.

(٤) قطعة من بيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ١٩١، وينظر الأغاني ٢١٢/٩، وجهرة اللغة ٥٩١، والخصائص ٢١٦/٢، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٤٤/١، وشرح شذور الذهب ٣٨٨، وأوضح المسالك ٧٠/٢، وشرح الأشموني ١٦٤/١، والمقصد النحوي ٤١٤/٢، واللسان ٧٤٢/٢، وجميع

والرابعي نحو (معمَّر) و (مُلَّم) من (أعمر) و (ألم) ولا يقولون (معموم) ولا (ملموم به) من (عمَّم) و (لم به).

وقد يجيء المفعول على فاعل، كـ ﴿عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(١) و ﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾^(٢) أي (مرضية) و (مدفوق) وقيل: هما بمعنى (ني كذا).

قوله: (ومن غيره على صيغة [اسم]^(٣) الفاعل) [ظ ١٠٧] أي من غير الثلاثي وهو الرباعي، ومزيد الثلاثي، يجري على صيغة مضارعه، وهي صيغة اسم الفاعل.

قوله: (بضم مضمومة وفتح ما قبل الآخر [ك مُسْتَخْرَجٍ])^(٤) يعني أنه كاسم الفاعل في ضم ميمه، إلا أنه يخالفه في أن اسم المفعول بفتح ما قبل آخره كـ (معطى) و (مستخرج) كما في مضارعه للفرق بينه وبين اسم الفاعل.

قوله: (وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل)^(٥) يعني في

الهوامع ٢٣٧/٢، وخزانة الأدب ٢٣٧/٣، وقام البيت:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

والشاهد فيه قوله: (المكرم) حيث صاغ اسم المفعول من أكرم يكرم فهو مكرم وقد استغني عن الرباعي بالثلاثي.

(١) الحقة ٢٧٨/٢ وتعلمها: ﴿فهو في عيشة راضية﴾.

(٢) الطارق ٦/٨٦ وتعلمها: ﴿خلق من ماء دافق﴾.

(٣) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٥، وقل الرضي في شرحه ٢٠٤/٢ (وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط

الحل أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه

كما في اسم الفاعل).

الأحكام والشروط الجارية في اسم الفاعل، إلا أنه ينقص عنه في العمل واحداً، إن كان اسم الفاعل متعدياً إلى واحد لزم المفعول كمضروب، أو إلى اثنين تعدى إلى واحد^(١).

كـ [مثل زيد]^(١) (معطى غلامه درهماً) أو إلى ثلاثة تعدى إلى اثنين، نحو: (زيد معلّمٌ عمراً قائماً)، وإن كان اسم الفاعل لازماً لم يجيء اسم المفعول إلا أن يتعدى إلى ظرف أو مصدر، لأن صيغته موضوعه لما لم يسم فاعله، وتجوز إضافته إلى مرفوعه نحو: (هذا مضروبُ الغلام) لأنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه بخلاف اسم الفاعل، لا يجوز (أضاربُ الرجلِ عمراً) بالإضافة لأن الضارب هو الرجل.



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد و علوم اسلامی

(١) قل الرضي في شرحه ٢٠٥/٢: (ثم إن اسم المفعول إن أضيف إلى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام أو لا نحو (زيد معطى درهم غلامه) أي (معطى درهماً غلامه) فإضافته غير حقيقية لأنه مضاف إلى معموله وإن لم يضاف إلى معموله فإضافته حقيقة سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى نحو (زيد مضروب عمراً)، أو لا كقولنا: (الحسين - رضي الله عنه - قتل الطّف أنحزى الله قاتليه).

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

الصفة المشبهة

قوله: (الصفة المشبهة) [على معنى الثبوت]^(١) يعني المشبهة^(٢) باسم الفاعل للمطابقة في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وخرج عن المشبهة وهي التي لا فعل لهاك (صَمَحَمَح)^(٣) و(جرشع) وإما لا يطابقك (حائض) و(طامث) وقيل: إن (أفعل التفضيل) لاحقٌ بالتي لا فعل لها، لأنه لا فعل له بمعناه.

قوله: (ما)^(٤) اشتق من فعل يعم
قوله: (لازم) خرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين^(٥).

(١) ما بين الحصريتين زينة من الكافية المحققة.

وقد علق الرضي في ٢٠٥/٢ على قوله (الثبوت) فقوله والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن، سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيليين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصال بالحسن..... وإذا وقع في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كأن تقول: كان هذا حسناً فقيحاً أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً.

(٢) للتفصيل ينظر الأصول ١٣٠/١ وما بعدها وشرح المفصل ٨٧/١ وما بعدها وشرح المصنف ٩٥.

وشرح التسهيل لابن مالك السقر الثاني ٣٦٥/١ وما بعدها وشرح الرضي ٢٠٥/٢.

(٣) ينظر في اللسان (صمخ) ٢٤٩٤/٤، والصمخمخ من الرجل الشديد المجتمع الألواح.

(٤) ما بين الحصريتين زينة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٠٥/٢، فالعبارة منقولة عنه دون إسناد.

قوله: (وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل) يعني لا تجري على سنن واحد كاسم الفاعل والمفعول.

قوله: (على حسب السماع) ^(١) إن كانت من ثلاثي مجرد، فعلى ما ذكر يعتمد فيها على السماع، والأغلب في الألوان والعيوب أفعِل، كـ (أحمر) و (أعور) وفي الامتلاء وضده فعِلان، كـ (شبعان) و (عطشان) وفي أفعال الطبائع فعِلل نحو: (كريم) و (شريف) و (بابها التصريف، ومثل الشيخ (ب) (حسن) و (صعب) و (شديد) ليرى أن البناء الواحد يختلف لأنها من (فَعْل)، وإن لم تكن الصفة من ثلاثي مجرد، فهي على زنة اسم الفاعل قياساً مطرداً، نحو: (منطلق [اللسان]) ^(٢) و (مطمئن القلب).

قوله: (وتعمل عمل فعلها) [مطلقاً] ^(٣) يعني أنه لا يشترط فيها زمان كاسم الفاعل بل تعمل في الماضي والحال والاستقبال، وأما الاعتماد فلا بد منه فيها، بل هو فيها أولى من اسم الفاعل، لضعف عملها، وإنما عملت مطلقاً لأن المراد بها الثبوت فهي تفيد الأزمنة كلها، وهي تنقص عن اسم الفاعل في أنه لا يتقدم معمولها عليها، وتعمل في السبي ^(٤) دون

(١) قل المصنف في شرحه: (لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يلت شيء منها على قياس الألوان والحلى فإنها أتت على أفعِل كـ (أسود) و (أبيض) و (أدعج) و (أشهل) وشبهه.

(٢) في الأصل (الأب) ولا وجه لها. والصواب [اللسان] وكما في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٨ حيث قل: منطلق اللسان مطمئن القلب، مستسلم النفس، مغدود الشعر، متناسب الشمائل.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٨: ومعمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل، أو سببي موصول، أو موصوف يشبهه، أو مضاف إلى أحدهما أو مقرون بـ، أو مجرد أو مضاف إلى ضمير لفظاً أو تقليداً أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) وضرب مثلاً على كل منها مثل التي معمولها موصول سببي قول عمر بن أبي ربيعة:

الأجنبي، والسببي ما فيه ضمير للموصوف ظاهراً أو مقدرأً.

قوله: (وتقسيم مسائلها، أن تكون للصفة باللام أو مجردة عنها)^(١)، يعني معرفة نحو: (الحسن) ومنكرة نحو (حسن).

قوله: (ومعمولها) يعني معمول الصفة، إما (مضاف) أو (معرب باللام)، أو (مجرد عنهما) يعني عن اللام والإضافة وهو المنكر.

قوله: (فهذه ستة) يعني لأن المعمولات ثلاثة والصفة اثنان، معرفة ومنكرة، واثنان في ثلاثة ستة.

قوله: (والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر)، لأن الرفع والنصب والجر ثلاثة في ستة كانت ثمانية عشر.



قوله: (فالرفع على الفاعلية) لا خلاف بالرفع أنه على الفاعلية، ولا في الجر أنه بالإضافة، وإنما الخلاف في النصب، فمنهم من جعله على التشبيه بالمفعول (نكرة كان أو معرفة) ومنهم من [و١٠٨] جعله على التمييز (معرفة كان أو نكرة) وهو قول من يميز تعريف التمييز، ومنهم من فصل واختاره المصنف قال: ^(٢) (والنصب على التشبيه بالمفعولية في المعرفة وعلى التمييز في النكرة [والجر على الإضافة] ^(٣)).

أسيلات أبدان دقلقُ خصورُها وثيراتُ ما التفت عليها الملاحفُ

(١) ينظر شرح المفصل ٨٤١/١، وشرح المصنف ٩٦، وشرح الرضي ٢٠٦٢ - ٢٠٧، وقد فصل فيها وذكر الأمثلة على ذلك.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٥ - ٩٦.

(٣) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحقة.

قوله: (وتفصيلها ((حَسَنٌ وَجْهٌ)) ثلاثة) [وكذلك (حَسَنُ الْوَجْهِ)
(حَسَنٌ وَجْهٌ) (الْحَسَنُ وَجْهٌ) (الْحَسَنُ الْوَجْهُ)]^(١) ويعني لك في
المعمول المضاف ثلاثة أوجه: رفعا ونصبا وجرا مع تنكير الصفة، وثلاثة
مع تعريفها هذه ستة، ومع المعرب ستة، كذلك ومع المنكر ستة أيضاً هذه
ثمانى عشرة مسألة^(٢).

قوله: (اثنان منها ممتنعان) باتفاق، قسم المسائل التي ذكر إلى ممتنعة وجائزة ومختلف فيه، فالممتنع ثتان وهما (الحسن وجهه) و(الحسن وجهه) وأما (الحسن وجهه) فلأن الإضافة لم تفد تخفيفاً، وأما (الحسن وجهه) فلو جهين:

أحدهما: أنه عكس قالب الإضافة، لأنها تكون في نكرة إلى معرفة،
أو نكرتين.



الثاني: أنها لم تفد تخفيفاً، فإن قيل: قيل: فليزِم أن لا يجوز (الحسن الوجه) لعدم التخفيف، أجيب بأن أصله (الحسنُ الوجه منه) ولا يكون مثله في (الحسن وجه) لأنه لا خَالِفَ يَخْلُفُ العائد وهو اللام، والكوفيون والقراء^(٨) أجازوهما، لأنهم لا يشترطون تخفيفاً.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة (١٨٣).

(٢) فتكون: (حسنُ وجهه)، و (حسنُ وجهته)، و (حسنُ وجهه) هذه مع التذكير،
وأما مع التعريف فهي: و (حسنُ الوجه) و (حسنُ الوجّه) و (حسنُ وجهه) و (حسنُ
وجهه)، و (حسنُ وجهها) و (الحسنُ وجهته) و (الحسنُ وجهه) و (الحسنُ الوجهه) و
(الحسنُ الوجّه) و (الحسنُ الوجه) و (الحسنُ وجهاً) و (الحسنُ وجهه) فهذه ثمانية
عشرة منها اثنان ممتثلان باتفاق وهما: (الحسنُ وجهه) و (الحسنُ وجهه). ينظر شرح المصنف ٩٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٠٧٢، وقل: (فسيويو وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر)

قوله: ((واختلف في ((حسن وجهه)))، يعني بالإضافة، وأما الرفع والنصب فهما جائزان نحو: ﴿خَالِصَةً أَبْصَارِهِمْ﴾^(١) أو ﴿أَثِمَ قَلْبُهُ﴾^(٢) و﴿بَالِغَ أَمْرِهِ﴾^(٣) بالنصب فيهما، وأما الجر ففيه خلاف أجازها الكوفيون^(٤) كثيراً فصيحاً، وأجازها سيبويه^(٥) وأكثر البصريين قليلاً في الكلام والشعر، ومنعها المبرد^(٦) والزجاج^(٧) مطلقاً لأنها من إضافة الشيء إلى نفسه، ووجه قلتها عند سيبويه وأكثر البصريين^(٨) أن الإضافة يراد بها التخفيف، ومن تمام التخفيف حذف الضمير في (وجهه) لأنه مستغنى عنه في الصفة، وإذا نظرت إلى حذف التنوين فقد حصل التخفيف، واحتج المجيزون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعِ أَمْرِهِ﴾ بالإضافة، وأنشد سيبويه:



والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ومنعها ابن بابشلة مستدلاً بنسخ العنكبوت أي وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، ومعني بنسخ العنكبوت أي بأوهن الحجج وأضعفها.

(١) القلم ٤٣/١٩، وتعلمها: ﴿خَالِصَةً أَبْصَارِهِمْ تَرْهَقُهُمْ ذَلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالُونَ﴾.

(٢) البقرة ٢٨٢/٢، وتعلمها: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ قراءة الجمهور (آثِمٌ) اسم فاعل من آثَمَ و (قلبه) مرفوع به على الفاعلية، وقرأ قوم (قلبه) بالنصب ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عجلة، ينظر البحر المحيط ٢٧٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٩/١ - ٣٥٠.

(٣) الطلاق ١٦٥/٥، وتعلمها: ﴿وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، قرأ الجمهور (بالغ) بالتنوين (أمره) بالنصب، وحفص والمفضل وأبان وجيلة وابن أبي عجلة وجماعة عن أبي عمرو ويعقوب وابن مصرف وزيد بن علي بالإضافة، وابن أبي عجلة أيضاً وداوود ابن أبي هند وعصمة عن أبي عمرو (بالغ أمره) رفع أي نفذ أمره، والمفضل أيضاً (بالغاً أمره) بالرفع.... ينظر حجة القراءات ٧١٢، والسبعة في القراءات ٦٣٩، والكشف ٢٢٤/٢، والنشر ٢٨٧/٢، والبحر المحيط ٢٧٩/٨.

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٧٢/٢.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٠/١.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٨/٤ وما بعدها.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٠٨/٢.

(٨) ينظر الكتاب ١٩٩/١، وشرح الرضي ٢٠٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٧/١.

[٥٦٥] أَمِنْ مَثْنَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا

بِحَقْلِ الرُّخْلَى قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا^(١)

أَقْلَمْتُ عَلَى رِيعِيهِمَا جَارَتَا صَفَاً

كُمَيَّا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

أي جونتَا مصطلى لجارتين، فجونتَا مصطلاهما كحسن وجهه وفي الحديث في صفة النبي: «شثن القلمين والكفين طويل أصابعهما»^(٢) وفي صفة الدجال «أعور عينه اليمنى»^(٣) وتأولها المبرد^(٤) والزجاج^(٥) فقال: الآية من إضافة اسم الفاعل نحو: (زيد ضارب غلامه)، وأما (جونتَا مصطلاهما) فالضمير عندهما للأعالي^(٦) لا للجارتين، وإنما ثناه، لأن (الأعالي) مثنى في المعنى إذ هو للجارتين وليس للجارتين إلا أعليان لكن جُمع لإضافته إلى المثنى فجاءت تشنية الضمير على المعنى كقوله:

مِنْ رِيعِيهِمَا جَارَتَا صَفَاً

(١) البيتان من الطويل، وهما للشماخ في ديوانه ٣٠٧ - ٣٠٨، وينظر الكتب ١٩٩١، وشرح أبيات سيويه ٧٨، وشرح المفصل ٨٣٦ - ٨٦، والأصول لابن السراج ٤٧٥/٣، والخصائص ٤٢٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٣٣٣/١، وشرح الرضي ٢٠٨٢، وجمع الهوامع ٩٧/٥، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤. والشاهد فيهما إضافة الصفة المشبهة وهو قوله (جونتَا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف، وجونتَا مثنى جَوْنَة وهي السوداء أو البيضاء، ويروى عَرَسَ بِنْدَ عَرَجَ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللبس باب الجعد ٥٨٧/٧ معلقاً عن أنس رضي الله عنه كان رسول الله (شثن القلمين والكفين) وينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٥٩/١٠، وفي رواية من حديث علي رضي الله عنه يصف النبي وقد أورده أبو علي الفارسي في الأمالي ٦٩٢، والسهيلي في أماليه ١١٧ وما بعدها.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في باب (واذكر في الكتاب مريم) من كتاب الأنبياء ١٤١/٤، والترمذي في باب (ما جاء في صفة الدجل) من كتاب الفتن ٥١٤/٤.

(٤) ينظر المقتضب ١٤٩/٤ - ١٥٤، والجمع ٩٧/٥.

(٥) ينظر الجمع ٩٧/٥.

(٦) ينظر المقتضب ١٥٩/٤، وشرح الرضي ٢٠٨٢ - ٢١٢.

[٥٦٦] ترجف

روانف إليتيك وتسطلوا^(١)

فالألف في (تستطار) ضمير المثني راجع إلى (روانف) لأنه في معنى رانفتين، فكأنه قال: جونا مصطلبي الأعالي، فلا حجة فيه لأنه مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ومسألنا في المضاف إلى ضمير الموصوف، وضعف كلام المبرد^(٢) بأنه من إضافة الشيء إلى نفسه لأنه إن أراد أنه حسناً مضاف إلى وجهه وهو للوجه في المعنى فليس له بدليل أن في حسن ضميراً لمن هوله، ولذلك يثنى ويجمع بحسب موصوفه، لو سلم أنه لم تمتنع إضافته لأنها إضافة عام إلى خاص لزم امتناع حسن الوجه وهي جائز باتفاق، وإن أراد بإضافته الشيء إلى نفسه إضافة الوجه إلى الضمير والوجه في المعنى له، فلذلك جاز لأنه من إضافة البعض إلى الكل نحو: (وجه زيد ويد زيد) وإن أراد من حيث أن (حسناً) مضاف إلى الضمير في الحكم لأنه مضاف إلى الوجه، والوجه مضاف إلى الضمير فيلزمه أن لا يجوز: (مررت برجل ضارب غلامه)، قل ابن الحاجب: ^(٣) واعلم أن حكم المعمول إذا كان معرفاً باللام حكمه إذا كان مضافاً إلى المعرف باللام

(١) قطعة من بيت من الوافر، وصدرة

متى ما تلقني فردين ترجف

وهو لعنترة في ديوانه ٢٢٤، ينظر شرح المفصل ٥٥٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٦١، وشرح الرضي ٢٠٨٢، وأملئ ابن الحاجب ٥٧١، وسمط اللالي ٤٨٢١، وأملئ ابن الحاجب ٣٠٧٣، وشرح الأشموني ٥٧٩٣، وجمع الهوامع ٣٤٠/٤، وخزانة الأدب ٣٧٩٤، ٥٠٧/٧.

والشاهد فيه قوله: (وتستطار) فالألف فيها راجع إلى روانف لأنه بمعنى رانفتين، وقل الرضي وما ذهب إليه المبرد تكلف ظاهر.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٠٨٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٠/٢ - ٢١١. وهذا القول للرضي وليس لابن الحاجب.

أومضافاً [ظ ١٠٨] إلى المضاف إليه بالغأ ما بلغ، فحكم (مررت برجل حسن الوجه) حكم (مررت برجل حسن وجه الغلام) و(حسن وجه ابن الغلام)، وحكم المعمول المضاف إلى المضمّر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمّر وهلم جراً، فحكم (مررت برجل حسن وجهه) حكم (برجل حسن وجه غلامه) و(برجل حسن وجه ابن غلامه)، وحكم المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير حكم المضاف إلى المجرد عنهما بالغأ ما بلغ، فحكم (مررت برجل حسن وجه) حكم (برجل حسن وجه غلام)، (وحسن وجه ابن غلام).

قوله: (والباقي^(١) ما كان فيه ضمير واحد أحسن إلى آخره) [وما كان فيه ضميران حسن، وما لا ضمير فيه قبيح]^(٢) يعني والباقي بعد المتنّعين، والمختلف فيها وهي [خمس عشرة]^(٣) مسألة تنقسم إلى أحسن وحسن وقبيح^(٤) والأخفش ما فيه ضمير واحد، لأنه قد حصل فيه ما يحتاجه من غير زيادة، والحسن ما فيه ضميران لأنه حصل فيه ما يحتاج وزيادة، والقبيح ما لا ضمير فيه لأنه خلا عن العائد والأصل، والصفة لا تخلو عنه فالأحسن تسع، وهي: (حسن وجهه) بالرفع، (حسن الوجه) بالنصب والجر، (حسن وجه) بالنصب والجر، (الحسن وجهه) بالرفع، (الحسن الوجه) بالنصب والجر، (الحسن وجهاً) نصباً، والحسن

(١) في الكافية المحققة و (البواقي) بدل (الباقي).

(٢) ما بين الحصريّتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) في الأصل (خمس عشرة) مسألة والصواب ما أثبت في المتن.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩٧.

مسألتان: (حسن وجهه) و(الحسن وجهه)، والقبیح أربع: (حسن وجهه) و(الحسن وجهه) و(الحسن الوجهه) و(حسن الوجهه) بالرفع فيهن، والممتنعان واحدة من مسائل أحسن وهي: (الحسن الوجهه) بالجر، والأخرى وهي (الحسن وجهه) والمختلف فيها وهي (حسن وجهه) من مسائل الحسن، فصارت المسائل الثماني عشرة، عشر منها أحسن، وأربع حسن، وأربع قبيح^(١).

قوله: (ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل)، يعني إذا أردت معرفة الضمائر، فالضمير الآخر الذي في معمولها لا يكون إلا بارزاً، لأنه ضمير جرّ، لا يصح فيه الاستتار، وإنما اللبس في الضمير الأول وهو ضمير الصفة نفسها، والطريق في معرفته ما ذكر وهو أنك إن رفعت بالصفة الظاهر بعدها فهو فاعل ولا ضمير فيها لأن الفعل لا يكون له فاعلان، ويكون حكم الصفة الرافعة للظاهر حكم الفعل مطلقاً، تُفردُ وتذكرُ وتؤنثُ بحسب فاعلها، تقول: (مررت برجل كريم أمه) و(امرأة كريمه أبوها)، ولا تتبع الموصوف في ذلك لا تقول: (مررت بامرأة كريمه أبوها) ولا (برجل كريم أمه) إلا في جمع التكسير، فإنهم

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٩٢ وما بعده حيث فصل في تعليل المسائل المستقبحة وقلة (ولنا أن تعليل استقباح المسائل الثلاث القبيحة المتنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول: لما استكن ضمير السبب في صفة السبب لما ذكرنا من الأمرين أعني جريها على السبب استلزامها لصفة له في نفسه فصلت بذلك صفة السبب كصفة المسبب صر السبب كالفضلة وذلك مجيء بعد الفاعل أي الضمير المستجن فنصب تشبيهاً بالفعول في نحو: (الضارب زيداً)، أو جرّ بالإضافة لزوال المانع من الإضافة إلى السبب). الرضي ٢١٠٣.

أجازوا فيه المطابقة لفاعلها، نحو: (مررت برجالٍ حسانٍ غلمانهم) و(قعودٍ غلمانهم) ^(١) لمشابهته المفرد.

قوله: (وإلا ففيها ضمير الموصوف) [فتؤنث وتثنى وتجمع] ^(٢)، يعني أن الرفع ظاهر بعدها فلا بد فيها من ضمير للموصوف، لأنها لا تخلو عن فاعل فإذا لم يظهر أضمر ولا يكون المضمر إلا موصوفاً فيؤنث حينئذٍ ويثنى ويجمع باعتبار متبوعها في المنصوب والمجرور والمعرف والمنكر، تقول: (مررت برجلٍ حسنٍ أباً) و(برجلين حسنين أبوين) و(برجال حسان آباء) و(بامرأة حسنة أباً) و(امرأتين حسنتين أبوين)، وقال الكوفيون: ^(٣) (حسнин أبوين) و(برجال حسان آباء) و(بامرأة حسنة أمّاً) الألف واللام تأتيان مناب الضمير فتعامل الصفة معهما معاملة ما لورفعت ظاهراً واستدلوا بقولهم *تكملة في شرح*

[٥٦٧] فهل يسلبن الهم عنك شملة

بداخلية ضمير العظام نحوص ^(٤)

قوله: (وأسماء الفاعل والمفعول من غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكر)، يعني في جواز الثماني عشرة المسألة، تقول: (هوقائم أبٌ وأباً وأبٍ)، و(قائم أبوه وأبله وأبيه)، وكذلك سائر المسائل وعليه:

(١) ينظر شرح المصنف ٩٧.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية اخففة.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٣٧، وشرح الرضي ٢١٠/٨.

(٤) البيت من الكامل، ولم أقف له على قائل أو مصدر.

[٥٧٨] تباركت إني من عذابك خائفٌ

وإني إليك تائبُ النفسِ بلتخع^(١)

وقولهم (الحرب باباً [١٠٩] والعقور كلباً) ومراده باسم الفاعل غير المتعدي، ما كان متعدياً إلى واحد فقط، وقل ركن الدين^(٢) وابن مالك^(٣) والإمام يحيى بن حمزة^(٤) لا يجوز عملها إلا فيما كان يفيد الثبوت كالصفة، نحو: (جائلة الوشاح)^(٥) و(ضامرة البطن)، ما خلا (قائم الأب) ونحوه، وضعف بأن (جائلة الوشاح) و(ضامرة البطن) لا يفيد الثبوت بدليل دخول التاء عليهما، كما يقال: (حائضة) و(طالقة)، وإن كانا متعدين إلى اثنين فصاعداً، أو إلى حذف مفعوله اختصاراً لم يجز إعمالها، وإن كانا متعدين إلى واحد بنفسها أو بحرف جر، فالجمهور منعوا مطلقاً، وبعضهم أجاز عملها مطلقاً والأخفش^(٦) أجاز عملها في المتعدي بحرف

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحه في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٩، وشرح التصريح ٧٧٢، وليس في ديوانه، ويروى في شرح التسهيل ضلع بدل بلتخع، وفي الهمع ١٠٩/٥، يروى راجع بدل بلتخع.

والشاهد فيه قوله (تائب النفس) حيث يجوز في (النفس) النصب على إعماله اسم الفاعل تائب فيه والجر على الإضافة واسم الفاعل هنا من فعل لازم.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٤٧.

(٣) ينظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٨.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهري الصافية شرح المقدمة الكافية السفر الثاني ورقة ١٢٨ برقم ١٩٦١، دار المخطوطات صتعة.

(٥) امرأة جائلة الوشاح، والمراد جائل وشاحها أي يضطرب لوفوره، والوشاح كالقلادة من أدم فيه جواهر، ينظر شرح المفصل ٨٣٦ واللسان ملة (جَوَل) ٧٣٧.

(٦) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٨.

جر، نحو: (مررت برجلٍ مارٍ الأبِ بزيد)، واستتل بقلوبهم: (هو حديثٌ عهدٍ بالوجع)، وقد أجرى من الأسماء الجاملة مجرى الصفات ما فيه ياء النسب نحو: (تميم الأب تميمي أبوه)، و(تميمي أباً) وزاد الكسائي وبعض الكوفيين^(١) (ذوو) وزعم أنه سمعه نحو: (مررت برجل ذي مال أبوه)، وقال: يجوز أن يقاس في كل نكرة جاملة نحو: (مررت برجل درهم المال ودرهم ماله ودرهم مالاً) و(فلان شمسُ الوجه) و(شمسٌ وجهه) و(شمسٌ وجهاً) وقال الجمهور: المرجع بما ورد إلى السماع ولا يقاس.



(١) ينظر رأي الكسائي والكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧٨ و ٣٤٤.

اسم التفضيل

إنما قل: (اسم التفضيل) ولم يقل أفعل التفضيل ليعم خيراً وشرّاً^(١)، لأنهما من التفضيل، وليس على أفعل بل استعمالاً على خلاف أصلهما، وقد جاء استعمالهما على الأصل قل تعالى: ﴿سَيَقْلَمُونَ عَدَابَ مَنْ الْكُذَّابِ الْأَشْرَ﴾^(٢) في بعض القراءات، وقوله:

[٥٦٩] بلال خير الناس وأبسن الأخير^(٣)

قوله: (ما اشتق من فعل)، جنس يعم المشتقات، وإنما قل: لـ (موصوف) ليدخل فيه الفاعل والمفعول اللذان عبر عنهما بالقائم به والواقع عليه.

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٤/٨: (لوقد غلب همزة (أشْرَ و أَسْرَ) في التفضيل، ونادر في التعجب، وقل الرضي في ٢١٢/٢: (فيدخل فيه نحو: (خير وشر) لكونهما في الأصل (أشْرَ و أَسْرَ) فخفضا بالخلف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القيلس).

(٢) القمر ٢٦/٥٤، وقراءة قلعة وأبو قلابة بلام التعريف فيهما الكذابُ الأشرُّ، وشد الراء، وكذلك الأشر الحرف الثاني، وقرأ مجاهد (الأشْرُ) بثلاث ضمت وتخفيف الراء، وقرأ أبو حيوة هذا الحرف الآخر (الأشِير) أفعل تفضيل، وإتمام (خير وشر) في أفعل التفضيل قليل، وحكى ابن الأنباري أن العرب تقول (هو أشير) و (هو أشر)، ينظر البحر المحيط ١٧٩/٨.

(٣) الرجز، لرؤبة بن العجلج في ديوانه ٢٢، والأزهري الصافية ورقة ١٤٥، وشرح عمدة الحفاظ ٨٧٠، والدرر ٣٦٥/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٥٠/٨، والبحر المحيط ١٧٩/٨، وشرح التصريح ١٠٧/٢، وجمع الهوامع ٤٤/٨.

والشاهد فيه قوله (الأشِير) حيث أثبت همزة (خير) في التفضيل وهذا نادر.

قوله: (بالزيادة على غيره)، خرج سائر المشتقات، ويرد عليه سؤالان، الأول: اسم الفاعل للمبالغة نحو: (ضرباً) وقولهم: (فاضل) و(غالب) و(زايد)^(١) والثاني: في قوله: (ما اشتق من فعل) يرد عليه نحو: (آبل من حنيف الحناتم)^(٢) وقولهم: (شاتي أحنك الشاتين) و(هذا التمر أصقر من ذلك)^(٣) و(هذا المكان أشجر من ذلك)^(٤) و(احتك الجراد ما على الأرض)^(٥) (وأظهر)^(٦) و(أشجر) بناؤهما من (أشجر المكان) و(أظفر الرجل) إذا كان ظفراً.

الثالث: (أول) فإنه من أفعل التفضيل عند البصريين^(٧) وليس هو مشتقاً من فعل، ولا يفيد الزيادة على غيره، وحجتهم أنه قيل في مؤنثه: (الأولى) وجمعه بالواو والنون، واستعماله كالتفضيل باللام والإضافة، أو (من)، فإن خلا منها ولم يتقدم له موصوف دخله التنوين لاختلاف الوصفية فيه، نحو: (ما تركت له أولاً ولا آخراً) أو (ماله أول ولا آخر) وكانت مؤنثه (أولة) وقد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: إنه أفعل من

(١) ينظر شرح الرضي ٢١٢/٢.

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب ١٠٠/٤، والمفصل ٢٢٢ وما بعده وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٤٤/١ وما بعده وشرح الرضي ٢١٢/٢ وما بعده واللسان ملّة (حتم) ١٠١٧/٢.

والحناتم: مفرد ما حتم الجرة الخضراء والحناتم سحاب سود ينظر اللسان ملّة (حتم) ١٠١٧/٢.

(٣) الصقر: دبى التمر، ينظر اللسان ملّة (صقر) ٢٤٧٠/٤ حكاه عن أبي حنيفة.

(٤) ينظر اللسان ملّة (شجر) ٢١٩٧/٤ حكاه عن أبي حنيفة.

(٥) ينظر اللسان ملّة (حك) ١٠٢٨/٢.

(٦) ينظر اللسان ملّة (ظفر) ٢٧٤٩/٤ - ٢٧٥٠.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١.

(وَوَلَّ) ك(دَدَنَ) ولا فِعْلٌ له، وقال بعضهم: أصله (أَوَّلَ)، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء أي (نَجَا)، وقال بعضهم: أصله (أَوَّلَ) ^(١) من آل أي رجع، وقال الكوفيون ^(٢) إن (فَوَاعِلَ) من (وَوَأَوَّلَ) فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء وقيل من (وَوَلَّ) فقلبت الواو والأولى همزة وليس من التفضيل لقولهم (أَوَّلَ) في مؤنثه، وهي غير فصيحة عند البصريين ولأنه ليس فيه معنى التفضيل ولا صح معنى اشتقاقه مما يصيره بوزن أفعل، وأما (أَخَرُ) فمنهم من يلحقه بأول لمشابهته أفعل التفضيل في جمع السلامة وفي أن مؤنثه (أُخْرَى)، ومنهم من منع لأنه يخالف (أَوَّلَ) في أنه لم يلزم أحد الأشياء الثلاثة، ولأنه لا تفيد كثرة التأخير وإنما هو في معنى (غير) إذا قلت: (مررت بزيدٍ ورجلٍ أُخَرٍ).

قوله: (وهو أفعل)، يعني لا يكون اسم التفضيل إلا على أفعل ك(أكرم) و(أفعل) إلا (خير) و(شر) وقد جاء على غير أفعل نحو قوله:

[٥٧٠] وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنْعًا ^(٣)

وبعضهم يروونه: أَحَبُّ شَيْءٍ.

(١) ينظر اللسان ملحة (أَوَّلَ) ١٧٢/٨.

(٢) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في إعراب القرآن للنحاس ٢١٩/٨، وشرح الرضي ٢١٨/٢.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وزادني كلفاً بلحب ما منعت

وهو للأحوص في ديوانه ١٥٣، وينظر الأغاني ٣٠١/٤، ونوافر أبي زيد ٢٧، وعيون الأخبار لابن قتيبة ٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٧/٨، وتذكرة النحلة ٤٨ - ٦٠٤، والعقد الفريد ٣٠٦/٣، وحنون ليبي في ديوانه ١٥٨، واللسان ملحة (حب) ٧٤٤/٢، وجمع الموامع ٤٥/٦، ويروى وحَبُّ شَيْءٍ وكذلك الرواية التي ذكر الشرح.

والشاهد فيه قوله: (حَبُّ شَيْءٍ) يريد (أَحَبُّ شَيْءٍ) فحذفت همزة أَحَبُّ شَيْءٍ شذوذاً.

قوله: «وشرطه أن يبنى من فَعَلٍ»، كان الأولى أن يقول من مصدر ليعم (آبَل) و(أَحَنَك)، ويشترط في الفعل الذي يبنى منه أفعل أن يكون (متصرفاً) فلا يبنى من (يَلز) و(يَدَع)، و(فَعَلِيَّ التعجب) و(عَسَى) [ظ ١٠٩] ولأنه لا مصدر لهما وكذلك المختص بالنفي، نحو: (شربت دواء فما عجت به) أي انتفعت، والفعل الناقص لا يبنى منه، لأنه لا مصدر لهما ومن جعل للناقصة مصدراً أجاز (ما أَكُونُ زيدا قائماً).

قوله: (ثلاثي مجرد)، يحرز عن الرباعي المجرد والمزيد والثلاثي المزيد فإنه لا يصح بناء أفعل منهما، أما الرباعي المجرد المزيد فبلا خلاف، وأما الثلاثي المزيد فإن لم يكن على أفعل لم يجز، وأجازه الأخفش^(١)، وقال: لا نبالي بخلف الزائد واحتج بقولهم: (أَخْصِر) و(أَحُول) و(أَشْهَى) من (اختصر) و(احتال) و(اشتهى)، وإن كان على (أفعل) أجازه سيبويه^(٢) والأخفش^(٣) لأنه على صور (أَفْعَل) فهان الأمر عندهما، واحتجا بقولهم: (أفلس من ابن المدني)^(٤) وهو (أعطى منك للمعروف وأولى به) والمبرد^(٥) وأكثر النحويين منعوا للبس، وقال بعضهم: إن كانت الهمزة للنقل، لم يجز، وإن كانت للضرورة جاز، وروي عن سيبويه^(٦) واختاره ابن

(١) ينظر شرح المفصل ٩٢/٦ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٠/٤، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٧/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٢/٦.

(٤) ينظر المثل في جهرة الأمثل ١٠٧/٢، ومجمع الأمثل ٨٣/٢ والمستقصى ٢٧٥/١، ويروى بالذال والذال، وينظر شرح المفصل ٩٢/٦.

(٥) ينظر المقتضب ١٢٨/١، وينظر شرح المفصل ٩٢ - ٩٤.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥/٢.

عصفور^(١) ك (أخطأ) و (أصوب) و (أيسر) و (أعدم).

قوله: (لُيَمَكُن البناء)^(٢)، علل المنع من بناء الرباعي المجرد والمزيد والثلاثي المزيد بأنه إن حوِّظ على (أفعل) لزم أن تحذف على الفعل، وإن حوِّظ على الفعل لزم أن يتغير وزن الفعل.

قوله: (ليس بلون ولا عيب) يعني لا يصح بناء أفعل من لون نحو: (أحمر) ولا عيب نحو (أعور).

قوله: (لأن منهما أفعل لغيره) [زيد أفضل الناس]^(٣) يعني من اللون والعيب لفعل لغير التفضيل، فلو بني منهما للتفضيل لالتبس ولم يعلم هل أريد به التفضيل أو اللون والعيب؟ ومنهم من منع أفعل منهما بأنهم استعملوا فعل هذه على (أفعل) و (أفعل) نحو: (أعور) و (أحمر) ولهذا لم يُعْلَمُوا (أعور) و (صَدَّ) جلاً على فعلها، وإذا كانت من هذه لم يبن فيها لأنها زائدة على الثلاثي والكوفيون^(٤) أجازوا بناء (أفعل) منهما

(١) ينظر رأي ابن عصفور في جمع الهوامع ٤٢/١ .

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٧ - ٩٨: يعني إنما اشترط أن يكون ثلاثياً مجرداً عن الزيادة لتمكن هذه البنية ألا ترى أنك لو فعلت تبني من دخرج واستخرج أو ما أشبههما (أفعل) مع المحافظة على حروفها لم يمكن فإن زعم زاعم أنه يمكن إسقاط الزائد واللامت غي غير الزائد خرج اللفظ عن ذلك المعنى إلى أصل أخر بالكلية إذا لو (أخرج) من (استخرج) لخرج المعنى إلى كثير الخروج والمراد كثير الاستخراج فيخرج إلى معنى أخر. وقل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/١: (وكان أبو الحسن الأخفش يميز بناء أفعل من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت كـ (استفعل) و (افتعل) و (أفعل) لأن أصلها ثلاثة أحرف). وينظر شرح الرضي ٢١٣/٢.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة. وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١، وشرح المصنف ٩٨، وشرح الرضي ٢١٣/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٢١٣/٢، وجمع الهوامع ٤٢/١.

نحو: (هو أسود من حنك الغراب) ^(١) وقوله:

[٥٧٨] _____ لئوما وأبيضهم سربال طبلخ ^(٢)

والأخفش والكسائي وهشام ^(٣) أجازوا بناء (أفعل) في العيوب الظاهرة نحو: ما أعوره وما أعمله، ويجعلون عليه ﴿فهو في الآخرة أعنى وأصل سبيلاً﴾ ^(٤) وأجاب البصريون بأن المراد بالآية الجهل وزاد بعضهم شروطاً في بناء أفعل:

أحدهما: أن يكون الفعل مما يقبل الزيادة، فلا يجوز: زيد أحسن منك غداً) فلا يجوز (زيد أمارت من عمرو).

الثاني: أن يكوف الفعل واقعاً لا يجوز: زيد أحسن منك غداً.

الثالث: أن يشترك المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف ويزيد المفضل، ومنهم من لم يعتبر هذه الشروط واحتج بقوله تعالى: ﴿هو

(١) ينظر اللسان مائة حنك ١٠٢٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٤٩/١.

(٢) عجز بين من البسيط، وصدرة.

أما الملوك فانت أنت الأهم

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ١٨، وينظر شرح المفضل ٩٣/١، والإنصاف ١٤٩/١، والمقرب ٧٣/١، والأشبه والنظائر ٣١٩/٨، وأمثالي المرتضى ٩٢/١، ولسان العرب (بيض) ٢٩٧/١، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨. ويروى بروايت متعلقة منها:

أما الملوك فانت اليوم الأهم

والشاهد فيه قوله (وأبيضهم) حيث جله أفعل التفضيل من البياض، وهذا جائز عند الكوفيين شذوذاً عند البصريين.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٣/٢ - ٢١٤، وجمع الهوامع ٤٣/١.

(٤) الإسراء ٧٣/١٧ وتعلمها: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأصل سبيلاً﴾.

اعلم بكم^(١) ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(٢) وقولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)^(٣) و(نصيب أشعر أهل جلدته) وقول حسان:

[٥٧٢] _____ فشر كما خير كما الفداء^(٤)

والمائعون يتأولون ما ورد باسم التفضيل وهو مقصور على السماع ومنهم من قاسه لكثرتة.

قوله: (فإن قصد غيره توصل إليه)، يعني إن أردت ذلك مما يقاس في (أفعل) التفضيل الذي لا يصح بناء أفعل منه، مما ذكر توصلت بأن تأتي (بأشد) أو (أبين) أو (أكثر) أو (أقبح) أو (أحسن) أو نحو ذلك، مما يقاس (أفعل) وتضيفه إلى مصادر تلك الأفعال، نحو: (هو أشد استخراجا) [وبياضا وعمى]^(٥) و(أكثر دحرجة) و(أقبح عوراً) و(أكثر سواداً).

(١) النجم ٣٢/٥٣ وتعلمها ﴿الذين يحبون كبار الإثم والقوا حش إلا اللمم إن ربك واسع المغفرة وهو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض....﴾.

(٢) الزوم ٢٧/٣٠ وتعلمها ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾.

(٣) قل ابن عقيل في شرح الألفية ١٨٧/٢: (فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم: الناقص والأشجع أعدلا بني مروان) أي عدلاً بني مروان والأشج هو عمر بن عبد العزيز بن مروان والناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان، وينظر الأزهري الصافية في شرح المقدمة الكافية ورقة ١٢٩.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلته:

أتهجوه ولست له بتدُّ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦، ينظر لسان العرب ملحة (نلد) ٤٣٨٢/١، وشرح الأشموني ٣/٨٧٣، وخزانة الأدب ٢٣٢/٩ - ٢٣٦. ويروى بكفه

والشاهد فيه قوله: (فشر كما خير كما) حيث استعمل التفضيل على غير ما هو له من اشتراك اثنين في صفة وزيلة أحدهما عليه إذ ليس من هجا رسول الله يشترك معه في الخيرية وي زيد عليه الرسول فيها.

(٥) ما بين الخاضرتين من الكافية المحققة.

قوله: (وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول)، أي القياس أن يفضل الفعل منسوباً إلى الفاعل ولا يفضل منسوباً إلى المفعول لأنك لو بنيت أفعال منهما لا تبس، ولو بنيت للمفعول خرجت أفعال لازمة، فلم يبق إلا أن تبنيه للفاعل، وقد جاء للمفعول في ألفاظ مسموعة لا تقاس نحو: ((أعذر)) و((ألوم)) و((أشهر)) و((أشغل)) و((أزهي)) و((أجن)) و((أخوف)) و((أنكر)) من (عذر) و((لوم)) و((شغل)) و((شهر)) و((زهي)) و((جن)) و((خيف)) و((نكر)) وتقدر مبنياً للمفعول.

قوله: (ويستعمل على ثلاثة أوجه [مضافاً أوب (من) أو معرفاً باللام، فلا يجوز زيد الأفضل من عمرو ولا (زيد أفضل) إلا أن يعلم]^(١) يعني (من) أو (اللام) أو (الإضافة)، وإنما اشترط فيه ذلك لأن الغرض بأفعال التفضيل معرفة الزيادة على غير وهو لا يعرف إلا بأحدها، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد أفضل) لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الفضل، فإذا جئت بـ(من) أو (الإضافة) اتضح لك، وإذا جئت [و ١١٠] (باللام) فهي للعهد ولا تقول بها إلا لمن بينك وبينه عهد قل المصنف^(٢)، ويجوز حيث لا يكون عهداً إذا أريد به العموم نحو (زيد الأشرف) أي من كل أحد، وأما (الدنيا) و(الجلي) فقد استعملتا بغير لام قل:

[٥٧٣] في سعي دنيا طلالاً قد مدت^(٣)

(١) ما بين الخاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح الرضي ٢١٤/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٨.

(٣) الرجز، للعجاج بن رؤبة في ديوانه ٤١٠، ومعاني الأخفش ١٢/٨، وشرح المفصل ١٠٠/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٠/٨، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٠، وشرح الرضي ٢١٩/٢، وخزانة

وقل:

[٥٧٤] وإن دعوت إلى جلي ومكرمة

يوماً سرّاً كرام الناس فلا عيناً^(١)

ووجه أنهما خرجتا إلى الاسمية، وأما (حسني) و(سوعي) فهو مصدران كالرجعي ولا يجوز الجمع بينهما ولا بين اثنين منها، لأن أحدهما يغني عن الآخر ولأن الجمع بين (من) والإضافة يكون تكريراً محضاً نحو: (زيد أفضل الناس)، والجمع بين اللام و(من) يؤدي إلى أن يكون مستقلاً غير مستقل لأن اللام تُشعر باستقلاله، و(من) بالاحتياجه إلى ما بعده، ولأن (اللام) تجعل تفضيله على المعهود المتقدم في الذهن، و(من) تجعله على المتأخر بعدما فيتناقض المعنى.

قوله: (وإذا)^(٢) أضيف فله معيان [أحدهما - وهو الأكثر - أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم]^(٣) وأنت تقول: إن أضيف إلى نكرة فله شرطان:

الأدب ٢٩٦/٨ - ٢٩٨.

والشاهد فيه قوله: (لدينا) استعمل نكرة من غير (أل) إجراء لها مجرى الأسماء لكثرة استعمالها من غير تقدم موصوف.

(١) البيت من البسيط، وهو لبشمة بن حزن النهشلي كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٧١، وعيون الأخبار ٢٨٧/٨، وشرح المفصل ١٠٧١، والمختب ٣١٣/٢، والمفضليات ٣٤١، والبحر المحيط ٢٨٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٧٠/٨، وشرح الرضي ٢١٩/٢. والشاهد فيه قوله: (للحلي) وقد تجرد من (أل) والإضافة مثل دنيا.

(٢) في الكافية المحققة (فلذا) بـ (وإذا).

(٣) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

أحدهما: أن تكون تلك النكرة في المعنى هي المفضل نحو: (زيد أفضل رجل) ولا يجوز (زيد أفضل دار ولا علم) بل يجب النصب في مثل هذا تمييزاً، وأجاز ابن الأنباري^(١) الإضافة.

الثاني: أن تكون مطابقة للمفضل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وقال ابن مالك:^(٢) إذا كانت النكرة صفة لم تجب المطابقة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِينَ﴾^(٣) ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾^(٤) قال: وقد يجمع بين الإفراد والمطابقة نحو:

[٥٧٥] فإذا هم طعموا فالأم طاعم

وإذا هم جاعوا فشرجاء^(٥)

وقد تؤول ما أورده، أما ﴿أول كافر﴾ فإنه صفة لمفرد يؤدي معنى الجمع أي فريق كافر، وكذلك أول فريق^(٦) طاعم، وأما (أسفل سافلين) فتأوله بعضهم كذلك أي (أول قوم سافلين)، وزعم أنه يجوز إضافة (أفعل) الذي قبله مفرداً إلى اسم جمع لأنه مفرد قل صاحب البرود: وفي تأويله نظير،

(١) ينظر رأي ابن الأنباري في الجمع ١١/٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢٢٧/١، وينظر البحر المحيط ٢٢٢/١.

(٣) البقرة ٤١/٢ وتعلمها: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أُنزِلَتْ مُصَدِّقًا مِّمَّا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرِينَ﴾ ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً وإيلي فاتقون.

(٤) التين ٥/٩٥.

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرء ٣٣٨ - ٣٦٨، ونوادر أبي زيد ٤٣٤، والاشتقاق ٤١٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢١٧/١، والبحر المحيط ٢٢٢/١.

والشاهد فيه قوله: (فالأم طاعم) حيث طابق (طاعم) (الأم) وذلك على رأي من يميز الجمع بين الإفراد والمطابقة.

(٦) ينظر البحر المحيط ٢٢٢/١.

لأنه لا يُسلم جواز (زيد أفضل قوم)، والأولى أن يقل: إنما جُمع لما كان المراد بالإنسان الجنس، فهو في معنى الجمع بدليل صحة الاستثناء، وأنه استثنى منه جمعاً وحسن ذلك مراعاةً للفاصلة، وإن أضيف إلى معرفة، وهي مسألة المصنف^(١) فله شروط:

الأول: أن يكون من جنس المفضل فلا يجوز: (زيد أفضل الجن ولا أفضل النساء) ولا (أشجع الجن) وإن ورد حُيلَ على أن ذلك قد عُدَّ من الجن مجازاً.

الثاني: أن تكون المعرفة المضاف إليها جمعاً أو في معناه، نحو: (زيد أفضل الرجال أو القوم) ووجه زيد أفضل، ولا يجوز (زيد أفضل الرجل).
الثالث: أن يكون المفضل داخلاً في المعرفة المذكورة، وهو معنى قوله: (وإذا أضيفت فله معيان إلى آخره).

قوله: (نحو: ((زيد أفضل الناس)) ولا يجوز ((يوسف أحسن اخوته)) لخروجه عنهم بإضافتهم إليه^(٢)، وهذا الشرط ذكره كثير من البصريين، وما جاء على خلافه فشاذ ولا يقاس عليه عندهم، ومنعوا من (يوسف أحسن إخوته) لأن إخوته مضاف إلى ضميره فعلم أنه ليس

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٩: (فظهر انتفاء ما توهم في قولهم: (زيد أفضل الناس) من تفضيل الشيء على نفسه، وإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو بعضه امتنع: (يوسف أحسن اخوته) لأن اخوته مضاف إلى ضميره فعلم أنه ليس منهم بدليل أنك إذا قلت: (جاءني اخوة يوسف)، لم يكن يوسف من جملةهم، وإذا لم يكن من جملةهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه).

منهم، بدليل أنك إذا قلت: (جاءني إخوة يوسف) لم يكن يوسف من جملتهم، وإذا لم يكن فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه، والمبرد^(١) وابن السراج^(٢) وابن عصفور والكوفيون^(٣) لا يشترطون ذلك لوروده نحو: (نصيب أشعر أهل جلدته) ولأنه لا يصح أن يكون المضاف إليه شاملاً للمفضل لأنه يلزم تفضيله على نفسه، ولهذا امتنع من (زيد أفضل الرجلين) حيث يكون أحدهما، فإذا قلت: (زيد أفضل الناس) وجب حمله على أنه قد خرج عنهم، وكأنه قيل: (أفضل من حداة الناس)، فإن قيل: يجوز (زيد أفضل الحجارة) قيل: لا يجوز مع غير أفعال، ويقولون كما يجوز (يوسف أحسن من أخوته) يجوز: (يوسف أحسن أخوته) بالإضافة^(٤) وهي بمعنى (من) وجعلها المانعون بمعنى اللام قالوا: لأنها لو كانت بمعنى (من) لجاز: (زيد أفضل عمرو) وكما تقول: (أفضل من عمرو)، وأيضاً شرط الإضافة بمعنى (من) أن تكون إضافة نوع إلى جنس، ك(خاتم فضة)، وأما إنه يلزم تفضيله على نفسه باعتبار واحد، فقال المصنف: ^(٥) المراد دخوله فيهم في أصل المعنى المشترك في أصل التفضيل [ظ ١١٠] وتفضيله عليه هو بالزيادة فيه، فالوجه الذي ذكرته

(١) ينظر المقتضب ٣٧٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٣٨، وشرح الرضي ٢١٧٢.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٦٢ - ٧ و ٢٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٢٨.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ١١٣/٥.

(٤) قل ابن عقيل في المساعد ١٧٥/٢: (والنظم البصريون أن أفعل التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه فمنعوا (أحسن أخوته) وأجازوه الكوفيون).

(٥) ينظر شرح المصنف ٩٨ - ٩٩.

معهم فيه غير الوجه الذي فضله عليهم به^(١)، قل صاحب البرود: وهذا فاسد لأنه يصير المعنى (زيد يزد حسنُهُ على حسنه مع الناس) أو (لزيد حُسْنٌ زائدٌ على الحسن الذي اشترك فيه هو والناس) وهذا المعنى غير جيد، ولا مراد، إما أنه غير جيد، فلا وجه لتقسيم حُسْن زيد مع أنه حُسْنٌ واحد، وإما أنه غير مراد فلأن المعنى في زيد أفضل الناس، أنه أفضل من غيره من الناس، ولا فرق بين معنى الإضافة، ومعنى من والاتفاق في صيغة (من) أنه غير داخل.

قوله: (والثاني أن تقصد به زيادة مطلقة)^(٢) يعني والثاني من معني (أفعل) المضاف، وهو أن يكون له مشاركة في الفضل ولا تفضل به الزيادة من أضيف إليه بل تفضل به زيادة مطلقة، ويضاف لا للتفضيل على المضاف إليه بل لمجرد التخصيص والتوضيح^(٣)، كما تضيف مالا تفضل فيه فيجوز على هذا (يوسف أحسن إخوته)، و(الناقص والأشج أعدلا بني مروان)^(٤).

(١) قل المصنف في شرحه ٩٩: (وضح لأن يكون لأفعل التفضيل جهتين ثبوت أصل المعنى والزيلة فيه إذ الزيلة فرع ثبوت أصله).

(٢) قل المصنف في شرحه ٩٩: (والثاني أن تقصد به زيادة مطلقة ويضاف كما تضيف لا للتفضيل على المضاف لكن لمجرد التخصيص والتوضيح، كما تضيف مالا تفضل فيه من جنس قریش وشبهه فلا يشترط أن يكون المفضل بعضاً لمن أضيف إليه لانتفاء المعنى المقتضي لذلك على ما تقدم فعلى ذلك يجوز: (يوسف أحسن إخوته) إذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من قصدنا الزيلة على ما أضيف إليه حتى يشترط أن يكون واحداً منهم بل الغرض توضيحه).

(٣) ينظر شرح المصنف ٩٩، إذ العبارة منقولة عنه دون إسناد.

(٤) ينظر الأزهار الصافية لـ (يحيى بن حمزة) ورقة ١٣٩ السفر الثاني.

قوله: (مطلقه) يعني غير مقيد بأحد من الناس، وفي قولك: (زيد أفضل الناس) ولا بأحد من إخوته في (يوسف أحسن إخوته) وإنما هي زيادة ما.

قوله: (ويضاف للتوضيح)^(١) يعني لا لأنه زاد عليهم في الفضل.

قوله: (ويجوز في الأول الأفراد والمطابقة لمن هو له)^(٢) يعني المضاف بالمعنى.

الأول حيث يفضل تفضيله على من أضيف إليهم تقول في الأفراد: (زيداً أفضل الناس)، (الزيدان أفضل الناس)، (الزيدون أفضل الناس) (هند أفضل النساء)، (الهندان أفضل النساء)، (الهندات أفضل النساء)، وفي المطابقة (الزيدان أفضل الناس)، (الزيدون أفضلوا الناس)، (هند فضلى النساء)، (الهندان فضليا النساء)، (الهندات فضليات النساء)، وإنما جاز في الأفراد والمطابقة، وأما الأفراد فلأنه أشبه السلي ب(من) في ذكر المفضل عليه بعده، وأما المطابقة فلأن الإضافة من خواص الأسماء فجرى مجرى الصفة في المطابقة.

قوله: (وأما الثاني والمعرف بالآم فلا بد من المطابقة)^(٣) يعني أن

(١) قل الرضي في شرحه ٢١٧٢: (أي يقصد تفضيله على كل من سواء مطلقاً لا على المضاف إليه وحده، وإنما تضيف إلى شيء مجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات، نحو: (مصر) مما لا تفضل فيه، فلا يشترط فيه كونه بعض المضاف إليه فيجوز بهذا أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم كقولك: (نبينا) (أفضل قریش) أي أفضل الناس من بين قریش).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٧٢.

(٣) أي أن المطابقة هي مذهب الجمهور وهو ما ذهب إليه المصنف، وقل الرضي في شرحه ٢١٧٢: (وقل ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب له (من) ولا يجوز مطابقته لصاحبه لأنه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا أولاً، وقد رد ابن السراج وابن يعيش بأن السماع قد ورد بما معناه مثل قوله: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) البقرة ٩٧٢. للتفصيل ينظر المفصل ٣٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧٦، وشرح

المضاف للتوضيح نحو: (يوسف أحسن إخوته)، والمعرف نحو: (زيد الأفضل) تجب فيه المطابقة إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ولا يجوز خلافها، هذا قول من جعل المضاف قسمين، وأما من لم يقسمه ف(يوسف أحسن إخوته) يجوز فيه المطابقة وعدمها، كـ(زيدٌ أفضلُ الناسِ)، وإنما وجبت فيهما المطابقة، أما المضاف بالمعنى الثاني فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلقه بما بعده في التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعد عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهي على المتقدم ذهنا.

قوله: (والذي بـ(من) مفردٌ مذكرٌ لا غير)^(١) وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب في التنكير وفي ذكر المفضل عليه بعلمه، ولا يضر كونه الذي بعده في أحدهما مفضلاً وفي الآخر مفضلاً عليه قد حصل شبه حملي، وقد جاءت المطابقة في بيت أبي نواس الثاني فلشبهه بالصفة لما قبله لعدم تعلقه بما بعده في التفضيل، وأما المعرف باللام فلبعد عن شبه الفعل بدخول (أل) عليه، وهي على المتقدم ذهنا.

قوله: (والذي بـ(من) مفردٌ مذكرٌ لا غير)^(٢) وإنما لزم الإفراد والتذكير لشبهه بفعل التعجب في التنكير وفي ذكر المفضل عليه بعلمه، ولا يضر كونه الذي بعده في أحدهما مفضلاً وفي الآخر مفضلاً عليه قد حصل شبه حملي، وقد جاءت المطابقة في بيت أبي نواس:

[٥٧٧] كُنْ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

الرضي ٢١٦٢ - ٢١٧، والجمع ١١٢/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٦٢/٨.

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩٩.

حصبهٌ درُ على أرض من الذهب^(٢)

فمنهم من لحنه، ومنهم من تأوله بأن (من) لبيان الجنس لا للتفضيل
(صغرى وكبرى) بمعنى (صغيرة) و(كبيرة) فكذلك المضاف إلى نكرة يجب
فيه الإفراد إما لشبهه بفعل التعجب، وإما حملاً على (أفعل من).

قوله: (ولا يجوز [زيد] ^(١) الأفضل من عمرو)، يعني أن هذه الصيغ
كل واحدة منها مستقلة بنفسها، لا يجوز الجمع بينها ولا بين اثنين منهما
كما تقدم، وقد جاء الجمع بين (أل) و(من) قل:

[٥٧٧] ولست بالأكثر منهم حصي

وإنما العزّة للكاتر^(٣)

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٤، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني
٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٠٠/١، ومغني اللبيب ٤٩٨، وشرح قطر النلى ٣٦٦، وشرح الأشموني ٣٨٧٢.
والتمثيل فيه قوله: (صغرى وكبرى) حيث جاء أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة ومؤنثاً، وكان حقه
أن يأتي مذكراً مفرداً مهما كان أمر الموصوف به، ولذلك لحن بعض النحاة أبا نواس في حين أن ابن
مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٦٥/١ اعتبر قول الشاعر صحيحاً وكذلك ابن هشام في المغني ٤٩٧
- ٤٩٨.

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة ١٨٦.

(٣) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣، وينظر نواذر أبي زيد ٢٥، وجمهرة اللغة ٤٢٢،
والخصائص ١٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٩/١، وشرح المفصل ١٠٠/١ - ١٠٣،
وشرح الرضي ٢١٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٠/٢، ومغني اللبيب ٧٤٤، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢،
والمقاصد النحوية للعيني ٣٧٤، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ٤٠٠/٣.

والشاهد فيه قوله: (بالأكثر منهم) حيث يدل ظاهره على الجمع بين (أل) و(من) والقياس أن تأتي (من)
مع أفعل التفضيل المنكر، وتخرج النحة هذا البيت على ثلاثة أوجه:
الأولى: أن (من) ليست متعلقة بأفعل التفضيل المذكور بل بأفعل آخر منكر محذوف.
الثاني: أن (أل) هذه زائفة.

الثالث: أنها مع مجرورها متعلقان بـ (ليس) لما فيه من معنى الفعل وهو النفي أو بمحذوف يقع حملاً من
اسم ليس. ينظر لهذا التخريج شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٥٩/١.

وقد تؤول على أن (أل) زائدة أو (من) تبينية أو بمعنى (في).

قوله: (ولا زيد أفضل إلا أن يعلم)، أي لا يجوز حذف الصيغ كلها من أفعل، للإلباس إلا أن يعلم الحذف، ولا يكون إلا مع (من) لأن المضاف إليه لا يجوز إلا في باب (كل) و(بعض) وهو قليل، وكذلك لا تحذف (أل) مع قصد التعريف، ومن الحذف في أفعل قول المؤذن (الله أكبر) وقوله: [١١١]

[٥٧٨] إن الذي سمك السماء بنى لنا

بيتاً دعائمه أعز وأطول^(١)

وأكثر ما يكون في الخبر وهو كثير في القرآن نحو: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾^(٢) ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾^(٣) ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْثَرُ﴾^(٤) وقد جاء في غير الخبر نحو: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾^(٥)

قوله: (ولا يعمل في مظهر)، يعني إن فعل التفضيل لا يعمل في مظهر سواء كان المظهر فاعلاً أو مفعولاً إلا بالشروط التي يأتي ذكرها، وإنما لم

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢، وينظر الصلحي في فقه اللغة ٢٥٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣١٣/١، وشرح المفصل ٩٧/١ - ٩٩، وشرح الرضي ٢١٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٢/٢، واللسان ملة (كَبَر) ٣٨٠/٥، وخزانة الأدب ٥٣٩/١، ٢٤٢/٨، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، وشرح الأشموني ٣٨٨/٢.

والشاهد فيه قوله: (أعز وأطول) حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل إذ لو كانتا للتفضيل لكان الفرزدق يعترف بأن لجرير فضلاً وهو لا يعترف له بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائمه بيته أكثر عزة وأشد طولاً ولو أراد التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

(٢) البقرة ٦١/٢، وتعام المعنى: ﴿قُلْ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾.

(٣) مريم ٧٣/٩.

(٤) آل عمران ١١٨/٣.

(٥) طه ٧/٢٠، وتعلمها: ﴿وَأَن نَّجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾.

يعمل لأنه نقص عن الصفة في كونه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، إذا كان بـ(من) أو(مضافاً إلى نكرة) أو إلى المعرفة في أحد وجهيه، وقبل المصنف^(١) إنما لم يعمل عمل الصفات لأنه لا فعل له بمعناه في الزيادة، وأما مع اجتماع الشرائط فهو منها، بمعنى حسن، بخلاف الصفات فلها فعل بمعناها، وحاصل الكلام في عمله: إن كان في المفعولات غير المفعول، كالظرف والمصدر والحال والتمييز عمل مطلقاً، فإن كان في المفعول به لم يعمل مطلقاً، وما ورد مما ظاهره ذلك نحو:

[٥٧٩] وأضربَ منّا بالسيفِ القوانس^(٢)

وقوله:

[٥٨٠] وما ظفرتُ نفسُ امرئٍ تنغي

بأبذل من يحيى جزيل المواهب^(٣)

قدّر له ناصب أي (يضرب) و(يبدل) وإن كان في الفاعل، فإن كان

(١) ينظر شرح المصنف ٩٩.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره

أكرّ وأحمى للحقيقة منهم

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٦٩، وينظر الأصمعيّات ٢٠٥، ونوادر أبي زيد ٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٤١ - ١٧٠٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨١، وشرح المفصل ١٠٥٩ - ١٠٦، وأملّي ابن الحاجب ٦٠٨، وشرح الرضي ٢١٩٢، ومغني اللبيب ٨٠٤، واللسان ملّة (قنس) ٢٧٥٧٥، وخزانة الأصب ٣٩٨ - ٣٣١.

والشاهد فيه قوله (القوانس) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه (أضرب) وليس منصوباً بـ (أضرب) لأن أفعّل هذه للمبالغة تجري مجرى فعل التعجب والقوانس جمع قونس أعلى البيضة من الحليد وأيضاً عظم ناتئ بين أذني الفرس (اللسان ملّة (قنس)).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٨١، وينظر عمدة الحفاظ ٧٢، والمساعد ١٨٦٢، وحاشية يس على التصريح ١٠٦٢.

والشاهد فيه قوله (جزيل المواهب) حيث نصبه بفعل محذوف دل عليه بـ (أبدل).

مضمراً عمل مطلقاً لأنه لا بد له من الفاعل وهو سهل في المضمرة لكونه مستتراً فهو كالمعدوم، وإن كان ظاهراً، فحكى سيبويه^(١) أن بعض العرب ترفع به الظاهر، وروي عن بعضهم (زيد خير منك أبوه)، وحكى الإمام يحيى بن حمزة^(٢) عن الأكثر من النحلة في بعض لغة أكثر العرب ثلاثة مذاهب:

الجواز مطلقاً قياساً على حكاية سيبويه، والمنع مطلقاً وما ورد عنده فشك والتفضيل، واختار المصنف^(٣) جواز عمله بالشروط التي ذكر.

قوله: (إلا إذا كان [صفة] (١) لشيء آخر [وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره] (٢))

واختلف في معنى هذه الشروط، فقال بعضهم: إذا كان أفعل لشيء وهو الكحل.

مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

قوله: (في المعنى لمسبب) (١) أي وأفعل وهو الغير ومعنى التسبب، أن له به تعلقاً وارتباطاً كالكحل بالنظر إلى العين، وقال بعضهم معناه: إذا كان أفعل الشيء وهو الكحل وذلك الشيء الذي هو الكحل المسبب أي

-
- (١) ينظر الكتاب ٣٤/٢.
 (٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية في شرح المقنعة الكافية السفر الثاني ورقة ١٣٤ - ١٤٥ برقم ١٩٦١ دار المخطوطات - صنعاء.
 (٣) ينظر شرح المصنف ٩٩.
 (٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٨٧.
 (٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٨٧.
 (٦) قل الرضي في شرحه ٣٢٠/٢: (أي لمتعلق لذلك الشيء، والأشهر في اصطلاحهم أن يقل في المتعلق السبب لا المسبب فإن الأحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل).

هو نفسه مسبب، وقل ركن الدين: ^(١) المعنى إذا كان أفضل لشيء وهو رجلاً في هذا المثال، ومعنى كونه له أنه جار عليه وهو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء وهو الكحل، والكحل مفضل باعتبار الرجل نفسه أو باعتبار غير الرجل أعني غير زيد، في حله كون أفعل منفيًا، قل الوالد: كلامه صحيح إلا أن قوله باعتبار غير الرجل غير واضح، وإنما الجاء اضطراب كلام المصنف، لأنه يلزم من قوله: مفضلًا باعتبار الأول على نفسه، باعتبار غيره أن يكون كحل غير زيد مفضلًا عن كحل زيد، لأن الأول هو رجل غير زيد وهذا غير مستقيم الصورة الثالثة: وهي (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) وجواب هذا الإشكال أن ابن الحاجب: أراد بالأول ما يكون في أصل التركيب، ولا شك أنك إذا قلت: (زيد قائمًا أفضل منه قاعدًا) أو (عمر نحلي بسرا أطيب منه رطبًا) و(الكحل في عين زيد أحسن منه في عين عمرو)، أن الأول مفضل على الثاني.

قوله: (منفيًا) [مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد] ^(٢) أي شرط أفعل في العمل في الفاعل الظاهر، أن يكون منفيًا ونجم الدين والرماني ^(٣) أجازا عمله مثبتًا.

قوله: (لأنه بمعنى حسن)، هذا قليل لعمله مع اجتماع الشرائط، بخلاف المثبت فإنه لا فعل له بمعناه في الزيادة، وقيل وجه عمله: أنه لما

(١) ينظر رأي ركن الدين في الواقعة في شرح الكافية ٢٥٢.

(٢) ما بين المحصرين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٧٢.

دخل عليه النفي والنفي يتطلب الفعل تقوى وصار كأنه قد وقع موقع الفعل، كاسم الفاعل لما مضى إذا دخلت عليه (أل) لما كان الموصول يطلب الجملة، وقيل: وجه عمله التعذر.

وهو قوله: (مع أنهم لورفعوا فصلوا بين ((أحسن)) ومعموله بأجنبي وهو (الكحل))^(١) يعني لورفعوا (أحسن) فيما أن تجعله مبتداً للكحل أو خبراً عنه، إن جعلته مبتداً لم يصح، لأنك فصلت بين (أحسن) وهو عامل ضعيف [ظ ١١١] وبين معموله وهو (منه) بأجنبي، وهو (الكحل)، وإن قلنت منه على الكحل فهو عائد إليه، وعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة لا يصح، ولقائل أن يقول: الفصل بينه وبين معموله أهون من عمله في الظاهر ولوروده، وإن جعلت (الكحل) مبتداً و(أحسن) خبره أدى إلى الفصل أيضاً، وإن قلنت منه عاد إلى غير مذكور، فإن قيل الضمير يعود على المبتدأ، وهو وإن تأخر لفظاً فهو متقدم رتبة، أجيب بأن الضمير لم يتصل بما هو جزء الكلام، ولكنه اتصل بالحرف، وهو فضلة، وليس بخبر فلم يعتد به.

قوله: (ولك أن تقول: [أحسن في عينه الكحل من عين زيد])^(٢)، إلى آخره)، هذه المسألة التي^(٣) أجازوا عمل أفعل فيها، لها فروع ثلاثة

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في الكتاب ٣٧٢ وما بعدها والمقتضب ٢٤٨٣، والأصول لابن السراج ٣٠٨، وشرح المصنف ٩٩ - ١٠٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٢/٨ وما بعدها وشرح الرضي ٢٢٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٧٢، والجمع ١٠٧/٥ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) في الأصل الذي ولا تصح.

ذكر الشيخ فرعين.

الأول قوله: (ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل من عين زيد) يعني إن لك في مثل هذا المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أنحصر من الأول، وهو حذف الضمير من (منه) وحذف (في)، وقال بعض المحققين: إن المحذوف مضاف مقدر، وهو من كحل عين زيد، لأنه لو كان الضمير في (منه) هو المحذوف لحذف الحرف المتصل به كقولك: (مررت بالذي رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد).

الفرع الثاني: وهو فرع لهذه قبلها، ولم يذكرها الشيخ أن تحذف علنا مع حذف ضمير (منه) و(في) فتقول: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد).



الفرع الثالث قوله: (وإن^(١) قدمت ذكر العين قلت: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل)، وأصلها (ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في عينه)، وهو فرعها، (ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل من عينه)، وفرعه (ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيه الكحل منه).

قوله: (مثل:

[٥٨١] ولا أرى

كواهي السباع حين يُظْلِمُ واديسا

(١) في الكافية المحققة (فإن) بدل (وإن).

[٥٨٢] أَقْلُ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْبَةً

وَأَخُوفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سُلُوبًا^(١)

يعني إن مثل مسألة الكحل هذين البيتين الذين أنشدتهما سيويه وصدر الأول: (مررت على وادي السباع)^(١) والحجة من وسط البيتين وهو ولا أرى كواذي السباع أقل به ركب، مثل: (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) واصلها: (ولا أرى وادياً أقل به ركب وأخوف منه من وادي السباع) وفروعها:

الأول: (ولا أرى وادياً أقل به ركب وأخوف منه من وادي السباع) وفروعها: الأول: ولا أرى وادياً أقل به ركب وأخوف من وادي السباع وفرعه: ولا أرى وادياً أقل به ركب وأخوف من وادي السباع، قوله: (كواذي السباع) محله النصيب على الحال لأنه صفة لـ (وادياً) وصفة النكرة إذا تقدمتها كانت حالاً، و(وادياً) مفعول أرى وأقل صفة له،

(١) البيتان من الطويل، وصدر البيت الأول:

مررت على وادي السباع ولا أرى

وهما لسحيم بن وثيل الرياحي في الكتاب ٢٢/٢ - ٢٣، والأصول لابن السراج ٢٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٧٣/١، وشرح المصنف ١٠٠، وشرح الرضي ٢٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢ - ١٨٩، والأشبه والنظائر ١٤٦/٨ - ١٤٧، وخزانة الأدب ٣٢٧/٨، ومعجم البلدان وادي السباع: وهو موضع بطريق البصرة مكة ٣٤٢/٥ - ٣٤٤.

والشاهد فيه قوله: (أقل به ركب) فقد رفع أفعال التفضيل (أقل) الظاهر وهو (ركب) وقد تقدم ذكر المفضل عليه قبل (أقل) وهو اسم ظاهر وهو (ركب).

قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٧٣/١: (ف) (ركب) مرفوع به (أقل) والأصل: ولا أرى وادياً أقل به ركب منه بواحي السباع، فحذف المفضل للعلم به ولم يَقم مقله شيئاً.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢/٢ - ٢٣.

و(تثيةً) تَلَبَّثْ، وهو تمييز لأقل، وقال الشيخ: ^(١) على المصدرية، و(أخوف) عطف على (أقل) و(سارياً) مفعول به ل(وقى) وقيل تمييز (لأخوف)، وقيل: حال من ضمير وما مصدرية، فإن قيل: فهلاً رفعتم في هذه الفروع على الابتداء لأنه لا فضل، ولا ضمير يعود إلى غير مذكور، قيل: هذه الفروع حكمها حكم الأصل فما امتنع في أصلها امتنع في فرعها.

تم الاسم بحمد الله تعالى يتلوه الفعل إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين.



(١) ينظر شرح المصنف ١٠٠.

الفعل

[١١٢] قوله: (الفعل ما دل على معنى في نفسه) فقوله (ما دل على معنى) جنس، وخرجت المهملات، وقوله: (في نفسه) خرج الحرف لدلالته على معنى في غيره.

قوله: (مقترن بأحد الأزمنة) خرج الاسم نحو: (الصَّبَّوح) و(الغَبَّوق) فلما قال: (الثلاثة) خرجا. والأجود خفض مقترن صفة ل(معنى)، وقد ينصب حالاً من ضمير (دل)، وما ورد في حد الاسم^(١) وارد هناك لكن ما كان هناك على الطرد فهو هنا عكس، والعكس والجواب فيه كالجواب.

قوله: (ومن خواصه دخول ((قد)) (من) تبعيضية، وإنما كانت (قد)^(٢) من خواصه لأنها للتوقع أو للتقليل ولا يكونان إلا في حادث.

قوله: (والسين وسوف)^(٣) وإنما اختصا به لأن وضعها للاستقبال،

(١) قل المصنف في شرحه ١٠٠: (وكل ما ورد من حد الاعتراض على الاسم باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم أي في حد الاسم).

(٢) قل الرضي في شرحه ٢٢٣/٢: (وإنما اختص (قد) بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع). س

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٠، فالعبارة عنه بتصرف يسير قل الرضي في شرحه ٢٢٣/٢: (وإنما السين وسوف فسملاها سيويه حرفي التنفيس، ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحل وسوف أكثر تنفيساً من السين).

ولا يكون إلا في الحوادث.

قوله: (والجوازم)، وإنما يختص الجزم^(١) بالأفعال، لأنه مقابل للجر في الأسماء.

وقيل: لأن الجوازم للنهي أو النفي، وذلك من خواص الأفعال، إلا أنه يرد عليه (ما) و(لا).

قوله: (ولحوق نحوًا فعلت)^(٢) يعني بذلك الضمير المرفوع المتصل البارز، يحترز من المجرور، فإنه لا يدخل الأفعال، والمنصوب لا يختص بها، والمستتر والمنفصل لا يختص بها أيضاً، فلم يبق إلا المرفوع المتصل.

قوله: (وتاء التانيث الساكنة)^(٣) يحترز من المتحركة، فإنها تختص بالأسماء كـ(قائمة) و(أخت)، وإنما كانت ساكنة للفرق بين التي في الفعل والاسم، وخص الاسم بالحركة لأنه يعرب.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٢٣/٢: (واختص الجوازم بالأفعال لأنه لا جزم في الأسماء، وإنهم وفوا الأسماء لأصالتها في الإعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء في الإعراب ثم قل: ولولا كراهة الخروج من إجماع النحلة لحسن إدعاه كون المضارع المسمى مجزوماً مبنياً على السكون لأن عمل ما سمي جزماً لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك لأن أصل كل كلمة اسماء كانت أو فعلاً أو حرفاً أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب العلة للبينة على السكون، وإنما سمي العمل علماً لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله إلى حالة أخرى لفظاً أو تقديراً).

(٢) قل المصنف في شرحه ١٠٠: (ونعني به الضمائر المرفوعة البارزة لأن الأسماء لا مرفوع بارز فيها، وإنما لم يبرز لأنه كان يؤدي إلى اجتماع ألفي التثنية وواوي الجمع، ألا ترى إن قولك: ضاربك الألف فيه ألف التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء فلو أضمر فيها تثنية لاجتمعت ألف التثنية التي هي للإعراب وألف التثنية التي هي ضمير).

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٠، وشرح الرضي ٢٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢/٨ قل ابن مالك:

بتا فعلت وأنت ويا أفعلي ونون أقبلن فعل يتجلى

وهي علامات الفعل إجمالاً وزاد عليها ابن الحاجب الجوازم والسين وسوف وقد.

الفعل الماضي

قوله: (الماضي) للفعل قسمان، باعتبار صيغته إلى (ماض) و(مضارع وأمر)، والكوفيون^(١) يدخلون الأمر في المضارع، وباعتبار زمانه إلى ماض وحال ومستقبل عند البصريين، وأنكر الكوفيون الحال، قالوا: لأن الزمان عبارة عن حركة الفلك، فإن قد وجدت فهي الماضية، وإن لم فهي المستقبل، ولا واسطة^(٢)، وجوابه أنه مسلم ما ذكره من جهة العقل، لكن أردنا الحال زماناً تقرر فيهما، كأنه آخر الماضي وأول المستقبل، لأن العرب البلغاء يجعلون ثلاثة أحوال، قال تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِيَنَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٣) وقال الشاعر:

[٥٨٣] وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنني عن علم ما في غد عمي^(٤)

(١) ينظر جمع الهوامع ١٥٨ - ٢٦.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٧، ولم ينسب هذا التعليل إلى الكوفيين.

(٣) مريم ٦٤/٩، وتعلمها: ﴿وما ننزّل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك وما كان ربك نسياً﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لزهير بن سلمى وهو من معلقته، وينظر شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٨٩.

والشاهد فيه حيث قسم علمه في الماضي والحاضر وجهله في المستقبل.

قولة: (ما دل على زمان) جنس.

قولة: (قبل زمانك) ^(١) خرج الحال، والمستقبل ويعني زمان تكلمك، لا زمان وجودك، ولوقال: (فعل يدل) كان أولى، لأنها جنس، ويرد عليه المضارع المنفي ب(لم).

قولة: (وهومبني على الفتح)، إنما بني لوقوعه موقع الاسم في الخبر والصفة والحال وقيل: لوقوعه موقع المضارع في هذه وفي الصلة، وخصص بالفتح للتخفيف ^(٢).

قولة: (مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو) ^(٣) يعني فإنه يسكن مع الضمير المرفوع المتحرك نحو: (ضربتُ) و(دعوتُ) و(ضربنا) و(دعونا) و(ضربتم) و(دعوتهم) و(ضربْتُن) و(دعوتُن) فإنه يسكن مع الضمير المرفوع ويضم مع الواو، نحو: (ضربوا) لاستدعاء الواو، وضمٌ ويحترز من ضمير المنصوب نحو: ضربك وضربكن ومن المرفوع الساكن وهو الألف

(١) قل الرضي في شرحه ٢٢٥/٢: (واعلم أن الماضي ينصرف إلى المستقبل بالإنشاء الطلبي: إمادعه نحو: رحمك الله وفي الإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى: (ونلحق أصحاب الجنة أصحاب النار) وينقلب إلى المستقبل بدخول (إن) الشرطية وما يتضمن معناها نحو: (إن فعلت)، وإذا كان صلة لموصول علم هو مبتدأ أو صفة لنكرة علمة نحو: (الذي أتاني فله درهم)، وإذا اقترن بما المصدرية الظرفية كقوله تعالى: (وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم).

(٢) ينظر شرح المفصل ٥٧، وشرح المصنف ١٠٠ - ١٠١.

(٣) ضمائر الرفع المتحركة التي يستند إليها الفعل الماضي وينى على السكون هي: تاء الفاعل المتحركة - نا الدالة على الفاعلين، نون النسوة، وأما إذا اتصلت واو الجماعة بالفعل الماضي فإنه ينى على الضم، وأما إذا اتصلت ألف الاثنين فيبقى مبنياً على الفتح.

في ضمير المثني، نحو: (قاما) و(ضربا) فإنه لا تغير لها، وأما المفعول فحركته فضلة، وأما الألف فهي لا تتحرك بحال، وإنما غيروا مع الضمير المرفوع المتحرك لأن الفاعل لما اتصل بالفعل أسند اتصاله به لأنه عملة، بخلاف المفعول، فكرهوا توالي أربع حركات لوازِم^(١) في ضربت فأرادوا تخفيفها بإسكان أحدها، فلم يمكن الأول لتعذر النطق بالساكن ولا الثاني لتغير وزن [ظ ١١٢] الكلمة ولا الضمير لأنه اسم على حرف واحد، فكرهوا إهانتة بالسكون، فلم يبق إلا لام الكلمة فسكنوه، واعترض ابن مالك تعليل التسكين بتوالي الحركات، بنحو: (أُخْرِجَتْ) مما ليس فيه أربع حركات متواليات قال: والعلة أنهم أرادوا الفرق بين ضمير الفاعل والمفعول نحو: (ضَرَبْنَا) و(ضَرَبْنَا) قال صاحب البرود: وهو معترض، لأنه يقال له: لم تُسَكَّنْ مع الفاعل، وتُحَرِّكُ مع المفعول، فيرجع إلى أقوال النحاة راغماً.

(١) ينظر شرح المفصل ٥٧ - ٦، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٢٥٢ - ٢٢٦.

الفعل المضارع

قوله: (والمضارع)، إنما سمي مضارعاً لأنه أشبه الاسم^(١)، فكأنه يضرع، والاسم يضرع كالأخوين، وهو مأخوذ من المضارع، وقل ابن عصفور:^(٢) مأخوذ من الرضاع، لأن كلا المتراضعين يشبهان، ومضارع مقلوب مراضع، قال صاحب البرود: ولوقيل: إنه من ضَرَعَ بمعنى (ذلّ) لم يكن بعيداً، لأن مشبه الشيء يميل إليه، فكأنه يذل له.

قوله: (ما أشبه الاسم بأجد حروف نأيت) حروف (نأيت) هي الهمزة والنون والياء والتاء، و(نأيت) لفظة موضوعة لجميع حروف المضارعة قد جمعها في (أنتي)، وبعضهم في (نأتي).

(١) قل ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧: والمراد لأنه ضلع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء نحو: أقوم وتقوم ويقوم فأعرب لذلك وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهاً للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب، ثم قل: فإن قيل فمن أين أشبه الاسم فالجواب من جهات: أحدها: أنه يصلح لزماني الحفل والاستقبال.

ثانيها: أنه يقع مواقع الأسماء ويؤذي معانيها كما في (ضرب) اسم فاعل. ثالثها: أنها تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الأصل للاسم لأنها في الحقيقة لام الابتداء.

ينظر المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٣٧/٢ - ٢٣٧.

(٢) ينظر رأي ابن عصفور في الجمع ٢٣٥.

قوله: (لوقوعه مشتركاً)^(١) هذا تعليل للجملية، التي بها أشبه الاسم، ووجوه الشبه بينه وبين اسم الفاعل ثلاثة أوجه: اتفاقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات ودخول اللام على كل منهما والاشتراك والتخصيص، ألا ترى أنك إذا قلت (يضرب) صلح للحل والاستقبال، فإن أدخلت السين أو غيرها من حروف الاستقبال تخصص للاستقبال بعد أن كان صالحاً لهما كما إذا قلت: (ضارب) فإنه عام، فإذا أدخلت اللام خصصته لمعهد بعد العموم فأعراب لشبه لفظي لا بإزاء معان، كالأسماء خلافاً للكوفيين^(٢) وقد اختلفت في المضارع على ثلاثة أقوال، فقال الزجاج: ^(٣) لا يطلق إلا على المستقبل، لأن زمن الحل قصيرة، فلا يختص بلفظ ولا يشارك، وقال ابن الطراوة: ^(٤) لا يطلق إلا على الحل لأنه يقع خبراً عن المبتدأ بكثرة وحسن، والمستقبل لا يكون كذلك إلا إذا كان عاماً نحو:

مركز تحقيق كاميون علوم إسلامي

[٥٨٤] وكل أنلس سوف تلخل بينهم
فُوَيْهِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنْلَلُ^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل ٧٧، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٢٧/٢ - ٢٢٧، والإنصاف ٥٤٩/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٤٩/٢، وشرح الرضي ٢٢٧/٢.

(٣) ينظر الجمع ١٧/٥.

(٤) ابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، مات في رمضان - أو شوال - سنة ٥٢٨ هـ صنف الترشيح في النحو وهو مختصر، والمقدمات على كتب سيويه ومقالة في الاسم والمسمى. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٦٠٢/١، وينظر رأيه في الجمع ١٧/٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦، ينظر جمهرة اللغة ٢٣٢، وسقط اللآلئ ١٩٩/١.

وشرح المفصل ١١٤/٥، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٧/١، ومغني اللبيب ٧٠ و١٨١.

وشرح شواهد المغني ١٥٠/٨، وجمع الهوامع ١٣٠/١، والمقاصد النحوية ٨/١، وخزانة الأدب ١٥٩/١ - ١٦٠.

والشاهد فيه أن المستقبل قد يكون بخلاف الحل الذي يتصف بالكثرة والحسن بينما المستقبل قد يأتي =

وقال جمهور النحاة: يقع عليهما معاً، فقال سيبويه ^(١) وأكثر المحققين: هو حقيقة فيهما، وقال الفارسي: ^(٢) هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال ^(٣)، بدليل أنه لا يصرف إليه إلا بقرينة، وعكس ابن طاهر لقصور زمن الحال ^(٤).

قوله: (فالهزمة للمتكلم مفرداً) شرع في تبين معاني حروف المضارعة فقال: (الهزمة للمتكلم مفرداً) ^(٥) يعني سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، يقول: أنا أفعل، والمرأة: أنا أفعل.

قوله: (والنون له مع غيره)، يعني للمتكلم مع غيره إذا انضم إليه، سواء كان مثنى أم مجموعاً مذكراً أم مؤنثاً أم مختلفاً، يقول الزيدان والزيدون: نحن نفعل، والمرأتان والنساء: نحن نفعل، وكذلك الواحد المعظم يقول (نحن نفعل) قيل: لأنه يعبر عنه وعن غيره، وضعف بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾ ^(٦).

قوله: (والتاء للمخاطب) ^(٧) والمؤنث والمؤنثين غيبة، يعني أن التاء لثمانية، ستة مخاطبين، وغائبة وغائبتين، تقول: (أنتَ تفعل)، (أنتما

بالتائب التي تصغر منها الأنثى وهي مصيبة الموت.

(١) ينظر الكتاب ١٣٨ - ١٤.

(٢) ينظر رأي الفارسي في جمع الهوامع ١٨٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٣٧٢.

(٤) الجمع ١٨٨.

(٥) ينظر شرح الفصل ٧٧، وشرح المصنف ١٠١، وشرح الرضي ٢٧٧٢.

(٦) يس ١٢/٣٦، وتعلمها ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قُلْتُمْ وَأَنزَلْنَاهُمْ فِي إِمَامٍ مَّيْنٍ﴾.

(٧) سواء كان المخاطب مذكراً أو مؤنثاً أو مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

تفعّلان)، (أنتم تفعّلون) (أنت تفعّلين)، (أنتما تفعّلان)، (أنتن تفعّلن)، (هتدّ تفعّل)، (الهندان تفعّلان)، وبعضهم خالف في التاء مع المؤنثين إذا تقلبهما ضمير نحو: (الهندان هما يفعّلان) قال يقل فيهما بالياء، نقطتين من أسفل، لأن ضميرهما صالح للمذكر والمؤنث، فتغلب علامة المذكر في ذلك الموضع.

قوله: (والياء للغائب غيرهما) يعني لغير [و١١٣] الغائب والغائبتين، وهو أربعة مذكر، غائب، ومثناه، وجمعه، وجماعة الغائبات، تقول (زيد يفعّل) (الزيدان يفعّلان) (الزيدون يفعّلون) (الهندات يفعّلن)، والتغليب في هذه العلامات جائز، فتغلب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، تقول: (أنا أفعّل)، و(أنت تفعّل) و(أنا وعمرو نفعّل)، و(أنت وزيد تفعّلان).

قوله: (حرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه) فالرباعي نحو (يُخرج) وما سواه وهو الثلاثي والزائد على الرباعي، نحو: (يضرب) و(يستخرج) وبعض العرب^(١) يكسرون حرف المضارعة في الثلاثي ما لم يكن ياء.

[٥٨٥] لو قلت: ما في قومها لم تيشم^(٢)

(١) ينظر الكتاب ١١٠/٤، وشرح الرضي ٢٢٨/٢.

(٢) الرجز لحكيم بن معية في خزانة الأدب ٦٢/٥، وعلقه

بفضلها في حسب وميسم

ولحميد الأرقط في الدرر ١٩٦، ولأبي الأسود الحناني في شرح المفصل ٥٩٣ - ٦١، وينظر الكتاب ٢٤٩/٢.

والخصائص ٢٧٠/٢، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، وشرح عمدة الخطوط ٥٤٧، والمقاصد التحوية ٢٧/٤، وشرح

الأشعوني ٤٠٠/٢، وجمع الهوامع ١٨٧/٥ وتيشم أصلها تائم، والميسم الجمل.

وإنما التزم الضم مع الرباعي، لأنه توسط، ويعدل فاحتمل النقل والتزم الفتح في الثلاثي لكثرة استعماله، وفي الخماسي لكثرة حروفه فخفضوها بالفتح، وأما ضم الياء في استطاع ويستطيع و(أهراق) (يهریق) فالأصل أطاع أراق من الرباعي، والسين والهاء زائدتان وأما (يُهرِيق) مفتوح الهاء فهو مضارع (هراق) على القياس^(١).

قوله: (ولا يعرب من الفعل غيره) يعني غير المضارع لحصول الشبه، خلافاً للكوفيين^(٢) فإنهم يعربون الأمر.

قوله: (إذا لم يتصل به نون توكيد، ولا نون جمع مؤنث) يعني فإذا اتصل به نحو: (تفعّلن يا زيد) و(تفعّلن يا نساء) فإنه يكون مبنياً، وزاد ابن درستويه^(٣) ما دخلت عليه السين أوسوف فإنه مبني، لأنهما من خواص الفعل، فيردُّ به إلى أصله ولزوال الشبه الذي أعرب لأجله، وقد اختلف فيما اتصلت به نون التوكيد من خواص الفعل على ثلاثة أقوال:

الأول: للأخفش والزجاج والمصنف^(٤) أنه مبني، لأن نون التوكيد من

والشاهد فيه قوله: (تشم) حيث كسرت تلؤها على لغة من يكسر ته تفعل فانقلبت الهمزة يه وهي لغة جائزة لجميع العرب إلا أهل الحجاز، ينظر هلمش الكتاب ٣٤٧٢.

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٢، وشرح الرضي ٢٢٨٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٢٤/٢ وما بعدها مسألة رقم ٧٢ (فعل الأمر معرب أو مبني).

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٧٥/٨ - ١٧٦.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٢ وقد اختلف النحاة بشأن بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد. فجمهور النحاة أنه مبني، ذلك بأن الفعل تركيب مع النون وصل معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، والنون حرف لا حظ له من الإعراب فبقي الجزءان على البناء، وإذا فصل بين الفعل وبين النون بفصل وهو ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أعرب، ونهب بعضهم إلى أن

خواص الفعل فلما اتصلت به رجع إلى أصله، وهو البناء كالألف واللام في غير المتصرف لما اتصل به رجع إلى الإعراب، ولأن الإعراب متعذر، لأنه إن جعل على النون فهي كالتنوين، ولا تقبل إعراباً، وإن جعل قبلها فقد لزم الكسر مع المؤنثة، والفتح مع المذكر، والضم مع الجماعة، ولا يصح على الحرف حركتان في حالة واحدة، ولا جعل حركة واحدة لأمرين مختلفين، فلما تعذر الإعراب لفظاً بطل تقديره لضعفه.

الثاني: أنه معرب تقدير، لأنه قد استقر في المضارع الإعراب بالاتفاق فلا يخرج عنه إلا لموجب ودخول الخاص لا يوجب بناء إذا لزم البناء مع السين وسوف، والجوازم وقد ثبت أيضاً إعراب ما آخره ضمير بارز، وما تعذر فيه اللفظ ك(يغزو) و(يرمي) في الرفع، و(يخشى) في الرفع والنصب.

الثالث: التفصيل: إن اتصلت النون بالفعل فهو مبني نحو: (لا تضربن) وهل (تضربن يا زيد) وإن اتصلت بالضمير فمعرب تقديرأ نحو: (هل تضربان يا زيدان؟) (هل تضربن يا رجل؟) (هل تضربن يا امرأة) لأمرين أحدهما: ظهوره مع الخفيفة في حل الوقف، ولا يُعلم إعراباً يرجع وقفاً كما لا يعلم بناءً يزول وقفاً.

الثاني: إن البناء إنما هو للتركيب، وهم لا يجعلون ثلاثة أشياء كشيء واحد الفعل والضمير ونون التوكيد، وأما إذا ما اتصل نون جمع المؤنث

الفعل بقى على إعرابه والإعراب مقدر لا تشغل حرف الإعراب بالحركة المجتلية لأجل الفرق.... ومنهيب الأخفش أن الفعل المضارع يبنى مطلقاً سواء اتصل به النون اتصالاً مباشراً أم لم اتصل. ينظر التفصيل في الكتاب ٥١٨٣ وما بعدها والأصول ١٩٩٢ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٧٥/٨ وما بعدها وشرح الرضي ٢٨٧٢، والمساعد ٦٧٧/٢ - ٦٧٢.

فالأكثر على بنائه قبل التركيب، وقيل لتعذر الإعراب، لأنه لو أعرب لكان بالحروف كإخوانه، والأفعال الخمسة، ولو أعرب بالنون لزم الجمع بين نونين، وقيل: النون ضمير رفع متصل، وهو من خواص الفعل فرجع إلى أصله وهو البناء، وقال ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة: ^(١) لأنه قد استقر له الإعراب فلا يخرج عنه إلا لموجب.

قوله: (وإعرابه رفع ونصب وجزم) ولم يدخل الجرّ في الأفعال للفرق بينها وبين الأسماء، ونخصّ الجزم بالفعل، لأنه سكون لوحذف (والأفعال أثقل من الأسماء لتحملها الضمائر فكانت أولى بالتخفيف وحكي عن المازني ^(٢) أن الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدمه ثم ذكر المصنف ^(٣) مواقع الإعراب في الأفعال.



قوله: (فالصحيح) يحترز من المعقل ^(٤) يوم يردى

قوله: (المجرد عن ضمير بارز) يدخل ما فيه ضمير مستتر، نحو: (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه، وخرج الضمير البارز مطلقاً.

قوله: (مرفسوع) ^(٤) استترك الضمير البارز المنصوب،

- (١) ينظر رأي ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة في جمع الهوامع ٥٥٨.
- ابن طلحة هو: طلحة علم الدين قل الصقلي عنه: كان مملوكاً اسمه سنجر فقير اسمه، وكان متقناً للعربية والقراءة مات بحلب سنة ٧٢٤هـ ينظر ترجمته في البغية ٢٠٨، والدرر الكلمنة في أعلام المئة الثالثة ٢٢٧/٢.
- (٢) ينظر رأي المازني في الجمع ٦٤٨.
- (٣) ينظر شرح المصنف ١٠٢.
- (٤) قل الرضي في شرحه ٢٣٠/٢ - ٢٣٦: أي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفسوع، وهو الألف والواو والياء في الأمثلة الخمسة يرتفع بالنون ويتنصب وينجزم بخلفها، وإنما أعرب هذا بالنون لأنه لما

نحو (يضرِبُكَ) و(تَضْرِبُهُ).

قوله: (للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث) يريد الإخبار عن الأفعال الخمسة وعن بالتثنية، المذكر المؤنث عموماً نحو: (أنتما تفعلان يا زيدان) و(يا هندات) بالتاء من أعلى و(الزيدان والهندان يفعلان) بالياء من أسفل، والجمع المذكر فقط، لأن جمع المؤنث مبني نحو: (الزيدون يفعلون) بالياء من أسفل، والتاء: نحو (أنتم تفعلون) والمخاطبة لمؤنثة نحو: (أنت تفعلين يا امرأة). [ظ ١١٣]

قوله: (بالضمة والفتحة والسكون) يعني هذا القسم الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع، وهو ثلاثة أشياء، ما فيه ضمير مستتر نحو: (زيد يقوم) وما لا ضمير فيه نحو: (يقوم زيد) وما فيه ضمير منصوب نحو: (يضرِبُكَ) و(تَضْرِبُهُ) يكون بالضمة في الرفع والفتح في النصب والسكون في الجزم نحو: (هو يقوم) و(لن يقوم) و(لم يقم) ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة شعر نحو:

[٥٨٦] اليوم أشربُ غيرَ مستحَقِّبٍ^(١)

اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتلصق الياء لم يكن دوران الإعراب عليه فجعل النون بدل الرفع لمشايعته، وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله المتصل لأن الضمير المرفوع المتصل كجزء من الكلمة.

(١) صدر بيت من السريع، وعجزة:

إثماً من الله ولا واغل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢٢، وينظر الكتاب ٢٠٤/٤، والأصمعي ١٣٠، وجمهرة اللغة ٩٢٢، وجملة البحري ٣٦، والشعر والشعراء ١٢٢/٨، والخصائص ٧٤/٨، ٣٦٧/٢، وشرح المفصل ٤/٨، وشرح الرضي ٢٣٠/٢، وشرح سلور الذهب ٢٢٧، والنسب ملحة (حقب) ٩٣٧/٢، وجمع الهوامع ١٨٧/٨، وخزانة الأدب ٤٦٢/٣، ٤٨٤/٤.

ووجهه أنه أجرى المنفصل مجرى المتصل فجعل (رُبْع) كـ (عَضُد).

قوله: (والم متصل به ذلك بالنون وحذفها [مثل: (يضربان) و(يضربون) و(تضربين)]^(١)) يعني الضمير البارز المرفوع، وهو في الأفعال الخمسة، يكون إعرابه بالنون في الرفع ويحذفها في النصب والجزم نحو: (أنتما تفعلان) و(لن تفعلا) و(لم تفعلا)، والنون حرف إعراب حملاً له على المثني والمجموع في الأسماء خلافاً للأخفش^(٢)، فإنه جعل الإعراب مقدراً بالحركة لتعذر ظهورها وحذفت في النصب والجزم، لأن المنصوب محمول على الجرور في تشية الأسماء وجمعها، فحمل النصب هنا على الجزم، وقد شذ حذفها في الرفع نحو: ﴿سِحْرَانِ تَظَاهِرَا﴾^(٣) على قراءة من أدغم التاء الثانية في الظاء، وأصله (تتظاهران)، وقوله:

[٥٨٧] أَيْتَ أُسْرِي وَتَيْتِي تَدْلِكِي^(٤)

مرآة الخبير في علوم عربي

مستحقب: محتمل كما في اللسان ٩٣٧/٢. والواغل: اللخل على القوم في شرايهم وطعلمهم من غير أن يدعى ينظر اللسان مكة (وغل) ٤٧٨٩/١.

والشاهد فيه قوله: (أشرب) حيث سكن الباء ضرورة.

ويروى (فالיום أسقي) في رواية اللسان مكة وغل ٤٧٨٩/١.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل السفر الأول ٥٧٨.

(٣) القصص ٤٨/٢٨ وتعلمها: ﴿فلما جعلهم الحق من عندنا قالوا لولا أوتي مثل ما أوتي موسى أولم يكفروا بما أوتي موسى من قبل وقالوا سحران تظاهرا وقالوا إنا بكل كافرون﴾ قرأ الجمهور سحران، وقرأ عبد الله وزيد بن علي والكوفيون (سحران) و (تظاهرا) قرأ الجمهور (تظاهرا) فعلا ماضيا على وزن تفاعل، وقرأ طلحة والأعمش (اظاهرا) بهمزة الوصل وشذ الظاء. قل أبو حيلة: سحران خبر مبتدأ محذوف تقديره: (أنتما سحران تظاهران) ثم أدغمت التاء في الظاء وحذفت النون، ينظر البحر المحيط ١١٨٧/٧، وفتح القدير ١٧٧/٤، وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٥٠١٠/١، وحجة القراءات ٥٤٧، والسبعة في القراءات ٤٩٥، والكشف ١٧٥/٢، والنشر ٣٤١٨ - ٣٤٢.

(٤) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣٨٧٨، وتعلمه:

وقد شد ثبوتها نحو:

[٥٨٨] أن تقرأن على أسمعه وبحكما^(١)

قوله: (والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرأ والفتحة لفظاً والحذف) نحو يغزو ويرمي، تقول: هو (يغزو) و(يرمي) بالضم، تقديرأ لثقل الضمة على الواو والياء، و(لن يغزو) و(لن يرمي) و(لم يغز) و(لم يرم) بالجزم، وإنما حذف حرف العلة للجازم، لأنه لما حُذِفَ الحرف، لأن حروف العلة تشبه الحركات، ولذلك نابت منابها في الإعراب، وقد جله ظهور الضم في حال الرفع، ويختص بالضرورة:

[٥٨٩] إذا قلت عل القلب يسلمو قبضت^(٢)

وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وشرح التسهيل السفر الأول (٥٨٩)، وشيخ الرضي (٢٣٠/٢)، والبحر (٦٠/١)، وهمع الهوامع ١٧٦٨، والأشبه والنظائر ٨٢/١ ٥٩٣، واللسان ملحة (ذلك) ١٤١٢/٢، وخزانة الأدب ٢٣٩/٨. والشاهد فيه قوله (وتبي تدلكي) حيث حذفت نون الفعلية ضرورة والقبلس (تيتين وتدلكن) وقيل شلوذاً.

(١) صدر بيت من البحر البسيط، وعجزة

مني السلام وأن لا تشعرا

وهو بلا نية في الخصائص ٢٩٠/٨، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩٢، والجنى الثاني ٢٢٠، وشرح المفصل ١٥٨/٧، وأوضح المسالك ١٥٦٧/٤، ومغني اللبيب ٤٦، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١، والإنصاف ٥٢٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٢٤/٢، والبحر المغيظ ٢٢٢/٢. والشاهد فيه قوله (أن تقرأن) حيث أثبت النون والأصل أن يحذفها لأن أن نلبة ولكن ذلك على سبيل الشلوذ.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزة

هواجس لا تنفك تغريه

وهو بلا نية في شرح التسهيل السفر الأول ٦٢/٨ وفي هلمش شرح الرضي للمشيرف الجرجاني ٢٣٠/٢ =

وقوله:

[٥٩٠] فعوضني منها غناي ولم تكن

تساوي عتزي غير خمس دراهم^(١)

وقد جاء تقدير الفتحة، فقليل ضرورة حسنة، وقيل: لغة تجوز في السعة ومنه: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي﴾^(٢) وقوله:

[٥٩١] أرجو وأمل أن تدنو مودتها^(٣)

قوله: (والمعتل بالألف بالضممة والفتحة تقديراً والحذف) تقول:

والمقصد النحوية ٢٥٢/٨، وجمع الهوامع ١٨٤/٨.

والشاهد فيه قوله: (يسل) حيث أظهر الضمة على الواو. قل العيني في المقصد النحوية قبل هذا أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا على رأي بعض النحاة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في هملش شرح الرضي ٢٣٠/٢، وينظر جمع الهوامع ١٨٤/٨، وخزانة الأدب ٢٨٢/٨، والدرر ١٦٩/٨، والمقصد النحوية ٢٤٧/٨.

والشاهد فيه قوله: (تساوي) حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء لضرورة الوزن.

(٢) البقرة ٢٣٧/٢ وتعلمها: ﴿وَأَنْ تَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ رَبِّكَ﴾. فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح.

وقرأ الحسن إلا أن يعفونه، وقرأ ابن أبي إسحاق إلا أن تعفون، وقرأ الزغشري بين قولك (الرجل يعفون) و (النساء يعفون) بأن الواو في الأول ضمير والنون علامة الرفع (والمحذوف لام الفعل أي واو يعفوا) والواو في الثاني لام الفعل، والنون ضمير هن، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل، الكشف ٢٨٥/٨. وقل أبو حيان: إن لام الفعل في الرجل يعفون حذفت لالتقاء ساكنة مع واو الضمير. ينظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٢٤٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٥٥/٨.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

وما أدخل لدينا منك تنويل

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢، ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٢/٨، وشرح ابن عقيل ٤٣٥/٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٨، والمقصد النحوية ١٢٢/٨، وأوضح المسالك ٦٧/٢، وجمع الهوامع ١٨٥/٨، وخزانة الأدب ٣٧٨/١.

والشاهد فيه قوله: (أن تدنو) حيث لن تظهر الفتحة على الواو ضرورة.

(هو يخشى) و(لن يخشى) بالضممة والفتحة تقديرًا كالأسماء والحذف في
الجزم لفظًا نحو (لم يخش) وقد جاء عدم الحذف في المعتل بالواو والألف
قال في الواو:

[٥٩٢] _____ من هجو زيان لم تهجو ولم تدع^(١)

وقال في الألف:

[٥٩٣] _____ ولا ترضاهـا ولا تملق^(٢)

وقال في الياء:

[٥٩٤] ألم يأتيك والأنبل تمني

بـالـاقـت لبـون بـني زيـاد^(٣)



(١) عجز بيت من البسيط، وصدره

مرهجو زيان لم تهجو ولم تدع

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٨٦٢، والإنصاف ٢٤٨، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢ وشرح
المفصل ١٠٤٨/١٠ وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤٣، وهمع الهوامع
١٧٩٨، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، والدرر ١٦٢/٨، والمقصد النحوي ٣٣٤/٨.
والشاهد فيه قوله: (لم تهجو) حيث لم يحذف الشاعر حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم
اضطراراً.

(٢) الرجز لرؤية بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٧٩، وينظر الخصائص ٣٠٧/٨، وسر صناعة الإعراب ٧٨،
وأمل ابن الشجري ٨٦/١، وشرح المفصل ١٠٦٨/١٠، والإنصاف ٣٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك
السفر الأول ٦٧٨، وشرح الرضي ٣٣٠/٢، واللسان مائة (رضي) ١٦٦٤/٣، وهمع الهوامع ١٧٩٨، وخزانة
الأدب ٣٥٩/٨ - ٣٦٠. وصدره

إذا العجوز غضبت فطلق

والشاهد فيه قوله: (ولا ترضاهـا) حيث أبقي حرف العلة مع وجود حرف الجزم وهذا قليل.

(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في ديوانه ٢٩، وينظر الكتاب ٣٦٦/٣، والأغاني ١٢٧/١٧، وشرح
أبيات سيبويه ٣٤٠/٨، ونوادير أبي زيد ٢٠٣، والجمل للزجاجي ٤٠٧، والخصائص ٣٣٣/٨، وأمل ابن

فمنهم من أجازاه في السعة، واحتج بقوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّقْ وَيُصْبِرْ﴾^(١)
 ﴿سَنَقْرَنَكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٢) والأكثرون فضرورة على الضرورة، وقيل هذه
 الحروف إشباعات للحركات قبلها وليس بلامات، وقد جاء ضرورة
 حذف حرف العلة وإسكان الصحيح بعده نحو: (لم يغز، ولم يرم ولم
 يخش قل:

[٥٩٥] وَمَنْ يَتَّقْ فَلِنْ اللَّهِ مَعَهُ

ورزق الله مؤتلباً وغلباً^(٣)

قوله: (ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم) يعني وينصب
 المضارع بـ(لن) وينجزم بـ(لم) فإذا تجرد عنهما نحو: (يقوم زيد) ارتفع
 واختلف في رافعه، فقال الأعلام: ^(٤) لا عامل للرفع لأنه أصل الحركات،



الشجري ٨٤/٢ - ٨٥ والإنصاف ٣٠/٨، وشرح المفصل ١٢٤/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١/٨،
 وشرح الرضي ٢٣٠/٢، ومغني اللبيب ١٤٦، وشرح شواهد المغني ٨٠/٢، وجمع الهوامع ١٧٩/٨، وخزانة
 الأدب ٣٥٩/٨ - ٣٦١ - ٣٦٢.

والشاهد فيه قوله: (لم يأتك) حيث أثبت إليه ضرورة ويروى أم يأتك وهل أتك وألم يأتك ولم يأتك
 ولا شاعداً في هذه الروايات.

(١) يوسف ٩٠/١٢ وتعلمها: ﴿قُلْ أَنَا يَوْسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَلِنْ اللَّهِ لَا
 يَضِيعُ أَجْرُ الْحَسَنِينَ﴾. قرأ قبل بيته في الوصل والوقف، وحذفها الباقون في الوصل والوقف. ينظر
 الكشف ١٧٢، والسبعة في القراءات ٣٥١، وينظر البحر المحيط ٣٣٧/٥.

(٢) الأعلى ٦/٨٧ قل أبو حيان في البحر المحيط ٤٥٣/٨: وأثبتت الألف في (فلا تنسى) وإن كان مجزوماً بـ
 (لا) التي للنهي لتعديل رؤوس الآي.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٦/٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٩/٢، والصاحي
 في فقه اللغة ٤٨، والمختضب ٣٦١/٨، واللسان ملحة (أوب) ١٢٧/٨، وجمع الهوامع ١٧٩/٨، والدرر ١٦١/٨.
 وفي اللسان روي بإثبات الياء، والمؤتلب اسم فاعل من أتلب افتعل من الأوب.

والشاهد فيه قوله: (يتق) حيث سكن القاف للضرورة الشعرية والأصل يتق.

(٤) ينظر الجمع ٤٧٨، ٢٧٤/٢.

وتسميته مرفوعاً على الإهمال، وقيل: له عامل، فقال جماعة من البصريين^(١) واختاره المصنف: ^(٢) إنه علمي وهو تجرده عن الناصب والجازم، وهذا يحتمل أنهم يريدون أنه أشبه المبتدأ فرفع مثله، لأنهما متجردان عن العوامل، وقد صرح به بعضهم، وقيل: يريدون به الإهمال كالأعلم، وقيل: يجعلون التجرد علامة، ورد بأن العلم لا يعمل في أمر تنوين، وقيل: عامله وجودي، فقال الكسائي: ^(٣) رافعه حروف المضارعة، ورد بأن حرف المضارعة موجود مع المنصوب والمجزوم، وقال ثعلب: ^(٤) شبهه بالاسم أوجب له جنس [و١١٤] الإعراب، وقال جاهير البصرية: ^(٥) واختاره الزمخشري: ^(٦) إن الرفع له وقوعه موقع الاسم، ورد بأن الوقوع موقع الاسم لا يوجب جنساً من الإعراب، إذ لو أوجب لزم إعراب الماضي، وقال المصنف: ^(٧) قد لا يقع موقع الاسم نحو: (يقوم زيد)، و(كاد زيد يقوم)، وأجيب عن (يقوم زيد) بأن المتكلم في موضع خبر إن شاء جاء بالاسم أو بالفعل، وإنما لزم الفعل لغرض وهو أن هذه الأفعال وصفت لمقاربة حصول الشيء أو الأخذ فيه، فجعل ذلك الشيء

(١) ينظر شرح المفصل ١٢/٧، والجمع ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٢.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح المفصل ١٢/٧، وشرح الرضي ٢٣٧/٢، والإنصاف ٥٥٠/٢ وما بعدها، والجمع ٢٧٤/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٢/٧، والجمع ٢٧٤/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل ١٢/٧، والإنصاف ٥٥٠/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٣٧/٢، والجمع ٢٧٤/٢.

(٦) ينظر المفصل ٢٤٥، وشرحه لابن يعيش ١٢/٧.

(٧) ينظر رأي المصنف في الإيضاح في شرح المفصل ١١٠/٨ وما بعدها.

وهو خبرها بلفظ الحال تقوية للمعنى والمراد وقد جاء ما يبينه على الأصل نحو:

[٥٩٦] وما كنت آئباً^(١)

(وعسى الغوير أبؤساً)^(٢).



مرکز تحقیق و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٩١، وينظر الأغاني ١٥٩/٢١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣، والخصائص ٣٩١/٨، والإنصاف ٥٥٤/٢، وشرح المفصل ١٢/٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٣٧/٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/٨، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/٨، واللسان ملحة (كيد) ٣٩٦٥/٥، وجمع الهوامع ١٤٧/٢، وخزانة الأدب ٢٧٤/٨، ٣٧٥. والبيت هو:

فَأُبْتُ إِلَى فُهُمٍ وَمَا كُنْتُ آيْباً وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقَتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

والشاهد فيه قوله: (وما كنت آئباً) أن هذه الأفعال التي للمقلوبة وضعت لمقلوبة حصول الشيء أو الأخذ به وذلك كما ذكر الشارح.

(٢) وهو من أقوال العرب وأمثالهم، ينظر الأمثل لأبي عبيد ٣٠٠، وجمع الأمثل ١٤٠/٨، والمستقصى ١٦٧/٢، واللسان ملحة (غور) ٣٣١٥/٥، وهذا المثل يقبل عند النهمة، وربما جله الشر من معدن الخير كما في اللسان.

نواصب الفعل المضارع

قوله: (وينصب ب(أن) و(لن)^(١)) [إذن وكي]^(٢) شرع في عدد نواصب الفعل فبدأ ب(أن) لأنها أصلهن، لأن منهن ما لا يعمل إلا بتقديرها، وإنما عملت للاختصاص، ونصبت حملاً لها على الفعلية، ولأنهما مصدريتان ولفظهما واحد.

قوله: (وب(أن) مقدرة النصب)، النواصب عشرة فمنها ما يعمل بنفسه وهي أربع، (أن) و(لن) و(إذن)^(٣) و(كي)، ومنها ما يعمل بتقدير (أن) وهي الست البواقني: (حتي) و(لام كي) و(لام الجحود) و(الفاء) و(الواو) و(أو)، وبعضهم جعلها عاملة بنفسها.

قوله: (فـ(أن) مثل: (أريد أن تحسن إليّ)، «وأن تصوموا خيراً لكم»^(٤))

(١) مذهب الجمهور أنها بسيطة، قل سيويه في الكتاب ٥/٣: (فإنما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم، وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيلة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليس فيه زيلة) وكذلك ذهب الكسائي مذهب الخليل، ومذهب الفراء أن أصل (لن) و(لم) و(لا) فأبدلت الألف نوناً في لن وميماً في لم، كما في المعنى ٢٧٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة. ١٩٣.

(٣) مذهب الجمهور أنها حرف بسيط، ومذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها (إذا) ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقل الأكثرون: إنها بسيطة، ذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من (إذا) و(أن) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقل حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت، ينظر الكتاب ١٢/٣، والمقتضب ٧/٢، والجنى الداني ٣٦٣، والمعنى ٣٠ وما بعدها.

(٤) البقرة ١٨٤/٢، وتامها: «فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون».

مثل بمثل فيما نصبه بالحركة، ومثل فيما نصبه بحذف النون، ولها مواقع: مصدرية كهذين المثالين، وزائدة نحو: ﴿فَلَمَّا أَتَى الْبَشِيرُ﴾^(١) ومفسرة نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) وزاد الكوفيون^(٣) شرطية نحو:

[٥٩٧] تَجْزَعُ أَنْ أَذْنًا قَتِيَّةً حُرَّتًا^(٤)

لأنها لو كانت مصدرية لم تدخل على الاسم، ولأنه قد روي بكسر (إن) على شرطية فتحمل المفتوحة عليها.

ولا يعمل شيء من هذه المعاني سوى المصدرية على ما يفصل، وأجاز الأخفش^(٥) عمل الزائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتَّجِدُ﴾^(٦) ﴿وَمَا لَكُمْ الْأَتَّفِقُوا﴾^(٧) ﴿وَمَا لَنَا الْأَنْقَاتِلُ﴾^(٨) ورد بأنها مصدرية في هذه المواضع^(٩).

(١) يوسف ٩٧/٢، وتعلمها: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَى عَلَى وَجْهِهِ فُتْرَةً بَصِيرًا﴾.

(٢) النحل ١٢٣/١٦، وتعلمها: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٣) ينظر المغني ٣٩، والجنى الداني ٢٢٣، وينظر شرح الرضي ٢٣٥/٢.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزة.

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٧٢، وينظر الكتاب ١٦١/٣، والجنى الداني ٢٢٤، وأمللي ابن الحلجب ٢١٧/١، ومغني

الليبي ٣٩، وشرح شواهد المغني ٦٧/١، وجمع الهوامع ١٤٧/٤، وخزانة الأصب ٧٧/٩، ٢٠/٤ - ٨٠ - ٨١.

والشاهد فيه قوله: (أتغضب أن أذنًا) حيث جلت (أن) بمعنى (إذ) على أنها شرطية على رأي الكوفيين وليست مصدرية وقد علل الشارح ذلك.

(٥) ينظر الجنى الداني ٢٢٢.

(٦) الأعراف ١٢/٧، وتعلمها: ﴿قُلْ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قُلْ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾.

(٧) الحديد ١٠/٥٧، وتعلمها: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُتَفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ...﴾.

(٨) البقرة ٢٤٦/٢، وتعلمها: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانِنَا...﴾.

(٩) ينظر مغني الليبي ٥٥.

قوله: (والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه) نحو: [علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم]^(١) يعني وليست الناصبة للفعل، وإلا فهما مصدرتان عند الأكثر وبعضهم جعل المخففة من الثقيلة الواقعة بعد العلم واليقين غير مصدرية، وأما المختصة بالفعل سواء كان مضارعاً نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾^(٢) وأما ماضياً نحو (أعجبني أن ضربت) أو أمراً نحو (كتب إليّ أن قم) خلافاً لابن طاهر^(٣)، فإنه جعل الداخلة على الماضي والأمر قسماً ثالثاً.

والفرق بين المخففة والناصبية أنها إن وقعت بعد علم ويقين فهي المخففة، ويلزمها العوض بـ (قد) و (لو) و (السين) و (سوف)، على ما سيأتي في باب (إنّ) وأخواتها، ومما هو في معنى التحقيق والتبيين والانكشاف والظهور والنظر الفكري، وكذا إن دخلت على جملة اسمية نحو: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾^(٤) وقوله مشيخة كذا في علوم سدي

[٥٩٨] أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يُخْفَى وَيَتَعَلَّ^(٥)

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٩٤.

(٢) سبق تخريج الآية في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر رأي ابن طاهر - وهو غير ابن بابشاذ - في الجنى الداني ٢١٧ والمغني ٤٣.

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشيلي المعروف بالخلدب ملت في ٨٠٠هـ - واشتهر بتدريس الكتاب وله عليه طرز مدونه مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه وله تعليق على الإيضاح، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وقد أطنب فيه كل من أخذ عنه، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٨٨.

(٤) يونس ١٠/١٠ وتتلوها: ﴿دَعُواهُمْ فِيهَا سَبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٥) عجز بيت من البسيط وصلته.

في فنية كسوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩، والكتاب ١٢٧٢، وشرح أبيات سيويه ٧٧٢، والمقتضب

أو على جملة شرطية نحو: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾^(١) أو فعلية غير متصرفة نحو: ﴿وَأَنْ لِّئِنْ لَّا يَنْتَهِ لَإِنْسَانٌ إِلَّا مَاسَمَى﴾^(٢) ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(٣) فهي المخففة من الثقيلة، وإن وقعت بعد طمع وإشفاق نحو: ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(٤) و﴿أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾^(٥) فهي المصدرية.

قوله: (والتي تقع بعد الظن ففيها وجهان) يعني تكون مصدرية، وهو الأكثر، ومخففة من الثقيلة، نحو: ﴿وَحَسِبُوا لِأَنْ تَكُونَ فِئْتَةً﴾^(٦) فإن رَفَعَتْ فهي المخففة ولزمت حروف العوض، وإن نَصَبَتْ فهي المصدرية، ولم يجر دخول شيء من حروف العوض عليها إلا (لا) فإنها تدخل على المخففة والمصدرية، وفيها الاحتمال، قل نجم الدين: ^(٧) ما معناه: التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا بعد الظن والحسبان ولا ما في معنى القول، فهي المصدرية، سواء كانت بعد طمع وإشفاق أو غيره، (أعجبني أن تقوم)

من تحت كميتر علوم

- ٩٣، والمنصف ١٢٩٣، وشرح المفصل ١٧١/٨، والإنصاف ١٩٩١، وشرح الرضي ٢٢٦/٢، ووصف المياني ١١٥، وجمع الهوامع ١٨٥/٢، وخزانة الأصب ٤٢٦/٥.
- والشاهد فيه قوله: (أن هالك) حيث أضممر اسم (أن) المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف والتقدير: أنه هالك والخبر جملة (كل من يحفى ويتعل هالك) فهالك خبر مقدم كـ (كل).
- (١) النسـ ١٤٠/٤ وتعلمها: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره...﴾.
- (٢) النجم ٣٩/٥٣.
- (٣) الأعراف ١٨٥/٧ وتعلمها: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء، وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فبني حديث بعده يؤمنون﴾.
- (٤) الشعراء ٨٢/٣٦ وتعلمها: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾.
- (٥) يوسف ١٢/١٢ وتعلمها: ﴿قل إني ليحزنني أن تنهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غفلون﴾.
- (٦) المائدة ٧١/٥ وتعلمها: ﴿وحسبوا ألا تكون فتة فعموا وصموا ثم تلب الله عليهم...﴾.
- (٧) ينظر شرح الرضي ٣٣٤/٢.

ونحو: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾^(١) و﴿لَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾^(٢)
و﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾.

وقد حكي عن بعض النحاة في المصدرية إلغاء عملها وتشبيهها لها بما
نحو: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٣) بالرفع وقوله:

[٥٩٩] أن تقرأن على أسماء^(٤)

[ظ ١١٤] وروى اللحياني والكوفيون^(٥) الجزم بها أيضاً ن وقل بعض
الكوفيين: ^(٦) فصحاء العرب ينصبون بها، ودونهم يرفعون بها، ودونهم
يجزمون بها، وأنشدوا:

[٦٠٠] إذا ما غدنونا قال ولئلا نأهنا

تعالوا إلى أن يأتنا الليل نخطب^(٧)



- (١) الشعراء ١٩٧/٣٦ وتعلمها: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾.
(٢) القصص ٤٧/٢٨ وتعلمها: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَلَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.
(٣) البقرة ٢٣٦/٢، قرأ الجمهور بنصب (يتم) وقرأ مجاهد والحسن وحيد وابن محيصن وأبو رجاء (تتم)
الرضاعة، وقرأ أبو حنيفة وابن أبي عمير والجارود بن أبي سبرة بالنصب لكن بكسر الراء في
الرضاعة، وقرأ مجاهد برفع الميم، ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٦/١، والبحر المحيط ٢٣٣/٢.
(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٧٤٤.
(٥) ينظر الجنى الداني ٢٣٦.
(٦) والمقصود به الرؤاسي وهو محمد بن الحسن أبو جعفر أستاذ الكسائي والفراء وأول من وضع كتاباً
في النحو من الكوفيين ينظر بغية الوعاة ٨٢/١ - ٨٤.
(٧) البيت من الطويل، وهو لامري القيس في ملحني ديوانه ٣٨٩، وسمط اللالي ٦٧، والفضليات ١٤٥،
وأمللي المرتضى ١٩١/٢، والجنى الداني ٢٢٧، ومغني اللبيب ٤٥، وشرح شواهد المغني ٩٧/١، وخزانة
الأدب ٩٢/٤.

ويروى إذا ماركننا. ويروى قومنا بدل أهنا ويروى أن يأتي بدل أن يأتنا وبالتالي يبطل الاستشهاد به
والشاهد فيه قوله (أن يأتنا) حيث جزمت (أن) النصبية الفعل المضارع على لغة بعض العرب كما
حكي اللحياني وبعض الكوفيين.

قوله: (و(لن) ومعناها نفى المستقبل) قال الجمهور: هي بسيطة، جيء بها لنفي المستقبل، وقال الفراء أصلها (لا) أبدلت ألفاً ونوناً^(١)، وضعف بأنه عكس الإبدال، وقال الخليل: أصلها (لا أن) حذفت الهمزة تخفيفاً لأنها في معنى (لا) لنفي المستقبل.

قوله: (ومعناها نفى المستقبل) قال المصنف: هي مثل (لا) في المعنى إلا (لن) أكد منها تقول: (لا أبرح) فإذا أكدت قلت (لن أبرح) وهو قول الزمخشري^(٢)، وروي عنه في الأمودج أنها للتأيد^(٣)، ورده المصنف^(٤) بوقوع الغاية بعدها نحو: ﴿لَنْ أْبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِيَ لِي أَبِي﴾^(٥) وأجيب بأنها خرجت في الآية عن معنى (لا) وأنها باقية للتأيد والمراد به التأكيد قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْا أَبَداً﴾^(٦) وقد أخبر بأنهم يتمنونه في الآخرة^(٧).

وهي ناصبة بنفسها وقد روي الحزم بها قال:

- (١) ينظر رأي الفراء في الجنى الداني ٢٧٢، ومعني اللبيب ١٧٢، وشرح الرضي ٢٢٥/٢، والجمع ٩٤/٤.
- (٢) قل الزمخشري في المفصل ٣٠٧، و (لن) لتأكيد ما تعطيها (لا) من نفي المستقبل تقول: (لا أبرح مكاني) قل تعالى: (فلن أبرح الأرض حتى يأتني أبي) و (لا) أبرح حتى أبلغ.
- (٣) إن دعوى التأيد عند الزمخشري ثبتت بإحدى نسخ متن الأمودج وهذه النسخة هي التي اعتمد عليها ابن هشام في رد دعوى الزمخشري بأن لن تفيد التأيد كما فعل في المغني ٢٧٤، وتبعه على ذلك من ذهب في تحفونة الزمخشري منهم شارح الكافية هذا. قل الشيخ الأردبيلي: ١٧٤ ولكن في بعض نسخ متن الأمودج: (التأيد) بلك (التأكيد) ثم قل الشيخ الأردبيلي في حاشية الأمودج ١٧٤: معناها نفى المستقبل نفيًا مؤكدًا لا مؤيدًا كما قل الزمخشري مثل (لن أبرح) ولا مؤيدًا في الدين كما قيل وهو الحق، وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى: فلن أبرح الأرض حتى يأتني أبي تنقض لأن لن تقتضي التأيد) ينظر للتفصيل في الجمع ٩٢/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

(٥) يوسف ٨٠/١٢.

(٦) البقرة ٩٥/٢ وتماها: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْا أَبَداً بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

(٧) وقد أخبر الله عن أهل النار من الكفار والمشركين أنه يطلبونه كما في قوله تعالى: (ونادوا يا مالك ليقتض علينا ربك قل إنكم ماكثون).

[٦٠١] _____ فلن يحل للعينين بعدك منظر^(١)

وقال:

[٦٠٢] لن يخيب الآن من رجائك من

حرك من دون بابك الخلقه^(٢)

قوله: (وإذن) هي بسيطة عند الجمهور^(٣)، وقال الخليل: هي مركبة من (إذا) و(أن) وغلب عليها حكم الحرفية ومعناه الجواب والجزاء عند سيبويه^(٤) والجمهور، تقول لمن قال: (أنا آتيك) (إذن أحسن إليك)، فقولك (إذن أحسن إليك) جواب لقوله وجزاء له على إتيانه، وتقديره: (أني تأتني أحسن إليك) وقال الفارسي: ^(٥) هي للجواب وجوباً، وأما الجزاء فقد تكون له، وقد تخلوع عنه نحو قولك: (لمن يحدثك): (إذن أظنك صادقاً) لا يصح أن يراد: إن تحدثني، لأنه يلزم منك الاستقبال، وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا أَنَا مِنَ الصَّالِينَ﴾^(٦) أي الجاهلين بأن الوكزة تقتله،

(١) عجز بيت من الطويل، وصلته

أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم

وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٢٨، ينظر الجنى الداني ٢٧٢، ومغني اللبيب ٢٧٥، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢، ورصف الباني ٢٨٨، والبحر المحيط ٣١٢/٧.

والشاهد فيه قوله: (فلن يحل) حيث جزم الفعل بـ (لن) على سبيل الشنوذ وقيل وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف واجتزأ بالفتحة التي قبلها لأنها تدل عليهما (الجنى الداني ٢٧٢).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لأعرابي يمدح الحسين علي رضي الله عنهما وهو في المغني ٢٧٥، وشرح شواهد ٦٨٧/٢، وجمع المواع ٩٧/٤، والدرر ٦٣/٤، وشرح الأشعوني ٥٤٨/٣، والأشبه والنظائر ٣٣٦/١.

والشاهد فيه قوله: (لن يخيب الآن) حيث عملت لن عمل لم في الجزم وذلك على سبيل الشنوذ.

(٣) ينظر رأي الجمهور في الجنى الداني ٢٦٣، والمغني ٣٠ وما بعدها والأصول ١٣٨/٢ وما بعدها.

(٤) ينظر الكتاب ١٢/٣.

(٥) ينظر رأي الفارسي في الجنى الداني ٣٦٤، والمغني ٣٠.

(٦) الشعراء ٢٠/٣٦.

فإنها لا غير وقال سيبويه ^(١) والجمهور: هي جواب وجزاء لمقدر، أي إن كنتُ فعلتُ ذلك كافراً بأنعمك كما زعمت فأنا ضالٌّ، ولم يثبت بذلك لنفسه كفراً ولا ضلالاً، لأنه يظن أن الوكزة لا تقتله. قال صاحب البرود: أويكون المعنى: قتلت القبطي اعتداءً منك وعدواناً، فقال: إن فعلتُ ذلك فإذا أنا من الضالين، لكني قتلتك دفعاً، وأما قوله:

[٦٠٣] اردد حملك لا يرتع بروضتنا

إذن يُردُّ وقيد العير مكروب ^(٢)

قوله: (وإذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) ^(٣) ذكر أنها تنصب الفعل بشرطين: الأول: عدم الاعتماد أن يكون ما بعدها جزءاً نحو: (إن تأتيني إذن أكرمك) أو جواب قسم نحو: (إذن والله لا أكرمك) أو خبر مبتدأ

(١) ينظر الكتاب ١٤٢، شرح المصنف ١٠٣، وشرح الرضي ٢٢٥/٢ - ٢٣٦، والمغني ٣٠.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عتبة رضي الله عنه في الكتاب ١٤٣، والأصمعي ٢٢٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/٢، والمفضليات ٢٨٣، والمقتضب ١٠٢، وجمهرة اللغة ٢٢٨، والأصول لابن السراج ١٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٨٦، واللسان ملحة (كرب) ٢٨٤٧/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٤٤/٢، وشرح الرضي ٢٣٨/٢، ويروى أزجر يدل ارددو لا تنزع سويته يدل لا يرتع بروضتنا.

والشاهد فيه قوله: (إذن يرد) حيث أعمل إذن ونصب فيها الفعل بعدها لأنها مصدر في الجواب والرفع جائز على إلغائها وتقلير الفعل واقعاً للحل.

(٣) ينظر الاعتماد في الكتاب ١٥/٣، وشرح الرضي ٢٣٨/٢ حيث قلنا: ويعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع:

الأولى: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: (أنا إذن أكرمك).

الثاني: أن يكون جزءاً للشرط الذي قبل إذن نحو: إن تأتيني إذن أكرمك.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو: والله إذن لأخرجن وقوله:

لئن علا لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

ولا يقع المضارع بعد إذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها.

نحو: (زيد إذن يكرمك) فإنه لا يجوز عملها مع هذه، وكذلك إذا تقدم معمولها عليها نحو: (أكرمك إذن) لم تعمل أبداً.

الثاني قوله: (وكان الفعل مستقبلاً) [مثل: إذن تدخل الجنة] ^(١) فإذا كان حالاً لم تعمل ^(٢) نحو: (إذن أظنك صادقاً) لمن يحدثك، لأنها عملت لشبهه، فإذا كانت للحال يظل الشبه، وزاد بعضهم: أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير (لا) أو القسم نحو: (إذن اليوم أكرمك) فإنها لا تنصب، وأما مع (لا) والقسم فيتنصب نحو: (إذن لا أفعل) و(إذن والله أكرمك) والكسائي وهشام ^(٣) أجاز الفصل بمعمول الفعل، والصحيح أنه لم يسمع إلا مع (لا) أو القسم.

قوله: (وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان) وأنت إن كان مع العطف اعتماد نحو: (زيد يكرمك) و(إذن يحدثك) وجب الإلغاء وإن لم يكن اعتماداً وكان ما بعدها متطوفاً على منصوب، نحو قولك لمن قال: (أنا أزورك إذن أكرمك) و(إذن أحسن إليك) وجب النصب، وإن كان غير ذلك وهو مراد المصنف ^(٤) نحو قولك لمن قال: (أنا آتيك) و(إذن أكرمك) و(إذن أكرمك) جاز الوجهان، فإن نظرت إلى العطف فقد

(١) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) إذن تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط كما ذكره المرادي في الجنى الداني ٣٦١ = ٣٦٢:

الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً فإن كان حالاً رفع.

الثاني: أن تكون مصدره فإن تأخرت ألغيت.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره ألغيت. وإن فصل بالقسم لم يعتبر.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو: إذن غداً أكرمك وأجاز ابن بابشدة الفصل بالنداء والدعاء.

(٣) ينظر رأيهما في الجنى الداني ٣٦٣، ومعني اللبيب ٣٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

حصل الاعتماد فلا ينصب وهو الأجود [و١١٥] وإن نظرت إلى استقلال ما بعدها بنفسه نصبت، وقد ورد الوجهان في قوله: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ﴾^(١) بإثبات النون في السبع ويحذفها شاذاً.

قوله: (وكي، مثل: أسلمت كي أدخل الجنة)، اختلف في عملها، فقال الكوفيون^(٢) هي عاملة بنفسها، واختاره المصنف^(٣) وهي عنده من خواص الفعل ويقولون في (كيمة) أن أصله: كي أفعل ماذا، وقال الخليل وسيبويه^(٤) إنها عاملة بتقدير (أن) لدخولها على الاسم نحو:

[٦٠٤] تَغُرُّ وتُخَدَعُ^(٥)

وقال جمهور البصريين^(٦) إن لم تدخل اللام عليها فالعمل (لأن) مقبلة، وإن دخلت فهي العاملة بنفسها لأنها تكون مصدرية، لأن حرف الجر^(٧) لا

(١) الإسراء ٢٧/١٧، وتعلمها: ﴿وإن كانوا يستغفرونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾.

قرأ أبي (وإذا لا يلبثوا) بحذف النون أعمل إذا فنصب بها على قول الجمهور وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم، وقرأ عطلة (لا يلبثون) بضم الياء وفتح اللام والياء مشقة وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كسر الياء (لا يلبثون)، ينظر البحر المحيط ٢٢٦، والمختصر لابن خالويه ١٧، والنشر في القراءات العشر ٣٠٨/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الجنى الداني ٢٦٢، وشرح الرضي ٢٣٩/٢، ومغني المليب ٢٤٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

(٤) ينظر الكتاب ٦٣ - ٧، وشرح الرضي ٢٣٩/٢.

(٥) جزء بيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٠٨، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٧/٢.

ورصف المباني ٢١٧، وشرح المفصل ١٤/٩ - ١٦، وشرح الرضي ٢٣٩/٢، والجنى الداني ٢٦٢، والمغني ٢٤٢.

ونسبة السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ لحسان بن ثابت، وينظر شرح شذور الذهب ٣٠٧، والإنصاف ٥٨٠/٢، وأوضح المسالك ١٧٣، وجمع الهوامع ١٠٠/٤، ونخزاة الأصب ٤٨٧/٨ - ٤٨٢.

والشاهد فيه قوله: (كيما أن تغر) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كي) وذلك لأن كي هنا حالة على التعليل وليست حرفاً مصدرياً وكي هنا تعليلية فيقدر بعدها أن إذا لم تكن مرفوعة.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٣٧/٢، وشرح الرضي ٢٣٩/٢.

(٧) وعن يقول بأنها حرف جر الأنفص فهي حرف جر في جميع استعمالاتها وانتصاب الفعل بعدها.

يدخل على مثله، وإنما يدخل على اسم أو ما في تأويله فتكون مصدرية، وإذا كانت مصدرية لم تقدر بعدها (أن).

قوله: (ومعناها السببية) يريد الدلالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها^(١)، وهذا حيث تكون عاملة بتقدير (أن)، وحيث تكون عاملة بنفسها تكون مصدرية، وكذلك إذا دخلت عليها اللام، لأنها لو كانت للسببية لم تدخل اللام، ولأنه لا يصح الجمع بين حرفين لمعنى واحد، وأما المصنف^(٢) فإنه اختار عملها بنفسها وجعلها للسببية وله أن يقول: معناها السببية وقد نابت عن (أن) فتعمل بنفسها للنيابة لأن معناها المصدرية فلا تنافي حينئذٍ ودخول اللام عليها، مثل قوله:

[٦٠٥] فأصبحن لا يسألني عن عيابه^(٣)

ورد بأن دخول اللام على كي كثير فصيح، وهذا قليل ضعيف.

مرآة الخبير في تفسير النظم

بتقدير أن وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي أن أكرمك قل:
فقلت أكل الناس أصبحت ملهاً لسانك كيما أن تغر وتخدعنا

وينظر شرح الرضي ٢٣٩٢.

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٣، وشرح الرضي ٢٣٩٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٣.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة.

أصعد في علو الهوى أم تصوبا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢١، وينظر سر صناعة الإعراب ١٣٦٨، ومغني اللبيب ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢، والبحر المحيط ٦٧/٧، وأوضح المسالك ٣٤٥/٢، وجمع الهوامع ١٦٢/٤، وخزانة الأدب ٥١٧/٩ - ٥٢٨، ويروى لا يسألته بدل لا يسألني.

والشاهد فيه قوله (عن بما) حيث أكد حرف الجر (عن) توكيداً لفظياً بإعلانه بلفظ مرادف له وهو البسلة التي بمعنى (عن) والمتصلة في اللفظ بـ (ما) الموصولة.

قوله: (وحتى) ^(١) هذه أول النواصب بتقدير (أن) وإنما قدرت (أن) بعدها مع الفعل لأنها حرف جر وحروف الجر من خواص الأسماء فلما دخلت على الفعل وجب أن تقدر لها ما تسبكه اسماً وليس ذلك إلا بـ (إذن) أو (كي) و (ما) و (كي) مقدرة ^(٢) وأيضاً يتعذر تقديرها في نحو: (سرت حتى تغيب الشمس) فلم يبق إلا (أن) فوجب تقديرها، ولـ (حتى) في الإعراب أربعة أحوال: جارة، وذلك في الاسم وتكون بمعنى (إلى) نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ^(٣) وعاطفة نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، وابتدائية نحو:

[٦٠٦] وحتى الجيلة ما يُقْلَدْنَ بِرُسُلِكُنَّ ^(٤)

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٠/٢ - ٢٤١، اعلم أن هذه الحروف تختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بضمير أن، فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والواو والفاء وأو حروف عطف، ولا ينصب عندهم شيء منها شيء بنفسه، وعند الكوفيين أن حتى واللامين تنصب نفسها لقيامها مقام الناصب، وعند الجرمي أن الفاء والواو أو ناصبة بنفسها وقل الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف أي أن المعطوف بها صير مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب.

وقل الكسائي من بين الكوفيين إن حتى ليست في كلام العرب حرف جر، وإن الجر الذي بعدها في نحو: (سلام هي حتى مطلع الفجر) بتقدير حرف الجر أي إلى بعدها أي حتى انتهى إلى مطلع الفجر.

(٢) العبارة منقولة عن الرضي بتصرف دون إسناد ٢٤١/٢.

(٣) القدر ٥/٩٧.

(٤) البيت من الطويل، وصدره:

سريتُ بهم حتى تكل مطيهم

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٣، وينظر الكتب ٢٧/٣، وشرح أبيات سيويه ٤٢٠/٢، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح المفصل ١٩/٨، ومغني اللبيب ١٧٢، وشرح شواهد المغني ٢٧٤/٨، ووصف المباني ١٨١/٥، واللسان مائة (مط) ٤٢٣٧/٦، وجمع الهوامع ١٥٩/٥، وشرح الأشعري ٤٢٠/٢.

والشاهد فيه قوله (حتى الجيلة) حيث جلست حتى ابتدائية وليست عاطفة كما زعم ابن السيد فيما نقله عنه ابن هشام في المغني ١٧٢.

وناصبة للفعل وهو المراد، ولها معنيان:

أحدهما: في الناصبة السببية وذلك في الناصبة بمعنى (كي) الابتدائية بمعنى الفاء.

الثاني: الغاية وذلك في الجارة والعاطفة والناصبة بمعنى (إلى أن).

قوله: (إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله)^(١) يريد أنها تنصب الفعل بشرط استقبال الفعل بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى وقت الكلام^(٢)، فقد يكون ماضياً لأن الاستقبال قد يكون حقيقة نحو: (أسير بكرة يومي حتى تغيب الشمس)، و(أسلمت حتى أدخل الجنة)، وقد يكون حكاية نحو: (كنت سرتُ بكرة أمس حتى تغيب الشمس).

قوله: (بمعنى كي أو إلى [أن])^(٣) مع استقبال الفعل حقيقة أو حكاية، كانت ناصبة.

قوله: (مثل ((أسلمت حتى أدخل الجنة))) هذا مثل للتي بمعنى (كي).

وقوله: (و كنت سرت حتى أدخل البلد)، صالح لمعنى (كي) أو (إلى أن)، وإنما أتى (بكنت) تنبيهاً على حكاية الاستقبال.

(١) في الكافية المحققة (قبلها) بدل (قبله).

(٢) قل المصنف في شرحه ١٠٣: (يعني أنها تنصب بشرط أن يكون الفعل مترقباً بالنظر إلى ما قبله، ولا يلزم أن يكون مترقباً عند الإخبار به).

(٣) خلت الكافية المحققة من [أن]، قل الرضي في شرحه ٢٤٢/٢: (لأن حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعاً كن أو منصوباً لا يخلو إما أن يكون بمعنى كي أو إلى) وقل المصنف: (فإن فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف ابتداء، وأما إذا انتفى شرط الاستقبال معها فلا بد أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها بخلاف حل الاستقبال). ينظر شرح المصنف ١٠٣ - ١٠٤.

قوله: (وَأَسِرْ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ) هذا مثال لمعنى (إلى أن) واعلم أن (حتى) قد تكون بمعنى (إلى أن) فقط، حيث لا تكون سببية نحو: (سرت حتى تغيب الشمس)، وبمعنى (كي) فقط، وذلك حيث تكون سببية، واستقبلاً نحو: (أسلمت حتى أدخل الجنة) بمعنى الفاء فقط حيث تكون سببية وحالاً نحو: (سرت حتى أدخل البلد الآن) وبمعنى (كي) و(إلى أن) تحتل السببية وخلافها، ويتعين الاستقبال نحو: (سرت حتى أدخل البلد غداً) وبمعنى (كي) و(الفاء) حيث تتعين السببية، وتحتل الاستقبال، نحو: (أسلمت حتى يغفر الله لي) وقد تكون بمعناها جميعاً حيث تحتل السببية وخلافها والحال والاستقبال نحو: (سرت حتى أدخل البلد).

قوله: (فإن أردت الحال حكاية أو تحقيقاً كانت حرف ابتداء فيرفع) ^(١) [ظ ١١٥] مثل حكاية الحال: (شربت الإبل بالأمس حتى يجيء البعير يجر بطنه) وقوله تعالى: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ^(٢) ومثال التحقيق: (مرض فلان حتى لا يرجونه)، وتكون حينئذٍ من حروف الابتداء ويقدر بعدها مبتداً، أي (هو يحيى)، (وهو لا يرجى) وينقطع عملها لتقدير مبتداً، وقيل: يظل عملها لأن فعل الحل في تقدير (أن) وهي لا تعمل إلا بتقديرها.

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٣٧: (أي حرف استئناف أي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب، لأن حتى المنصوب ما بعدها حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعي بكونها حرف ابتداء أن ما بعدها مبتداً مقدراً أي (أنا أدخلها) في قوله: (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالرفع على قراءة ناعم - فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ جله بعده جملة شرطية مستأنفة).

(٢) البقرة ٢١٤/٢.

قوله: (فيرفع وتجب السببية) أي ترفع ما بعد (حتى) على الابتداء، وتكون بمعنى (الفاء) وما قبلها سبب فيما بعدها نحو: (مرض حتى لا يرجونه) تقديره: (فهم لا يرجونه الآن) لأجل مرضه، ولا تكون هنا بمعنى (كي) ولا (إلى أن).

قوله: (ومن ثم امتنع الرفع في ((كان سري حتى أدخلها)) أي ومن أجل أنها حرف ابتداء إذا جعلت الفعل حالاً يقلر بعدها المبتدأ امتنع الرفع في خبر كان الناقصة، لأنه يستقل ما بعد حتى بتقدير المبتدأ وينقطع عما قبله فيؤدي إلى بقاء (كان) الناقصة بلا خبر^(١).

قوله: (أسرت حتى تدخلها؟) أي وامتنع رفع تدخلها في قولك: (أسرت حتى تدخلها) لأنك إذا رفعتها كان فعلاً حالاً وحتى سببية، فيكون ما قبلها سبباً فيما بعده فيؤدي إلى أن يكون قاطعاً بحصول المسبب وهو الدخول، شاكاً في السبب وهو السير، لأنك استفهمت عنه وذلك لا يصح^(٢).

قوله: (وجاز ((كان سري حتى أدخلها))^(٣) في التامة)، يعني وأما إذا

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٤، والعبارة منقولة بتصريف سير عنه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٤٧٢.

(٣) قل المصنف في شرحه: (لأنك إذا جعلت الفعل حالاً وجب الحكم على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام في كل النقصه فتبقى بغير خبر فيفسد معناها وكذلك امتنع أسرت حتى تدخلها بالرفع، لأنك إذا جعلته فعل حل وجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعده فتكون حاكماً بوقوع المسبب شاكاً بوقوع السبب لأنك استفهمت عنه وأما إذا قلت كان سري

كانت تامة جاز حتى أدخلها بالرفع، لأن كان التامة لا تفتقر إلى خبر مع جواز النصب على تقدير نقصانها.

قوله: (وأيهم سار يدخلها)، يعني فإنه يجوز رفع يدخلها في (أيهم سار) مع جواز النصب، لأن الاستفهام عن الفاعل لا عن الفعل، لأنه قد علم سائراً ما ولكن استفهام عن تعيينه.

قوله: (ولام كي)^(١)، وهي ثانية النواصب بتقدير (أن) وهي لام التعليل الجارة ونسبتها إلى (كي) لأنها بمعناها نحو: قوله: (أسلمت لأدخل الجنة) أي (كي أدخل الجنة).

قوله: (ولام الجحود)^(٢)، لام تأكيد بعد النفي ل (كان) هذه ثالثة النواصب بتقدير (أن) وشرطاً في نصبها شرطين:



حتى أدخلها وقصدت التامة جاز الوجهان النصب والرفع لانتفاء مانع الرفع لأنه إنما كان من حيث احتياج إلى خبر، فإذا كانت التامة لم تحتاج إلى خبر).

(١) هذه اللام سميت بلام (كي) لأنها بمعنى (كي) لأنها للسبب وكي كذلك وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه، وتكون قبلها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة. وأجلز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعدها بضمير (أن)، ينظر رصف المباني ٢٢٤ - ٢٢٥، وشرح المفصل ٢٠٧ - ٢٨، وشرح المصنف ١٠٤، وشرح الرضي ٢٤٤/٢، والمغني ٢٤١ وما بعدها.

(٢) الفرق بين لام الجحود وبين لام كي، أن لام كي يكون قبلها كلاماً تاماً بخلاف لام الجحود فإنها مع ما بعدها في موضع خبر كان المنفية بما وحكى عن بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار (أن) مستندلاً بقوله تعالى: (وما كان هذا القرآن أن يفترى) يونس ١٠٧، ورد بأن الآية لا دليل بها لأن أن يفترى في تأويل مصدر وهو الخبر، وقال أبو حيان في اختراء أم مفترى، ويذهب بعض النحويين أن (أن) هذه هي المضمرة بعد لام الجحود وأنه لما حذفت اللام أظهرت (أن) وأن اللام وأن يتعاقبان فحيث جاء باللام لم تلت بأن بل تقلدها وحيث حذفت اللام ظهرت أنه والصحيح أنهما لا يتعاقبان وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار (أن) إذ لم يبق دليل على ذلك، ينظر رصف المباني ٢٢٥، وجمع الهوامع ١٠٨/٤.

أحدهما: أن تكون في النفي، فلا يجوز (كان زيد يقوم).

الثاني: أن تكون في خبر (كان) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(١)

وأجازها بعضهم في سائر أنحوات كان حملاً عليها، واختلف في خبر كان، فذهب البصريون^(٢) إلى حذفه وجوباً لسد اللام وما بعدها مسنداً، واللام حرف جر متعلق بذلك الخبر تقديره: وما كان الله مريداً لعذابهم، وقال الكوفيون: الخبر الفعل نفسه واللام زائدة للتوكيد وهي العاملة هي (ولام كي) من غير تقدير (أن) لأنهما لوعملاً بتقديرها لزم منه حذف (أن) مجرورة وهوضعيف، واعترض بظهور (أن) كثيراً بعد (لام كي)، والفرق بين (لام كي) و(لام الجحود) أن لام الجحود تختص بكان والنفي بخلاف (لام كي) فإنها لا تختص، وأنه يجب إضمار (أن) مع الجحود ويجوز إظهارها مع (لام كي)، وأن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو الخبر المقدر، وفي لام كي مسلط على ما بعدها، ذكر هذه الفروق أبو حيان^(٣) وقال أبو البقاء^(٤): لام الجحود هي (لام كي)، وله أن يقول: هذه الفروق لفظية قلادة لعدم تغير المعنى.

قوله: (والفاء بشرطين)^(٥) هذه رابعة النواصب بتقدير (أن) لأنها

(١) الأنفل ٨/٣٣، وتعلمها: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

(٢) قل أبو حيان في البحر ٤/٤٨٣: (لما كانت كينونته فيهم سبباً لانتفله تعذيبهم أكد خبر كان باللام على رأي الكوفيين أو جعل خبر كان الإرادة النفية على رأي البصريين وانتفله الإرادة للعذاب أبلغ من انتفله العذاب...).

وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٤٨٢ - ٩٤٩، وجمع الهوامع ١١٠/٤.

(٣) ينظر الجمع ١٠٨/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر الجمع ١٠٩/٤.

(٥) للتفصيل ينظر الجنى الداني ٦١ وما بعدها، ومعني اللبيب ٢٤٣ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية

١٥٤٣/٣، والأصول لابن السراج ١٥٣/٢، والمساعد ٨٤/٣، وجمع الهوامع ١١٨/٤.

لو كانت ناصبة بنفسها لنصبت في غير هذين الموضعين^(١)، وأصل الفاء التعقيب وقد يُراد بها التسبيب، وقيل: التسبيب الأصل، والمعنيان متقاربان، إلا أن التسبيب أخص من حيث إنه مؤثر في المسبب بخلاف المتعقب، فكل مُسَبَّبٍ متعقبٌ وليس كل متعقبٍ مُسَبَّباً، والنصب لا يكون مع القطع لاستقلاله، ولامع التعقيب لأنه عطف، وما قبله غير منصوب، فإن كان منصوباً نحو: (ما سرنى أن تقوم فتسافر) فالنصب، لكنه غير ما نحن بصدده، فإذا دخل النفي على الوجوه الثلاثة، التسبيب والتعقيب والقطع نحو: (ما تأتينا فتحدثنا)^(٢) جاز الرفع على وجهين والنصب على وجهين:

أما وجهها النصب فأحدهما: أن يريد ما تأتينا [١١٦] فتحدثنا، بل تأتني لغير الحديث، فكأنه نفس الإتيان على هذه الحالة لا الإتيان مطلقاً. الثاني أن تضمن معنى فعل **التعجب** أي ما تأتينا فتحدثنا، أي فكيف تحدثنا، كأنه ادعى الحديث فقليل له: إنه لم يقع الإتيان، فكيف يقع الحديث.

وأما وجهها الرفع فأحدهما نفي الإتيان ونفي الحديث، والفرق بين هذا وبين معنى النصب الثاني أن في النصب تعجباً ورداً على مدعي التحديث بخلاف هذا الوجه. الثاني أن يكون الإتيان منفيّاً والحديث

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٤.

(٢) قل سيويه في الكتاب ٣٢/٣. لا تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبة، فالنصب ما هنا كالنصب في ما تأتيني فتحدثني إذا أردت معنى: (ما تأتيني محدثاً). وينظر في توجيه العبارة في المعنى ٢١٣ وما بعدها، وشرح الفصل ٢٧/٧ وما بعدها.

مثبتاً، فتكون الجملة الثانية منقطعة عن الأولى كأنه قال: (ما تأتينا، فأنت الآن تحدثنا حديث من يجهل أمرنا).

قوله: (أحدهما السببية)^(١)، يعني الفاء تنصب بشرطين: (أحدهما السببية، والثاني: أن يكون قبلها أمر أو نهى [أو استفهام، أو نفسي، أو تمن، أو عرض]^(٢) إلى آخرها) ذكر ستة ولم يذكر التخصيص، ولا وجه لتركه، لأن النصب في جوابه متفق عليه، وأُورِدَ في القرآن^(٣)، وإغما نصب بعد جواب هذه الأشياء ونحوها لأنها للإنشاء، وما بعد الفاء خبر وعطف الخبر على الإنشاء لا يصح، فقلدروا الإنشاء بجملة اسمية و(أن) بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم وهو جملة واحدة، ويكون التقدير في (أكرمني وأكرمك)، (ليكن منك إكرام فإكرام مني).

قوله: (أمر) الأمر صريح وغير صريح، فالصريح (قم فأكرمك) و(ليقم زيد فأكرمك) قل:

[٦٠٧] يَا نَقِي سِيرِي عَنقاً فسيحاً

إلى سليمان فسيحاً^(٤)

(١) قل المصنف في شرحه ١٠٤: (وإن كانت فله السببية فهي مع الجملة منقطعة عما قبلها فلا فرق بين أن تكون السببية تدخل على الأسماء أيضاً كقوله تعالى: (فأنتم فيه سواء) وشبهه، ونواصب الأفعال لا تدخل لها على الأسماء لانتفاء معناها فثبت أن الفاء لا عمل لها وإن العمل (أن) المقدرة).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) مثالة: (ولولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك).

(٤) الرجز، لأبي النجم في الكتاب ٣٥/٣، والمقتضب ١٤/٢، والأصول ١٨٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/٨، وشرح المفصل ٢٧٧، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٢، وشرح شذور الذهب ٣٢٢، وأوضح المسالك ١٨٢/٤.

وغير الصريح نحو: (غفر الله لفلان فيدخله الجنة) ويدخل فيه الدعاء،
نحو: (اغفر لي فأدخل الجنة) ^(١).

قوله: (أونهي) مثاله لا تقم فأقوم، قل تعالى: ﴿لَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ ^(٢).

الثالث قوله: (أونفي) وهو نفي صريح، ونفي متأول بالإثبات، وإثبات متأول بالنفي، فالصريح ما نفي بأداة، سواء كان المنفي جملة اسمية نحو: (ما زيد قائم فأكرمك)، أو فعلية نحو: ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ^(٣)، وابن السراج ^(٤) منع من نصب الفاء في الجملة الاسمية، وأبو حيان ^(٥) أجازها فيها إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً أو اسم فاعل أو مفعول، نحو: (ما زيد عندنا فيكرمك)، ومنع فيما عدا ذلك، والنفي المتأول بالإثبات ضربان، نحو: (ما زال زيد قائماً فأكرمك)، والنفي المستثنى إن تقدمت (إلا) على الفاء لم ينصب نحو: (ما تأتينا إلا مسرعاً فتحدثنا) وإن تأخرت نصبت نحو:

- ورصف المباني ٣٨١، وشرح التصريح ٢٣٩/٢، وجمع الهوامع ٢٦٥/١، والدرر ٥٢/٣.
- والشاهد فيه قوله: (فستريح) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فله السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيرى.
- (١) قل الرضي في شرحه ٢٤٤/٢: (والكسائي والقراء جوزوا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: (غفر الله لك فيدخلك الجنة)).
- (٢) طه ٨٧، وتعلمها: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى﴾.
- (٣) فاطر ٣٧/٣٥، وتعلمها: ﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يُقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور﴾.
- (٤) ينظر الأصول ١٥٣/٢.
- (٥) ينظر البحر المحيط ٣٠٧/٧.

[٦٠٨] وما حل سَعْيٌ غريباً يَلْهَ

فِيُنْسَبُ إِلَّا الزَبْرَقْلُ لَهُ أَبٌ^(١)

والإثبات المتأول بالمنفي هو قل وأقل نحو: (قلما جئت فأكرمك) و(أقل رجل ما يأتيك فيكرمك).

الرابع قوله: (أو استفهام)، ولا فرق بين أن يكون باسم نحو: (ما يأتيني فأكرمه؟) أو حرف نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شِفَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٢) وعن فعل واسم نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾^(٣) فيمن نصب، وبعضهم منع من نصبها في الاستفهام عن الاسم.

الخامس قوله: (أو تمن)، مثاله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٤)



من تحت كاهن عزم سوي

(١) البيت من الطويل وهو للعين المتخري في الكتاب ٢٢٨/٣، والرد على النحلة ١٢٤، وتخزانة الأدب ٢٠٧/٣، ٥٤١/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/٢. والشاهد فيه قوله (فينسب) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية على الجواب والرفع جائز على القطع.

(٢) الأعراف ٥٣٧/٧، وتعلمها... يقول الذين نسوه من قبل قد جئناك رسول ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فتعمل غير الذي كنا نعمل... ﴿...﴾.

(٣) البقرة ٢٤٥/٢، وتعلمها... فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون. وقرأ ابن كثير وابن عمر (فيضعفه) بالتشديد من ضعف، والباقيون من ضاعف، وقرأ ابن عمر وعاصم بنصب الفاء والباقيون بالرفع على العطف على صلة التي وهو قوله (يقرض) أو على الاستئناف أي فهو يضاعفه والأول أحسن لأنه لا حذف فيه، والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى، وقل أبو علي الرفع أحسن، وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم فلا يجوز نصب بضمير أن بعد الفاء في الجواب فهو محجوج بهذه القراءة المتواترة... ﴿...﴾.

(٤) النمل ٧٦/٤، وتعلمها... ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً. ﴿...﴾.

السادس قوله: (أو عرض) مثاله: (ألا تنزل فنكرمك)، قال:

[٦٠٩] يابن الكرام ألا تدنوق تبصر ما

قد حدثوك فمأراء كمن سمعا^(١)

ومثله التحضيض نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾^(٢) وزاد

الكوفيون^(٣) نحو: ﴿وَمَا يُذَرِّكَ أَفْهًا يَزْكُرُ أَوَيْذَكَرُ فَتَتَقَعُ الذُّكْرَى﴾^(٤) وقوله:

[٦١٠] علّ صروف الدهر أودولاتها

يدللتنا اللمة من للماتها

فتسريح النفس من زفراتها^(٥)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤، وشرح قطر الندي ٧٤، وجمع الهوامع ١٢/٢، وشرح الأشموني ٥١٣/٣. والشاهد فيه قوله (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع تبصر بأن مضمرة وجوباً بعد فله السببية وذلك في جواب العرض.

(٢) المتأفقون ١٠/١٣ وتعلمها: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٣) ينظر الجنى الداني ٧٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢.

(٤) عبي ٣/٨٠ - ٤.

(٥) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٣ - ٢٣٥، وينظر الخصائص ٣٦٧/١، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، ووصف المباني ٢٤٩، واللامت ١٣٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٦٧/٢، والإنصاف ٢٢٠/١، والمغني ٢٠٦، وشرح شواهد المغني ٤٥٤/١، وشرح عمدة الحافظ ١٣٩، واللسان ملة (علل) ٣٠٨٧/٤، والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤.

والثبوتة التغير والانتقل من حل إلى حل، واللمة الشلة وهي منصوبة على نزع الخافض. والتقدير على اللمة.

والشاهد فيه قوله (فتسريح) حيث نصب الفعل المضارع بفله السببية التي سبق بالترجي والذي قل عنه ابن مالك قد يحمل على التمني فيكون له جواب منصوب كما في الشاهد.

وزاد بعضهم النصب بها بعد فعل الشرط والجزاء، ولم يحك فيه خلافاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، قرئ بالنصب، وزاد بعضهم، ونسب إلى سيبويه^(٢) بعد أفعال الشك نحو: (حسبته شتمني فأثب عليه) ومنعه الجمهور، وزاد بعضهم بعد جواب القسم، نحو: (أقسم ليقومن زيد فتضربه) ومنعه الأكثر وزاد الكوفيون^(٣) بعد إنما [ظ ١١٦] نحو: (إنما هي ضربة من الأسد فيحطم ظهره) وجعلوا منه ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤) والصحيح أن هذه الوجوه لا قياس، وأما ما نصب وليس فيه شيء مما ذكر فلا يقاس عليه باتفاق نحو:

[٦١١] سأترك مسترلي لبني قيس
والخلق بالحجر فلستريحاً^(٥)

مررت تحت كعبة بن عويمر سدي

(١) البقرة ٢٨٤/٢، وقرأ ابن عمر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل في (فيغفر ويعذب) بالرفع فيهما على القطع، وقرأ باقي السبعة بالجرم عطفاً على الجواب، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حية بالنصب، ينظر القرطبي ١٢٣٦/٢ - ١٢٣٢، والبحر المحيط ٢٧٧٢، وفتح القدير ٣٠٩١، وفي السبعة في القراءات لابن مجاهد: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزرة والكسائي - وهم باقي السبعة - بالجرم ينظر السبعة ١٩٥.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧٣.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني وقد ورد هذا القول عنه.

(٤) يس ٨٢/٣ قرأ ابن عمر والكسائي بالنصب، وقرأ الياقون بالرفع، ينظر السبعة في القراءات ٥٤٤، وحجة القراءات ٤٤٣ وما بعدها.

(٥) البيت من الوافر، وهو للمنيرة بن حنبل كما في الكتاب ٣٩٣/٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ١٨٢/٢، وشرح المفصل ٥٥/٧، وشرح لتسهيل السفر الثاني ٩٦٠/٢، وشرح الرضي ٢٤٥/٢، والبحر المحيط ٢٨٠/٦، ومغني اللبيب ٢٣٢، وشرح شواهد المغني ٤٩٧/١، ووصف المباني ٢٧٩، وشرح شذور الذهب ٣٦٩، وخزانة الأدب ٥٢٢/٨.

والشاهد فيه قوله (فلستريح) حيث نصب الفعل المضارع (أستريح) بعد فله السببية مع أنه البست مسبوقة بطلب أو نفي وذلك ضرورة. وبعضهم زعم أن أسترخا فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله

قوله: (والواو بشرطين الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك)^(١) هذه خامسة النواصب، والكلام فيها كالكلام في الفاء في جميع ما ذكره، والفرق بينهما من جهة المعنى أن الفاء تسبب ما بعدها عما قبلها، والواو تفيد الجمع والمعية، وما ذكره من القطع والعطف جائز في الواو، وجميع ما تقدم أيضاً مثل الأمر:

[٦١٢] فقلت ادعي وأدعو إن أننى^(٢)

ومثال النهي:

[٦١٣] لا تنه عن خلق وتأتي مثله^(٣)

بتون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفاً لأجل الوقف وقد رد ابن هشام هذا التخريج وأنكره وقد هو هروب من ضرورة إلى ضرورة. ينظر شرح شنور النخب ٢٦٩.
(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٩٢: أي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها أمر أو نهى أو استفهام أو تخصيص أو عرض.....
(٢) البيت من الوافر، وعجزة.

لصوت: أن ينال داعيان

وهو للأعشى في الكتاب ٤٥٣، وينظر معاني القرآن للقرءاء ٣٦٤/٢ والأغاني ١٥٩٢. وسمط اللآلي ٧٣٦، والأمالي لأبي علي القالي ٩٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١، والإنصاف ٥٣٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٧٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢، وشرح المفصل ٣٣٧/٢، وشرح المصنف ١٠٥، وشرح شنور النخب ٣٣٧، ومغني اللبيب ٥١٩، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢، والبحر المحيط ١٣٩٧، وجمع المواع ١٣٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (وأدعو) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية.
(٣) البيت من الكامل، وعجزة:

عار عليك إذا فعلت عظيم

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤، والكتاب ٤٢/٣، وشرح أبيات سيويه ١٧٧٢، والمقتضب ٣٧٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٣٥، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢، والجنى الثاني ١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢، ومغني اللبيب ٤٧٢، وشرح المفصل ٢٤٧/٢، والجمع ١٣٧/٤، وخزانة الأدب ٥٦٤/٨ - ٥٦٧.

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلْتُمْ مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾^(١) ومثل الاستفهام:
﴿لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾^(٢) ومثل النهي: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا
نَكْذِبُ بِآيَاتِنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) فيمن نصب.

قال أبوحيان: ^(٤) ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض
والرجاء، وينبغي ألا يقدم على ذلك إلا بسماع، وأما غيره فجعل
الواو كالفاء في جميع ما ذكر.

قوله: ((و)) ((أو))، لها موقعان أحدهما: في الأسماء نحو: (جاء زيد
أو عمرو) والثانية الناصبة للفعل وهي سلاسة النواصب بتقدير (أن).



والشاهد فيه قوله: (وتأتي) حيث جاءت الواو دالة على المعية ونصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة
وجوباً بعد واو المعية.

(١) آل عمران ١٤٦/٣ وتعلمها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلْتُمْ مِنْكُمْ
وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾.

(٢) آل عمران ٧٧/٣ وتعلمها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
ولجز الفراء والزجاج في ويكتُمون النصب فتسقط النون من حيث العربية على قولك: لم تجمعون ذا
وذا فيكون نصباً على الصرف في قول الكوفيين ويضمحل أن في قول البصريين وأنكر أبو علي
النصب وقل لا يجوز إلا الرفع. ينظر البحر المحيط ٥١٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٧/١.

(٣) الأنعام ٢٧/٦ وتعلمها: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنا وَنَكُونَ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

قرأ ابن عمر وحمة وحفص و (لا نكذب) و (نكون) بالنصب فيهما وقل ابن عطية: (وقرأ ابن
عمر في رواية هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عمر و (لا نكذب) بالرفع و (نكون) بالنصب.
ينظر السبعة في القراءات ٢٥٥، والكشف ١٢٧/١، وحجة القراءات ٢٤٥، والبحر المحيط ١٠٦/٤.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٠٦/٤ وما بعدها، وجمع الهوامع ١٣٧/٤.

قوله: (بشرط معنى ((إلى أن)) اختلف في معناها، فمنهم من يقدرها بالغاية، وهي (إلى أن)، وأجازه المصنف^(١)، وسيبويه^(٢) يقدرها بالاستثناء وهو (إلا أن) وقال المصنف: الأمر في الخلاف قريب ولا فرق بينها نحو: (لأكرمك أو تعطيني) قل صاحب البرود: وفهم منه أن كل موضع صالح لأحد التقديرين صالح للآخر وليس كذلك بل تقدير سيبويه أعم نحو قوله: (هو قاتلي أو أفتلي منه)^(٣) وقوله:

[٦١٤] وكنت إذا غمرت قنة قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما^(٤)

فإنه لا يستقيم في ذلك (إلى أن)، وقال أبو حيان: ^(٥) لا يحتاج إلى شيء من هذه التقديرات بل هي بابها في العطف، ويكفي عنده تقدير (أن)

من تحت كعبه عزمه

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

(٢) ينظر الكتاب ٤٧/٣.

(٣) ينظر هذا القول في المفصل للزمخشري ٢٤٧، والكتاب ٤٩/٣، والعبارة موجودة فيهما وهو قاتلي أو أفتلي منه وإن شئت ابتدأته على (أو أنا أفتلي). وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣/٧ (والنصب على معنى (إلا أن) والمعني يقتلي أو أفتلي، والمراد أن القتل قد يكون ويرتفع بالقنية، ولو رفعت جزأ على معنى أو أنا ممن يفتلي).

(٤) البيت من الوافر، وهو لزيد الأعجم في ديوانه ١٠١، وينظر الكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٩٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢، وشرح المفصل ١٥/٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٥٢/٢، وأملئ ابن الشجري ٣٦٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٧/٢، وشرح شذور الذهب والمغني ٩٣، وشرح شواهد المغني ٢١٥/١، والمقصد النحوية ٣٨٥/٤.

والشاهد فيه قوله: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى (إلا).

(٥) ينظر البحر المحيط ١٠٦/٤ وما بعدها.

واستلذ بقوله:

[٦١٥] فسر في بلاد الله والتمس الغنى

تعش ذا يسر أو تموت فتعذرا^(١)

فإنه لا يستقيم فيه (إلى أن) ولا (إلا أن) ولكن من النحويين من جعل

هذا البيت وقوله:

[٦١٦]إنما

نحول ملكاً أو تموت فتعذرا^(٢)

من باب:

[٦١٧]بلحجزل فأسـترحاً^(٣)

صاحب البرود: ولا يبعد عنني إجراؤه على الأصول، فلما الغاية فلا

مانع من (سر والتمس الغنى إلى أن تموت) كما تقول: (اطلب العلم

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٨٩، ولأبي عطية السندي في الأغاني ٢٤٤/١٧، وينظر

العقد الفريد ٣٧/٣، والمقرب ٣١٣/٨، ووصف المباني ٢١٢.

والشاهد فيه قوله: (أو تموت) حيث نصب الفعل بضمير (أن) وأو بمعنى إلا.

(٢) البيت من الطويل، وصدره

فقلت له لا تبك عينك إنما

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، وينظر الكتاب ٤٧٣، والمقتضب ٢٨/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٩٢،

والخصائص ٣١٣/٨، واللمع ٢١١، وشرح المفصل ٢٢/٧ - ٢٣، والنجي الثاني ٣٣، وشرح التسهيل السفر

الثاني ٩٥٣/٣، وأمالى ابن الجلب ٣١٣/٨، ووصف المباني ٢١٢، وخزانة الأدب ٢١٢/٤.

والشاهد فيه قوله: (أو تموت) حيث نصب الفعل المضارع (تموت) بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى

(إلا).

برقم ٦١١.

(٣) سبق تخريجه

وأطع الله إلى أن تموت) وأما الاستثناء فهو أخفى، وتقديره (إن سرت والتمست الغنى حصل لك إلا أن تموت ويحترم دون مرامك فأنت إذ ذاك معذور)، وهذه يجوز فيها العطف والقطع نحو قوله: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾^(١) وبعضهم اشترط في نصب (أو) أن يكون قبلها فعل أو اسم بمعنىه أو ظرف أو جار ومجرور ليسبك منه المصدر.

قوله: (والعاطفة) ويحتمل أن يريد بقوله: (العاطفة) الحروف العاطفة كلها، ويحتمل أن يريد الواو فقط لأن كلامه فيها، وقال أبو حيان: ^(٢) يجوز مع (الواو) و(الفاء) و(أو) و(ثم) ولا يجوز مع غيرها من العواطف.

قوله: (إذا كان المعطوف عليه اسماً) يريد بالاسم المصدر فقط ليصح العطف عليه بالفعل، لأنهما أخوان واختاره أبو حيان مع الاسم [و١١٧] وأنشد:

[٦٨] فلولاً رجالاً من رزام أعزّة
وأل سبيع أو أسوئك علقماً^(٣)

ومن الواو ومع المصدر:

- (١) الفتح ١٧/٤٨ وتعلمها: ﴿قل للمخلفين من الأعراب استدعون إلى قوم أولي بأسٍ شديد تقاتلونهم أو يسلمون فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً...﴾.
- (٢) ينظر هلمش شرح الرضي ٢٥٠/٢، والجمع ١١٧/٤ - ١٤١ وما بعدها.
- (٣) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في الكتاب ٥٠/٣، وشرح اختيارات المفصل ٣٣٤، وشرح المفصل ٥٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٧٢/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٩١/٢، والبحر المحیط ٢٤٨/٥، وجمع الهوامع ١١٧/٤، وخزانة الأدب ٣٢٤/٣، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، ويروى ولولا رجل. والشاهد فيه قوله: (أو أسوئك) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (أو).

[٦١٩] لَبِسَ عِبْلَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي^(١)

ومثال (الفاء):

[٦٢٠] لَوْلَا تَوْقَعُ مَعْتَرٍ فَلَرَضِيَهُ^(٢)

ومثال أو: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾^(٣) فيمن نصب،

ومثال (ثم):

[٦٢١] إِنِّي وَقَتْلَى سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ^(٤)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ

وهو لميسون بنت بحدل في سر صناعة الإعراب ٢٨٣٦، وينظر الكتاب ٤٥٣، والمقتضب ٢٧٢، والأصول ١٥٠/٢، والجمل للزجاجي ١٨٧، وشرح المفصل ٢٥٧/٢، وشرح الحملة للمرزوقي ١٤٧٧، والجنى الثاني ١٥٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٩٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٠/٢، والمغني ٢٥٢، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢، ورحصف المباني ٤٨٥، والجمع ١٤٧٤، والخزانة ٥٠٣/٨ - ٥٠٤.

والشاهد فيه قوله: (لوتقن) حيث نصب الفعل المضارع به (أن) المضمرة بعد الواو التي بمعنى مع حيث تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرِبٍ

وهو لبعض الطائيين في شرح التسهيل السفر الثاني ٩٩٧/٢، وينظر شرح ابن عقيل ٣٦٠/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٤، وشرح شذور الذهب ٣٦، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٧/٤، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤.

المعتر: الفقير الذي يتعرض للمعروف، إتراباً: استغناء التراب الفقير.

(٣) الشورى ٥١/٤٢ وتعلمها: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ فيوحى بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم ﴿وَقَرَأَ الْجُمُهورُ بِنَصْبِ الْفعل يرسل﴾ و (فيوحى) عطف وقراً نافع برفع اللام في يرسل وإسكان الياء في (فيوحى).

ينظر السبعة في القراءات ٥٨٢، والكشف ٣٧٢، وحجة القراءات ٦٤٤، والبحر المحيط ٥٠٤/٧.

(٤) البيت من البسيط، وعجزة:

ولا يصح إضمار (أن) فيما عدا هذه الستة عند الجمهور، لا عاملة ولا غير عاملة، وأجاز الأخفش^(١) إضمارها في غير عاملة، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾^(٢) ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٣) وأجاز المبرد^(٤) والكوفيون^(٥) إضمارها عاملة قياساً مطرداً، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾^(٦) وقوله:

[٦٢٢] وَهَمَّ رَجَالٌ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أَجِدْ

شَفِيعاً إِلَيْهِ غَيْرَ جَوْدٍ يَعْلَاهُ^(٧)

كالثور يضرب لما عافت البقر

وهو لأنس بن مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠، وينظر الأمثل لأبي عبيدة ٢٧٤٥، والحيوان ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٥٩٢، وشرح شذور الذهب ٣٢٢، وأوضح المسالك ١٩٥/٤، والهمع ١٤٧٤، واللسان ملحة (عيف) ٣٦٩٢/٤، (نور) ٥٢٢/٨ ويروى فيه كليباً بدل سليلكة ويروى: عقلي بدل وقتلي. والشاهد فيه قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد (ثم) العاطفة وقد تقدم عليها اسم خالص من التلويل وهو (قتلي).

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٧٢/٢، والبحر المحيط ٤٢١٧/٤، وإعراب القرآن للنحس ٢٠/٤، والهمع ١٤٢/٤.

(٢) الزمر ٦٤/٣٩ وتتمها: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَعْبُدُونَ﴾ أعبد أيها الجاهلون.

(٣) الروم ٢٤/٣٠ وتتمها: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(٤) ينظر المقتضب ٢٧/٢ وما بعدها، والهمع ١٤٢/٤.

(٥) ينظر همع الهوامع ١٤٣/٤.

(٦) الزمر ٦٤/٣٩ ينظر السبعة في القراءات ٥٦٣، والكشف ٢٤٠/٢، وتفسير القرطبي ٥٧٣٠/٧، والبحر المحيط ٤٢١٧.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١٤٢/٤.

والشاهد فيه قوله: (يشفعوا) حيث نصبه بـ (أن) مضمرة في غير هذه المواضع التي تضر فيها وهي أن تكون بعد العطف (بالواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو) وهذا النصب شذو...).

قوله: (ويجوز إظهار (أن) مع (لام كي) والعاطفة^(١)) قسم المواضع التي تقدر فيها (أن) إلى ثلاثة: واجب إضمارها، وواجب إظهارها، وجائز الأمرين.

أما الجائز فمع (لام كي) المتجردة عن (لا) نحو: (جئت لتكرمني) و(لأن تكرمني) للفرق بينها وبين (لام الحجود) من أول الأمر، ومع العواطف التي ذكرت فإنه يحسن (للبس عباءة وأن تقر عيني)، وكذا باقيها، وذلك للفصل بينها وبين العاطفة بصريح الفعل من أول الأمر.

وأما الواجب إظهارها، فقوله: (ويجب مع (لا) في اللام) يعني (لام كي) إذا كان بعدها (لا) النافية نحو: ﴿لَنَلَايَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾^(٢) ولا يجوز ل(لا) يكون، لأنهم كرهوا الجمع بين لامين^(٣)، وقال المصنف: ^(٤) لأنها لو لم تجب لزم دخول حرف الجر على حرف النفي وله صدر الكلام. وأما الممتنع ففيما عدا ذلك، وهو (حتى) و(الفاء) و(الواو) و(أو) وإنما، لزم حذفها، لأنه أخصر مع قيام القرينة عليها، وأما لام الجحود فلجاز

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٥، وشرح الرضي ٢٥٠/٢.

(٢) البقرة ١٥٠/٢ وتعلمها: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لنلايكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا فلا تخشوهم واخشوني...﴾.

قل أبو حيان في البحر المحیط ٦١٤/١: (وهذه (أن) واجبة الإظهار هنا لكراحتهم اجتماع لام الجر مع لا النافية لأن في ذلك قلقاً في اللفظ وهي جائزة الإظهار في غير هذا الموضع).

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٥٠/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

الإمام يحيى بن حمزة دخول أن عليها حكه عن الكسائي^(١) والفراء^(٢)، والجمهور منعوا من دخولها لأن لام الحجود للاستقبال فكما لا يجوز بجامعة (أن) للسين و(سوف) كذلك هذه، وحكي عن ابن الدّهان ظهور (أن) إذا حذفت اللام واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَفْتَرَى﴾^(٣) وتؤول بأن (يفترى) مصدر خبر عن (القرآن) وأخبر به عن الجثة نحو:

[٦٢٣] _____ فإما هي إقبل وإدبر^(٤)



- (١) ينظر رأي الكسائي في البحر المحيط ١٥٨/٥ - ١٥٩.
- (٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٤/١، والبحر المحيط ١٥٨/٥ - ١٥٩.
- (٣) يونس ٢٧/١٠، وتعلمها: ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العلين﴾.
- (٤) عجز بيت من البسيط، وصدره
تَرْتَعُ ما رنعت حتى إذا اذكرت
وهو للخنساء في ديوانها ٣٨٣، وينظر الكتاب ٣٣٧/١، وشرح أبيات سيويه ٢٨٢/١، والمقتضب ٣٠٥/٤، والمنصف ١٩٧/١، والشعر والشعراء ٣٥٤/١، وأملّي ابن الشجري ١٧/١، وشرح المفصل ١١٥/١، والخصائص ٢٠٣/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٠٦/٢، وشرح الأشموني ٢١٣/١، وخزانة الأدب ٤٣٦/١، ٢٤٢.
- والشاهد فيه قوله: (إقبل) و (إدبر) وهما مصدران قد أخبر بهما.

جوازم الفعل المضارع

قوله: (وينجزم ب (لم) و (لما) إلى آخره) الجوازم قسمان: منها ما يجزم فعلاً واحداً وهي (إن) بعد (لم) و (لما) و (لام الأمر) و (لا في النهي) وستكلم عليها، ومنها ما يجزم فعلين وهي كَلِمُ المجازاة.

قوله: (وهي إن ومهما إلى آخره) يعني كلم المجازاة، وقد تقدم الكلام في (مَنْ) و (ما) و (أي) في الموصولات، وفي (أين) و (متى) في الظروف، وبقي الكلام في ستة وهي: (إن) و (مهما) و (إذما) و (حيثما) و (كيفما) و (إذا)، فأما (إن) فهي أصل الباب، وهو حرف دال على ارتباط الجزاء بالشرط فقط، نحو: (إن قمتَ قمتُ) بخلاف سائرهما، فإنها تفيد مع الارتباط معنى آخر وهو المكانية في (أين) والزمانية في (متى)، ونحو: ذلك، إلا (إذما) فيمن قال بحرفيتها.

قوله: (مهما) اختلف في لفظها فقليل بسيطة وقال الخليل^(١) وكثير من النحاة مركبة من (ماما) فقلبت الألف الأولى هاء كراهة الجمع بين مثلين، وقال الأخفش والزجاج:^(٢) مركبة من (مه) اسم الفعل و (ما) الشرطية،

(١) ينظر الكتب ٦١/٣، وينظر شرح الرضي ٢٥٣/٢، وينظر الجنى اللاني ٦١٢.

(٢) ينظر الجنى اللاني ٦١٢.

وضعف بعدم وقوع تركيب اسم الفعل مع غيره، وهي اسم عند الأكثر لعود الضمير إليها^(١)، نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتَانِيهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢) وقل السهيلي:^(٣) حيث يعود إليها ضمير تكون اسماً وحيث لا يعود فهي حرف، ومعناها معنى (ما) وقد حدث فيها بالتركيب معنى لا أصغر عن كثير فعلك ولا أكثر عن صغيره.

قوله: (وإذما) هي (إذ) [ظ ١١٧] الظرفية زیدت عليها (ما) فقال سيويه:^(٤) خرجت إلى الحرفية بالتركيب، لأنه حدث فيها معنى آخر بدليل الجزم بها وصيرورة معناها للاستقبال، وقل المبرد:^(٥) هي باقية على الظرفية لأن القول بحرفيتها دعوى.



وهي تجزم مطلقاً نحو:

[٦٢٤] إنما أتيت على الرسول فقل له^(٦)

(١) العبارة منقولة عن الرضي دون أن يعزوها له ٢٥٣/٢.

(٢) الأعراف ١٣٢/٧ وتعلمها: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانِيهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) ينظر الجني الداني ٦١١ - ٦١٢.

(٤) ينظر الكتاب ٥٧/٣.

(٥) ينظر المقتضب ٤٥/٢.

(٦) صدر بيت من الكامل، وعجزة:

حقاً عليك إذا اطمأن المجلسُ

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٢، وينظر الكتاب ٥٧/٣، وشرح أيبك سيويه ٩١٣/٢، والمقتضب ٤٧/٢، والخصائص ١٣٦/١، وشرح المفصل ٩٧/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٧/٢، ورصف الباني ١٤٩، وشرح الرضوي ٢٥٣/٢، واللسان مائة (أنذ) ٥٠/١، وخزانة الأهب ٢٩٩.

والشاهد فيه قوله: (إنما - فقل) حيث جاءت (إنما) للمجازاة بدليل دخول الفاء على الجواب.

وقصر بعضهم جزمها على الشعر.

قوله: (وحيثما) [وأين ومتى وأي وأنى]^(١) هي باقية على الظرفية ولا يجازى بها ولا ب (إذا) إلا مع (ما).

قوله: (وأما مع (كيفما) و (إذا) فشاذ) يعني الجزم بها شاذ أما مع (إذا) فإن لم يدخل عليها (ما) لم تجزم إلا في الشعر عند أكثر البصرية نحو: [٦٢٥] وإذا قصرت أسيفنا كن وصلها

خطانا إلى أعدائنا فنضرب^(٢)

وبعضهم أجازها في الشعر وغيره: وإن زيدت معها فالأكثر على أنهما سواء في امتناع الجزم، ولا يجازى بها عند البصريين^(٣)، لأنه يؤدي إلى المحال من حيث إنه يؤدي إلى أي حال يحصل عليها، أحصل عليها؟ وهو غير ممكن ولا داخل في المقدور، وقال السهيلي^(٤) وجماعة: يجازى بها من غير جزم، وأجاز قطرب والكوفيون^(٥) الجزم بها والمجازاة، وما ألزموه من المحال لازم في (متى) و (أين) ونحوهما، فلا بد من مسامحة في مثل هذا

(١) ما بين الحصريتين زيلة في الكلية المحققة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ٨٨، وينظر الكتاب ٦٧٣، وشرح أبيات سيويه ١٣٧/٢، والمقتضب ٥٧/٢، والشعر والشعراء ٣٢٧، وشرح اختيارات الفضل ٩٣٧، وشرح المفصل ٤٧/٧، وخزانة الأدب ٢٥٨/٧ - ٢٧.

والشاهد فيه قوله: (فتضرب) حيث جزم عطفاً على موضع (كن) في عمل جزم على جواب إذا التي أعملها عمل (إن) وذلك للضرورة الشعرية.

(٣) ينظر الجنى ٣٦٧ وما بعدها.

(٤) ينظر الجنى ٣٦٨.

(٥) ينظر الجنى الداني ٣٦٨.

الكلام، وأما إن دخلت عليها (ما) فمن أجاز الجزم بـ(كيف) مجردة فهو معها أجوز ومن لم يجزه، واختلفوا، فمنهم من أجازته مع (ما) ومنهم من طرد المنع.

قوله: (ويان مقدرة) سيأتي الكلام عليها في آخر الجزم.

قوله: (و) (لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه، شرع في بيان ما يجزم فعلاً واحداً، وقد اختلف في (لم)، فقال المبرد^(١) والمصنف وأكثر المتأخرين:^(٢) إنها قلبت معنى المضارع إلى المضي واللفظ بقى كما فعل في إلى الداخلة على المضارع، وقال الجزولي:^(٣) ونسب إلى سيويه^(٤) أنها غيرت لفظ الماضي إلى المضارع^(٥) والمعنى بقى على المضي، لأن المعاني أكثر من الألفاظ.

(و) (لم) تجزم فعلاً واحداً نحو: (لم أضرب) ولا تلغى عند الجزم، وقد شذ الغاؤها نحو:

[٦٣٦] لولا فوارس من نعم وأسرتها

يسوم الصليفل لم يوفسون بالجر^(٦)

(١) ينظر المقتضب ٣٦٢ - ٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٥.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٦٧.

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٠/٤.

(٥) قل المرادي في الجنى الداني ٢٦٧ تنبيهات.

الأول: (لم) من خواص الفعل المضارع، وظاهر من ذهب سيويه أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى الماضي وهو من ذهب المبرد.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٤٨٨، وشرح المفصل ٨٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٥/٢، وشرح الرضي ٢٥١٢، والجنى الداني ٢٦٦، ومغني اللبيب ٣٦٥.

قوله: (ولما مثلها) يعني في القلب، والخلاف واحد، وهي مركبة من (لم) و(ما) عند الأكثر وقيل: هي بسيطة^(١).

قوله: (وتختص بالاستغراق)^(٢) يعني أن (لما) تختص على (لم) بأمور، أحدها أنها تفيد الاستغراق، إذا قلت: (لما يقيم زيد) فهو مستمر على الانتفاء إلى وقت كلامك؛ بخلاف (لم) فإنها لا يجب فيها ذلك.

الثاني قوله: (وجواز حذف الفعل) يعني أنه يجوز حذف الفعل بعد (لما) لأنها جواب قد فعل، والحذف جائز مع قد نحو: (قمت ولما) أي ولما يقيم و(قمت ولما) قال:



[٦٢٧] فجئت قبورها ولم يلدأ ولما

فجئت القبور فلم يجبنه^(٣)

أي ولما أكن كذلك، وذلك بشرط قرينة، بخلاف (لم) فلا يجوز حذفه معها إلا ضرورة نحو:

-
- وشرح شواهد المعنى ٦٧٤/٢، واللسان ملحة (صلف) ٢٤٨٤/٤، وجمع الهوامع ٣١٣/٤، وخزانة الأدب ٢٠٥/١، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤.
- والصليفاً يوم لهوازن على فزارة وعيس وأشجع.
- والشاهد فيه قوله: (لم يوفون) حيث ألغى عمل (ما) فلم تجزم وإنما جاءت فقط للنفي ك (لا).
- (١) ينظر الجنى الداني ٥٩٣، وجمع الهوامع ٣١٣/٤ وما بعدها.
- (٢) ينظر شرح المصنف ١٠٥، وشرح الرضي ٢٥١/٢.
- (٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٤/٢، ومعني اللبيب ٣٦٩، والجمع ٣١٤/٤.
- والشاهد فيه قوله: (ولما) حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه (لما) وأراد ولما أكن كذلك.

[٦٢٨] يَلْبُ شَيْخٌ مِنْ لَكِيزٍ فِي غَنَمٍ

أَجْلَحَ وَلَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَدَّ وَلَمْ^(١)

الثالث: أنها تكون بمعنى (إلا) نحو: (عزمت عليك لما ضربت كاتيك صوتاً وعزلته)، أي إلا ضربته قل:

[٦٢٩] قَالَتْ لَهْ بِاللهِ يَا ذَا الْبَرْدَيْنِ

لَمَّا غَشَّتْ نَفْساً أَوَّاثِينَ^(٢)

الرابع: أنها تكون بمعنى (حين) مع الماضي نحو: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾^(٣) ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٤) وهو كثير، فمنهم من يقول: هي اسم، ومنهم من يقول: هي باقية على الحرفية.

الخامس: أنه لا يجوز دخول أداة الشرط عليها بخلاف [١١٨] (لام الابتداء) و(لام كي) و(لام الأمر) و(لام الملك).

قوله: (وَلَامُ الْأَمْرِ اللَّامُ)^(٥) المطلوب بها الفعل خرج ما عدا لام

(١) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٤/٢، وينظر شرح المفصل ١١١/٨ وضرائر الشعر ١٨٣ وما بعده وخزانة الأدب ٩/٩. والشرط الثاني منه:

فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي فَيْهِ قَاسِمٌ

والشاهد فيه قوله (ولم) يريد ولم يشمط، فحذف مجزوم (لم) تشبيهاً لها بمجزوم (لما) وذلك ضرورة.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦٧/٢، وينظر جمهرة اللغة ٤٦٢ - ٤٧، والجنى اللداني

٥٩٣، ومغني اللبيب ٦٧١، وشرح شواهد المغني ٦٨٣/٢، وجمع الهوامع ٢٩٩٣، ٤٢/٢، والدرر ١١٧٣،

واللسان ملحة (غثت) ٣٣٠٥/٥.

والشاهد فيه قوله: (لما غثت) حيث جلست بمعنى إلا بعد القسم.

(٣) يوسف ٢٢/٨٢ وتعلمها: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْماً وَعِلْماً وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْحَسَنِينَ﴾.

(٤) القصص ٢٣/٢٨ وتعلمها: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ...﴾.

(٥) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

فعل الأمر نحو: (ليقع زيد)، وهي جازمة للفعل، وإنما كُسِرت حملاً على لام الجر لاختصاصها بالأفعال، ولام الجر بالأسماء، وقيل: أصلها السكون حملاً على عملها كما قيل في لام الجر، وخرجت بالكسر لتعذر الابتداء بساكن، فإن دخلت عليها (الواو) و(الفاء) و(لم)، نحو: ﴿وَلْيُؤْفِكُوا﴾^(١) جاز تسكينها للتخفيف، لأنها تنزل منزلة الجزء من الكلمة، فصارت كـ(كيف) وإبقاؤها على ما كانت عليه، واستضعف بعضهم التسكين مع (لم)، لأنها كلمة مستقلة يصح الوقف عليها، وهي تدخل فيما لم يسم فاعله كائناً ما كان، تقول: (لأضرب لتضرب ليضرب زيد)، وأما الذي سمي فاعله فيدخل قي الغائب بلا خلاف نحو: ﴿لِيَنْفِقَ ثَوْبَةً مِنْ سَفِيَةٍ﴾^(٢)، ولا يدخل في المتكلم، لأن الإنسان لا يأمر نفسه لا باللام ولا بغيرها، لأنه يفهم الفائلة من الأمر فلا يحتاج إليه، كما لا يحتاج إلى حديث نفسه، بما يخطر بباله وقد جاء الأمر له قليل باللام، نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾^(٣) وقوله: «قوموا فلأصل لكم»^(٤) وأما المخاطب فالقياس دخولها، إلا أنهم استغنوا عنها بصيغة الأمر، لأنها أخف، وأمر المخاطب أكثر، وقد جاء أمر المخاطب قوله: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٥) شاذاً، وقوله:

(١) الحج ٢٩/٢٢ وتعلمها: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلِيُؤْفِكُوا نَارَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾.

(٢) الطلاق ٧/٦٥ وتعلمها: ﴿لِيَنْفِقَ ثَوْبَةً مِنْ سَفِيَةٍ وَمَنْ قَلْبُهُ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ عَمَّا آتَاهُ اللَّهُ.....﴾.

(٣) العنكبوت ١٢/٢٩ وتعلمها: ﴿وَقُلِ الَّذِينَ كَفَرُوا لَلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

(٤) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البخاري في باب الصلاة على الحصر من كتاب الصلاة ١٠٠/٨، وأبو داود في كتاب الصلاة ١٦٧٨.

(٥) يونس ٥٨/١٠، وتعلمها: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾، قل أبو حيان في البحر المحيط ١٧٠/٥: (وقرأ عثمان، وأبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين

«لتأخذوا مصافكم»^(١) وقول الشاعر:

[٦٣٠] لتقم أنت يا بن خير قريش^(٢)

وحذف لام الأمر مع الفعل لا يميزه البصريون، لأنها نظير حرف الجر، وأجازوه الكوفيون^(٣) مطلقاً، وقل ابن مالك: ^(٤) حذفها على ثلاثة أقسام: قياس بعد أمر بلفظ (قل) نحو: ﴿قل لعبادي يقيموا﴾^(٥) ولا يكون (يقيموا) جواباً للأمر، لأنه يلزم أن يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة.

وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتلعة، والجحدري، وهلال ابن يسلف، والأعمش وعمرو بن قنانه والعباس بن الفضل الأنصاري فلتفروحو بالتاء على الخطاب، وفيها (تجمعون) بالتاء، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة، والجمهور بالياء على أمر الغائب، وينظر البحر المحيط ١٧٠/٥، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩٨، وإعراب القرآن للمنحلس ٢٥٩٢، والنشر ٢٨٥/٢.

(١) ينظر صحيح مسلم وهو برواية تأخذوا مصافكم. (٢) ١٧٩/٤ (في كتاب الحج باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا) وذكرته كتب النحو مثل الجمل للزجاجي ٢٠٨، والإنصاف ٥٢٥/٢، والبحر المحيط ١٧٠/٥، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، والجنى الداني ١١١، والهمع ٣٠٨/٤. (٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزة.

فلتقضي حوائج المسلمين

وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢، وينظر شرح الرضي ٢٥٢/٢، وتذكرة النحاة ٦٦٦، ومعني اللبيب ٢٠٠، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢، وشرح التصريح ٥٥٨، وخزانة الأدهب ١٤/٩ - ١٠٦.

والشاهد فيه قوله: (لتقم لتقضي) حيث جاء أمر المخاطب باللام وهذا في الشعر أكثر منه في النثر في (فلتقضي) إشباع للكسرة.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٩/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، ومعني اللبيب ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٧/٢.

(٥) إبراهيم ٣٧٨٤، وتعلمها: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلاق﴾. وينظر همع الهوامع ٣٠٨/٤ - ٣٠٩.

وجائز بعد (قلت) غير أمر نحو:

[٦٣١] قلت لبوابٍ لَدَيْهِ دارها

تُؤَدِّنُ فإني حَمَّؤُها وجرُّها^(١)

وشاذ فيما لم يتقدمه قول بصيغة أمر ولا غيره نحو:

[٦٣٢] محمدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ^(٢)

قوله: ((لا)) للنهي ((لا)) ناهية، ونافية، وزائلة.

قوله: ((المطلوب بها الترك))، خرجت النافية والزائلة. وهي جازمة

بخلاف النافية، وهي لا تدخل على ما لم يسم فاعله مطلقاً، وأما ما سمي

(١) الرجز، المنظور بن مرثد كما في شرح شواهد المغني ٦٠٠/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٥/٢، والبحر المحيط ٢٦٠/٨، والمغني ٢٩٨، والجنسي الداني ١١٤، وجمع الهوامع ٣٠٩/٤، واللكن ملحة (لوم) ٤١٠٣/٥، وخزانة الأدب ١١٢/٩. ويروي كما في البحر المحيط ٣٦٠/٨:

قلت لبواب على بابها تؤدِّن لي إني من أحنائها

ويروي: تؤدِّن بِلِّ تؤدِّن

والشاهد فيه قوله: (تؤدِّن) وهو يريد لتؤدِّن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة والحذف ليس ضرورة حتى تمكنه من أن يقول (وأتؤدِّن).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا ما خفت من شيء تبالا

وهو لأبي طالب في شرح شعور الذهب ٢٣٦، وينظر الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٢٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٧/١، وشرح المفصل ٣٥٧/٢ - ٦٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٠٦/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/٢، وشرح المصنف ١٠٥، والإنصاف ٥٣٠/٢، والبحر المحيط ٤١٤/٥، ومغني اللبيب ٢٩٧، وجمع الهوامع ٣٠٩/٤، وخزانة الأدب ١١٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (تفدَّى) يريد لتفدَّى فتضمر لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات كما ذهب إلى ذلك الأعلام.

فاعله، فبابها المخاطب نحو: (لا تضرب)، قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(١) ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾^(٢)، وأما المتكلم فلا تدخل عليه لأن الإنسان لا ينهي، إلا من هو أجني عنه، وكذلك الغائب، لأنه لا ينهي إلا من يخاطب ويقبل عليه، وإن دخلت عليهما فتوسعاً وتجاوزاً نحو:

[٦٣٣] لا أعرفن رباً حوراً مدامعها

مُرَقَّت على أحله أكوار^(٣)

فأما إذا الأمر للمتكلم والمراد به غيره جاز وحسن، نحو: (لا أرينك ها هنا)، لأنه في التحقيق نهى لغيره، وأما حذفها فلا يجوز بلا خلاف.

قوله: (وكلم المجازاة)، يعم ما كان منها اسماً وما كان حرفاً.

قوله: (تدخل على فعلين)^(٤) فيه تفصيل، وهو أن دخولها إن كان على الجزم لم يلزم أن يكون فعلاً، وإن كان على الشرط فإن كانت الأداة اسماً لزم أن يكون شرطها فعلاً لفظاً ولم يجز أن تقدر عند البصريين^(٥) وما

(١) الأعراف ٣٦/٧، وتعلمها: ﴿يا بني آدم خلوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾.

(٢) طه ٨١/٢٠، وتعلمها: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضي ومن يحلل عليه غضي فقد هوى﴾.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠١٧/٢، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٦٨/٣، وهو في ديوان الأعشى ٧٥، بمعجز آخر غير هذا وهو:

كأن أبكارها نعاج دوار

وينظر مغني اللبيب ٣٢٤، وشرح الأشعري ٥٧٣/٣، ويروى أعجاز بدل أحله.

والشاهد فيه قوله (لا أعرفن) حيث دخلت (لا) النافية على فعل المتكلم وذلك على سبيل التوسع والتجاوز أي نكر.

(٤) في الحقيقة (الفعلين) بدل (فعلين).

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢٥٥/٢.

خالف فشاذ نحو:

[٦٣٤] فمتى واغل يزورهم يحيو^(١) هـ

كانت الأداة حرفاً كان شرطها فعلاً لفظاً أو تقديرًا نحو: ﴿وإن أحد من
المُشْرِكِينَ استَجَارَكَ﴾^(٢) تقديره وإن استجارك أحد وقل الكوفيون^(٣) أحد
مبتدأ ولا يقدر شيء.

قوله: (لسببية الأول ومسببية الثاني) يعني أن الأول في نحو قولك:
(إن قمتَ قمتُ)، والثاني مسبب.

قوله: (ويسميان شرطاً وجزاء)، ويسمى الأول شرطاً، والثاني جزاء،
والأداة هي الجازمة لهما معاً في اقتضائه عند سيويه^(٤) والجمهور، وقيل
الخلاف في عاملها كـالخلاف في عامل المبتدأ والخبر، وأقاموا الأداة
مقام الابتداء.

قوله: (فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم) الشرط الذي يدخل عليه

(١) صدر بيت من الخفيف وعجزه

ويعطف عليه كئس الساق

وهو لعلي بن زيد في ديوانه ١٥٦، ينظر الكتاب ١١٣/٢، وشرح أبيات سيويه ٨٨٢ والمقتضب ٧٧٢،
والإنصاف ٦١٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح الرضي ٣٢٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٣٧/٢،
والجمع ٣٢٥/٤، ونخزاة الأدب ٤٦٣، ٣٧٩ - ٣٩، ويروى ويتنهم بلك بينهم.

والشاهد فيه قوله: (فمتى واغل بينهم) وفيه تقليد الاسم على الفعل في متى مع جزمها ضرورة وارتفاع
الاسم بعدها فعل يفسره الظاهر لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل.

(٢) التوبة ٦/٩، وتعلمها: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فآجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه نفسه
ذلك بأنهم قومٌ لا يعلمون﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٥٥/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٦٣/٣.

أن لا يكون إلا جملة فعلية ماضية متصرفة مجردة من قد وغيرها، مما يتصل بها من أولها، أو مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً ب(لا) أو(لم) ولا يكون إلا إنشاء مستقبلاً ولا إنشاء مستقبلاً، وأما الجزاء فقد يكون جملة اسمية وفعلية متصرفة وغير متصرفة، والمتصرفة من مضارع أو أمر أو نهي أو ماضٍ، وما لم يظهر فيه الجزم من هذه الأشياء فمحلّه الجزم، لأنه يجوز في تابع الشرط والجزاء الجزم على لفظ المتبوع أو محله، والرفع والاستثناف مثاله في تابع الشرط المجزوم:

[٦٣٥] متى تأتتا تَلْمُمنُ بنا في ديلنا ^(١)

ومثاله في القطع: ^(٢)



[٦٣٦] متى تأتت تعشوا إلى ضوء نلره ^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

تجد خطبا جولا ونارا تاججا

وهو لعبد الله الحر وهو في الكتاب ٨٦٣، وشرح أبيات سيويه ٦٦٢، والمقتضب ٦٦٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٧/٥، والإنصاف ٥٨٣/٢، ووصف المباني ٢٢ - ٣٣٥، وشرح قطر الندى ٩٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨١٤/٢، وشرح الرضي ٣٦٧٢ - ٣٦٦.

والشاهد فيه قوله: (تلمم - تأتتا) فجزم تلمم لأنه يلك من تأتتا ولو أمكن رفعه على تقدير الحل لجاز.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

تجد خير نار عندها خير موقد

وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وينظر الكتاب ٨٦٣، وشرح أبيات سيويه ٨٦٢، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، ونسبه إلى الخطيئة، وينظر المقتضب ٦٥٢، وأمثالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، ومجالس ثعلب ٤٦٧، وما ينصرف وملا ينصرف ٨٨، وشرح المفصل ٤٥٧/٢، والمقصد النحوي ٤٣٩/٤، وخزانة الأدب ٧٤٢/٣، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (متى تأتت تعشو تجد) حيث جزم بـ (متى) فعلين وهما تأتت وتجد بينما رفع (تعشو) لاعتراضه بين الشرط والجزاء.

ومثاله في تابع الجزاء المجزوم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾^(١) ومثاله في القطع: ﴿وَإِنْ يِقَاتِلُوكُمْ يُؤْلُوكُمْ الْأَدْبَلُ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾^(٢) ويجوز النصب مع الجزم والرفع فيما عطف بالواو والفاء^(٣) على قول من أجاز النصب في جواب الشرط دون ما عطف بـثم فلا تنصب معها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَنْزِلُهُمْ﴾^(٤) قرئ رفعاً ونصباً وجزماً، ثم نعود إلى بيان قول المصنف^(٥) إذا كان الشرط والجزاء مضارعين لفظاً وتقديراً نحو: (إِنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ) وقد جاء الرفع في الجزاء قل:

[٦٣٧] يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ تُصْرَعُ^(٦)

فقل سيبويه: ^(٧) هو التقديم والتأخير تقديرة: إِنَّكَ إِنْ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ

(١) محمد ٣٨/٤٧، وتام المعنى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾.

(٢) آل عمران ١١١/٣، وتامها: ﴿لَنْ يَضُرَّوكُمْ إِلَّا أَتَىٰ وَإِنْ يِقَاتِلُوكُمْ يُؤْلُوكُمُ الْأَدْبَلُ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾.

(٣) ينظر البحر المحيط ٣٢/٣ - ٣٣.

(٤) الأعراف ١٨٦/٧، وتامها: ﴿وَمَنْ يَضِللِ اللَّهُ فَلَا هَلْكَ لَهُ وَيَنْزِلُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾. قرأ الحسن وقتلة وأبو عبد الرحمن وأبو جعفر والأعرج وشيبة والحريش وابن عمر (ونزلهم) بالنون ورفع الراء وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء ورفع الراء وقرأ ابن مصرف والأعمش والأخوان وأبو عمرو بالياء والجزم وروى خزيمة عن نافع بالنون والجزم ينظر الحجة في القراءات ابن زنجلة ٣١٣ - ٣١٤ والسبعة في القراءات ٢٩٨ - ٢٩٩، والكشف ٤٨٥/١، والبحر المحيط ٤٣٧/٤.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٠٦.

(٦) الرجز لجريز بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/٢، وينظر المقتضب ٧٢/٢، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والإنصاف ٦٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٤/٢، والمغني ٧١٧، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، وشرح المباني ١٠٤، وجمع الهوامع ٢٥٠/٤، وخرزانه الأدب ٢٠/٨ - ٢٣ - ٢٨، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣، والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤، وشرح الرضي ٢٥٦/٢ - ٢٦٠.

والشاهد فيه قوله: (إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ تُصْرَعُ) حيث ألفى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة فإن جملة تصرع خبر (إِنْ) والجملة دليل جزاء الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

(٧) ينظر الكتاب ٦٧/٣، والجمع ٣٣٧/٤.

أنحوك، والجزاء محذوفة، قل المبرد: ^(١) هو على إضمار الفاء أي فأنت تصرع، وإن كانا ماضيين في اللفظ فلجزم مقدر نحو: ﴿أَفَأَبَيْنَ مَلَتْ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ ^(٢) ويظهر أثره في العطف نحو: (إن قمت قمت) وأحوج بالجزم، وهذا القسم أضعف من الأول لعدم ظهور أثر حرف الشرط.

قوله: (أو الأول فالجزم)، يعني إن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً في اللفظ فلجزم في الشرط ظاهر وفي الجزاء مقدر، نحو: (إن تقم قمت) لكنه قليل، وبعضهم منع منه، قل: لأنه يكره أن يهيا الحرف للعمل بظهور تأثيره في الشرط ثم يتصل عمله بعدم ظهوره في الجزاء، ولأن الجزاء في المعنى بعد الشرط، لأنه سبب والجزاء مسبب والسبب قبل المسبب، إما في الزمان أو في الرتبة، فكرهوا أن يكون الأسبق بصيغة المستقبل والمتأخر بصيغة الماضي، وقد ورد في الشعر نحو قوله:

[٣٣٨] مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ فِيهِ ^(٣)

وقوله:

- (١) ينظر المقتضب ٧٣/٢، والجمع ٣٣٦/٤.
(٢) آل عمران ١٤٤/٣، وتعلمها: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَلَنْ مَلَتْ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً﴾ ٤٠٠.
(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزة:

كالشجابين حلقه والوريد

وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ٥٢، ينظر المقتضب ٥٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٠٥٢/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/٢، ورصف المباني ١٠٥، والبحر المحيط ٢٧٠/٤، وخزانة الأدب ٧٧٩.

والشاهد فيه قوله: (من يكذبني كنت) حيث جزم بمن الشرطية فعلاً مضارعاً وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً وهذا قليل وللضرورة، كما قل الرضي نقلاً عن بعضهم: (الرضي ٢٦٠/٢).

[٦٣٩] إن يسمعوا سبةً طلّوا بها فرحاً

مني وما علموا من صلح دفنوا^(١)

وهذا القسم أضعفها.

قوله: (وإن كان الثاني فالوجهسان) يعني وإن كان الجزء مضارعاً والشرط ماضياً جاز الجزم بالشرط والرفع، إما بتقدير (ما) مبتدأ، كقول المبرد^(٢) أو على التقديم كقول سيويه^(٣) قالوا: لأنه لما بُعدَ حرف الشرط ضعف من الجزم، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ﴾^(٤) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدِ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾^(٥) وقوله:

[٦٤٠] نَسْتُ رَسُولاً بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صَلَوراً ذَاتَ تَوَغِيرٍ^(٦)

مرزوقية كميتر علوم رسيدي

(١) البيت من البسيط، وهو لقعب بن أم صاحب، والبيت في معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢، والمختضب ٢٠٦/٨، وسمط اللالي ٣٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٥٠/٣، والبحر المحيط ٤٣٨/٨، وشرح التسهيل الفر الثاني ١٠٥٢/٢، ومغني اللبيب ٩٠٨، وشرح شواهد المغني ٩٦٥/٢، ويروى في البحر المحيط إن يذتوا رية بدل يسمعوا رية.

والشاهد فيه قوله: (إن يسمعوا طلّوا) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وجوابه مقصوداً وهذا قليل للضرورة.

(٢) ينظر المختضب ٣٣٤/٢ - ٣٣٥، والأصول ١٩٠/٢، وقد خالف ابن السراج أسئلة المبرد في ١٩٧/٢: وهذا الذي قاله أبو العباس - رحمه الله - لست أقوله ولا يجوز أن تكون (إن) تخلص من الفعل المستقبل.

(٣) ينظر الكتاب ٦٧/٣.

(٤) هود ١٥/١١، وتعلمها ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يَبْخُسُونَ﴾.

(٥) الشورى ٢٠/٤٢، وتعلمها ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصيبٍ﴾.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٣/١، وينظر الكتاب ٦٩/٣، وشرح أبيات سيويه ٩٠/٢.

وقوله:

[٦٤١] وإن أتته خليل يوم مسغبة

يقول لا غائب مالي ولا حرم^(١)

[١١٩]

وهذا القسم أقوى من الثالث لوروده، لأنه على قياس السبب والمسبب، وضعفه لاختلاف الشرط والجزاء لفظاً وعدم ظهور الجزم لفظاً في الشرط^(٢).

قوله: (وإذا كان الجزاء ماضياً إلى آخره)، قسم الجزاء بالنظر إلى دخول فاء السبب عليه، وعدم دخولها إلى واجب وممتنع وجائز، قال صاحب البرود: كان يغني أن يجعلها قسمين واجبة وممتنعة.

القسم الثالث: إنما دخلت عليه باعتبار حال لا يجوز سقوطها عند

وشرح عمدة اللغظ ٢٧١، واللسان ملحة (وغير)، والدرر ٨٣٥، وجمع الهوامع ٢٣٠/٤، ويروى دست إلى بلك دست رسولاً.

والشاهد فيه قوله (يشفوا) حيث جزمه على أنه جواب الشرط وهو فعل مضارع وشرطه فعل ماضٍ وهذا جائز.

(١) البيت من البسيط، وهو لزهر بن أبي سلمى في ديوانه ١٥٣، وينظر الكتاب ٦٧٣، وشرح أبيات سيويه ٨٥/٢، والمقتضب ٧٠/٢، وجمهرة اللغة ١٠٨، وأمل القالي ١٩٣/١، وسقط اللالي ٤٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، والإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٣٠/٢، والمغني ٥٥٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٧/٢، ورصف المباني ١٠٤، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/٢، وشرح شذور الذهب ٣٦٢، والبحر المحيط ٤٤٥/٢، والجمع ٢٣٠/٤.

والشاهد فيه قوله (يقول) حيث رفعه على نية التقديم والتقدير إن أتته يقول وجاز هذا لأن (إن) غير علامة في اللفظ.

(٢) قل أبو حيان في البحر المحيط ٤٤٥/٢: (إذا كان فعل الشرط ماضياً وما بعده مضارع تسم به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز فيه الرفع، مثل ذلك: إن قام زيد يقوم عمرو، وإن قام زيد يقوم عمرو، فلما الجزم فعلى أنه جواب الشرط، ولا نعلم في جواز ذلك خلافاً وأنه فصيح).

إرادته، وسقطت باعتبار حال لا يجوز دخولها عند إرادته، ولك في معرفة دخولها وعدمه، طريقان، جملي وتفصيلي، فالجملي أن تقول: (كل جزاء يصح كونه شرطاً، لا يصح دخول الفاء عليه، وكل جزاء لا يصح كونه شرطاً يجب دخولها عليه. وأما التفصيلي فما ذكر المصنف.

قوله: (وإذا كان الجزاء ماضياً بغير (قد)) ^(١) لفظاً أو معنى لم يجوز الفاء) فالماضي لفظاً نحو: (إن ضربت ضربت) والماضي معنى نحو: (إن ضربت لم أضرب) لكنه يُنقض بـ (قد) المقدرة نحو: ﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾ ^(٢) وإن رد قوله لفظاً أو معنى إلى قد الظاهرة والمقدرة انتقض عليه بـ (لم) الداخلة على المضارع، وإن أرادهما جميعاً كان مستقيماً، وليس من اللفظ المشترك الذي يمتنع إطلاقه على كل معنييه، بل من المتواطئ وإنما يقدر دخول (الفاء) لأن (الفاء) تدل على الماضي لانقطاعه عن الشرط لكونه في سياق المبتدأ لأن الجزاء مع دخولها تصير خبر مبتدأ، والشرط يدل على الاستقبال فيحتمل معنى الشرط لكونه في سياق المبتدأ، لأنه يدل على الاستقبال والجزاء على الماضي.

قوله: (وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بـ (لا) فالوجهان) وذلك

(١) ينظر شرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢/٢: وأما الجزاء فيصلح له كل الجمل فيكون جملة طلبية وخبرية شرطية وغير شرطية وجملة اسمية أو فعلية والأصل كونه جملة يصلح جعلها شرطية وهي المصدر، بفعل متصرف ماضٍ مجرد من قد لفظاً أو تقييداً، أو من غيرها أو مضارع مجرد أو منفي بـ (لا) أو (لم) لأن الشرط بأن وأنحواتها تعليق حصول ما ليس يحصل على حصول غيره فليستلزم في جملتيه امتناع الثبوت أو إن كان الحصول فلا تكون إحداهما اسمية أو طلبية إلا بتأويل.

(٢) يوسف ٢٧/١٢ وتعلمها: ﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصلفين﴾.

نحو: (إن تضرب فأضرب) إن شئت أتيت بالفاء فقلت: (فأضرب) نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(١) والمنفي ب(لا) نحو: (إن تضرب لا أضرب) وف(لا أضرب) وعليه: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٢) لكن متى دخلت الفاء رفعت، لأنها تمنع حرف الشرط من العمل فيما بعدها، ومتى سقطت جزمت، وسقوطها أكثر من إثباتها، وإنما جاز الوجهان، لأنه يصح اعتبار تأثير حرف الشرط، فلا تدخل الفاء لحصول الربط بحرف الشرط، ويصح عدم تأثيره فيكون الخبر خبراً مبتدأً محذوف فتدخل الفاء للربط بين الجملتين، وكذلك مع (لا) إن جعلتها مجرد النفي عمل حرف الشرط فيما بعدها، وإن جعلتها للاستقبال لم يعمل لأنه لا يصح الجمع بين حرفي استقبال.



قوله: (وإلا فالفاء)^(٣) يعني إن لم تكن من القسم الأول ولا من الثاني وجبت الفاء، وإنما وجبت لتعذر تأثير حرف الشرط في غير الواجب والجائز، وهذا هو القسم الثالث، وذلك في سبع مسائل؛ في الجمل الاسمية سواء صدرت ب(إن) أو بغيرها من حروف المبتدأ، نحو: (إن تكرمني فإني أكرمك) أو (فأنا أكرمك)، والفعلية غير المتصرفة نحو: (إن تأتيني فعسى أن آتيك)، وفي الماضي ب(قد) لفظاً أو تقديرًا، والمنفي ب(لما) وفي المستقبل ب(السين وسوف)، والمنفية ب(إن) و(ما) وفي جملة الطلب

(١) المائدة ٥٥/٥ وتعلمها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصِّيدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ... عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾.

(٢) الجن ١٣/٧٢ وتعلمها: ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْمَدَىٰ آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

مطلقاً كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنداء والترجي، ونحو ذلك، وفي جملة القسم نحو: (إن تأتي فوالله لأكرمك) وفي جملة الشرط فيمن أجازها نحو: (إن تأتي فإن تحدثني أكرمك) فهذه المسائل لا يجوز حذف الفاء^(١) معها إلا ضرورة، والمبرد^(٢) منع حذفها في الضرورة، وأما الكوفيون^(٣) فأجازوا حذفها في السعة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(٤) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾^(٥) ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٌ مَا كَانَ حِجَّتُهُمْ﴾^(٦) ويقول الشاعر: [ظ ١١٩]

[٦٤٢] من يفعل الحسنة الله يشكرها^(٧)

(١) قل الرضي في شرحه ٢٦٣/٢: (ويجب الفاء في كل فعلية مصدرية بحرف سوى (لا) و (لم) في المضارع سواء كان الفعل المصدر بها ماضياً أو مضارعاً فيجب في الماضي مصدراً بـ (قد) ظاهرة أو مقدره نحو قوله تعالى: (إن كنت قلته فقد علمته) و (وإن كان فيمنه قد من قبل فصلت) أو مصدراً بـ (ما) أو (لا) نحو: (إن ذرتني فما أعتك) وفي المضارع مصدراً بـ (لن) و (سوف والسين) وما هذا كله لأن الأشيـه لم تقع شرطاً فلا تقع أيضاً جزاء إلا مع علامة الجزاء.

(٢) ينظر المقتضب ٧٧/٢.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٢٦٣/٢.

(٤) الشورى ٢٧/٤٢ وتعلمها: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبَائرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾.

(٥) الشورى ٢٩/٤٢.

(٦) الحجاة ٢٥/٤٥ وتعلمها: (وإذا تلى عليهم آياتنا بينت ما كان حجتهم إلا أن قالوا اتسوا بآبائنا إن كنتم صالحين).

(٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلاًن

وهو لكعب بن مالك في حيوانه ٢٨٨، ولحسن بن ثابت في الكتب ٦٥/٣، وليس في حيوانه وينظر شرح أبيات سيويه ١٠٩/٢، والمقتضب ٧٢/٢، والمتصف ١٧٨/٣، والخصائص ٢٨٧، وشرح الفصل ٢/٩ - ٣، وشرح الرضي ٢٦٣/٢، والمفني ٨٠ - ١٢٣، وشرح شواهد المفني ٢٨٦، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، ونوادر أبي زيد ٣٦، وجمع الموامع ٦٠/٢، وخزانة الأدب ٤٩٩ - ٥٢، والمقصد النحوي ٤٣٣/٤.

وقوله:

[٦٤٣] ومن أكثر التسأل يوماً سيحرم^(١)

وغير ذلك، والمائعون جعلوا الشعر شاذاً، وأما (من يفعل الحسنات) فالرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)^(٢) وأما الآيات الكريمة فإن جعلت (إذا) مجرد الزمان خرجت عن الشرطية نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٣) ولا إشكال، وإن جعلت شرطية فلجزاء جواب قسم محذوف مقدر قبل الشرط.

قوله: (ويجيء (إذا) مع الجملة الاسمية موضع الفاء) يحترز من الفعلية، لأنها التي للمفاجأة، وهي لازمة للمبتدأ، وزاد غيره أن تكون الجملة خبرية، ولا يجوز في (إن عصا زيد فويل له) إذا ويل له، وأن لا تدخل على الجملة أداة نفي ولا أن، ولا يجوز في (إن قمت فما عمرو قائم) (إذا ما عمرو قائم) ولا في (إن قمت فإن عمرو قائم)، (إذا إن عمرو قائماً) وقد جاء مع (أن) في غير الشرط نحو:

والشاهد فيه قوله: (من يفعل الحسنات الله يشكرها) حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط والتقدير فالله يشكرها وهو الحذف للضرورة الشعرية وأجلزه بعضهم إذا علم.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سألنا فأعطيتم وعدنا فعدتم

وهو لزهير بن أبي سلمى في معلقته كما في شرح المعلقة السبع ٨٦، ويروى ومن أكثر يدل أكثر.

والشاهد فيه قوله: (سيحرم) حيث حذفت الفاء من جواب الشرط.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٣/٢.

(٣) الليل ١/٩٢.

[٦٤٤] وكنت أرى زيدا كما قيل سيلاً

إذا أنه عبد القفى واللهلزم^(١)

ومثال ما جمع الشروط قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢) فإن (إذا) ساذة مسد الفاء ومغنية عنها كأن ما فيها من المفاجأة قائم مقام السببية الحاصلة في الفاء تقديره: (فهم يقنطون) خلافاً للأخفش^(٣)، فإن الفاء عنده محذوفة وتقديره: إذا هم يقنطون وضعف بأن حذف الفاء قليل شاذ وهذا كثير فصيح.

قوله: (وبأن مقدرة [بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض]^(٤) إلى آخره) وهو عطف إلى قوله: (وينجزم ب(لم) و(لما) أي وينجزم ب(إن) مقدرة بعد الأمر، سواء كان صريحاً نحو (قم أقم) أو غير صريح نحو: (حسبك ينم الناس)^(٥) والنهي (لا تقم أقم) والاستفهام نحو: (هل تقم أقم؟) والتمني نحو: (ليت لي مالا وانفق منه) والعرض نحو: (ألا تنزل إلينا نكرمك) وكذا التحضيض نحو: (هلا تزورنا نكرمك).

قوله: (إذا قصد السببية) يعني أنك إذا قصدت السببية في جواب هذه الستة الأشياء جزمته بتقدير (إن) والشرط بعدها وإنما يصح تقدير

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، وينظر المقتضب ٣٥٧/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وشرح المفصل ٩٧/٤، ١٧٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٧٣/٢، والجنى الداني ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٩٧/١، وشرح شذور الذهب ٣٣٣، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، وجمع الهوامع ١٦٨/٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠، وشرح الأشموني ١٣٧/١.

والشاهد فيه جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد (إذا) الفجائية.

(٢) الروم ٣٧٣، وتعلمها: ﴿وَإِذَا أَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦٥٧/٢.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/٢.

(إن) لأن هذه الأشياء فيها معنى الطلب، والطلب لا ينفك من سبب حامل عليه، بخلاف النفي فإنه خبر محض، والتقدير واقف على حصول السبب، هذا مذهب الجمهور وقال الخليل: ^(١) إن هذه الأمور هي الجازمة بنفسها لنيابتها مناب (إن) كالظرف، هذا إن قصدت السببية، وإن لم تقصد السببية، أولم تصح لم تجزم بل رفعت، إما على الاستئناف نحو: (قم يدعوك)، أو الحال نحو: ﴿ثَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ ^(٢) أو الصفة نحو: (أحب رجلاً يدعوك)، ومثل ما يحتمل السببية والصفة والاستئناف قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي﴾ ^(٣) خلافاً للكسائي ^(٤) فقال: لا يصح فيها الصفة لأن يحيى مات قبل زكريا، فلو كان يرثني صفة لكانت دعوته غير مستجابة، والمعلوم استجابتها لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَهَّبْنَا لَهُ يَحْيَى﴾ ^(٥) ومثل ما يحتمل الاستئناف والسببية والحال: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ ذِئًا يَصِدِّقُنِي﴾ ^(٦) إذا كان فاعل يصدقني ضمير (هارون) وإن كان ضمير

(١) ينظر الكتاب ٩٤/٣ وما بعدها.

(٢) الأنعام ٩١/٦ وتعلمها: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ... وَعَلِمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

(٣) مريم ٥١٩ - ٦، وتعلمها: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾.

(٤) وقرأ الجمهور برفع الفعلين (يرثني ويرث) صفة للولي وقرأ غير الجمهور (يرثني) بالرفع والياء و (أرث) جعلوه فعلاً مضارعاً من ورث. قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عمر وحمزة (يرثني ويرث) برفعهما، وقرأ أبو عمر والكسائي يرثني ويرث جزماً فيهما.

ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٧، والنشر في القراءات العشر ٢٧٢ واكتشف عن وجوه القراءات السبع ٨٤، والبحر المحیط ١٦٥٦ وشرح الرضي ٢٦٧، وشرح المصنف ١٠٦.

(٥) الأنبياء ٩٠/٦ وتعلمها: ﴿فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَهَّبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْأَلُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَلَّاعِينَ﴾.

(٦) القصص ٢٤/٨ وتعلمها: ﴿وَإِنِّي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ...﴾

(فرعون) احتمل السببية والاستئناف لا الحال.

قوله: (مثل أسلم تدخل الجنة) هذا مثال للأمر، وتقديره (إن تسلم تدخل الجنة) حذف (إن) وشرطها لدلالة الأمر والجزاء عليهما.

قوله: (ولا تكفر تدخل الجنة) هذا مثال للنهي تقديره: (إن لا تكفر تدخل الجنة).

قوله: (وامتنع لا تكفر تدخل النار) خلافاً للكسائي^(١) لأن التقدير: إن لا تكفر (اختلف النحة في هذه وأشباهها نحو: لا تدن من الأسد يأكلك) فقال الجمهور: لا يصح، لأن من شرط المقدر موافقة الملفوظ نفيًا وإثباتًا، والنهي نفي، فيصير التقدير: إن لا تكفر تدخل النار، وإن لا تدن من الأسد يأكلك، وهذا لا يجوز فيتعين حينئذٍ الرفع، وقال الكسائي: ^(٢) وروي عن الكوفيين أنه يجوز الجزم لأنه يلتبس أن الكفر سبب في دخول النار، والدنوسبب في الأكل، وأنت بالخيار إن شئت [و ١٢٠] قدرت إن لا تكفر، وإن لا تدن، على زيادة لا، مثل: ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتَّعِجُذُ﴾ ^(٣) وإن شئت قدرت: إن تكفر وإن تدن بغير لا، ويجوز

أن يكذبون.

(١) ينظر الكتاب ٩٧/٣ وما بعدها، والأصول لابن السراج ١٨٣/٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٩٨٢/٢ وما بعدها وشرح المصنف ١٠٦، وشرح الرضي ٢٣٧/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٩٨٢/٢.

(٣) الأعراف ١٢/٧

الكسائي^(١)؛ أسلم تدخل النار، أي إن لا تسلم، واحتج بما سمع من العرب نحو: (لا تسافروا يحنكم ما تكرهون)، وقوله: «لا ترجعون بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٢) وقول أبي طلحة^(٣) «لا تشرف يصبك سهم»، وأجيب بشذوذ ما سمع، وأما الحديث فلا استدلال به ضعيف، لأنه يروى بالمعنى، وأجاز الأخفش^(٤) حملاً على لفظ الأول، وجعل منه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيْنَا قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٥) فإنه جزم يؤمنوا عنده حملاً على اطمس واشدد، وردّ بأنه من النصب في جواب الفاء.



(١) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/٢.

(٢) أخرجه البخاري في باب الإنصاف إلى العلم من كتاب العلم ٤٧١، وكتاب الحج ١٣، والمغازي ١٧، ويروى (لا ترجعوا) بل (لا ترجعون) لأنها تصبح نافية.

(٣) هو أبو طلحة الأنصاري من أصحاب رسول الله (والقول أخرجه البخاري في باب مناقب أبي طلحة رضي الله عنه من كتاب فضائل الصحابة ٤٦٥، ورواه مسلم في باب غزوة النساء مع الرجل من كتاب الجهاد ١٤٤٣/٣).

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/٢.

(٥) يونس ٨٨١٠.

فعل الأمر

مثل الأمر، يريد بالأمر ما كان على صيغة (افعل) و(تفعل) و(ليفعل) ومثناها ومجموعها، فيدخل التهديد والدعاء، والأمر الذي في معنى الخبر، وهو فعل التعجب نحو: (أحسنُ بزيد)، والإبلحة والتسوية نحو: ﴿اصْبِرُوا وَلَا تُصْـِـبُوا﴾^(١). ويخرج الخبر الذي في معنى الأمر نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(٢) والأصوليون يعتبرون المعنى وحده عندهم: طلب المراد من الغير على وجه الاستعلاء دون الخضوع^(٣)، فيدخل فيه ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ ويخرج منه التهديد والدعاء والأمر الذي في معنى الخبر والإبلحة والتسوية.

قوله: (صيغة^(٤) إلى آخره)، هذا حله عند النحلة. قوله: (صيغة)

(١) الطور ١٧٥٢ وتعلمها: ﴿اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُحْزَنُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٢) البقرة ٢٣٣/٢ وتعلمها: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾.

(٣) وهذا التعريف ينزل عنهم فيه من يقول: إن الأمر يفيد الوجوب ولا يصرف إلى المعاني الأخرى إلا بقرينة.

ينظر إرشاد الفحول إلى علم الأصول الشوكاني ١٦٩، ١٧٥.

(٤) قل الرضي في شرحه ٢٦٧٢: (لو قل: صيغة يصح أن يطلب به الفعل لكان أصرح في عمومته لكل ما

يسميه النحلة أمراً، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب

بخلاف حرف المضارع سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء أو طلب به الفعل على وجه

الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو (اللهم ارحم...)) وينظر شرح المصنف ١٠٧.

جنس، وقوله: (يُطَلَّبُ بِهَا الْفَعْلُ)، خرج ما يطلب بها الترك^(١)، نحو: (لا تفعل) وخرج ما ليس بطلب كالخبر، نحو: (أنا أطلب قيامك) وقوله: (من الفاعل)، خرج الطلب من المفعول فإنه لا يحذف منه حرف المضارعة لكونه باللام.

وقوله: (المخاطب)، خرج الغائب والمتكلم فإنه لا يحذف منهما حرف المضارعة، لكون أمرهما باللام، وهي عاملة فلا تدخل إلا على معرب.

قوله: (يحذف حرف المضارعة)، ظاهر كلامه أنه من جملة الحد يخرج به الأمر باللام في القراءة بالشاذ ﴿فَلْيَقْرَحُوا﴾^(٢).

وقوله:



[٦٤٥] محمد تفد نفسك كل نفس^(٣)

بغير لام ويخرج ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾، لأن فيه حرف المضارعة و(غفر الله لزيد) لأنه ليس على زنة المضارع، ويرد عليه الأمر الذي يراد به الخبر، والتهديد، والإباحة، والتسوية، فإنها من الأمر باصطلاح النحاة، وليس يطلب بهما فعل، وإن كان قوله: (بعد حذف حرف المضارعة) كلام بعد تمام الحد وردت هذه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ ومعنى قوله: (يحذف حرف المضارعة) إنك إذا قلت: يدخرج فحذفت الياء مثال الأول: الأمر وهو (دَحْرَجُ)^(٤) وكذلك يضرب إلا أنك تزيد فيه

(١) وما يطلب به الترك هو النهي.

(٢) سبق تخريج الآية والقراءة فيها في الصفحة (٩٦١)

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة ١٠٨٣.

(٤) ينظر شرح الفصل ٥٨٧، وشرح الرضي ٣٧٨، وشرح المصنف ١٠٨

همزة وصل، وهي إشارة منه إلى أن المضارع أصل لمثل الأمر، وهو قول بعضهم وحببتهم الحمل على الأمر باللام وعلى ما تقتضيه، وهو النهي، وقال بعضهم: ليس المضارع بأصل للأمر، لأنه معنى خارج عن الخبر، فهي صيغة مستقلة تخصه ولأنها قد وجدت أوامر لا مضارع لها نحو: (هَبْ أَنِي فَعَلْتُ كَذَا) و(تَعَلَّمْ) بمعنى اعلَم.

قوله: (وحكم آخره حكم المجزوم)^(١) يعني يُسَكَّنُ إن كان حرفاً صحيحاً غير نون الأفعال الخمسة، نحو: (اضربْ)، ويحذف إن كان معتلاً أو نونها نحو: (اغزْ) و(اخشْ) و(ارمِ) وافعلْ وافعلْ وافعلوا^(٢) وإثما قل: حكم المجزوم ولم يقل الجزم لأنه مبني عند جماهير البصريين^(٣) لزوال الشبه، ولأنه لو كان معرباً كان مجزوماً ولا جزم إلا بعامل، ولا جازم ملفوظ ولا مقدر، لأن إضمار الجازم لا يجوز كالجار، خلافاً للكوفيين والأخفش^(٤)، فإنه عند الأخفش معرب مجزوم بلام مقدرة حذفت مع حرف المضارعة تخفيفاً، ولأن حكمه حكم المجزوم، وادعاء [ظ ١٢٠] الفرق بأن أحدهما معرب والآخر مبني لا دليل عليه، ويقولون: الإعراب في الأفعال بالأصالة كالأسماء لا لشبهه، وعند الأخفش العامل في فعل الأمر

(١) قال المصنف في شرحه ١٠٧ - ١٠٨: (يعني أنك تعلمه معللة المجزوم وإن لم يكن مجزوماً عند البصريين لزوال مقتضى الإعراب منه، وهو حرف المضارعة ولكنهم علموه معللة المجزوم في الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الأمر، ومن ثمة توهم الكوفيون أنه معرب)، ينظر الإنصاف ٥٢٤/٢، مسألة رقم ٧٢ وشرح الفصل لابن يعيش ٥٧٧ وما بعده وشرح الرضي ٢٧٧٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٨، وشرح الرضي ٢٧٧٢.

(٣) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢٧٧٢، والإنصاف ٥٢٤/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في شرح الفصل لابن يعيش ٦١/٧ وشرح الرضي ٢٧٧٢.

معنوي وهو كونه أمراً.

قوله: (فإن كان بعده ساكن إلى آخره) [وليس برباعي زدت همزة وصل]^(١) يعني أنك إذا حذف حرف المضارعة، فإن كان بعد حذف حرف المضارعة ساكن، نحو: (يَضْرِبُ) (يَسْتَخْرِجُ) رُدَّتْ همزة وصل، يعني إذا أردت أن تأتي منه بالأمر ردت همزة وصل توصلاً إلى النطق بالساكن فتقول (اضرب) (استخرج) بخلاف ما إذا كان بعد حرف المضارعة متحرك نحو: (يَعُدُّ) و(يَقُومُ) فإنك تقول في الأمر: (عُدَّ) و(قُمْ) ولا يحتاج إلى همزة وصل، لأن ما بعدها متحرك، واحترز من الرباعي نحو: (يعطي) فإنك تزيد همزة قطع كما ذكر ب(عَدَّ) وقد شذ في الثلاثي الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن واحد ومن كان قياسها أن يزداد في أصلها همزة وصل، لكنهم استعملوا مع كثرة ورود هذه الألفاظ الثلاثة، وقد جاء في (مَرٌّ) و(جَدُّ) الأمران،

فقالوا: أمر و(أمرٌ) قل تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(٢) ولا يقاس عليها بالخذف.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٨٧ - ٥٩. (وقل الرضي في شرحه ٣١٩٢: قوله وليس برباعي: يعني به بلب أفعل وحده فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف المضارعة حرف ساكن، ولا يجلب فيه همزة الوصل، ويعني بالرباعي ما مضيه على أربعة أحرف).

(٢) طه ١٣٢/٢٠، وتعلمها ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقاً نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾.

قوله (مضمومة إن كان بعده ضمة)^(١) يريد إن كان ثالث حروف المضارعة ضمة أصلية ضمت همزة في الأمر نحو: (أقتل) (ادعي يا امرأة) للاتباع لأنهم لو فتحوها ألبس بالمضارع ولو كسرها كان مستثلاً.

قوله: (ومكسورة فيما سواه)، يعني فيما سوى المضمومة، وذلك حيث يكون ثالث المضارعة مفتوحاً أو مكسوراً أو ضمة عارضة، نحو: (اضرب) (اعلم) (انطلق) (استخرج) (استن) بكسر الهمزة، لأنك لو فتحتها التبت في (أضرب) بمضارع (أضربت) وفي (أعلم) بمضارع ما لم يُسم فاعله، وقد اختلف في همزة الوصل فقل الجمهور:^(٢) اجتلبت ساكنة تقليلًا للزيادة وحركت بالكسرة على أصل التقاء الساكنين، وضعف بأنه يؤدي إلى التوصل إلى ساكن بساكن، ولكن اجتلبت متحركة وخصت بالكسر لتوسطه في الخفة بين الفتح والضم، وروي عن سيوبه^(٣)، ولأن الفتحة قد تكون لغير همزة الوصل، ففرقوا بين ما كانت للتوصل وغيره، وإنما ضمت حيث تضم للاتباع كراهية الخروج من كسر إلى ضم ك(حيك).

قوله: (وإن كان رباعياً فمفتوحةً مقطوعةً)، يعني وإن كان الفعل

(١) قل الرضي في شرحه ٣٦٩/٢: اعلم أن أصل حركة همزة الوصل الكسرة في الأسماء كانت أو في الأفعال

أو في الحروف ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعلة....).

وإنما ضمت فيما انضم ثالثة في الأمر كـ (أقتل) أو في غيره كـ (انطلق) واقتدر اتباعاً واستثلاً للخروج من الكسرة إلى الضمة.

(٢) ينظر هلمش شرح الرضي ٣٦٩/٢.

(٣) ينظر الكتاب ١٤٦/٤.

رباعياً، كانت الهمزة فيه مفتوحةً مقطوعةً نحو: (أعط) و(أكرم)، وإنما فتحت لأنها لو كسرت التبت بأمر الثلاثة في (اضرب) ولم (يُدر) هل هو أمر من (ضرب) أو من (أضرب)، ولوضمت التبت بمضارعه أيضاً، وإنما كانت مقطوعة لأنها الهمزة التي كانت للماضي وليست للتوصل، وإنما سقطت في المضارع كراهة اجتماع همزتين مع المتكلم نحو: (أنا أكرم) فحذفوا معه وطرّدوا مع سائر حروف المضارعة، وجعلت في الأمر لزوال المقتضي لحذفها، والدليل على ذلك ورودهما فيما بعد حرف المضارعة فيه متحرك نحو: (أعدّ) (أردّ) من (يعيدّ) و(يريدّ)، فلو كانت للتوصل لم يدخل عليهما.



مركز تحقيق وتطوير علوم عربي

فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أي (فعلٌ) المفعول الذي (لم يُسمَّ فاعله) [وهو ما حذف فاعله]^(١) وهو قرعٌ على سمي فاعله عند جمهور البصريين^(٢) بدليل (بويص) و(سوير) بلا إدغام لعدم (بايع) و(ساير) ولو كان أصلها لوجب إدغامه، وقل المبرد^(٣) والكوفيون: هو أصل برأسه لحيء أفعل لم تستعمل إلا لما يسمي فاعله نحو: (جُنَّ زيدٌ) و(حُمَّ عمرو) و(رُهِيتَ يا رجل) و(نُتِجَتِ الناقة).

قوله: (فإن كان ماضياً [و١٢١] ضم أوله) قسم المبني للمفعول إلى ماضٍ ومضارع، وبدأ بالماضي، وذكر أنه (يُضَمُّ أولُهُ ويُكْسَرُ ما قبلَ آخره)، وهذا مطرد في كل ماضٍ ثلاثي مجرد ك(ضَرَبَ) أو مزيد فيه ك(استخرج) و(أَكْرَمَ) ورباعي مجرد ك(دَحْرَجَ) أو مزيد ك(يدحرج)، وإنما غيرت صيغة الفعل خوف اللبس بالمفعول القائم مقام الفاعل بالفاعل الحقيقي، وخص بالتغيير لقلة استعماله، وكثرة استعمال الفاعل، وليسبق

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكلية المحققة، قل الرضي في شرحه ٢٦٩/٢ - ٢٧٠: هذا حد مطرد عند سيويه، وإما على منذهب الكسائي في نحو ضربني وضربتُ زيداً، وهو أن الفاعل يحذف في الأول على ما مر في باب التنزع. وعلى منذهب الأنخفش وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر قل: جوز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر).

(٢) ينظر رأي البصريين في الجمع ٣٧١.

(٣) ينظر المقتضب ٥٠/٤، والجمع ٣٧١.

الفاعل، فَأُعْطِيَ الْأَخْفُ وَغَيْرُ إِلَى فُعِلَ وَلَمْ يُقْتَصَرْ عَلَى ضَمِّ الْفَاءِ دُونَ كَسْرِ الْعَيْنِ خَشْيَةَ اللَّيْسِ بِالْمُضَارِعِ، فِيمَا أَوَّلَهُ هَمْزَةٌ مِنَ الرَّبَاعِيِّ نَحْوُ: (أُعْلِمَ وَأُكْرِمَ) وَلَا عَلَى كَسْرِ الْعَيْنِ خَشْيَةَ الْعِلْمِ بِ(عُلِمَ).

قوله: (ويضم الثالث مع همزة الوصل)، استثنى فعلين أحدهما ما أوله همزة وصل نحو: (انطلق) و(اقتدر)، فإنه يضم فيه الحرف الثالث مع الهمزة وجوباً خوف اللبس بما سمي فاعله إذا كان أمراً في نحو: قلت له: (استخرج) لأن الهمزة تزول في الدرج^(١).

قوله: (والثاني مع التاء)، وذلك نحو: (تُعْلِمَ) وإنما وجب ضمُّه: (خوف اللبس) بمضارع (عَلِمْتُ).



قوله: (ومعتل العين، الأفصح قيل ويبيع إلى آخره) [وجاء الإشمام والواو]^(٢) لما فرغ من الصحيح بين بناء المعتل، فإن كان معتل الفاء فحكمه حكم الصحيح، نحو: (وعدّ) ويجوز قلب الفاء همزة، وإن كان

(١) العبارة منقولة عن شرح المصنف ١٠٨ بتصرف دون إسناد ثم قل المصنف في شرحه ١٠٨: لأنهم لو اقتصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل تحذف في الدرج لا تلبس حينئذ بصيغة الأمر في مثل قولك: إلا استخرج فضموا ما بعد الساكن ليرتفع هذا اللبس.

(٢) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة، والإشمام هو: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يعتد بها ولا تكسر وزناً أو أن يشم الحرف الساكن حرفاً كقولك في الضمة: هذا العمل وتسكت فتجد في فيك إشملها للام لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكاً يعتد به، ولكن شمة من ضمة خفيفة ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضاً ينظر اللسان ملكة (شم) ٣٣٣/٤، وينظر باب علل الروم والأشمام في الكشف عن وجوه القراءات ١٢٢/٨ وما بعدها، وكتب سيويه ١٦٧/٤ - ١٦٩ - ١٧٩ قل ابن ملك في ألفيته: واكسِرْ أو اشْمِ فائلائي أعلْ عينا وضم جاك (بوع) فاحتمل

معتل العين فإن صح فيما سمي فاعله، صح فيما لم يسم فاعله، نحو: (عُورَ) و(صِيدَ) فإن أعل نحو: (قيل) و(بيع)، فلك ثلاث لغات أفصحها (قيل) و(بيع) في الياء الخالصة، وأصله (قُول) و(بُيعَ)، ثقلت الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركته، لأنها أخف عليه من الضمة، وقلبت الواو في (قيل) و(بيع) ياء لتصح الكسرة.

وقال المصنف: ^(١) حذفت حركة العين لثقلها، ولم تنقل إلى ما قبلها لأن النقل لا يكون إلا إلى ساكن، ثم قلبت ضمة فأتبع كسرة لتصبح الياء كسرة وحملت عليه.

قوله: (وبعدها الإشمام فيهما معاً)، وهو أن ينمو بالكسرة فاء لفعل نحو: الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو: الواو قليلاً، لأنها تابعة لحركة ما قبلها، وهو فصيح ^(٢) قريء به في السبعة ^(٣)، وبعدها (قُول) و(بُيع) واوا لتصبح الضمة وهي قليلة حكيك عن فقّسٍ ودبير ^(٤) قال:

[٦٤٦] ليت زمانا بوع فلشريت ^(٥)

(١) وقد ابن عقيل في شرحه على الألفية ٥٠٢/١ وما بعدها إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل

العين سمع في فائنة ثلاثة أوجه:

١- إخلاص الكسر.

٢- وإخلاص الضم.

٣- والإشمام.

(٢) هذه العبارة منقولة عن شرح الرضي ٣٧٠/٢ - ٣٧١ دون إسناد.

(٣) ومنه قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ملكاً ويا سماء أفلعي وغيض الله) بالإشمام في (قيل وغيض)

هود ٤٤/١ وينظر الكشف ١٢٢/١ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٥٠٣/١.

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوان ١٧١، ونغمة:

وقال:

[٦٤٧] حوكت على نيرين إذ تحك^(١)

قوله: (ومثله باب اختير وانقيد)، يعني مثل قيل وبيع في جواز اللغات الثلاث، لأن الأصل اختير وانقيد بكسر حرف العلة فصار (اختير) و(قود) على وزن (بيع) و(قول) فحمل عليها قل نجم الدين: ^(٢) وشرط النقل في معتل العين أن لا تكون اللام حرف علة نحو: (طوي) و(استقوي)، لأن العين لو أعلت في الماضي وجب في المضارع، ولو أعلل لقل: (يطاي) و(يُقي) وهم لا يهتملون في الفعل ياء مضمومة لثقله.

قوله: (دون استخير وأقيم) ^(٣)، معناه أنه لا يجوز حمله على (قول)

وهل ينفع شيئاً لست

ينظر شرح السفر الأول ٧٢٧٢، وشرح المفصل ٧٠٧، وشرح ابن عقيل ٥٠٢٨، ومغني اللبيب ٥١٣، وشرح شواهد المغني ٨١٩٢، وأوضح المسالك ١٥٥٢، وشرح الأشئري ١٨٧٨، وجمع الهوامع ٢٧٨، ٢٧٩، ويروى شياها بلك زماناً.

والشاهد فيه قوله (يوع) فإنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بنه للمجهول أخلص ضم فائه على لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشرح... والمشهور (بيع).
(١) صدر بيت من الرجز، وتلمذ:

تَحْبِطُ الشوك ولا تشاك

نسب لرؤية ولا يوجد في ديوانه وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٢٨، والمنصف ٢٥٠٨، والمقاصد النحوية ٥٢٧٢، وجمع الهوامع ٢٧٨، وشرح الأشئري ١٨٧٨، ٢٢٢، ويروى عن (نولين).

والشاهد فيه قوله: (حوكت) على لغة بعض العرب والمشهور حيكت، وهو فعل ثلاثي معتل العين فلما بني للمفعول أخلص كسرة فائه ويروى (حوكت) ويكون شاهداً للوجه السابق.
(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٧٢ والنقل بتصرف.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٧٧٢: يعني أن بابي استفعل وأفعل معتلي العين لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر دون الضم والإشمام لأن سيهما في الثلاثي المجرد والباين المذكورين ضم ما قبل حرف

و(بيع) كما حمل (اختير) و(انقيد)، لأن ما قبل حرف العلة فيه ساكن وفي (قول) و(بيع) مضموم فاختلفا، لأن أصله (استُخِيرَ) و(استُقُومَ) فتغلب الكسرة على حرف العلة فنقلت إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء في (استُقُومَ) لتصح الكسرة، وهي اللغة الفصيحة في (قيل) و(بيع)، وإن كان معتل اللام فليس فيه إلا قلب حرف العلة ياء، إن كان واواً لانكسار ما قبله نحو: (دُعِيَ) و(نُمِيَ)، وإن كان ياء بقيت على حالها نحو: (رُمِيَ) وبعض العرب تقلبه ألفاً قال:

[٦٤٨] أفي كلِّ علمٍ مائتٌ تبعثونه

على محمَّرٍ ثوبتُموه مَارُضاً^(١)

أي (رُضاً). وأما إذا اتصلت التاء والنون نحو: (بعث) و(قلت) و(بعنا) و(قلنا)، فقال سيبويه:^(٢) يجوز قيتها ما جاز في قيل وبيع فتقول: (بعث) و(قلت) بكسر الفاء ثم الإشمام، ثم ضم الفاء فيهما، ولا يمتنع الكسر والضم خوف اللبس بل بسبب قرينة لفظية أو معنوية كما في اللفظ المشترك، وقالت طائفة من النحاة: إن كانت الفاء [ظ١٢١] مضمومة فيمسا

العلة، وما قبلها في بابي استفعل وأفعل ساكن، فلا بد من نقل حركة عين الكلمة إليه نحو: يقول وبيع، ويخلف، وينظر جمع الهوامع ٣٧٨ وما بعدها.

(١) البيت من الطويل، وهو لزيد الخير في الكتاب ١٢٩٨، و ١٨٧/٤، وينظر شرح المفصل ٧٦/٩.

والمائت: النسب مجتمع في الخير والشر، وأراد هنا الشر ثوبتُموه جعلتموه لنا ثواباً.

والشاهد فيه قوله: (رُضاً) بمعنى رُضِي في لغة طيء فهم يكرهون مجيء ياء متحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها لتقلب إلى الألف لحقتها فيقولون في بقي بقي وفي رُضِي رُضِي فصلت إليه متحركة مفتوحاً ما قبلها فقلبها ألفاً ...

(٢) ينظر الكتاب ١٨٧/٤ وشرح المفصل ٧٧/٩.

سمي فاعله، فالمختار كسرهما، ثم الإشمام، ثم الضم، نحو: ضمت ياء (يَوْم) وقلبَ ياء (قُولَ)، وإن كانت فيه مكسورة، فالمختار هنا الضم، ثم الإشمام، ثم الكسر، نحو: (بَعْتُ) و(خِفْتُ) دفعاً للبس، وقال ابن مالك: ^(١) يلتزم الإشمام فيما يلبس نحو: (قُلْتُ) و(بَعْتُ) وأما المضاعف، فإن كان مفكوكاً فيما سمي فاعله أو ملحقاً بقي على حاله نحو: (سيست الدابة)، (لُحِجَّتْ عَيْنُهُ وَخَلِبَتْ) و(تُرِيدَ) وإن لم كذلك، فإن كان ثلاثياً وجب الإدغام وضمُّ الفاء نحو: (رُدَّ) وكسرهما بعض الكوفيين ^(٢)، وحكي عن العرب، وبعض النحاة أجاز الإشمام، وإن كان زائداً فمضاعف العين كالصحيح نحو: (خُلِّصَ) وإن كان مضاعف اللام، فإن كان قبلها متحرك ضمَّ نحو: (اضْطُرَّ)، ومن كسر الراء في (رُدَّ) كسر الطاء هاهنا، وإن كان قبلها ساكن غير مد كسر، نحو: (أَقْشَعُرَّ)، وإن كانت ملةً، حذفت حركة المكرر عند البصريين ولم تنقل: (أَحْمُورٌ) و(أَطْمُونٌ) وأجاز الكوفيون نقل كسرة المكرر إلى قبل حرف العلة وقبله ياء، فتقول: (أَحْمِيرٌ) و(أَطْمُونٌ).

قوله: (وإن كان مضارعاً إلى آخره) [ضمُّ أوله، وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً] ^(٣) رجع إلى أول الباب لأنه قسمه إلى ماضٍ ومضارع، فلما فرغ من الماضي ذكر المضارع، وهو ينقسم كما في الماضي إلى صحيح ومعتل ومضاعف، فالصحيح يضمُّ أوله ويُفتح ما قبل

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٢١/٢ وما بعدها.

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٧٢٢/٢ ومن العرب من يكسر فله (تُرِيدُ) ونحوه.

بإخلاص وإشمام وجمع الهوامع ٢٧/٦.

(٣) ما بين الحصريين زيادة من الكافية المحققة.

آخره كما ذكر، نحو: (يُضْرَب) و(يُدْحَرَج) و(يُسْتَخْرَج)، وإنما لم يقتصر على أحد الأمرين خوف اللبس لأنه لوافقصر على ضم أوله التيسر بمضارع (أَعْلَمَ)، ولوافقصر على فتح ما قبل آخره التيسر ب(تَعْلَمَ) أما المعتل، فمعتل الفاء ثبتت فيه نحو: (يوعد) و(يوهب)، ومعتل العين تنقلب ألفاً نحو: (يُقَال) و(يُبَاع) حملاً على ماضيه، لأنه تحرك آخر حرف العلة وانفتح ما قبله فيه إلا أن يصح ماضيه، فإنه يصح نحو: (يُوَعَزُّ) و(يُصَيِّدُ) ومعتل اللام تنقلب ألفاً أيضاً نحو: (يُغْزَى) و(يُرْمَى) ويستدعى لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، وأما المضاعف فالملحق حكمه حكم ما ألحق به، نحو: (تُجْلِبَب) في الملحق ب(تُدْحَرَج) وغير الملحق إن كان مضاعف العين فكالصحيح، نحو: (يُتَخَلَّصُ)، وإن كان مضاعف اللام، فإن كان قبل المضاعف ساكن وهو صحيح نقلت الفتحة إليه، نحو: (يُقَشَّعَرُّ) وإن كان متحركاً أو حرف علة حذفت وبقي مدغماً، نحو (يُضْطَرُّ) و(يُحْمَرُّ) و(يُطْمَأَّنُّ به).

المتعدي وغير المتعدي

(فالتعدي: ما يتعلق فهمه على متعلق ك(ضرب)، التعدي في اللغة المجاوزة، وفي الاصطلاح، ما ذكر معناه أنك إذا قلت ضرب فقد توقف فهمه على مضروب^(١) .

قوله: (وغير المتعدي بخلافه ك(قعد))، يعني إذا قلت: (قام) و(قعد) فهو تام بفاعله ولم يتوقف فهمه على غيره، واعترض فإن نحو: (قعد) يتوقف منهما على معناه وهو ظرفه، ومتعلق أيضاً بواسطة حرف الجر، وأجيب عن الظرف، بأنه قصد بالمتعلق المفعول به، وعن المتعدي بحرف أو نحوه بخلاف المتعدي بنفسه، فإنه لا يعقل معناه إلا وقد عقل له متعلق جملة، وقد جعل المصنف^(٢) التعدي وال لزوم راجعين إلى المعنى، وقد وجدت أفعال متفقة المعنى، ومنها ما يتعدي ومنها ما لا يتعدي، نحو: (أَمِنَ) و(صَلَّقَ) و(خاف) و(أشفق) تقول (أمنتُ بزيد)، (وصدقت زيدا) مع اتفاقها معنى، و(خفت زيدا) و(أشفقت منه)، وأفعال متفقة في المعنى، ومنها ما يتعدي إلى واحد ك(عَرَفَ)، ومنها ما يتعدي إلى اثنين ك(عَلِمَ)

(١) قال الشريف الجرجاني في حاشية الرضي ٢/٢٧٢: وهذا كما ذكرنا في حد المفعول به أن الذي يقع عليه فعل الفاعل ك (ضربت زيدا) أو يجري مجرى الوقوع عليه نحو: (ما ضربت زيدا).

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠٩.

والأولى الرجوع في التعدي وعدمه إلى السماع.

قوله: (والمتعدي إلى واحد كـ (ضرب)، الفعل ينقسم إلى متعدي بكل حال، وهو ينصب مفعولا لفظاً كـ (ضربتُ زيداً) ومحلاً كـ (مررت بزيد) ولازم بكل حال نحو: (كُرمَ) و(ظُرِفَ) ومتعدي في حال دون حال نحو: (كَلْتُ زيداً) و(كَلْتُ له)، و(وزنته) و(وزنت له)، وشرطه كثرتهما على سواء، فإن قل أحدهما ألحق بالآخر وكان الأقل على التضمن، أوحذف الحرف والمتعدي [و١٢٢] بنفسه منه ما يتعدى إلى واحد كـ (ضرب)، ومنه ما يتعدى إلى اثنين، الثاني هو الأول كـ (علمت) ^(١)، ومنه ما يكون الثاني غير الأول كـ (أعطيت) ^(٢) ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة كأعلمت، والمتعدي بنفسه قد يصح أويضمن معنى اللازم نحو: (فلان يُعطي ويمنع ويضرُ وينفع) أي يعطي الإعطاء والمنع والضرر والنفع من غير نظر إلى مفعول، ومنه ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ﴾ ^(٣).

وقد يصح أن يُضمَّن معنى التعدي بحرف نحو: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي نَزِّيَّتِي﴾ ^(٤) أي بارك، و﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ ^(٥) أي يخرجون، وقوله:

(١) أي ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

(٢) أي ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

(٣) الرعد ١٩/١٣، والآية: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾. وفي الأصل: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ كَمَنْ لَا يَعْلَمُ﴾.

(٤) الأحقاف ١٥/٤٦ والآية: ﴿قُلْ رَبِّي أَوْزَعَنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلَحَ لِي فِي نَزِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

(٥) النور ٢٤/٦٣ وتعلمها: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

[٦٤٩] يجرح في عراقبها نصلي^(١)

أي ينزل وذلك بشرط تقارب معنى المتضمن، والمتضمن والمتعدي بحرف يجوز حذف الحرف منه قياساً، إن كان المفعول (إنَّ) أو (أَنَّ) المصدريتين، وبحكم على موقعه بالتنصب عند سيويه^(٢) وبالجر عند الخليل^(٣) والكسائي^(٤) وإن كان في غيرها جاز في أفعال محصورة مسموعة وهي: (اختار) و(استغفر) و(أمر) و(سمى) و(دعا) و(كنى) و(زوج) و(صلق) و(عَيَّن) تقول: (اخترتك من الرجال)، (اخترتك الرجال)، و(استغفرت الله من الذنوب) و(استغفرت الله ذنباً)، و﴿سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾^(٥) و(دعوت بك)، و(دعوتك)، و(كنتك بأبي الحسن وأبا الحسن) و﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾^(٦) و﴿زَوَّجْنَاهُكَ﴾^(٧) و(صدقك وصدقت بك) و(عيرتك بسوء فعلك) و(سوء فعلك) وفيه مذهب أن تنصب عند الحذف وعليه:

(١) هذا عجة بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٦، وينظر أساس البلاغة للزمخشري ٢٩٦ ملء (عند) وشرح المفصل ٣٩٢، وأما ابن الحاجب ٢٥١/١، ومغني اللبيب ٦٧٦، وخزانة الأدب ١٢٨/٢، ٢٣٣/١٠، وتام البيت:

وإن تعتذر بلخل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقبها نصلي

والشاهد فيه قوله يجرح والشاهد فيه حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر في الجرح.

(٢) ينظر الكتاب ١٢٠/٣.
(٣) ينظر الكتاب ١٢٧-١٢٧٣.
(٤) ينظر شرح الرضي ٢٧٣/٢، وقال: الأول أولى - أي رأي سيويه - يضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً.

(٥) آل عمران ٣٧٣ وتعلمها: ﴿وإني سميتها مريم وإني أعيذها وخيرتها من الشيطان الرجيم﴾.
(٦) الدخان ٥٤/٤٤ وتعلمها: ﴿كذلك وزوجناهم بحور عين﴾.
(٧) الأحزاب: ٢٧/٣٣ وتعلمها: ﴿فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم...﴾.

[٦٥٠] استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَهُ (١)

وقوله:

[٦٥١] أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ (٢)

والثاني أن تجر وعليه:

[٦٥٢] إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ

أشارت كليب بالألف الأصابع (٣)

أي إلى كليب وقوله:

(١) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزة:

رَبُّ الْعِبَادِ إِلَهُ الْوَجْهِ وَالْعَمَلِ

هو بلا نسبة في الكتاب ٣٧٨، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٢٠/١، والمقتضب ٣٣٧/٢، وأدب الكاتب ٥٢٤، وشرح المفصل ٣٣٧/٧، وأوضح المسالك ٢٨٣/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨١، واللسان مائة (غفر) ٣٣٧٤/٥، والمقاصد النحويّة ٣٣٧/٣، وجمع الهوامع ٧/٥ وخزانة الأدب ١١٧٣، وشرح شذور الذهب ٣٨١، وجمع الهوامع ١٨/٥، والشاهد فيه قوله: (استغفر الله ذنباً) حيث نصب بـ"استغفر" مفعولين وعنده إليهما بدلون توسط حرف جر

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَلٍّ وَذَا نَشَبٍ

وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ وينظر الكتاب ٣٧٨، ومعني اللبيب ٧٣٦، وشرح شواهد المغني ٧٣٧/٢، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ١٣٦ وللعليل بن مرداس في ديوانه ١٣٦، وينظر: المقتضب ٣٣٧/٢-٨٦، والختب ٥٧٨-٥٧٢، وشرح المفصل ٥٠/٨، وشرح الرضي ٣٧٣/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨١، وجمع الهوامع ١٨/٥.

والشاهد فيه قوله: (أمرتك الخير) و (أمرت به) فقد تعدى في الجملة الأولى إلى مفعولين بنفسه، وفي الجملة الثانية قد تعدى إلى الأول بنفسه وهو التاء التي هي نائب فاعل بعد حذف المفعول وإلى المفعول الثاني بحرف الجر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩٢، ومعني اللبيب ٤٤٣-٣، وشرح شواهد المغني ١٢/١، وشرح الرضي ٣٧٣/٢، وأوضح المسالك ١٧٨/٢، وجمع الهوامع ٣٣٧/٤، وخزانة الأدب ٦٦٩/٣، والشاهد فيه قوله: (أشارت كليب) حيث جر قوله (كليب) بحرف جر محذوف وذلك شذوذاً.

[٦٥٣] فقالوا: كيف أنت فقلت خير

يقضي حاجة ويقوت حاج^(١)

بخير، والتعديّة تكون بأحد أمور ثلاثة: بالهمزة وتضعيف العين وحرف الجر نحو: (أخرجت زيداً)، و(خرّجته)، و(ذهبت به) فالهمزة تفيد تصديره على ذلك الوصف من غير تعريض لكون مفرقاً أو دفعاً، والتضعيف يفيد حصوله شيئاً فشيئاً، وقد لا يفصل ذلك نحو: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٢) والياء للمشاركة مع الفعل المعنى بها، وزاد بعضهم في المعديات شيئاً الطلب نحو: (استخرجته)، وبعضهم المفاعلة نحو: (جاذبت زيداً الثوب)، فهذه المعديات إذا دخلت على اللازم تعدى إلى واحد وإذا دخلت على المتعدي إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة، ولا يجمع بينهما ولا بين اثنين منهما لمفعول واحد، وأما بالنسبة إلى مفعولين فجائز كقول المتنبي:

(١) البيت من الواقري، وهو في درة الغواص ٧٨، وقد نسب لأبي الحسين بن فارس اللغوي وهو ثالث ثلاثة أبيات وهي:

وقالوا كيف أنت فقلت خير تقضي حاجة وتقوت حاج
إذا ازدهت هموم الصدر قلنا عسى يوماً يكون لها انفراج
ندمي هرتي وسرور قلبي دفائر لي ومعشوقي السراج

والتحليل فيه قوله (فقلت خيراً) حيث حذف الخلف من خير وتقديره بخير. وفيه شاهد آخر ذكره صاحب درة الغواص حيث جمع (حاجة) على (حاج).

(٢) الفرقان ٢٢/٢٥ والآية: (وقل الذين كفروا لولا أنزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً).

[٦٥٤] أسير إلى إقطاعه في ثيابه

على طرفه من داره بحسبه^(١)

وأما دخول اللازم في المتعدي فإن كان إلى اثنين أو ثلاثة لم يجر دخوله،
تقدم أو تأخر لقوته وقيل لطوله وقد أجاز بعضهم نحوقوله:

[٦٥٥] أحجج لا تعطي العصاة منهم

ولا الله يعطي للعصاة منها^(٢)

وإن كان الواحد، فإن تقدم المفعول جاز نحو: ﴿الرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣) لأنه
ضعف بتقديم مفعوله فاحتاج إلى ما يقوم، وإن تأخر لم يجر، وما سمع لم
يقس عليه، نحو قوله:

[٦٥٦] هذا سراقه للقرآن يدرسه^(٤)

من رخصتكم في علومهم

(١) البيت من الطويل، وهو للمتي في ديوانه ١٤٩/٤.
والتمثيل فيه قوله: (أسير إلى إقطاعه) حيث تعدى الفعل أسير إلى مفعوله بحرف الجر.
(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٢٢، وينظر مغني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهد
المغني ٥٨٧/٢، وجمع المواع ٢٠٦/٤، والدرر ١٢٣/٤، وشرح التصريح ١٧٢.
والشاهد فيه (يعطي للعصاة منها) حيث دخلت اللام على أحد المفعولين المتأخرين عن العامل لقوته،
وهذا شذ.

(٣) يوسف ٤٣/١٢ وهي: (يا أيها الملا أفتوني في رؤي إن كنتم للرؤيا تعبرون).
(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يقطع الليل نسيحاً وقرآنا

وهو برواية مختلفة لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، وإصلاح المتطو ٢٩٠، ومغني اللبيب ٢٨٨، واللسان مائة
(عن) ٣١٤٦/٤، ويروى فيه ضحوا أشط عنوان السجود به
والشاهد فيه قوله (يدرسه) حيث جاء الضمير مفعولاً مطلقاً ضميراً للقرآن

قوله: (والمتعدي إلى ثلاثة كأعلم وأروى) [أنبأ ونبأ وخبر^(١)] وزاد
سيبويه^(٢) (نبأ) واستل بقوله:

[٦٥٧] نُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفْلَةَ كاسْمِهَا

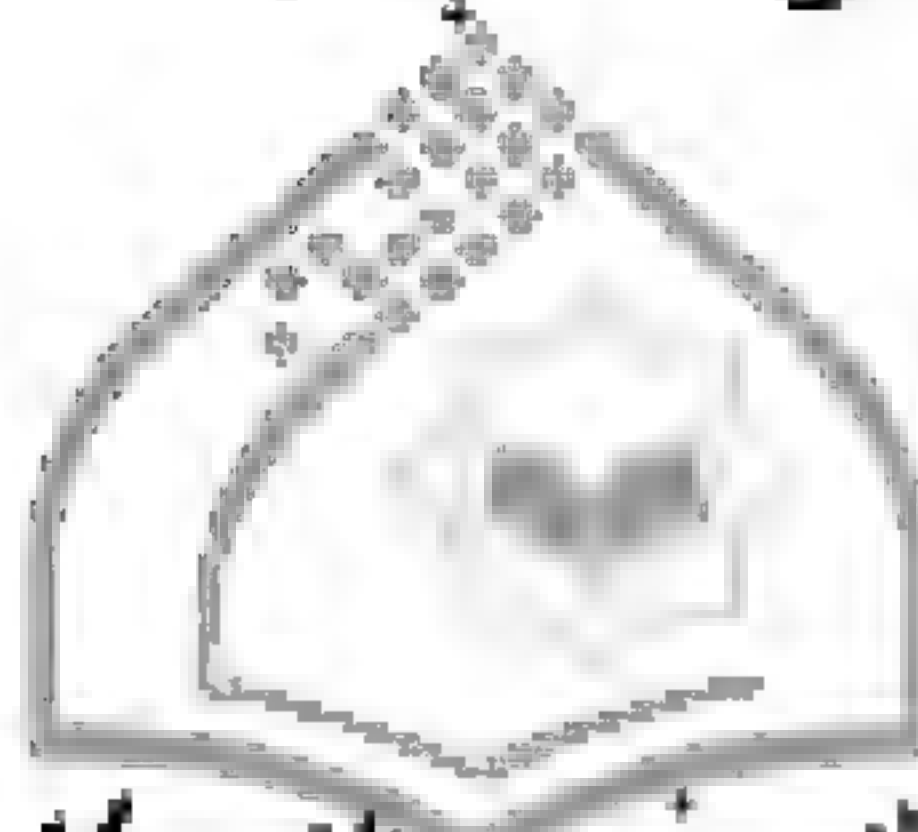
يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَلِ^(٣)

[ظ ١٢٢] وزاد الفارسي^(٤) والجرجاني^(٥) (أنبأ) وزاد الفراء^(٦) (أخبر)

و(خبر) قال:

[٦٥٨] مَلَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا

وْغَلَبَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي^(٧)



(١) ما بين الحصريتين زيدة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر الكتاب ٤٣٦.

(٣) البيت من الكلل، وهو للناطقة الديواني في ديوانه ٥٤، وينظر شرح ابن عقيل ٤٥٦٨، وشرح التصريح ٣٦٥، والمقاصد النحوية ٤٣٩٢، وشرح عمدة الخط ٢٥٢، وخزانة الأدب ٣١٥/١ - ٣٣٣ - ٣٣٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨٧/٢.

والشاهد فيه تعدي الفعل (نبأ) إلى ثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل والضمير التله في نبته وثانيها زُرْعَةً وثالثها الجملة الفعلية (يهدى).

(٤) ينظر رأي الفارسي في المقتصد بشرح الإيضاح ٤٩٣٦، والهمع ٢١٩٢، ونقل ابن مالك رأيه عن التذكرة ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٦٩/٢.

(٥) ينظر رأي الجرجاني في المقتصد بشرح الإيضاح ٤٩٣٦ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨٧/٢.

(٦) ينظر همع الفوامع ٢٥٧/٢.

(٧) البيت من البسيط، وهو الرجل من بني كلاب في المقتصد النحوية ٤٤٣٦، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٤٥٧٨، وشرح التصريح ٣٦٥/١، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨٢/٢ والهمع ٢٥٢/٢، ويروى وما عليك بدل ملا عليك وخبرتنني بدل أخبرتنني.

والشاهد فيه قوله (أخبرتني) حيث نصب الفعل أخبر ثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل وهو التله وهو المفعول الأول وثانيها به المتكلم وثالثها رنفاً.

قال:

[٦٥٩] وَخُبِّرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً

فَلَقَبْتُ مِنْ أَهْلِ بِمَصْرٍ أَعُودَهَا^(١)

وزاد الكوفيون^(٢) (حَدَّثَ) قال:

[٦٦٠] فَمَنْ حُسِدُ

ثُمَّ سُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعُلَاءُ^(٣)

وإنما عُنِّيَ (أعلم) و(أرى) إلى ثلاثة، لأنهما من (عَلِمَ) و(رَأَى)

المتعدي إلى اثنين فلما دخلت الهمزة عدتهما إلى الثالث، ودخولهما سماع
عند سيبويه^(٤) والجمهور، وحملت عليها هذه الألفاظ لورودها وموافقتها

(١) البيت من الطويل، وهو للعوام بن عقبة أو (عتبة) في الدرر ٢٧٨/٢، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ١٤١٤، شرح ابن عقيل ٤٥٩/١، وشرح عمدة الحفاظ ٢٥٢، وجمع الهوامع ٢٥١/٢، وشرح
التصريح ٢٥٦/١، وشرح الأشموني ١٦٧/١ وخزانة الأدب ٣٦٩/١، ويروى: سوداء القلوب كما
في الجمع.

والشاهد فيه قوله (خُبِّرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً) حيث تعنى خبر إلى ثلاثة مفاعيل التاء في
خبرت وهي نائب الفاعل وهو المفعول الأول، وسوداء المفعول الثاني، مريضة مفعول الثالث.
(٢) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ٢٥٢/٢.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصلته:

أَوْ مَنَعْتُم مَّا تَسْأَلُونَ

وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ٢٧، وينظر شرح المعلقات السبع ٢٢٥، وشرح القصائد العشر
٣٨٧، وشرح المفصل ٦٦٧، وتذكرة النحلة ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١، وشرح التسهيل السفر
الأول ٦٨١/٢، وجمع الهوامع ٢٥١/٢، والدرر ٢٨٠/٢، وشرح التصريح ٢٦٥/١، ويروى في ابن عقيل
الولاء بدل العلاء.

والشاهد فيه قوله (فَمَنْ حُسِدُوه لَه عَلَيْنَا الْعُلَاءُ) حيث عُنِّيَ الفعل حدث إلى ثلاثة مفاعيل، فالضمير
المرفوع نائب عن الفاعل وضمير المنصوب مفعوله ثلث والجملة (لَه عَلَيْنَا الْعُلَاءُ) وفي محل نصب
مفعوله الثالث.

(٤) ينظر الكتاب ٤٠/١، وشرح الرضي ٢٧٠/٢.

لها في المعنى، والأخفش جعله قياساً^(١)، وأجاز أن تقول: (أظننتُ) و(أحسبتُ) و(أزعمتُ) وقال سيويه: دخولها قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد وسماع في المتعدي إلى اثنين، وكذلك التضعيف والمتعدي بحرف سماع في المتعدي إلى اثنين قياس في اللازم والمتعدي إلى واحد والجمهور منعوا من التضعيف في المتعدي إلى اثنين، واختلف في عمل (أنبا) و(نبأ)، فالجمهور جعلوا عملها بالتضمين لعنى (علم) والهمزة والتضعيف فيما هو متعدي إلى اثنين، ضعيف بخلاف (أعلم) و(أرى) فقد وجدوا قبل الهمزة متعديين إلى اثنين والهمزة يجوز أن تعلّى وتُدعّ، لم يستعمل في ماضيهما وقال المصنف: ^(٢) إن هذه الخمسة أصلها أن تعلّى إلى واحد والمفعولان الآخران وقعا موقع المصدر وانتصبا انتصابه ومعنى قولك (أنبا زيدٌ عمراً قائماً) (أنبأتُ زيداً أنباءً) و(عمراً قائماً) تفسيراً للنبأ، وفرق بينه وبين (أعلمتُ زيداً عمراً قائماً) فإن (عمراً قائماً) ليس هو المصدر الذي يلزم رفع المفعولين، وإنما هو الإعلام، وإنما هو متعلق العلم والإعلام لا نفسه، وضعف كلامه بوجوه ثلاثة:

أحدها: أنه يلزم رفع المفعولين لأنهما جملة، والجملة تُحكى، ولو وقعت موقع المفعول نحو قرأت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣). وقد تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامًا عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾^(٤).

(١) ينظر شرح المصنف ١١٠، وشرح الرضي ٢٧٤/٢-٢٧٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٣) الفقه ٧٨.

(٤) الصلوات ٧٨/٢٧-٧٩.

الثاني: أنا لا نُسَلِّمُ أن (أنباته نبأً) و(خبرته خبراً) مفعول مطلق، بل هو مفعول به بدليل جواز دخول الباء عليه نحو: (أخبرتكَ بخبر) و(أنباتكَ نبأً) ولا يجوز (ضربتكَ بضرب).

الثالث: أنهما لو كانا واقعين موقع المصدر لم يجوز دخول (إنّ) و(أنّ) عليهما مثل: (أخبرتُ أنّ زيدا قائم).

قوله: (فهذا مفعولها الأول كمفعول (أعطيت))، يعني في جواز حذفه (أعلمت عمراً قائماً) فإنما يحذف الأول لأنه مغاير للآخرين، كمفعول (أعطيت)، ومنهم من منع حذفه، وروى عن سيبويه^(١) لأنه فاعل في المعنى، لأن (أعلم) بمعنى (علم) والفاعل لا يجوز حذفه، ولأنه يلتبس في بعض الصور نحو: (أعلمت زيدا عمراً قائماً غافلاً) أن يكون عمراً معلماً عند حذف زيد.

قوله: (والثاني والثالث كمفعولي علمت)، يعني أنه يجوز حذفهما معاً، ولا يجوز حذف أحدهما، لأنهما كالابتداء والخبر، وفي ذلك خلاف، فالجمهور أجازوا حذف الثلاثة معاً، كالابتداء والخبر، وحذف الأول وحده دون الآخر، وحذف الآخرين دون الأول ولم يجزوا حذف أحدهما، وروى عن سيبويه: ^(٢) أنه يجوز حذف شيء منها، وبعضهم أجاز حذف الأول ومنعوا من حذف الآخرين أو حذف أحدهما واختلفوا هل يجوز إلغاء

(١) ينظر الكتب ٤١٨.

(٢) ينظر الكتب ٤١٨-٤٣، وشرح الرضي ٢٧٧، وجمع الهوامع ٢٥٠/٢.

هذه الأفعال عن العمل في الآخرين، فالمصنف^(١) وجماعته أجازوا ذلك قياساً على مفعولي (علم)، ومنهم من منعه لأن فيه حكماً بالقوة والضعف، من حيث العمل في الأول، وفصل الجزوي^(٢) فقال: إن بنيت للمفعول جاز من حيث قد سقطت القوة وإلا لم يحز، وأما تعليقها فلجازه المصنف^(٣) وابن مالك^(٤) وجماعة نحو: (أعلمت زيدا لعمر وقائمه)، قال تعالى: ﴿هَلْ نَدَبَكُمُ عَلَىٰ رَجُلٍ يَنْبِتُكُمُ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مِرْقٍ إِنكُمُ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٥). والجمهور منعه، تؤولت الآية على حذف المفعولين الآخرين^(٦) والأفعال كلها متعدية ولازمها مستوية في عملها في المصدرية والظرفية والمفعول له ومعها والجال والاستثناء، فإذا دخلت على المتعدي إلى [و١٢٣] واحد صارت ثمانية، وإن دخلت على المتعدي إلى اثنين صارت إلى تسعة وإن دخلت على المتعدي إلى ثلاثة صارت عشرة، تقول: (أعلمت زيدا عمراً قائماً إعلماً يوم الجمعة)، (أقام فلان ضاحكاً تفهماً له وجعفرأً إلا بكرأً).

(١) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٢) ينظر رأي الجزوي في شرح التسهيل السفر الأول ٦٨٥/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٤٩/٢ وما بعدها.

(٥) سبأ ٧٨/٢ وأولها: (وقل الذين كفروا هل ندلكم).

(٦) ينظر البحر المحيط ٢٥٠/٧.

أفعال القلوب

(ظننت وحسبت إلى آخرها)، وهي على ثلاثة أقسام، منها للظن وهي (ظننتُ وحسبتُ وخِلتُ)، ومنها لليقين وهي (علمتُ ورأيتُ ووجدتُ)، ومنها متردد بينها، وهي (زعمتُ)، وحدها ما وضع لتقرير الفاعل على صفة لازمة، واحترز بلازمة عن الحال، وأما معانيها ف (ظننتُ) تستعمل فيما هو خلاف اليقين سواء كان عن إمارة نحو: ﴿إِنْ تَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّبِعِينَ﴾^(١) أولاً عن غير إمارة نحو: ﴿إِنْ يَغْضُ الزُّلْمَ إِثْمٌ﴾^(٢) . وبمعنى العلم، نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(٣) ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُهَا﴾^(٤) . وقوله:

[٣١١] فقلت لهم ظنوا بألفي ملحق^(٥)

- (١) الجاثية ٣٢/٤٥ والآية: (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا).
- (٢) الحجرات ١٢/٤٩ وهي (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ...).
- (٣) البقرة ٤٦/٢ وهي (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه يرجعون).
- (٤) الكهف ٥٣/٨ وهي (ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ولم يحلوا عنها مصرفاً).
- (٥) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزة:

سراتهم في الفارسي المسرد

وهو للريد بن الصمة في ديوانه ٤٧، ومجالس ثعلب ١٩٩، والمختب ٣٤٢/٢، وشرح المفصل ٨٧٧ وأسرار العربية ١٥٦، ولسان العرب ٢/٢٧٣٣٤.

والشاهد فيه قوله (ظنوا) حيث جله الظن بمعنى اليقين

وهو كثير، و(حَسِبْتُ) تكون بمعنى (ظَنَنْتُ)^(١) الذي هو خلاف اليقين بإمارة، و(خَلَّيْتُ) ك(جَنَيْتَ) ويجوز في مضارعها للمتكلم فتح الهمزة وكسرها، و(زَعَمْتُ)

بمعنى الاعتقاد الباطل نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢). وقد تستعمل نحو قوله:

[٦٦٢] الله صوفٍ للناس ما زعموا^(٣)

و(علمت) في اليقين، وقد جاء بمعنى الظن، نحو: ﴿قُلْ إِنِّي عَلِمْتُ لَنُؤْمِنُ بِمُؤْمِنَاتِكُمْ﴾^(٤) و(وجدت) بمعنى (علمت)، وأما (رأيت) فمعنى (علمت) وقيل بمعنى (ظننت) وقيل بمباهما معاً نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾^(٥) فالأول بمعنى الظن والثاني بمعنى العلم، وهي تستعمل في رؤية القلب ورؤية العين والخُلُيَّة، ورأيت زيدا بمعنى أصبت رؤيته برؤية العين، ورأيت بمعنى أصبت رؤيته لا يتعديان إلا لواحد ورؤية

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١١٨/٨ وما بعده شرح المفصل ٧٧/٧ وما بعده شرح الرضي ٢٧٧/٢ وما بعده شرح ابن عقيل ١ وما بعده.

(٢) التغابن ٧/١٤، وتعلمها: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُعْثُنَ ثُمَّ لَتَنْبُؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

(٣) هذا عجز بيت من المنسرح، وصدره:

نوبِّي قم وارْكَبْنِ بأهلك إنَّ

وهو للنايفة الجعدي في ديوانه ١٣٦، وجمهرة اللغة ٨١٦ واللسان العرب ١٤٠ (زعم) ١٨٣٥/٢، وخزانة الأصب ١٣٦/٩-١٣٤، ونسبه الرضي في شرحه إلى أمية بن أبي الصلت ٢٧٨/٢

والشاهد فيه قوله (زعم) قد استعمل للتحقيق وقيل بمعنى ضَمِنَ وقيل بمعنى (قل) وبمعنى وَعَدَ

(٤) المحتجة ١٠/١٠، وتعلمها: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَرَاءِ...﴾.

(٥) المعارج ٦/٧٠ - ٧.

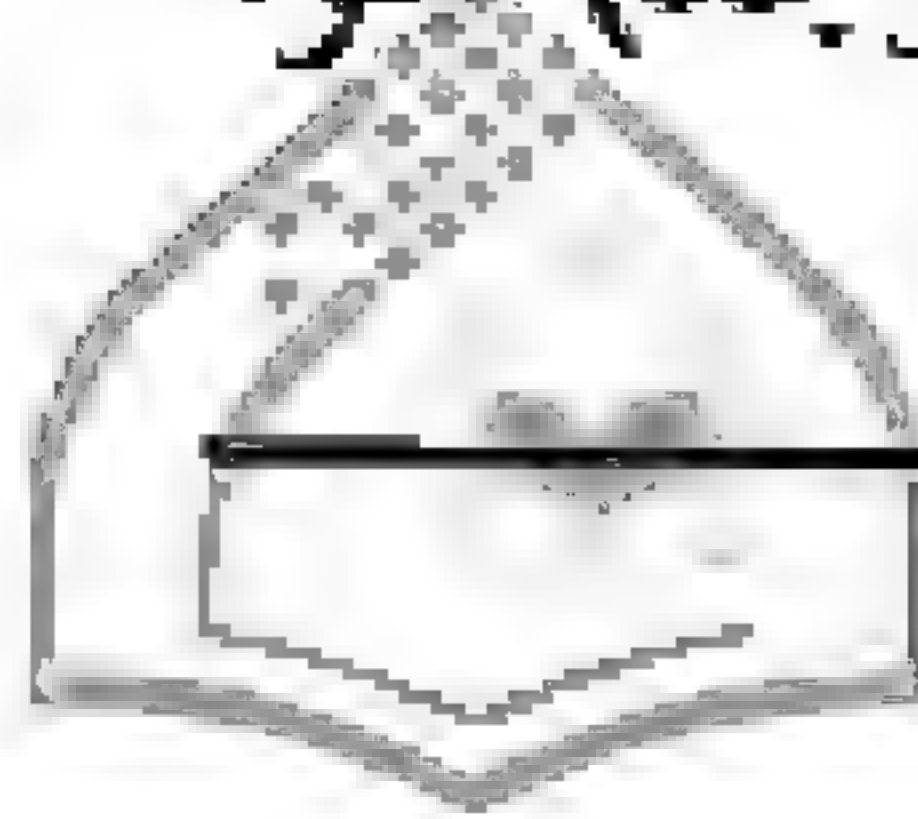
القلب والحلمية إلى اثنين نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعَصِرُ خَمْرًا﴾^(١)، وقيل: إن الحلمية تكون كرؤية العين تعالى إلى واحد وأعصر خمرًا حال، هذه التي ذكر المصنف^(٢) سبق وقد ألحق غيره بها سبقة أخرى، وهي (شعرت) و(درت) و(ألفيت) و(توهمت) و(اتخذ) و(هَب) في قوله: (هبوني أمراً منكم) و(جعل) بمعنى (سمى) أو بمعنى (غير) أو بمعنى (ظن) أو (اعتقد)، وزاد آخرون (تَعَلَّمَ) غير متصرف نحو:

[٦٦٣] تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(٣)

وآخرون (ألفى) بمعنى (وجد) نحو:

[٦٦٤] فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِيناً^(٤)



(١) يوسف ٣٦/١٢، وتعلمها: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٌ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعَصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا...﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٠، وشرح ابن عقيل ٤١٧/٨٠ وما بعده، وشرح الرضي ٢٧٨/٢-٢٧٩، وجمع الهوامع ٢٠٩/٢ وما بعده.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزيد بن سيار في شرح شواهد المغني ٩٢٣/٢، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/٨، وأوضح المسالك ٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ٢٧٣، وشرح التصريح ٢٤٧/٨، وجمع الهوامع ٢١٥/٢، والدرر ٤٦/٢، وخزانة الأدب ١٢٩/٩، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٥٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (تَعَلَّمَ) بمعنى (اعلم) فتصب مفعولين هما (شفاء) و(قهر) مع أنه غير متصرف. (٤) عجز بيت من الوافر، وصدره

وَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهَتِهِ

وهو لعلي بن زيد في ذيل ديوانه ١٨٣، وجمهرة اللغة ٩٩٣، والشعر والشعراء ١٢٣/٨، معاهد التصيص ٣٦٠/٨، ومغني اللبيب ٤٢٧، وشرح الشواهد المغني ١٧٦/٢، واللسان مكة (مين) ٣١١/٨، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (كذباً وميناً) حيث عطف الواو قوله (ميناً) على مرافقه (كذباً) وعطف المرافق على مرافقه وهذا أمر اختصت به الواو من سائر حروف العطف.

وآخرون (عَدَّ) نحو:

[٦٦٥] تعدون عقرَ النيب أفضلَ مجدكم^(١)

قوله: (فتنصب الجزأين)، وذلك لأنهما متعلقان لها كما تنصب (أعطيت)، وقل الفراء: ^(٢) الثاني فينصب على التشبيه بالحل.

قوله: (ومن خصائصها) من تبعية.

قوله: (أنه إذا ذكر أحد المفعولين ذكر الآخر)، وذلك لأن أصلهما المبتدأ والخبر فلواقترعا على أحدهما اختل المعنى، وحاصله أن الحذف على ضربين اختصار واقتصار فإن حذفا معاً، فالأكثر أجازوه اختصاراً أو اقتصاراً، وأجازاه المصنف ^(٣) بالاختصار، كقوله:

[٦٦٦] ترى جبههم علراً على وتحسب^(٤)



مركز تحقيق كتب علوم اسلامی

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزة
بني ضوطري لولا الكمي المقنعا

وهو لخرير في ديوانه ٩٠٧، وينظر لخصائص ٤٥/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، والجنى الداني ٦٠٦، ورصف المباني ٢٩٣، والمغني ٣٦٠، وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢، واللسان ملحة (ضطر) ٢٥٨٦/٤، وجمع الهوامع ٢١١/٢، وخزانة الأدب ٥٥-٥٧-٦٠.

والشاهد فيه قوله: (تعلون) حيث نصب مفعولين وهما (عقر) و (أفضل).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٨/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة.

بأي كتاب أم بأية سنة

وهو للكميت بن زيد كما في المحتسب ١٢٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٩٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٤٥/٢، وشرح الرضي ٢٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١، وأوضح المسالك ٦٩/٢، وجمع الهوامع ٢٢٥/٢، وخزانة الأدب ١٢٧/٩، والشاهد فيه قوله: (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما والتقدير: وتحسب جبههم علراً.

والاقتصار كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ﴾^(١) الأخفش وجماعة^(٢) منعوا من حذفها اقتصاراً واختصاراً، وبعضهم أجاز حذفها اختصاراً، ومنع منه اقتصاراً، والفرق بين الاختصار والاقتصار، أن الاختصار المحذوف منه مراد مقدر، والاقتصار عكسه، وأما حذف أحدهما فلا يجوز اقتصاراً، وأما الاختصار فمنعه طائفة، واختاره المصنف^(٣) لأنهما مرتبطان، والصحيح جوازه نحو: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ بِمَأْتَاهُمْ إِلَهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾^(٤). فيمن قرأ بياء الغيبة تقديره البخل هو خيراً لهم، ومن قرأ بقاء الخطاب فالتقدير: يُخَلُّ الَّذِينَ، على حذف مضاف والمفعولان مذكوران نحو:

[٦٦٧] وإنا لقوم لا نرى القتل سبة

إذا ما رأته علموا وسلول^(٥)

قوله: (بخلاف باب أعطيت)، يعني فإن مفعولها ليس من باب المتبدأ

(١) الرعد ١٩/١٣ وتعلمها: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ إنما يتذكر أولو الألباب.

في الأصل (كمن لا يعلم) وهو خطأ (ويقتوت الاستشهاد بالآية).

(٢) ينظر المجمع ٢/٣٢٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٠-١١١.

(٤) آل عمران ١٨٠/٣ وتعلمها: ﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلَعُونَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

قرأ حمزة بالتكسر وقل أحمد بن يحيى (ثعلب) الوجه عندنا بالتكسر وقرأ الباقون بالياء، ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٦-١١٧ وحجة القراءات لابن زنجلة ١٨٣، والنشر في القراءات العشر ٢٤٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٦/١، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢١٩.

(٥) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في اللسان ملحة (سَلَل) ٢٠٧٧/٣، ويروى (أنلس) بك (لقوم). والشاهد فيه (لا نرى القتل سبة) حيث نصب بفعل نرى القتل مفعول أول وسية مفعول به ثلث وحذف المفعول الثاني من رآته.

والخبر فيجوز الاقتصار على أحدهما تقول: (أعطيت زيداً وأعطيت درهمهما) سواء أردت اقتصاراً أو اختصاراً.

قوله: (ومنها أنه يجوز^(١) فيها الإلغاء)، المراد بالإلغاء إبطال العمل لفظاً وتقديراً، ويفهم من قوله: (يجوز). أنه لا يجب مع حصول شروطه التي يأتي ذكرها، وهو قول الجمهور وبعضهم جعله لازماً.

قوله: (إذا توسطت أو تئخرت) [لاستقلال الجزأين كلاماً بخلاف باب أعطيت مثل (زيد علمت قائم)]^(٢) إن تعلقت لم يجز الإلغاء عند البصريين^(٣) وأجازة الكوفيون والأخفش^(٤) واحتجوا بنحو قوله:

[٦٦٨] إني وجلت ملاك الشيمة الأدب^(٥)

وقوله:

[٦٦٩] وما إن حال لي نيامك تنوّل^(٦)

(١) في الكافية المحققة (وفيها جواز الإلغاء) بلى (أنه يجوز فيها الإلغاء).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر رأي البصريين في شرح ابن عقيل ٤٣٥/٨.

(٤) ينظر رأي الكوفيين والأخفش في شرح التسهيل السفر الأول ٦٦٤/٢ وشرح ابن عقيل ٤٣٨/٨، وهاشم شرح كتاب سيويه ١١٩/٨، والجمع ٢٢٩/٢.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي

وهو بلا نسية في شرح الرضي ٢٨٠/٢، وينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٤٧/٨، وشرح ابن عقيل ٨/٢٢٧، وجمع الهوامع ٢٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله (وجللت ملاك الشيمة) حيث ألفي عمل الفعل وجلت لأنه لو أعمله لقلد (وجللت ملاك الشيمة الأدب) ولذلك قل الكوفيون الرفع من باب الإلغاء والبصريون خلافهم.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها

وتأول على حذف ضمير الشأن، والجملة في موضع المفعول الثاني، أي
إني وجدته وما إخاله، وإن توسطت جاز الإلغاء والإعمال مطلقاً^(١)،
والإعمال أجود، ووجه الإلغاء ضعفها بأحد المفعولين، وبعضهم قال: إن
تقدمها الاسم وجب الإعمال، ويؤتى بضمير الاسم نحو: (زيد ظننته
قائماً)، وإن تقدم الخبر، فإن كان يظهر فيه الرفع وجب الإلغاء، نحو: (قائم
ظننته زيدا)، وإلا وجب الإعمال نحو: (في الدار ظننت زيدا)
وضعف بقوله:

[٦٧٠] وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(٢)

تأخر نحو: (زيد منطلق علمت) جاز الوجهان، والأجود الإلغاء، لأنها
قد ضعفت بتأخيرها عليها فاستقلا، وارتفعاً على الابتداء والخبر،
وللإلغاء شروط أربعة، الأول: ما ذكر من التوسط والتأخر، الثاني: أن لا

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٦٣/٢، وشرح الرضي
٢٨٠/٢ وشرح ابن عقيل ٤٣٥/٨ وأوضح المسالك ٦٧/٢، وجمع الهوامع ٢٢٩/٢، وخزانة الأدب ٦٦١/٨،
والدرر ١٧٢/٨، والمقصد النحوية ٤١٢/٢، وشرح الأشعري ١٦٠/٨.

والشاهد فيه قوله: (لوما إخل لدينا تنويل) حيث أغنى عمل الفعل القلبي وهو إخل مع تقلعه على
معموليه فرقع تنويل على الابتداء وخبره المجرور قبله والقيس في إخل فتح الهمزة

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٤٣٥/٨.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني

وهو لجرير في ملحقات ديوانه ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/٨، وللعين المتقري في الكتب ١٢٠/٨، واللمع
١٢٧، وشرح المفصل ٨٤/٧ - ٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٦٢/٢، وأملالي المرتضي ١٨٤/٢،
وشرح قطر النلي ١٧٤، وأوضح المسالك ٥٨/٢، والمقصد النحوية ٤٠٤/٢، واللسان ملة (خيل) ١٣٠٤/٢،
وخزانة الأدب ٢٥٧/٨، ويروى: الفشل بدل الخور كما في الجمع ٢٢٩/٢.

والشاهد فيه إلغاء (خلت) لما توسطت بين معموليها.

يُنْفَى الفعل فإن نفي وجب الإعمال نحو: (زيداً قائماً لم أظن) و(زيداً لم أظن قائماً)، الثالث: أن لا تدخل لام الابتداء على المبتدأ، فإن دخلت وجب الإلغاء نحو: (لزيد ظننت قائم)، الرابع: أن لا يؤكد الملغى بمصدر، فإن أكد لم يجوز الإلغاء، لأن عمله في المصدر قوة له يجوز: (زيداً ظننت ظناً منطلقاً).

قوله: (ومنها أنها تُعَلَّقُ) ^(١)، التعلّق بإبطال العمل لفظاً فقط، والفرق بينه وبين الإلغاء من وجوه ثلاثة: الأول: أن الإلغاء يبطل العمل لفظاً وتقديراً، والتعلّق بإبطاله لفظاً فقط، بدليل صحة العطف على محله نحو: (علمت لزيد قائم وبكراً).



الثاني: الإلغاء جائز لا واجب، والتعلّق واجب إلا في صورة، وهي أن يتقدم أحد المفعولين على الاستفهام، نحو: (علمت زيد أبومن هو؟) فالنصب والرفع جائزان بلا خلاف.

الثالث: أن التعلّق لمانع وهو ما ذكر من حرف الاستفهام والنفي واللام، والمفهوم هو عبارته: أن التعلّق لا يكون إلا في هذه الأفعال، وهو مذهب الجمهور، واختلفوا فيما تعلّى منها إلى واحد هل يجوز تعلّيقه؟، فأجازه السيرافي ^(٢)، كما يجوز فيما يتعلّى إلى اثنين، ومنع منه

(١) ينظر التعلّق والإبطال في المصدر الآتية: الكتاب ١١٨/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٢٦/٢، وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤٣٨/١ - ٤٣٩، وشرح الرضي ٢٧٩/١ وما بعدها، وجمع الهوامع ٢٢٧/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح أبيك سيويه ٤٠٨/١، والجمع ٢٣٨/١.

الفارسي^(١)، وابن السراج^(٢)، والزنجشري^(٣)، وقالوا: لا يجوز التعليق إلا فيما يجوز فيه الإلغاء، وهو التعلي إلى اثنين، وقال يونس: ^(٤) الإلغاء واقع في كل قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٥)، وبعضهم أجازته في أفعال القلوب وفي (نظر) و(أبصر) و(تفكر) و(سأل) وما قاربهن نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٦) [و ١٢٤] و﴿سَلِّمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾^(٧) وزاد نجم الدين^(٨) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: (شككت أزيد في الدار أم عمرو)، و(نسيت) أو (ترددت) وكل فعل يطلب به العلم، نحو: (فكرت) و(احتجت) و(تَلَوْتُ) و(سألت) و(استفهمت) وأفعال الحواس الخمس ك(لمست) و(أبصرت) و(سمعت) و(وشمت) و(ذقت)^(٩)، قال الوالد (الأولى في هذه كلها ما خلا أفعال القلوب أن (لا)^(١٠) تتعلق لكن تحذف مفعولاتها ويقدر القول).

قوله: (بحرف استفهام والنفي واللام) [مثل: علمت أزيد عندك أم

(١) ينظر رأي الفارسي في الجمع ٢/ ٣٣٤.

(٢) ينظر الأصول ٢/ ٣٦٠، والجمع ٢/ ٣٣٢.

(٣) ينظر المفصل ٣٦١ - ٣٦٢.

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٤٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٦٧، والجمع ٢/ ٣٣٦.

(٥) مريم ٦٩/ ١٩، وتعلمها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنْيًا﴾.

(٦) الكهف ١٩/ ٨٨، وتعلمها: ﴿... قَالُوا رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُمْ فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ...﴾.

(٧) القلم ٨/ ٤٠.

(٨) ينظر شرح الرضي ٢/ ٢٨٤.

(٩) تنتهي عبارة الرضي وهو من قوله وزاد نجم الدين.

(١٠) في الأصل ليس وهو تحريف.

عمرو^(١) وإنما وجب التعليق مع هذه، لأن لها صدر الكلام فمنعت من عمل ما قبلها فيما بعدها، أما حرف الاستفهام فإن بعضهم قالوا: لأن جوابها (لا) أو (نعم) وليس فيها نسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة، لأن معنى (علمت أزيد قائم أم عمرو) علمت أحدهما بعينه، فصحّ تعليق العلم به لحصول النسبة بالتعيين بخلاف (علمت هل زيد قائم؟) فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد، ولا نفيها فيتعلق العلم بتلك النسبة أو نفيها وإنما جوابه (نعم) أو ب(لا) قل نجم الدين: ^(٢) إنما نسلم أن مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون للعلم بل مضمون استفهام المتكلم، لا يصح أن يكون متعلقاً لعلمه للتناقض المذكور، ولو سلمنا قلنا: إن نعم أولاً في جواب متضمن لمعنى النسبة ونفيها لأن المعنى (بلى زيد قائم) فجعل المحكوم عليه وبه وهو المصحح لتعلق العلم انتهى.

وقد يكون المعلق اسم استفهام، نحو: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾^(٣) و(علمت متى يخرج زيد؟) و(من أبوك؟) ولكن المضاف إلى الاستفهام نحو: (علمت غلام من عندك؟) وأما إن تقدم أحد المفعولين على

(١) ما بين الحاصرتين زائدة من الكافية المحققة.

أما الاستفهام: فقد يكون حرف استفهام وهو الهمزة اتفاقاً وهل على خلاف، وقد يكون متضمناً لمعنى الاستفهام، ومن معناه الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام.

أما النفي بـ (ما) و (إن) و (لا) علمت ما زيد قائم، وإن زيد قائم، ولا زيد قائم.

والمقصود باللام لام الابتداء مثل علمت أزيد قائم، ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح المراهي ٣٨٣/٨، وأوضح المسالك ٧٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٣/٢ - ٢٨٤.

(٣) الكهف ١٢/٨، وتعلمها: ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً.

الاستفهام نحو: (علمت زيدا مَنْ أبوه؟) جاز فيه الرفع والنصب، فالرفع لأن الاستفهام يعم الجملة، ولأن المفعول الأول داخل في حكم الاستفهام، والنصب لأنه لم يحل بينه وبين عامله حائل، فإن تضمنه محل الثاني المعلق بالنصب لأنه مفعول بأن، وإذا رفعت الأول فمحل الرفع لأنه خبر عنه، وأما النفي وهوب (ما) و(إن) و(لا) التي لنفي الجنس نحو: (علمت ما زيد قائم)، و(إن زيد قائم) و(لا رجل في الدار) و(لا زيد عندك) و(لا عمرو)، وزاد أبو حيان^(١) لعل نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾^(٢) وأما اللام المعلقة فهي لام الابتداء وبعضهم جعل لام القسم معلقة نحو قوله:

[٦٨] ولقد علمت لتأتيني مني

إن المنايا لا تطيش سلهما^(٣)

وقد تعلق (إن) مع اللام نحو: (علمت إن زيدا لقائم) لأن (إن) مع اللام لا تكون إلا مكسورة، فإذا تجردت عن اللام مع العلم وجب فتحها، ولا تعليق وسدت مفعولي علمت، وقل الأخفش^(٤) والزحشري^(٥) المفعول

(١) ينظر البحر المحيط ٤١٩/٨.

(٢) عبس ٣/٨٠.

(٣) البسيط من الكفل، وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٣٠٨، وينظر الكتب ١١٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٦٦/٢، وشرح شواهد المعنى ٨٢٨/٢، وجمع الهوامع ٢٢٣/٢، وخزانة الأدب ٢٢٤/٨٠، وأوضح المسالك ٦١/٢.

والشاهد فيه قوله (علمت لتأتيني مني) حيث وقع الفعل الذي شأنه أن ينصب مفعولين أحدهما المبتدأ والخبر وهو (علمت) قبل لام جواب القسم فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل ولولا هذه اللام علمت مفعولين ولكن قل: ولقد علمت مني آية.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح الرضي ٢٨٦/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل ٢٦١ - ٢٦٢.

الثاني مقرر.

قوله: (ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد) [مثل: عَلَّمْتَنِي مُنْطَلِقًا^(١)]، الفعل إن كان فاعله ومفعوله شيئين مختلفين جاز الجمع بينهما متصلين مطلقاً نحو: (علمتك) و(ضربتك) وإن كانا لشيء واحد، فإن كان من أفعال القلوب جمع بين الضميرين المتصلين كما ذكر، نحو: (علمتني) و(رأيتني) ومنه (إن زاد استغني) ولقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله^(٢)، ومنع الجمهور (علمت نفسي) وأجازه ابن كيسان^(٣)، وهو المفهوم من المصنف^(٤)، وإن كان غيرها وجب الإتيان بالنفس نحو: (ضربت نفسي) ولا يجوز (ضربتني) إلا في رأي الحُلُمِيَّةِ نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خَيْرًا﴾^(٥) وفي البصرية نحو:

[٦٧٢] ولقد أَرَانِي لِلْمَكَلِجِ دُرِّيَّةً

مَنْ عَسَنْ يَمِيَّ مَرَّةً وَأَمَلِي^(٦)

(١) ما بين الخَصْرَتَيْنِ زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١١، وشرح الرضي ٢٨٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧١/٢، وهذا كثيراً ما يقوله الصحابة عندما يصفون حالهم مع رسول الله أو يقرر ذلك فيهم رسول الله ومثل هذا الحديث له تنمة وهو: عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان) رواه ابن الأثير في النهاية ٤١٩/٢، وأبو عبيد في غريب الحديث ٣٥٤/٢.

(٣) ينظر الجمع ٢٣٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١١.

(٥) يوسف ٣٦/٢.

(٦) البيت من الكفل. وهو لقطري بن الفجالة في ديوانه ١٧١ ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وأسرار العربية ٢٥٥، وشرح المفصل ٤٠/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩/٢، ومغني اللبيب ١٩٩، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/٨، وأوضح المسالك ٥٧/٣، وجمع الهوامع

وفي (عَدِمَ) قال:

[٦٧٣] لقد كان لي عن ضَرَّتَيْنِ عَلِيفَتِي^(١)

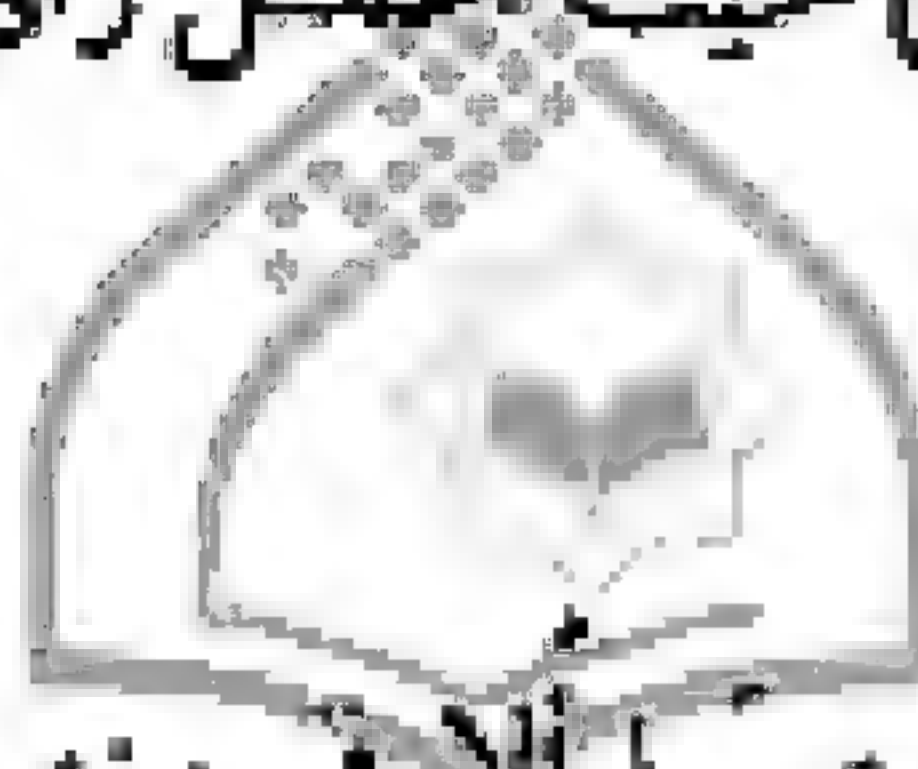
وفي (فَقَدَ) قال: [ظ ١٢٤]

[٦٧٤] ندمت على ما كان مني ففقدتني^(٢)

وفي (وجدت) بمعنى (أصبت) قال:

[٦٧٥] تلفتُ نحو الحي حتى وجدْتُني^(٣)

١٥٦/١، ٣٦/٢، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ - ١٦٠. ويروى قلرة بدل مرة. والشاهد فيه قوله (أراني لرمح ذرية) حيث أُعْمِلَ رأى الحُلُمِيَّة عمل رأى البصرية فنصب مفعولين وهما اليه في أراني و (ذرية).
(١) صدر بيت من الطويل، وعجزة



وعما إلا في منهما متزحزح

وهو لـ (جران) العود في ديوانه ٣٩، وينظر أمالي ابن الشعري ٩/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٦٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٧٢/٢، وشرح الفصل ٨٨/٧ - ٨٩، وتذكرة النحلة ٤٢١، وشرح المصنف ١١١.

والشاهد فيه قوله: (علمتني) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول مثل وجدتني وعلمتني.
(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزة

كما يندم المغبون حين يبيع

وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ١١٥، وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٧٢/٢. والشاهد فيه قوله: (فقدتني) حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول في فعل (فقدتني) على سبيل الشذوذ.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة

وجعتُ من الإصغاء ليتاً وأخذعنا

وهو للضمة القشيري كما في شرح الحماسة للتبريزي ١٢١٨، وأمالي القالي ١٩١/١، وسمط اللالي ٤٦٢، والأغاني ٥/١، ودلائل الإعجاز ٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٧/١. البيت صفحة العنق، والأخذع: عرق في موضع الجملة من العنق.

ويحتمل أنها هنا بمعنى علمت، وإنما جاز في هذه إما رأى ووجد
فكونهما من أفعال القلوب وأما (عدم) وف (قد) فحتملاً على (وجد)
لأنهما ضداهما، وما عدا هذه الأفعال لم يجمع فيها بين ضميرين على
هذا الحد إلا في ضرورة أو شذوذ نحو:

[٦٧] قد بتُّ أحرصُني وحلي وبمعني

صوت السباع يضحكن والهم^(١)

قال المصنف: ^(٢) وإنما أبدلوا المفعول بلفظ النفس في غير أفعال
القلوب لما تقرر من أن المعتاد أن فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالباً، وإنما
يتعلق بغيره فلو قال: (ضربتني) و(ضربتك) لسبق إلى الفهم ما هو الغالب
من المغايرة بينهما، يقوي حركة المضمرة على دفع اللبس التي هي الضم
بخلاف باب (علمت)، فإن الغالب فيه عدوله التغاير، لأن علم الإنسان
بصفات نفسه أكثر، فحمل على الغالب هذا إذا كانا متصلين، فإذا كان
الثاني منفصلاً جاز الجمع بينهما لشيء واحد مع التقديم أو الفصل بإلا،
نحو: (إيلي ضربتُ) و(ما ضربتُ إلا إيلي) و(إياك ضربتُ) و(ما ضربتُ
إلا إياك).

قوله: (ولبعضها معنى آخر يتعلّى به إلى واحد) إنما تعدت إلى اثنين

والشاهد فيه قوله: (وجدتني) حيث استعمله بمعنى أصبت.

(١) البيت من البسيط، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٧٨، وينظر مغني اللبيب ١٩٥، وشرح شواهد المغني
٤٢٩/١.

والشاهد فيه قوله: (أحرصني) يريد أحرصه فقلوب، ويروى أحرصه ولا شاهد فيه عندئذ.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١١.

لاقتضائها مسنداً ومسنداً إليه، فإذا استعمل بعضها على معنى آخر لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً لم يجاوزه في التعدي.

قوله: (فـ) ظننت بمعنى (اتهمت) ^(١) تقول: (ظننت زيدا) بمعنى اتهمته فتعدت إلى واحد كما كان (اتهم) لا يتجاوز مفعولاً واحداً ومنه ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٌ﴾ ^(٢).

قوله: (و) (علمت) بمعنى (عرفت) يعني إذا كانت بمعنى عرفت تعدت إلى واحد لأن عرفت لا يتجاوز مفعولاً ومنه ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ ^(٣) وقد تكون لازمة نحو: (عَلِمَ) فهو (أعلم) ^(٤) أي مشقوق الشفة.

قوله: (و) رأيت بمعنى أبصرت يعني إذا كانت بمعنى البصر نحو: (رأيت زيدا) تعدت إلى واحد، كما أن أبصرت لا تجاوز مفعولاً، وقد تكون بمعنى (أصبت) فتعدي إلى واحد أيضاً، نحو: (رأيت الطائر) إذا أصبت رؤيته، وقد تستعمل (أرأيت) و(أرى) و(ترى) التي عن (رأيت) بمعنى (علمت) استعمل (ظننت) لكثرتها في الكلام، وأكثر ما يكون عن نحو:

(١) قل المصنف في شرحه ١١١ - ١١٢: (قد تقرر أن تعدي الأفعال إنما كان باعتبار معانيها فاعلم أن هذه الأفعال باعتبار أن معناها يقتضي منسوباً ومنسوباً إليه، فإذا استعملت بعضها على معنى آخر لا يقتضي إلا متعلقاً واحداً وجب أن تكون بما يتعدى إلى واحد فظننت إذا استعملت بمعنى اتهمت لا تقتضي إلا متعلقاً واحداً، فوجب أن نخرج عما نحن فيه إلى ما يتعدى إلى واحد).

(٢) التكويز ٢٤/٨١.

(٣) النحل ٧٨/١٦ وتملأها ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطْنِ أُمّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٤) ينظر اللسان ملحة (علم) ٣٠٨٤/٤.

(رأيت عمراً منطلقاً) و(أرى زيداً ذاهباً) و(أنى ترى بشراً جالساً) وأما القول: نحو: (متى تقول زيداً قائماً)، قال:

[٦٧٧] أما الرحيل فلدون بعسد غسد^(١)

فمتى تقول الدار تجمعنا

وقال:

[٦٧٨] أجهلاً تقول بنى لؤي

لعمر أيك أم متجاهلين^(٢)

فلا يستعمل بمعنى ظننت إلا في الخطاب والاستفهام خاصة خلافاً
لسليم^(٣) فإنهم يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) من غير شرط،



(١) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٠٢، ينظر الكتاب ١٢٤/٨، وشرح أبيات سيويه ١٧٩/٨، والمقتضب ٣٤٩/٢، وشرح المفصل ٧٨/٧، وشرح التصريح ٣٦٢/٨، ووصف الجاني ٨٩، واللسان ملحة (قول ٣٧٧٩/٥، والمقصد النحوية ٤٣٤/٢، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢).

والشاهد فيه قوله (تقول الدار تجمعنا) حيث استعمل الفعل تقول بمعنى تظن، ونصب به مفعولين أولهما (الدار) وثانيهما جملة (تجمعنا) ولم يقصد به الحكاية، ولو قصد لرفع وكانت الدار مبتدأ وجملة يجمعنا خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول.

(٢) البيت من الوافر، وهو للكُميت بن زيد في الكتاب ١٢٣/٨، وينظر شرح أبيات سيويه ١٣٢/٨، والمقتضب ٣٤٩/٢، وينظر المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ٧٨/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧٥/٢، وشرح الرضي ٢٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ٤٤٨/٨، وجمع الهوامع ٢٤٧/٢، وخزانة الأدب ٩/١٨٣ - ١٨٤.

والشاهد فيه قوله (أجهلاً تقول بنى لؤي) حيث أعمل (تقول) عمل (تظن) فنصب به مفعولين أحدهما قوله (أجهلاً) والثاني (بنى لؤي) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفصل، وهذا الفصل لا يمنع لأنه معمول للفعل.....

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٩/٢.

وحكى الأندلسي^(١) عن بعض العرب اشتراط الخطاب فقط.

قوله: (و)وجدت بمعنى (أصبت) يعني إذا كانت بمعنى أصبت نحو:
(وجدت الضالة) أي (أصبتها) تعدت إلى واحد ك(أصبت)، وقد تكون
لازمة إذا كانت بمعنى (استغنيت) أو (حزنت) أو (حققت) ومصدرهما
بمعنى الفناء و(وجد) قلبت ألفاً ومعنى الحزن (وَجَدَ) ك(فَلَسَ) وبمعنى
الحقد (موجلة)^(٢).



(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر اللسان ملحة (وَجَدَ) ١/ ٤٧٠.

الأفعال الناقصة

قوله: (سميت الناقصة)^(١) [و ١٢٥] ناقصة لافتقارها إلى اسم وخبر،
وقيل: لأنه لا مصدر لها، وما ورد فهو مصدر للتامة.

قوله: (ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) هذا حدها ومعناه أنك
إذا قلت: (كان زيد قائماً) فقد قررت الفاعل وهو زيد على صفة
وهو القيام، ويرد على الحال من الفاعل نحو: (جاءني زيد ركباً) فلو قال:
لازمة خرجت الحل.

من زحمة كاتبة في علوم عربي

قوله: (وهي كان وصار إلى آخرها) [وأصبح وأمسى وأضحى
وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فني وما
برح وما دام وليس]^(٢) ومنهم من عدها وهو الشيخ^(٣) وبعض
المتأخرين، وأما سيبويه والمتقدمون فلم يعدوها بل ضبطوها بضابط كلي
عند سيبويه^(٤)، (كان وصار وما دام وليس) ثم قال: وما كان نحو هذه من

(١) قل الرضي في شرحه ٢/٢٩٠: (وإنما سميت ناقصة لأنها لا يتم بالرفع بها كلاماً بل بالرفع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاماً بالرفع دون المنصوب).

(٢) ما بين الحاصرتين زائدة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٢.

(٤) ينظر الكتب ٤٥١ - ٤٦.

الأفعال مما لا يستغني عن الخبر بمرفوعه، والمصنف^(١) حكى الأصول، وهي ما كثر استعماله، وذلك ثلاثة عشر فعلاً، والملحق بها وهو (أض وعلا وغدا وراح) و(ما جاء حاجتك)^(٢) و(قعدت كأنها حربة)^(٣) فهذه ألقها ب(كان) لنقصانها.

قوله: (وقد جاء (ما جاءت حاجتك) و(قعدت كأنها حربة) يعني أن (جاء) و(قعد) ناقضان، بمعنى (صار) و(ما جاءت حاجتك) ويروى بنصب حاجتك ورفعها، وأول من قالها الخوارج لابن عباس لما جاءهم من علي^(٤) عليه السلام: يطلبهم الرجوع إلى الحق، فإن رفعت احتمل أن تكون (ما) نافية و(جاء) تامة أي لم تحصل حاجتك ومرادك منا، وأن تكون (ما) استفهامية وهي خبر متقدم و(حاجتك) اسم جاء وهي ناقصة، وإن نصبت احتمل أن تكون (ما) نافية وفي جاءت ضمير هو اسمها مثل: (أن يكون عندك صبرة فترسل بغرارة لتجعل تلك الصبرة فيها، فيقال لك (ما جاءت الغرارة حاجتك) أي لم تسع، واحتمل أن تكون استفهامية وحاجتك الخبر، وفي جاءت ضمير راجع إلى (ما) وأنته لأنه عائد على مؤنث في المعنى، واختلف في قياس الأفعال المزينة، فالمصنف^(٥) قال:

(١) ينظر شرح المصنف ١١٢.

(٢) ينظر الكتاب ٥٠/١ - ٥١، ١٧٩/٢، وقد في الكتاب وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: ما جاءت حاجتك فيرفع وينظر شرح المصنف ١١٢، وشرح الرضي ٢٩٢/٢، والجمع ٧٠/٢.

(٣) ينظر اللسان مائة (قعد) ٣٦٩٠/٥، وينظر شرح المفصل ٩١/٧، وجمع الهوامع ٧٠/٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ٩١/٧، وشرح الرضي ٢٩٢/٢، وينظر جمع الهوامع ٧٠/٢.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٢.

تقاس (جاء) ومنه (جاء البرُّ قَفِيزَيْن) ^(١)، وغيره منع، وأما قعد في قولهم: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، فالفراء ^(٢) طرد القياس فيها وجعل منه: ﴿فَقَعْدَ مَلُومًا مَخْسُورًا﴾ ^(٣) والأكثر منع، وبعضهم طرد القياس فيما كان على هيئة نحو: (أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، وزاد بعضهم تَمْ وَكَمَلْ نحو: ﴿فَتَمْ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ^(٤) وكمل العدد أربعين ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ^(٥) ورجع ﴿فَارْتَدَّ بِصِيرًا﴾ ^(٦) واستحال وتحول ^(٧)، وزاد الكوفيون ^(٨) (هذا) و(منه) نحو: (وهذا القمر بازغاً) و(هذه الشمس طالعة).

قوله: (لإعطاء الخبر حكم معناها) يعني بذلك الدلالة في حصول الصفة للفاعل على حسب معنى ذلك الفعل، إثبات أونفي أوصيرة أواعبار زمان مخصوص ^(٩). *مرآتية تكبير علوم حسنة*

(١) ينظر الجمع ٧٠/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٢، والجمع ٦٤/٢.

(٣) الإسراء ٢٩/١٧، وتعلمها: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ وينسب (قعد) بمعنى صار إلى الزمخشري، ينظر الجمع ٧٠/٢.

(٤) الأعراف ١٤٢/٧، وتعلمها: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً...﴾.

(٥) مريم ١٧/١٩، وتعلمها: ﴿فَلَاخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.

(٦) يوسف ٩٦/١٢، وتعلمها: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا...﴾.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٩٠/٢.

(٨) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ٧١/٢.

(٩) العبارة منقولة عن شرح المصنف بدون إسناد ينظر شرح المصنف ١١٢.

قوله: (فترفع الأول وتنصب الثاني [مثل: كان زيد قائماً]^(١)) وأما رفع الأول فلأنه فاعل، والمحققون يسمونه اسم كان وأخواتها، وتنصب الثاني على التشبيه بالمفعول، ويسمونه خبرها، وأما الكوفيون^(٢) فإنهم يجعلون انتصابه على الحال.

قوله: (فكان تكون ناقصة إلى آخره [لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً]^(٣) لـ (كان) خمسة معان):

الأول: وهو أكثرها الناقصة ومعناها ثبوت الخبر وحصوله فيما مضى منقطعاً نحو: (كان زيد قائماً) وإما دائماً نحو: ﴿وَكُنَّ اللَّهُ عَفْوَراً حَيِّماً﴾^(٤) وبعضهم قال: لا يكون خبرها إلا منقطعاً بكل حال، ويحكم بزيادتها في ﴿وَكُنَّ اللَّهُ عَفْوَراً حَيِّماً﴾ ونحوها مما يفيد الدوام، ورد بأنها لا تزداد ناصبة اتفاقاً ولا رافعة على الأفصح، وقال بعضهم: إنها وضعت على معنيين بالاشتراك، أحدهما: الانقطاع كسائر الأفعال، والثاني الاستمرار^(٥)، وضعف بأن فيه دعوى الاشتراك والبناء على أن الماضي

(١) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في الجمع ٦٤/٢.

(٣) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) النسب ٩٦/٤ وقد تكررت كثيراً في الكتب العزيز.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٩٣/٢، حيث قل: (فكان تكون ناقصة بمعنيين، أحدهما: ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص إما ماضياً أو حالاً أو استقبالياً فكان للماضي ويكون للحال أو الاستقبال، وذهب بعضهم إلى أن كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته بقوله تعالى: (وكان الله سميعاً بصيراً) ونُهل أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً لأن من لفظ كان...).

يفيد الانقطاع، وقال بعضهم المراد في اللوح، أوسبق في علمه أنه غفور رحيم، وقال صاحب البرود: والذي يجب العدول إليه والتعويل عليه أن يكون الماضي مفيد الانقطاع مطلقاً، بل تقول: أما عين ذلك الفعل فيجب انقطاعه، لأنه لا معنى للماضي إلا أنه قد وجد وانقضى، وأما جنسه ومثله فلا يجب انقضاؤه وانقطاعه^(١) نحو قولك: (قد صمت أمس وأنت [ظ ١٢٥] صائم)، فإذا كان هذا معنى الماضي فلا إشكال ولا تأويل، ونقول المراد بالإخبار بكون الله غفوراً رحيماً فيما مضى أبلغ وأمضى للعزيمة، لأنه إذا كان غفوراً رحيماً فيما مضى كان آنس للقلب وأدعى إلى التوبة، إذا كانت هذه صفته قديماً، وأخيراً، ولا يحسن مثل هذا إلا بدليل على حصوله في الحال، وفائدة الثاني:

قوله: (وبمعنى صار) يعني يفيد الانتقال نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾^(٢) و﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾^(٣) وقوله:

[٦٧٩] بتيهله قفر والمطي كئها

قطا الحزن قد كانت فرانخاً بيوضها^(٤)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٣/٢.

(٢) الواقعة ٦/٥٦.

(٣) الواقعة ٧/٥٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أنهر في ديوانه ١١٩، وينظر الحيوان ٥٧٥/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٨، وشرح المفصل ١٠٢/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢، وشرح الرضي ٢٩٣/٢، واللسان ملحة (كون) ٣٩٦١/٥، والخزانة ٢٠١/٩، وشرح الأشموني ١١٧١. والشاهد فيه قوله: (قد كانت فرانخاً بيوضها) حيث جله كانت بمعنى صارت.

قوله: (ويكون فيها ضمير الشأن)^(١) ويعرف برفع خبرها وإنما رفع لأن اسمها ضمير مستتر والجملة في موضع الخبر نحو قوله:

[٦٨٠] إذا مت كان الناس نصفك شئت^(٢)

وهي من الناقصة لافتقارها إلى اسم وخبرها، وإنما أفردتها لأن خبرها مرفوع وجملة، وبعضهم جعلها تامة، وفاعلها ضمير الشأن.

الرابع قوله: (وتكون تامة) ولها معنيان في التمام.

(بمعنى ثبت) و(حاصل) نحو: (كان الله ولا شيء) وبمعنى (حدث) و(وقع) نحو: (كانت الكانية وما شاء الله كان) وقوله:

[٦٨١] إذا كان الشئ فليفتوني

فإن الشيخ يهلمه الشئ^(٣)

مرآة الخبير كالميزان

(١) قل الرضي في شرحه ٢٩٣/٢: (أي يكون في كان الناقصة على أي معنى كانت من معنيها ضمير الشأن مقدراً فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبراً لكأن).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه وآخر مشن بالذي كنت أصنع وهو للعجير السلولي في الكتاب ٧٧٨، وشرح أبيات سيويه ١٤٤/١، ونوافر أبي زيد ١٥٦، والجمل للزجاجي ٥٠، وأملالي ابن الشجري ٣٣٩/٢، وشرح المفصل ٧٧٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٢٧/١، وجمع الهوامع ٦٤/٢، وخزانة الأدب ٧٢/٩ - ٧٣، ورواية أبي زيد في النوافر: نصفين.

والشاهد فيه قوله: (كان الناس صنفان) حيث جاء اسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية (الناس صنفان)، ويروى (كان الناس صنفين) وعلى هذه الرواية الناس اسم كان ونصفين خبرها.

(٣) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في جمل الزجاجي ٤٩، وينظر سبط اللآلي ٨٠٣/٢، وأملالي المرتضي ٢٥٥/٨، وحملسة البحري ٢٠٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٤/٢، وشرح شنور الذهب ٣٦٦، وجمع الهوامع ٨٢/٢، وخزانة الأدب ٣٨١/٧.

والشاهد فيه قوله: (إذا كان الشئ) حيث جعلت (كان) تامة بمعنى حدث.

وهي في هذين لازمة وبمعنى كَفَلَ نحو: (كنت الصبي) أي كفلته وبمعنى (غزل) نحو: (كنتُ الصوف) أي غزلته، وهي في هذين متعدية.

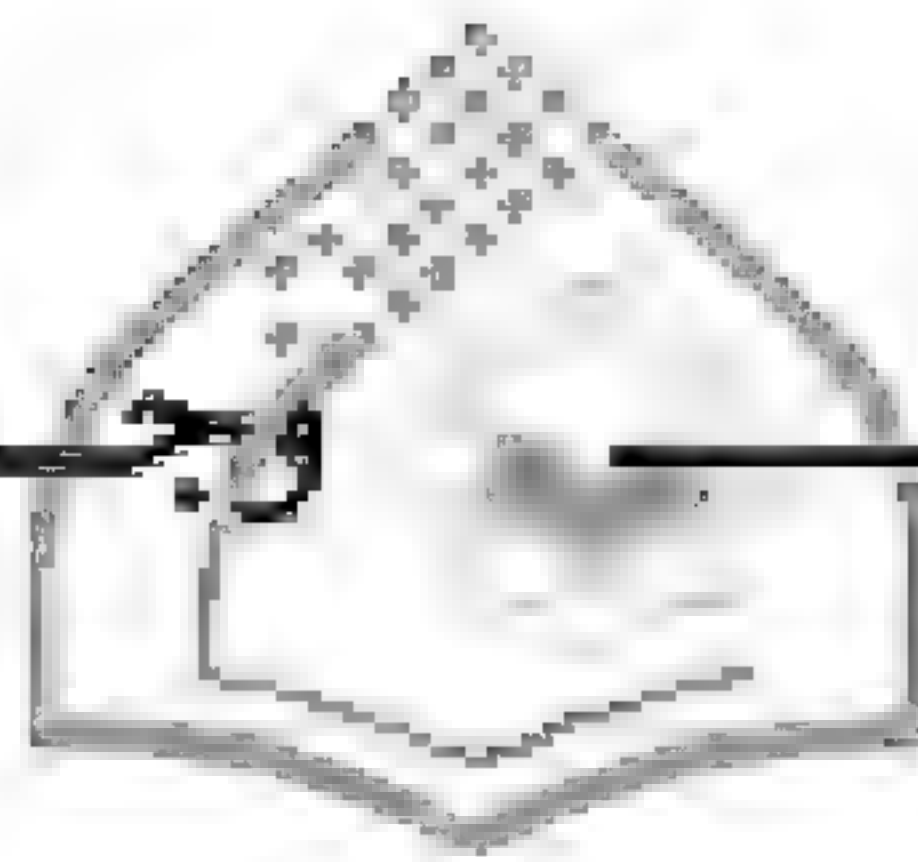
الخامس قوله: (وزائدة)^(١) المراد بزيادتها حيث تكون ماضية لا يختل بسقوطها معنى ولا إعراب نحو:

[٦٨٢] رجال بني أبي بكر تسلمى

على كل المسومة العراب^(٢)

فإن على جرّت المسومة، وهي لا ترفع فاعلاً ولا تنصب مفعولاً عند الجمهور نحو:

[٦٨٣] وجيران لنا كانوا كرام^(٣)



(١) قل الرضي في شرحه ٢٩٣/٢: (اعلم أن كان يزاد غير مضى لشيء إلا محض التأكيد وهذا معنى زيلة الكلمة في كلام العرب).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح المقصل ٩٨٧، وشرح الرضي ٢٩٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، ورصف المباني ١٤٠، وهمع الهوامع ١٠٧/٢، وشرح الأشموني ١٧٨، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩.

والشاهد فيه قوله: (على كل المسومة) حيث زاد (كل) بين الجار والمجرور ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصلته

فكيف إذا رأيت ديار قوم

وهو للفرزقي في ديوانه ٢٩٠/٢، وينظر الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، والجمل للزجاجي ٤٩، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، وشرح الرضي ٢٤٩/٢، ومغني اللبيب ٢٧٧، وشرح شواهد المغني ٢٩٣/٢، وخزانة الأدب ٢١٧/٩ - ٢٢١.

والشاهد فيه قوله: (وجيران لنا كانوا كرام) حيث زيدت (كانوا) بين الموصوف وهو (جيران) وصفته هي قوله (كرام).

وهي زائدة رافعة، وأجيب بأنها في البيت غير زائدة وخبرها لنا، وتقديره: وجيران كرام، أو تكون تامة فلا تحتاج إلى خبر، ومثال ما يحتمل الخمسة المعاني، قوله تعالى: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(١).

قوله: (وصار للانتقال) قد تكون حقيقة نحو: (صار البيت تراباً)، و(الطين خزفاً)، وقد تكون مجازاً نحو: (صار زيد غنياً) و(صار زيد أميراً) وقد تكون تامة من باب من أن يليها (إلى) ظاهرة أو مقدره، لأن معنى صار الانتقال، والانتقال يتعلّى إلى مثال ظاهر ب(إلى) مثال الظاهر: (صارت الأمور إلى الله) وقوله:

[٦٨٤] فصيرنا إلى الحسنى ورق كلامنا^(٢)



ومثال المقدره:

[٦٨٥] أيقنت أنني لا محالة

حيث صر القوم صائر^(٣)

أي إليه، والأصح أنها الناقصة مع (إلى) لافتقارها إليه.

(١) ق ٢٧/٥٠، وتعلمها ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

ورضت فذلت صعبة أي إذلال

وينظر المختضب ٧٤/١، والمختضب ٣٦٠/٢، وشرح شواهد المغني ٢٤١/١، واللسان ملحة (روض)، ١٧٧٦/٣، وخزانة الأدب ١٨٧/٩.

والشاهد فيه قوله (فصيرنا إلى الحسنى) حيث جلت (صر) فعلاً تلياً.

(٣) البيت من مجزوء الكلل، وهو نقيس بن ساعدة في الأغاني ١٩٣/٥، وحلقة البحري ٩٩، واللسان ملحة (مجل) ٤١٥٠/٦، وخزانة الأدب ١٨٧/٩.

والشاهد فيه قوله (صر) حيث جلت تلة بمعنى (انتقل).

قوله: (وأصبح وأمسى وأضحى) [لاقران مضمون الجملة بأوقاتها،
وبمعنى صار، وتكون تامة] ^(١) لها ثلاثة معانٍ

الأول: ناقصة وهي حيث تفيد اقتران مضمون الجملة بأزمانها،
ومضمون الجملة معناها نحو: (أصبح زيد صائماً) و(أمسى قائماً) و(أضحى
مصلياً) وهو أكثر معانيها.

الثاني: أن تكون ناقصة بمعنى (صار) للانتقال ولا يراد بها الزمان
المختص نحو: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ ^(٢) وقوله:

[٦٨٦] ثم أصبحوا كأنهم ورقٌ جـ

فـ فـألوت به الصبأ والديبور ^(٣)

الثالث: أن تكون تامة لا تحتاج إلى خبر نحو: ﴿فَتُبْحَلُ اللَّيْلُ حِينَ تُمْسُونَ
وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ^(٤) وقوله:

مررت ببيت كاهن عجمي

[٦٨٧] ومن فعلاتي أني حسن القري

إذا الليلة شهبة أضحى جليدها ^(٥)

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) المائدة ٣٦/٥، وتعلمها ﴿... قل يا ويلتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سواة أخي فأصبح من الناعمين﴾.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٠، وينظر الشعر والشعراء ٢٣٢/٨، وشرح المفصل ١٠٤/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢، وشرح شواهد المغني ٤٧٠/٨، والدرر ٥٧٢، وشرح الأشموني ١١١/٨، وشرح عمدة الحفاظ ٢١١.

والشاهد فيه قوله: (أصبحوا كأنهم) حيث جلت (أضحى) فعلاً ماضياً ناقصاً بمعنى صار ولم يقع الماضي خبراً لها.

(٤) الروم ١٧/٣٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسلمة في شرح المفصل ١٠٣/٧، وينظر أمالي ابن الحاجب ٢٩٥/٨، وشرح الأشموني ١١٥/٨، والدرر ٦١٢.

وروى الأخفش^(١) زيادة (أصبح وأمسى) بعد ما التعجبية نحو: (ما أصبح أبردها) و(ما أمسى أدفأها).

قوله: (ظل بات) لهما ثلاثة معانٍ.

الأول قوله: (لاقتزان مضمون الجملة)، أي معناه، (بوقتيهما) نحو: (ظل زيد صائماً) أي وقت النهار، و(بات زيد قائماً) أي وقت الليل ومنه:

[٦٨٨] أظل أرعى وأبيت أطحن

والموت من بعض الحيلة أهون^(٢)

الثاني: بمعنى (صار) نحو: ﴿ظل وجهه منوَّاً﴾^(٣).



الثالث: تامتان نحو:

[٦٨٩] ليست شعري ما أماتهم

نحن أدجننا وهم باتوا^(٤)

والشاهد فيه مجيء (أضحى) تلمة لأنها أفادت الدخول في الضحى.

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٢٩٥/٢، والعبارة منقولة عن الرضي دون إستد.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٤٧٧/٢، وشرح الكافية الشافعية ٣٩٤، والبحر المحيط ٦٠/٦.

والشاهد فيه قوله (أظل أرعى وأبيت أطحن) حيث استعمل (أظل) و (أبيت) بمعنى ثبوت مضمون الفعل وهو وقت الليل وهذا ما دل عليه أبيت أطحن، وظل على وقت النهار.

(٣) النحل ٥٨١/٦ وتعلمها ﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم﴾.

(٤) البيت من المديك وهو لخزعة الأبرش كما في نواذر أبي زيد ٢٦٠، وينظر شرح أبيات سيبويه ٢٨٧/٢، وشرح المفصل ٤٧/٩، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١.

ويروي: (ما أصابهم) بدل (ما أماتهم).

والشاهد فيه قوله: (باتوا) حيث استعملت تلمة من اليات وهو الدخول في المبيت.

وقد قيل: إنَّ (ظل) لا تكون تامة، و(بات) لا تكون بمعنى (صار) لقلة السماع^(١).

قوله: (و) (ما زال) و(ما يرح) و(ما فتى) و(ما انفك) لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله^(٢) ي مشتركة في أنها ناقصة، وهو أن معناها واحد وهو استمرار خبرها لفاعلها مذ قبله، والمراد أن خبرها حاصل للفاعل مذ كان قابلاً له، أي صلحاً له، سواء كان في أوقات متصلة، نحو: (ما زال زيد أميراً) والمراد مسد صلح للإمارة فتخرج أوقات الطفولة، أو متفرقة على حسب العرف، نحو: (ما زال زيد يعطي السائل).

قوله: (ويلزمها النفي)^(٣) تعد هذه الأفعال الأربعة والنفي ظاهر ومقدر وحروفه في المعنى (ما)، وفي الدعاء (لا)، وفي المضارع (ما) و(لن) و(لا) و(لم)، ولا يفصل بينها وبين هذه الأفعال إلا شذو، وبعضهم يميزه بعمولاتها، ما عند الله يزال بذكرك، وبالظرف نحو: (ما اليوم يزال زيد قائماً)، وبالقسم نحو:

[٦٩٠] فلا وأبي دهمه زالت عزيزة^(٤)

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٤٧٠/٢: (وزعم الزنجشيري أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح لعدم شأده على ذلك مع التبع والاستقراء).

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٣.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٩٥/٢: (إن كانت ماضية فـ (ما) و (لم) و (لا) في الدعاء، وإن كانت مضارعة فـ (ما) و (لا) و (لن) والأولى أن لا يفصل بين (لا) و (ما) وبينهما بظرف وشبه، وإن جاز في غير هذه الأفعال).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٥/٢.

والشاهد فيه قوله (زالت) هو شذو وليس مما حلف منه حرف النفي لا وأصلها (فلا زالت).

وبأفعال القلوب نحو: (ما أراها تزال ظلمة)، وأما النفي المقدر فشرطه أن يكون مضارعاً وجواب قسم نحو: ﴿تَاللَّهِ ثَمَنًا تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾^(١) وقوله:

[٦٩١] تزال حبال مبرمت أعينها^(٢)

وما ورد خلاف ذلك أو تقديرًا ليكون بمنزلة كان في الثبوت لأنها موضوعة للنفي، فإذا دخل عليها النفي صارت للإثبات، لأن النفي إذا دخل على النفي كان إثباتاً، ولهذا لا يجوز دخول (إلا) عليها نحو: (ما زال زيد إلا علماً) لا يلزم ثبوته على كل حالة إلا على العلم، كما لا يجوز (كان زيد إلا علماً) ومن خطأ ذا الرمة في قوله:

[٦٩٢] حراجيح ما تنفك إلا مناحة

على الخسف^(٣)

(١) يوسف ٨٥/١٢ وتعلمها: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ ثَمَنًا تَذْكُرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزة

لها ما مشى يوماً على خفه جمل

وهو لامرأة بن قحطان في سبط اللالي، ٢٣١، وينظر شرح ديوان الحملة للمرزوقي ١٧٧، وشرح المفصل ١٠٩٧، وشرح الرضي ٢٩٥٢، وخزانة الأدب ٢٤٥٩.

والشاهد فيه قوله (تزال) تريد لا تزال فحذفت حرف النفي ضرورة وتزال جواب قسم قبله وهو: حلفت يميناً يا ابن قحطان بالذي تكفل بالأرزاق في السهل والجبل

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة

على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤١٩، وينظر الكتاب ١١٣، والإنصاف ١٥٦٨، والمحتسب ٣٢٩١، وشرح المفصل ١٠٦٧، وشرح المصنف ١١٣، وشرح الرضي ٢٩٧٢، والجنى الداني ٥٢١، ومغني اللبيب ١٠٢، وشرح شواهد المغني ٢١٩١، وجمع الهوامع ٩٧٢، وخزانة الأدب ٢٤٧٩ - ٢٤٨، وينظر اللسان ملحة (فكك) ٣٤٥٢/٥.

كأنه قل: ثبتت على كل حالة إلا على الخسف، وثبوتها على كل حالة محال، ولأنه يريد وصفها بالمشقة والإتعاب، وإذا وصفها بالثبوت على كل حالة ما خلا الخسف، ومناعة حاله، وضعف بأن عامله إن كان ما ينفك لزم النفي في الإثبات، وعمل ما قبل إلا في ما بعدها، وهولا يعمل إلا في المستثنى منه، أوفي تابعه عند الجمهور^(١)، وإن كان عامله على الخسف فالحال لا يتقدم على عامله المعنوي خلافاً للأخفش^(٢)، وأيضاً المفرغ لا يتقدم على عامله الثاني، روي عن الكسائي^(٣) أن (لا تنفك) تامة أي ما تفارق وطبيها ومناعة حال من تنفك وعلى الخسف مفعول، وهي حال كقوله تعالى: ﴿صَافِلَتِ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٤) واعترض بأن ما تنفك لم يُسمع تمامها.



قوله: (وما دام لتوقيت أمر بمدة خلاف ثبوت خبرها لفاعلها) وهو القيام لفاعلها يعني أنك إذا قلت: (آتيك ما دام زيد قائماً) فقد وقتت أمراً، وهو الإتيان بمدة وهو القيام لفاعلها، وهوزيد وهي تكون ناقصة كما

ويروى في اللسان: فلا نص يدل حراجيع، والخرج: النقة الطويلة على وجه الأرض.

والشاهد فيه قوله: (لا تنفك إلا مناعة) حيث جله خبر تنفك مقروناً بإلا وهذا شك وقيل تنفك تامة لا خبر لها.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/٢، والجمع ٩٧/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المصائر السابقة.

(٣) ينظر تخريج البيت والاختلاف فيه في شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٤٧٧/٢، وشرح الرضي ٢٩٧/٢، وشرح المصنف ١١٣، والجمع ٩٧/٢ - ٩٨.

(٤) الملك ١٩/٨، وتحتها: ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صفتٍ ويقبضن ما يسكنهن إلا الرحمن...﴾.

ذكر وتامة بمعنى بقي أو تمكن ومنه ﴿مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(١) أي بقيت.
قوله: (ومن ثم احتيج إلى كلام لأنه ظرف) يعني أن ما دام لا
تستقل بجملتها مثل: ما زال، لأن (ما) التي مع (دام) مصدرية ودام صلتها
[ظ ١٢٦] وهي دالة على الزمان، لأن المصدر يؤقت نحو: (أتيتك مقدم
الحاج) أي وقت مقدمه، فلما كان على الظرفية^(٢) لم يستقل كلاماً لأن
الظرف فضلة لا بد منه من تقدم كلام وهو آتيتك أو نحو.

قوله: (وليس)^(٣) وهي فعل عند سيويه^(٤) وجمهور البصريين لا اتصال
ضمير الرفع بها، ولحق تله التانيث فيها^(٥)، وحرف عند الكوفيين بدليل
عدم تصرفها، وسكون وسطها ووزن (ليس الطيب إلا المسك)^(٦) برفع
المسك، وأجيب بأنه مبتدأ وخبره محذوف، والجملة حالاً، وقيل: مطلقاً في
موضع خبر عن اسم التقدير: (ليس الطيب إلا المسك أفخره).

قوله: (لنفي مضمون الجملة) أي معناها.

قوله: (حالاً وقيل: مطلقاً) اختلف في المنفي بهه فقل الجمهور

(١) هود ١٠٧/١ وتعلمها ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد﴾.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٣، وشرح الرضي ٢٩٧/٢.

(٣) قل الرضي في شرحه ٢٩٧/٢: قل سيويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقاً تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقل تعالى: (يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وفي المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال....

(٤) ينظر الكتاب ١٤٧/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/٢.

(٦) ينظر الكتاب ١٤٧/١.

واختاره الزمخشري^(١) أنها لنفي الحال فقط، وحكي عن سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) إنها للنفي مطلقاً تقول في الماضي: (ليس خلق الله مثله) وفي المستقبل^(٥): ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٦) وقوله:

[٦٩٣] والمرء يسعى لأمر ليس يدركه

والعيش شحٌ وأسفلٌ وتلئيل^(٧)

وحكي أيضاً عن ابن السراج أنها لنفي الاستقبال^(٨)، وقال أبو علي الشلوبين: إن قيد الجملة كائناً ما كان وإن لم، أفادت الحال وقال الأندلسي^(٩) بين القولين تناقض لأن خبرها إن لم يقيد بزمان فهو للحال، وإن قيد فهو على ما قيد به.

قوله: (ويجوز تقديم أخبارها [كلها]^(١٠) على أسمائها) هذا مذهب

(١) ينظر المفصل ٣٦٨، وشرحه لابن يعيش ١١٧٧.

(٢) ينظر الكتاب ٢٣٣/٤، وينظر شرح الرضي ٢٩٦٧/٢.

(٣) ينظر المقتضب ٩٣/٤.

(٤) ينظر الأصول ٨٤/٨.

(٥) والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد ٢٩٦٧/٢.

(٦) هود ٨١١ وتحتها: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم وحلق بهم ما كانوا به يستهزئون.

(٧) البيت من البسيط، وهو لعبد الطيب في ديوانه ٧٥، وشرح اختيارات الفضل ٦٧٤، وتخليص

الشواهد ٢١٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٤٨ - ٤٤٣، ويروى سماع بلذ يسعى.

والشاهد فيه قوله: (ليس يدركه) حيث أتى بليس للنفي وهنا جله لنفي المستقبل كما ذهب ابن السراج إلى ذلك.

(٨) ينظر الأصول ٨٣/٨.

(٩) ينظر شرح الرضي ٢٩٦٧/٢.

(١٠) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

البصريين^(١) نحو: (كان قائماً زيد) لأن هذا فرع على المبتدأ، وتقديم خبر المبتدأ جائز، فكذا هذا، وأما الكوفيون: فإنهم منعوا من تقديم الخبر الذي فيه ضمير مرفوع نحو: (كان زيد قائماً) وأجازوه الكسائي على أن يكون في كان ضمير شأن وقائماً خبر عنه وزيد مرتفع بقائم وقال الفراء: ^(٢) يرتفع بقائم وكان معاً، وضعف بأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين، والمصنف ^(٣) أطلق جواز التقديم، ومن المواضع ما يمنع فيه التقديم نحو: (ما كان زيد إلا قائماً) و(ما كان فتاك مولاك) ومنها ما يجوز فيه التقديم نحو: (ما كان في الدار إلا زيد) ونحو أن يكون للخبر ضمير في الاسم نحو: (كان شريك هند أخوها) ونحو: أن يكون تقديمه مصححاً لجعله نكرة نحو: (كان في الدار رجل) وما أشبه ذلك، فلو قل: ما لم يمنع مانع أو يوجب موجب على قريب مما ذكر في المبتدأ أو الخبر كان أولى.

قوله: (وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام) أي الإخبار في تقديمها على الأفعال ثلاثة أقسام.

قوله: (قسم يجوز وهو من (كان) إلى (راح) يعني على الترتيب الذي ذكر وهو ما لم يكن في أوله (ما) وهي إحدى عشرة كلمة نحو: (قائماً كان زيد) وكذلك سائرهما، وإنما جاز لأنها أفعال صريحة متصرفة في نفسها، فجاز تصرفها في معمولها كغيرها من النواصب، وكان الأولى قسمة هذا القسم إلى واجب، وهو حيث يكون له الصدر، نحو: (أين كان

(١) ينظر الإنصاف ١٦٠/١ وما بعدها مسألة رقم (١٨) وجمع النواصب ٨٧٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/٢، والجمع ٨٧٢ - ٨٩.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١٣.

زيد) ومحتنع وهو حيث يعود الضمير إلى غير مذكور نحو: (شريك هند أخاها) وجائز فيما عداها نحو: (قائماً كان زيداً) والكوفيون^(١) وبعض المتأخرين منعوا من التقديم على الخبر وادّعوا عدم السماع.

قوله: (وقسم لا يجوز وهو ما في أوله ما) وذلك لأنها نافية في (ما زال) و(ما انفك) و(ما فتئ) و(ما برح) وهولا يتقدم ما في خبر النفي عليه، ومصدرية في (ما دام)^(٢)، وهولا يتقدم ما في خبر الصلة عليه.

قوله: (ابن كيسان في غير ما دام) يعني ابن كيسان وكذلك الكسائي والأخفش^(٣) أجازوا تقديم الخبر على ما في أوله (ما) لأن النفي في هذه الأفعال قد صار كجزء الكلمة، وخرج إلى الإثبات، فكما يجوز التقديم على ما هو قلبت نحو: على [و١٢٧] هذه، واستثنوا (ما دام) لأن (ما) مصدرية، وهولا يتقدم معمول المصدر عليه.

قوله: (وقسم مختلف فيه وهو ليس الكوفيون^(٤) والمبرد^(٥) وابن السراج^(٦) والزجاج^(٧) والجرجاني^(٨) منعوا في تقديم خبرها عليها، أما

(١) ينظر الإنصاف ١٦٠/١ مسألة ١٨، وجمع الهوامع ٨٧٢ وما بعدها.

(٢) أي أن الإجماع متعقد على عدم جواز تقدم خبر (ما دام) عليها وذهب ابن معطر متبعاً لخالف فيه النحاة بشأن (ما دام) على اسمها ولا تنفصل عنها (ما) بخلاف أخواتها) الفصول ١٨١ عن الكافية المحققة ٢٠٨.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧ - ١١٤، وشرح الرضي ٢٩٧/٢.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ١٦٠/١، وشرح الرضي ٢٩٧/٢، وشرح المفصل ١١٤/٧.

(٥) لم يصرح المبرد في المقتضب بذلك ينظر شرح المفصل ١٤٤/٧، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١، والجمع ٨٧٢.

(٦) ينظر الأصول ٨٩١ - ٩، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٧) ينظر رأي الزجاج في شرح ابن عقيل ١٧٨/١، وجمع الهوامع ٨٧٢.

(٨) ينظر المقتصد ٤٠٨/١، والجمع ٨٧٢.

الكوفيون فلا يقولون بحرفيتها والحرف لا يتقدم معموله عليه، وأما الباقون فحجبتهم أنها لم تنصرف في نفسها فلا تنصرف في معمولها كـ (نعم) و (بئس) وفعل التعجب ولا سُمِعَ عن العرب (قائماً ليس زيد) ^(١) والسيرافي ^(٢) وابن برهان ^(٣) والأكثر أجازوا تقديمه عليها، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ^(٤) فـ (يوم) معمول للخبر وهو مصروف، وتقديم الم معمول لا يؤذن بتقديم العامل، وضعف بأن يوم يأتيهم مرفوع بالابتداء وخبره ليس مصروفاً عنهم، لكنه بني على الفتح لإضافته إلى الجملة، أو منصوب بفعل تقديره لا يعرفون، أو اذكر يوم يأتيهم، وإن سلم بأن معمول الخبر فلا يلزم من تقدم الظرف تقدم غيره، لأن الظروف تسع فيها بأن تقولوا: الم معمول يؤذن بتقديم العامل أولى بأن يقل تأخر العامل يؤذن بتأخر الم معمول.

در تحقیق کتاب تہذیب علوم اسلامی

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٢) ينظر رأي السيرافي في شرح المفصل ١١٤/٧.

(٣) ينظر رأي ابن برهان في شرح ابن عقيل ٢٧٧/٧، والجمع ٨٩/٢.

(٤) سبق تخريجها ينظر الانصاف حول جواز تقديم خبر ليس عليها، والخلاف فيه، مسألة رقم ١٨.

أفعال المقاربة^(١)

إنما سميت أفعال مقاربة لأنها تفيد دنوا الخبر كما ذكر المصنف^(٢). وقال أبو حيان: ^(٣) لأن الأكثر فيها للمقاربة فإن عسى^(٤) تفيد الترجي، وإن إطلاق المقاربة عليها مجاز، وهذه الأفعال من الأفعال الناقصة، لأنها لتقرير الفاعل على صفة، وموضع خبرها نصب، وإنما فصلت لوجوب كونه فعلاً، وإنما وجب فعلية خبرها لأنها للحال، فأُتي بخبرها فعل حال للمشاركة، وقد جاء على الأصل قول تأبط شراً: [٦٩٤] فأبت إلى فهم وما كنت آياً^(٥).

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ١٥٧/٢ وما بعده والمفصل ٣٦٩ وما بعده وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٧ وما بعده وشرح التسهيل السفر الأول ٥٣٧/٢ وما بعده وشرح المصنف ١١٤ وما بعده وشرح الرضي ٣٠٧/٢ وما بعده وشرح ابن عقيل ٣٢٢/٨ وما بعده.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٤.

(٣) ينظر رأي أبي حيان في تذكرة النحلة ٤٩٥.

(٤) قل ابن هشام في المغني ٢٠١ (عسى فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثلث ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

يا أبتا علك أو عساكا

خلافاً لسيوية حكمة عنه السيرافي، ومعناه الترجي.

(٥) سبق تخريجه

وقوله: عسى الغوير أبوساً^(١).

قياسه: وما كدت أؤوب، وأن يباس.

قوله: (ما وضع لدنوالخير) يعني لقربه وحصوله (رجاءً) ك(عسى)،
(أو حصولاً) ك(كاد) (أو أخذاً فيه) ك(جعل) و(طفق).

قوله: (فالأول عسى)^(٢) يعني ما وضع لدنوالخير رجاءً وهو فعل عند
الجمهور لا اتصال ضمير الرفع بها ولحقوق تاء التانيث وقيل: حرف
لعدم تصرفها.

قوله: (وهو غير متصرف) يعني باق على صيغة الماضي ولا يستعمل
منه مضارع ولا مستقبل ولا أمر ولا نهي، وإنما سلب التصرف لتضمنه
الأشياء فأشبهه الحرف.

قوله: (تقول: عسى زيد أن يخرج) و(وعسى أن يخرج زيد) يعني
أن لها استعمالين، ناقصة بمعنى (قارب) تفتقر إلى اسم وخبر، وهو حيث
يتقدم الاسم نحو: (عسى زيد أن يخرج) قال الله تعالى: ﴿عسى الله أن

(١) سبق تخريج المثل ص ٧٤٧.

(٢) إن في عسى ثلاثة أقوال للنحاة.

الأول: أنها فعل في كل حل سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما
وهو قول نحاة البصرة ورجحه المتأخرون.

الثاني: أنها حرف في جميع الأحوال سواء اتصل بها ضمير الرفع أو لم يتصل بها أحدهما وهو قول
جمهور الكوفيين ومنهم ثعلب وتابعهم ابن السراج.

الثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب وفعل ما عدا ذلك وهو قول شيخ النحاة سيويه.

للتفصيل ينظر الكتاب ١٥٨/٣، والمغني ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/٨ وما بعده وشرح الرضي ٣٠٢/٢.

يأتي بالفتح^(١) وتامة بمعنى (قَرُبَ) لا تفتقر إلى خبر، وهو حيث يليها أن والفعل نحو: (عسى أن يخرج زيد) قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾^(٢) ومنهم من منع من التامة، وقال في (عسى أن يخرج زيد) ونحوه: هو على التقديم والتأخير، وردّ بأنه يلزم ثنية الضمير أوجمه في نحو: (عسى أن يخرجوا الزيدان ويخرجوا الزيدون)، وقيل: فاعل لفعل سد مسد الخبر، كـ (أقائم الزيدان) ورد بأنه لم يأت إلا في المفعولين والمبتدأ دون باب كان.

قوله: (وقد تحذف أن) يعني حيث تكون ناقصة نحو قول الشاعر:

[٦٩٥] عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكسون وراءه فسرّج قريب^(٣)

تشبيهاً لها بكاد لأنهما من باب واحد وقد يحذف الخبر برمته نحو:

[٦٩٦] ولي نفس أقبول لها إذا ما

تنلزعني لعلي أو عساني^(٤)

(١) المائدة ٥٢/٥ وتعلمها: ﴿فترى الذين في قلوبهم مرض يسلعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده....﴾.

(٢) البقرة ٢١٧/٢ وتعلمها: ﴿كتب عليكم القتل وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم....﴾.

(٣) البيت من الوافر، وهو له هدية في الكتاب ١٥٩/٣، وينظر شرح أبيات سيويه ١٤٢/٨، والمقتضب ٧٠/٣، وشرح المفصل ١١٧/٧، وشرح الرضي ٣٠٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/٨، ومغني اللبيب ٢٠٣، وشرح شواهد المغني ٤٤٣/٨، والجنى الداني ٤٦٢، وجمع الجوامع ١٤٠/٢، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ - ٣٣٠. والشاهد فيه قوله (يكون وراءه) حيث وقع خبر عسى فعلاً ماضياً مجرداً من أن المصدرية، وهذا قليل.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمران بن حطان في الكتاب ٢٧٥/٢، وينظر شرح أبيات سيويه ٢٥٤/٨، والمقتضب ٧٢/٣، وشرح المفصل ١١٨٠ ١٠/٣، والخصائص ٥/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤٢/٢، وتذكرة النحلة ٤٩٥، والجنى الداني ٤٦٦، ورصف المباني ٢٤٩، وأوضح المسالك ٣٣٠/٨، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥ - ٣٢٩.

وقوله:

[٦٩٧] يا أبتا علك أو عسك^(١)

قوله: (والثاني كاد) [ظ ١٢٧] يعني ما وضع لدنوا الخبر حصولاً نحو:
(كادت الشمس تغيب) أي حصل دنوها.

قوله: (تقول: (كاد زيد يجيء)) كاد تفارق عسى من وجهين أحدهما:
أنها لا تكون إلا ناقصة، وقد يحذف الخبر إذا علم نحو: (مَنْ تَأْنِي أَصَاب
أو كاد). وثانيهما: أن لا يدخل عليهما (أن) لأن (أن) للاستقبال،
وكاد للحصول.

قوله: (وقد تدخل) يعني (أن) على خبر كاد نحو:

[٦٩٨] قد كاد من طول البلى أن يمحصاً^(٢)

مشبهاً لها ب(عسى) كما شبهت (عسى) بها.

قوله: (وإذا دخل النفي على كاد فهي كالأفعال على الأصح)

والشاهد فيه قوله: (عساني) حيث اتصل بضمير النصب بـ (عسى) مما يدل على أنها حرف بمعنى لعل.
(١) الرجز لرؤية، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، وينظر الكتاب ٢٧٥/٢، وشرح أبيات سيويه
١٦٤/٢، والمقتضب ٢٧/٣، والخصائص ٩٧/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠، والمغني ٢٠١، وشرح
شواهد المغني ٤٤٣/١، والجنى اللاني ٤٦٦، وجمع الهوامع ١٣٢/٨، وخزانة الأدب ٣١٢/٥ - ٣١٧.
والشاهد فيه قوله: (عساك) حيث اتصل بـ (عسى) الضمير الموضوع للنصب وهو الألف مما يدل على
أن عسى حرف وقيل: الكاف خبر منصوب لخل واسم عسى ضمير مستتر.

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصادرة.

رسم عفا من بعد ما قد انمحي

وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٠٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (كاد أن يمحصاً) حيث اقترن خبر كاد بـ (أن) على سبيل الجواز.

اختلف النحاة في (كاد) إذا دخل عليها النفي على ثلاثة مذاهب:

الأول قوله: (وقيل يكون للإثبات) يعني يكون نفيها إثباتاً، وإثباتها نفيّاً سواء كان بلفظ الماضي أو المضارع، واحتجوا في الماضي بقول العرب: (كاد النعام يطير)^(١) والمعنى أنه لم يطير، ويقول تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢) وقد فعلوا، وفي المضارع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾^(٣) والمعنى لا أخفيها، وبما روي أن ذا الرمة لما قدم الكوفة وأنشد قصيدته الحائية فقال:

[٦٩٩] إذا غير الهجر المحبين لم يكـد

رئيس الهوى من حب مية يـرح^(٤)

ناداه ابن شبرمة أراه قد برح فشتق ناقته وجعل يفكر ثم قال:

إذا غير الهجر المحبين لم أجـد^(٥)

فقبل الاعتراض، وما كان في ذلك الجمع من الفصحاء سكتوا

(١) ينظر المثل في مجمع الأمثل للميداني ١٦٢/٢.

(٢) البقرة ٧٧/٢ وتعلمها: ﴿... قالوا الآن جئت بلحق فلنحوها وما كلوا يفعلون﴾.

(٣) طه ١٥/٢٠ وتعلمها: ﴿... لتجزى كل نفس بما تسعى﴾.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٩٢، ينظر المفصل ٢٣٦، وشرح المفصل ١٢٤/٧، وشرح

التسهيل السفر الأول ٥٤٧/٢، وشرح المصنف ١١٥، وشرح الرضي ٣٠٦/٢، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٣،

واللسان ملحة (رسم) ١٦٤٧/٣، والأشعري ٦٨١، والخزانة ٧٤/٤.

ويروي النلي بلك الهجر، والرئيس: الشيء الثابت الذي لزم مكانه.

والشاهد فيه قوله: (لم يكـد يـرح) حيث دخل النفي على يكـد والتي قلبت معناها إلى الماضي بـلم، وإذا

سبق كـد بالنفي أفاد الإثبات، وما ذهب إليه ذو الرمة صحيح بليغ كما قل في شرح الأشعري ١٣٤/١.

سكوت رضى بالاعتراض^(١).

الثاني: فهي كالأفعال على الأصح وهو قول الجمهور إنها كالأفعال واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا﴾^(٢) والمعنى لم يراها، ولم يقارب، وقوله: ﴿وَلَا يَكْذِبُ سِيفَهُ﴾^(٣) أي لا يقارب إساغته، ويقول ذي الرمة: لم يكذ رسيس الهوى، وأما قولهم: (كاد النعام يطير) فالمعنى قارب، ولا يلزم من المقاربة حصول الفعل وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا قبل ذلك، وقوله تعالى: ﴿أَكْذَبْنَا﴾ أقارب إخفاءها، وليس في المقاربة إثبات للشيء ولا نفي له، وأما تقرير ذي الرمة للاعتراض فليس ذلك لاعتراض منه ولكن أراد الاحتياط وأن لا يترك لطاعن طعناً وروي أن بعضهم قل: أصابت بديهته وأخطأت رويته.

الثالث الفصل: قوله: ﴿وَقَدْ تَكُونُ فِي الْمَاضِي لِلْإِثْبَاتِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ﴾ يعني إن كانت بلفظ الماضي ففيها إثبات كما قل الأولون.

قوله: ﴿تَحْسِبُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: مِنْ نَحْوِهَا: ﴿وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾﴾^(٤) هذا في

(١) ينظر قصة ذو الرمة في شرح المفصل ١٢٥/٧ - ١٢٦، وشرح الرضي ٣٠٦/٢ - ٣٠٧، والأشعوني ١٣٤/١.
(٢) النور ٤٠/٢٤ وتعلمها: ... ظلمت بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكذب يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.
(٣) إبراهيم ١٧/١٤ وتعلمها: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكْذِبُ سِيفَهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾.
(٤) في الكافية المحققة قيل بدل قد.

(٥) قل أبو حيان في البحر المحيط ٤٣٣/١: وكاد في الثبوت نك على المقاربة، فإذا قلت: كاد زيد يقوم

الماضي لأجل التفصيل ويقول ذي الرمة إلى آخره:

[إذا غير النسي المحبين لم يكـد

رسيس الهوى من حب مية يبرح]^(١)

حجة لهم في المستقبل كالأفعال.

قوله: والثالث ((جعل)) و(طَفِقَ) و(كَوَبَ) و(أوشك) مثل:
(عسى) و(كاد) في الاستقبال يعني أنها تستعمل بأن ك(عسى) تقول
(أوشك زيد أن يتكلم) قال:

[٧٠٠].....أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا^(٢)

وبغير (أن) كاد، تقول: (أوشك زيد أن يتكلم) قال:

[٧٠١] يوشك من فرم من منيته

في كيعرض غراته يوافقها^(٣)

فمعناه مقاربة القيام ولم يتلبس به، فإذا قلت: ما كاد زيد يقوم فمعناه نفي المقاربة فهي كغيرها من الأفعال وجوباً ونفياً، وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أثبتت دلت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر مستنداً بهذه الآية (فدبحوها) يدل على ذلك والصحيح القول الأول) أما الآية فقد اختلف في زمان نفي المقاربة، ينظر هذا الاختلاف في البحر المحيط ٤٢٣/١، وتفسير القرطبي ١٩١/١ - ٢٨٧.

(١) ما بين الحصريين زيادة من الكافية المحققة، وقد سبق تخريج الشاهد برقم ٦٩٠ صفحة ١١٧٤.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدرة.

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت

وهو للكَلْحَبَةِ اليربوعي واسمه هبيرة ابن عبد الله في نواهد أبي زيد ١٥٣، وينظر الخصائص ٥٣٣، وشرح

اختيار المفضل ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، واللسان ملحة (وشك) ٤٨٤/١، وخزانة الأدب ٣٨٦١.

والشاهد فيه قوله: (أوشك أن تقطعا) حيث جله خبر أوشك مقترناً بأن.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وينظر الكتاب ١٦١/٣، وشرح أبيك =

وتكون ناقصة وتامة مثل (عسى) لا أنها بمعنى (عسى) و(كلا) فإن
وَضَعَهَا متصرفة للأخذ في الشيء، و(عسى) للترجي غير متصرفة
و(كلا) للحصول.



مرکز تحقیقات کتابت و اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

سبويه ١٦٧/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/١،
وأوضح المسالك ٣٦٢/١، واللسان ملحة (بيس) ٢٩٦/١، وجمع الهوامع ١٢٩/١ - ١٣٠، والمقاصد
النحوية ١٨٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (يوشك يوافقها) حيث جاء خبر يوشك غير مقترن بأن وهذا قليل كما في (عسى).

التعجب

قوله: (فعلا التعجب)^(١) هو فعل عند البصريين^(٢) للدخول [و١٢٨] نون الوقاية فيه، في نحو: (ما أحسبني)، ونصبه المفعول، وبنائه على الفتح ووافقهم الكوفيون^(٣) في أفعل به، وأما ما أفعله فقالوا: بما سمّيته لعلمه تصرفه وجواز تصغيره في (ملح) نحو:

[٧٠٢] يا ما أملك غزلاً ثأً شلكت لنا^(٤)

قوله: (ما وضع لإنشاء التعجب) خرج الخبر نحو: (أنا متعجب من

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٧٢٨ - ٧٣ والمقتضب ١٧٨٤ والأصول ٩٩٨، والمفصل ٢٧٧، وشرحه لابن يعيش ١٤٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٠٨٨ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧٣، واللمع ٢١٧، والإيضاح في شرح المفصل ١١١٢ - ١١٢، وشرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣٠٧٢ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢٧، وشرح الرضي ٣٠٨٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢١٢٨، وشرح الرضي ٣٠٨٢.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

من هؤلاء كن الضل والسمر

وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠، وينظر الإنصاف ١٢٧٨، وشرح المفصل ١٤٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٢٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٠٨، ومعني اللبيب ٨٩٤، وشرح شواهد المعني ٩٢٢/٢، وجمع الهوامع ٧٧٨، وخزانة الأدب ٩٢٦ - ٩٦، وشرح الرضي ٣٠٨٢، والشاهد فيه قوله: (أملك) حيث صغر فعل التعجب وذلك على سبيل الجواز.

كذا) ويرد عليه (سبحان الله وما أظنها ليلة، فلو قال: بصيغة مخصوصة لسلم.

قوله: (وهو^(١) صيغتان ما أفعله) نحو: (ما أحسنه) و(وأفعل به) و(أحسن به) نحو(أحسن بزيد).

قوله: (وهي غير متصرف)^(٢) [مثل: ما أحسن زيدا، وأحسن بزيد]^(٣) يعني صيغة التعجب، ولو قال: وهما غير متصرفين كان أولى، ولو قال: وهويعني فعل التعجب لجاز ويعني بعدم التصرف أنه لا يستعمل من (أفعله) و(أفعل به) مضارع ولا أمر ولا نهي، لأنها لما تضمنت معنى الإنشاء أشبهت الحروف فامتنعت من التصرف.

قوله: (ولا يبيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل)^(٤) يعني من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، وقد تقدمت شروط ذلك، والخلاف فيها في التفضيل، والعلة واحدة، لأن التعجب لا يخالف إلا في مسائل، أحدها: فك المدغم في (أفعل به) نحو: (أشد به). وثانيهما: رؤه همزة خير وشر نحو: (ما أخيره) و(ما أشره). وثالثهما: في أنه لا يبنى إلا في ما وقع واستمر، فلا يصح ما أضربه غداً ولا أمس، بخلاف التفضيل فإنك تقول: (أنا أضرب منك غداً)^(٥)، ورابعها: إن من حق التعجب أن يكون مما

(١) في الكافية المحققة وله بلك وهو.

(٢) في الكافية المحققة (وهما غير متصرفين).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) قل الرضي في شرحه ٣٠٧/٢: ويزيد فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يبنى إلا عما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل.

(٥) العبارة منقولة عن الرضي دون إسناد ينظر ٣٠٧/٢.

خفي شبهة، وخرج عن نظائره، فلا يصح التعجب من الله، وأما قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(١) فمتأول أي هم أحقاً بأن يقول فيهم غير الله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

قوله: (ويتوصل في الممتع) [بمثل]^(٢) يعني في اللون والعيب، والرباعي والخماسي والمزيد (بأشد) و(أقبح) و(أكثر) و(أحسن) ونحوها مضافة إلى مصادر تلك الأفعال، وقد يكون ب(أن) و(ما) المصدريتين تقول: (ما أشد استخراجه) [واشدد باستخراجه]^(٣) و(أكثر دحرجة) و(أقبح عورة) وأحسن انطلاقة، وما أشد ما استخرج وما أكثر أن يتدحرج، وأما ما هو غير متصرف نحو: (نعم وبئس وعسى) فلا يتعجب منها لأنها لا مصادر تتوصل به، ولا يصح أن يكون صلة ل(ما) ولا (أن)، وزاد بعضهم الأفعال الناقصة لأنها لا مصادر لها.



قوله: (ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير) يعني لا تقول: (زيداً ما أحسن) ولا (ما زيداً أحسن) ولا (زيد أحسن)^(٤) وإنما لم يتصرف بالتقديم لتضمنها معنى الإنشاء الذي له المصدر، فالتقديم والتأخير معناه واحد.

قوله: (ولا فصل) فإن كان الفصل بين (ما) وأفعل جاز بكان وفي

(١) البقرة ١٧٥/٢ وتملأها: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فما أصبرهم على النار﴾.

(٢) ينظر البحر المحيط ٦٦٩/١.

(٣) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٦، والعبارة منقولة عنه دون إسناد له.

مضارعها خلاف، وزاد الكسائي^(١) (أصبح) و(أمسى) نحو (ما أمسى أدفأها) و(ما أصبح أبردها)^(٢)، وبعضهم أجاز الفصل بكل فعل لا يناقض التعجب، بما لا يتعلّق نحو: (ما أحسن زيداً) وأما الفصل بين أحسن ومعموله فمنعه الجمهور، لأنه جار مجرى المثل فلا يغيّر، وأجازه بعضهم في مسائل معينة، الأولى الفصل بالظرف والجار والمجرور، نحو: (ما أحسن عندك زيداً) و(ما أحسن بالرجل أن يتصدق) وأجازها المازني^(٣) والجرمي^(٤).

الثالث: الفصل بالنداء، نحو: (ما أحسن يا عمرو زيداً) أجازها بعضهم الثالث: الفصل بالحلّ نحو: (ما أحسن قائماً زيداً) أجازها الجرمي^(٥) وهشام^(٦) حملاً على الظرف. الرابعة الفصل بالمصدر نحو: (ما أحسن حسناً زيداً) أجازها الجرمي^(٧) أيضاً. الخامسة: بحمل الاعتراض، نحو: (ما أحسن لولا كلفة زيداً) أجازها ابن كيسان^(٨).

قوله: (وما ابتداء نكرة عند سيويه وما بعدها الخبر) شرع في تفصيل إعراب الصيغتين، وحكى الخلاف فيهما، فبدأ بما (أفعله) ف(ما)

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٢) ينظر الفصل ٢٧٧، وشرحه لابن يعيش ١٥٧٧، وينظر شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٣) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٢٢٩١، وينظر شرح الرضي ٣٠٩٢.

(٥) ينظر رأي الجرمي في الفصل ٢٧٧.

(٦) ينظر الهمع ٦١/٥.

(٧) ينظر رأي الجرمي في الهمع ٦١/٥.

(٨) ينظر رأي ابن كيسان في شرح التسهيل السفر الثاني ٢٣٧٨، وشرح الرضي ٣٠٩٢.

ففيها ثلاثة مذاهب، الأول لسيبويه^(١) أنها نكرة تامة بمعنى شيء وهي مبتدأ، ما بعدها الخبر تقديره: (شيء حسن زيدا) وجاز الابتداء بها لأن [ظ ١٢٨] الكلام في معنى الحصر، كأنك قلت: (ما حسن زيد إلا شيء).

الثاني قوله: (وموصولة عند الأخفش، والخبر محذوف) ويعني أن الأخفش^(٢) وطائفة من الكوفيين جعلوا (ما) موصولة، وأفعل صلتها، والخبر محذوف لازم الحذف وتقديره: الذي حسن زيدا شيء، الثالث للفرّاء^(٣) وطائفة من الكوفيين^(٤) أنها استفهامية مبتدأة وما بعدها تقديره (أي زيد أحسن) ومذهب سيبويه حسن من حيث جعل أنه لم يقدر شيئا، ولا نقل صيغة إلى صيغة، وضعيف من حيث جعل (ما) بمعنى شيء وهو قليل، ومذهب الأخفش حسن من حيث جعل (ما) بمعنى الذي وهو كثير وضعيف من حيث جعل الخبر محذوف ومذهب الفرّاء حسن من حيث جعل (ما) استفهامية وهو كثير وضعيف من حيث نقله من الاستفهامية إلى التعجب، ونقل صيغة إلى صيغة ضعيف^(٥) وأما (ما أحسن زيدا) فعند البصريين أن أفعل ماضي مبني على الفتح والهمزة للتعديّة وزيدا مفعول به وعند الكوفيين^(٦) أن (أحسن) اسم وهو أفعل

(١) ينظر الكتاب ٧٣/١ - ٧٣، وينظر الفصل ٢٧.

(٢) ينظر الفصل ٢٧، وشرحه لابن يعيش ١٤٩٧، وشرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣٠٩/٢ - ٣١٠، وشرح ابن عقيل ١٥٠/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفرّاء ١٠٣/١.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩٧، وشرح الرضي ٣١٠/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣١٠/٢.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣١٠/٢، والإنصاف ١٣٦/١ وما بعدها.

التفضيل، وانتصب زيدا على حد زيد (حسن الوجه)، وفتحة أحسن فتحة بناء لتضمنه معنى حرف التعجب عندهم، وقيل: فتحة إعراب، لأنه خبر مخالف للمبتدأ وهو (ما) وانتصب على الخلاف وهذه الاعتبارات^(١) كلها في الأصل، وأما معناها فقد صارت للإنشاء كما في (بعث) و(شریت).

قوله: (وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في أفعل) لما فرغ من صيغة (أفعل به) وقد اختلف، فذكر المصنف^(٢) قولين: أحدهما قول سيبويه: (٣) إن أصل (أحسن بزيد حسن زيد) أي صار ذا حسن، وأحسن فعل أمر بمعنى حسن الماضي وزيد فاعل والباء زائدة نحو: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤) ولا ضمير في أفعل والهمزة للصيرورة كـ (أغد البعير) وضعف بأن النقل من صيغة إلى صيغة ضعيف، لأنه استعمل الأمر بمعنى الماضي، وبأن زيادة الباء مع الفاعل قليل.

قوله: (ومفعول عند الأخفش والباء للتعديّة أوزائدة ففيه ضمير يعني الأخفش^(٥) والفراء^(٦) والزنجشري^(٧) قالوا: إن أحسن فعل أمر،

(١) ينظر شرح المصنف ١١٦، والاعتبارات هذه منقولة عن شرح المصنف ١١٦ دون إسناد.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٦.

(٣) ينظر الكتاب ٩٩/٤، وشرح المفصل ١٤٧٧.

(٤) النسبة ١٦٧/٤، وقد تكررت عدة مرات في القرآن الكريم.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢١٨/٢، والتوطئة ٢٤٧.

(٦) ينظر الهمع ٥٩/٥ - ٦٠.

(٧) ينظر المفصل ٢٧٦ - ٢٧٧.

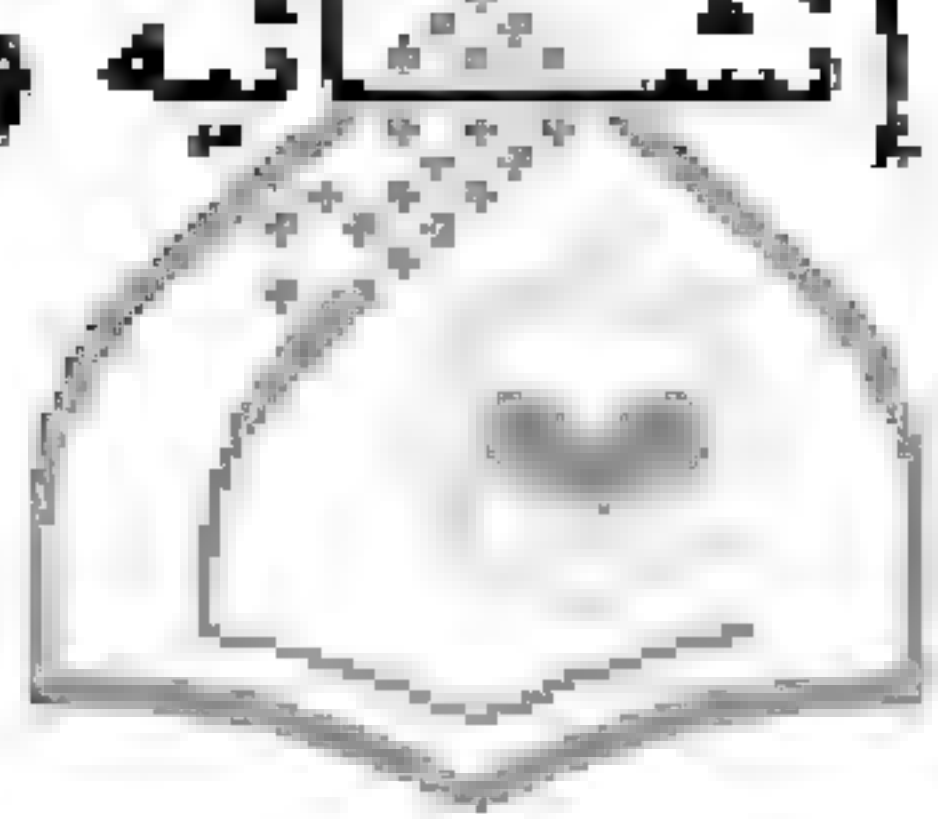
وهو أصله، وزيداً مفعول به، والهمزة يُحتمل أن تكون للتعديّة، والباء في زيد زائدة في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١) ويحتمل أن تكون للصيرورة فتكون الباء للتعديّة، وقوله (ففيه ضمير) ويعني أن الفاعل ضمير في (أحسن) عند الأخفش^(٢)، ومن قال بقوله ضمير فاعل مخاطب غير معين لا يظهر في تشية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، لذلك، أولجريه مجرى المثل، والمعنى فيه أن أمر الكل حُدَّ بأنه يجعل زيدا كريماً، وقال ابن كيسان: ^(٣) الفاعل ضمير للمصدر تقديره: (أحسن ما حَسُنَ بزيد).



(١) البقرة ١٩٥/٢، وتعلمها: ﴿... أنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة...﴾.
 (٢) ينظر رأي الأخفش في الهمع ٥٩/٥.
 (٣) ينظر رأي ابن كيسان في الهمع ٥٨/٥.

أفعال المدح والذم

قوله: (أفعال المدح والذم: ما وضع لإنشاء مدح أو ذم)، يحتز من الخبر نحو: (أنا أمدح) و(أنا أذم)، وفي الحدّ تسامح، لأنه حد أفعال المدح بالمدح وجوابه ما ذكر من أسماء الإشارة، وأيضاً يفهم من كلامهم أن نعم وبشس وفعل التعجب إنشائية وهو ضعيف لأنها تشمل الصلق والكذب.



قوله: (فمنها نعم وبشس) أي من الأفعال، وفي فعليتها خلاف؛ فالبصريون قالوا بفعليتها^(١)، واحتجوا بالإضمار والحق تاء التأنيث وبنائهما على الفتح، والفراء^(٢) وأكثر الكوفيين^(٣) قالوا باسميتهما، واحتجوا بعدم تصرفهما ودخول خواص الاسم فيها نحو الإخبار في قول العرب: (فيك نعم الخصلة)^(٤) والإضافة نحو:

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٩٧/١. وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

(٢) ينظر معاني الفراء ١٤١/٢، والهمع ٣٦/٥.

(٣) ينظر مصدر الهمش (١).

(٤) ينسب للرؤاسي، ينظر الهمع ٣٧/٥.

[٧٠٣] صبحك الله بخير عاجل

بنعم طير وشبابٍ فانحر^(١)

ودخول حرف الجر نحو قولهم: (والله ما هي بنعمت المولودة، نُصِرْتُهَا بكاء وبرها سرقة)^(٢)، وقولهم: (نعم السير على بشس العير)^(٣) [و١٢٩] ورده البصريون^(٤) أما علم التصرف فليس دليلاً لاتفاق الأكثر على فعلية (عسى) وأما عنهما ودخول حرف الجر، فهو على حلف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي (فيك خصلة نعم الخصلة)، و(ما هي مولودة نعم المولودة)، ونعم المسمى على (غير بشس العير) وأما الإضافة فهما معها اسمان نحو: (لا) في قوله:

[٧٠٤] بشينُ الزمي لا إنه إن لزمته

على كثرة الواشين أي معون^(٥)

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٦٨/١، والسدر ١٩٥/٥، واللسان ملحة (نعم) ٤٤٨٠/٦، والمقصد النحوية ٢/٤، وهمع الهوامع ٢٦٥. ويروى باكر يدل عاجل

والشاهد فيه قوله: (بنعم) حيث أدخل حرف الجر على نعم وذلك لا يدل على اسمية نعم لأن تلويده أنه نزل منزلة (خير) أي بخير طائر فجعل نعم اسمًا لـ (للخير) وأصلها لـ (طير) ولو كانت نعم هنا على أصلها لجله بعدها اسم منصوب. ينظر المقصد ٣/٤.

(٢) ينظر الإنصاف ٩٩/١، وأمالى ابن الشجري ١٤٧/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٦٨/١.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، والإنصاف ٩٩/١، وهمع الهوامع ٢٦٥. ويروى على بشس، وعلى بشس.

(٤) ينظر الإنصاف ١٠٤/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٠٨. وينظر معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢، والخصائص ٢١٢/٣، والمتع في التصريف ٧٩/١، وإصلاح المنطق ٢٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ١٦٩/١، واللسان ملحة (عون) ٣١٧٩/٤.

والشاهد فيه قوله: (الزمي) (لا) إن (لا) أي أنه إذا سألك الواشون عني أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكرني

وَنُحْو: (نعم) و(لا) في قوله:

[٧٠٥] أبي جوده لا البخلُ واستعجلت

نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَنْعَمُ الْبِرَّ قَاتِلُهُ ^(١)

وفيها لغات^(٢) (نَعِيمٌ) و(بَيْسٌ) على وزن (كَتَفٌ) وهو الأصل، قال:

[٧٠٦] مَا أَقْلَتْ قَلَمَ رَاكِبِهَا نِعِمَّ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبْرِ (٣)

وَنِعْمَ وَيَسُّ لَكَ (فُلْس) قَرِيءٌ ﴿فَنِعْمَ عَقْنَى الدَّارِ﴾^(٤) بفتح النون وسكون

العين، ونِعِمَّ وبِئْسَ بكسرهما، كما قريء ﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^(٥)،

شیئاً سوى كلمة (لا) فليست عملها جميل على أنها اسم وليست حرفاً.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥٢، وينظر معني اللبيب ٣٢٧، وشرح شواهد المغني

٦٣٤/٢، واللسان ملقة (نعم) ٤٤٨٥/٦، والبحر المحيط ١٥٠/١. ويرى في المحكم لابن سيده الجوس بلل

الجوع وهما بمعنى واحد، ويرويه الفلّسي كما نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني بنصب

البيخل بقوله: وزعم أنه مفعول أي: كذا مفعول بيخل

والشاهد فيه قوله (لا البخل استعجلت به نعم) حيث سبقت (نعم) (لا) وذلك على ميل المديح

باعتبر أنهما اسمان.

(٢) ينظر اللسان ملء (نعم) ٤٤٨٦/١.

(٣) البيت من الرسل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٨، وينظر المقتضب ١٤٠/٢، والخصائص ٣٢٨/٢.

والجانب الثاني من الموضوع هو: ١٢٢٨ - ١٢٥٧، والإنصاف ١٢٢٨، وجمع الهوامع ٢٨/٥، وخزانة الأدب ١٢٧٩/٩ - ١٢٧٧.

واللسان ملحة (نعم) ٤٤٨٣/١، والبحر المحيط ٢٧٧/٥، وشرح الرضي ٢١٢/٢.

والشاهد فيه قوله (نعم) بكسر العين مما يدل على أن الأصل في تَعِيمٍ ونَسٍ كسر العين في (فعل).

(٤) الرعد ٢٤/١٣ وتتمهدها ﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ قرأ يعمر (فتحيم) بفتح النون

وكسر العين، وقرأ ابن وثاب فتعْمُ بفتح النون وسكون العين وتخفيف فعل لغة تميمية، والجمهور

بكسر النون وسكون العين، ينظر البحر المحيط ٢٧٨/٥ = ٢٧٨.

(٥) النساء ٥٨/٤ ﴿وَإِذَا حُكِمَ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعْمَ بِعَظَمِكُمْ بِهِ إِنْ

اللہ کان سمیعاً بصیراً ﴿۱﴾

قرأ الجمهور بكسر العين اتباعاً لحركة العين، وقرأ بعض القراء نعتاً بفتح النون على الأصل إذ الأصل

نَعِمَ عَلَى وَزْنِ شَهْدٍ وَنَسَبَ إِلَى أَبِي عَمْرٍو سَكُونُ الْعَيْنِ فَيَكُونُ جَمْعاً بَيْنَ سَاكِنِينَ) ينظر البحر المحيط

1994

إلى المخصوص حين يجعل مبتدأ، وعند المصنف وجماعة من النحاة أنها للعهد ثم اختلفوا، فقل المصنف: ^(١) إنها للعهد الذهني كأنك تريد المعهود في الأذهان، وهو الكامل كل الكامل ^(٢)، والخسيس غاية الخساسة، وقل بعضهم: هي للعهد اللفظي كأنك قلت: زيد نعم هو، ورد بأن شرط العهد اللفظي التقدم لفظاً نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ ^(٣) واستدلوا جميعاً على العهدية بوجود المطابقة تثنية وجمعاً ولو كانت للجنس لم تكن ولا تجمع لأنه يدخل فيه القليل والكثير وبأنها إن كانت للجنس أفادت الاستغراق وكان يصح وصفه بالجمع.

فنقول: (نعم الرجل الكرام زيد) ورد بأن الجنس قد لا يستغرق نحو: ﴿وَإِخْلَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾ ^(٤) و﴿فَاشْتَرِ اللَّحْمَ السَّمِينَ وَالْبَرَّ النَّظِيفَ﴾.

الحالة الثالثة قوله: (أو [مضمراً] ^(٥) ميمراً بنكرة منصوبة) يعني أن يكون الفاعل مضمراً ^(٦) مستتراً فيجب تمييزه بنكرة منصوبة مطابقة للمخصوص أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً نحو: (نعم رجلاً زيد)،

(١) ينظر شرح المصنف ١١٦، وشرح الرضي ٣٦٢/٢.

(٢) ومن أمثلتها حديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، ينظر شرح الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٦٩١.

(٣) المزمل ١٥٨/٣، وتعلمها: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا...﴾.

(٤) يوسف ١٣٨/٢، وتعلمها: ﴿قُلْ إِنِّي لِيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخْلَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾.

(٥) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٦) قل الرضي في شرحه ٣٦٥/٢: (اعلم أن الضمير المبهم في نعم ونس على الأظهر الأغلب لا يتنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أصل المضميرين لعلتين إحداهما: عدم تصرف نعم ونس فلم يقولوا نعماً رجلين ونعموا رجلاً... والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدم ما يعود عليه إلا معنى شيء وجمعه وأنته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث... والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى.

(نعم رجلين الزيدان)، و(نعم رجالاً الزيدون)، (نعم امرأة هند)، وهذا الفاعل واجب الاستتار عند الجمهور، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لجره مجرى المثل، وقل بعضهم: لا فاعل لأنه لو كان لبرز في التثنية والجمع، وأجاز الكوفيون^(١) مطابقته للتمييز إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وهذا المضمَر مبهم لا يعود إلى متقدم، قيل بل يعود إلى المخصوص.

الحالة الرابعة قوله: (أوبعما) يعني أن تميز الفاعل ب(ما) نحو: ﴿فَنِعْمَتَاهِي﴾^(٢) و﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٣) ف(ما) تامة، بمعنى شيء، تقديره: نعم شيئاً هي، والفاعل ضمير مستتر، وروي عن سيبويه^(٤) والمحققين أنها فاعل، وهي تامة، والتقدير (نعم الشيء هو)، وقيل هي كافة، ورد بأن الأفعال لا تكف، والتمييز لا يكون إلا مع الفاعل المضمَر وقد يأتي مع [ظ ١٢٩] مع الظاهر على جهة التأكيد قل جرير:

[٧٠٧] تزود مثل زاد أبيك فينا

فنعَم الزادُ زادُ أبيك زاداً^(٥)

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ٣٦٥/٢.

(٢) البقرة ٢٧٧/٢، وتام المعنى: ﴿إِنْ تَبَدَّلُوا الصَّلَافَتِ فَنِعْمَا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ...﴾.

(٣) البقرة ٩٠/٢، وتامها: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَا يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ٧٣/٨.

(٥) البيت من الواق، وهو لجرير في ديوانه ١٣٥، والمقتضب ١٤٧/٢، والخصائص ٨٣/٨، وشرح المفصل ١٣٦/٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٨٥/٨، وشرح الرضي ٣٦٧/٢، والمغني ٦٠٤، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٢، واللسان ملة (زود) ١٨٨٦/٣، والخزانة ٣٦٤/٩.

والشاهد فيه قوله: (فنعَم الزادُ زادُ أبيك فينا) حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو قوله: (الزاد) والتمييز وهو قوله: (زاداً) وهذا غير جائز عند بعضهم.

وتأول بأن زادا مفعول التزويد لا تمييز.

قوله: (وبعد ذلك المخصوص) يعني بعد الفاعل وهو المقصود بالمدح أو الذم.

قوله: (وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر محذوف المبتدأ) [نعم الرجل زيد]^(١) يعني أنه اختلف في إعرابه، فقال الجمهور: إنه مبتدأ والجملة^(٢) خبره تعلقت عليه وأصله (نعم زيد الرجل) واستغنى عن العائد إلى المبتدأ كما ذكر ظاهراً، وقال بعضهم: إنه خبر محذوف المبتدأ وجوباً، وتقديره: (نعم الرجل زيد الممدوح)^(٣).

قوله: (وشرطه مطابقة الفاعل)، يعني وشرط المخصوص أن يطابق الفاعل الظاهر، إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً نحو: (نعم الرجل زيد) (نعم الرجلان الزيدان) (نعم الرجال الزيدون) (نعم المرأة هند) و(نعمت المرأة هند) و(نعم المرأتان الهندان) (نعم النسلة الهندات)، أما الفاعل المضمّر فتمييزه كافٍ في مطابقته لأنه لازم للإفراد ويجوز تأنيث الفعل وتذكيره مع المؤنث.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٧٨: (قل ابن خروف لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الأندلسي مثله عن سيويه وهذا الذي نصرته قبل) وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ١٧٨.

(٣) وأجلز ابن عصفور في شرح الجمل ٦٠٥/١: (أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر) ورده ابن مالك في الصفحة نفسها من المصدر السابق شرح التسهيل السفر الثاني ١٧٨ بقوله: (وهذا غير صحيح لأن هذا الخلف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم خلفه إلا ومجمله مشغول بشيء يسد مسده كخبر المبتدأ بعد لولا).

قوله: ﴿وَبَشِّرْ مَثَلِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾^(١) وشبهه متأول) يعني أن ما جاء ظاهرة خلاف المطابقة تأول نحو ﴿بَشِّرْ مَثَلِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ فالذين هو المخصوص وهو جمع، والفاعل مفرد وهو (مَثَلٌ) وله تأويلان أحدهما: أنه على حذف مضاف مفرد تقديره: بشّر مثل القوم الذي كذبوا. الثاني: أن الذين صفة للقوم والمخصوص محذوف تقديره: منهم وأراد بشبهه نحو قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾^(٢) فإن المخصوص جمع، وهو القوم، والفاعل ضمير مفرد وتأويله على حذف مضاف تقديره: (سَاءَ مَثَلُ مَثَلِ الْقَوْمِ).

قوله: (وقد يحذف المخصوص إذا علم) حذفه على ضربين أحدهما أن يحذف كله.

كقوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾^(٣) أي أيوب. و﴿نِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٤) أي نحسن والثاني أن يحذف ويبقى متعلق نحو: ﴿بَشِّرْ مَثَلِ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ على الوجه الأول.

قوله: ((سَاءَ) مَثَلِ (بَشِّرْ) يعني أنها تفيد الذم العام، وأن عاملها كفاعل بَشِّرْ في أقسامه، نحو: (سَاءَ الرجل زيداً) و(سَاءَ رجلاً زيداً) قال

(١) الجمعة ٥/٦٢ وتعلمها: ﴿مَثَلِ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمْلِ يَحْمِلُ أَسْفِلًا....﴾ والله لا يهدي القوم الظالمين. قل الرضي في شرحه ٣٦٧٢ في تعليق على هذه الآية: (إن التمييز محذوف أي بَشِّرْ مَثَلِ الْقَوْمِ والأولى حذف المضاف من الذين على أنه المخصوص، أي بَشِّرْ مَثَلِ الْقَوْمِ مَثَلِ الَّذِينَ، أو حذف المخصوص أي بَشِّرْ مَثَلِ الْقَوْمِ المكذبين مثلهم، وقد يجيء عند المبرد وأبي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد....).

(٢) الأعراف ١٧٨/٧: (سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا وَأَنْفُسِهِمْ كَانُوا بِظُلْمٍ).

(٣) ص ٤٤٨٨ وتعلمها: ﴿وَأَخَذَ بِنَبِيٍّ ضَعِيفٍ فَضْرَبَ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾.

(٤) الذاريات ٤٧/٥١ وتعلمها: ﴿وَالْأَرْضُ فَرْشًا فَنَعْمَ الْمَعْلُونُ﴾.

تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾^(١) و(ساء غلام الرجل زيد) وظاهر كلامه اختصاص (ساء) بهذا الحكم وليس كقولك: بل جاز في كل فعل ثلاثي تفيد مدحاً أو ذماً مما يكون على فَعْلَ نحو: (حَسَنَ الرجل زيد) و(عظم الرجل زيد) ومضى أشبه ذلك.

قوله: (ومنها حبذا) أي من أفعال المدح والذم قيل إذا أردت المدح أثبتتها قال:

[٧٠٨] يا حبذا أنت يا صنعاء من بلدٍ^(٢)

وإذا أردت الذم نفيتها قال: (لا حبذا أنت صنعاء من بلد) وقيل: ليست لمدح ولا ذم، وإنما تفيد المبالغة في الحب، والحب قريب من المدح، لأن المحبوب ممدوح غالباً وأصلها حُبُّ ذَا، أي صار محبوباً فلدَّعُ على قياسه ولا يكون في (حَبٍّ) مع (ذَا) إلا فتح الفاء وإن كان قياسه جواز الضم، ومع غيرها يجوز الوجهان نحو:

[٧٠٩] وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ^(٣)

(١) الكهف ٢٩/٨ وتعلمها ... وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفعاً.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزة

ولا شعوبٌ هوى مني ولا نَقَمٌ

وهو للمرار العلوي ويقل لزيد بن منقذ كما في خزانة الأدب ٢٥٠/٥، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩٧، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١، وجميع الهوامع ٥٠/٥، والمقصد النحوي ٢٥٧/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٠٣/١، ويروى ألا حبذا، ولا حَبِّنا والشاهد فيه قوله: (حبذا) تدخل عليها (لا) فتسلوي بئس في العمل والمعنى.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدرة

فقلت: اقتلوها عنكم بمزاجها

وهي فعل عند الجمهور قبل التركيب وبعده، وقال المبرد^(١) والسيرافي وابن السراج^(٢) باسميتها بعد التركيب لأنه قد غيرها كما غير إذما، بدليل إلزامها الفتح وإلزام أن يكون فاعلها (ذا) لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، وبأنه قد جعل مخصوصها ذا في قوله:

[١٨٠] فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل^(٣)

[١٣٠] وهو لا يجوز تساوى الفاعل والمخصوص.

قوله: (وفاعله ذا) يعني فاعل حبذا وقل بعضهم: (إن (حباً وذا) برمته، وروي عن الأنخفش^(٤).

قوله: (ولا يتغير) في تثنيه ولا جمع ولا تأنيث تقول: (حبذا زيد)، و(حبذا هند) و(حبذا الزيدان) و(حبذا الهندان) و(حبذا الزيدون) و(حبذا

وهو للأخطل في ديوانه ٢٢٣، وسر صناعة الإعراب ١٤٣، وينظر إصلاح المنطق ٢٥ والأصول ١١٦/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٩٧/١، وشرح المفصل ١٢٩/٧ - ١٤١، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٣١ - ٧٧، وشرح الرضي ٣٩٢، وشرح ابن عقيل ١٧٢/٢، وجمع الهوامع ٥٢/٥، وخزانة الأدب ٤٣٧/٩. والشاهد فيه قوله: (حُبٌّ) أو (حَبٌّ) حيث جاء فاعل (حُبٌّ) و (حَبٌّ) غير (ذا) كلا الوجهين جائز، ولكن إذا كان الفاعل (ذا) تعين فتح الحاء في (حَبٌّ).

(١) المقتضب ١٤٣/٢، وشرح الرضي ٣٨٧/٢، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٢، وجمع الهوامع ٤٦/٥ - ٤٧.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١١٥/١، وشرح الرضي ٣٨٧/٢، وينظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٢، وجمع ٤٦/٥.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدرة.

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها

وهو بلا نسبة في سخط اللالي ٩٠٩/٢، وينظر تذكرة النحلة ٢٤، واللسان ملة (بسمل) ٢٨٦/١، وجمع الهوامع ٨٩/٢، والدرر ٢٢٤/٥. ويروى: فيا بأبي ذاك الغزال المبسمل والشاهد فيه قوله: (لا حبذا ذاك) حيث جاء المخصوص بللح اسم إشارة.

(٤) ينظر شرح المفصل ١٤٠/٧ - ١٤١، وشرح الرضي ٣٨٧/٢.

الهندات^(١)، ووجه إفراجه أنه قد خرج مخرج المثل، وقال ابن كيسان: الإشارة إلى شيء مفرد تقديره: (حبذا أمرُ زيد) أو (شأنه أوحسنه).

قوله: (وبعده المخصوص) أي بعد الفاعل وهذا المخصوص، وهو قولك: (زيد) في (حبذا زيد) يفارق مخصص نعم من وجهين، أنها لا تدخل عليه النواسخ وأنه لا يقدم، لا نقول (زيد حبذا)^(٢) ويجوز ذلك في (نعم).

قوله: (وإعرابه كإعراب مخصص نعم) أي إعراب مخصص (حبذا) فيجوز أن يكون (زيد) مبتدأ و(حبذا) خبر والعائد اسم الإشارة، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هوزيد، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وأما من حكم باسمية (حبذا) فقال المبرد: ^(٣) (حبذا) مبتدأ و(زيد) خبر، وقال السيرافي: ^(٤) بل زيد مبتدأ وحبذا خبره، ومن حكم بفعلية حبذا كله، ف(زيد) فاعله عنده ^(٥) ورد بأنه يجوز حذفه، والفاعل لا يحذف.

قوله: (ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده تمييز أحوال) نحو: (حبذا رجلاً زيد) و(حبذا زيد رجلاً) و(حبذا قائماً زيد) و(حبذا زيد قائماً) فإن كان جامداً فتمييز وإن كان مشتقاً فحل، وإن أردت إطلاق

(١) ينظر جمع الهوامع ٤٥٥ - ٤٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١٧، وشرح المفصل ١٤٧٧.

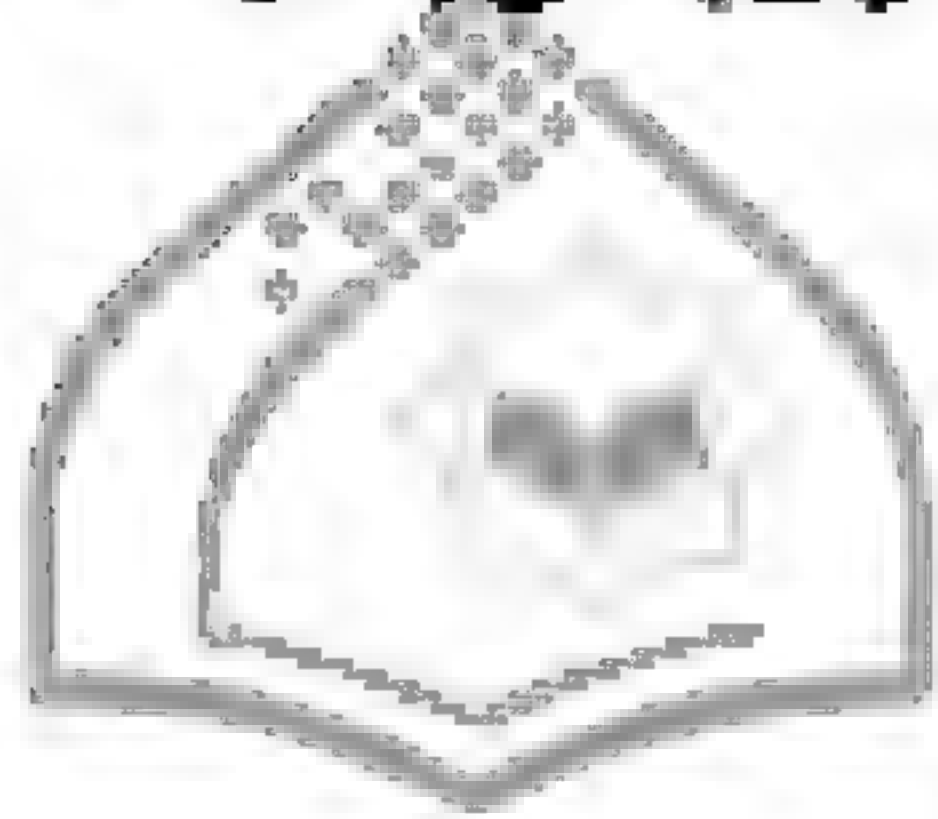
(٣) ينظر المقتضب ١٤٥٢، وينظر الأصول لابن السراج ١١٤١ - ١١٥، وينظر شرح الرضي ٣٧٨٢.

(٤) ينظر رأي السيرافي في جمع الهوامع ٨٩٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٧٨٢.

المدح جئت بالتمييز، وإن أردت تقييده جئت بالحال^(١)، وقال الأنخفش: ^(٢) والفارسي: ^(٣) يكون تمييزاً لا غير سواء كان مشتقاً أوجامداً، والمفهوم من الشيخ جواز الإتيان بالتمييز أو الحال قبل المخصوص وبعده، والفارسي قال: الأجود وقوعه قبل المخصوص لأنه متعلق بهذا والفصل بالمخصوص بخلاف الأصل.

قوله: (علي وفق مخصوصه)^(٤) يعني إن كان المخصوص مفرداً أفرد وإن كان مثنى ثني، وإن كان مجموعاً جمع، وإن كان مؤنثاً أنث نحو: (حبذا زيد قائماً) و(حبذا الزيدان قائمين) و(حبذا الزيدون قائمين) و(حبذا هند قائمة وقائمتين وقائمت).



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد و اطلاع رسانی

(١) ينظر شرح الرضي فالعبارة منقولة عن الرضي بتصرف ٣٦٩٢.

(٢) ينظر رأي الأنخفش في جمع الهوامع ٤٩/٥.

(٣) ينظر رأي أبي علي في الجمع ٤٩/٥.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٨.

الحروف

قوله: (الحرف ما دل على معنى في غيره) قوله: (الحرف) يستعمل في اللغة بمعنى (طرف الشيء) قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾^(١) وعلى الناقة الصلبة، كأنها من حرف الجبل وعلى الناقة الضامر^(٢) قل:

[٧١] وحرف كألواح الأراك سلهة^(٣)

ويصح أن يوجد الحرف الاصطلاحي من جميع هذه المعاني، فإن أخذ من طرف الشيء فلأنه طرف الكلمة وإن أخذ من الناقة الصلبة فلكثرة معانيه، وإن أخذ من الضامر فلضعفه عن الفعل والاسم.

قوله: (ما دل على معنى في غيره) خرج الاسم والفعل، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، هذا حذو الاصطلاحي فقوله: (ما دل على معنى) جنس، وخرجت المهملات وقوله: (في غيره) خرج الاسم والفعل،

(١) الحج ١٧٨٢ وتلفهك ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ فإن أصله خير أطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه... ﴿

(٢) ينظر ملة (حرف) في اللسان ١٧٨٢

(٣) لم أفت على مصدر له أو قاتل .

فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، نحو: (جئت من البصرة)، فإن جئت تدل على معنى، وهو المجيء، والبصرة تدل على معنى البلد المعروف وهو مسماها، وأما (من) فتدل على معنى وهو ابتداء المجيء وهو غير (من) وقد أورد على هذا الحد اعتراضات.

الأول: إذا كانت (من) الابتداء إلى الانتهاء وفي الشيء يعني وسطه ونحو ذلك لزم أن يكون الابتداء والانتهاء حرفاً فيدخل في الحد ما ليس منه أو يكون (من) و(إلى) و(حتى) ونحوهما أسماء فيخرج من الحد ما هو منه بل كله لأنه لا شيء من الحروف إلا [ظ ١٣٠] ومعناه اسم، فحروف النفي معناها النفي، وحروف العطف معناها العطف، وحرف الاستفهام معناها الاستفهام، وهذه أسماء وأجيب بأن هذه الحروف تفيد ابتداءً وانتهاءً ووسطاً مقيّداً، وإطلاقاً ~~من غير تقييد~~ تسامح، وأما الابتداء والانتهاء والوسط، فهذه الألفاظ تقيدها من غير نظر إلى تقييد غيرها، ولا مانع من أن تضع العرب (من) لابتداء مفيد والابتداء يفيد الابتدائية مطلقاً وكذلك سائر الحروف، نحو (كاف التشبيه) فإنها بمعنى (مثل) وهو اسم وبمعنى (فوق) وهو اسم، وأيضاً قد يكونان اسمين وحرفين، فإن (مثل) تفيد مشابهة مطلقة، والكاف مشابهة مقيدة، و(فوق) فوقية مطلقة، و(على) فوقية مقيدة، والمراد بالمطلق أنها صالحة للتقييد والإطلاق، وأما الحروف فلا تُقيد معانيها إلا بالتقييد الثاني أسماء الاستفهام والشرط والمعاني، كالقيام والقعود والصفات، كالقائم والقاعد وهي دالة على معنى في غيرها، لأن يستفهم عن فعل وشرط

فعل، والقيام لا يكون إلا لموصوف، والقائم لذات، فيدخل في الحد ما ليس منه، وأجيب بأنه دالة على معاني في أنفسها وهو الأصل، ودالة على معاني في غيرها فقط بخلاف الاسم والفعل، فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، فإن (من) لمن يعقل و(ما) لما لا يعقل و(متى) للزمان و(أين) للمكان، والصفات والمعاني دالة على معنى في نفسها، والحرف لا يدل إلا على معنى في غيره فقط بخلاف الاسم والفعل فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، وقد ينضم إلى ذلك دلالتهما في غيرهما ولا يقدح، لأنهما لم يخرججا عما وضعا له.

الثالث: أورده المصنف في المنتهى^(١)، الذي وسائر الموصولات الاسمية، إنها تدل على معنى في غيرها، لأنها لا تفيد إلا بصلة، وكذلك (ذو) و(فوق) و(تحت) لأنها تفتقر إلى ما تضاف إليه، والجواب أنها وضعت لمعاني في أنفسها ولكن عند انضمام غيرها، فمعنى (ذي) صاحب ومعنى (الذي قام) (القائم) وهذا لا يرد على حقيقة الحرف لأنه ما دل على معنى في غيره، وإنما يرد لو قل ما دل بغيره على معنى.

الرابع قولك (من) حرف جر، فإنها تدل على معنى في نفسها فيخرج من الحد ما هو منه لأنك إن جعلتها حرفاً لزم السؤال وإن جعلتها اسماً لم يصدق المقال، وأجيب بأنها في هذا المثال اسم لا حرف، ويراد بها اللفظ

(١) ينظر مختصر المنتهى ١٨٦٨ وما بعدها.

والمنتهى من كتب ابن الحاجب في علم الأصول وعنوانه: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجلل) وهو من الكتب المعتبرة في هذا العلم، طبع في استانبول ١٢٣٦هـ وأعيد صبعه في بيروت ١٩٨٥ (عن الكلية المحقة) ٢٤.

المخصوص كما تقول: ضرب فعل ماضٍ أي هذا اللفظ.

قوله: (ومن ثم احتيج^(١) [في جزئته إلى اسم وفعل]^(٢) إلى كلام) لأنه طرفٌ أي من أجل كون معنى من غيره لم يكن له بد في كونه جزءاً من جملة، اسم أو فعل فالاحتاج إليه الاسم، وحروف التعريف وحروف الجر وسائر خواص الاسم، والذي يحتاج إلى الفعل (قد) و(سوف) وسائر خواص الفعل والحرف، وقد يحتاج إلى مفرد كما ذكرنا وإلى جملة كحروف النفي والاستفهام، وقد يتقدم الحرف كالمعروف، وقد يتأخر كياء النسب ونوني التأكيد، وقد يتوسط في المفرد كياء التصغير. وفي الجملة والمفرد كحروف العطف وحروف الجر، وقد يحذف المحتاج إليه نحو: (فكاد) و(قد) و(خرجت) و(لما).



مركز تحقيق كتب علوم إسلامي

(١) في الكافية المحققة (ثم احتاج).

(٢) ما بين الحاصلتين زيادة من الكافية المحققة ٢١٥.

حروف الجر

قوله: (حروف الجر) سميت بذلك نظراً إلى عملها، وتسمى حروف الإضافة نظراً إلى معناها.

قوله: (ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه) يعني بالإفضاء الاتصال بفعل نحو: (سرت من البصرة) ومعنى الفعل يعم المشتقات والمصادر وأسماء والظروف، والحروف، واتصل الفعل أو معناه إلى الاسم تعليته إليه^(١)، وفي بعض النسخ ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه^(٢) أو معناه إلى ما يليه، فيكون شبه المشتقات والمصادر، وأسماء الأفعال نحو: أنا سائر من البصرة، ومسيري من البصرة ومعناه من الظرف نحو: زيد عندك لإكرامك، والحروف نحو: زيد في الدار لإكرامك فاللام متعلقة بالظرف، أو الحرف معد به لهما إلى إكرامك، والتحقيق أنها متعلقة بالفعل المقدر الذي يتعلقان به.

قوله: (وهي من وإلى) شرع في تعدادها وهي [وحتى، وفي والباء

(١) قل الرضي في شرحه ٣٦٩/٢: الإفضاء الوصول، والباء بعده للتعلية، أي لا يصل فعل، والمراد بوصول الفعل إلى الاسم تعليته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، فلما جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: (وأرجلكم).

(٢) خلت الكافية المحققة من الإشارة إلى هذه الزيادة.

واللام، ورب وواوها، وواو القسم وياؤه وتاؤه، وعن وعلى الكاف
ومذ منذ وحاشا وعدا وخلا^(١) و[هو كان كمن حدها] لأن كل معدود
لا يحتاج إلى حد وقد ذكر ثمانية عشر، وزاد البصريون (كي)^(٢) الداخلة
على الاسم نحو (كيمه) وزاد سيويه^(٣) (لولا) في نحو (لولاك) وزاد بعضهم
(لعل) في بعض اللغات^(٤)، وقد قسم التي ذكر ثلاثة أقسام، منها حروف
فقط، وهي العشرة الأول (من) (إلى) (عن) ومنها حروف وأسماء وهي خمسة
(من) (عن) (إلى) (حاشا)، ومنها حروف وأفعال وهم ثلاثة (حاشي)
(عدا) و(خلا) فإن قيل: فقد عد قوم (على) اسماً وفِعْلاً وحرفاً نحو: (زيد
من عالا) (من على الأرض) (على فرسه) فجوابه أن الشيخ^(٥) قصد
بالتقسيم اعتبار اللفظ والمعنى الأصلي، فلولم يقصده للزم أيضاً عد اللام
حرفاً وفِعْلاً وعد (إلى) اسماً وحرفاً، وغير ذلك من الحروف، ولا ينتقض
ب(حاشا) و(عدا) و(خلا) فإنها إنما عدت باعتبار وقوعها في الاستثناء،
لأنها لا تشبه تصرف الأفعال، فلا يكن لألفها أصل، وإنما قدم حروف الجر
على سائر الحروف لأنها لا تنفك عن العمل، ولأن عملها لأجل
الاختصاص، وعمل غيرها لأجل المشابهة، والاختصاص أدخل في المشابهة.

قوله: (فـمن) للابتداء ذكر لها معان أربعة:

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٧٠/٢ مسألة رقم ٧٨.

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٣٢.

(٤) وهي لغة عقيل حيث يخفضون بها المبتدأ كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

ينظر المغني ٢٧٧.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٨.

الأول: ابتداء الغاية، وزعم المبرد^(١) والأخفش^(٢) الصغير والسهيلي^(٣) أن معانيها كلها راجعة إليه، وهل يدخل ما بعدها في ما قبلها، فيه قولان: إذا كانت لا ابتداء الغاية، فقد صح تقدير إلى نحو: سرت من البصرة، وقد لا يصح نحوزيد أفضل من عمرو، و(أعوذ بالله من الشيطان) وهي تكون في المكان ومع الفاعل اتفاقاً، وأما في الزمان فمنعه البصريون^(٤) اتفاقاً ب(مذ) و(مئذ) كما لم يستعملوها في المكان اتفاقاً ب(من) وأجازة الكوفيون^(٥) محتجين بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٦) و﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٧) وقوله:

[٧٢] أقوين من حجج ومن دهر^(٨)

وهو كثير لا يحتمل التأويل، وتأوله البصريون^(٩) على حذف مضاف أي من تأسيس أول يوم، ومن حجج، وقال بعضهم: إن أردت الابتداء

(١) ينظر المقتضب ١٣٧/٤، وينظر شرح الفصل ١٠/٨، والمغني ٤١٩.

(٢) ينظر شرح الفصل ١٠/٨، والمغني ٤١٩.

(٣) ينظر المغني ٤٢٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/٢، والجني الداني ٣٠٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٢٧/٢، والجني الداني ٣٠٨.

(٦) التوبة ١٠٨/٩ وتعلمها ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ...﴾.

(٧) الروم ٤٣٠ وتعلمها ﴿فِي بَضْعِ سَنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

(٨) عجز بيت من الكامل، وصلته:

لمن الديار بقنة الحجر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٦ ينظر الأغاني ٨٦/١ والإنصاف ٣٧٨، وشرح الفصل ١٧/٨،

والسعر والشعراء ١٤٥/٨، ومغني اللبيب ٤٤١، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢، وأوضح المسالك ٤٨/٣، ورصف

اللباني ٣٢٠، وجمع الهوامع ٣٢٧/٣، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩، وشرح الرضي ٣٢٧/٢، ويروى مذ حجج ومذ دهر

والرواية عند الكوفيين ما أثبتته الشرح.

والشاهد فيه قوله: (من حجج ومن دهر) حيث جله من لا ابتداء الغلبة الزمانية.

(٩) ينظر المغني ٤٢٠.

أوالانتهاء في الزمان، حيث (من) و(إلى) لتعذر (منذ) نحو: (ما رأيته من يوم كذا إلى يوم كذا) لأنك إذا جئت بـ(منذ) نحو: (ما رأيته منذ يوم الجمعة إلى يوم السبت) فهم أن انقطاع الرؤية متصل به من الإخبار، فإذا أردت انقطاعه قبل ذلك لم يصح (إلى) مع (من) و(إلى) لأن من لا تفيد اتصال الانقطاع، بخلاف (منذ) و(من)، وقد تفيد (من) ابتداء الغاية في غير الزمان والمكان نحو: (أعطيتك من درهم إلى دينار) وقول الكاتب: (من فلان إلا فلان) وزاد سيبويه^(١) وابن السراج^(٢) أنها تكون لانتهاء الغاية مع المفعول نحو: (نظرت من داري الهلال من خلل السحاب) و(شممت من داري الريحان من الطريق)، وزاد بعضهم بمعنى (عن) نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٣)

الثاني قوله: (للتبيين) يعني لتبيين الجنس في الصفات ويحسن مكانها نحو: ﴿فَلَجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٤) أي الذي هو الوثن.

الثالث قوله: (والتبعض)^(٥) يعرف بصلاحيته (بعض) مكانها نحو: (أكلت من الرغيف) وقوله: (بغالب)^(٦) ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَعِشُ عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ

(١) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤.

(٢) ينظر الأصول ٤١٧/١.

(٣) الزمر ٢٢/٣٩ وتعلمها: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ﴾.

(٤) الحج ٣٠/٢٢ وتعلمها: (ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه.... فلجتنوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور) وعلامة التبيين صحة وضع الموصول في موضعه قالوا: لو قيل: فلجتنوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى نقلاً عن الكافية المحققة ٢٦٥.

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤، والمغني ٤٢٠، والجنى الداني ٣٠٩، وشرح المفصل ١٢/٨، وشرح الرضي ٣٢٧/٢.

(٦) خلت الكافية المحققة من (بغالب).

مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ^(١) والفرق في الجنسية والبعضية، أن يقال: إن كان قبل ما دخلت عليه من شيء يصلح أن يكون أعم، نحو: (فلجئتموا الرجس من الوثن)، أو مساوياً نحو: (أخذت عشرين من الدراهم)، فإذا كانت الدراهم عشرين فهي جنسية وإن كان أحص فتبعضية، وقيل: يفصل، فإن كان نوعاً نحو: (أخذت نوعاً من الحب) فجنسية، وإن كان بعضنا غير نوع نحو: (أكلت جزءاً من الرغيف) أو لم يتقدمها شيء مما يصلح للعموم والخصوص نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْأَلُ﴾^(٢) و﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي﴾ وأخذت من الدراهم، فهي تبعضية، فإن قيل: هي لبيان الجنس في: شحماً زيد من الشحم و﴿تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾^(٣) ولم يتقدمها شيء قيل: لا بد فيه من أمر مجازي مقدر، وهو أن يجعل زيد شحماً والعين دماً، دليله أن التمييز من جنس المميز وقد جاءت المعاني [ظ ١٣٦] الثلاثة في قوله تعالى: ﴿يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(٤) الأولى ابتدائية والثانية تبعضية، والثالثة جنسية.

الرابع قوله: (وزائدة) وتعرف بأن إسقاطها لا يغير المعنى، ولزادتها شرطان، الأول: أن تدخل على نكرة فلا يجوز: ما جاءني من زيد. الثاني قوله: (أن تكون في غير الموجب)^(٥) وغير الموجب إما نفي

(١) النور ٤٥/٢٤.

(٢) الحج ٨/٢٢ وتعلمها: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْأَلُ فِي اللَّهِ بَغِيرَ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾.

(٣) التوبة ٩/٩ وتعلمها: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يَنْفِقُونَ﴾.

(٤) النور ٤٣/٢٤ وتعلمها: ﴿... فَيَصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَلِّدُ سَنَا بَرْقِهِ يُنْهَبُ بِالْأَبْصَالِ﴾.

(٥) قل في رصف المباني ٣٢٥: (وقد تكون (من) زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحكوا: قد كان من مطر، وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول: أي جلعت من مطر، أو كائن من مطر، وبعد فهم

أونهي أو استفهام، أو تعليل، يراد به النفي، نحو: (ما جاءني من رجل)
احتمل أن يريد بل رجلاً، فإذا أردت (من) تعين أنك تريد الجنس.

قوله: (خلاقاً للكوفيين^(١) والأخفش^(٢)) واحتجوا بقوله تعالى، يعني
أنهم لم يشرطوا هذين الشرطين، وأجازوا الزيادة في الموجب، وأما مع
المعرفة فبعضهم أجاز وبعضهم منع.

قوله: (وقد كان من مطر ونحوه متأول)، هذا من حجج الكوفيين^(٣)
والأخفش واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤) لأنها إن
لم تُزِدْ لزم حذف فاعل جاءك ونحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٥) ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ
مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٦) لأن الله يغفر الذنوب جميعاً، ويقول: «إن من أشد الناس

قليل لا يقاس عليه، ينظر المفصل ٢٨٣، وشرحه لابن يعيش ١٣/٨، وشرح الرضي ٣٢٢/٢ - ٣٢٣.
والمعني ٤٢٥ وما بعدها.

قل ابن هشام في المعني ٤٢٥: (وشرطه زيادتها في النوعين - أي في التنصيص وتوكيد المعلوم -
ثلاثة أمور:

أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام نحو: (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها) وزاد الفارسي
الشرط الثاني: تنكير مجرورها.
الثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.

(١) ينظر شرح المفصل ١٤/٨، وشرح الرضي ٣٢٢/٢، ووصف المباني ٣٢٥.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٢ - ٢٧٣، وينظر شرح المفصل ١٤/٨، وشرح المصنف ١١٩ وشرح
الرضي ٣٢٢/٢، والجنى الداني ٣٦٨، وشرح ابن عقيل ١٧٢.

(٣) ينظر المراجع السابقة.

(٤) الأنعام ٣٤/٨، وتعلمها: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا بِهِ وَأَوْفُوا حَتَّى آتَاهُمْ
نَصْرُنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(٥) الأحقاف: ٣٦.

(٦) البقرة ٢٧٧/٢.

عذاباً يوم القيامة المصورون»^(١) برفع المصورون، وقول العرب:^(٢) (قد كان من مطر، وكان تامة ومطر فاعل، وقوله:

[٧٣] وينمي لهاحبها عندنا

فما قل من كلشح لم يضر^(٣)

وتأوله البصريون^(٤) بأن من المرسلين في موضع الحل، ومن للتبعيض، والفاعل ضمير النبأ وهي في (من سيئاتكم) و(من ذنوبكم) للتبعيض، واختلف في المراد فقل يغفر ما بين العبد وربه، وليس فيه تبعة لأدمي، لأن ذلك لا يغفر حتى يتخلص من غريمه، وقيل قوله: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾^(٥) خطاب لأمة محمد، و﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٦) خطاب لأمة محمد ونوح، فلا تناف بين الآيتين والحديث، فاسم إن ضمير الشأن حذف كما في:

[٧٤] إن من يدخل الكنيسة يوماً^(٧)

(١) أخرجه مسلم في باب تحريم تصوير صورة الحيوان، من كتاب اللبس والزينة ٧٠/٣، وفيه رواية بنصب المصورين، ينظر جامع الأصول ٤٥٢/٥.

(٢) ينظر المغني ٤٢٨، ووصف المباني ٣٩١، وشرح الرضي ٣٣٣/٣.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٧٥، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩٤/١، والجنى الداني ٣٦٨، والمغني ٤٢٨، وشرح شواهد المغني ٧٣٨/٢.

والشاهد فيه قوله (من كلشح) حيث جلست من زائلة في الإيجاب.

(٤) ينظر الجنى الداني ٣٦٨ - ٣٦٩، والمغني ٤٢٩، وشرح ابن عقيل ١٦٢.

(٥) الزمر ٥٣/٣٩، وتعلمها: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾.

(٦) نوح ٤٨/١، وتعلمها: (يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم تعلمون).

(٧) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

يلق فيها جذراً وظباء

وأما (قد كان من مطر) فهي تبيضية أوجنسية، وكان ناقصة والفاعل محذوف تقديره: (قد كان شيء من مطر)، وأما البيت فشاذ ودخول من الزائلة يكون في المبتدأ نحو: (ما من أحد في الدار) ومع الفاعل نحو: (ما جاء من أحد)، ومع المفعول به نحو: ﴿هَلْ تَحْسُنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾^(١) وهذه أربعة معانٍ لـ (من) ذكرها الشيخ^(٢) وذكرنا في ضمنها أنها تكون لانتها، وبمعنى (عن) وزاد بعضهم السببية نحو: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٣) ومعنى البذل نحو: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾^(٤) أي بدلکم، والأخفش^(٥) ومعنى (على) نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(٦) والكوفيون^(٧) معنى الباء نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ﴾^(٨) وضعف لانتها الغاية مقابلة لـ (من) ومعنى الانتهاء أي بظرف، وبمعنى (في) نحو قوله: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٩) أي في الأرض.



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی

وهو للأخطل وليس في ديوانه، ينظر شرح الفصل ١١٥٣، وأمالی ابن الحاجب ١٥٧١، ومغني اللبيب ٥٦، وشرح شواهد المغني ٩١٧٢، ووصف المباني ١١٩، وجمع الهوامع ١٦٤٢، وخزانة الأدب ٤٥٧٨. والشاهد فيه قوله: (إن من يدخل الكنيسة) حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار من اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها لفعلين والشرط له الصدر في جملة فلا يعمل فيما قبله وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيرا.

- (١) مريم ٩٧/١٩، وتعلمها ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تَحْسُنُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾.
- (٢) ينظر شرح المصنف ١١٩.
- (٣) المائدة ٣٢/٥.
- (٤) الزخرف ٦٠/٤٣.
- (٥) ينظر الجني الداني ٣٦٣.
- (٦) الأنبياء ٧٧/٢١.
- (٧) ينظر الجني الداني ٣٦٤.
- (٨) الشورى ٤٥/٤٢.
- (٩) فاطر ٤٠/٣٥.

قوله: (وإلى) للانتهاء) وضعف لانتها الغاية مقابلة ل(من)، ومعنى الانتهاء أنها لا تكون إلا في منتهى الفعل، وهل يدخل ما بعدها فيما قبلها، الأكثر منع، وثعلب جوز الأمرين، وبعضهم قل: ^(١) إن كان من الجنس جاز أن تدخل نحو: (إلى المرافق)، وإلا لم تدخل، نحو: (ثمت البارحة إلى الصباح)، ﴿ثُمَّ أَتَبَوَّأُ الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ^(٢).

قوله: (وبمعنى) (مع) قليلاً) نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ^(٣) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٤) وقول العرب: (الذود إلى الذود إبل) ^(٥) وقوله:

[٧٥] وإن امرأ قد علش تسعين حجة

إلى مائة لم يسلم العيش جاهل ^(٦)

وقال الزمخشري ^(٧) هي على بابها في الاثنين جميعاً، وما ورد تأويله على قدر فعل يصل ب(إلى) تقديره منضمين إلى الله ^(٨)، ولا تأكلوا أموالهم منضمة إلى أموالكم، والذود منضمة إلى الذود، وتسعين منضمة إلى مئة، وزاد بعضهم معنى (عند) نحو: (جلست إليه) أي عنده، وزاد ابن قتيبة

(١) ينظر رصف المياني ١٦٧.

(٢) البقرة ١٨٧/٢.

(٣) آل عمران ٥٢/٣.

(٤) النسل ٢/٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩٩/١، وشرح الرضي ٣٢٤/٢، والجنى الداني ٣٨٦، واللسان ملة (ذود) ١٥٢٥/٣، ومجمع الأمثل ٣٧٧/١، والمجمع ١٥٤/٢ وما بعدها.

(٦) البيت من الطويل، وينسب إلى أكثم بن صفي وهو في حملة البحري ١٠١، والاشتقاق ٢٠٧، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٠/١.

والشاهد فيه قوله: (تسعين حجة إلى مئة) حيث جللت إلى بمعنى (مع) أي مضمومة التسعين إلى المئة.

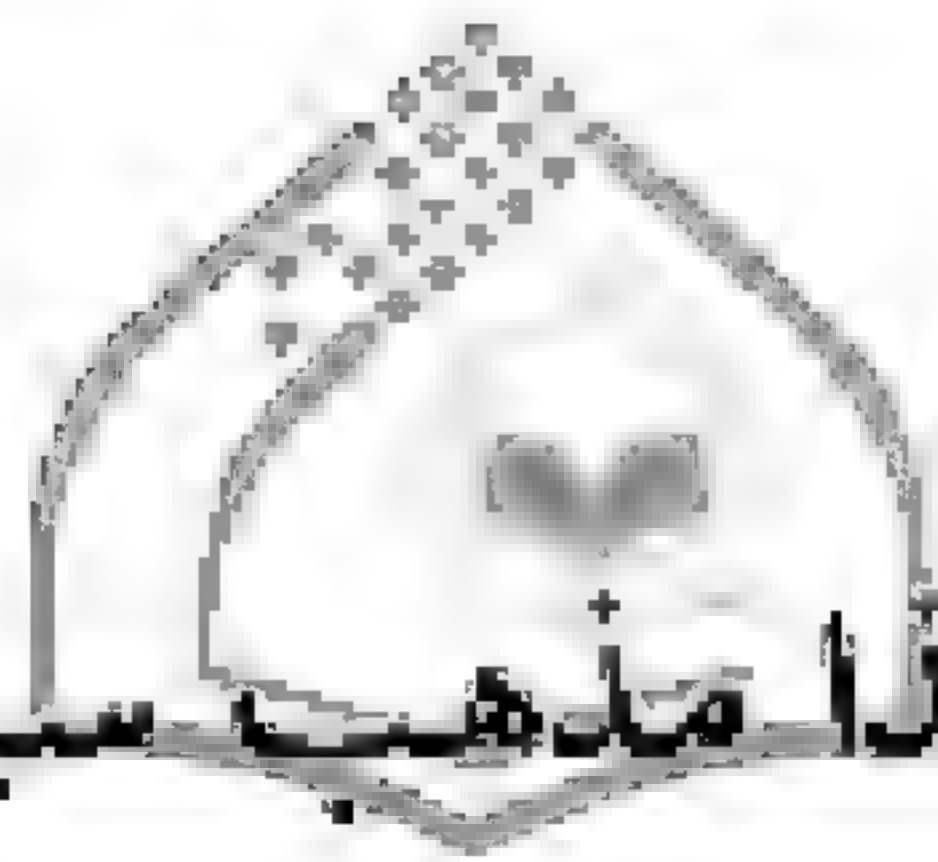
(٧) ينظر المفصل ٢٨٣.

(٨) وهذا يعود إلى الآية في سورة الصف.

معنى (في) ^(١) نحو: [و ١٣٢] ﴿هَذَا لَكَ إِلَى أَنْ تَزْكِيَ﴾ ^(٢).

قوله: (وحتى) ^(٣) كذلك) يعني للانتهاء، واتفقوا في العاطفة أن ما بعدها داخل، واختلف في الجارة، فقال الجمهور: يدخل ولا يخرج إلا مجازاً، وثلث ^(٤) جوز الأمرين، ولم يفرق بين (حتى) و(إلى) وبعضهم قال: إن كان من الجنس دخل نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها)، وإلا لم يدخل، نحو: (نمت البارحة حتى الصبح) ^(٥).

قوله: (وبمعنى (مع) كثيراً) يعني أنه يدخل ما بعدها فيما قبلها نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها) كمذهب ثعلب وهو خلاف مذهب الجمهور.



قوله: (وتختص بالظاهر) هذا مذهب سيويه ^(٦) والخليل، فلا تقول: حتاي ولا حتاك إستغناء ب(إلى) كما استغنى ب(مثل) عن كاف التشبيه، وبمعنى (حتى) الجارة، وأما العاطفة فلا تختص نحو: (جاء القوم حتى أنت) و(رأيتهم حتى إليك)، و(مررت بهم حتى بك).

(١) ينظر المعنى ١٠٥، والجنى الداني ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) النزعلة ١٨٨٩، ونعمها ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزْكِيَ﴾.

(٣) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٠٨ وما بعدها، والمفصل ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٨ وما بعدها.

وشرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٢٢٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٣٥/١ وما بعدها ومعني

الليب ١٦٦، وما بعدها، والجنى الداني ٥٤٢ وما بعدها، ورفض المباني ٢٥٧ وما بعدها.

(٤) ينظر مجالس ثعلب ٢٢٦/١.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٢٢٥/٢.

(٦) ينظر الكتاب ٢٨٣/٢.

قوله: (خلافاً للمبرد)^(١) فإنه أجاز دخولها على المضمر محتجاً بقوله:

[٧٦] فتى حتك يا ابن أبي يزيد^(٢)

ولا حجة فيه لشذونه، ولأنه لوجاز دخولها على المضمر لجاز قلب ألفها ياء ك (إلى) و (على).

قوله: و ((في)) للظرفية^(٣) حقيقة نحو: (زيد في الدار) ومجازاً نحو: (نظرت في العلم).

قوله: (ومعنى على) هذا مذهب الكوفيين^(٤) نحو: «ولا صلبنكم في جذوع النخل»^(٥) وحكى يونس: ^(٦) (نزلت في أبيك) أي على أبيك، وتأول البصريون الآية بأن الجذوع لسعتها ظرف للمصلوب، ورواية



(١) ينظر المقتضب ٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٨، وشرح المصنف ١١٩، وشرح الرضي ٣٦٢، والجنى ٥٤٣، والمغني ١٦٦، والجمع ١٦٤/٤.

(٢) عجز بيت من الواقف، وصدرة

فلا والله لا يلقى أناس

وهو بلا نسبة في المقرب ١٩٤/٨، وشرح الرضي ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ١٧٢، والجنى الداني ٥٤٤، ووصف المباني ١٨٥، وجمع الهوامع ١٦٧/٤، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩، وروى: يا ابن أبي زيد بك يزيد. والشاهد فيه قوله: (حتك) حيث جرت (حتى) الضمير وهذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٦٧/٢: (إما تحقيقاً نحو: (زيد في الدار) أو تقليداً نحو: (نظرت في الكتاب)، و (تفكر في الكتاب)، و (أنا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والمتكلم، مشتملة عليها اشتمل الظرف على المظروف).

ينظر المفصل ٢٨٤، وشرحه لابن يعيش ٢١٨، وشرح الرضي ٣٦٧/٢، ووصف المباني ٤٥١، والجنى الداني ٢٥٠، والمغني ٢٢٣، وجمع الهوامع ١٩٢/٤.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الجنى الداني ٢٥١.

(٥) طه ٧٧/٢٠.

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش حيث نقل رأي يونس في ٢٠٥/١.

يونس على حذف مضاف، أي في كنف أبيك، وزاد الكوفيون وابن قتيبة^(١) معنى الباء، حكى يونس: ^(٢) (ضربته في السيف) أي به، وقوله:

[٧٧] ويركبُ يومَ الروع منافوارسُ

يصيرون في طعن الكلى والأباهر^(٣)

وزاد معنى (مع) نحو: ﴿ادخلوا في أمم﴾^(٤) أي مع أمم.

قوله: (والباء للإلصاق)^(٥) ذكر لها سبعة معانٍ.

الأول الإلصاق، ولم يذكر سيبويه^(٦) غيره، وأدخل سائرهما فيه وهو حقيقة نحو: (مسحت بالتمديد) ومجازٌ نحو: (مررت بزيد).

الثاني قوله: (والاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: (كتب بالقلم).

الثالث قوله: (والمصاحبة) وهو ما يصلح مكانها (مع) نحو: (قدم بشباب سفره).



- (١) ينظر رأي الكوفيين وابن قتيبة في الجمع ١٦٠/٤.
- (٢) ينظر رأي يونس في معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١.
- (٣) البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٦٧، وينظر نوافر أبي زيد ٨٠ وأدب الكاتب ٥١٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٢٢/١، وشرح الرضي ٣٣٧/٢، والجني الداني ٢٥١، والبحر المحيط ٥٧٢، وأمال ابن الشجري ٢٦٨/٢، والمغني ٢٢٤، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١، وجمع الهوامع ٣٠/٢، وخزانة الأدب ٤٩٣/٩، وفي غير الرضي تقديم الأباهر وتخير الكلى فالقفية تصبح لامية.
- والشاهد فيه قوله: (في طعن) حيث جلت (في) بمعنى (البه).
- (٤) الأعراف ٣٨٧/٧، وتعلمها: ﴿قل ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار...﴾.
- (٥) ينظر المفصل ٢٨٥، والجني الداني ٣٦ وما بعدها، والمغني ١٢٧ وما بعدها، ورصف المباني ٢٢٠ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٢/٨ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٣٧/٢ وما بعدها.
- (٦) ينظر الكتاب ٢١٧/٢.

الرابع قوله: (والمقابلة)^(١) وهي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: (شريتُ الفرس بألف) و(كافأت الإحسان بضعف)، و(شريت هذا بهذا).

الخامس قوله: (والتعدية)^(٢) وهي التي تدخل على الفاعل فتصيره مفعولاً نحو: (ذهبت بزيد)، وقال المبرد: ^(٣) فيها معنى المصاحبة.

السادس قوله: (والظرفية)^(٤) وهو ما صلح تقدير (في) مكانها نحو: (صليت بالسجد).

السابع قوله: (وزائدة)^(٥) وهي حيث لا يتغير المعنى بسقوطها.
قوله: (في الاستفهام والنفي قياساً)^(٦)، وفي غيره سماعاً يعني زيادتها سماعي وقياسي، فالقياس في خبر المبتدأ غير الموجب نحو: (هل زيد بقائم) و(أزيد بقائم) و(ليس زيد بقائم) و(ما زيد بقائم) وفي دخولها في خبر (ما) التميمية خلاف، والأكثر على جوازه لأنها تدخل فيما ليس بموجب،

(١) ينظر مغني اللبيب ١٤١، والجنى الداني ٤١، ووصف المباني ٢٢٣، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤١٣/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٧/٢، والمراجع السابقة.

(٣) ينظر المقتضب ١٤٢/٤.

(٤) وقد مثل لها الرضي في ٣٢٨/٢ بقول الشاعر:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي ما يرد سؤالي

(٥) ينظر المفصل ٢٨٥، والمغني ١٣٠، ووصف المباني ٢٢٥ وما بعدها، والجنى الداني ٢٨ وما بعدها.

(٦) قل الرضي في شرحه ٣٢٨/٢: بـ (هل) لا في مطلق الاستفهام فلا يقل أزيد بقائم؟ كما يقل: هل زيد بقائم؟ وقوله (النفي) بليس نحو: ليس زيد براكب، وبـ (ما) نحو: ما زيد براكب، وبـ (لا) التبرئة أيضاً نحو: لا خير بخير بعده النار، والأولى أنها بمعنى في ولم يسمع في النفي بل: فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام.

ومنه الزمخشري^(١) لأنها لا تدخل في (ما) إلا لأجل التشبيه بليس، وأما في خبر لا فجازاه ابن مالك^(٢)، ومنه غيره، وأما السماعي فمع المبتدأ نحو: (بحسبك زيد)، ومع الفاعل نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ تَهِيْدًا﴾^(٣)، ومع المفعول نحو: (ألقى بيده) ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٤) وهو أكثر من الفاعل والمبتدأ، وقد زيد من معاني الباء السببية وهي الداخلة على علة الفعل وسببه نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٥) ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(٦) وبعضهم يدخله في الاستعانة والبدل نحو:

[٧٨] أفليت لي بهم قوماً إذا ركبوا^(٧)

وقيل هي من المقابلة ومعنى (عن) نحو: [ظ ١٣٢] ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾^(٨) و﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾^(٩) فبعضهم قبله بالسؤال، وبعضهم لم يقله

(١) ينظر رأيه في شرح التسهيل السفر الأول ٥٢٣/٢ وما بعدها، وزد ابن مالك عليه.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٢٣/٢ وما بعدها.

(٣) النساء ٧٩/٤، وتعلمها: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِّنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا...﴾.

(٤) البقرة ١٩٥/٢، وتعلمها: ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا...﴾.

(٥) النساء ١٥٥/٤.

(٦) النساء ١٦٠/٤.

(٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

شنوا الإغارة فرساناً وركباناً

وهو لقريط بن أنيف في شرح شواهد المغني ٦٩/١، وينظر الجنى الداني ٤٠، ومغني اللبيب ١٤١.

وشرح ابن عقيل ٥٧٧/١، وجمع الهوامع ١٥٩/٤، وخزانة الأدب ٢٣٥/١، والمقصد النحوية ٧٢/٣.

والشاهد فيه قوله (فليت لي بهم) أي بلهم فليستعمل الباء بمعنى بدل.

(٨) الفرقان ٥٩/٢٥، وتعلمها: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾.

(٩) المعارج ١/٧٠.

وجعل منه ﴿يَسْفَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾^(١) أي من أيمانهم، ومعنى (على) نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْتُلْ﴾^(٢) ومعنى (من) نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٣) أي منها.

قوله: (واللام للاختصاص) ذكر لها خمسة معاني، الأول: الاختصاص وهو أصل معانيها ويدخل فيه الملك نحو: (الملك لزيد) والتملك نحو: (وهبت لزيد) وشبه الملك نحو: (لزيد عم) و(لزيد خال) وشبهه التملك نحو: (السراج للدابة) و﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾^(٤) والمعدية: (قلت لزيد)، ولام الاستغاثة، (للمسلمين لزيد) ولام التعجب في غير القسم نحو: (يا للماء) و(يا للدواهي).

الثاني قوله: (للتعليل)، وهي حقيقي نحو: (جئت للسمن) و(أسلمت لدخول الجنة)، ومجاز نحو: ﴿وَلَقَدْ نَزَّلْنَا الْجَهَنَّمَ﴾^(٥) وهي المسماة لام العاقبة.

الثالث قوله: (وزائدة)^(٦) لم يذكرها سيبويه وذكرها المبرد^(٧) وزيادتها

(١) الحديد ١٢/٥٧، وتعلمها: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بِشَرَاكُمُ الْيَوْمَ...﴾.

(٢) آل عمران ٧٥/٣، وتعلمها: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْتُلْ يُؤْدِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بَدَّيْتَ لَا يُؤْدِ إِلَيْكَ...﴾.

(٣) الإنسان ٦٧/٦، وتعلمها: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾.

(٤) النحل ١٦/٧٢، وتعلمها: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾.

(٥) الأعراف ١٧٩/٧، وتعلمها: ﴿وَلَقَدْ نَزَّلْنَا الْجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ...﴾.

(٦) ينظر لمعانيها شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٣/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٢٨/٢، والمغني ٣٠٠ وما بعدها.

(٧) ينظر المقتضب ٤٢١/٤.

قياس وسماع، فالقياس مع مفعول الاسم نحو: ﴿فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ﴾^(١) ومع مفعول الفعل شرط تعدية إلى واحد وتقدم مفعوله نحو: ﴿لِرُؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٢) والسماع نحو: (رمى لكم) و(يا بؤس لزيد) و(لا أبا لك) في قول سيبويه^(٣).

قوله: (ويعني (عن) مع القول) نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤) ولم يذكرها المحققون بمعنى (عن) وقل الزحشري: ^(٥) إنها في هذا للتعليل، وفي كل غائب نحو: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾^(٦).

الخامس قوله: (ويعني الواو في القسم للتعجب) ^(٧) نحو: (لله لا يؤخر الأجل)، ولا يوجد في القسم إلا بمعنى التعجب نحو:

[١٩] لله يبقى على الأيام نوحيد

بمشمخر به الظيل والآس^(٨)

در تحفة كاشف الغم

(١) البروج ١٦/٨٥.

(٢) يوسف ٤٣/١٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٦٢.

(٤) الأحقاف ١٧/٤٦، وتعلمها: ﴿وقل الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه...﴾.

(٥) ينظر الكشف ٤٤٤/٣ - ٤٤٥، والمغني ٢٨٣.

(٦) آل عمران ١٥٦/٣، وتعلمها: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا...﴾.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٢٠.

(٨) البيت من البسيط، ونسبه سيبويه في الكتاب إلى أمية بن أبي عائذ ٤٩٧/٣، ولغيره في اللسان ملة

(ظين)، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢، ولمالك بن خالد الخناعي في شرح أبيات سيبويه ٤٩٩/١، وشرح

أشعار الهذليين ٤٣٩/١، ولأبي فؤاد في شرح أشعار الهذليين ٢٧٧/١، والمقتضب ٣٢٢/٢، والأصول

٤٣٠/١، وشرح المفصل ٩٧/٩ - ٩٩، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك

السفر الثاني ٣٩٧/١، والمغني ٢٨٣، ووصف المباني ٢٨٤، والجنى الداني ٩٨، وجمع الهوامع ٢٠٧/٤،

وخزانة الأدب ١٧٦/٥.

وزاد الكوفيون^(١) بمعنى (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٢)
و(إلى) نحو: ﴿سُقْنَاهُ إِلَى بِلَدِ مَيْتٍ﴾^(٣) و﴿كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٤)
و(على) نحو: ﴿وَتِلْكَ لِلْجَبِينِ﴾^(٥) وقوله:

[٧٢٠] هتكت له بالرمح حيث قميصه

فخر صريعاً لليدين وللقمم^(٦)

و(من) نحو:

[٧٢١] ونحن لكم يوم القيامة أفضل^(٧)

أي منكم و(عند) نحو: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾^(٨) أي عند مجيئه

والحيد جمع حَيْه وهي العقلة في قرن الوعل، المشمخر: الجبل العالي الظيان اسمين البر.
والشاهد فيه قوله (لله) حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم فأفادت التعجب.

- (١) ينظر البحر المحيط ٢٩٤/٩، والمغني ٢٨٠، ومير عروم سدي.
- (٢) الأنبياء ٤٧/٢١، وتعلمها: ﴿... فلا تطلم نفس شيئاً...﴾.
- (٣) الأعراف ٥٧/٧، وتعلمها: ﴿... حتى إذا أقلت سحاباً ثقالاً سقته لبلد ميت فأنزلنا به الماء...﴾.
- (٤) الرعد ٢٨/٣، وتعلمها: ﴿وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى يدبر الأمر...﴾.
- (٥) الصافات ١٠٣/٣٧، وتعلمها: ﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾.
- (٦) البيت من الطويل وهو لجابر بن حني في شرح اختيارات المفضل ٩٥٥، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٨/٨، ولربيع ابن مكرم في الأغاني ١/١٦، والرواية فيه هتكت بالرمح الطويل إهابه، وينظر أدب الكاتب ٥١١، ورصف المياني ٢٩٧، والجنى الداني ١٠١، ومغني اللبيب ٢٨٠، وشرح شواهد المغني ٥٢٢/٣، ويروى صدره في المغني: تناول به بالرمح ثم انتهى له.
- والشاهد فيه قوله (لليدين وللقمم) يريد على اليدين وعلى القمم فجعلت اللام بمعنى (على).
- (٧) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم

- وهو لجرير في ديوانه ١٤٣، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠٨/٨، والجنى الداني ١٠٢، ومغني اللبيب ٢٨١، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/٨، واللسان ملة (حتت) ٧٦٧/٢، وخزانة الأدب ٤٨٠/٩.
- والشاهد فيه قوله (لكم) يريد منكم فجعلت اللام بمعنى (من).
- (٨) ق ٥/٥٠، وتعلمها: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾.

و(بَعْدَ) نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُولِ النَّاسِ﴾^(١).

قوله: (وَرُبُّ) فيها عشر لغات^(٢) (رُبُّ) و(رُبَّتْ) و(رَبٌّ) و(رَبَّتْ) و(رَبَّتْ) بضم الراء وفتحها، و(رُبُّ) و(رُبُّ) بضم الراء وفتحها وإثبات الباء وحذفها مع تشديد الباء وبضمها وفتحها وإثبات الباء وحذفها مع تخفيف الباء، وهذه ثمان، و(رُبُّ) و(رَبُّ) بضم الراء وفتحها وسكون الباء فيهما وقد جمعت في قوله:

[٧٢٢] وَرَبُّ وَرُبُّ رَبَّتْ رَبَّتْ تَرَبُّ

مع تخفيف إلا مع تعليل به حصلاً

قوله: (وهي حرف عند البصريين)^(٣) لامتناع خواص الأسماء منها واسم عند الكوفيين والأخفش^(٤) معربة (كم) لأنها نظيرتها ونقيضها ودليل سميتها إضافتها نحو: (رب رجل) والإخبار عنها نحو:

[٧٢٣] وَرَبُّ قَتَلَ عَسَلَر^(٥)

ونداؤها نحو:

(١) الإسراء ٧٨/١٧ وتعلمها: ﴿...إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾.

(٢) ينظر لغات رُبُّ في الجنى الداني ٤٤٥ - ٤٤٦ قل: في لغات رُبُّ وهي سبعة عشر لغة (رُبُّ) بضم الراء وفتحها كلاهما مع تخفيف الباء وتشديد الباء مفتوحة فهذه أربع، و(رُبَّتْ) بالأوجه الأربعة مع تاء التانيث الساكنة، و(رَبَّتْ) بالأوجه الأربعة مع تاء التانيث المتحركة. ورب بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، ورب بضم الراء والباء معاً مشددة ومخففة و(رَبَّتْ) وينظر المغني ١٧٩ وما بعدها وذكر ابن هشام أنها ست عشرة لغة، وينظر رصف المباني ٣٦٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، وينظر الجنى الداني ٤٣٨.

(٤) ينظر الجنى الداني ٤٣٩، ومغني اللبيب ١٧٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، والبحر المحيط ٤٣٧/٥.

(٥) سبق تخريجها.

[٧٢٤] فيا ربُّ مكروب كرت وراءه^(١)

وتأول ذلك البصريون، أما جر رجل فبالجر فيه، لا الإضافة، وأما حجة الإخبار عنها، فالرواية ويعني (قتل عار) وإن صحت وعار خبر مبتدأ محذوف تقديره هو عار، أو يكون عار مبتدأ، ورد قبل خبره عند من لا يوجب وصف مجرور (رب) وأما حجة النداء فهو من باب ﴿الْأَيْنَجُثُوا﴾^(٢).

قوله: (للتقليل) وهو اختيار جمهور البصرية والكوفية، كما إن (كم) للتكثير وقد تكون قليلاً مخففاً نحو: [١٢٣]

[٧٢٥] ألا ربُّ مولودٍ وليس له أب

وفي ولد لم يُلِّدْ أبوان^(٣)

وفي شلمة غراء في حرٍّ وجهه

مجلالة لا تنقضني لأوان

در زنجیت کچھ پیر غلام رسدی

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

وطاعت عنه الخيل حتى تنفسا

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠٦، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٠٢/٨.

والشاهد فيه قوله (فيا رب مكروب) نداء رب وهو دليل على اسميتها عند من قل به لأن الذي ينل هو الاسم.

(٢) سبق تخريجها.

(٣) هذا البيت من الطويل، وهما لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢٦٦/٢، ١١٥/٤، وينظر الخصائص ٣٣٦/٢.

وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٤/٨، ووصف المباني ٢٦٦، والجنى الداني ٤٤١، ومغني اللبيب ١٨١،

وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١، وأوضح المسالك ٥١/٣ والبحر المحيط ٤٨٤/٢.

والشاهد فيه قوله (رب مولود) حيث استعمل الشاعر (رب) للتقليل حيث قصد بها عيسى عليه الصلاة والسلام.

أما البيت الثاني فلراد به العمر والشاهد فيه (لم يلد) والأصل لم يُلِّدْ فسكن اللام للضرورة الشعرية فالتقى ساكنان فحرك الثاني بالفتح لأنه أنحف.

أراد عيسى وآدم والقمر و(تقليل) نظير بمعنى إنه وإن كثر منه
فهو قليل من غيره كقول المفتخر:

[٧٣٦]... رب غلة شعواء^(١)

و(رب ناقة كوماء نحزوب) واختار علة من النحلة صلاحيتها للتقليل
والتكثير، وجعلها ابن درستويه^(٢) للتكثير، واحتج لورودها في الافتخار
وبعضهم قل: هذه حروف إثبات لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً، وإنما استفاد
من القرينة واختاره أبوحيان^(٣).

قوله: (ولها صدر الكلام) يعني على ما يتعلق به ولا يصح (لقيت
رب رجل) لا أنها تكون أول الكلام فإنه تقع خبراً لمبتدأ نحو: (زيد ربه
رجلاً) وإنما لزم الصدر على متعلقها لأنها للتقليل، وتقليل الشيء
يقارب نفسه، والنفي له الصلابة **وَجِلًّا عَلَى** (كم) حمل نقيض، وحمل
نظير عند من جعلها للتكثير.

(١) البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب ملحة (هيه) ٧٤٢/١، وينظر شرح الرضي
٢٢٢/٢، ونوادير أبي زيد ٥٥، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح المفصل ٣٧/٨، وشرح ابن عقيل ٣٤/٢، وجمع
الموامع ٢٣٦/٤، وخزانة الأدب ٣٨٤/٩، والدرر ٢٠٨/٤، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٣، وتمام البيت:
ماوي ياريتما غارة شعواء كاللدعة بالميسم

والشاهد فيه قوله (لريتما غارة) حيث دخلت ما الزائدة التي من شأنها أن تكف حرف البحر عن عمل
الجر على رب فلم تكفها عن العمل في لفظ ما بعدها.

(٢) ينظر الجنى الداني ٤٤٠. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٨/١: (بل هي حروف تكثير
وفقاً لسيوره والتقليل بها نادراً) وينظر رأي درستويه في جمع الموامع ١٧٥/٤.

(٣) ينظر الجمع ١٧٥/٤.

قوله: (مختصة بنكرة) ^(١) نحو (رب رجل) ولا يجوز (رب الرجل) وإذا دخلت على (من) أو (ما) فهما نكرتان نحو:

————— [٧٧٧] رب من أنضجت غيظاً صدره ^(٢)

————— [٧٢٨] وربما تكره النفوس من الأمر ^(٣)

وإنما لزمّت النكرة، لأن التقليل حاصل في التنكير فلا فائدة بالتعريف، ولأن التعريف بالجنسية يدل على الكثرة فيناقض حكمها، وحمل عليه سائر المعارف وأما دخولها على الضمير في (ربه رجلاً) مخالف للقياس، ووجهه أنه شبه النكرة لوقوعه مبهماً.

(١) نصّ سيبويه على عدم جواز وقوع النكرة بعدها حيث قل في الكتاب ١٠٨٢: ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة ونص أبو بكر بن السراج على أنه لا بد للنكرة التي تعمل فيها رب من صفة إما اسم وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رب رجل وتسكر.

(٢) هذا صدر بيت من الرمل، وعجزة:
 قد تمنى لي موتاً لم يطع

وهو للأسود بن أبي كلهل الشكري كما في الأغاني ٩٧١٣، وينظر معاني القرآن للأخفش ٩٠٨، وشرح الاختيارات المفضل ٩٠١، وأمالى ابن الشجري ١٦٩٢، والشعر والشعراء ٤٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٧٨، ومغني اللبيب ٣٦٤، وشرح شواهد المغني ٧٤٠/٢، وجمع الهوامع ١١٧/٤، وخزانة الأدب ١٢٣/١.

والشاهد فيه قوله: (رب من) ورب لا تدخل إلا على نكرة قل على أن من موصوفة بمجمل أنضجت.

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزة:

... له فرحة كل العقل

وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠، ينظر الكتاب ١٠٩٢، وحلّة البحري ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٧٨، ونسب الحنيف بن عمير أو نهار بن أخت مسيلة الكلابي وشرح شواهد المغني ٧٠٨ - ٧٠٧/٢، وبلا نسية في أسس البلاغة ٢٢٧ وجمهرة اللغة ٤٦٣، وشرح المفصل ٣٠/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٧٨، والمقتضب ١٨٠/٨، والأصول ٣٤٢/٢، والجمع ٨٨، والخزانة ١٠٨/١، وشرح الرضي ٣٣٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (ربما) حيث دخلت (رب) على (ما) مما يدل على أن (ما) قابلة للتكثير، وذلك لأن (رب) لا تدخل إلا على نكرة ومجمل تكره النفوس صفة لـ (ما).

قوله: (موصوفة^(١) على الأصح) قد تكون الصفة بمفرد، نحو (رب رجل كريم لقيته) وجملة اسمية، نحو: (رب رجل أبوه قائم)، وفعليه نحو: (رب رجل قام أبوه) وإنما وصفت لا إنه نوع من جنس، فلذا وصفته فقد خصصته، وإنما قل على (الأصح)^(٢)، لأن مذهب الفراء والأخفش^(٣)، والظاهر من مذهب سيويه^(٤) أنه لا يجب نظراً إلى عدم وجوبها في غير هذا الموضع، ولأن في ذلك: (رب رجل لقيت) كلام تام فلو كان (لقيت) صفة لكان ناقصاً مفتقراً إلى متعلق كما في: (رب رجل قائم أبوه) واحتجوا بقوله:

[٧٢٩] ألا رب مولود وليس له أب^(٥)

وقوله:

[٧٣٠] ورب قتل عل^(٦)

مرآة حقايق في علوم العربية

(١) قل المرادي في الجنى الداني ٤٥٠: ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر إما بمفرد نحو: (رب رجل صالح) وإما بجملة نحو: (رب رجل لقيته).
(٢) ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العمل حتى أن بعضهم قل: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر، وإنما حذف الفعل العمل فيها كثيراً لأنها جواب لمن قل للثمة ما لقيت رجلاً عللاً فتقول في جوابه: رب رجل عالم أي لقد لقيت فساغ حذف العمل إذ قد علم المخوف من السؤال فاستغني عن ذكره. (ينظر ابن يعيش ٢٨٨/٨ - ٢٩).

(٣) ينظر الجنى الداني ٤٥٠ وقل: وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيويه، واختار ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد. قل ابن

مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٧/٨: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.

(٤) ينظر الكتاب ١٦١/٢.

(٥) سبق تخريجه

(٦) سبق تخريجه

وأجيب بأن الموصوف محذوف أو الصفة، تقديره: شخص موجود،
وقيل: صنّع.

قوله: (وفعلها ماضٍ) يعني الفعل الذي يتعلق به، وإنما اشترط ماضيه،
لأن الماضي يحقق التقليل، ويزيد ثبوتاً، وأجاز ابن السراج^(١) أن يكون
حالا نحو: ﴿زَيْمًا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢) وبعض المتأخرين أن يكون
مستقبلاً^(٣) نحو:

[٧٣٦] فَبِنْ أَهْلَكَ قَرَبٌ فَتَى سَيِّكِي

عَلَى مَهْلَبٍ رَخِصَ الْبَنَلُ^(٤)

١- وتأولت الآية على إرادة المضمرة، والبيت بأنه صفة مجرور (رب) أو فإنه يراد به
الماضي نحو: (لم أهنّت زيدا وكان سيعطيك).

قوله: (محذوف) يعني فعلها الذي يتعلق به، ودلالة حذفه أنها من
حروف الجر، والجر لا بد له من متعلق ويقدر متأخراً للزوم رب القيد به،
وإنما حذف لنيابة الصفة منابه، واختلف في مجرورها، فجعله الزجاج^(٥) في

(١) ينظر الأصول ٤٢٠/٨، والجنى الداني ٤٥٢.

(٢) الحجر ٢/٨٥، وتعلمها ﴿زَيْمًا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لو كانوا مسلمين.

(٣) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٢٣/٨: والصحيح جوازهما - أي الحال والمستقبل -
وجواز الماضي إلا أن الماضي أكثر، وينظر الجنى الداني ٤٥٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجحد بن مالك في ديوانه ١٨٦، وأمللي القالي ٢٨٢/٨، والجنى الداني ٤٥٢،
وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٥٥/٨، والمغني ١٨٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٧/٨، وخزانة
الأدب ٢٠٩/١١.

والشاهد فيه قوله: (قرب فتى سيكي) حيث دخلت رب على فعل دال على المستقبل، وهذا جائز عند
بعضهم ممنع عند بعضهم الآخر، وقد تأوله المانعون على أنه من حكمة المستقبل بالنظر إلى الماضي.

(٥) ينظر رأي الزجاج في مغني اللبيب ١٨٢.

موضع نصب أبدأ، بالفعل المتعلق والأخفش^(١) قال: يُعرب على حسب العوامل التي تعدت، وهي زائلة عنده في الإعراب المحلي لا في المعنى فيعمل متعلق (رب) في مجرورها عمله شريطة التفسير كمجرور (كم) قال الرماني: ^(٢) لا يتعلق بشيء ولا محل لمجرورها سوى الجر الظاهر لأنها لو تعلقت بفعل لعمل في مجرورها كسائر الحروف، ولزم في تعدي المتعدي بنفسه [ظ ١٣٣] تعديه بواسطة حرف نحو: (رب رجل لقيت).

قوله: (غالباً) إشارة إلى جواز ظهوره قليلاً نحو: (رُبَّ رجل عالم لقيت)، والأكثر حذفه، وهو مذهب الفارسي^(٣) والمصنف^(٤) والخليل^(٥) والأكثر أنه لا يحذف، وخلافهم يبنون على صفة مجرور (رب)، فمن أوجبها كان المتعلق محذوفاً في الأكثر، لأنه أكثر كلامهم، و(رب رجل لقيت)، وقليلاً ما يقولون: (رب عالم لقيت)، ومن لم يوجب الصفة جعل الموجود متعلقاً لرب، والفعل الذي بعد (رب) قد يكون الغالب فيه الوصفية نحو: (رب رجل كريم لقيته)، و(رب رقد هرقته) لأنك لو جعلته متعلقاً عاد الضمير إلى غير مذكور، لأنه في نية التقديم، وقد يكون الغالب فيه التعليق، وذلك حيث يذكر الموصوف يعني بعد رب رجل، وقد يحتمل الأمرين نحو: (رب رجل بقيت).

(١) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٦٠٢/٢.

(٢) ينظر رأي الرماني في الجنى الداني ٤٥٣، وتذكرة النحلة ٧.

(٣) ينظر الإيضاح العضلي ٢٥٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٠.

(٥) ينظر الكتب ١١٥/٣.

قوله: (وقد تدخل على مضمير مبهم) [مميز بنكرة منصوبة]^(١)
يعني رَبَّ نحو (ربه رجلاً) وإنما قلنا به لأنه خلاف القياس، لأنها لازمة
للدخول على النكرة، وإنما كان مبهماً لأنه لا يعود إلى شيء متقدم،
كضمير (نعم) وقد اختلف في هذا الضمير، فجعله الفارسي^(٢) معرفة،
ودخول (رب) عليه خلاف القياس، والزنجشيري^(٣) وابن عصفور^(٤)
جعلوه نكرة، وأجروا (رب) على قاعدتها المعرفة في لزوم النكرة، وأجازوا
كلهم العطف على مجرور (رَبِّ) النكرة بالمضاف إلى ضميرها نحو: (رب
رجل وأخيه) فمن جعل ضمير النكرة نكرة فيبين، ومن لم يجعل فعلية
البعد عن (رب)، لكنه يلزمهم، جواز عطف كل معرفة نحو: (رب رجل
وزيد) و(رب رجل وأخيك).

قوله: (والضمير مفرد مذكر) تقول: (ربه رجلاً)، (ربه رجلين)، (ربه
رجالاً)، (رَبُّه امرأة)، (ربه امرأتين)، (ربه نساء)^(٥) هكذا سمع عن العرب
لأنه عند البصريين لمضمّر في الذمّن فلا يكون إلا لمفرد.

قوله: (خلافاً للكوفيين)^(٦) في مطابقة التمييز يعني أن الكوفيين
يطابقون بالضمير التمييز إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً، وحكوه
عن العرب، وجهه عندهم أنه يعود إلى شيء تقدم ذكره.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي الفارسي في الإيضاح ٢٥١، وفي الجنى الداني ٤٥٠.

(٣) ينظر المفصل ٢٨٦، وشرحه لابن يعنى ٢٨٨.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/٨، والجنى الداني ٤٥٠.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٦٤/٨، والجنى الداني ٤٤٩.

(٦) ينظر الأصول ٢٣/٨، والجنى الداني ٤٤٩، وتذكرة النحلة ٦.

قوله: (وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل)^(١) إن كانت (ما) الداخلة على (رب) زائدة نحو: (رب ما رجل لقيت) فحكم (رب) معناها حكمها لو لم تدخل، وإن كانت كافة فالبرد^(٢) والزخشري^(٣) والمصنف^(٤) وجماعة من النحاة أجازوا دخولها على الجملة الاسمية والفعلية كـ (إن) إذا كفت، وذلك لأنهم أرادوا تقليل الجملة كما أرادوا تقليل المفرد، فتقول: (ربما زيد قائم)، قال:

[١٣٢] ربما الجمل المؤبّل فيهم^(٥)

قال أبو حيان: ^(٦) وهو مذهب الجمهور، وتأولوا الوارد: إن (ما) نكرة موصوفة، والعائد محذوف تقديره: (ربما هو الجمل) واختلفوا في الفعلية،

- (١) قل سيويه في الكتاب ١١٥/٣: (ومن تلك الحروف التي لا يليها إلا الفعل (ربما) و (قلما) وأشباههما جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة وخبروها بالذكر بعدها الفعل) وينظر الأصول ٤١٩/١.
- (٢) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٥٤/٢، ومغني اللبيب ١٨٣، والجنى الداني ٤٥٦.
- (٣) ينظر المفصل ٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٧/٨، والجنى الداني ٤٥٦.
- (٤) ينظر شرح المصنف ١٢٠، وينظر الجنى ٤٥٦ - ٤٥٧.
- (٥) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عنالجيج بينهن المهاج

وهو لأبي ذؤاد الإيلقي في ديوانه ٢٦٦، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٧/٣، وسر صناعة الإعراب ١٣٧/١، والمفصل ٢٨٧، وشرحه لابن يعيش ٢٩٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٦/١، وشرر الكافية الشافية ١٨٨/٣، ومغني اللبيب ١٨٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٢، والجنى الداني ٤٥٥، وشرح الرضي ٢٣٢/٢، وجمع الهوامع ١٧٧/٤، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩ - ٥٨٨.

وعنالجيج مفردا عنجوج وهو من الخيل طويل العنق والمهمل جمع مهر وهو ولد الفرس.

والشاهد فيه قوله: (ربما الجمل) حيث اتصلت (ما) الزائدة الكلفة بـ (رب) فكفتها عن العمل وهو الجر.

- (٦) ينظر رأي أبي حيان في البحر المحيط ٤٣٢/٥، والجنى الداني ٤٥٦.

فنسب إلى سيبويه^(١) دخولها عليها مطلقاً واحتج بـ(ما يود) ومنهم من قصرها على الماضي كـ(ما) كانت لولم تدخلها، والفارسي^(٢) منع دخولها على الجملة الاسمية كقوله:

[٧٣٣] ربما تكره النفوس من الأمر^(٣)

وتؤول الآية بأن (ما) نكرة موصوفة، أو وقع الحل موقع الماضي.

قوله: (وواها) يعني (وواورب) وهي التي يُتبدأ بها في أول الكلام، الجر قد جاء بتقدير (رب) مضمرة بعد الواو والفاعل ومجرداً عنها، قالوا:

[٧٣٤] وبلدة ليس بها أنيس^(٤)

أي و(رُبُّ) وهي عاملة بواسطة (رُبُّ) عند الجمهور، وقل المبرد^(٥) والكسائي^(٦) والفراء^(٧) هي العاملة بنفسها لأن حرف الجر لا يعمل مضمراً و(الفاء) نحو:

[٧٣٥] فحور قد هوتُ بهنَّ عين^(٨)

(١) ينظر الكتاب ٢٢٤/٤.

(٢) ينظر رأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٥١، والإنصاف ٥٨٥/٢، والمغني ٢٣٥، وشرح الجمل ٥٠٥/١.

(٣) سبق تخريجه في صفحة ٨٩٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر المقتضب ٢٤٦/٢ وما بعدها، والإنصاف ٢٧٧ مسألة رقم ٥٥، وشرح الرضي ٢٣٢/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٣٢/٢.

(٧) ينظر رأي الفراء في الجمع ٢٢٥/٤.

(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزة: نواعم في المروط وفي الريلط.

وهو للمتخيل المنلي في شرح أشعر الهذليين ١٣٧٣، وينظر أمالي ابن الشجري

١٤٣٨ - ٢٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٧٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣٨/٨،

والإنصاف ٢٨٠/١، والجنى الداني ٧٥، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢.

وقبله

وقوله:

[٧٣٨] فمثلك حيلى قد طرقتُ ومرضع^(١)

[و١٣٤] و(بل) نحو:

[٧٣٧] بل جَوَزَ تيهله كظهر الجَحْفَتِ^(٢)

والمبرد^(٣) نحو:

[٧٣٨] رَسَمَ دارَ وَقَفَتُ في طَلَلَةٍ

كَيْلَتُ أَقْضَى الحيلة من جَلَلِه^(٤)

فَلَمَّا تَعَرَّضِينَ أَمِيمَ عَنِي وَتَنَزَّعَكَ الوشلة أولو النياط

وغالباً ما يذكر البيتان معاً.

والمروط: مفردهما مرط وهو إزار له عَلَمٌ والرياط جمع ربطة وهي للملحفة.

والشاهد فيه قوله (فجور) حيث جر (جور) بـ (رب) المضمر بعد الفاء.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزته

فألهيتها عن كمي تمام مغفل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣، وهو في الكتيب ١٦٣٢، وشرح أبيات سيويه ٤٥٠/١، ومغني اللبيب ٢١٣.

وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١ - ٤٦٣، وشرح ابن عقيل ٣٦٢، والجنى اللاني ٧٥، ووصف المباني ٤٥٠، وهمع

الهوامع ٢٢٢/٤، وتخزانة الأدب ٣٣٤/١.

والشاهد فيه قوله (فمثلك حيلى) حيث جر مثل بـ (رب) المقفلة بعد الفاء.

(٢) الرجز لسؤر الذئب في اللسان مائة (بلل) ٢٥٢/١، والبيت في معاني القرآن للأخفش

٣٧١/٢، والخصائص ٣٠٤/١، وصر صناعة الإعراب ١٥٩/١، ٥٦٣/٢ - ٥٦٧، والمفصل ٣٤١، وشرح المفصل

١٠٥/٨، والإنصاف ١٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٤٧٣/١، وشرح شواهد الشافية

٣٧٧/٢، ووصف المباني ٣٣٢، والبحر المحيظ ١٢٨٢/٢، وثلاثة:

داراً سلمى بعد حول عفت

والشاهد فيه قوله (بل جور) حيث جر (جور) بـ (رب) المقفلة بعد (بل).

(٣) ورأي المبرد أن الجر بعد الواو بالواو نفسها ينظر رأيه في المقتضب ٣٧٧/٢ - ٣٤٦، وينظر شرح

التسهيل السفر الثاني ٤٧٤/١، وشرح الرضي ٣٣١/٢.

(٤) البيت من الخفيف وهو لجميل بثينة في ديوانه ٢٨٩، وأمالى القالي ٢٤٦/١، وسمط اللالى ٥٥٧.

والعائد في هذه الثلاثة رب مقدره.

قوله: (وواو القسم) له قسمان، الأول: صريح وغير صريح، فالصريح ما لا يحتمل غيره نحو: (بالله) و(تالله) و(والله)، وغير الصريح ما يحتمل غيره نحو: (أقسم بالله) و(أحلف) و(أشهد) فإن هذه تحتمل الإخبار، وتحتمل الإنشاء، الثانية: قد تكون بأداة وهي الحروف الأربعة (الواو) و(التاء) و(الباء) و(اللام) وبغير أداة نحو: (علي عهد الله) و(لعمرك الله) و(يمين الله) و(أيمين الله) و(أيم الله) و(أم الله) و(من الله) بالحركات و(م الله) بالحركات أيضاً، أما أيمين فهو اسم مفرد عند البصريين^(١) بمعنى (بركة الله) وهم بها للوصل، وجمع يمين عند الكوفيين^(٢)، وهمزتها قطع وهي مرفوعة على الابتداء، بدليل دخول لام الابتداء عليها، ولا تضاف إلا إلى لفظ اسم الله، وحكى الفارسي^(٣) إضافتها إلى الكعبة، وقد شذّ إضافتها إلى المضمر نحو: (أيمُنك) ولا تدخل عليها واو القسم للزومها الابتداء، وأما (أيم الله)، و(أم الله) فمحذوفتان من (أيمُن) وهمزتها وصل^(٤)، ولا

والأغاني ٩٤/٨، والخصائص ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، وشرح صناعة الإعراب ١٣٣/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٧٤/١، وشرح المفصل ٥٢/٨، وشرح الرضي ٢٢٢/٣، ومغني اللبيب ١٦٤، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/٨، والإنصاف ٣٧٨/١، وخزانة الأدب ٣٠/١٠.

والشاهد فيه قوله: (رسم دار) حيث جر (رسم) بـ (رب) المحذوفة وهذا شذ في الشعر.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٣٥/٢.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المختصر ٨٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٢٥/٢، وشرح المفصل ٢٥/٨ - ٣٦.

(٤) قل سيويه في الكتاب ٥٠٣/٣: (وزعم سيويه أن ألف أيم موصولة).

قل السيرافي في هلمش الصفحة نفسها: (ومن النحويين من يقول: إنه جمع يميني، وألفه قطع في الأصل وإنما حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وقد كان الزجاج يذهب إلى هذا وهو منعب الكوفيين).

تدخل عليهما لام الابتداء، ولا تضاف إلا إلى لفظ اسم الله، ويدخل عليهما واو القسم فتجران وبعضهم يحيز الرفع، لأنهما مقطوعتان من أيمن فتغيب ضمة الميم، وأما (من ربي) فإن أضيف إلى الله كسرت نونها وكان فوق ميمها الحركات الثلاث، وإن أضيف إلى ربي سكنت نونها، وأجاز في ميمها الضم والكسر^(١)، وإضافتها إلى لفظ (الله) أقل من (ربي)، واختلف فيها، فقال سيبويه^(٢) والميرد^(٣) والزحشري^(٤) إنها الحرفية وضمت ميمها إيداناً أنها قد خرجت، وقال غيرهم: هي اسم محذوفة من (أيمن) وكسرت ميمها إتباعاً، كحركة نونها من الله، وقيل إن كسرت فهي من (يمين)، وإن ضمت فمن (أيمن) وقيل إن كسرت فجارة، وإن ضمت فمن (أيمن)، وحجة مَنْ قال بحرفيتها دخولها على ربي و(أيمن) لا تدخل عليه، وبنائها ولو كانت من (أيمن) كانت معربة لأن ما حذف من المعرب معرب، وقد حكى ابن مالك^(٥) في (إم) بثلاث الحرفين، وأما (م الله) فهي مثلثة الميم ولا تدخل إلا على الله، وشذ دخولها على

(١) ينظر شرح المفصل ٣٥/٨ - ٣٦.

(٢) ينظر الكتاب ٥٠٣/٣ - ٥٠٤.

(٣) ينظر المقتضب ٢٢٨/١.

(٤) ينظر المفصل ٢٨٧ - ٣٤٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٧/١ وقل فيها (وفيه حين يليه (الله) اثنتا عشرة لغة ثلاث مع ثبوت الهمزة والنون وثلاث مع حذف النون دون الهمزة وثلاث مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون وثلاث مع الاقتصار على الميم فيقل: (أيمنُ الله)، و (أيمنُ الله)، و (أيمنُ الله) و (أيمنُ الله) و (أيمنُ الله) و (أم الله) و (مَنْ الله) و (مِنْ الله) و (مُ الله) و (مُ الله) و (مُ الله)، وينظر المساعد ٣٦٧/٢.

ربي وهي عند سيبويه^(١) محذوفة من (مَنْ اللهُ) فإن ضمت ف(مَنْ) المضمومة وإن كسرت ف(مِنْ) المكسورة وعند ابن مالك^(٢) من (أَيْمَنْ)، وعند الزمخشري^(٣) من (مِنْ) الجارة، وهذه الجملة الاسمية المقسم بها، إن تعينت للابتداء، وذلك حيث تكون (أَيْمَنْ) أو تدخل عليها لام الابتداء نحو: (أَيْمَنْ اللهُ ولعمرك لأفعلن) وجب رفعها بالابتداء وحذف خبرها لسدّ الجواب مسئله، وإن لم تعين نحو: (يَعِيْنُ اللهُ) و(عَهْدُ اللهُ) جاز إثبات الخبر ولزومها الرفع على الابتداء، أو حذفه، ويجوز فيها الرفع بالابتداء والنصب بفعل القسم المقدّر، وهو أقواها والجر بتقدير الحرف.

قوله: (وَوَالْقَسَمِ) شرع في تبين القسم الذي بئداء، أما (اللام) فلم يذكرها هنا نحو:

[٧٣٩] اللهُ يَقي على الأيِّامِ فَوَحَّيدٌ^(٤)

استغناء بذكرها في لام الجر.

قوله: (إنما تكون عند حذف الفعل) نحو: (والله لأفعلن) ولا يجوز أقسم والله، كأنهم جعلوها عوضاً عن الباء والفعل معاً، وبهذا أجيب من قل في ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٥) إنه عطف على عاملين مختلفين.

قوله: (مختصة بالظاهر لغير السؤال) [يعني أنها لا تدخل في

(١) ينظر الكتاب ٥٠٣/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٧١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٨٧ - ٣٤٦.

(٤) سبق تخريجه

(٥) الليل ١/٩٢.

السؤال، لا تقول: والله أخبرني يا زيد] من الهامش. نحو والله لأفعلن، ولا يصح أن تقول وك لأفعلن، وهذه الواو غير العاطفة بدليل دخول العاطفة عليها وقال السهيلي: وهي العاطفة والعطف بها على منوي مقدر كواورب بدليل عدم دخولها على المضمر لأن واوالعطف، تدخل على مضمر مجرور.

قوله: (والتاء مثلها) يعني في أنها لا تكون إلا مع حذف الفعل وبغير السؤال وهي مع [ظ ١٣٤] ذلك (مختصة باسم الله تعالى) تقول: (تالله)، ولا يجوز: (تربي) ولا الرحمن كما تقول: في الواو، وروى الأخفش (ترب الكعبة) ^(١).

قوله: (والباء أعم منهما) ^(٢) يعني من الواو والتاء في أنها تستعمل مع الفعل نحو: (أقسم بالله) ومع السؤال نحو: (بالله أخبرني) ومع الظاهر والمضمر نحو: (بالله وبك لانتقم من عصاك)، وذلك لأنها أصل، وهما فرعان عليها ^(٣)، وليس يلزم في الفرع ما في الأصل، إلا أن استعمل الواو وهي الفرع أكبر من استعمل الباء التي هي الأصل، ولا مانع من ذلك، وقد يجوز حذف حروف القسم، وإذا حذفت كان الأولى تعويضها، لأنه ليس لحروف الجر من القوة ما يتعين بعد حذفها، والعوض أحد ثلاثة أشياء بهمزة الاستفهام نحو: (آله لأفعلن) وبهمزة القطع نحو: (أالله

(١) ينظر شرح المصنف ١٢١، وشرح الرضي ٢/٣٢٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢١.

(٣) العبارة منقولة عن شرح المصنف ١٢١ بتصرف دون إسناد.

لأفعلن) وبهاء التثنية نحو: (ها الله لأفعلن) ^(١) ويجوز حذف ألفها، وإثباتها نحو: (لا ها الله ذا) وفي معنى (لا ها الله ذا)، قولان أحدهما للخليل: ^(٢) أن ذا مقسم عليه وتقديره للأمر ذا فحذفت للأمر لكثرة استعماله، والثاني للأخفش أن ذا من جملة القسم تؤكد له كأنه قال: ذا قسمي، بدليل إتيانهم بالمقسم عليه، نحو: (لا ها الله ذا) لقد كان كذا، وبأن المقسم به قد يكون منقياً فتجب مطابقة المقسم عليه له، وقد تحذف حروف المقسم ولا يعرض عنها بشيء، فيجوز في المقسم به ثلاثة أوجه: ^(٣) النصب وهو أقواها، إما بتقدير الفعل المقسم به أو على نزع الجار، والرفع على الابتداء، أو هو بعده قال:

[٧٤٠] فقلت يمين الله أبرح قلعداً ^(٤)

من رخصت كالميزان عود سدي

وقال:

(١) ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢١.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزته

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٣، وهو في الكتاب ٥٠٤/٣، وشرح أبيات سيويه ٣٢٠/٢، ومعاني القرآن للفسراء ١٥٤/٢، والمقتضب ٣٦٢/٢، والخصائص ٢٨٤/٢، وشرح القصص ٣٧٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٢/١، ومغني اللبيب ٨٣٤، وأمثالي ابن السجري ٣٦٩/١، والجمل للزجاجي ٨٣، والبحر المحيط ٤٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢٤٦/١، وجمع النواميس ١٢٢/٢، وخزانة الأدب ٣٣٨ - ٣٣٩....

والشاهد فيه قوله: (يمين الله) حيث رفعه على الابتداء مع إضمار الخبر أي لازمني، والنصب في كلام أكثر النحاة على إضمار فعل.

[٧٤١] فذاك أمانة الله الشريد^(١)

وروي فيهما بالرفع والنصب ويجوز الجر وهو أضعفها على تقدير المحذوف. قوله: (ويتلقى القسم)^(٢)، يعني القسم الذي لغير السؤال، وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب^(٣) نحو: (بالله أخبرني)، (بالله هل قام زيد).

قوله: (باللام وإن وحروف^(٤) النفي)، حاصله أن الجواب إن كان جملة اسمية مثبتة وتلقي بـ (اللام) وبـ (إن) وبهما للتأكيد وبـ (إن) المخففة نحو: (والله لزيد قائم)، و (إن زيدا قائم)، و (إن زيدا لقائم)، وإن كانت منفية تلقيت بـ (ما) كثيراً نحو: (والله ما زيد قائم)، وبـ (إن) النافية قياساً نحو: (والله إن زيدا قائم) وفي (إلا) خلاف، وإن كانت فعلية، فإن كانت مثبتة ماضية متصرفة تلقيت باللام و (قد) نحو: (والله لقد قام زيد) وقد قل الاكتفاء بأحدهما كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٥) في

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره

إذا ما الخبز تلامه بلحم

وهو بلا نسبة في الكتب ٦٧٣، وينظر شرح المفصل ٩٢/٩ - ١٠٢ - ١٠٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٢/١، واللسان ملحة (أتم) ٤٤/١.

والشاهد فيه قوله: (أمانة) حيث حذف حرف الجر فنصب على نزع الخلقض. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٩٢/١: ومنهيب البصريين أن المقسم به إذا حذف جلز بلا عوض ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائناً ما كان ثم أورد الشاهد.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٣٨/٢، يتلقى أي يستقبل، والمعنى يجاب القسم ثم قيل: اعلم أن جواب القسم إما اسمية أو فعلية، والاسمية إما مثبتة أو منفية، فللمثبتة تصدُرُ بـ (إن) مشددة أو مخففة أو باللام، وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لا فرق بينها وبين (إن) إلا من حيث العمل.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٢١، والعبارة منقولة عنه دون إسناد.

(٤) في الكافية المحققة (حرف) بدل حروف.

(٥) الشمس ٩/٩١.

الجواب ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(١). وقوله في الاكتفاء باللام كقوله:

[٧٤٢] حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٌ^(٢) لَنَامُوا.....

وإن كانت غير متصرفة تُلْقِيَت (باللام) فقط نحو:

[٧٤٣] يَمِينَا لَنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجَدْنَاهُ^(٣).....

وفيه إشكال، من حيث إن جواب القسم لا يكون إنشأ وإن كانت منفية فباللّام ونون التوكيد نحو: (والله ليقومَنَّ زيدٌ)، وشذ الاكتفاء بأحدهما عند البصريين، وأجازه الكوفيون في السّعة^(٤)، وإن كان منفياً قبلاً نحو: (والله لا يقومَنَّ زيدٌ) فإثبات نون التأكيد وحذفها، وقد يجوز حذف حرف النفي في المضارع لدلالة الحال عليه، نحو: ﴿ثَالِثُهُ غَنًّا



(١) الشمس ٧/٩١.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه كقولهم: لَنَعْمَا إِنَّمَا مِنْ خَلِيشٍ وَلَا صَالِي

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٢، وينظر الأصول ٢٤٢/١، وسر صناعة الإعراب ٢٧٤/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥١٦/١، وشرح المفصل ٢٠/٩، وشرح الرضي ٣٤٠/٢، والمغني ١٧٨ - ٧٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ - ٤٩٤، ورصف المباني ١١٠، والجنى الداني ١٣٥، وجمع الهوامع ١٢٤/١، ٤٢/٢، وخزانة الأدب ٧/١٠ - ٧٤ - ٧٣.

والشاهد فيه قوله (لنعوا) حيث وقعت اللام جواب قسم حيث سبقها فعل ماضٍ منصرف وهو حلفت. (٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على كل حال من سحيل مبرم

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤ وينظر جمهرة اللغة ٥٣٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٨٧/١ - ٤٨٩، وشرح الرضي ٣٣٩/٢، وشرح القصائد السبع ٣٦٠، وجمع الهوامع ٤٢/٢، والخزانة ٣٨٧/٩.

والشاهد فيه أن جواب القسم لا يقترن بـ (قد) إذا كان جملداً واستشهد به الرضي على أن (نعم) إذا وقعت جواب القسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها (...). (٤) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في شرح الرضي ٣٣٩/٢.

تَذَكَّرُ يُوسُفَ»^(١) وإن كان منفيًا، وإن كانت مستقبلة بالسین وسوف اكتفي باللام نحو: (والله ليقوم زيد) و(لسوف يقوم زيد)، خلافاً للكوفيين^(٢) فإنهم منعوا من دخول اللام عليهما، لأنها عندهم للحال.

قوله: (وقد^(٣) يحذف جوابه إذا اعترض)، يعني جواب القسم إذا اعترض القسم أي توسط بين المبتدأ والخبر، نحو: (زيد والله قائم) وبين الشرط والجزاء، نحو: (إن تعطني والله أشكر) أوبين الصلة [و١٣٥] الموصول، نحو: (الذي والله يقوم) أوبين الفعل والفاعل، نحو: (قام والله زيد)، أو (يقوم والله زيد).

قوله: (أو تقدمه ما يدل عليه)^(٤)، نحو: (زيد قائم والله)، وإنما حذف جوابه في هذه الجمل في المعنى هي المقسم عليها، لكن منع من كونها جواباً مانعاً لفظي، وهو عدم تلقيها بما يتلقى به جواب القسم لما تأخر، وقد جاء جواب القسم محذوفاً، ومن غير ما يقوم مقامه نحو: ﴿وَالْفَجْرُ، وَلَيْلٍ عَشْرٍ﴾^(٥) ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾. وتقديره: ليعاقبن وليقدمن عليهم ربهم، وقيل: جوابه مذكور وهو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾^(٦) و﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٧).

(١) يوسف ٨٥/٢ عليها: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٠٩١، وشرح الرضي ٣٣٨/٢.

(٣) في الكافية المحققة لا يوجد (قد).

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٤٠/٢ وما بعدها.

(٥) الفجر ١/٨٩ - ٢.

(٦) الفجر ١٤/٨٩.

(٧) الشمس ٩/٩١.

قوله: (وعن) هذا أول الحروف المشتركة.

قوله: (للمجاورة)^(١)، يعني إذا كانت حرفاً حقيقة، نحو: (رميت عن القوس)، ومجازاً (أطعمته عن الجوع وكسوته عن العري) وزاد الكوفيون^(٢) التعليل، نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾^(٣). ومعنى (بَعْدَ) ﴿لَتَرْكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٤). أي بعد طبق ومعنى (على) نحو:

[٧٤٤] لا إله إلا الله لا أفضلت في حسب

عني ولا أنت ديانى فتخزونى^(٥)

قوله: (و) (على) (للاستعلاء) حقيقة، نحو: (ركبت على الفرس) ومجازاً، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا حِثَابَهُمْ﴾^(٦). وزاد الكوفيون^(٧) معنى (مع)، نحو: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٨). وهو كثير، ومعنى (عن) المجاوزة كالواقعة بعد (خفي) و(تعذر) و(بعد) و(استحال)، ومعنى التعليل نحو: ﴿وَلْيَكْفُرُوا بِاللَّهِ عَلَى مَا

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤١/٢. أي لبعث شيء عن الخورر بها لسبب إيجاد مصدر المَعْنَى بها نحو: (رميت عن القوس) أي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي.

(٢) ينظر المغني ١٩٧، وورصف المباني ٤٣٦، والجنى ٢٤٧.

(٣) هود ٥٣/١ وتعلمها: ﴿قَالُوا يَا هود ما جئنا بينة وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين﴾.

(٤) الانشقاق ١٩/٨٤.

(٥) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدوانى في المفضليات ١٦٠، وأمالى القالي ٩٣/١، والسمط ٢٨٩/١، وجهرة اللفظة ٥٩٦، وشرح التسهيل السفر الثانى ٢٥٨/١، وشرح الرضي ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٩٦، وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١، والجنى الداني ٢٤٦، وورصف المباني ٤٣٦، وجمع الهوامع ٢٩٢، وخزانة الأدب ٥٣٨.

والشاهد فيه قوله (عني) حيث ورت (عن) بمعنى (على) ط على ذلك قوله أفضلت الذي يعنى بـ (على).

(٦) الغاشية ٢٧/٨.

(٧) ينظر الجنى الداني ٤٧٦.

(٨) البقرة ١٧٧/٢.

(٩) ينظر المغني ١٩١، والجنى الداني ٤٧٧.

هناكم^(١) ومعنى (في) نحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِهِمْ سَلِينًا﴾^(٢) ومعنى الاستعانة نحو: (اركب على اسم الله). ومعنى (من) نحو: ﴿إِذَا احْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَتَوَفَّوْنَ﴾^(٣).

قوله: (وقد يكونان اسمين بدخول (من)، يعني (عن) و(على) وذلك لأن (من) حرف جر، وهي تختص بالأسماء، فإذا دخلت على شيء حكم باسميته، فإذا دخلت على (عن) بلجانب نحو:

[٧٤٥] _____ من عن يميني مرة وألقي^(٤)

وإذا دخلت على (على) تؤولت بمعنى (فوق) نحو:

[٧٤٦] غدت من عليه من بعدما تم ظمؤها^(٥)



(١) البقرة ١٨٥/٢ .

(٢) البقرة ١٠٢/٢ .

(٣) المطففين ٢/٨٣، وينظر الجنى الداني ٤٧٨ تحت كلمة عزير عزمي

(٤) عجز بيت من الكامل، وصلته

ولقد أراني للرمح درية

وهو لقطري بن الفجلة في ديوانه ١٧١، وينظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح التسهيل السفر

الأول ٦٧٧/٢، وشرح المفصل ٤٠/٨، وشرح الرضي ٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٢، ومعني اللبيب ١٦٠،

وشرح شواهد المغني ٤٣/١، وجمع الهوامع ١٥٧٨، وخزانة الأدب ١٥٧٨٠ - ١٦٠ .

والشاهد فيه قوله: (من عن يميني) حيث وردت (عن) اسماً مجزواً على المحل بمعنى صاحب.

(٥) عجز بيت من الطويل، وعجزة

تصل وعن قبضي ببداء مجهل

ويروى بيزيداء بدل ببداء. وخمسها بدل ظمؤها. وهو لمزاحم العقيلي، وهو في الكتاب ٣٣٧/٤، والمقتضب

٥٢/٣، ومجالس نعلب ٣٠٤، وجمهرة اللغة ١٣٦٤، وشرح المفصل ٢٨/٨، وشرح الرضي ٣٤٣، وشرح ابن عقيل

٢٨٧/٢، ومعني اللبيب ١٩٤، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١، ووصف المباني ٤٣٣، والجنى الداني ٤٧٠، وجمع

الهوامع ٣٧٢، وخزانة الأدب ١٤٧٨٠ - ١٥٠ .

والشاهد فيه قوله: (من عليه) حيث ورد (عن) اسماً بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر عليه.

وقال الفراء: ^(١) هما باقيتان على الحرفية بعد دخول (مين) عليهما،
وادعى أنه يجوز دخولها على سائر حروف البحر خلا (من) و(الباء)
و(اللام) في.

قوله: (والكاف للتشبيه)، نحو: (زيد كالأسد) أي مثله.

قوله: (وزائدة)، نحو: «ليس كمثله شيء» ^(٢) لأنها لو لم تزد لزم نفي
مثل المثل، وقوله:

[٧٤٧] وصاليتِ ككما يؤثفين ^(٣)

وقال القزويني ^(٤) في الآية: ليست الكاف زائدة بل من باب الكناية،
لأنه إذا انتفى مثل المثل كان نفيًا للمثل نفسه، وقال أبو حيان: ^(٥) المثل يراد
به الصفة، والمعنى: ليس كصفته شيء، وقال الرازي: (مثل) هي الزائدة
(مثل مثلك لا يبخل) أي أنت: قل الوالد: وليس بشيء لأنه فر من زيادة

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٦/٣، والجنى الداني ٤٧٢.

(٢) الشورى ١١/٤٢ وتعلمها: «فاطر السماوات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام
أزواجاً يدرؤكم فيه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير».

(٣) صدر بيت من مشطور السريع وهو لخطام الجشعي في الكتاب ٣٢/١ - ٤٠٨، ٢٧٩/٤، وشرح أبيات

سيويه ١٣٨/١، وينظر المقتضب ٩٥/٢، وجمهرة اللغة ١٠٣٦، والخصائص ٣٧/٢، ومجالس ثعلب ٤٨٨،

وشرح الرضي ٢٤١/٢، ومعني اللبيب ٢٣٩، وشرح شواهد المعني ٥٠٤/١، ووصف المباني ٢٧٨، والجنى

الداني ٨٠ - ٨١ وخزانة الأدب ٣١٢/٢ - ٣٦٥.

والشاهد فيه قوله: (ككما) حيث استعمل الكاف الثانية اسماً بمعنى مثل فتدخل عليها الكاف لأنها
في معناها.

(٤) القزويني هو محمد بن عبد الرحمن أبو المعالي قلبي القضاة ولد سنة ٦٦٦هـ وتوفي سنة ٧٣٩هـ من

تصانيفه تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وله إيضاح التلخيص. ينظر ترجمته في بغية الوعاة

١٥٦٨ - ١٥٧، والدرر الكعنة في أعيان المئة الثالثة لابن حجر ٤٩٩/٣ - ٥٠٠.

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٨٧/٧ - ٤٨٩.

الحرف إلى زيادة الاسم، ولا يميز البصري زيادة الاسم، وأما (مثلك لا يخل) فمن الكناية وليست زائفة.

قوله: (وقد تكون اسماً) وذلك بدلالة دخول حرف الجر عليها، نحو:

[٧٤٨] يضحكن عن كالبرد المنهم^(١)

وتأول بعضهم على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وبعضهم على أن كاف التشبيه اسم وليس بحرف، وزاد بعضهم من معانيها، التعليل نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾^(٢).

قوله: (منذ ومنذ)، ذهب الجمهور إلى حرفيتهما، لأن الحرفية أكثر، وبعضهم إلى اسميتهما، لأنهما قد ثبت لهما فلا يخرجان عنها إلا بدليل، وكونهما بمعنى (في) أو (من) لا يضر.

قوله: (للزمان)، يعني أن استعمالهما في الابتداء للزمان، كاستعمال (من) في الابتداء في المكان.

قوله: (للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر) [نحو: ما رأيتـه

(١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢، وينظر شرح المفصل ٤٢/٨، وشرح المصنف ١٢٢، وشرح الرضي ٣٢٣/٢، ومغني اللبيب ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٥٠٣/٢، والجنى الداني ٧٩، وأوضح المسالك ٥٤/٣، وجمع الهوامع ٣٦/٢، والمفصل النحوية ٢٩٤/٣، وخزانة الأدب ١٦٧/١٠ - ١٦٨. وتعلمه.

بيض ثلاث كنعا جـم

والشاهد فيه قوله: (عن كالبرد) حيث جعلت الكاف اسماً بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر عليها.

(٢) البقرة ١٩٧/٢ وتعلمها: ﴿... فإذا أفضت من عرفات فذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾.

(٣) ينظر الجنى الداني ٣٠٤ و ٥٠٠ وما بعدها. ومغني اللبيب ٤٤١ وما بعدها ...

منذ شهرنا ومنذ يومنا^(١) [ظ ١٣٥] يعني أن لهما معنيين أحدهما: الابتداء في الزمن الذي مضى نحو: (ما رأيتك منذ يوم الجمعة) فهما هنا لا ابتداء الغاية بمعنى (من) ولا يكونان بمعناها حتى يكون الزمن مفرداً معرفة ماضية. الثاني: بمعنى (في) وذلك في الزمن الحاضر المعرفة كالיום والشهر والليلة والحين والساعة والآن، أو ما أضفته إلى نفسك، وأشرت إليه بالقرب، نحو: (ما رأيتك منذ اليوم)، أو (منذ الشهر)، أو (منذ يومنا)، أو (منذ هذا اليوم)، هذا إذا كان بمعنى أول الملة، فإن كانا بمعنى جميعها، نحو: (ما رأيتك منذ أربعة أيام)، (ومنذ الحرم)، والجر أيضاً ولم يذكره الشيخ، وقال عبد القاهر: ^(٢) لا يجزان ^(٣) إلا إذا كانا بمعنى أول الملة، وبعضهم يجوز الجر والرفع في هذه المواضع كلها، فالجر على أنهما حرفان، والجر على الإضافة، قالوا: والخفض بـ (منذ) أكثر من الرفع بها وعكسها (منذ).

قوله: (وحاشا وعدا وخلا للاستثناء^(٤))، أما حاشا فقال سيبويه: ^(٥) (لا يكون إلا حرفاً جاراً)، وقال الفراء: ^(٦) (لا يكون إلا فعلاً ماضياً فإن جر بلام محذوفة، وقال المبرد: ^(٧) (تكون فعلاً ماضياً وحرفاً جاراً)، وأما (عدا) و(خلا) فعلان عند سيبويه^(٨)، ولم يعرف الجر بهما، وقد رواه الأخفش^(٩)،

(١) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٥٤/٢.

(٣) في الأصل لا يجز ولا تستقيم.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢ وبعدها، واللمع ١٥٣، والمفصل ٢٩٠، وشرحه لابن يعيش ٤٧/٨، والرصف ٢٥٥.

٤٢٨، ٣٦٢، والمغني ١٦٤ - ١٨٩ - ١٧٨، والجنى ٤٣٦ - ٤٦١ - ٥٥٨.

(٥) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢.

(٦) ينظر الجنى الداني ٥٦٠.

(٧) ينظر المقتضب ٣٩١/٤.

(٨) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢، وينظر الجنى الداني ٥٦٢.

وأما (كي) الداخلة على الاسم، نحو: (كيمه) بمعنى (له)؟ فلم يذكرها المصنف^(١)، وهي حرف جر عند البصريين^(٢)، وحجتهم على حرفيتها، حذف ألف (ما) وتعويض هاء السكت، وهي لا تحذف إلا مع حروف الجر، وأصل الكلام عندهم، كيماذا تفعل؟ فحذفت الجملة وألف (ما) وعوضت عنها هاء السكت، والكوفيون^(٣) يقولون: هي الناصبة للفعل، وأصل الكلام كي تفعل ماذا، وحروف الجر يجوز حذفها وتعدى إلى الفعل بنفسه نحو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(٤) و

[٧٤٩] أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ^(٥)

و(دخلت الدار)، وهي مع (أن) و(أن) المصدريتين أكثر، وأما حذفه وإبقاء عمله فهو قليل، وقد جاء إضمار (رب) والباء في القسم وفي قوله:

مَرْثِيَّةٌ كَمِيرٍ عِلْمٍ سَدِي

(٩) ينظر الجني ٥٦٢ .

(١) لم يذكرها المصنف بعد أن انتهى من ذكر حروف الجر. وإنما ذكرها في النواصب وقد مضت في بابها.

(٢) ينظر الجني الداني ٣٦٢ .

(٣) ينظر الجني ٣٦٤ .

(٤) الأعراف ١٥٥/٧ وتعلمها ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا...﴾.

(٥) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ وله وغيره وينظر الكتاب ٢٧/١، وشرح أبيات سيويه ٢٥٠/١، والمقتضب ٣٧٢ - ٨٦، وشرح المفصل ٥٠/٨، ومعني اللبيب ٤١٥، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٠، والأشبه والنظائر ٢٥٧/٨١٦/٤، وخزانة الأدب ٣٣٩/١ - ٢٤٢ . وتعلمه:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

والشاهد فيه قوله: (أمرتك الخير) و (ما أمرت به) فالجملة الأولى قد تعدى الفعل (أمر) إلى مفعولين بنفسه، والجملة الثانية تعدى إلى المفعول الأول بنفسه وهو نائب الفاعل وإلى المفعول الثاني بحرف الجر فالخير منصوب بترع الخلقض وهذا ما ذهب إليه سيويه والأعلم ينظر حاشية ٣٨٠ - ٣٨١ من شرح شذور الذهب.

(رؤية خير)، إذا قيل: كيف أصبحت ؟ وقوله: (كيف أنت ؟) فقلت خيراً، أي بخير، واللام في (لاهِ أبوك)، أي (الله أبوك)، وأما بيان ما تتعلق به الحروف، فهي تتعلق بموجود أو ما في حكم الموجود، أو بمحذوف في الموجود، نحو: (مررت بزيد)، والذي في حكم الموجود فنحو: التهانى والتعازي والأقسام والبسملة، وفي (رب) إذا استغني بصفاتها عن التعليق، كقولهم: (بالرفاه والبنين)^(١)، و(بأبي وأمي)، و(بالله ووالله وتالله).

[١٥٠] الله يقضى على الأيسام فوحيد^(٢)

والله، (ورب رجل لقيته)، والمحذوف حيث يكون خبر المبتدأ نحو: (زيد من الكرام)، أو صفة لموصوف، نحو: (هذا رجل من الكرام)، أو صلة لموصول نحو: (هذا الذي من الكرام)، أو حالاً لذي حل نحو: (هذا زيد من الكرام)، أي استقر أو مستقر، حذفت المتعلق وأقيم الجار والمجرور مقامه، ونقل الضمير الذي في المتعلق إليه أو حذفت على الخلاف.

قوله: (الحروف المشبهة)^(٣) لوقال (الأحرف) كان أولى، لأنها جمع قلة، وأجيب بأنه نظر إلى لغات (لعل) وإليها إذا خفضت، كفت ب(ما) وإنما سميت مشبهة، لأنها عملت عمل الفعل، ووجوه الشبه أنها على أحرف فصاعداً، وإن آخرها مفتوح، ودخول نون الوقاية، واتصال ضمائر

(١) ينظر اللسان ملة (رفا) ١٦٩٨٣ - ١٦٩٩ .

(٢) سبق تخريجه برقم ٧٩.

(٣) قل المصنف في شرحه ١٢٢: ووجه شبهها بالفعل المتعدي أنها تقتضي أمرين كما أن الفعل المتعدي يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فأعلمت في متعلقها كإعمال الفعل المتعدي في متعلقه وينظر الرصف ١٩٩.

النصب بها، وإن معانيها أفعال نحو: (أَكْذَبْتُ وَشَبَّهْتُ وَتَرْجَيْتُ وَتَمَنَيْتُ وَاسْتَدْرَكْتُ)^(١)، وأنها تقتضي اسمين، فَأَشَبَّهْتُ (كان) وأخواتها، وعملت عملها معكوساً للفرق، أولاً لأنه لما كان عملها فرعاً على الفعل جعلت كعمل الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع، نحو: (ضَرَبَ عمراً زيداً).

قوله: (وهي إنَّ وأنَّ [وكان لكن ليت لعل]^(٢))، ذكر ستة، ولم يذكر سيبويه^(٣) والمبرد^(٤) وابن السراج^(٥) (أنَّ) المفتوحة، بل اكتفوا عنها بالمكسورة، وفيها ثلاثة مذاهب: أنها أصل بكل حال، وأنها فرع المكسورة بكل حال، والتفصيل، وهو أنها تعدّ باب علمت المكسورة وفي غيره أصل، واختاره المصنف^(٦).



وهذه الحروف الستة تنصب الاسم [وإنَّ] وترفع الخبر عند البصريين، وعند الكوفيين^(٧) تنصب الاسم، والخبر مرتفع بما يرفع به خبر المبتدأ.

(١) ينظر شرح المصنف فبالعبارة منقولة عنه بتصرف ١٢٢.

(٢) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر الكتاب ١٤٢/٣ وما بعدها. قل في الكتاب ١٢٠/٣: وأما إنَّ فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أن ... وتقول: بلغني أنك منطلق، فأنت في موضع اسم مرفوع كأنك قلت: بلغني ذلك.

(٤) ينظر المقتضب ١٠٧/٤، وينظر الجنى ٤٠٣.

(٥) ينظر الأصول ١٦٢/٨ وما بعدها.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٢٢.

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٥٥/٢، ومغني اللبيب ٥٥، وشرح الرضي ٣٤٦/٢، وشرح ابن عقيل ٣٤٨/٨.

قوله: (ولها صدر الكلام)^(١) يعني على جملتها نحو: (إن زيدا قائم) ولا يصح (قائم إن زيدا)، وأما على غير جملتها فجائز، نحو: (متى تقول إن زيدا قائم)، وإنما لزم الصدر على جملتها ليتحقق المخاطب المعنى من أول الأمر، هل أريد به التأكيد أو التشبيه، أو التمني، أو الاستدراك، أو الترجي، لأن القائل إذا قال: (زيد قائم) ولم يأت بشيء منها بقي السامع يتردد، أي هذه المعاني أراد المتكلم.

قوله: (سوى (أن))^(٢) فلا صدرية لها، بل يجب تقديم جملتها عليها، نحو: (أعجبني أنك قائم)، وبعضهم، نحو: (عندي أنك قائم).

قوله: (وهي^(٣) بعكسها)، يعني في (أنه) يجب تقديم جملتها عليها، وسائر الحروف لا يجوز تقديم جملتها ولا بعضها عليها، وإنما يجب في المفتوحة تقديم جملتها، لأنها لم تأت إلا معمولة.

قوله: (وتلحقها (ما) فتلغى)، يعني تلحق هذه الحروف الستة (ما) الكافة فتمنعها من العمل، وحاصله (أن) (ما)، إن كانت مصدرية أو موصولة لم يغير العمل نحو: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾^(٤) ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ

(١) قل الرضي في شرحه ٢٤٧/٢: (كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبه الصدر

كحرف النفي والتثنية والاستفهام والتشبيه والتخصيص والعرض وغير ذلك).

(٢) قل المصنف في شرحه ١٢٢: (يعني سوى أن المفتوحة فهي بعكسها أي لا يكون لها صدر الكلام، وإنما كان لما عداها صدر الكلام لأن كلا منها يدل على قسم من أقسام الكلام...).

(٣) في الكافية المحققة فهي.

(٤) طه ٦٩٢٠ وتلغىها: ﴿أَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يَفْلَحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾.

وقرأ مجاهد وحيد وزيد بن علي (كَيْدُ سَاحِرٍ) بالنصب مفعولاً له (صنعوا) و (ما) مهيشة، وقرأ الجمهور (كَيْدُ) بالرفع على أن (ما) موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف، ينظر البحر المحيط ٢٤٧/١، وتفسير

عَلَيْكُمْ الْمَيَّةُ^(١) فيمن رفع (كيد) و(الميتة) على جعل (ما) وصلتها اسم (إن)، وكيد سحر خبرين، وإما نصبهما فهو على جعل (ما) كافةً، وكيد سحر معمولان (لصنعوا وحرّم)، وإن كانت (ما) غيرهما ألغيت (إن) عن العمل لزوال الاختصاص، ووجب رفع ما بعدها على الابتداء والخبر، و(ما) كافة نحو: (إنما زيد قائم)، قل تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾^(٢) وقل ابن درستويه: ^(٣) (ما) اسمها بمنزلة ضمير الشأن والجملة بعدها هي الخبر، ولا تفتقر إلى عائد كما في ضمير الشأن.

قوله: (على الأصح^(٤)) إشارة إلى جواز الإعمال مع (ما)، وهو مذهب الزمخشري^(٥) والمصنف^(٦) وجماعة قياساً على وروده في (ليتما)، نحو:

[٧٥١] قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا^(٧)

وروي برفع الحمام ونصبه وسببويه^(٨) والفراء^(٩) قصره على (ليتما)

القرطبي ٤/٢٦٤، وحجة القراءات بن زنجلة ٤٥٨.

(١) البقرة ١٧٣/٢ وتعلمها: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾. وقرأ ابن أبي عملة برفع (الميتة) و (ما) بعدها فتكون ما موصولة اسم العائد عليها محذوف. ينظر البحر المحيط ٦٦٠/١.

(٢) فصلت ٦/٤١، وتعلمها: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٤٧/٢.

(٤) في الكافية المحققة (الأفصح).

(٥) ينظر المفصل ٢٩٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٢٢.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٧٩.

(٨) ينظر الكتاب ١٢٧/٢ - ١٢٨.

(٩) ينظر شرح الرضي ٣٤٧/٢.

وبعضهم أجازوه في (كأنما) و(لعلما) مع (ليتما) لاتفاقها في الإنشاء.

قوله: (وتدخل حينئذ على الأفعال)، أما (إنّ) و(أنّ) و(كأنّ) و(لكنّ)

فاتفاق نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا﴾، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا

خَلَقْنَاكُمْ﴾^(١) ﴿كَأَنَّمَا يُشَاقُّونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٢) وقوله:

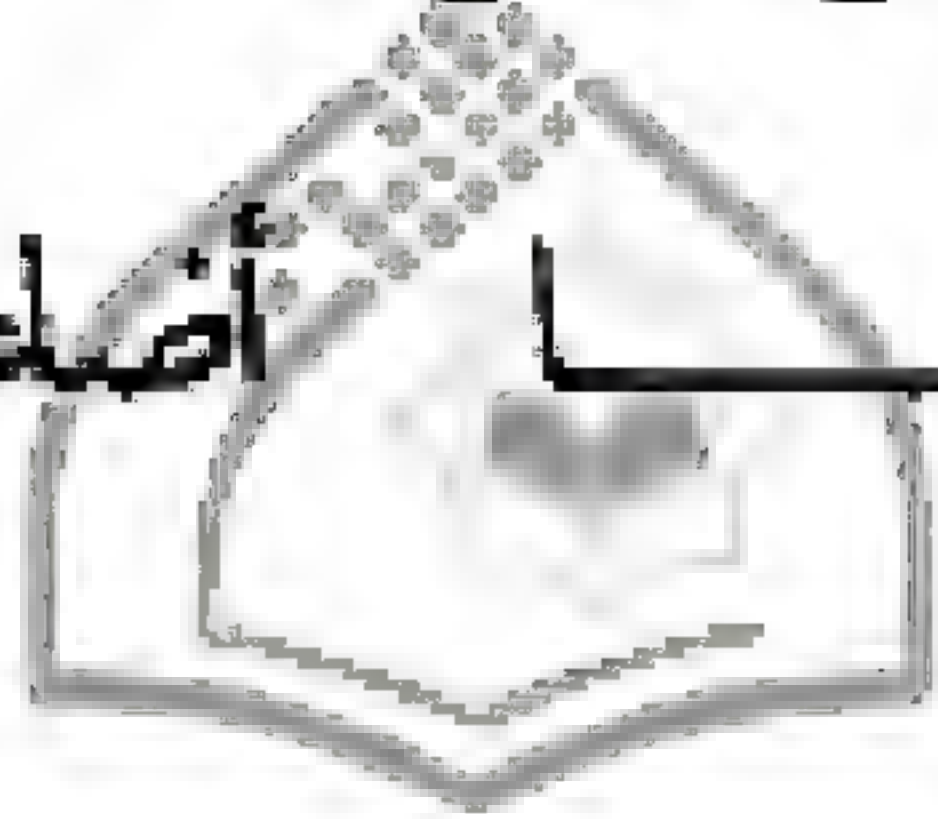
[٧٥٢] ولكنما أسعى لجد مؤثّل^(٣)

وقوله:

[٧٥٣] ولكنّ ما يقضى فسوف يكون^(٤)

وأما (لعلما) فأجازوه الجمهور نحو:

[٧٥٤] لعلما أضلعت لك النرّ الحمرّ المقيدا^(٥)



(١) المؤمنون ١١٥/٢٣، وتعلمها: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾.

(٢) الأنفل ٧/٨، وتعلمها: ﴿يَجْلِدُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ كَأَنَّمَا يُشَاقُّونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٧.

(٤) البيت من الطويل، وصدره:

قوا الله ما فارقتكم قالياً لكم

وهو للأفوه الأودي وهو في الدرر ٤٠/٢ وينظر أمالي القالي ٩٩/٨، وأوضح المسالك ٣٤٨/٨، وشرح قطر الندى

١٤٩، والمقاصد النحوية ٣٦٥/٢، وجمع الهوامع ١١٠/١.

والشاهد فيه قوله: (ولكنّ ما) حيث دخلت لكنّ على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل بل عملت

(لكنّ) في ما وهي اسمها وخبر (لكن) جملة فسوف يكون.

(٥) عجز البيت من الطويل، وصدره:

أعِدْ نظراً يا عبد قيس لعلما

وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٠/١، وينظر شرح المفصل ٥٤/٨، ووصف المباني ٣٦٩، ومغني اللبيب ٣٧٨، وشرح

شواهد المغني ٦٩٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٣/١.

والشاهد فيه قوله: (لعلما أضلعت لك النرّ) حيث دخلت ما على (لعل) فكفتها عن العمل....

ومنع الفراء ^(١)، وتأول البيت بأن (ما) موصولة، وخبر (لعل) محذوف
أوعلى لغة من ينصب الجزأين، وأما (ليتما) فالجمهور قالوا: لم يسمع،
وأجازه بعضهم، واختاره المصنف ^(٢)، ووجه (أن ما) الكافة يسوغ ذلك
كما سوغته (ربما).

قوله: (فإن لا تغير معنى الجملة)، شرع في تبين الفرق بين المفتوحة
والمكسورة، ويعني بالجملة التي لا يضاد معناها، ليعلم بذلك أنها لا
تدخل على جملة إنشائية من استفهام ولا نفي، لأن لكل منها صدر
الكلام، وإذا قلت: (أن زيدا قائماً)، فإن للتأكيد والجملة باقية على ما
كانت عليه قبل دخولها.

قوله: (وأن) مع جهلتها في **حكم المفرد**، وذلك لأنها مصدرية، فإذا
قلت: (أعجبني أنك قائم) **فالعني** (أعجبني قيامك)، ومنع السهيلي
^(٣) ذلك المفرد، لأنه قد يكون خبرها جامداً نحو: (أعجبني أنك أسد)،
وضعف بأنه يتأول بـ (الكون والتشبه) فتقول: (علمت كونك
أوأسديتك).

قوله: (ومن ثم) ^(٤) وجب الكسر في موضع **الجمال والفتح** في
موضع **المفرد**، أي من أجل (إن) المكسورة لا يغير معنى الجملة، بل
يزيدها تأكيداً، وجب الكسر لفظاً وحكماً، ومن أجل (أن) المفتوحة تغير

(١) ينظر معاني القرآن للقراء ٣٥٢/٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٢.

(٣) ينظر أمالي السهيلي ١٢٦.

(٤) في الكافية المحققة ثمة بدل من ثم، وينظر شرح المصنف ١٢٣.

معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح، وقد اختلف في الفرق بين المكسورة والمفتوحة، فقال الفارسي^(١): كل موضع صلح [ظ ١٣٦] للجملة الفعلية والاسمية، ف(إن) فيه مكسورة كالتى في ابتداء الكلام، لأن المتكلم بالخيار، وإن شاء جاء بفعلية أو اسمية، وكل موضع لم يصلح إلا لأحدهما ف(إن) فيه مفتوحة نحو: (بلغني أنك ذاهب) لا يكون هنا إلا اسم، ولو أنك ذاهب لا يكون هنا إلا الفعل، ونقض بنحو: (من يكرمني فإنني أكرمه).

[٧٥٥] ————— إذا أنه عبد القفا واللهزم^(٢)

فهى مكسورة صالحة للفعلية، فإن قال: (هو صالح لهما معاً)، نقول: (من يكرمني فأنا أكرمه)، وإن شئت قيل: يلزمك الكسر، وهو جائز فيه الأمران، وقال سيبويه: كل موضع صلح للجملة ف(إن) مكسورة، وكل موضع صلح للمفرد ف(إن) مفتوحة، وكل ما صلح لهما جاز الأمران، واختاره المصنف^(٤).

(١) ينظر الإيضاح العضدي ١٣٠.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره

وكننت أرى زيدا كما قيل سيداً

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٧١/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وشرح المفصل ٦٧٨، وشرح الرضي ٣٤٨/٢، والجنى الداني ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣٥٧/١، والمقصد النحوية ٢٢٤/٢، وجمع الحوامع ١٢٧/١، وخزانة الأدب ٣٦٥/١٠. والشاهد فيه جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد إذا الفجائية.

(٣) ينظر الكتاب ١٢٢/٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٣.

قوله: (وكسرت^(١) ابتداءً^(٢))، يعني في أول كل جملة سواء كانت من أول الكلام نحو: (إن زيدا قائم)، أو من وسطه نحو: (أكرم زيدا إنه أهل لذلك).

قوله: (وبعد القول): وذلك لأنه تحكى به الجمل، نحو: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْضِ بِالْحَقِّ﴾^(٣) سواء كان القول اسم فاعل، أم مفعول، أم فعلاً ماضياً، أم مستقبلاً، أم أمراً، أم نهياً، فهي مكسورة غالباً لأنها داخلة في صلة القول، ومنهم من احترز عن القول المجرى ومن المحكى الذي فيه لفظ المفتوحة فإنها تفتح في هذه المواضع^(٤).

قوله: (وبعد الموصول)، وذلك أن الصلة لا تكون إلا جملة، كقوله: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾^(٥) وهذه الأمثلة التي ذكر أراد بها التمثيل لا الحصر، اكتفاء بما تقدم من الضوابط، وتكون مكسورة في جواب القسم نحو: (والله إن زيدا قائم)، لأنه جملة، وبعد النداء، (يا زيدا إن عمراً قائم)، وبعد حرف التنبيه، نحو: ﴿إِلَّا إِنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ﴾^(٦) لأنه ذكر معها الجملة غالباً ومع لام التأكيد، نحو: (علمت أن زيدا لقائم)، لأن لام الابتداء موضوعة

(١) في الكافية المحققة فكسرت.

(٢) قل المصنف في شرحه ١٢٣: (لأنه لا يقع هذه المواقع إلا الجملة، ولأن المفتوحة لا يبتدأ بها). ينظر الجمع ١٦٥/٢ - ١٦٧ وما بعدها.

(٣) سبأ ٤٧/٢٢ ونعمها: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْضِ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾.

(٤) ينظر مواضع فتح همزة إن وكسرها في الجنى الداني ٤١٤ وما بعدها، ووصف المباني ٢٠٥ وما بعدها، والأصول ٢٦٢/٨ وما بعدها.

(٥) القصص ٧٧/٢٨ ونعمها: ﴿إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ.....﴾.

(٦) يونس ٦٢/٨٠ ونعمها: ﴿إِلَّا إِنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

لتأكيد لام الجملة، والتي تقع خبراً عن الجثة، نحو: (زيد إنه قائم) والتي في موضع الحال نحو: (لقيتك وإنك راكب)، وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا^(١)﴾.

قوله: ([وفتحت فاعلةً ومفعولةً]^(٢) ومبتدأة)^(٣)، نحو: (عندي أنك قائم).

قوله: (ومضافاً إليها)، نحو: (فعلت هذا كراهة أنك قائم) بعد حرف ظاهر، وبحرف نحو: (عجبت من أنك قائم)، ومع (مذ) و(منذ) نحو: (ما رأيته مذ أن الله خلقه)، وإنما فتحت في هذه المواضع، لأنها من مواضع المفرد، وذكر الشيخ^(٤) لها على جهة التمثيل لا الحصر.

قوله: (وقالوا: لولا أنك لأنه مبتدأ)^(٥)، هذا جواب على سؤال من يقول: إن ما بعد لولا واجب فيه المبتدأ، وهي تكسر في موضع المبتدأ، وأما على الكسائي^(٦) فلا سؤال، لأنه يجعل ما بعد لولا فاعل فعل محذوف وفتح (أن) حجة له.

(١) الأنفل ٨/٥ وتعلمها: ﴿... وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾.

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكفية المحققة.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٤٩٢، وتكسر إذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فإنها لا تجتمع إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة (...).

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٣.

(٥) قل المصنف في شرحه ١٢٣: (يريد أن ما بعد لولا من (أن) واسمها وخبرها إنما هو في موضع المبتدأ ولا يقدر جملة مستقلة فتكسر لأن لو كان كذلك لكان يجب عند حذفها أن تقع: (لولا زيد قائم لأكرمته) وهو غير جائز، وإذا ثبت أن خبر المبتدأ لا بد من حذفه، فلذا وقعت فلانما تقع في موضع المبتدأ خلاصة، فلذلك وجب الفتح.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٥٠٨.

قوله: (ولو أنك لأنه فاعل)^(١)، وهذا أيضاً جواب عن سؤال وهو أن الواقع بعد (لو) جملة، فوجب الكسر وأجاب بأنه فاعل فعل محذوف، تقديره: (لو ثبت أنك قمت)، وبه قال المبرد^(٢) والزجاج^(٣) والزمخشري^(٤)، وقال بعضهم: العلة، أنه مبتدأ محذوف الخبر كـ(لولا)، وبعضهم قال: مبتدأ مطول الكلام سد مسد خبره.

قوله: (فإن جاز التقديران)، يعني تقدير الجملة والمفرد

قوله: (جاز الأمران)، يعني فتح إن وكسرها وذلك في مواضع:

الأول: نحو: قوله: (مثل من يكرمني فإني أكرمه). إن قدرت فأنا أكرمه كسرت لأنه جملة، وإن قدرته خبراً لمبتدأ محذوف فتحت لأنه مفرد، وتقديره: (فجزأؤه الإكرام)، أو (فجزأؤه أني أكرمه)، وحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كثيراً لكن الكسر أولى لعدم احتياجه إلى تقديره.

الثاني: بعد إذا الفجائية نحو قوله:

(١) قل الرضي في شرحه ٣٥٠/٢: (يعني أن (لو) حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل، فلو كسرنا لكنت داخلة على الاسمية ولا يجوز فتحها لتكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو (ثبت)).

(٢) ينظر المختضب ٧٧/٣.

(٣) قل المرادي في الجنى ٤١٠: (وزاد بعضهم في مواضع وجوب فتحها أن تقع بعد (لولا) و (لو) و (ما) التوقيفية نحو: (فلولا أنه كان من المسبحين)، (ولو أنهم صبروا) وحكى ابن السكيت: (لا أكلمك ما أن في السعة نجماً).

وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم لأنها بعد (لولا) في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على الصحيح، وبعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية بفعل مقدر، أي ولو ثبت أنه وهو مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج والزمخشري، أو على الابتداء والخبر محذوف وهو مذهب سيويه.

(٤) ينظر المفصل ٢٩٣ وشرحه لابن يعيش ٦٠/٨ - ٦١.

[٧٥٦] وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً

إذا أنه عبد القفا واللهم^(١)

فإن كسرت [و١٢٧] فالجملة في موضع ابتداء، وكان المراد وهو عبد القفا كأنه شاهده على غير صفة العمل، فقال: هو عبد بئس العبد، وإن نصبت فهو مبتدأ وخبره إذا قيل: محذوف وتقديره، فإذا عبودية قفاً حاصلة، أو المعنى إثارته وفعله فعل العبد وليس بعبد.

والثالث: حيث يبدأ باسم الإشارة، ويحذف خبره ثم يعطف ب(أن) نحوقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾^(٢). فإن كسرت فتعطف إن مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزئيهما، وكان من عطف الجملة على الجملة، وإن فتحت فعلى ثلاثة أوجه، إما عطف على الخبر المقدر أو على المبتدأ المذكور ويكون الخبر المقدر خبراً عنهما أو على أنها مبتدأة وخبرها محذوف.

والرابع: إذا وليت أول نحو: (أول ما أقول أني أحمد الله) فالفتح على أن (ما) مصدرية، وقول مصدر لا بمعنى مقول تقديره: (أول قولي حمد الله)، والمراد أقوالي، لكن المصدر لا يجمع إلا بقصد الاختلاف، والكسر على أن قولي بمعنى مقولي، وما يحتمل الصلة والمصدرية والموصوفة، وتقديره: أول الذي أقول أو مقولتي أني أحمد الله، ولا تحتاج إلى عائد، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وكسرت إن لوقوعها صدر الجملة.

الخامس: بعد (أما) نحو: (أما أنك قائم)، فالفتح على أنها فاعله و(أما)

(١) سبق تخريجه

(٢) الأنفل ١٧/٨ .

بمعنى (حقاً)، والكسر على أن (أما) حرف استفتاح. كما لا نقول: (أما أنك) كما نقول: (ألا إنك قائم) قل تعالى: ﴿الْأَيْنُّ عِلَادَا كَفَرُوا﴾^(١) وإن في موضع الجملة.

السادس: بعد (حتى) فالفتح حيث [تكون]^(٢) جاره أو عاطفة على مفرد، نحو: (عجبت من إمورك حتى أنك بها حزين)، (وعرفت أحوالك حتى أنك عالم)،

والكسر حيث تكون ابتداءً أو عاطفةً على جملة، نحو: (ما قام القوم حتى إن زيدا قائم)، و(زيد مريض حتى إن الأطباء حوله).

السابع: بعد (لا جرم) نحوقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾^(٣) فمن كسر وهو الأقل، فلما في معنى (جرم) من القسم لأنه يجاب بما يجاب به، والذين فتحوا اختلفوا في معنى (جرم)، فذهب سيبويه^(٤) والخليل: أن (لا) إما ردٌ للكلام السابق أو زائدة فكما في (لا أقسم)، و(جرم) حقاً، وأن فاعله، وقال الفراء^(٥)، لا جرم في الأصل بمعنى (لا بُدَّ) (لا محالة)، والفعل والفعل يشتركان في المصادر الـ(بَخَلَ) والبُخِلَ والـ(رَشَدَ) والرُّشْدَ ومعناها القطع كمعنى (لا بد) فلما كثرت صارت بمعنى القسم وفتحت

(١) هود ٦٠/١١ وتعلمها: ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ عِلَادَا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدُ لَعْلَا قَوْمُ هُودٍ﴾.

(٢) زيلة يقتضيها السياق.

(٣) النحل ٦٢/١٦ وتعلمها: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنْ لَهُمُ الْحَسَنَى لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾.

(٤) ينظر الكتاب ١٢٧/٣ - ١٢٨، والجنى ٤١٣، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٧٧/٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٨٢، وشرح الرضي ٣٥٧/٢، وعبرة الفراء منقولة عن الرضي.

أن معها كما فتحت في لا بد إما على الفاعلية نحو: (لا بد أنك كذا)،
أو المفعولية نحو: (لا بد من أنك تفعل)، وهذه الوجوه من التي أشار إليها
الشيخ بقوله: (شبهه).

قوله: (ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أوحكاماً
بالرفع دون المفتوحة) [مثل إن زيدا قائم وعمرو] ^(١) أي ولأن
المكسورة لا تغير معنى الجملة بل زادت تأكيداً، جاز العطف على اسمها
بالرفع، حيث تكون مكسورة لفظاً ^(٢)، نحو: (إن زيدا قائم وعمرو) حيث
تكون مكسورة حكماً في باب العلم، لأنها سدت مسد مفعولي علمت
نحو: (علمت أن زيدا قائم وعمرو)، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْزَلْنَا إِلَيْنَا الْكِتَابَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ^(٣)
إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله يرى من المشركين ورسوله ^(٤).

فعطف ورسوله على محل أنتم إن، والآذان بمعنى الإعلام وقوله:

[٧٥٧] وإلا فاعلموا أنا وأنتم

بغلة ما بقينا في شقاق ^(٥)

ولك أن يكون قوله (لفظاً أوحكاماً) راجعاً إلى العطف، فاللفظ

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٤.

(٣) التوبة ٣٧٩.

(٤) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي حلزم في ديوانه ١٦٥، وهو في الكتاب ١٥٦٢، وشرح أبيات سيويه
١٤٨، ومعاني القرأ، للقرأ ٣١٧٢، والمفصل ٢٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩٨، وشرح الرضي
٣٥٣٢، والإنصاف ١٩٠٨، وخزانة الأدب ٢٩٣١.

والشاهد فيه قوله (أنا وأنتم) حيث وقع الضمير المنفصل الذي محله الرفع وهو أنتم بين اسم (إن)
وخبرها مسبقاً بواو العطف فهو في تقدير جملة أي وأنتم بغلة عطفاً على جملة أنا بغلة.

العطف بالنصب، والحكم العطف بالرفع، لكن المصنف فسر بالأول والمبتدأ في التوابع كالنعت والتأكيد والبدل وعطف البيان، فاتباعها على اللفظ جائز، وأما المحل فمنعه أكثر البصرية^(١)، وأجازة الكوفيون، وبعض البصرية بشرط مضي الخبر كالعطف، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي رَسُولُ رَبِّهِ﴾^(٢) فعلام صفة لربي على المحل، وقول العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون)^(٣)، ومثال البدل (إن الزيد أعجبتني أنحوك)، أو شأئها أو وجهها، والمانعون يجعلون ما ورد جملة مستقلة محذوفة الخبر والمبتدأ لدلالة معمول أن عليه.

قوله: (دون المفتوحة) يعني فإنه يجوز العطف على لفظها دون محلها، لأنها [ظ ١٣٧] مقدرة بالفرد، معمول لما قبلها وليست في موضع الجملة، وأجاز ابن جني^(٤) العطف على محلها، ولا حجة له إلا في الواقع موقع الجملة التي هي فرع المكسورة كالآية والبيت.

قوله: (ويشترط مضي الخبر لفظاً أو تقديرًا)، أي يشترط في العطف على المحل مضي الخبر أي تقدمه لفظاً، نحو: (إن زيدا قائم وعمر) وتقديرًا نحو: (إن زيدا وعمر وقائم) قال:

[٧٥٨] فإني وقيلُ بها لغريب^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ٣٥٤/٢، وشرح المفصل ٦٩/٨.

(٢) مباح ٤٨/٣٤.

(٣) ينظر المفصل ٢٩٦، وشرحه لابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الرضي ٣٥٥/٢.

(٤) ينظر رأي ابن جني في المحتسب ٤٣/٨.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره

وإنما كان تعلقه هنا مقدر، لأنه لا يصح أن يكون (قائم) خبر للمعطوف والمعطوف عليه، لأنه لا يخبر بالمفرد عن المثني وإن كان خبراً لأحدهما، فإن كان للمعطوف عليه مرتبة التقديم، والمعطوف يقدر له خبر بعده، وإن كان للمعطوف قُدْر للمعطوف عليه خبر قبل المعطوف، لأن خبر المبتدأ بعده، وهذه مسألة خلاف في الخبر الموجود لأيهما هو، فقليل للأول، وخبر الثاني محذوف، بدليل دخول اللام نحو:

[٧٥٩] فإني وقيل بها لغريب

وهي لا تدخل إلا في خبر إن، وقيل: للثاني وخبر الأول محذوف واحتجوا بقوله:

[٧٦٠] نحن بما عندنا وأنت بما

مَرَّتْ عَلَيْكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ^(١)

فلو كان (راضٍ) خبر للأول لقليل راضون، لأنه خبر (نحن).

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو لضابي، بن الخليل البرجمي كما في الكتاب ٧٥٨، وشرح أبيات سيويه ٣٦٩٨، ومعاني القرآن للفرأء ٣١٧٢، وسر صناعة الإعراب ٣، ونوائير أبي زيد ٢٠، ومجالس نعلب ٣٦٦، ٥٩٨، والإنصاف ٩٤٨، وشرح المفصل ٦٧٨، وشرح الرضي ٣٥٥٢، وجمع الهوامع ٢٩٠/٥، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩.

والشاهد فيه قوله (وقيل) حيث عطف بالرفع على اسم إن المنصوب قبل استكمال الخبر.

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه ٣٣٩، وينظر الكتاب ٧٥٨، ومعاني القرآن للفرأء ٤٣٤٨، ولعمرو بن أمري، القيس الخزرجي في شرح أبيات سيويه ٣٧٩٨، وينظر المقتضب ١١٢/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١٢/٢، وأملئ بن الحلاج ٧٣٦/٢، والإنصاف ٩٥٨، وجمع الهوامع ١٣٩/٥، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠ - ٤٧٦.

والشاهد فيه قوله (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر جوازاً للدلالة ما بعده عليه.

قوله: (خلافاً للكوفيين)^(١)، يعني فإنهم أجازوا العطف على المحل مع تأخر الخبر لفظاً وتقديراً، نحو: (إن زيدا وعمرو ذاهبان)، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٢). ورووا بالرفع في ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٣). وقال البصريون:^(٤) (الصائبون والنصارى) مبتدأ محذوف الخبر لسد خبر (إن) مسدده، والواو اعتراضية لا عاطفة، وأما رفع الملائكة فهي قراءة محمد بن سليمان الهاشمي^(٥)، وقد روي أن الأخفش^(٦) سار إليه، وقال: هذا لحن فأعطاه وحباه، وهذا يحتمل أن يكون رجوعاً واعترافاً، وأما ما رووه عن العرب فشاذ^(٧)، ووجه المنع عند البصريين أنه يؤدي إلى معمول بين عاملين، لأن ذاهبان خبر عن زيد، وهو معمول ل(أن) وعن عمرو وهو معمول للابتداء، فيلزم عملاق والابتداء في ذاهبان، ومعمول بين عاملين لا يصح وهذا لا

(١) ينظر الإنصاف مسألة رقم ٢٣، ١٨٥/١، وشرح المصنف ١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الرضي ٣٥٤/٢ - ٣٥٥.

(٢) المائدة ٦٩/٥.

(٣) الأحزاب ٥٦/٣ قرأ الجمهور (ملائكته) نصباً، وابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعاً فعند الكوفيين - غير الفراء - هو عطف على موضع اسم إن، والفراء يشترط خفاه اعراب اسم إن ينظر البحر المحيط ٥٤٧/٣، وفتح القدير ٣٠٠/٤.

(٤) ينظر البحر المحيط ٥٤٧/٣.

(٥) لم أجد ترجمة له فيما اطلعت عليه من كتب التراجم.

(٦) ينظر شرح المفصل ٦٩/٨.

(٧) وهو قولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون). قل ابن يعيش في ٦٩/٨ (كأنه أخذ في الجواب عن شبه تعلق بها الخصم، فلما قولهم أنهم أجمعون ذاهبون فشاهد للزجاج في جواز حمل النعت على موضع إن، لأن التأكيد والنعت مجراهما واحد وقولهم: إنك وزيد ذاهبان، فشاهد لمذهب الكوفيين في جواز حمل العطف على موضع إن قبل الخبر وكذلك الآية فحمل سيويه قولهم إنهم أجمعون ذاهبون على أنه غلط من العرب...) وينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦١٣/٢ - ٦١٤.

يلزم الكوفيين^(١) لأنهم يجعلون (أن) عاملة في الخبر.

قوله: (ولا أثر لكونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي)^(٢)، أشار إلى بطلان قولهما، لأنهما ذهبا إلى جواز العطف على محل اسم إن، إذا كان مبنياً قبل تقدم الخبر لفظاً أو حكماً، نحو: (إنك وزيد ذاهبان) محلاً على باب الاسم لأن اسمها مبني، وقد جاز العطف عليه لفظاً ومحلاً، نحو: (لا أبَ وابناً وأبي)، واحتجا بالآية ويقولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون)، و(إنك وزيد ذاهبان)، وحكى ابن مالك^(٣) إنهما نظراً لظهور الإعراب وعدم ظهوره، فيدخل مع المبني في الجواز ما لا يظهر فيه إعراب، نحو: (إن الحبلَى وهند ذاهبان)، ونسب هذا المذهب إلى الفراء^(٤)، والجواز مطلقاً إلى الكسائي^(٥).



قوله: (ولكن كذلك)^(٦)، أي مثل المكسورة لا تغير معنى الجملة، لأن الاستدراك لا ينافي التأكيد والابتداء، فلذلك جاز العطف على محلها كالمكسورة والشرط كالشرط والخلاف واحد، نقول: (ما خرج زيد لكن بكرةً وعمرو وخارج)، قال:

(١) ينظر شرح المفصل ٦٧٨ وما بعدها.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٥٥/٢: (الظاهر أن هذا مذهب الفراء والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحوي). ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٧، والإنصاف ١٨٧، وشرح المصنف ١٢٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦١٣/٢ وما بعدها وشرح المفصل ٦٩/٨، وشرح الكافية الشافية ٥١٧/٨، والمساعد ٣٣٥/٨ والأشعوني ٢٨٥/٨ - ٢٨٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٠٩/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١٤٥/٢ والمصادر في الهلش (٢).

[٧١١] وما قَصُرَتْ بِي في التسلي

ولكن عَمَى الطَّيْبُ الأَصْلُ والخَالُ^(١)

[و١٣٨] وأما (ليت) و(لعل) و(كأن)، فلا يجوز العطف على محلها

لأنها قد غيرت معنى الجملة، وأخرجتها عن الابتداء.

وقوله: (ولذلك دخلت اللام مع المكسورة)، أي ول(إن) المكسورة

لم تغير معنى الابتداء، دخلت اللام عليها كما دخلت على الابتداء.

قوله: (دونها)^(٢)، يحتمل أنه يريد المفتوحة، لأن الكلام فيها خصوصاً

أويحتمل أن يريد كل منهما.

قوله: (على الخبر)، فواقع اللام مع (أن) ثلاثة:

الأول: على الخبر نحو: (إن زيدا لقائم)، فإن كان جملة اسمية دخلت على

مبتدئه، نحو: (إن زيدا لأبوه قائم)، وبعضهم جوزة على الخبر، فتقول: (إن

زيداً أبوه لقائم)، وأصل هذه اللام الدخول على المبتدأ، ولا تدخل على

الخبر إلا مع (إن)، وإنما لم تدخل على المبتدأ مع (أن) لأنهما للتأكيد معاً،

فكرة جمعهما معنى واحد، وكانت اللام أحق بالدخول لقوة (إن) بالعمل،

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٦١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١١،

وأوضح المالك ٣٥٥/١، وشرح الأشموني ١٤٤/١، وجمع الهوامع ٢٩٧/٥، والمقاصد النحوية ٣١٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (والخال) حيث عطف بالرفع على محل اسم لكن بعد استكمال الخبر.

(٢) جزم الرضي بأنها المفتوحة بقوله في ٣٥٥/٢: أي دون المفتوحة ثم قل في الصفحة نفسها اعلم أن هذه

اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها أن تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها

هو معنى أن سواء عنى التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأنحروا اللام

وصدروا أن لكونها علامة والعمل حرّياً بالتقديم على معموله وخاصة إذا كان حرفاً.

ودخول اللام على الخبر أطلقه الشيخ بغير شروط^(١)، وله تأخر الخبر على (أن)، وأن لا تتفرق، ولا تكون شرطاً ولا جواب شرط، ولا جملة قسمية، ولا جواب قسم فيه لام، فإن أريد دخولها فصل بينهما ب(ما) الزائدة، نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ﴾^(٢) ولا يكون فعلاً ماضياً بغير (قد)، ولا محذوفاً سدت مسلة الحال (إن) أو (مع) وزاد الكوفيون^(٣) أن لا تكون السين ولا سوف.

قوله: (أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها)، يعني بين المبتدأ و(أن)، والفصل يكون في الخبر نحو: (إن في الدار لزيداً)، وبمعموله نحو: (إن فيك لزيداً راغباً)، وبمعمول الاسم نحو: (إن في الدار لساكنيه) ومنهم من منع المسألتين الأخيرتين، لأن اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

الثالث قوله: (أو على ما بينهما)، يعني بين الخبر والاسم، وذلك في معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مفعولاً به نحو: (إن زيدا لفي الدار قائم)، و(إن زيدا لطعامك آكل)، لوقوع موقع الخبر، وأما إذا تقدم الخبر عليه لم يدخله اللام، لا يصح (إن زيدا آكل لطعامك)، وأما سائر المفعولات كالحال والمفعول لأجله، إذا تقدمت على عاملها لم تدخل عليها اللام، لا تقول: (إن زيدا لصاحك في الدار)، ثم اللام أيضاً إذا دخلت على الفضلة لم يحز دخولها بعد ذلك على الخبر، لا يصح، (إن زيدا لفي الدار قائم) وهذه اللام لام الابتداء عند الأكثر بدليل أنها تتعلق، نحو: (علمت

(١) ينظر شرح المصنف ١٢٤.

(٢) هود ١١٧/١ وتحتها ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلُهُمْ إِنَّهٗ جَمَّاعٌ لِّمَنْ يُخِيرُ﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٥٧/٢.

إن زيدا لقائم)، بكسر (إن)، ولام القسم لا تعلق على الصحيح، وقال هشام والفرّاء: ^(١) هي لام القسم وهو مضمّر قبل (إن).

قوله: (وفي لكنّ ضعيف)، يعني دخول اللام لأنها للاستدراك ولا تأكيد فيها ك(إن)، وأجاز الكوفيون ^(٢) لأنها لم تُخرج الجملة عن الخبرية واحتجوا بقوله:

[٧٢] _____ ولكنني من جها لعميد ^(٣)

وضعه البصريون بأنه شاذ لم يعرف صدره ولا قائله، ثم تأولوه بأن أصله لكنّ إنني فحذفت مع (أن) بعد أن نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت النون الأولى كراهة اجتماع النونات ثم أدغمت النونان الباقيتان فصار (لكنني).



- (١) ينظر رأي الفرّاء وهشام في جمع الهوامع ١٧٧٢ - ١٧٧٣.
(٢) ينظر الإنصاف ٢٠٨/١ مسألة رقم ٢٥، وشرح المفصل ٢٣/٨ - ٦٤، وشرح الكافية الشافية ٤٩٢/١، وشرح الرضوي ٢٥٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١، وجمع الهوامع ١٧٥/٢ - ١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٥٨٢/٢ - ٥٨٣.
(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره

يلوموني في حب ليلي عواذلي

وهو بلا نية في سر صناعة الإعراب ٢٨٠/١، والإنصاف ٢٠٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٨٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٨ - ٦٤، والجنى اللدائي ١١٢ - ٦٨، ومغني اللبيب ٢٥٧، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢، ورفض المباني ٢٤٩، وجمع الهوامع ١٧٦/٢، وخزانة الأدب ١٦١، ٣٦٧/١٠.

والشاهد فيه قوله (لعميد) حيث دخلت اللام على خبر لكنّ وذلك على رأي الكوفيين قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٥٨٣/٢ فلا حجة فيه لشذوذه إذ لا يُعلم له تسمية ولا قائل ولا راوي عند قول سمعته ممن يوثق بعربيته والاستدلال بما هو هكذا في غلبة من الضعيف ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، ينظر كذلك ههنا شرح ابن عقيل ٣٦٣/١ - ٣٦٤ ورفض المباني ٢٤٩.

قوله: (وتخفف المكسورة) زعم الكوفيون^(١) أنها لا تخفف، و(إن) المخففة حرف يتأتى للنفي، حجة للبصريين^(٢) عملها مع التخفيف نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنُؤْفِقِيَنَّهُمْ﴾.

قوله: (فيلزمها اللام) [ويجوز إلغائها، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافاً للكوفيين في التعميم]^(٣) يعني إذا خففت سواء دخلت على اسم أو فعل للفرق بينها وبين النافية، وهي لام الابتداء الداخلة على المشددة عند سيبويه^(٤) والأخفش^(٥) وقال الفارسي: ^(٦) إنها لام أخرى مختلفة الفرق وبالع في ذلك حتى قال: (كنت أظن أن فلاناً يُحسِنُ النحو حتى سمعته يقول اللام التي تصحب (إن) الخفيفة لام الابتداء، ودليله على أنها لام أخرى دخولها على ما ليس بمبتدأ ولا خبر في الأصل، نحو: (إِنَّ يَزِيدُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ [ظ ١٣٨] يَشِينُكَ لَهُ) ^(٧)، وقوله: [٧٣٣] بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قُلْتَ لَسَلَمًا

وجبت عليك عقوبة التعمد^(٨)

- (١) ينظر الإنصاف مسألة ٢٤ ١٩٥/٨ وما بعدها، وشرح ابن يعيش ٧٢/٨، وشرح الرضي ٣٥٨/٢.
- (٢) ينظر المصادر السابقة في هلمش (١).
- (٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ٢٢٣.
- (٤) ينظر الكتاب ١٣٩/٢ - ١٤٠، وشرح المفصل ٧٢/٨، وشرح الرضي ٣٥٨/٢، والجمع ١٨٣/٢ وما بعدها.
- (٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ١١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٩١/٢.
- (٦) ينظر البغداديات ١٧٨، وشرح الرضي ٣٥٩/٢.
- (٧) ينظر الجمع ١٨٣/٢.
- (٨) البيت من الكلل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨ ظ ١١ وينظر المحاسب ٢٥٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، ومجالس ثعلب ٣٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٩٢/٢، وشرح المفصل ٧١/٨، والجنى الداني ٢٠٨، والمغني ٢١، وشرح شواهد المغني ٧٧/٨، والإنصاف ٦٤١/٢، وشرح الرضي ٣٥٩/٢، ودرصف المباني ١٩١، وجمع الهوامع ١٨٣/٢، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠، ويروى بعدة روايات هَبْلَتُكَ

قوله: (وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر)، وهذا مذهب البصريين^(١)، وأراد سيبويه^(٢) إلغائها، وإنما التزم عملها في ضمير شأن مقدر لوجهين:

أحدهما: إعمالهم المكسورة المخففة في الظاهر من غير شذوذ دون المفتوحة، وهو أقوى منها شبيهاً من حيث أولها مفتوح وسببها الجملة مصدراً.

الثاني: إدخالها على الأفعال التي لا تقتضي اسمين بخلاف المكسورة، فلولا التزام إعمالها في الضمير الشأن المقدر، وإلا لكان للأضعف مزية على الأقوى.

قوله: (وتدخل على الجمل مطلقاً)، يعني الاسمية والفعلية سواء كانت من أفعال المبتدأ أم لا، لأن فائدة معناها حاصل في الجمل كلها.

قوله: (وشذ إعمالها في غيره)، أي إعمال المفتوحة في غير ضمير الشأن شذوذ استعمال لا قياس، وذلك نحو قوله:

[٧١٤] فلولا أنك في يوم الرحلة سألتني

فراقك لم أبحل وأنت صديق^(٣)

-
- وشلت وتكلمت وحلت. ويروى شلت بميمتك ويروى حلت بدل وجبت.
- والشاهد فيه قوله: (إن قتلتم مسلماً) حيث ولي (إن) المخففة من الثقلية فعل ماض غير ناسخ، وهو (قتلت) وهذا شذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.
- (١) ينظر الشرح الكافية الشافعية ٤٩٦/٨، والجنى الداني ٢١٨.
- (٢) ينظر الكتاب ١١٣/٣، وينظر الجنى ٢١٨.
- (٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٠٥/٨، وشرح المفصل ١٧/٨، وشرح الرضي ٣٥٩/٢.
- والمعنى ٤٧، وشرح شواهد المعنى ١٠٥/٨، ووصف المباني ١٩٦، والجنى الداني ٢١٨، وشرح ابن عقيل

قيل: لم يسمع إعمالها ظاهراً إلا في الضمير.
قوله: (ويلزمها مع الفعل السين أو سوف أو (قد) أو حرف النفي)،
أي ويلزم المفتوحة المخففة مع الفعل أحد هذه الحروف، للفرق بينها
وبين المصدرية، وحاصله أن المخففة إذا دخلت على جملة اسمية لم يشترط
لزوم شيء من هذه الحروف نحو:

[٧٦٥] أن هالك كل من يحفى ويتعل^(١)

وإن دخلت على فعلية، فإن كانت شرطية أودعاه نحو: ﴿وَالْوَسْطَىٰ
اسْتَقَامُوا﴾^(٢). و﴿إِن إِذَا سَمِعْتُمُ﴾^(٣). ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٤). ﴿وَالْخَامِسَةُ
أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(٥) فهي المخففة لأن المصدرية لا تقع في الإنشاء، وإن

٣٨٤٨، جمع الهوامع ١٤٣٦، وخزانة الأدب ٤٣٧٥ - ٤٣٧.

والشاهد فيه قوله: (فلو أنك) حيث أبرز اسم (إن) المخففة من الثقلة وهو لا يبرز إلا
في الضرورة

مركز تحقيق كتب علوم إسلامي

(١) عجز بيت من البسيط، صدره

في فتية كسيوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه ١٠٥، وينظر الكتاب ١٢٧٢، وشرح أبيات سيويه ٧٧٢، والمغضب ٩٣، والمصنف
١٢٩٣، وشرح المفصل ٧٧٨، وشرح الرضي ٣٥٩٢، ومغني اللبيب وجمع الهوامع ١٤٢٨، والقصد النحوية
٢٨٧٢، وخزانة الأدب ٤٣٧٥.

والشاهد فيه قوله: (أن هالك كل من يحفى) حيث أضمر اسم (أن) المخففة والتقدير أنه هالك وخبر أن
المخففة جملة (كل من يحفى يتعل هالك) وهي في محل رفع فهالك خبر مقدم لـ (كل).

(٢) الجن ١٧٧٢ وتتلوها: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَغْلَوْا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَّاءً غَدَقًا﴾.

(٣) النساء ١٤٠/٤ وتتلوها: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَن إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ ...﴾.

(٤) النور ٧/٢٤ وتتلوها: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

(٥) النور ٩/٢٤ وتتلوها: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَتْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

وقرأ نفع (أن لعنة) بتخفيف أن ورفع لعنة و (أن غضب) بتخفيف أن وغضب فعل ماض والجلالة
بعده مرفوعه، وهي (أن) المخففة من الثقلة لما خففت حلف اسمها وهو ضمير الشك وقرأ أبو رجله
وقتلة وعيسى وسلام وعمر بن ميمون والأعرج ويعقوب بخلاف عنهما والحسن كقراءة نفع ... وقرأ

كانت غيرها، فإن كانت غير متصرفة نحو: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾^(١)، ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ﴾^(٢)، فهي المخففة لأنه لا مصدر لها. وإن كانت متصرفة فلا بد من الحروف التي ذكر الشيخ، للفرق بينها وبين المصدرية، لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من هذه الحروف إلا (لا)، وأنت تقول: إِنَّ دَخَلْتُ (إِنَّ) على العلم واليقين أو ما في معناه، فهي المخففة بكل حال، ولزم أحد الحروف المذكورة، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٣)، وإن دخلت على الطمع والإشفاق أو ما معناه، أو على ما ليس بعلم ويقين ولا ظن وحسبان فهي المصدرية، ولا يجوز معها شيء من الحروف، نحو: ﴿أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي رَبِّي خَطِيئَتِي﴾^(٤)، وإن دخلت على الظن والحسبان، فإن أردت المخففة جئت بأحد الحروف، و(أَنْ) المصدرية لم تدخل شيئاً منها، وإلا فهي تدخل عليهما معاً، ولهذا احتملت (أَنْ) معها المصدرية والمخففة نحو: ﴿وَحَسِبُوا الْأَتُكُونَ فَتْنَةً﴾^(٥) قرئ بالرفع. وتفصيل

بقي السبعة بتشديد أَنْ، ينظر البحر المحيط ٣٩٩/١، وحجة القراءات لابن زنجلة ٤٩٥، والكشف عن وجوه القراءات ١٣٤/٢، والسبعة ٤٥٣، والنشر ٢٣٠/٢.

(١) النمل ٧٢/٢٧ وتعلمها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٢) النجم ٣٩/٥٣ وتعلمها: ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾.

(٣) المزمل ٢٠/٨٣.

(٤) الشعراء ٨٢/٢٦ وتعلمها: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾.

(٥) المائدة ٧٧/٥ وتعلمها: ﴿وَحَسِبُوا لَا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا...﴾.

قرأ الحرميان وعاصم وابن عمر بنصب نون (تكون) (بأن) الناصبة للمضارع، وهو على الأصل إذ (حَسِبَ) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن، وقرأ النحويان وحمة برفع النون، وأن المخففة في موضع الخبر، نزل الحسبان في صدرهم منزلة العلم (وتكون) هنا تامة.

ينظر البحر المحيط ٥٤٢/٣، والكشف ٤١٦/١، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٤٧، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٣٣ - ١٣٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ٢٢٣.

الحروف الداخلة على المخففة، أن الفعل إن كان ماضياً مبنياً فلا بد من (قد) لتقريب زمن الماضي من الحال، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾^(١)، وإن كان منفيّاً في نحو: (علمت أن ما خرج زيد)، وإن كان مستقبلاً مثبتاً بالسين وسوف نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾. و(علمت أن سوف تقوم)، وإن كان منفيّاً فبحروف النفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ﴾^(٢)، و﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٣) و(علمت أن لم يخرج)، ولم يرد من حروف النفي إلا هذه، وأما (ما) و(إن) فقليل، ومثال (لو): ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانَُوا﴾^(٤) فهذه الحروف إنما جئ بها للفرق وللعوض [و١٣٩] من تخفيف (أن).

قوله: (و كأن)، اختلف فيها، فجعلها بعضهم بسيطة، لأن التركيب لا دليل عليه، وجعلها الخليل وسيبويه^(٥) مركبة من كاف التشبيه، وإن المشددة المكسورة، وأصله (إن زيدا كالأسد)، وأرادوا الاهتمام فقدموا الكاف فانفتحت (أن) لدخول حرف الجر عليها.

قوله: (للتشبيه)، هذا مذهب البصريين^(٦) ولا يجوز غيره، وقال الكوفيون قد^(٧) تكون للتحقيق نحو: (كأنك بالشتاء مقبل).

قوله: (وتخفف فتلغى على الأفصح)، يعني لا تعمل في ظاهر، ولا

(١) المائة ١١٣/٥ وتعلمها: ﴿قَالُوا نريد أن نأكل منها ونطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشاملين...﴾.

(٢) طه ٨٩/٢٠ وتعلمها: ﴿أَفَلَا يرون ألا يرجع إليهم قولا ولا يملك لهم ضرأ ولا نفعا﴾.

(٣) البلد ٧/٩٠.

(٤) سبأ ١٤٨/٢٤ وتعلمها: ﴿... لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾.

(٥) ينظر الكتاب ١٥١/٣، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجنى الداني ٥٦٨، ...

(٦) ينظر الجنى الداني ٥٧٠، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(٧) ينظر الجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣.

ضمير شأن، وأجاز بعضهم عملها في ضمير الشأن إذا خففت، كما في (أن) لأنها أقوى من المكسورة والمخففة، وقد جاء عملها في الظاهر^(١) نحو:

[٧٦] وَكَأَنَّ وَرَيْدِيَّهَ رَشَاءً خُلْبِ^(٢)

وقوله:

[٧٧] كَأَنَّ ثَلْيِيهَ حَقْلَانِ^(٣)

وقوله:

[٧٨] كَأَنَّ ظِيهَ تَعْطُوَالِي وَارِقَ السَّلَمِ^(٤)

(١) ينظر جمع الهوامع ١٨٧/٢ وما بعدها.

(٢) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ١٦٩، وينظر الكتاب ١٦٤/٣ - ١٦٥، وشرح أبيات سيويه ٧٥/٢، والمفصل ٣٠١، وابسن يعيش ٨٢/٨ والإنصاف ١٩٧/١، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، ورفض المباني ٣٦٨، والجنى الداني ٥٧٦، والمفصل النحوي ٢٩٩/٢، وخزانة الأدب ٣٩١/١٠. ويروى برفع رشاء كما في الكتاب والرفض ويروى في غيرهما بالألف للثنية رشاء.

والوريدان عرقان يكتفان جانبي العنق، والرشاء الحبل، وخلب اللينة.

والشاهد فيه قوله: (كأن وريديه) حيث إعمل (أن) مخففة كإعملها مشددة تشبيها لها بالفعل الذي يخفف ولا يتغير عمله.

(٣) عجز بيت من الهزج، وصلته:

ووجه مشرق النحير

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٢ - ١٤٠، والمنصف ١٢٨/٢، والمفصل ٣٠١، وشرحه لابن يعيش ٨٢/٨ والإنصاف ١٩٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٠٥/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجنى الداني ٥٧٥، وأوضح المسالك ٣٧٨/٨، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/٨، واللسان مائة (أنن) ١٥٧/١، وجمع الهوامع ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠ - ٣٩٤ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠، ويروى وصلته مشرق اللون ويروى ثليه بدل ثلييه، والحقان مشى (حق) والحق والحقّة وهي المنحوتة من الخشب والعاج.

والشاهد فيه قوله: (كأن ثليه حقان) حيث خففت كأن وبطل عملها ويروى (كأن ثلييه حقان) على الإعمل.

(٤) عجز البيت من الطويل، وصلته:

ويوماً توافينا بوجه مقسم

روي هذا البيت بالحركات الثلاث، فالرفع على الإلغاء، والنصب على الأعمال، والجر على أنها كاف التشبيه و(أن) زائدة.

قوله: (لكن)، ذهب الجمهور^(١) إلى أنها بسيطة وقال بعضهم: مركبة، لكثرة حروفها ثم اختلفوا، مم ركبت ؟ فقل: من (لكن) و(إن)، حذفت نون (لكن) وهمزة (إن)، ونسب إلى الفراء^(٢)، وقيل: من (لا) و(إن) والكاف زائدة، وقيل: من (لا) و(كأن) وحذفت الهمزة وكسرت الكاف.

قوله: (للاستدراك)، معنى الاستدراك إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، وإن لم يكن، يجب دخوله وهوشبيه بالاستثناء المنقطع، ولذلك قدرّوه به.



قوله: (توسط بين كلامين متغايرين معنًى)^(٣) يحترز من تغاير اللفظ، فإنه لا يكفي، وخاصله أن الكلامين إما أن يكونا متماثلين لفظاً ومعنى، أو لفظاً أو معنى، أو متنافيين أو مختلفين، إن كانا متماثلين لفظاً

وهو لـ باعث أو بلغت بن صريم الشكري كما في الكتاب ١٢٤/٢، ١٦٥/٣، والمنصف ١٢٨/٣، والمفصل ٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٨، والإنصاف ٢٠٢/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٠٦/٢، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، والجنى الثاني ٥٧٦، ووصف المباني ٢٨٦، ومغني اللبيب ٥١، واللسان ملة (أنن) ١٥٧/١، وجمع الهوامع ١٨٧/٢، ويروى ظية بالرفع والنصب والجر. والشاهد فيه على الجر (كأن ظية) الكاف حرف جر وأن زائدة أما الرفع كما في رواية الكتاب فتكون ظية خبر لكن المخففة واسمها ضمير الشأن المنوي والتقدير كأنها ظية أما النصب فقد خففت وأعملت ورويت هذه الرواية في اللسان.

(١) ينظر شرح المفصل ٧٩/٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٢، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٣) قل المصنف في شرحه ١٣٦: يعني أن الاعتبار للتغاير المعنوي لا اللفظي، وافق التغاير اللفظي أو لم يوافق

تقول: (ما جله زيد لكن عمراً قد جله، فالتغاير هنا حاصل لفظاً ومعنى).

ومعنى، أو معنى ولم يكن أحدهما منفيًا لم يدخل، مثال ذلك: (قام زيد لكنَّ عمرًا قام)، و(علم زيد لكنَّ عمرًا عَرَفَ)، وإن كان أحدهما منفيًا لم يدخل، مثال ذلك: (قام زيد لكنَّ عمرًا قام)، لو كانا متماثلين لفظًا لا معنى جاز إذا فصل المعنى نحو: (ما قام زيد لكنَّ عمرًا قام)، و(ما عَلمَ زيد لكنَّ عمرًا عَرَفَ)، و(القاضي حجر لكنَّ قلبه حجر)، وإن كانا متنافيين دخلت باتفاق ولحصول الفائلة سواء كان التنافي بالتضاد (أو) ^(١) بالنفي نحو: (قام زيد لكنَّ عمرًا فعل)، و(قام زيد لكنَّ عمرًا لم يقم)، وأما المختلفان نحو: (قام زيد لكنَّ عمرًا كلَّ)، فقليل: لا تدخل لأن الاستدراك كالاستثناء، فإذا لم تدخل لم يصح الاستدراك، وقيل: يجوز لأن فيه فائلة زائدة، ولوروده قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادَكُمُ كَثِيرًا فَفُشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ ^(٢) وأجيب بأن المعنى ولكنَّ الله لم يُركِّهم فتفشلوا وتنازعوا، فحذف وأقيم فسلم مقامه.

قوله: (وتخفف فتلغى) ^(٣)، وذلك لزوال الاختصاص، ولم يسمع عملها مخففة، وأجاز يونس ^(٤) والأخفش ^(٥) قياساً على (أَنَّ) و(إِنَّ) و(كَأَنَّ).

(١) الأولى (أم) من (أو) وإن كان يصح ذلك على الرأي الضعيف وهذا كثير في هذه الرسالة والأقوى

استعمل (أم) ينظر مع الهوامع ٣٣٧/٥ وما بعدها.

(٢) الأنفل ٤٣/٨ وتعلمها: ﴿إِذْ يَرِيكَهْمُ اللَّهُ فِي مَنَاحِكٍ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَادَكُمُ كَثِيرًا لَفُشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾.

(٣) ينظر المفصل ٣٠٠، وشرح الرضي ٣٦٠/٢ - ٣٦١، ووصف المباني ٢٤٧، والجنى الداني ٥٨٦.

(٤) ينظر شرح المفصل ٨١/٨ والجنى الداني ٥٨٩.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٦٠/٢.

قوله: (ويجوز معها الواو)^(١)، يعني سواء خففت أو شددت وهي العاطفة، ودخلت لتعطف جملة (لكن) على ما قبلها.

قوله: (وليت للتمني)، التمني يصح في الجائز، نحو: (ليت لي مالاً أنفق منه)، وفي المستحيل نحو: ﴿يَالْيَتَّائِرَةُ﴾^(٢).

[٧١٩] ليت الشباب يعود^(٣)

ولا يصح في الواجب، لا تقول: (ليت غداً يحسني) إلا أن تريد سرعة مجيئه في غير وقته كان من المستحيل وصح.

قوله: (وأجاز الفراء)^(٤) ليت زیداً قائماً، يعني أجاز النصب بـ (ليت) للجزأين جميعاً، لأنها بمعنى (أتمنى) وهو متعدٍ إلى اثنين، واحتج بقوله:



(١) قل الرضي في شرحه ٣١٧/٢: ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى، وجهه في الشعر حذف النون المخففة للساكنين قل:

فلست بآتيه ولا استطيعه ولكن اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٢) الأنعام ٢٧/١ وتعلمها: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾.

(٣) قطعة بيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ٣٢ وبلا نسبة في شرح قطر الندى ١٤٨، ومغني اللبيب ٢٧١. والبيت هو:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

ويروى فيا ليت.

والتمثيل به (يا ليت الشباب يعود) حيث جلت (ليت) حرفاً مشبهاً بالفعل يفيد التمني وهو طلب ما لا طمع فيه إما لأنه مستحيل، وإما لأنه متعسر.

(٤) ينظر المفصل ٣٠٢، وشرح المفصل ٨٤/٨ والجنى الداني ٤٩٢، وشرح الرضي ٣٤٦/٢، ومغني اللبيب ٢٧١، وجمع الهوامع ١٥٦/٢.

[٧٠] يا ليت أيام الصبار واجعا^(١)

وروى الكسائي: ^(٢) ليت الدجاجة مديحاً. وأوله بجماهة، وعلى أن رواجعاً حال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف، تقديره: يا ليت أيام الصبار لنا رواجعاً، أي حاصلةً لنا في حال رجوعها، وقال الكسائي: ^(٣) بتقدير كان، وبعضهم أجاز نصب الجزأين معاً في الحروف المشبهة واحتج في (إن) بقوله:

[٧١] إذا أسود جنح الليل فلتكت ولتكن

خطك خففاً وإن حراسنا أسدا^(٣)

ظ ١٣٩ [١٣٩] وقوله:

[٧٢] إن العجوز خية جروزا تاكل كل ليلة قفيرا^(٤)

وفي (كأن) بقوله:

مراحمته تكثيره حرمه

(١) الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٠٦٢، وهو في الكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصل ٨٤/٨، وشرح المفصل ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهد المغني ٦٩٠/٢، ووصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، وجمع الهوامع ١٥٧/٢، وخزانة الأدب ٣٣٤/١٠ - ٣٣٥.

والشاهد فيه نصب ليت للمبتدأ أو الخبر على لغة بعض العرب كما ذكرها الفراء والكوفيون....

(٢) ينظر شرح المفصل ٨٤، وشرح الرضي ٣٤٧/٢.

(٣) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، ومغني اللبيب ٥٥، وشرح شواهد المغني ١٢٢/١، وشرح الأشموني ١٣٥/١، والجمع ١٥٦/٢، وخزانة الأدب ١٦٧/٤، ٢٤٢/١٠.

والشاهد فيه قوله: (إن حراسنا أسدا) حيث نصبت (إن) المبتدأ والخبر، وهذا جائز عند الفراء وبعض النحاة وخرج على حذف الخبر، ونصب أسداً على الحالية.

(٤) الرجز ورد بدون نسبة في النواذر ١٧٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، والمساعد ٣٠٨/١، والجمع ١٥٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (إن العجوز خية) حيث نصبت إن المبتدأ والخبر على لغة بعض العرب.

[٧٣] كُنْ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوْفَا قَلَمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا^(١)

قوله: (لعل) فيها عشر لغات^(٢) (لعل) وهي الفصحى المشهورة، وقد حكاهما سيبويه^(٣)، و(لعن)، حكاهما الفراء، و(رعن) حكاهما الكسائي^(٤) ول(أن) قال امرؤ القيس:

[٧٤] عوجا على الطلل الخيل لأننا

نكي النيل كما يكي ابن خنم^(٥)

و(أن) حكاهما الخليل^(٦) وهشام، وعليه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٧).

و(لعن) بعين معجمة وروي (رعن) و(رغن) و(لعماء) بالمد وقد تلحقها تاء التانيث تقول: (لَعَلَّتْ) كر (رَبَّتْ)^(٨).

(١) الرجز للعماني محمد بن ذؤيب كَمَا فِي سِطْرِ اللَّيْلِ، ٨٧٧/٢ وينظر الكلل ١٤١/٣، والخصائص ٤٣٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٤٧/٢، ومغني المليب ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢ وجمع الهوامع ١٥٦/٢، وخزانة الأدب ١٠م ٢٣٧-٢٤٠.

والشاهد فيه قوله (كُنْ أَذْنِيهِ قَلَمَةً) حيث نصب بـ (كُنْ) الاسم والخبر على لغة بعض العرب (٢) وقد ذكرها الرضي وقل: (فيها إحدى عشرة لغة أشهرها لعل وعل وجلء لعن). ينظر شرح الرضي ٣٦١/٢، وينظر شرح المفصل ٧٨/٨، وعليها المراهي في الجنى اثني عشرة لغة ٥٨٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٢/٣.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٨ وما بعدها.

(٥) البيت من الكلل، وهو لامريء القيس في ديوانه ١١٤، وجمهرة اللغة ٥٨٠، والحيوان ١٤٠/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، وتذكرة النحلة ١٩، ووصف المباني ٢٠٧، وجمع المواسع ١٥٤/٢، وخزانة الأدب ٣٧٧/٤، والبحر المحيط ٢٠٤/٤، ويروى في الحيوان جمام مكن خنم كما هو في المؤلف والمختلف ١١ ويروى القديم بلل الخيل.

والشاهد فيه قوله: (لأننا) يريد (لعلنا) فجاءت (أن) بمعنى (لعل).

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٢/٣، ومعاني الأخفش ٢٨٥/٨، والأصول لابن السراج ٣٧٨.

(٧) الأنعام ١٠٩/٦.

(٨) ينظر جمع الهوامع ١٥٣/٢-١٥٤.

قوله: (للترجي)، تقول: (لعل الله يغفر لي)، والفرق بينه وبين التمني، أنه لا يكون إلا في الممكن، والتمني في الممكن والمستحيل، وقد تكون لتوقع المخوف نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ﴾^(١). ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(٢)، وزاد بعضهم التعليل نحو: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٣) وزاد الكوفيون^(٤) الاستفهام نحو: ﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾^(٥) وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وقد خرج مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»^(٦)، والبصرية^(٧) ترد ذلك إلى الترجي.

قوله: (وشذ الجر بها)، يعني بـ(لعل) وروى الأخفش^(٨) الجر بـ(لعل) مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وهي لغة بني عقيل وأنشد:

[٧٥] لعل أبي المغوار منك قريب^(٩)

من تجميع كتابي علوم عربي

- (١) الكهف ٦٨ وتعلمها: ﴿فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا﴾.
- (٢) الشورى ١٧/٤٢ وتعلمها: (الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان وما يدريك لعل الساعة قريب).
- (٣) طه ٤٤/٢٠ وتعلمها: ﴿فقلوا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى﴾.
- (٤) ينظر الجنى الداني ٥٨٠، والجمع ١٥٣/٢.
- (٥) عبس ٣/٨٠.
- (٦) أخرجه مسلم في صحيحه في باب: إنما الله من الله من كتاب الحيض ٣٧٠/١.
- (٧) ينظر الجنى الداني ٥٨٠، وجمع الهوامع ١٥٣/٢.
- (٨) ينظر شرح الرضي ٣٦١/٢، والجنى الداني ٥٨٢-٥٨٣، والجمع ٢٠٧/٤.
- (٩) عجز بيت من الطويل، وصدرف.

فقلت ادع أنجري وارفع الصوت داعياً

وهو لكعب بن سعد الغنوي كما في الأصمعي ٩٦، وشرح أبيلت سيويه ٣٦٩/٢، وسر صنلغة الأعراب ٤٠٧، وشرح الرضي ٣٦١/٢، ومغني اللبيب ٢٧، ورصف المباني ٤٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٩١/٢، وخزانة الأدب ٤٣٦/١٠-٤٢٨، وجمع الهوامع ٢٠٧/٤.

والشاهد فيه قوله: (لعل أبي المغوار) حيث جر بـ (لعل) على لغة عقيل، ويروى (لعل أبا المغوار) ولا

فقال المصنف: ^(١) هووهم أوقصدوا والحكاية، وقال بعضهم: نبه به على أن قياس عمل هذه الأحر الجر، وقال الفارسي: ^(٢) إن لعل خففت أواتصل بها لام الجر، و(لعل) عاملة في ضمير الشأن مقدر، وضعف بأن اللام قد جاءت مفتوحة ولام الجر مكسورة، وحذف ضمير الشأن المنصوب ضعيف، وأيضاً يلزم أن يخبر عنه بجملة، وقال بعضهم: هو على حذف مضاف تقديره: (لعل جواباً أبي المغوار) ^(٣)، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه وعلى القول: بأن (لعل) جارة لا تتعلق بشيء لأنها لم تستدع شيئاً.



شاهد على هذه الرواية.

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٦.

(٢) ينظر المسائل البصريّة لأبي علي ٥٥٢/٨-٥٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك القر الأول ٦٠٨، والختى

الداني ٥٨٥، وجمع الهوامع ٢٠٧/٤.

(٣) ينظر جمع الهوامع ٢٠٧/٤-٢٠٨.

الحروف العاطفة

قوله: (الحروف العاطفة) [وهي الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن]^(١) ذكر عشرًا ومنهم من نقص ومنهم من زاد^(٢)، فزاد الأخفش^(٣) والفراء^(٤) (إلا) وزعما أنها بمعنى الواو، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥). ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾^(٦). وقوله:

مررت ببيتك كبير علوم ردي

[٧٧] وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أيبك إلا الفرقدان^(٧)

- (١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
- (٢) للتفصيل ينظر الكتاب ٤٣٥/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧١٩/٢ وما بعدها.
- (٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣/١-٣٤٤، وينظر تهذيب اللغة ٤٢٤/١٥-٤٢٥ ملحة (إلا) وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧١٩/٢.
- (٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢، وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧١٩/٢، وقيل في الجنى ٥١٨. و (إلا) التي بمعنى الواو، وهذا قسم نفي الجمهور، وأثبتته الفراء والأخفش وأبو عبيد معمر بن المثنى، وفي الإنصاف هو منسوب الكوفيين ٢٦٧/١.
- (٥) البقرة ١٥٠/٢.
- (٦) هود ١٠٨/١١.
- (٧) البيت من البحر الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨، وينظر الكتاب ٢٣٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش، وحملة البحري ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢، والمقتضب ٤٠٩/٤، والحملة البصرية ٤١٨/٢، وشرح المفصل ٨٩/٢ والانصاف ١٦٨/١، ورصف المباني ١٧٧، والجنى الداني ٥١٩، وتذكرة النحلة ٩٠، والمغني ٧٣٩، وشرح شواهد المغني ٢٦٦/١، وهمع الهوامع ٢٢٩/١، وخزانة

وزاد الكوفيون والكسائي^(١) (أي) نحو: (هذا غضنفر أي أسد)،
(ورأيت غضنفرأ أي أسداً)، وضعف بأن شرط العطف المغيرة، والذين
نقصوا لم يعدوا (حتى)، و(أما) و(لكن)، وهذه الحروف التي ذكر اشتركت
في أن ما بعدها بإعراب ما قبلها، واختلفت (فالأربعة الأول للجمع)،
مطلقاً^(٢) و(أو) و(أما) و(أم) لأحد الأمرين لا بعينه، و(بل) و(لا) و(لكن)
لأحدهما بعينه.

قوله: (فالواو لجمع مطلق^(٣) لا ترتيب فيها)^(٤) يعني إذا قلت: (جاء
زيد وعمرو)، احتمل مجيئهما في وقت، وتقدم أحدهما على الآخر، ولا
دليل في الواو على أحد هذه الاحتمالات الثلاثة، هذا مذهب المحققين من
النحويين والأصوليين^(٥) واحتجوا بوجوده، أحدهما: قولهم: (المال بين زيد
وعمر)، و(نجا زيد وعمرو)، و(اقتل زيد وعمرو)، فهذه لا يصح فيها

مرآة مستطير علوم

الأدب ٤٢٧٣.

والشاهد فيه (إلا الفرقان) أي الفرقان على رأي الأنفخ والفراء.

(١) ينظر مفتاح العلوم للكسائي ١١٨، وشرح الرضي ٣١٣/٢، والجنى الداني ٣٣٤، ومغني اللبيب ١٠٦.

(٢) أي (الواو والفاء وتم وحتى).

(٣) معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد وأن يكون حصل من زيد أولاً،
وأن يكون حصل من عمرو أولاً من قولنا: (جاءني زيد وعمرو) أي حصل الفعل من كليهما لا
من واحد منهما) من شرح الرضي ٣١٣/٢.

(٤) هذا مذهب البصريين ونقل عن الكوفيين والفراء والكسائي وثلث والرعي وابن درستويه
وغيرهم أنها للترتيب وبه قل الفقهاء أنها للترتيب (من شرح الرضي ٣١٤/٢، وقل المرادي في
الجنى نقلاً عن الإمام الجويني إمام الحرمين في البرهان: من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب،
وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان).

وقد نص سيويه على إفلاتها لجمع ينظر الجنى الداني ١٥٨ وما بعدها.

(٥) ينظر التفصيل في الكتاب ٢١٦/٤، والمقتضب ١٤٧/١، والمفصل ٣٠٤، وشرحه لابن يعيش

٩٠/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٦٧/٢ وما بعدها وشرح الرضي ٣١٤/٢، والرصف ٤٧٣ وما بعدها.

والجنى الداني ١٥٨ وما بعدها والمغني ٤٦٣-٤٦٤.

(ثم)، الثاني: أن التثنية فرعُ العطف بالواو وهي تحتمل الاجتماع وتقدم أحدهما على الآخر، والدليل عليه أن أصل التثنية العطف، أن الشاعر إذا اضطر رجع إليه كقوله:

[٧٧] كَأَنَّ بَيْنَ فَكَيْهَا وَالْفَكِّ^(١)

الثالث: قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾^(٢) وفي آية أخرى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٣) والقصة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾^(٤). وقرأ عقيل بن علقمة وكان فصيحاً بمحضر عمر بن عبد العزيز، ﴿فَمَنْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَفْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٥). فقل له عمر: [و١٤٠] قلمت وأنحرت، فأنشد:

[٧٨] خَذَا بَطْنُ هَرْشَى أَوْقَفَهَا فَإِنَّهُ

كَأَنَّ جَانِبِي هَرْشَى لَهْنٌ طَرِيقٌ^(٦)

(١) الرجز المنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٤٦٢/٧-٤٦٨، وبلا نسبة في جمة اللغة ١٣٥، وأسرار العربية ٤٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٥/٨، وأمالى ابن الشجري ١٠/٨، وشرح المفصل ٩١/٨، واللسان ملة (فكك) ٣٤٥٢/٥، والأشبه والنظائر ٢١٠/٢. وعجمزة

فأرة مسك ذبحت في مسك

والشاهد قوله (بين فكها والفك) يريد بين فكها، لكنه أفرد المتعاطفين ضرورة

(٢) البقرة ٥٨٢.

(٣) الأعراف ١٦٧/٧.

(٤) آل عمران ٤٣/٣، وتعلمها: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾.

(٥) الزلزلة ٧/٩٩ - ٨، والقصة مثبتة في معجم البلدان ٤٥٦/٥.

(٦) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في اللسان ملة (هرش) ٤٦٥٢/٦، ويروى فيه خذا جنب هرشى أو قفاها فانه ومعجم البلدان ملة (هرش) ٤٥٧/٥، وينظر الخزانة ٤٨٣/٤.

ويروى فيه خذا أنف هرشى.

وهرشى: موضع، وفي الصحاح: خني أنف هرشى أوقفها وهي ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفة يرى

وقال كثير من الفقهاء، وقطرب وثلعب وابن درستويه وحكي عن الكسائي والفراء إنها تفيد الترتيب^(١) واحتجوا بآية الوضوء وردُّ بأن الترتيب أخذ من السنة، ويقول ابن عباس لما سئل في قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٢) أيهما تقدم؟ فقال قدموا ما قدم الله^(٣)، ورد بأن الروايات لما سألا أيهما تقدم، وهم عرب. والواو لها معان ثمانية:^(٤) عاطفة وهي هذه، وجامعة واو المفعول معه، وللتقسيم نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، وواو قسم، وواو (رُبَّ)، واو الحل، وهي واو الابتداء، وناصبة للفعل، وزائدة وهي واو الثمانية نحو: ﴿وَتَأْمِينُهُمْ كُلِّهِمْ﴾^(٥).

قوله: (والفاء للترتيب)، يعني بغير مهملة، وهو مذهب الجمهور^(٦)، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾^(٧). إلا أن المهملة تختلف بحسب الإضافات، فقد يقرب الشيء وإن كان بعيداً بالنسبة إلى عظم الأمر، وقدرته على إيجاله بغير مهملة، أو بالنسبة إلى ما هو أبعد منه، ويبعد

منها البحر ولها طريقان فكل من سلكها كان مصيباً للوصول إلى هرشي والشاهد فيه قوله (كلا جانبي هرشي لمن طريق) وهو الشاهد على صحة التقسيم والتأخير وكلاهما صواب لأن من يسلك أي الطريقين يصل إلى هرشي.

(١) وقد ذكر هؤلاء الراي صاحب الجنى الداني ١٥٨ - ١٥٩، وجمع الهوامع ٢٢٤/٥.

(٢) البقرة ١٥٨/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل ٩٣/٨.

(٤) ينظر معاني الواو في المصدر التالية: المفصل ٣٠٤، وشرح الرضي ٣٦٤/٢ وما بعده، والرصف ٧٣ وما بعده، والجنى الداني ١٥٨ وما بعده، والمغني ٤٦٣ وما بعده، ومعاني الحروف للرماني ٥٩.

(٥) الكهف ٢٢/٨ وتعلمها: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَ وَثَلَاثَ هَيْكَلٍ﴾.

(٦) للتفصيل ينظر الكتاب ٢١٧/٤ والمقتضب ١٤٨/١، والمفصل ٣٠٤، وشرحه لابن يعيش ٩٥/٨، وشرح الرضي ٣٦٥/٢، ورصف المباني ٤٤٠، والجنى الداني ٦١، والمغني ٢١٤، وحروف المعاني ٤٨.

(٧) عبس ٢١/٨.

بالنسبة إلى ما هو أقرب منه، نحوقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(١). فجاء بالفعل إما لقدرة الله جل سلطانه على إيجاده دفعه واحدة، أو بالنظر إلى ابتداء الاخضرار بعد نزول المطر، فإنه واقع بغير مهلة بالنظر إلى انتهائه، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَوْنُوا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾^(٢) وقد قيل: بين الخلفتين أربعون يوماً، فجاء بالفعل لما ذكرناه، إما لقدرة الله على إيجاده دفعة واحدة، فهذا لا مهلة فيه، أو بالنظر إلى ابتداء الخلق، ولأن يتم في آخره بالنظر إلى انتهاء تمام الخلق، وقل بعضهم: إنها تفيد الترتيب بمهلة، واحتج بظاهر ما ورد وقل الفراء:^(٣) قد يكون ما بعدها أسبق إذا ذكرت قرينه نحوقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾^(٤). ﴿فَلِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(٥)، ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾^(٦) وهو متأول، وقل الجرمي:^(٧) هي للترتيب إلا في الأمكنة نحو:

[١٧٩] بين الدخول فحومل^(٨)

(١) الحج ٢٢/٦٢.

(٢) المؤمنون ١٤/٢٣، وتعلمها: ... فتبارك الله أحسن الخالقين ...

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٢، والجنى الداني ٦٢.

(٤) النجم ٥٣/٨.

(٥) النحل ١٦/٩، وتعلمها: ﴿فَلِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

(٦) الأعراف ٧/٤، وتعلمها: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ قَائِلُونَ﴾.

(٧) ينظر المغني ٢١٤، والجنى الداني ٦٣.

(٨) قطعة من عجز بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨، وينظر الكتاب ٢٠٥/٤، وسر صناعة

الإعراب ٥٠٧/٢، وجمهرة اللغة ٥٨٠، ومجالس ثعلب ١٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦٧/٢، والإنصاف

٦٥٧/٢، وشرح الرضي ٣٦٧/٢، ودرصف المباني ٤١٦، والجنى الداني ٦٣، ومغني اللبيب ٢١٥، وشرح

شواهد المغني ٤٦٣/١، وخزانة الأدب ٣٣٢/١، والبيت هو:

فما نبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل

وأجيب بأنها هنا بمعنى (إلى) نحو قولهم: ^(١) (مُطَرْنَا مَا بَيْنَ زِبَالَةِ الثعلبية)، وللفاء ثلاثة معان. عاطفة كهذه، وسببية وذلك في الشرط والخبر أو ما في معنهما، وزائدة في خبر المبتدأ عند الأخفش ^(٢) نحو: (زيد فمنطلق) وقوله:

[٧٨٠] وقائلةٌ خولان فانكح فتاتهم ^(٣)

قوله: (و (ثم) مثلها بجهلة)، يعني مثل الفاء، إلا أنها تفيد المهلة، وفيها أربع لغات فتح الميم وسكونها، وثمت وإبدال الشاء فاء ^(٤)، وإفادتها الترتيب بجهلة، خلاف مذهب الجمهور أنها تفيد بجهلة، والمهلة تكون في الخبر نحو: (جاء زيد ثم عمرو)، وفي الرتبة والحسن معاً، نحو: ﴿عَمِلَ



والشاهد فيه قوله: (فحومل) حيث جلت الفاء بمعنى الواو غير مقبلة للترتيب ومثل هي على أصلها والمعنى: بين أماكن الدخول فأمكن حومل قاليت يقول على حلف المضاعف
(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٥/٢.
(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٥١/١، شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وشرح الرضي ٣٦٨/٢.
(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة
وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وهو بلا نية في الكتاب ١٣٩١ - ١٤٣، وينظر معاني القرآن للأخفش ٢٥١/١، شرح أبيات سيويه ٤١٧/١، وشرح المفصل ٩٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وشرح الرضي ٣٦٨/٢، ووصف المباني ٤٤٩، والجنى الداني ٧١، ومغني اللبيب ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١، وجمع الهوامع ٥٩/٢، وخزانة الأدب ٣٦٥/١.
والشاهد فيه قوله: (خولان فانكح فتاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقديره هذه خولان وذلك لأنه لا يصح أن يكون خولان مبتدأ دخلت الفاء على خبره على منذهب سيويه وأجزؤه الأخفش
(٤) ويقال في (ثم) (فم) و (ثمت) و (ثمت) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧٢٨/٢، واللسان ص ٥٠٧/١ (ثم).

صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى^(١). ﴿قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾^(٢) وقد تكون للتراخي لاستبعاد الشيء عقلاً نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣). ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا﴾^(٤). وقد يكون الترتيب في درجات الملاح من غير نظر إلى زمان، نحو:

[٧٨١] إِنَّ مِنْ سَلَا ثُمَّ سَلَا أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَلَا قَبْلَ ذَلِكَ جِلَّةُ^(٥)

وترتيب هذه الزيادة في الزمان على العكس، لكنه بدأ بأفضلها، وهي سيادة نفسه، ثم سيادة أسه لأنه أخوه به، وقال الفاء^(٦): أفادتها للترتيب جوازاً لا وجوباً، واستدل بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾^(٧) ومعلوم أنه جعل حواء قبل خلقنا وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾^(٨) أمر الملائكة بالسجود قبل خلقنا، وأجيب عن الأول بأن المراد ثم جعل من جنس بني آدم أزواجاً لهم من جنسهم لا من جنس آخر لأن الجنس إلى جنسه أميل، وليس المراد بزواجها حواء، وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا﴾ أي من جنسها،

(١) طه ٨٢/٢٠ وتعلمها: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾.

(٢) فصلت ٣٠/٤١ وتعلمها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ...﴾.

(٣) الأنعام ١/٦ وتعلمها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

(٤) النور ٤/٢٤ وتعلمها: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوهُمْ ثَمَانِينَ جُلَّة...﴾.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١، وينظر شرح الرضي ٣٦٧/٢، ورصف المباني ٣٥٠، والجنى الداني ٤٢٨، ومغني اللبيب ١٥٩، وخزانة الأدب ٣٧/١١ - ٤٠ - ٤١، والدرر ٩٣٦.

والتشثيل به في مجيء (ثم) لا تفيد الترتيب.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٢/١.

(٧) الأعراف ١٨٩/٦.

(٨) الأعراف ١٧٧ وتعلمها: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾.

فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وعن الأخرى أنها حذف مضاف أي خلقنا أباكم غير مصور ثم صورنا أباكم بعد اتخاذه غير مصور ثم قلنا للملائكة، والمراد ثم إنا نخبركم بعد ذلك و(ثم) تفيد ترتيب [ظ ١٤٠] الإخبار لا ترتيب القول للملائكة على خلق أولاد آدم وتصويرهم.

قوله: (وحتى مثلها) يعني مثل (ثم) في إفادة الترتيب بجهلة، وقال ركن الدين: هوبين (الفاء وثم) في المهلة، ومنهم من جعلها كالواو في غاية الترتيب، نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، و(مات الناس حتى الأنبياء)، وقال نجم الدين ^(١): معنى الترتيب فيها أن الذي بعدها يجب أن يكون آخر الذي قبلها في القوة أو آخرها في الضعف، فإذا ابتدأت من الجانب الأضعف كان الآخر وهو الذي بعدها أقوىها نحو: (مات الناس حتى الأنبياء)، وإذا ابتدأت من الجانب الأقوى كان الذي بعدها أضعفها، نحو: (قدم الحاج حتى المشاة)، وأما الزمان فلا ترتيب فيه، بل يجوز قدوم المشاة قبل الركبان أو معهم.

قوله: (ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة أو ضعفاً)، ل(حتى) العاطفة شروط:

أحدها: أن يكون معطوفها كجزء من متبوعه نحو: (ضربت القوم حتى زيداً) فإن لم تلفظ به لم تكن عاطفة نحو: (نمت البارحة حتى الصباح).

الثاني قوله: أن يكون معطوفها جزءاً من متبوعه، نحو: (أكلت السمكة

(١) ينظر شرح الرضي ٣٦٩٢، والعبارة منقولة بتصرف.

حتى رأسها) أوفي معنى الجزء نحو: (قُتِلَ الجندُ حتى دوابُّهم).

الثالث قوله: (ليفيد قوة أَوْضعفًا^(١))، ويدخل في القوة الأعظم والأكثر، وفي الضعف الأحقر والأقل عدداً أو قدرة، فالأعظم (ماتِ النَّاسُ حتى الأنبياء)، والأكثر (قدم الحاج حتى المشاة)، والأقل قدرة (استنتت الفصل حتى القرعى)^(٢)، وإنما شرط هذا لأن ما بعد (حتى) العاطفة داخل، فلا معنى لذكره إلا أن يفيد بخلاف الواو، فإن ما بعدها لا ينطبق على ما قبلها إلا في مواضع التعظيم نحو: ﴿وَمَلَأْنِيكَ بِهِ وَرَسُولَهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾^(٣).

الرابع: أن لا يكون المعطوف بها إلا مفرداً لأنها بمعنى (إلى) في الأصل فلا تدخل إلا ما تدخل عليه (إلى).

الخامس: أن يكون مختصاً، لأنه في الأصل غاية، والغاية لا تكون إلا مخصصة، فتقول: (ضربت القوم حتى زيدا القوي أو الضعيف) ولا تقول: (حتى زيد) وتسكت، إلا أن يكون مفيداً.

السادس: إنه إذا عطف بها على مجرور أعيد الجار لكي لا يتوهم أنها

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٢/٢٢٧: (لا يعطف بـ (حتى) إلا بعض أو بعض، وغاية للمعطوف عليه في زيادة أو نقص فيدخل في الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص الأضعف والأحقر والأقل نحو: (فلق علي - رضي الله تعالى عنه - الأبطال حتى عنتره وعجز في العلم الأذكياء حتى الحكماء، وقصر عن جوده الغيوث حتى اللئيم).

(٢) ينظر المثل في المستقصى ١٥٨/١، ومجمع الأمثل ٢٢٢/١، واللسان ملحة - (قرع) ٢٥٩٤/٥، و (سنن) ٢١٢٧/٣، يضرب مثلاً للرجل يدخل نفسه في قوم ليس منهم، والقرعى من الفصل التي أصابها قرع - وهو بثر، فإذا استنتت الفصل الصلح مرحا نزت القرعى نزوها، تشبه بها وقد أضعفها القرع عن النزوان، والاستنتان التشايط (ينظر اللسان ملحة (سنن) واستنتت: أي سحت ونشطت.

(٣) البقرة ٩٧/٢ وتعلمها: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوَّ اللَّهِ وَمَلَائِكَتَهُ وَرَسُولَهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾.

الجارة نحو: (مررت بالقوم حتى يزيد)، وحتى الجارة تشارك العاطفة في الرابع والخامس، وكل موضع جاء فيه العطف فلجر جائز ولا عكس، وقد تصح جارة وعاطفة وابتدائية نحو:

[٧٨٢] ألقى الصحيفة كي يخفف رحله

والزاد حتى نعله ألقاه^(١)

فالحركات في (نعله)، وأقسام (حتى) ثلاثة، (عاطفة) و(جارة) وهي الناصبة للفعل و(ابتدائية).

قوله: (و(أو) و(إما)^(٢) و(أم))، [وهي لأحد الأمرين مبهماً]^(٣)، هذا القسم الثاني الذي يفيد أحد الأمرين لا بعينه، أمّا (أو) فهي في الخبر للشك أو الإبهام والتفصيل، وفي الأمر للإباحة والتخير، فالشك في الإخبار نحو: (جاء زيد أو عمرو)، والإبهام لما فيه ضرب من المصلحة أو غيرها نحو: ﴿أَتَلَهَا أَمَرْنَا إِلَيْهَا أَوْ تَهَارًا﴾^(٤) و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٥). و(جاءني زيد أو عمرو) إذا كنت عالماً بمن جاء قال لييد :

(١) البيت من الكلل، وهو للمتلمس في ملحقات ديوانه ٣٢٧، وينظر الكتاب ٩٧/١، وشرح أبيات سيويه ٤١١/١، وشرح المفصل ١٩/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٣٨/٢، والجنى الثاني ٥٤٧ - ٥٥٣، ومغني اللبيب ١٦٧، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١، وجمع الهوامع ١٧٧/٤، وخزانة الأدب ٢١٣ - ٢٤. والشاهد فيه قوله: (حتى نعله ألقاه) حيث يجوز في (حتى) ثلاثة أوجه الرفع على الابتداء، وألقاه أخبر من والجر على أن (حتى) حرف جر بمعنى إلى، والنصب على العطف بـ (حتى).

(٢) قل ابن هشام في المغني ٨٤ و (إما) عاطفة عند أكثرهم أعني إما الثانية في نحو قولك: (جاءني إما زيد أو عمرو) وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم في ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة). وينظر الجنى ٥٢٩.

(٣) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) يونس ٢٤/١٠: وتعلمه... حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قلaron عليها أتاه...^(٥)

(٥) الصافات ١٤٧/٢٧.

[٧٨٣] وهل أنا إلا من ربيعة أومضر^(١)

والتفصيل حيث لا شك ولا قصد إيهام نحو: (الاسم: معرفة أونكرة)،
(المحدثُ جسم أو عَرَضٌ)، وأما الأمر فالإباحة فيما أصله الحصر، نحو:
(خذ ديناراً أو درهماً) و(اضرب زيدا أو عمراً) ومنهم من عكس وظاهر
كلام المبرد^(٢) أنه المختار، وقال نجم الدين: ^(٣) إن حصل للمأمور بالجمع
بين الأمرين فضيلة فهي الإباحة، وفي الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم
أحدهما، وفي التخيير قل: والفرق بينهما: أن الإباحة يجوز الاقتصار بها
على أحد الفعلين، والجمع بينهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما ولا
يجوز الجمع.

وأقسام (أو) أربعة: عاطفة كهذه، ومعنى (بل) عند بعضهم، نحو: ﴿فهي
كالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٤) ومعنى (الواو) عند الأخفش^(٥)، والجرمي^(٦)
والفراء^(٧)، نحوقول النابغة:

(١) عجر بيت من الطويل، وصنعه

تمنى ابتلي أن يعيش أبوهما

وهو للبيد بن ربيعة العلوي في ديوانه ٢١٣، وينظر الأغاني ٣٠٥/١٥، وأملّي المرتضى ١٧٨،
٥٥٢، وشرح الرضي ٣٧٠/٢، وشرح شذور الذهب ١٩٨، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، وشرح القصائد
الشعر ٥١٣، وخزانة الأدب ٣٤٠/٤، ٦٨١-٦٩.

والشاهد فيه قوله: (من ربيعة أو مضر). حيث استعمل (أو) وإنما استعمل للإيهام مع علمه من أيهما
هو وهو من مضر وليس من ربيعة

(٢) ينظر المقتضب ١٤٨/١-١٤٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٠٧/٢، والنقل بتصرف وليس بالنص.

(٤) البقرة ٧٤/٢ وتعلمها: (ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة.....).

(٥) ينظر الجني ٢٣٠، ومعنى اللبيب ٩١.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢.

[٧٨٤] قالت ألا ليت هذا الحملُ لنا

إلى حملتنا أو نصفهُ فقد^(١)

أي ونصفه، لأنه حال لكلامها ب(إلى) وقالت:

[٧٨٥] ليت الحمل ليهِ إلى حملتيه _____

ونصفهُ قَلْبِيهِ تَمَّ الحملُ مِيسَهُ^(٢)

وبمعنى (إلا) أو (إلى) نحو: (هو قاتلي أو أفتدي منه)، (ولأرْمينك أو تعطيني حقي [١٤١] وأما (إمّا) فمعناها بمعنى (أو) في الخبر للشك، والإبهام، أو التفصيل وفي الأمر للإباحة، أو التخيير، فالشك: (جاء إمّا زيد وإمّا عمرو) إذا كنت غير عالم، والإبهام: ﴿وآخَرُونَ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَنْتَوِبُ عَلَيْهِمْ﴾^(٣). والتفصيل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٤). والإباحة: (جالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين) والتخيير (اضرب إمّا زيدا وإمّا عمراً)، إلا أنها أضعف في المعنى من (أو)، لأن الكلام معها مبني من أول وهلة على الشك، أو الإبهام أو التفصيل أو الإباحة، والتخيير بخلاف

(١) البيت من البسيط، وهو للتابغة الذبياني في ديوانه ٢٤، وينظر الكتاب ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والأغاني ٣٧/١، وشرح المفصل ٥٨/٨، ورصف المباني ٣٣٧-٣٣٨، وتذكرة النحلة ٣٥٣، ومغني اللبيب ٨٩، وشرح شواهد المغني ٧٥/١-٢٠٠، وشرح شذور الذهب ٢٩٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وجمع الهوامع ٦٥/١، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠-٢٥٣.

والشاهد فيه قوله: (إلى حملتنا أو نصفه فقد) حيث جعلت (أو) بمعنى الواو كما ذكر الشلح وهو عند الأنخس والجرمي والفراء وروي البيت كما ذكر ابن هشام بالواو (ونصفه) مما يقوي ذلك.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٧/١.

والشاهد فيه قوله: (إلى حملتيه) حيث استعمل (إلى) بمعنى (أو).

(٣) التوبة ١٠٦/٩.

(٤) الإنسان ٣/١٦.

(أو) فَلَكْ أَنْ تَبْنِي عَلَى الشَّكِّ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ، أَوِ التَّحْقِيقَ نَحْوُ: (جاء إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو) و(جاء زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو) ولأنه لا يعطف بها إلا مكروه، لأن الواو لازمة للأخيرة غالباً، ولهذا زعم بعض المحققين أنها غير عاطفة، وأن العطف بالواو التي معها، لأنها لو كانت عاطفة لم يجمع بين حرفي عطف في حالة واحدة، ولأن الأولى غير عاطفة، فما خص هذه بالعطف دونها والمعنى واحد، وضعف كلامه بأنه قد تحذف الواو نحو قوله:

[٧٨٦] يَالَيْتِمَا أَمَّا شَالَتْ نَعْلَتَهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ^(١)

فليس العطف في هذه الحالة إلا بـ (إمّا) وإذا بنيت لـ (إمّا) على (إمّا) وإمّا العاطفة للاسم على الاسم.

قوله: (وَأَم) ^(٢)، هي حرف عطف بسيط، قال ابن كيسان: ^(٣) أصلها (أو) فأبدلت الواو ميماً، ورد بأن من شرط البدل والمبدل منه عدم الاختلاف: نحو (عنان) و(أنان)، وأمّا (أو) و(أم) المتصلة بمعنى (أي) والمنقطعة مقدرة بعد الهمزة، ولكل منهما معان تختص به، أما ما تختص به

(١) البيت من البسيط، وهو للأخوص في ملحق ديوانه ٢٢١ وسعد بن قُرْطُ العبدى الحُنبُ الملقب بالحنيف في الحُنب ٢٨٤/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٧٢، وشرح الرضي ٢٧٢/٢، وتذكرة النحلة ١٢٠، ووصف المباني ١٨٥، والجنى الداني ٥٢٣، ومغني اللبيب ٨٥ وشرح شواهد المغني ١٨٧، وجمع الهوامع ٢٥٤/٥، وخزانة الأدب ٨٦١.

ويروى في بعض المصنفات: إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ وَإِمَّا إِلَى نَارٍ، مثل تذكرة النحلة ووصف المباني، ومغني اللبيب وجمع الهوامع.

والشاهد فيه قوله: (إِمّا) حيث حذفت الواو لكي لا يجمع بين حرفي عطف.

(٢) في الكافية المحققة ف أم بدل و أم.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٠٥.

(أم) تعين فيه المنقطعة نحو: ﴿الم﴾ تنزيل الكتاب لأرب فيه من رب العالمين، أم يقولون افتراه^(١). وحيث يكون العطف بين جملتين في باب التسوية في لفظ (سواء)، و(ما أبالي) فقط نحو: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، ولا أبالي أقمت أم قعدت) فإن كان بين مفردين تعينت الواو نحو: (سواء عليّ الخير والشر)، وجوز الخليل^(٢) في غير (سواء) وما (أبالي) أن تجري مجراهما فتذكر بعده نحو: (لأضربنه قام أم قعد) ومنه.

[٧٨٧] أطال فملى أم تنهى فاقصرا^(٣)

روي (أم) و(أو)، فإن جئت ب(أو) فأطال رباعي وإن جئت ب(أم) فأطال من الطول دخلت عليه همزة لأنها لا تكون قبل (أو)، وأما الذي تختص به فحيث تكون موضع حل، نحو: (لا أبالي أنك قمت أو قعدت) إذا قصدت الحل، وكان قبل المتعاطفين كلام تام ومنه:

[٧٨٨] إذا ما انتهى علمي تنهيت عنه

أطال فملى أو تنهى فاقصرا

وأما الذي تختص به (أو) وسائر المواضع تحتل (أو) و(أم) هذا منزه

(١) السجدة ١/٢-٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٤/٣، وشرح الرضي ٣٧٧/٢.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره.

إذا ما انتهى علمي تنهيت عنه

وهو لزيفة بن زيد العنري في الكتاب ١٨٥/٣، وينظر شرح أبيات سيويه ١٤٨/٢، والمقتضب ٣٠٢/٣.

وأما ابن الحاجب ٧٤٧/٢، وشرح الرضي ٣٧٧/٢، واللسان ملحة (نهى)

٤٥٦٤/١، والأشبه والنظائر ١٠٢/٤، وخزانة الأدب ١٧٠/١١-١٧٣.

والشاهد فيه دخول (أو) لأحد الأمرين، ورواية (أم) لا شاهد فيها لوقوع (أم) بعد همزة التسوية والشاهد

فيه جواز الإتيان بـ (أو) مجرّفة عن همزة بعد لا أبالي، ولا يجوز الإتيان بـ (أم).

الفارسي^(١) والمصنف^(٢)، قال نجم الدين: ^(٣) وقوع (أم) في التسوية^(٤) غالب لا واجب، والفرق بين (أو) و(أم) أن (أو) للسؤال عن أحدهما، فجوابه بـ(نعم) أو(لا) و(أم) المتصلة لطلب التعيين، فجوابه: زيد أو عمرو، فالسؤال عما قد عُلِمَ.

قوله: (المتصلة)، هي على ضربين، متصلة ومنقطعة، ومعنى الاتصال افتقار ما بعدها إلى ما قبلها، ومعنى الانقطاع أن الذي بعدها مستقل بنفسه ومنقطع عما قبله كـ(بل) وهي عاطفة جملة على جملة، وقد تعطف على مفرد عند ابن مالك^(٥) نحو: إنها لأبل أم شاء^(٦)، وقال أبو حيان: ^(٧) إنها غير عاطفة، لأن ما بعدها مستقل مستأنف، لذلك سميت منقطعة ومنفصلة، والفرق بينهما: أن المنقطعة تلزم بعدها الجملة لفظاً أو[ظ١٤١] تقديرًا، وقال الزمخشري^(٨) إن كان بعد الهمزة لم يجر حذف إحدى جزئي الجملة خشية اللبس بالمتصلة، وإن كانت في الخبر أوبعد

(١) ينظر شرح الرضي ٣٧٧/٢، والجنى الداني ٢٠٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٧.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٧٧/٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٣٧٥/٢: (وأما همزة التسوية، وأم التسوية فهما اللتان تليان قولهم: سواء، وقولهم: لا أبالي ومتصرفاته، نحو قولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد؟ فعند النحلة قولك: أقمت أم قعدت؟ جملتان في تقدير مفردتين، معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أي سواء عليّ قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك معطوف عليه وسواء خبر مقدم.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٤٣/٢، والجمع ٢٤٦/٥.

(٦) القول في سيويه ١٧٢/٣، والأصول ٢١٣/٢، والجنى الداني ٢٠٦، والمغني ٦٦، والجمع ٢٤٦/٥.

(٧) ينظر رأي أبي حيان في الجمع ٢٤٦/٥.

(٨) والعبارة في المفصل ٣٠٥ هي التالية: و (أم) لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً، تقول في للاستفهام أزيد عندك أم عمرو؟ وفي الخبر إنها لأبل أم شاء.

(هل) جاز الحذف، نحو: (إنها لإبل أم شاء)، وهل ضربت زيدا أم عمراً؟

قوله: (لازمة همزة الاستفهام)، يعني أن المتصلة لها شروط:

الأول: لزوم الاستفهام لفظاً نحو: (أزيد عندك أم عمرو)، أو تقديراً
نحو قوله:

[٧٨٩] لعمر ك ما أهدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمانياً^(١)

تقديره: أبسبع.

قوله: (على الأفصح)، إشارة إلى البيت وقيل: إنه قد جاءت (أم)

متصلة بعد هل شاذاً، نحو: (هل زيد عندك أم عمرو؟)

الثاني قوله: (يليهما أحد المستويين والآخر بعد همزة)، يعني إنه

يقع بعد (أم) مثل ما يقع بعد همزة من اسم وفعل وظرف وجملة، نحو:

(أزيد عندك أم عمرو) و(أزيد قام أم عمرو قاعد) فيجوز عند المصنف^(٢)،

وإشارة إلى خلاف سيبويه^(٣) وجماعته، فإنهم قالوا: لا يلزم الاستواء في

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦ وينظر الكتاب ١٧٥/٣، وشرح أبيات

سيبويه ١٥١/٢، والمقتضب ٢٩٤/٣، وأمثالي ابن الشجري ٣٦٦/١، وشرح ابن يعيش ١٥٤/٨، وشرح

التسهيل السفر الثاني ٧٤٢/٢، وشرح الرضي ٣٧٣/٢، ورحصف المباني ٤٥، والجنى الداني ٣٥، ومغني

الليبي ٢٠، وشرح ابن عقيل ٢٣٠/٢، وجمع الهوامع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١١-١٢٤، والرواية في ما

أطلعت عليه من مصادر بثمان و ليس بثمانيا.

والشاهد فيه قوله: (بسبع رمين الجمر أم بثمان) يريد أبسبع فحذف همزة الاستفهام قل المراهي في الجنى

٣٥. والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة لكثرة نظمها ونثراً.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٧.

(٣) ينظر الكتاب ١٧٠/٣-١٧١، ينظر شرح الرضي ٢٧٥/٢.

الاسميتين والفعليتين، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ صَاحِبُونَ﴾^(١). والممانع يجعل (أم) هنا منقطعة.

الثالث: قوله: (بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ومن ثمت)، يريد أنك في المتصلة قد علمت أن أحدهما عنده، ولكن طلبت تعيينه، فهي مقدرة، أي في جوابها (زيد وعمرو) بخلاف المنقطعة، فإن ما بعدها جملة مستقلة مقدرة بـ (بل).

قوله: (ضعف) (أرأيت زيدا أم عمرا) أي من حيث اشتراط أن يليها أحد المستويين، ضعف هذه المسألة وذلك إشارة إلى قول سيوييه^(٢)، وزاد السيد شرف الدين وقد ذكره الشيخ^(٣) في شرح المفصل أنه إذا عودل بين اسمين خبرهما واحد ولم يذكر بعد أم المتصلة نحو: أزيد عنك أم عمرو، فإن اختلف الخبران احتملت الإتيان والانقطاع نحو: أزيد عنك أم عمرو في الدار.

قوله: (ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون (نعم) أو (لا)). يعني من حيث إنهما لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين، لأن الجواب يطابق السؤال، لأنه لو أجيب بـ (نعم) لم يرد على ما قد عرفه السائل، أما (لا) فلا يجاب بها المتصلة.

(١) الأعراف ٩٣/٧ وعلمها: ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاكُمْ ادْعُوهُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ صَاحِبُونَ﴾.

قل الرضي بعد هذه الآية فلتقدم الفعلية وإلا لم يحز (ينظر شرح الرضي ٢٧٥/٢).

(٢) سبق تخريج قول سيوييه.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٠٩/٢ وأماله ٧٤٩/٢.

قوله: (والمنقطعة كـ (بل) و (الهمزة) يعني أن معنهما يخالف المتصلة لأنها في تقدير استفهام آخر، وإضراب عن الأول، ولهذا أجيب بـ (نعم) أو (لا) فإن أجيب بالتعيين فزيادة بيان، وهي تدخل حيث الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(١)، وقولك لشبح رأيت: (إنها لأبل) ثم حصل بعد ذلك شك فقلت: (أم شاء)^(٢)، مستأنفاً مضرباً عن الأول، وفي الاستفهام بـ (هل) سواء وليها أحد المستويين على كلام المصنف^(٣) نحو: (ضربت أزيداً أم عمراً) وحيث يقع بعدها مبتدأ أو خبر، أم مذكور مثل خبره، نحو: (أزيد عندك أم عمرو عندك)، وبغير كان ثلاثة مواضع، حيث يقع بعدها جملتان فعليتان نحو: (أقام زيد أم قعد عمرو) واسميتان والخبر متقدم فيهما، نحو: (أعندك زيد أم عندك عمرو)، أو اسميتان والخبر مختلف، نحو: (أزيد عندك أم عمرو في الدار) فلا تتميز المتصلة من المنقطعة في هذه المواضع إلا بالمعنى والقريظة.

قوله: (مثل: إنها لأبل أم شاء) هذا مثال للخبر تقديره: بل أهي شاء بـ (بل) والهمزة، وهو مذهب البصريين^(٤) أعني تقديره (بل) والهمزة في الاستفهام والخبر، والكسائي^(٥) لا يقدر إلا (بل) فقط، وبعض الكوفيين^(٦) قال: يُقَدَّرُ في الاستفهام (بل) فقط. وفي الخبر (بل) وقد تجوز

(١) السجدة ٣٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٢/٣، والمفصل ٣٠٥، وشرحه لابن يعيش ٩٨/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٤٢/٢، والجنى الداني ٢٠٦، والمغني ٦٦.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٢٧.

(٤) ينظر الجنى الداني ٢٠٥، ومغني اللبيب ٦٦.

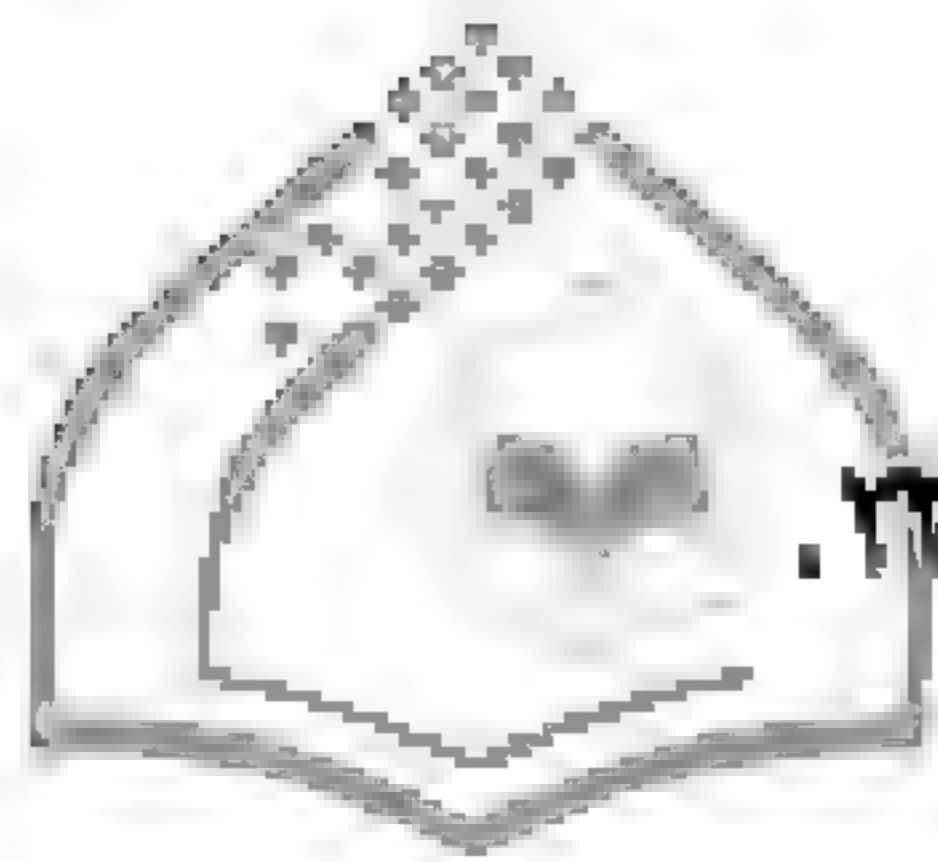
(٥) ينظر المغني ٦٧.

(٦) ينظر الجنى ٢٢٧، والمغني ٦٦.

الهمزة. وأقسام (أم) متصلة ومنقطعة واستفهامية عند أبي عبيد^(١) نحو:
[٧٩٠] أم هل كبير بكى لم يقض حاجته^(٢)

وزائلة عند أبي زيد^(٣)، وجعل منه ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا﴾^(٤).
قوله: (وإما) قبل المعطوف عليه، مكسورة الهمزة وروى قطرب^(٥)
فتحها، وروى (إيما) بإبدال أحد الميمين ياء وهي مركبة عند سيبويه من
(إن) الشرطية و(ما)^(٦).

(وَأَمَّا قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ (إِمَّا)) يَعْنِي إِذَا أَرَدْتَ الْإِثْبَانَ
بِ (إِمَّا) الْعَاطِفَةِ، وَجِبَ الْإِثْبَانُ بِ (إِمَّا) أُخْرَى قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ نَحْوُ:



(١) ينظر الجنى ٢٠٥، والمغني ٧٠، واللمع ٢٣٤/٥.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

إثْرُ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْيَوْمِ مَشْكُومٌ

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ٥٠ ينظر الكتاب ١٧٨/٣، والمفضليات ٣٩٧، والمقتضب ٢٩٠/٣، واللمع ١٨٢،
وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٧/٢، وشرح المفصل ١٥٣/٨، وشرح الرضي
٣٨٩/٢، والبحر المحيط ٣٧١/٥، ورصف المباني ٤٧٠، واللسان ملحة أمم ١٤٠/٨، وجمع الهوامع ٢٤٤/٥، وخزانة
الأدب ٢٨٦/٤، والمشكوم المجزئ، والشكم العطلة وقيل الجزء ينظر اللسان ملحة (شكم) ٣٣٦٢/٤، ويروى
عبرته بدل حاجته وقوله حيث يوردهما أكثر النسخة معاً

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم قبلها إذ نأتك اليوم مصروم

والشاهد فيه قوله: (أم هل) حيث دخلت (أم) منقطعة بعد هل.

(٣) ينظر الجنى الثاني ٢٠٦-١٠٧.

(٤) الزخرف ٥٢-٥١/٤٣ وتعلمها: الذي هو مهين ولا يكاد يبين.

(٥) ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٧٢/٢.

قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٥٠/٢ ونو تميم يقولون: قام أمّا زيد وأمّا عمرو وتبدل

الميم التي تليها - أي التي تلي الهمزة - ياء ثم قل في الصفحة ٧٥٢/٢ وأصل إمّا (إن) فزبدت عليها (ما).

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٦/٣، وينظر شرح الرضي ٢٧٢/٢.

(جاء إما زيد وإما عمرو)، لأن (إمّا) [و١٤٢] العاطفة موضوعة للشك من أول الأمر، وأجاز الكوفيون^(١) عدم الإتيان بها نحو قوله:

[٧٩١] ألم بدار قد تقادم عهدهما وإما بأموات ألم خيلها^(٢)

أي إما بدار وإما بأموات، وهو شاذ عند البصريين.

قوله: (جائزة مع (أو) إشارة منه إلى الفرق بين (أو) و(إمّا) يعني إذا جئت ب(أو) العاطفة جاز الإتيان ب(إمّا) قبلها، ولكن إذا أردت به الشك من أول الأمر، وحذفها إن لم تُردِّ نحو: (إمّا زيد أو عمرو)، (وجاء زيد أو عمرو).

وقوله: (ولا) و(بل)، وإلى هذا القسم الذي لأحد الأمرين بعينه أما (لا) فهي لإثبات الحكم للأول دون الثاني، وشرطها أن يكون ما قبلها موجباً صلحاً لتناول المعطوف، نحو: (جاء زيد لا عمرو)، أو أمر نحو: (اضرب زيدا لا عمراً)، وقد يأتي في النداء نحو: (يا زيد لا عمرو) ولا يجيء بعد النفي والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض، ولا تعطف بها الجملة الاسمية، ولا جملة الفعل الماضي ولا يصح: (جاء زيد لا

(١) ينظر رأي الكوفيين والبصريين في المجمع ٢٥٤/٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٠٧/٣، وينسب للفرزدق في ديوانه ١٧٢ وينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٠/٨، والمنصف ١١٥/٣، وأمثالي ابن الشجري ٣٤٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣، وشرح الرضي ٣٧٢/٢، ورصف المبانئي ١٨٥، والجنى الداني ٥٣٣، والمغني ٨٧، وشرح شواهد المغني ١٩٣/١، وجمع الموامع ٢٥٤/٥، وخزانة الأدب ٧٧١ - ٧٨. وتروى: وتهاض بدار كما في معاني الفراء، ويروى تلم بلم ألم وتهاض من هاض العظم كسره بعد الجبر. والشاهد فيه قوله (وإمّا بأموات) يريد تلم إمّا بدار وإمّا بأموات فحذف إمّا الأولى مستغنياً عنها بالثانية والبصريون يعلنون هذا شذوذاً ولا يجوزون إلا التكرير.

عمرو قام)، ولا (جاء زيد لا قعد)، وقد يعطف بها المضارع نحو: (أقوم لا أقعد)، وإذا كررت لزمت الواو وكانت العاطفة ^(١)، ولا زائدة نحو: (جاء زيد لا بكر ولا عمرو)، وأما (بل) فهي عكس (لا) للإضراب عن الأول، موجباً كان أو منفياً نحو: (جاء زيد بل عمرو)، (وما جاء زيد بل عمرو)، والإضراب عن الأول إما لغلظ نحو: (جاء زيد بل حمار) أو لعرض نحو: (الدار لزيد بل لعمرو)، أو لإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا مَنِيحًا بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ ^(٢)، ﴿اتَّوَصَّاهُ بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ ^(٣). أو لكون الثاني مغنياً نحو: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ ^(٤). أو أهمّ نحو: (زيد قادم بل الأمير قادم)، ﴿سَيُخْزِمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ بَلْ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ﴾ ^(٥) وقد يراد لا قبل (بل) في الإثبات والنفي، ومعناها راجع إلى ما قبلها نحو: (قام زيد لا بل عمرو)، فلا نفي لقولك: (قام زيد لا لما يعد بل)، ولولم تجيء كانت الجملة الأولى مسكوتاً عنها تحتل الصلح والكذب، وإذا دخلت على النفي كانت مؤكدة نحو: (ما جاء زيد لا بل عمرو).

قوله: (و) [لكن لأحدهما معيناً] ^(٦) (ولكن) لازمة للنفي، يعني لا

(١) هذه العبارة من بداية شرح قوله (لا بل) إلى قوله العاطفة منقولة عن شرح الرضي دون عزو مع

نصرف يسير ٢٧٢/٢.

(٢) الأنبياء ٢٧٢١.

(٣) الذاريات ٥٣/٥١.

(٤) النمل ٦٧/٢٧ وتعلمها ﴿بَلْ ادْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ مِنْهَا فِي شَكٍّ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾.

(٥) القمر ٤٥/٥٤-٤٦ وتعلمها ﴿..... وَالسَّاعَةُ أَهْمَى وَأَمْرٌ﴾.

(٦) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

تفارقة، لأنها للاستدراك وأجازها الكوفيون^(١) في الموجب ولا حجة لهم،
والعطف بها إن كان في المفردات لم تعطف بها إلا بعد نفي ما قبلها
لفظاً، سواء كان بـ (ما) أو بـ (لا) أو بـ (ليس) وإنما لزم ما قبلها، لأنها
موضوعة للمغايرة، و(شرط) مغايرة ما قبلها لما بعدها نفياً وإثباتاً من
حيث المعنى، لا من حيث اللفظ^(٢) فقط فهي واقعة في جميع أنواع
الكلام، حتى حصلت المغايرة خلا الاستفهام والترجي والنهي والعرض
والتخصيص^(٣)، والمغايرة لا تكون إلا بنفي الجملة الأولى، لأن النفي
للأحداث لا للجثث، نحو: (ما جاءني زيد لكن عمرو)، وتقديره: جاء،
وإن كان في الجملة فلا بد من اللفظ المنفي لفظاً أو معنى، لكن يجوز أن
يكون المنفي لفظاً قبلها نحو: (لم يقم زيد لكن قام عمرو)، وبعدها نحو:
(قام زيد لكن لم يقم عمرو)، ومثل نفي المعنى: (قام زيد لكن عمراً
قعد)، وقال الجزولي^(٤): هي في الجمل مخففة من الثقيلة وليست عاطفة،
وقال يونس^(٥): هي المخففة مطلقاً وعامل ما بعدها فعل مقدر حذف
لدلالة الأول عليه لجواز دخول الواو عليها، وتشكل عليه حيث يليها
المجرور نحو: (ما مررت بزيد لكن عمرو) وأما إذا دخلت عليها الواو
فالعطف بها لا يذكر ودخول لكن معها للاستدراك فقط.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٨٢.

(٢) هذه العبارة منقولة عن شرح الرضي ٢٧٩٢ دون عزو.

(٣) ينظر شرح الرضي، والعبارة منقولة عنه في ٢٧٩٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٨١/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٧٩٢.

حروف التنبيه

قوله: (حروف التنبيه) كان الأولى أحرف التنبيه، لأنها جمع قلة، وإنما سميت حروف تنبيه لأنها وُضِعَتْ لإيقاظ المخاطب، ولهذا قيل في حدها هي الأحرف الداخلة على المفرد، والجملة لإيقاظ المخاطب.

قوله: ((ألاً)) و((أماً)) و((ها))، يعني أنها بلا حدٍّ، وزاد ابن مالك^(١) [يا]^(٢) وأكثر ما يليها عنده منادى أو فعل أمر أو غن أو تقييل، نحو: (يا زيد) و﴿ألاً ينجنوا﴾^(٣) و﴿يَالْيَتْمَى كُنْتَ مَقْتُومًا﴾^(٤) [يا رب مكروب]^(٥)

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب، وغيره يجعله للنداء والمنادى محذوف نحو: (هما والله) و(يا والله) و(أم) و(أماً) و(ألاً) لا تدخلان إلا على جملة، ولها الصدر لثلاث يفتوت الغرض وهو إيقاظ المخاطب من أول الأمر، وكثرت (ألاً) مع النداء، و(أماً) مع القسم ﴿الْأَيْسَجُنُوا﴾ وقوله:

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢٠١/١ وما بعدها وشرح الرضي ٣٨١/٢.

(٢) زيلة يقتضيها السياق.

(٣) التمل ٢٥٤/٧، ولتخريج القراءة ينظر السبعة ٤٨٠، والكشف ١٥٧/٢ وما بعدها، وحجة القراءات ٥٣٦، وما بعدها.

(٤) النساء ٧٣/٤، وتعلمها: ﴿... فلفوز فوزاً عظيماً﴾.

(٥) جزء من بيت سبق تخريجه.

[٧٩٣] أما والذي أبكى وأضحك والذي

أملت وأحيا والذي أمره الأمر^(١)

[ظ ١٤٢] وقد جاءت (أما) بمعنى (حقاً) فتفتح (أن) بعدها نحو: (أما أن

زيداً قائم)، وأما (ها) فلازمة للإشارة، فإن دخلت على جملة فلها الصدر،

نحو: (هذا زيد قائم)، وكذا يقع فضلاً نحو:

[٧٩٤] ها إن عذرة إن لم تكن نفعت

فإن صاحبها قد تله في البلد^(٢)

وإن دخلت على اسم الإشارة مفردة صارت كجزء منها، نحو: (هاتنا

وهذا) ولا يجب لها الصدر، وقد يفصل بينها وبين الإشارة بالمضمر، نحو:

﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآ﴾^(٣) وبالقسم نحو: (ها الله ذا) وب (إن) نحو: (ها إن عذرة)،

و(بالواو) نحو:

[٧٩٥] فقلت لهم هنا لها وذا ليا^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٨١/٣٣، وينظر المفصل ٣٠٩، وشرح أشعار

الهذليين ٩٥٧/٢، وشرح المصنف ١٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٣٠، وشرح المفصل ١١٤/٨،

ورصف المباني ١٨١، ومغني اللبيب ٧٨، وشرح شواهد المغني ٢١٠/٨، وجمع الهوامع ٣٧٤.

والشاهد فيه قوله: (أما) حيث جاءت (أما) للاستفتاح والتنبيه قبل القسم.

(٢) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٨، وينظر المفصل ٣٠٧، وشرح شافية ابن

الحاجب ١٨٠/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٦/٨، وشرح المفصل ١١٣/٨، وشرح الرضي ٣٨٠/٢،

والجني الداني ٣٤٩، واللسان ملة (عذر) ٢٨٥٤/٥، وخزانة الأدب ٤٥٩/٥.

ويروى: (ها إن) حيث جاءت (ها) للتنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل، وهذا قليل.

(٣) آل عمران ١١٩/٣، وتعلمها: ﴿تَحْبُونَهُمْ وَلَا يُجْبِرُونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ...﴾.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا

وهو لليد بن ربيعة في ملحقات ديوانه ٣٦٠، وينظر الكتاب ٣٤٥/٢، والمقتضب ٣٢٢/٢، وسر صناعة الإعراب

ولا يجوز دخولها في جملة ليس فيها اسم الإشارة عند الخليل^(١) وجوز
الزنجشري^(٢) وغيره دخولها على غير اسم الاستفهام، نحو: (ها أنتم هؤلاء)
ولو كان أنتم فصلاً لم تُعد بعد (أنتم)، وهذه الأحرف دخولها عام في
الأسماء والأفعال والحروف، وأقسام (ألا) ثلاثة: للتنبيه كهذه، ومركبة من
(لا) النافية بعد همزة الاستفهام، وقد تقلمت في باب (لا) وللتحضيض.

[٧٩٦] ألا رجلاً جزاه الله خيراً^(٣)



٣٤٤/٨، والمفصل ٣٠٨، وشرح المفصل ١١٤/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٣٨، وشرح الرضي ٣٨٠/٢،
والجمع ٣٦٤/٨، وخزانة الأدب ٤٦٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (ها وذا ليا) يريد وهذا لي فصل بين (ها) و (ذا) بالواو.

(١) ينظر الكتب ٣٥٤/٢، وشرح الرضي ٣٨٠/٢.

(٢) ينظر المفصل ٣٠٩، وقل فيها (وأكثر ما تدخل (ها) على أسماء الإشارة والضمائر...) وينظر شرح

المفصل ١١٤/٨ وما بعده وشرح الرضي ٣٨٧/٢.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه

يدل على محصلة تبييت

وهو لعمر بن قيس أو قيس الرازي، ينظر الكتب ٣٠٨/٢، ونوادير أبي زيد ٥٦، وشرح المفصل ١٠٧/٢،

وأملّي ابن الحاجب ١٦٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٦٤٦/٢، وتذكرة النحلة ٤٣، وشرح

الرضي ٣٦٢/٨، ورصف المياني ١٦٦، والجنى اللاني ٣٢٨، ومغني اللبيب ٣٦٦، وشرح شواهد المغني ٢١٤/٨ -

٢١٥، واللسان ملة (حصل) ٩٠٧/٢، والخزانة ٨٩/٤ - ١٨٣.

والشاهد فيه قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت (ألا) للعرض والتحضيض، ومعناها طلب الشيء، لكن

العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث، ويروى (ألا رجل).

حروف النداء

قوله: (حروف النداء)، كان الأولى أحرف النداء، وزعم بعضهم أنها أسماء أفعال لتمام الكلام بها مع المنادى، وضعف بأن التمام لنيابتها مناب الفعل.

قوله: ((يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) و(الهمزة)) هذا [وذكر]^(١) الشيخ خصة^(٢) وهو مذهب الأكثر، وزاد الزنجشيري^(٣) و(وا)، وبهمزة للندبة، والكسائي والفراء^(٤) بهمزة وألف.

قوله: ((يا) أعمها) يعني يستعمل في القريب والبعيد والندبة، لأنها أم حروف النداء، وقال الزنجشيري: ^(٥) هي للبعيد ونودي بها للقريب نحو: (يا الله ويا رب) لاستقصار الداعي لنفسه، واستبعاده^(٦) لظان القبول.

قوله: ((أيا) و(هيا) للبعيد) يعني لا ينادى بهما القريب قال:

(١) ما بين الخاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٨.

(٣) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٤) ينظر رأي الفراء معاني القرآن للفراء ٢٩٧/٢، والكسائي في الجنى الثاني ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٥) ينظر المفصل ٣٠٩.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٨١/٢، والجملتان منقولتان عنه بدون إسناد والمغني نفسه في المفصل ٣٠٩.

[٧٩٧] أي ظيئة الوَعَسَاء بين جُلَاجِل^(١)

وقال:

[٧٩٨] هيا أمَّ عمرو هل لي اليومَ عندكم

بغية أبصر الوشلة سبيل^(٢)

قوله: (وأيُّ والهمزة للقريب) عكس (أيا) و(هيا) لا ينحى بهما

البعيد قال:

[٧٩٩] ألم تسمعي أيَّ عبدٍ في روتق الضحى

بكلة حماماتٍ هنَّ هليل^(٣)

وقوله:

[٨٠٠] أعبداً حل في شعبي غريباً أؤملاً أبالك واغتراباً^(٤)



مركز تحقيقات كتابت وعلوم اسلامی
وبین النقا أنت أم أم سالم

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٥٠، وينظر الكتب ٥٥٧٣، وشرح أبيات سيويه ٢٥٧٢، والمقتضب ١٦٢٣٨، والخصائص ٤٥٨٢، والأغاني ٣٠٩١٧، والإنصاف ٤٨٢٢، وأملی ابن الحاجب ٤٥٧٨، وشرح المفصل ١١٩٩، ورصف المباني ١١٩ - ٢١٥، والجني الداني ١٧٨، واللسان ملحة (أ) ٣٨، وجمع الهوامع ٣٥٣، وخزانة الأدب ٢٤٧٥.

والشاهد فيه قوله: (أأنت) حيث أدخل الألف بين الهمزتين كراهية لاجتماعهما.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحلة ٦٨٤، وينظر الجني الداني ٥٠٧، وجمع الهوامع ٣٧٣.

والشاهد فيه قوله: (هيا أمَّ عمرو) حيث جاء (هيا) حرف نداء للبعيد.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثيرة عزة في ديوانه ٤٧٤، وينظر رصف المباني ٢١٤، ومعني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المعني ٢٣٤٨، واللسان ملحة (روتق) ١٧٤٥٣، وجمع الهوامع ٣٧٣، والدرر ١٦٣، ويروي هدير بئله هليل.

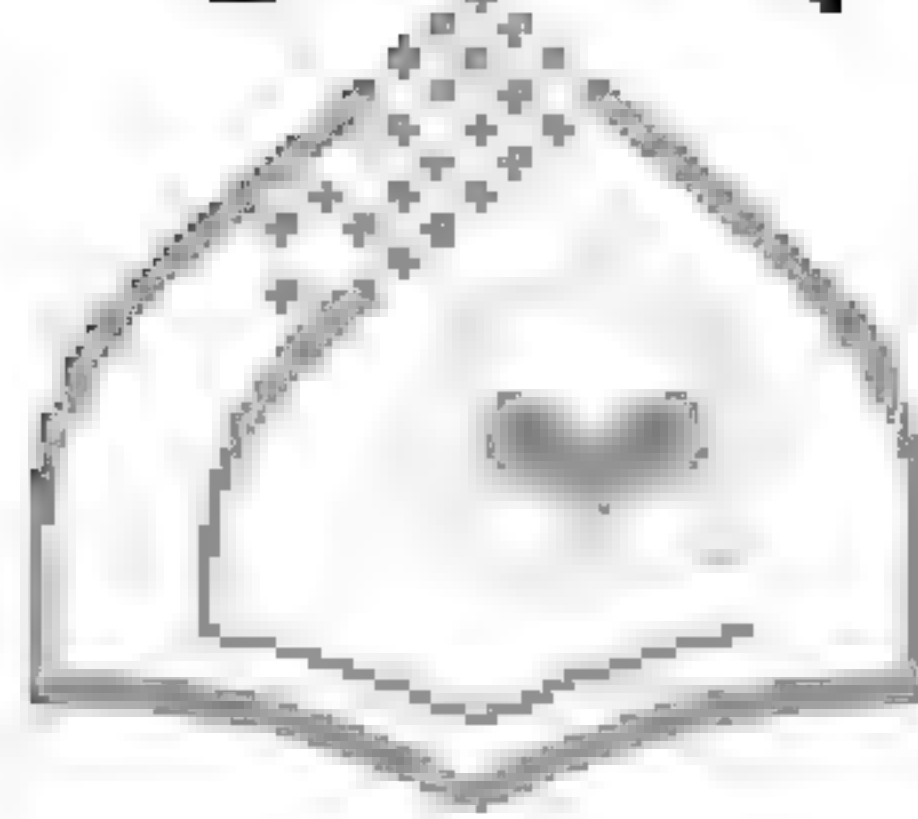
والشاهد فيه قوله: (أيَّ عبدٍ) حيث جلت (أي) حرف نداء للقريب.

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، وينظر الكتب ٢٣٦٨، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٧٢، =

وأما (وا) فهي مختصة بالندبة، نحو: (وا زيدا) وألحقها الزمخشري^(١) بحرف النداء لاختصاصها ببعض أحكامه، وأجاز بعضهم دخولها في النداء نحو:

[٨٠١] وافقعا وأين مني فقعا أيلسي يأخذها كروس^(٢)

وهذا التقسيم للمبرد^(٣) اختاره الشيخ^(٤)، وأما سيويه^(٥) فجعل الهمزة للقريب وحدها، و(أي) و(أيا) و(هيا) كلهن للبعيد، وابن برهان جعلها ثلاث مراتب: الهمزة للقريب، وأي للمتوسط، وأيا وهيا للبعيد، واتفق النحاة على جواز نداء القريب بما هو للبعيد على جهة التأكيد ومنعوا العكس، لأنه خلاف وضعه.



در تحقیق کتب پیر محمد حسینی

وشرح أبيات سيويه ٩٨/١، والأغاني ٢١/٨، وجمهرة اللغة ١١٨١، ووصف المباني ٦٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح التصريح ٣٣١/٨. والشاهد فيه قوله: (أعينا) حيث جعلت الهمزة حرف نداء للقريب. (١) ينظر الفصل ٣٠٩.

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في المقاصد النحوية ٢٧٢/٤، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢، وجمع الهوامع ٣٦/٣. والشاهد فيه قوله: (وافقعا) حيث جعلت (وا) التي للنداء للندبة.

(٣) ينظر المقتضب ٢٦٧/٤ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٢٨.

(٥) ينظر الكتاب ٢٣٠/٨.

حروف الإيجاب

قوله: (حروف الإيجاب) إنما سميت حروف إيجاب نظراً إلى (بلى) و(إي)، لأنهما يوجبان النفي، وتسمى حروف التصديق نظراً إلى (نعم) و(أجل) و(إن).

قوله: (نعم)^(١) فيها لغات أفصحها (نعم) كوزن (فرس) وبعدها كوزن (كتف) وبعدها (نعم) كوزن إبل، وبعدها (نعم) بقلب العين حاء مفتوحة.

مرکز تحقیق کتب وعلوم اسلامی

قوله: (مقررة لما سبقها) أي تثبته كما هو، نفيًا كان أو إثباتًا، استفهامًا كان أو خبرًا، جملة فعلية أو اسمية، يقول القائل: (أجاء زيد) فتقول: (نعم ما جاء زيد) فتقول: (نعم، أقام زيد) فتقول: (نعم، ألم يقم زيد) فتقول: (نعم) لكنها لا تكون إلا في جواب الاستفهام بالأسماء، لا تصح نعم في جواب من قام؟^(٢) وإنما تختص في جواب الاستفهام بالحروف [و١٤٣] وهي (الهمزة) و(هل) و(أم).

(١) ينظر لغات نعم في اللسان ملحة نعم ٤٤٨٣/٦، وشرح الرضي ٣٨٢/٢.

(٢) قل الرضي في شرحه ٣٨١/٢ - ٣٨٢: ف (نعم) بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأن التصديق إنما يكون للخبر، والأولى أن يقل: هي بعد الاستفهام لإثبات ما بعده أداة الاستفهام نفيًا كان أو إثباتًا ومن ثم قل ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب (ألسن بربكم) نعم لكان كفرًا فيصح بهذا الاعتبار أن يقل لها حرف الإيجاب أي إثبات ما بعد حرف الاستفهام).

قوله: (بلى) فيها لغتان التفخيم والإمالة^(١).

قوله: (مختصة بإيجاب النفي) يعني أنها تنقض النفي الذي قبلها إلى الإيجاب، وهي تدخل في الخبر والاستفهام المنفيين فقط نحو: (ما قام زيد) فتقول: (بلى قد قام) أو (لم يقم) فتقول: (بلى أي قد قام) ومنه ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾^(٢) أنت ربنا، قال ابن عباس: فلو قالوا: (نعم) لكان كفرًا هذا في اللغة، وأما العرف يقتضي بخلاف ذلك، ألا ترى إذا قل قائل: أليس لي عندك درهم؟^(٣) فقلت: (نعم) لزمك الإقرار عرفًا لا لغة، وجوز بعضهم إيقاع (نعم) موقع (بلى) فيجوز أن تقول: نعم في جواب ألسن ربكم؟ تقديره: نعم أنت ربنا و﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٤) نقول: نعم أنت شرحت صدري، وعليه قوله:

[٨٠٢] أليس الليل يجمع أم عمرو

وإيانا فذاك بنا تلامي

نعم وتسرى الهال كمسا أراه

ويعلوها النهار كمسا علانسي^(٥)

(١) ينظر اللسان مائة (بلا) ٣٥٨/١.

(٢) الأعراف ١٧٢/٧.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٢٨، وشرح الرضي ٣٨٢/٢، ورفض المباني ٤٢٦، والمغني ١٥٤.

(٤) الشرح ٧٩٤.

(٥) البيتان من الوافر، وهما لـ جندب بن مالك في أسالي القلي ٢٨٢/٨، وينظر سمط اللالي ٦١٧ - ٩٦١،

ومعجم البلدان ٢٢٣/٢، مائة (حجر)، وشرح الرضي ٣٨٣/٢، ورفض المباني ٤٢٧، والجنى الدانسي ٤٢٢ -

٤٢٣، ومغني اللبيب ٤٥٣، وشرح شواهد المغني ٤٠٨/١.

والشاهد فيهما أنَّهُ (نعم) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي فكأنه قل: إن الليل

يجمع أم عمرو وإيانا نعم.

ووجهه أن الهمزة للإنكار، وقد دخلت على النفي، فصار معنى الإيجاب مبني على تقرير مدلول الهمزة مع حرف النفي، وابن عباس بنى على كون (نعم) تقرر لفظ ما بعد الهمزة، فلا تناقض بين القولين، وبعضهم أجاز استعمال (بلى) بعد الإيجاب كـ (نعم) واحتجوا بقوله:

[٨٠٣] وقد بَعُلْتُ بالوصل بيني وبينها

بلى إن من زار القبور ليعبد^(١)

وقال الفراء: ^(٢) أصلها (بل) زيد عليها قبل الوقف، ولهذا كانت للرجوع عن النفي كـ (بلى).

قوله: (و (إي) إثبات بعد الاستفهام) يعني لا تستعمل على المختار إلا بعد الاستفهام في المثبت، نحو: (هل زيد قائم) فتقول: (إي والله) قال ابن مالك: ^(٣) هي بمعنى (نعم)، فتدخل على ما تدخل عليه نعم.

قوله: (وفي ^(٤) القسم) يعني لا تكون إلا في القسم الموجب نحو: (أزيد قائم)، فتقول: (إي والله)، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ ^(٥) ولا يصح دخولها على فعل القسم، لا تقول: (إي أقسمت بربي)، ولا يكون المقسم بعدها إلا لفظ الجلالة أو الرب ولعمري، وإذا دخلت على

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضي ١٩٤/٢، وينظر شرح الرضي ٣٨٢/٢، وخزانة الأدب ٣١٠/١١.

والشاهد فيه قوله (بلى) حيث استعمل بلى لتصديق الإيجاب وذلك شك والقياس استخدام (نعم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٨٢/٢، والعبارة نفسها عند الرضي.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٨٣/٢.

(٤) في الكافية المحققة (ويلزمها) بذلك (في).

(٥) يونس ٥٣/١٠، وتعلمها ﴿... إنه الحق وما أنتم بمعجزين﴾.

لفظ الله فلها ثلاثة أحوال، مع واو القسم، ومع ها التنبيه، ومتصلة بلفظ الله، فإذا دخلت على واو القسم فإنها ساكنة، ولفظ الله مجروراً بالواو، وإن دخلت على ها التنبيه فهي ساكنة، وفي ياء (أي) للتنبيه أربعة أوجه، الأول: إثبات ألف ها وحذف همزة الله [والثاني] ^(١) الجمع بين ساكنين، وفتحها للمبالغة في حذف الهاء للساكنين، كما في ﴿وَمَا لَلَّهِ بِغَافِلٍ﴾ ^(٢)، الثالث: إثبات ألفها وقطع همزة الله ^(٣)، الرابع: حكاها أبو علي، قلبت ألفها همزة مفتوحة، وهي مرتبة في القوة على ترتيب الأوجه ^(٤)، ولفظ الله مجرورة لنياحة حرف التنبيه مناب حرف القسم، وإن دخلت على لفظ الله مجرداً عنهما فهو منصوب بفعل القسم المقدر في (يا) أي ثلاثة أوجه: حذفها للساكنين وفتحها تبييناً لحرف الإيجاب، وإثباتها مع الملة والجمع بين ساكنين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة.

قوله: (و) (أجل) و (جئ) و (إن) تصديق للمخبر، يعني أنها تستعمل في الإخبار خاصة منفيها ومثبتها، استعمال (نعم) ولا يصح استعمالها في الطلب، كالاستفهام والأمر والنهي ^(٥) وقال الأنحفش: ^(٦) (نعم) أحسن من (أجل) في الاستفهام، و (أجل) أحسن من (نعم) في

(١) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البقرة ٧٤/٢، وتعلمها: (...) وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون).

(٣) هذه الأوجه الأربع ذكرها الرضي في شرحه ٣٨٣/٢، ولم يعزها الشارح إليه.

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ٣٥٠: (وإذا وليها واو القسم تعين إثبات يائها، وإذا حذف الخافض فقل

إي الله جاز فيها ثلاثة أوجه، الأول: حذف الياء الثاني: فتحها الثالث: إثباتها ساكنة ويفتقر الجمع

بين الساكنين)، وعبرة الشارح مأخوذة عن الجنى بتصرف دون عزو، والنص ما أثبتته.

(٥) ينظر شرح الرضي فبالعبارة منقولة عنه دون إسناد ٣٨٣/٢.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٨، وشرح الرضي ٣٨٣/٢.

الخبر، فجوز مجيئها في الاستفهام، وفي جَر كسر الراء وفتحها، فالكسر على الأصل والفتح للتخفيف، وعليه:

[١٨٠٤] أَجَلٌ جَرَّ إِنْ كَانَتْ أُيِّحَتْ دَعَاثِرُهُ ^(١)

روي يفتح الراء وقد ينوب مناب القسم نحو: (جِرَ لأفعلن) وهي حرف عند المصنف ^(٢) وجماعة، وعند سيبويه ^(٣) اسم يعني حقاً، وقل عبد القاهر: اسم فعل بمعنى أَعترف، وبنيت على الكسر كـ (هيهات) وقيل: ظرف وبني لعله تُمكنه، والمعنى: لا أفعله أبداً، و(إِنْ) بمعنى (نعم) هو قول سيبويه ^(٤) والأخفش ^(٥) واستدلوا بقول ابن الزبير (إِنْ [ظ١٤٣] وراكبها) ^(٦) وقول الشاعر:



(١) عجز بيت من الطويل، وعجزمة

فقل على الفردوس أول مشرب

وهو لمضرس بن ربيعي في ديوانه ٧٦، وينظر معاني القرآن للفراء ١٢٢/٢، وينظر المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ١٢٢/٨ - ١٢٤، وشرح الرضي ٣٨٣/٢، والجنى الداني ٣٦٠، ومغني اللبيب ١٦٢، وشرح شواهله للسيوطي ٣٦٢/١، ولسان العرب ملحة جبر ٧٣٧/١، وخزانة الأدب ١٠٣/١٠ - ١٠٦. ودعاثره مفردا دعثور ودعثرة وهو الخوض المتلهم والفردوس: موضع. والشاهد فيه قوله (أجل جبر) حيث استعملها حرف تصديق بمعنى نعم في غير القسم وكذلك أجل توكيداً لفظياً.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢٨، ورصف المجاني ٢٥٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٨٦/٣. قل ابن مالك فيما نقله عنه المراتي في الجنى الداني ٤٣٣: (جبر) حرف بمعنى (نعم) لا اسم بمعنى حقاً، لأن كل موضع وقعت فيه جبر يصلح أن تقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقاً، فلحقها بـ (نعم) أولى...

(٤) ينظر الكتاب ١٥٧/٣.

(٥) ينظر الجمع ١٨٨/٢.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٨٧/٢، وشرح المصنف ١٢٨، وشرح الرضي ٣٨٣/٢، والمغني ٥٧.

[٨٥] ويقلن شيبٌ قد علاك وقد كبرت فقلت إنه^(١)
وجعل بعضهم منه ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجِّنٌ﴾^(٢) وأنكر أبو عبيدة^(٣) وجماعة من
النحاة كونها بمعنى (نعم) لأنه قد ثبت لها نصب الاسم ورفع الخبر فلا
تخرج عنه إلا بدليل قاطع، وتأولوا ما ورد، أما (إِنْ وَرَاكِبُهَا) فهي للتأكيد،
وحذف اسمها وخبرها، وهو جائز كما حذف الفعل والفاعل مع (قد) في
قوله: (وكان قد) أي (وكان قد زالت) وكما حذف الشرط والجواب
في قوله:

[٨٦] قالت بنت العم: يا سلمى وإن
كن فقيراً معلماً قالت: وإن^(٤)
وأما فقلت إنه: فالهاء اسم (إِنْ) لا هاء السكت والخبر محذوف.

(١) البيت من مجزوء الكلل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦، وينظر الكتاب ١٥٧٣ -
١٦٢/٤، وشرح أبيات سيويه ٢٧٥/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٩٢/٢ - ٥١٦، وجمهرة اللغة ٦١، وشرح
التسهيل السفر الأول ٥٨٧/٢، وأمالى ابن الجلب ٣٥٤/٨، ووصف المباني
٢٠٠ - ٢٠٤، والجنى الثاني ١١٩ - ١٢٤، ومغني اللبيب ٥٧، وشرح شواهد المغني ١٣٧/٨، والخزانة
٢١٢/١١ - ٢١٦.

والشاهد فيه قوله: (فقلت إنه) حيث جاءت (إنه) بمعنى أجل.

(٢) طه ٦٣/٢٠، وتعلمها: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجِّنٌ﴾ ومن جعل (إِنْ)
بمعنى (نعم) في الآية المبرد ينظر البحر المحيط ٣٣٨/٨، ومغني اللبيب ٥٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٥٦.

(٤) الرجز، لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٦، وينظر وصف المباني ١٨٩، ومغني اللبيب ٨٥٢، وشرح شواهد المغني
٩٣٧/٢، وجمع الهوامع ٦٢/٢ - ٨٠، وخزانة الأدب ١٤/٩ - ١٦، والمقاصد النحوية ١٠٤/١.
والشاهد فيه قوله: (قالت: وإن) حيث حذف الشرط والجواب بعد (إنه) والتقدير: وإن كان كذلك رضيته
أو تزوجته.

حروف الزيادة

قوله: (حروف الزيادة) سميت بذلك لأنها قد تأتي زائلة^(١) أبداً، والكوفيون^(٢) يسمونها حروف الحشو والصلة^(٣)، واختلف ما معنى كونها زائلة؟ ف قيل: ليس تحتها معنى مستجد سوى التأكيد، وهي لا تخرج عنه، وإلا لزم الحشو أو اللغوفي كلام الله والكلام الفصيح، وقيل: ليس تحتها معنى أصلاً، وإنما أتى بها لتحسين الكلام كتكوين الترم، أو لإقامة النظم، أو لإزالة لبس نحو: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ﴾^(٤) لولم تزد (لا) لاجتماع لامان.

قوله: (فإن) لها أربعة معان: مخففة وشرطية ونافية وزائلة، فالزائلة في مواضع ثلاثة:

الأول قوله: (مع ما النافية) لتأكيد النفي نحو: (ما إن زيد قائم) قال:

(١) قل الرضي في شرحه ٣٨٤/٢: (قيل إنما سميت زائلة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئاً لما لم تعبر فائدها العرضة الفائلة الحاصلة قبلها)، وينظر شرح المصنف ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٨/٨.

(٣) قل ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٨/٨: (يريد بالصلة أنها زائلة، ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى).

(٤) الحديد ٢٩/٥٧، وتعلمها: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾.

[٨٠٧] فما إن طبناجين ولكن منيانا ودولة آخرينا^(١)
 وقال القراء: ^(٢) هي النافية دخلت على ما النافية تأكيداً لها لا للنفي.
 قوله: (وقلت مع المصدرية) أي وقلت زيادة (إن) المكسورة مع (ما)
 المصدرية، نحو: (انتظرنني ما إن جلس القاضي) ^(٣) أي مدة جلوسه.
 الثالث قوله: (ولما) أي وقلت زيادتها مع لما، نحو: (لما إن جلستُ
 جلست). قوله: (وأن) لها معان أربعة، مخففة ومصدرية ومفسرة وزائدة،
 وزاد الكوفيون ^(٤) شرطية، فالزائدة في مواضع:
 الأول قوله: (مع لما) نحو: ﴿فلما إن جاء البشير﴾ ^(٥) وهو كثير.

الثاني قوله: (وبين لو والقسم) ^(٦) نحو: (والله أن لو قمت لقمت)، هذا
 مذهب سيبويه ^(٧) وجهور النحاة، وجعلها السيرافي موطئة للقسم كاللام
 في: (والله لو قمت لأقومن) لازائدة، وقال أبو حيان: ^(٨) هي مخففة من

(١) البيت من الوافر، وهو لقروة بن مسيك في شرح أبيات سيبويه ١٠٢/٢، وينظر الكتاب ١٥٣/٣.
 والمقتضب ٥٧٨، والخصائص ١٠٨/٣، وشرح المفصل ١٢٩/٨، وشرح الرضي ٣٨٤/٢، ووصف
 المباني ١٩٢، والجنى الداني ٣٢٧، والمغني ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨٧٨، وهمع الهوامع ١١٧/٢، وخزانة
 الأدب ١١٢/٤ - ١١٥.

والشاهد فيه قوله: (ما إن طبناجين) حيث زيدت (إن) بعد (ما) تأكيداً فكفتها عن العمل.

(٢) ينظر معاني القرآن للقراء ٣٧٤/١، والمفصل ٣٦٢، وشرحه لابن يعيش ١٢٨/٨.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) ينظر الجنى ٢٣٣.

(٥) يوسف ٩٦/٢ وتعلمها: ﴿..... ألقه على وجهه فلرند بصيراً.....﴾.

(٦) ينظر المغني ٥٠.

(٧) ينظر الكتاب ٢٢٢/٤.

(٨) ينظر البحر المحيط ٣٤٤/٨.

الثقيلة مثلها في ﴿وَأَلْوَاسِنَّمَاوَا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾^(١) والتقدير: (والله أن لو قمت لقمت).

الثالث قوله: (وقلت مع الكاف) أي قلت زيادة (أن) مع كاف التشبيه، نحو:

[٨٨] كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٢)

في رواية جر ظبية.

قوله: (و) (ما) مع (إذا) و(متى) و(أي) و(أين) وإن شرطاً) تزداد (ما) في هذه المواضع نحو: (إذا ما قمت قمت) و(متى ما سيرت سيرت) و﴿إِنَّمَا تَكُنَ أَكُنَ﴾^(٣) و(أينما تكن تكن) و﴿إِنَّمَا تَجْرَيْنَ مِنَ الْبُشْرِ أَحَدًا﴾^(٤) واحترز بقوله: (شرطاً) من أن تكون (متى) و(أي) و(أين) استفهاماً، وإن غير شرطية فإنها لا تزداد (ما) معهن، وتزداد أيضاً مع (كيف) و(حيث) و(إذ) و(غدوة) في تركيبهن أنهن يفقدن الشرط مع زيادتها، ولم تفده قبل مكانها، وقد تُركبُ معهن إذ أفادت الشرطية فهي غير زائدة، ولم تعد (ما) الكافة من الزوائد لأن لها تأثيراً لفظياً، وهو منع العمل وتهيئة الحرف للدخول على الجمل.

قوله: (وبعض حروف الجر) [و١٤٤] أي وتزداد^(٥) (ما) مع بعض

(١) الجن ١٦/٢ وتعلمها: ﴿... لَأَسْقِيَنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾.

(٢) سبق تخريجه

(٣) الإسراء ١١٠/١٧ وتعلمها: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى...﴾.

(٤) مريم ٢٧/٩ وتعلمها: ﴿فَكَلِمَتِي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبُشْرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًا﴾.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٧٢.

حروف الجر وهي (من) و(عن) و(الياء) نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾^(١) و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٢) ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٣).

قوله: (وقلت مع المضاف) أي وقلت زيادة (ما) مع المضاف نحو: (غضبت من غير ما جرم)^(٤) قل:

[٨٠٩] إن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جزم فصبر جميل^(٥)

وقل:

[٨١٠] من بعد ما فوه أشريها^(٦)

ومنه (لا سيما زيد) في من جر (زيد) و﴿مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٧) و﴿أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قُضِيَتْ﴾^(٨).

قوله: (و(لا) مع الواو بعد النفي) أي ولا تزداد (لا) في مواضع أربعة، أحدها مع الواو وبعد النفي نحو: (ما قام زيد ولا عمرو) لأن النفي قد يحصل بالعطف، و(لا) زائدة مؤكدة للنفي فقط، وقل اليمني: ليست زائدة لأنها أفادت معنى جديداً وهو نفي الاجتماع والانفراد وإذا قلدت زائدة احتمل الكلام نفي الاجتماع، وأجاب صاحب البرود بأن (لا) تفد النفي

(١) نوح ٢٥/٨١ وتعلمها: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ اغْرَقُوا فَلْدَخَلُوا نَاراً فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَاراً﴾.

(٢) المؤمنون ٤٠/٢٣ وتعلمها: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَاعِمِينَ﴾.

(٣) النمل ١٥٥/٤ وتعلمها: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ...﴾.

(٤) ينظر المفصل ٣٦٢.

(٥) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٦) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٧) الذاريات ٢٣/٥١ وتعلمها: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَمَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾.

(٨) القصص ٢٨/٢٨ وتعلمها: ﴿قُلْ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قُضِيَتْ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَيَّ مَا

نَقُولُ وَكَيْلٌ﴾.

عن كل أحد بل المفيد له النفي الأول لا قرينة على عدم الاجتماع فقط.

الثاني قوله: (وبعد أن المصدرية) أي وتزاد (لا) بعد (أن) المصدرية نحو: ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتَّجِدُ﴾.

الثالث قوله: (وقلت قبل القسم) أي وقلت زيادة (لا) قبل القسم لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ نحو: ﴿لَا أَقْسَمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(١) في أحد الوجوه والتقدير نحو قوله:

[٨١١] فلا والله لا يلقى أنلس^(٢)

الرابع قوله: (وشذت مع المضاف) أي وشذت زيادة (لا) مع المضاف نحو قوله:



[٨١٢] في بشر لا حور سري وما شعر^(٣)

مرزوقية كغيره من شعري

(١) البلد ١/٩٠.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فتى حتاك يا ابن أبي يزيد

وهو بلا نسبة في رصف المباني ٢٦١، والجنى الداني ٥٤٤، وشرح ابن عقيل ١٧٢ والمقصد النحوية ٣٦٥٢، وشرح الأشونسي ٢٨٦٢، وهم مع الهوامش ٣٣٢، ونخزانه الألب ٤٧٤/٩ - ٤٧٥. ويروى زيد بك يزيد ويلقى بك يلقى.

والشاهد فيه قوله: (فلا والله) حيث جله بـ (لا) قبل القسم زائدة.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٠٨، وينظر الخصائص ٤٧٧/٢، وجمهرة اللغة ٥٢٥، والمفصل ٣٦٣، وابن يعيش ١٣٦/٨، وشرح المصنف ١٢٩، وشرح الرضي ٣٨٥/٢، واللسان ملحة (حور) ١٠٤٥/٢، ونخزانه الأدب ٥١/٤ - ٥٢ - ٥٣.

وعجزه كما أورده المصنف في شرحه وكذلك أورده الشريف الجرجاني في هلمش الرضي ٣٨٥/٢: بأفكه حتى إذا أصبح جسر

ويروى حتى ترى الصبح.

والشاهد فيه قوله: (لا حور) حيث جلت لا زائدة حكا أبو عبيد في اللسان ملحة (حور).

أي في بئر حورٍ والخور الهلاك، والفرق بين القليل والشاذ، أن القليل يقاس عليه، والشاذ لا يقاس عليه.

قوله: (و(من) و(الباء) و(اللام) تقدم ذكرها) يعني أنها قد تزداد من نحو: (ما جاءني من أحد) نحو: (ليس زيد بقائم) واللام نحو: ﴿رَفَّ لَكُمْ﴾^(١) وقد تقدم ذكرها في حروف الجر، وكان القياس أن يذكر الكاف، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ لأنه قد تقدم ذكرها، وقد زاد بعضهم من الحروف الزوائد (الواو) حكاهما الزجاج^(٢) عن المازني ﴿وَقَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٣) ﴿فَتَحَّتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٤) «سبحانك الله وبحميدك»^(٥) والفاء حكاهما الأخفش نحو:



[٨١٣] وأقائلة حولان فيانكح فتاتهم^(٦)

وثم نحو: ﴿وَضَلُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(٧) وأجيب بأنها

(١) النمل ٧٢/٨٧ وتعلمها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٢) ينظر الإنصاف مسألة ٦٤، ٤٥٧/٢ وما بعدها.

(٣) الكهف ٢٢/٨٨ وتعلمها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَلْخُفُهُمْ كَلْبُهُمْ وَجِبَالُ الْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَلَاثُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ.....﴾.

(٤) الزمر ٧٦/٣٩ وتعلمها: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ.....﴾.

(٥) جزء من حديث متفق عليه، وهو عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن نزلت عليه إذا جله نصر الله والفتح إلا يقول فيها (سبحانك اللهم وبحميدك اللهم اغفر لي) ينظر صحيح البخاري ومسلم.

(٦) سبق تخريجه

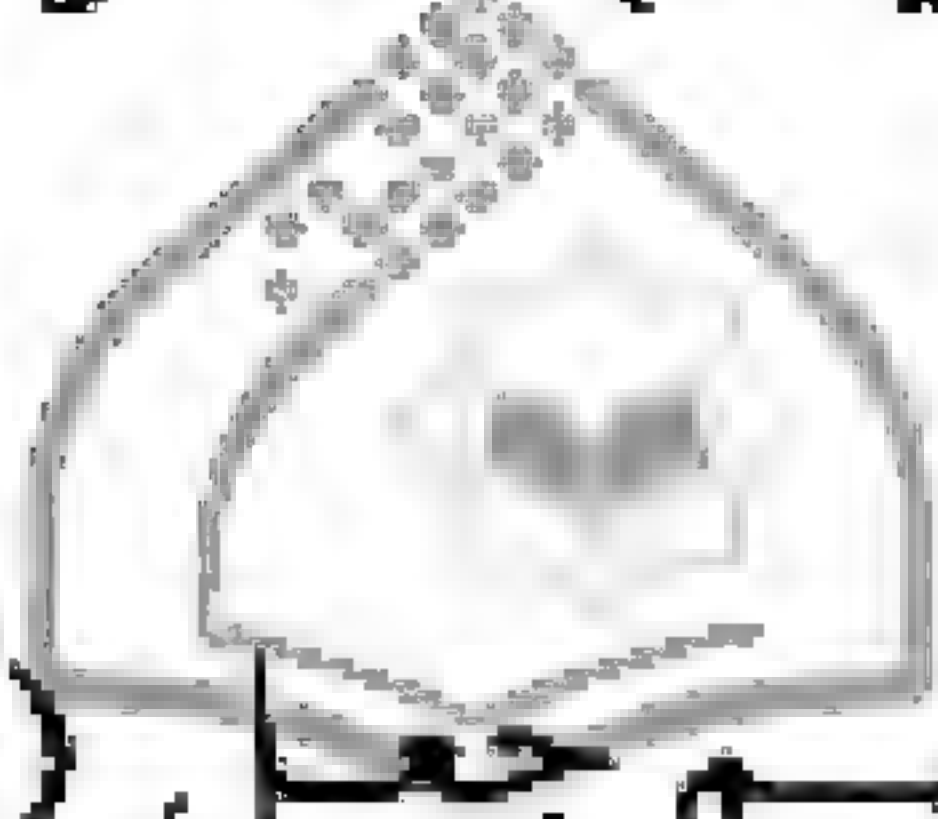
(٧) التوبة ١١٨/٩ وتعلمها: ﴿... لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

ليست بزوائد، أما (ثم) فعاطفة جاءت لمعناها، وهوتراخي الرتبة لموقع التوبة بعدما تقدمها من تلك الأوصاف، وأما (الفاء) فقد تؤول بمعنى هذه حولان، وقوله (فانكح) مستأنف، وأما الواو فجملة حالية أوعلى تقدير معطوف عليه محذوف تقديره حتى إذا جاؤها وفتحت، وسبحانك بفضلك وبحمدك.



حرفا التفسير

قوله: (حرفا التفسير) إنما سُمِّيَتْ بذلك لوقوعها تفسيراً لما تقلمهما من جملة، أو مفرد، ومعنى التفسير أن ما بعد (أن) مفعول مقدر للفظ دال على معنى القول موجود^(١) معناه، نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٢) فقوله (يا إبراهيم) تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر أي ناديناه بشيء هو قولنا يا إبراهيم.



قوله: (أي) و(أن) وبعضهم جعل (أي) اسم فعل بمعنى (عوا) و(افهموا)^(٣) و(أي) عامة يفسر بها المفرد نحو: (هذا غضنفر أي أسد) [ظ ١٤٤] والجملة نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) أي أدوها، قال:

لأوترميني بالطرف أي أنت مذنب^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي والعبارة منقولة عنه بتصريف وهون إستاند ٣٨٥/٢.

(٢) الصلوات ١٠٤/٣٧.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٢٣.

(٤) البقرة ٤٣/٢ وتعلمها: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلبنني لكسن إياك لا أقلي

وهو بلا نسبة في شرح الفصل ١٤١/٨، وشرح الرضي ٣٨٥/٢، وتذكرة النحلة ٢٣، والجنى الداني ٢٢٣، ومعني

الليبي ٥٣٩، وشرح شواهد المغني ٢٣٤/١، وجمع الهوامع ٥٧/٤، وخزانة الأصب ٢٢٩/١١.

والشاهد فيه قوله: (أي) جعلت لتفسر الجملة كما تفسر المفرد.

سواء أتت في صريح القول أو معناه أو لم تكن.

قوله: (فإن مختصة بما في معنى القول) يعني جملة فعلية نحو: (ناديته أن قم) أو اسمية نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ وبعضهم خص المفسر بالفعلية الأمرية أو النهيية.

الثاني: أن تكون الجملة المفسر في معنى القول نحو (أمرته أن قم) لأن الأمر في معنى القول، وإن كانت في صريح القول نحو: (قلت له أن قم) أو كان القول منوياً أو تقدم فعل تؤول به نحو: (كتبت إليه أن قم) أو لم يكن في معنى القول نحو: (كرهت أن خرجت) فهي مصدرية، والذي في معنى القول (أمر) و(أوحى) و(نأى) و(نزل) وأجاز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَانْطَلِقِ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾^(١) قال: تقديره قائلاً بعضهم لبعض: أن امشوا^(٢).

الثالث: أن تكون الجملة المفسرة تامة غير مفتقرة إلى المفسرة إلا في تفسير الإبهام، ولا متعلق بها، بأن يكون معمول لها نحو: (أعجبني أن قمت)، فإن كانت كذلك فهي مصدرية، وأن المفسرة قد تفسر مذكوراً، نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى، أَنْ اقْذِفِيهِ﴾^(٣) و﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٤) فالمأمور به مذكور لكنه مبهم، وقد يفسر غير مذكور

(١) ص ٦٣٨ وتعلمها ﴿وَانْطَلِقِ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾.

(٢) العبارة منقولة عن الرضي ٣٨٦٢ دون إسناد.

(٣) طه ٣٨٦٠ - ٣٩ وتعلمها ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَتَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ...﴾.

(٤) المائدة ١١٧/٥.

نحو: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ أي بشيء هويا إبراهيم، أوفعل غير متصرف
احتملت المخففة المفسرة، وإن وليها متصرف بغير حرف عوض
احتملت المصدرية المفسرة، وإن وليها متصرف مصدر ب (لا) احتملت
المخففة والمفسرة والمصدرية، نحو: (أمرته ألا تفعل) فحصل من هذا أن
المفسر لا يميز إلا حيث تكون الجملة المتقدمة عليها مفتقرة إلى تفسير
إبهام فيها، وأما الكوفيون^(١) فمنعوا من المفسرة، قالوا: وحيث يحتمل
ذلك فهي مصدرية أو مخففة.



(١) ينظر الجنى ٢٢١، والمغني ٤٧ إلى ذلك فعب ابن هشلم في المغني ٤٧.

حروف المصدر

قوله: (حروف المصدر) إنما سميت بذلك لأن المصدر منسبك منها.

قوله: (ها) و(أن) و(أن) ذكر الشيخ ثلاثة وزاد الكوفيون^(١) (كي) نحو: (جئت كي تكرمني)، أي لإكرامك، وفيها ثلاثة مذاهب جعلها الكوفيون مصدرية مطلقاً^(٢)، وبعضهم أجازها مطلقاً ونسب إلى الخليل وسيبويه^(٣) وفصل بعضهم بأنها إن دخلها حرف جر فمصدرية، لعدم دخول الحرف، وإن لم، فإن دخلت على اسم فجارة نحو: كيمه^(٤)، وإن دخلت على فعل احتملت الجارة والمصدرية، وحرف الجر مقدر مع المصدرية ونسب إلى سيبويه^(٥) والجمهور^(٦)، وزاد الفراء^(٧) والفارسي^(٨) (لو) التي للتمي

(١) ينظر شرح شذور الذهب ٣٠٧.

(٢) ينظر الجنى الداني ٢٦٢ - ٢٦٣، والمغني ٤٢.

(٣) ينظر الكتاب ٥/٣ - ٧.

(٤) ينظر الرصف ٢٩٠، والجنى ٢٦٢، والمغني ٤٢.

(٥) ينظر الكتاب ٥/٣.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣٠٣/٨.

(٧) ينظر الجنى الداني ٢٨٨، والمغني ٣٥٠.

(٨) قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٣٦٤/٨ وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية، ومن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وقل أبو علي في التذكرة (وقد حكى قراءة بعض القراء: (ودوا لو تلعن فيلحنوا) بنصب (فيلحنوا) وينظر البحر المحيط ٤٨٢/٨ - ٣٠٤/٨).

نحو: ﴿وَوُثِّقُوا لَوُثْنَيْنِ فَيُنْهِنُونَ﴾^(١) وفي غير التمني قليل، نحو قوله:

[٨١٥] أما كان ضرك لو مننت وربما^(٢)

وبعض الكوفيين^(٣) (الذي) في نحو: ﴿وَوُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٤).

قوله: (فالأولان للفعلية) يعني (ما) و(أن) المخففة تختصان بالجملة الفعلية المتصرفية في سببها مصدراً، فإن دخلت على الجملة الاسمية أو الفعلية التي لا تتصرف فهي مخففة من الثقيلة لا المصدرية، ودخول (أن) على المضارع أكثر من الماضي، نحو: (أعجبني أن تضرب) و(أن ضربت) وأما الأمر والنهي، نحو: (قلت له أنقم) و(قلت له: ألا يقم) وأجاز سيويه^(٥) والفارسي^(٦) دخولها عليهما، ومنعه غيرهما، وأما المصدرية فلا تدخل على فعل غير متصرف، ولا على أمر ولا نهي ولا جملة اسمية، ودخولها على الماضي أفصح من المضارع^(٧)، عكس (أن) وأجاز

(١) القلم ٩٤٨.

(٢) صدر بيت من الكلل، وعجزة.

من الفتى وهو المغيظ المحنق

وهو لقتيلة بنت النضر في حلسة البحري ٢٧٦، وينظر الأغاني ٣٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢٦٢٨، وشرح الرضي ٢٨٧٢، والجنس الداني ٢٨٨، ومغني اللبيب ٣٥٠، وشرح شواهد المغني ٦٤٧٢، وجمع الهوامع ٨٧٨، وخزانة الأدب ٢٣٩١١. والشاهد فيه قوله: (لو مننت) فإنه في تلويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بـ (ضرب) أي ما كان ضرك منك.

(٣) ينظر البحر المحيط ٧٠/٥.

(٤) التوبة ٦٩/٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٥٥/٣، وشرح الرضي ٢٨٧٢.

(٦) ينظر رأي الفارسي في الجمع ٢٨٠/١، وشرح الرضي ٢٨٧٢.

(٧) ينظر شرح الرضي والعبارة منه في ٢٨٧٢ - ٢٨٧ بتصرف.

الأعلم^(١) [و١٤٥] صلتها بالجمة الاسمية نحو قوله:

[٨١٦] أحلامكم لسقام الجهل شلفية

كما دماؤكم تشفى من الكلب^(٢)

والصحيح أنها كافة لكاف التشبيه.

قوله: (وإنّ) للاسمية، يعني أن المشددة تختص بالجمة الاسمية لأنها من خواص المبتدأ والخبر، فإن كان خبرها مشتقاً سبكتها مصدراً نحو: (أعجبني أنك قائم)، وإن كان جامداً قدر بالكون أو النسبة نحو: (أعجبني أنك أسدي) (أي كونك أسداً) أو (أسديتُك)، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾^(٣) أي لو ثبت كونه أقلاماً أو ملؤه أشجار الأرض.



مرکز تحقیق ونگارش اسناد و کتابخانه ملی

(١) ينظر رأيي الأعلام في جمع الهوامع ٢٨٧٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو للكُميت بن زيد في ديوانه ٨٧٨، وينظر شرح الكافية الشلفية ٣٠٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣١٢٨، ولسان العرب ملحة (كلب) ٣٩١٧٥، وجمع الهوامع ٢٨٧٨. ويروى في اللسان:

والشاهد فيه قوله (كما دماؤكم تشفى) حيث دخلت (ما) المصدرية على الجملة الاسمية وهي وصلتها في محل جر بالكاف وهذا أولى من جعلها كلفة (هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل).

(٣) لقمان ٢٧/٣٦ وتعلمها ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

حروف التحضيض

قوله: (حروف التحضيض) إنما سميت بذلك لدلالاتها على طلب حصول الفعل والحث عليه، ووقوعه للتحضيض عند سيويه^(١) مطلقاً، وهو مذهب الزمخشري^(٢)، وعند الفراء^(٣) والمصنف^(٤) أنها إذا وليها المستقبل فهي للتخصيص، وإن وليها الماضي فهي للتوبيخ والتنديد^(٥) على ما فات، وسميت حروف تحضيض تغليياً، لكثرة دخولها على المضارع.

قوله: ((هلا) و(ألا) و(لولا) و(لوما))^(٦) الصحيح أنها بسائط وجعلها الكسائي مركبة من (هل) و(لو) المفيدتين للتمني^(٧) نحو: ﴿فهل لنا من شفعاء﴾، ﴿فلوان لنا كفرة﴾ لتجاوز معنى التمني، والتحضيض زيد عليها (لا)، ثم إنهم في (ألا) و(لوما) قلبوا الهاء من هل همزة، وألزموا ما

(١) ينظر الكتاب ١١٥/٣، ٩٧١.

(٢) ينظر المفصل ٣٦٥.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٨٤/٢ - ٨٥ والجنى الداني ٦٠٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٠.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٨٧/٢.

(٦) ينظر حروف المعاني والصفات ٢٠، والمفصل ٣٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٨، ووصف المباني

٤٧١ - ١٦٥ - ٣٦١ - ٣٦٥، والجنى الداني ٥٠٩ - ٥٩٧ - ٦٠٨ - ٦١٣، والمغني ٩٥ - ٣٥٩ - ٣٦٤.

(٧) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٢/٢.

ولا المزيدتين بينها على أنهما قد لزما معنى آخر وهو التحضيض.

قوله: (لها صدر الكلام)، وذلك لأن معناها التحضيض ومن شأنه الاهتمام به من أول الأمر.

قوله: (ويلزمها^(١) الفعل) وإنما لزمت الفعل لأن التحضيض والتوبيخ لا يكون إلا في الأحداث، ولأن التحضيض يخص المستقبل والتوبيخ يخص الماضي وهما فعلاان.

قوله: (لفظاً أو تقديراً) اللفظ ظاهر نحو: ﴿لولا جاءوا عليه بأنتفة﴾^(٢) ﴿لوما تأتينا بللائكة﴾^(٣) والتقدير يكون منصوباً نحو قولك: (لن نضرب القوم هلاً زيداً) أي هلاً ضربت زيداً، قال:

[٨١٧] تعدون عقر النيب أفضل مجدكم

بني ضو طرى لولا الكمي المقنع^(٤)

أي لولا تعدون، ومرفوعاً نحو قولك لمن قدم من سفره (ألا زيد لما قدم زيد) قال:

[٨١٨] ونبت ليلي أرسلت بشفاعة

إلي فها نفس ليلي شفيعها^(٥)

(١) في الكافية المحققة: ويلزم بذلك ويلزمها.

(٢) النور ١٣/٢٤، وتعلمها ﴿... فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾.

(٣) الحجر ٧/١٥، وتعلمها ﴿لوما تأتينا بللائكة إن كنت من الصالحين﴾.

(٤) سبق تخريجه ص ٨١٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥، ولابن النمين في =

أي فهلا حصل نفس ليلي شفيعتها، وبعضهم أجاز دخولها على الاسمية ضرورة كهذا البيت، وإذا دخلت على الظروف فهو منتصب بالفعل الذي بعدها نحو: (هلا يوم الجمعة سرت)، لا تساعهم، بخلاف (هلا زيدا ضربت) فعامل زيد المقدر كقولك: (إن زيدا ضربت).



ملحق ديوانه ٢٠٦، وينظر الأغاني ٣٦٤/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٤/٢، وشرح الرضي ٣٨٧/٢، ووصف المباني ٤٧٢، والجنى الثاني ٥٠٩ - ٦١٣، ومغني اللبيب ١٠٣ - ٣٥٤، وشرح شواهد المغني ٢٢/١، وأوضح المسالك ١٢٩٣، وجمع الهوامع ٣٥١٧/٤، وخزانة الأدب ٦٠/٣. والشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلي شفيعتها) حيث أدخل هلا على الجملة الفعلية حيث أنه حذف كان بعدها، واسم كان ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية (نفس ليلي شفيعتها).

حرف التوقيع

قوله: (حرف التوقيع)^(١) إنما سمي (توقع) لأنه لا بد يخبر به عمن يتوقع الإخبار، فإذا دخل على الماضي قرّبه من الحال نحو: (جاء زيدٌ وقد ضحك) لأن الماضي ينافي الحال، فأتوا بـ (قد) ليؤذن بأن المراد من الماضي ما قرّب من زمن الحال، وقد يكون في الماضي التوقيع نحو: (قد قامت الصلاة لمن يتوقعها)، وقد يسمى حرف تقريب لهذا الاعتبار^(٢).

قوله: (وهو في المضارع للتقليل) نحو قولهم: (إن الكذوب قد يصدق) وقد تكون للتحقيق مخبراً عن معنى التقليل، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾^(٣) و﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ﴾^(٤) وقد تكون للتكثير مع التحقيق نحو:

[٨١٩] قد أترك القرن مصفراً أنمله

كلُّ أثوابه مُجِيت بفرصك^(٥)

(١) في الحقيقة التوقع يدل التوقيع وهو الصواب من حيث الاشتقاق والمعنى.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٨٧٢.

(٣) الأحزاب ١٧١٣، وتعلمها ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٤) الأنعام ١٣٦، وتعلمها ﴿... لِيَحْزُنَكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَايَاتِ اللَّهِ يَحْدِلُونَ...﴾.

(٥) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن أبي الأبرص في ديوانه ٤٩، ونسبه سيويه في الكتاب للهذلي

قال نجم الدين: ^(١) لا بد فيها من معنى التحقيق في الماضي والمضارع كقول القائل: (قد قامت [ظ١٤٥] الصلاة) لمن ينتظرها، فيه التحقيق والتوقيع والتقريب، ومن حُكم (قد) ألا تدخل على غير المتصرف كـ (نعم) و (بئس) ولا على المضارع الذي معه (السين وسوف) أو النواصب والجوازم، ولا يفصل بينه وبين الفعل إلا بالقسم، نحو: (قد لعمرى فعلت)، وقد يجوز حذف الفعل نحو:

[٨٢٠]..... وكان قد ^(٢)



مرکز تحقیق و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

٢٢٤/٤، وشرح أبيات سيويه ٣٧٧٢، والمقتضب ٤٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٠/١، وشرح الرضي ٢، ووصف المباني ٤٥٦، وتذكرة النحلة ٧٦، ومغني اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ٤٩٤/١ - ٤٩٥، والجمع ٣٧٩/٤ والخزانة ٢٥٣/١١ - ٢٥٧، والفرصاة دماء التوت وقيل التوت نفسه.

والشاهد فيه محيى قد للتكثير والدليل عليها كثرة أثوابه مجت بفرصاة

(١) ينظر شرح الرضي ٣٧٧٢

(٢) البيت من الكامل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٨٩، وينظر المقتضب ٤٢/١، وسر صناعة الإعراب

٣٣٤، والأغاني ٨١١، وأمالى ابن الحاجب ٤٥٩/١، وشرح المفصل ١٤٧/٨، وشرح الرضي ٣٧٧٢، ووصف

المباني ١٥٩ - ٢٠٤، والجنى الداني ١٤٦ - ٣٦٠، ومغني اللبيب ٣٣٧، وجمع الهوامع ٣١٥/٤، وخزانة الأدب

١٩٧/٧ - ١٩٨. ونظام البيت:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنسا وكان قد

والشاهد فيه قوله (وكان قد) حيث حذف الفعل بعد قد لأنها تدخل على الأفعال والتخدير: (وكان قد

قد زالت).

حرفا الاستفهام

قوله: (حرفا الاستفهام (الهمزة) و(هل)) لم يذكر سيبويه^(١) إلا الهمزة وحدها قوله وأما (هل) عنده فهي بمعنى (قد)^(٢)، وزاد طاهر^(٣) والأنباري وأبو عبيدة^(٤) (أم) نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(٥) ورد بأنها لو كانت للاستفهام لم يجمعوا بين حرفي استفهام في نحو قوله:

[٨٢١] أم هل كبير بكى لم يقض عبرته^(٦)

قوله: (ولهما صدر الكلام) وذلك لأن الاستفهام طريق إلى الإفهام والإعلام والطريق قبل المتطرق إليه.

قوله: (تقول: (أزيد قائم ؟) و(أقام زيد ؟)) يعني أن الهمزة تدخل على الجملة الاسمية والفعلية كهذين المثالين.

(١) ينظر الكتاب ٩٩١ وما بعدها ٢١٧/٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣٠، وشرح الرضي ٣٨٧/٢.

(٣) سبق ترجمته وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٣٦٩١.

(٤) ينظر الجنى ٢٠٥.

(٥) السجدة ٢٢/٢٣، وتعلمها... بل هو الحق من ربك لتذر قوماً ما أتلعهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون.

(٦) سبق تخريجه

قوله: (وكذلك هل) يعني تدخل على الجملتين معاً، تقول: (هل قام زيد؟) و(هل زيد قائم)، ما خلا (هل زيد قام؟).

قوله: (والهمزة أعم) إنما عمت لأنها أخف، أولاً لأنها الأصل في أدوات الاستفهام بخلاف (هل)، فإنها بمعنى (قد) لكنها لا تستعمل إلا في موضع الاستفهام، فأغنت عن همزة، وقد جاء دخول همزة عليها منبهاً على الأصل، في قوله:

[٨٢٢] أَهْلٌ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ نِى الأَكم^(١)

وقد جاءت في الإخبار نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الثَّغْرِ﴾^(٢) لأن الاستفهام لا يصح على الله تعالى، وقال الزمخشري^(٣) هي على بابها والاستفهام للتوبيخ والمراد بالإنسان (بني آدم) لا آدم.

مركز تحقيق التراث
مكتبة جامعة القاهرة

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره

سائل فوارس يربوع بشدتنا

وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٥٥، وينظر المقضب ٢٩٧٣، والخصائص ٤٦٣/٢، وأمالى ابن الشجري ١٠٨٨، والمفصل ٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٨٢/٢، ووصف المباني ٤٧٠، والجنى الداني ٣٤٤، وتذكرة النحلة ٧٨، والبحر المحيط ٣٧٠/٥، ٣٨٥/٨، والمغني ٤٦٠، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢، وجمع الهوامع ٣٩٤/٤، وخزانة الأدب ٢٦٧/١ - ٢٦٣، ويروى بقاع القف بـ (ك) سفتح القاع.

والشاهد فيه قوله: (أهل) حيث جاء همزة مقرونة بهمزة الاستفهام، مما يعني أنها ليست للاستفهام لأنه لا يجوز اجتماع حرفي استفهام، قل ابن النظم في تكملة شرح التسهيل ١٠٨٢: (لو قد تدخل همزة على (هل) فيتعين أن تكون المرافقة له (قد)...) .

(٢) الإنسان ١/٧٦، وتعلمها: ﴿... ولم يكن شيئاً مذكوراً﴾.

(٣) ينظر المفصل ٣٦٩.

قوله: (تقول: أزيداً ضربت) يعني لما كانت الهمزة أعم من (هل) اختصت بمواضع:

الأول: دخولها على ما قديم مفعوله نحو: (أزيداً ضربت) أو أضمر عامله نحو: (أزيداً ضربته) دون (هل) لأنها بمعنى (قد) ولا يجوز الفصل بين (قد) والفعل بمفعوله، كذلك ما كان بمعناه، وقيل الوجه: إن هل لا يستفهم بها إلا عن جملة، فإذا قدم المفعول صار الاستفهام عن مفرد بخلاف الهمزة فإنه يستفهم بها عنها.

والثاني: أنها تدخل على اسمية الصدر فعلية العجز نحو: (أزيد قام) دون (هل)، فلا يصح (هل زيد قام؟) لأنك إن جعلت زيدا فاعلاً لقام، والفاعل لا يتقدم على فعله، وإن جعلته فاعلاً لفعل محذوف وقام مفسر، فمن أصولهم [أي البصريين] ^(١) أن ما لا يعمل لا يفسر، خلافاً للكوفيين ^(٢)، فإنهم يجيزون (هل زيد قام؟) لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله، وقيل وجه المنع من دخولها على الاسمية (هل زيد خارج) كالمنع من (قد زيد خارج) أجيب بأنها المحصورة الاسمية دخلت عليها حملاً لها على الهمزة نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ ^(٣) وتناسب ألفه الجملة الفعلية، فإذا وجد الفعل، قال نجم الدين: ^(٤) ثم تطلفت على الهمزة، فإن رأت

(١) زيلة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر الإنصاف ١٧٤/١ وما بعدها.

(٣) الأنبياء ٨٠/٢١، وتعلمها: (وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون).

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٨٧/٢.

فعلاً في حيزها تذكرت عهداً بالحمى، وحننت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة، ويعترض بنحو: ﴿وإن أخذ من المشركين استجارك﴾^(١) فإن (إن) من خواص الأفعال وقد دخلت على الاسم مع إمكان الفعل.

الثالث قوله: (أتضرب زيدا وهو أخوك) يعني أنها تختص باستفهام الإنكار والتقرير، فالإنكار حيث يدخل على الإثبات نحو: (أتضرب زيدا وهو أخوك) قال:

[٨٣٣] أطرباً وأنت قسري^(٢)

والتقرير حيث تدخل على المنفي نحو: (ألم يقم زيد؟) قال تعالى: ﴿ألم نشرح لك صنوك﴾^(٣) هذا مذهب المصنف^(٤) والجمهور، وقال القزويني:^(٥)
إن دخلت على الإثبات فهي للتقرير وإن دخلت على المنفي فالإنكار، وبالعكس، وإنما اختصت بهما الهمزة على (هل)، لأن (هل) مختصة

(١) التوبة ٧/٩، وتعلمها: ... فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون.
(٢) الرجز، للعلاج في ديوانه ٤٨٠/١، وينظر الكتب ٣٣٨/١، وشرح أبيات سيويه ١٥٢/١، والمقتضب ٢٢٨/٣ - ٣٦٤، والمنصف ١٧٩/٢، والخصائص ١٠٤/٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح الرضي ٣٨٧/٢، والمغني ٣٦، وشرح شواهد المغني ٤٧١، ٧٢٢/٢، وجمع الهوامع ١٢٢/٣، وخزانة الأدب ٥٤٠/١، وتعلمها:
والدهر بالإنسان دواي

والشاهد فيه قوله: (أطرباً وأنت قسري) حيث جاء بالاستفهام التوبيخي للمخاطب.

(٣) الشرح ١/٩٤.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٠.

(٥) ينظر رأي القزويني في الجمع ٣٣٠/٥.

بالأفعال، والإنكار والتقرير جمل حالية، والهمزة صالحة للحال والاستقبال [١٤٦].

الرابع قوله: (أزيد عندك أم عمرو؟) يعني أن استفهام التعيين عما يختص الهمزة لأن (هل) وضعت للمرتبة الأولى من السؤال، وهي التي تجاب بـ (نعم) أو (لا) وكذلك باب التسوية تختص بالهمزة نحو: (سواء لأقمت أم قعدت) و(لا أبالي أقمت أم قعدت).

الخامس قوله: (وَأَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ) ^(١) و(أَفَمَنْ كَانَ) ^(٢) و(أَوْ مَنْ) ^(٣) يعني أن الهمزة تختص بـ (الواو) و(الفاء) و(ثم) كما ذكر، قياس هذه الحروف التقدم على الهمزة كما تقدمت على هل، نحو: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) ^(٤)، (مَنْتَهُونَ) ^(٥) وغيرها مما له الصدر، ووجه أن الهمزة أصل في الاستفهام، فكان أصلاً في الصدر من (هل)، فقدمت على حروف العطف، وقال الزخشري: ^(٦) المستفهم عنه المحذوف وليس هو المذكور بعد حرف العطف، وتقديره: أتكفرون به ثم إذا ما وقع أمتم

(١) يونس ٥١/١٠، وتعلمها: ﴿... أمتم به الآن وقد كنتم به تستعجلون﴾.

(٢) هود ١٧/١١، وتعلمها: ﴿أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إملأ ورحمة...﴾.

(٣) الأنعام ١٢٢/٨، وتعلمها: ﴿أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس...﴾.

(٤) هود ١٤/١١، وتعلمها: ﴿فإلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون﴾.

(٥) المائدة ٩١/٥، وتعلمها: ﴿... ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون﴾.

(٦) ينظر الكشف ٣٥١/٢.

أيها الجاهلون، فتجعلون من كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله، أجابوا عهدك ﴿أَوْ كَلِمَاتِنَا عَلَيْنَا نَبِذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾^(١) وما يختص بالهمزة دون (هل) جواز حذف المفرد بعدها اعتماداً على ما سبق في كلام متكلم آخر، نحوقولك: منكراً أو مستفهماً، (أزيد) في جواب من قال: (أجاءني زيد) و(رأيت زيدا) و(مررت بزيد).



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد و علوم اسلامی

(١) البقرة ١٠٠/٨، وتعلمها: ﴿... بل أكثرهم لا يؤمنون﴾.

حروف الشرط

قوله: (حروف الشرط، (إن) و(لو) و(أما)) ولم يعد الزمخشري^(١)
(أما) من حروف الشرط.

قوله: (ولها صدر الكلام) يعني أنه يجب أن تقدم أداة الشرط على الشرط والجزاء، أو على معمولها على الأصح، لأنها تلد على قسم من أقسام الكلام، وهو الإنشاء كالاستفهام، وأجاز الكوفيون^(٢) تقدم الجزاء على أداة الشرط، نحو: (أقم إن تقم) وقولهم: (أنت طالق إن دخلت الدار) لأنه لو لم يكن، إنما يتقدم جزاء الطلب في الحل، كقوله: (أنت طالق أن دخلت)، بفتح أن، قالوا: وتقدمه هو الأصل فإذا تأخر جزم جوازاً، والدليل أن أصله التقديم، قوله:

[١٢٤] إنك إن يصرع أخوك تُصرع^(٣)

(١) ينظر المفصل ٣٢٠.

(٢) ينظر مع الهوامع ٣٣٢/٤ وما بعدها حيث ذكر الآراء الواردة فيها.

(٣) الرجز لجرير بن عبد الله البجلي يخاطب ابن الأقرع المجاشعي أو لعمر بن خثلم العجلي والبيت في الكتاب ٦٧/٢، وشرح أبيات سيويه ١٢٧/٢، والمقتضب ٧٢/٢، والإنصاف ٦٣٣/٢، وشرح المفصل ١٥٨/٨، وشرح ابن عقيل ٢٧٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٤١/١، وشرح الرضي ٣٩٢/٢، ودرصف المباني ١٨٧، ومغني اللبيب ٧١٧، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، ومع الهوامع ٣٣٦/٤. وصلته: يا أقرع بن حابس يا أقرع

والشاهد فيه قوله: (إنك إن يصرع أخوك تُصرع) حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة

فرفع الجواب مراعاة لأصله وهو التقديم، وأجاب البصريون بأن هذا المتقدم جملة مستقلة دلت على الجزاء وليس بجزاء، إذا لزم جزمه حيث يكون مضارعاً نحو: (أكرمك إن تكرمني)، جوازاً دخول الفاء في (أنت طالق إن دخلت الدار)، وجواز تقديم معموله نحو: (زيد إن تضرب أضرب)، وأجاب الكوفيون^(١) بأن الجزم لا يكون إلا في الجزاء المتأخر، فأما إذا تقدم بطل العمل، لأن عامله إن كان الحرف بطل عمله مع التقدم، وإن كان المجاورة فشرطها التبعية، وأما الفاء عوض عن الجزم وإن كان غير مقدر، ولأنها عاطفة في المعنى، وإذا تقدم الجزاء لم يمكن العطف، وأما جواز تقدم معموله فنحن نلتزمه.

قوله: (فـ) (إن) للاستقبال [وإن دخل على الماضي]^(٢) يعني أن يجعل الفعل الذي تدخل عليه مستقبلاً سواء كان الفعل ماضياً نحو: (إن قمت قمت) أو مضارعاً مستقبلاً نحو: (إن تقم أقم) أو منفيّاً نحو: (إن لم تقم لم أقم)، وأجاز المبرد بقاءها على المعنى إذا دخلت على (كان) في بعض المواضع، نحو: (إن كنت قلته فقد علمته)^(٣). وبعضهم أجازها في غير (كان) نحو:

[٨٢٥] أنجزع إن أذنا قتيه حزناً^(٤)

فإن جملة (تصرع) الثانية خبر (إن) والجملة دليل جزاء الشرط وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر

(١) ينظر الجنى الداني ٢٢٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة في الكافية المحققة.

(٣) المائدة ١١٦/٥.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٧٢، وينظر الكتاب ١٦٧٣، وأمللي ابن الحاجب ٢١٧٨، وشرح المصنف ١٣١

وأجاز اختلاف الجزاء والشرط في الماضي والاستقبال نحو: (إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس) وعليه: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(١) و(إن آمنت فستدخل الجنة) وتأوله الجمهور على أن المعنى: (إن تعبد بإكرام اليوم أعد بإكرامك أمس) أو أن يكون إكرامك اليوم سبباً بالإخبار بإكرامي لك أمس، وإن يسرق فلا تستبعدوا ذلك منه، فقد سرق أخ له من قبل، وإن آمنت فأنت مستحق لدخول الجنة أوقيل: وَعَدَكَ اللَّهُ دُخُولَ الجنة، وأما البيت فقال مبرمان^(٢) الرواية فتح (أن) وهي مخففة من الثقيلة، والجمهور تأولوه بحرف الشرط تقديره: إن افتخر مفتخراً بحز أذنا قتيبة الواقع فيما مضى غضبت، وإن علمت بذلك غضبت.

قوله: (ولو [عكسه])^(٣) أصلها الشرطية، وقد تأتي للتمي، وذلك حيث لا يكون معناها [ظ١٤٦] المضي ولا جزاء لها، أو مجاب بالفاء

والجنى الداني ٢٢٥، ومغني اللبيب ٢٨، وشرح شواهد المغني ٨٧١، وجمع الهوامع ١٤٧٤، وخزانة الأدب ٢٠٧٤، ويروى ابن مالك بدل ابن خلزم.

والشاهد فيه قوله: (أتغضب أن إذنا قتيبة) حيث جمعت (أن) بمعنى (إذ) وقيل: هي مصدرية. وقل المبرد هي مخففة من (أن) لأن الكسر يوجب أن أذني قتيبة لم تجزا بعد والشاعر الفرزدق لم يقل هذا إلا بعد قتله وحز أذنيه.

(١) يوسف ٧/١٢ وتعلمها... فأسرها يوسف في نفسه ولم يبدها لم قل أنتم شر مكاناً والله أعلم بما تصفون.

(٢) مبرمان هو: محمد بن علي ابن إسماعيل أبو بكر العسكري مات سنة ٣٤٥هـ وله من التصانيف شرح كتاب سيويه، وشرح كتاب الأخفش والنحو المجموع على العلل وغيرها.

ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٧٥/١ - ١٧٧، ومعجم الأدبه ٢٥٤/١٨ - ٢٥٧، وإنبه الرواة ١٥٤/٣.

(٣) زينة في الكافية المحققة.

الناصبه، نحو: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾^(١) وقد تأتي بمعنى (إن) الشرطية نحو: ﴿وَلَا مَآئِمَةً مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ مَّشْرُكَةٍ وَلَوِ اعْجَبَيْتُكُمْ﴾^(٢) أي: وإن أعجبتكم، وبمعنى الناصب نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُتَنَبَّأُ مِنْهُمْ فَيُنْهَوْنَ﴾^(٣) و﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾^(٤) وإن دخلت عليها (لا) كانت حرف ابتداء نحو: (لولا زيد قائم) وقد تكون للتحضيض فتختص بالجملة الفعلية، وأما إذا كانت على أصلها للشرط فهي تفيد النفي، فإن دخلت على منفي صار مثبتاً، لأن نفي النفي إثبات، ولا بد لها من جزاء لفظاً أو تقديرًا، فالتقدير في مواضع التفعيم والتعظيم نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُ عَلَى الْغَارِ﴾^(٥) تقديره: لرأيت أمراً هائلاً، واللفظ نحو: (لوقمت قممت)، ومعناها امتناع الشيء الذي هو الجزاء لامتناع غيره الذي هو الشرط إن كانا مثبتين نحو: (لوقمت قممت)، ولوجود الجزاء لوجود الشرط إن كانا منفيين نحو: (لولم تقم لم أقم)، ولا امتناع الجزاء لوجود الشرط ولوجود الجزاء لامتناع الشرط حيث يختلفان نفيًا وإثباتًا، فجوابها تابع لشرطها على كلام الجمهور، والمصنف^(٦) عكس، وجعل شرطها تابعاً لجوابها، وقال: الشرط والجزاء سبب، والجواب مسبب، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، خلاف انتفاء السبب فلا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون مسبباً

(١) البقرة ١٦٧/٢ وتعلمها: ﴿قُلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا...﴾.

(٢) البقرة ٢٢٧/٢ وتعلمها: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يَزُولَ مِنْهَا غَمَلٌ...﴾.

(٣) القلم ٩٨.

(٤) الممتحنة ٢/١٠ وتعلمها: ﴿إِنْ يَتَفَرَّقْ مِنْكُمْ النَّاسُ تَفَرَّقُوا لَكُمْ أَعْدَاءٌ وَسُطُوًا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ وَأَسْنتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٥) الأنعام ٢٧/١ وتعلمها: ﴿... فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بَلَيَاتٍ رَبَّنَا وَلَنَكُونُ مِنَ الْظَالِمِينَ﴾.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٣.

ناب منابه، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) فانتفاء الفساد دليل على انتفاء الآلهة لا العكس. لأن المراد بالفساد اختلال نظامها وجائز أن يفعل الله وإن كان واحداً واعترضه صاحب البرود بوجهين:

أحدهما: أن السبب قد يكون له حكمان متعاقبان، فإذا انتفى أحدهما لم يلزم انتفاء السبب، كالزنا فإنه يكون سبباً في الرجم والجلد على قول من لا يجمع بينهما، فإذا انتفى الرجم لعدم شرطه لم يلزم انتفاء الزنا، فإن قال: أردت انتفاء كل ذا مسبب لهذا السبب انتفاء السبب، قلنا وهم أرادوا إذا انتفى كل سبب لهذا المسبب انتفى المسبب.

الثاني: أن المسبب تابع للسبب في الثبوت فينبغي أن انتفاء الأصل على لانتفاء الفرع أولى من أن يكون انتفاء الفرع علة في انتفاء الأصل هذا في الثبوت، وأما العلم فإنه يستدل لكل واحد منهما على الآخر انتهى. وما ذكره المصنف^(٢) والنحلة من أن (لو) موضوعة لانتفاء جوابها لأجل امتناع شرطها أو العكس على كلام المصنف غير مطرد في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعْتُمْ لَتَوَلَّوْا﴾^(٣) فالتولي حاصل منهم مع الإسماع ومع علمه، وشرط (لو) مثبت، وقوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾^(٤) فلا استجابة منتفية وشرطها مثبت وقولك في صهيب: «نعم العبد صهيب» لو لم يحب الله لم

(١) الأنبياء ٢٢/٢١ وتعلمها ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فسبحان الله رب العرش عما يصفون.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣٦.

(٣) الأنفل ٢٣/٨ وتعلمها ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعْتَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ معرضون﴾.

(٤) فاطر ١٤/٣٥ وتعلمها ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعْوَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾.

يعصه»^(١)، العصيان مثبت وشرطها مركب، والجواب أن ل(لو) دالتين، مفعهومية ومنطوقية، فالمفعهومية أن يفهم منها ومن سائر الشرطيات أنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط بكل حال، لأن ما عُلّق على شيء فالأصل أن لا يعلّق على غيره، والمنطوقية أنها تدلّ على انتفاء شرطها، وأما التلازم بين الشرط والجزاء، فهي في ذلك لغيرها من الشرطيات، متى حصل الشرط حصل المشروط، ومتى انتفى الشرط جاز أن ينتفي المشروط، وأن يحصل إن كان له شرط آخر، وقد حصلت لأن الشرط ملزوم ولا ينفك عن الجزاء والجزاء لازم يحصل لحصول الشرط، ولا يجب أن ينتفي بانتفائه ولا يجب من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم إلا إذا ساواه نحو: (إذا طلعت الشمس فالنهار موجود) وإذا لم تطلع لم يوجد النهار، فحصل من الجواب أنه إن أُريد بامتناع جوابها لامتناع الشرط والعكس المفهوم فالسؤال وارد على (لو) وعلى جميع الشرطيات، وإن أُريد المنطوق لم يلزم ما ذكره.

قوله: (للمضي) يعني أن لو عكس أن يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء دخلت على ماضي أو مضارع مثبت أو منفي وأجاز الفراء^(٢) استعمالها في المستقبل كـ(إن) نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ ذُقْتُوا﴾ ﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً

(١) وهو قول لعمر رضي الله عنه في صهيب رضي الله عنه، والقول في شرح التسهيل السفر الثاني التكملة لابن النازم ١٠٥٧، وشرح المصنف ١٣٦، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والجنى الداني ٢٧٣، ومغني اللبيب ٣٩٣، قل المصنف في شرحه ١٣٦: (ومقصود المتكلم بمثل ذلك أن يخبره أن هذا المشروط حاصل على كل تقدير لأنه إذا لزم الشيء وتقيضه كان ثابتاً على كل حل لحصول الحصر).

(٢) ينظر المفصل ٣٢٠، وشرح المصنف ١٣٦، وشرح الرضي ٣٩٠/٢.

ضعافاً خافوا^(١) والخوف مستقبل، قوله:

[٨٣٦] قوم إذا حاربوا شلوا مآزرهم

عن النسب ولوبات بظهر^(٢)

وبعضهم جزم بها في الشعر:

[٨٣٧] لو يشأ طر به ذو مبيعة^(٣)

[و١٤٧] قوله: (ويلزمان الفعل) يعني (إن) و(لو) لأنهما للشرط

والشرط لا يكون إلا في الأحداث.

قوله: (لفظاً أو تقديرًا) اللفظ (إن قمت قمت)، و(لو قمت قمت)

والتقدير نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾^(٤) و﴿لو أنتم تملكون﴾^(٥)

(١) النسب ٩/٤ وتعلمها: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفاء خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديدًا﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ٨٤ وينظر حماسة البحري ٣٤، ونواذر أبي زيد ١٥٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٩٩/٢، ووصف المياني ٣٦٠، والجني الداني ٢٨٥، ومغني اللبيب ٣٤٨، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (ولو باتت بظهر) حيث جعلت لو شرطية بمعنى إن صلوة الماضي إلى الاستقبال.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزة

لاحق الأطل نهد ذو حوصل

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤، ولأمرأة من بني الخلود في الحماسة البصرية ٢٤٣/١، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٠/٢، وأمال ابن الشجري ١٨٧/١، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ١٠٣٩/٢، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، وتذكرة النحاة ٣٩، والجني الداني ٢٨٧، ومغني اللبيب ٣٥٦، وشرح شواهد المغني ٦٦٤/٢، والهمع ٣٤٣/٤، والخزانة ٢٩٨/١١ - ٣٠٠.

والشاهد فيه قوله: (لو يشأ) حيث جزم بـ (لو) ضرورة لأن لو موضوع للشرط في الماضي....

(٤) التوبة ٦/١ وتعلمها: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

(٥) الإسراء ١٠٠/١٧ وتعلمها: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورًا﴾.

و(لو ذات سوار لطمتني)^(١)، وإنما لزم الحذف لدلالة مفسره عليه لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر.

قوله: (ومن ثم قيل: (لو أنك) بالفتح لأنه فاعل) أي من أجل أن يلزم الفعل لفظاً أو تقديرًا فتحت (أن) بعدها، لأنه يصير بتقدير الفعل لفاعله عند المبرد^(٢) والزنجشري^(٣) والمصنف^(٤)، وعند سيويه^(٥) أنها في موضع الابتداء ولا تفتقر إلى خبر لسد طول الكلام مسد الخبر، كما في (ظننت أنك منطلق)، وقال السيرافي: ^(٦) لا حاجة إلى تقدير فعل بعد (لو) لأن (أن) قد نابت منابه، وخبر (أن) الذي هو فعل لفظه نائب مناب الفعل الذي يقع بعد (لو)، فإذا قلت: (لو أن زيداً انطلق)، فكأنك قلت: (لو انطلق زيد).

قوله: (وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض) يعني أن (إن) الواقعة بعد (لو) المقدر فعله إذا كان خبرها مشتقاً أو مضارعاً، وجب أن يأتي في موضعه بفعل ماضٍ مفسرٌ للفعل المقدر بعد (لو) فتقول: (لو أنك انطلقت) ولا تقول: (لو أنك منطلق) و(لا ينطلق) لأن الاسم لا

(١) ينظر لهذا المثل كتاب الأمثل ٣٨٨، ومجمع الأمثل ١٧٤/٢، والمقتضب ١٧/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني

٩١٧/٢، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والمغني ٣٥٣ - ٨٢٧.

(٢) ينظر المقتضب ١٧/٣، وينظر شرح الرضي ٣٩٠/٢.

(٣) ينظر المفصل ٢٣٣، والجنى الداني ٢٨١.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٣٦.

(٥) ينظر الكتاب ٣٣٤/٤.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٩٠/٢.

يفسّر الفعل^(١).

قوله: (فإن كان جامداً جاز لتعذر^(٢)) يعني فإن كان خبر (أن) جامداً غير مشتق جاز الإتيان به لتقدير الإتيان بالفعل، لأنه لا راحة للفعل فيه مثال الجامد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾^(٣) وقوله:

[٨٢٨] لما أحسن العيش لو أن الفتى حجر^(٤)

وقد جاء قليلاً خبر (أن) بعد (لو) مشتقاً أو مضارعاً مثال المشتق قول كعب:

[٨٢٩] أكرم بها خلة لو أنها صلقت

موعودها ولو أن النصح مقبول^(٥)



وقوله:

تنبيه الخواص

(١) ينظر شرح الرضي ٣٩١/٢ والعبارة منقولة عنه بتصرف دون عزو.

(٢) لقمان ٢٧/٣٦.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزة.

تنبيه الخواص عنه وهو مالموم

وهو لابن مقبل في ديوانه ٢٧٣، وينظر الخصائص ٣٧٨، وشرح المفصل ٨٧٨ ومغني اللبيب ٢٥٦، والبحر المحيط ١٨٦٧، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢، وشرح الأشموني ٦٠٢/٣، واللسان ملحة (لغم) ٤٤٧٩٦، ويروى ما أطيب.

والشاهد فيه قوله: (لو أن الفتى حجر) حيث جاء خبر (أن) اسماً جامداً وذلك على سبيل الجواز.

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٦١، وينظر شرح الرضي ٣٩١/٢، واللسان ملحة (حلل) ١٢٥٢/٢، وخزانة الأدب ٣٠٨/١١.

والشاهد فيه قوله: (لو أن النصح مقبول) حيث جاء خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وصفاً مشتقاً فعلاً، في حين جاءت في (لو أنها صلقت) الخبر جملة صلقت وبذلك لا تكون (لو) شرطية بل يجوز أن تكون في الموضعين للتمني فلا جواب لها وإذا كانت شرطية فالجواب مخوف يدل عليه أول الكلام والتقدير لو صلقت أو قبلت النصح لكومت....

[٨٣٠] أولو أن ما أبقيت مني بعود ثمام ما تأود عودها^(١)

وقوله مثل المضارع قوله:

[٨٣١] تمّد بالأعني أو تلويها وتشتكي لو أننا نشكيها^(٢)

قوله: (وإذا تقدم القسم) شرع في تبين حد جواب الشرط، أنه قد يحذف الشرط، وقد يحذف الجواب، وقد يحذفان معاً، أما حذف الشرط فهو قليل ولا يجوز إلا مع (أن) شرط التفسير أو النفي ب(لا) أو يكون (كان) ويبقى معموله نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ وقوله:

[٨٣٢] وإلا يعمل مفرقك الحسام^(٣)



(١) البيت من الطويل، ونسب إلى أبي العوام بن كعب بن زهير، وإلى الحسين بن مطير وإلى كثير عزه وإلى ابن الدميني. ينظر أمالي القلي^(٤٧١) والجماسة البصرية^{١٩٣٧٢}، وسمط اللالي^{١٨٧١}، وشرح الكافية الشافية^{١٦٣٨٧٣}، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ابنه بدر الدين^{١٠٦٥٢}، وشرح الرضي^{٣٩٧٢}، ورصف المباني^{٣٥٩}، واللسان ملحة (شحم)^{٥٠٨٨}، وخزانة الأدب^{٣٦٩١١}. ويروى صدره في الرصف بغير رواية الشارح وهي:

ولو أنني علقت يا أم مالك والشم من أضعف النبت وادقه

والشاهد فيه محي (لو) حرف امتناع لوجوب.

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص^{١٧٧٣}، وصر صناعة الإعراب^{٣٧١}، وشرح الرضي^{٣٩٧٢}، واللسان ملحة (جفا)^{٦٤٦١}، وخزانة الأدب^{٣٦٧١}.

والشاهد فيه محي خبر (أن) فعل مضارع.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه^{١٩٠}، وينظر الأغاني^{٣٣٤١٥}، وشرح التسهيل تكملة^{١٠٣٥٢}، والإنصاف^{٧٢١}، ورصف المباني^{١٨٨}، وشرح ابن عقيل^{٣٨٠٢}، وشرح شذور الذهب^{٣٥٧}، ومغني اللبيب^{٨٤٨}، وشرح شواهد المغني^{٧١٧٢ - ٩٣٦}، وجمع الهوامع^{٣٣٧٤}، والخزانة^{١٥٧٢}.

والشاهد فيه قوله: و (إلا يعمل) حيث حذف فعل الشرط للدلالة ما قبله عليه والتقدير: (ولا تطلقها يعمل مفرقك).

وقوله: (إن خيراً فخير)^(١) وأجاز الزمخشري^(٢) حذفه في غير ذلك نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٣) قال تقديره: (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم)، وقال الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة: (٤) في الزانية والزاني فاجلدوا تقديره: (إن زنيا) وأما حذفهما معاً فهو أقل من الشرط وأكثر ما يأتي مع (لا) نحو: (اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا) وقد تأتي في غيرها قوله:

[٨٣٣] قالت بنت العم يا سلمى وإن

كن فقيراً معلماً قالت وإن^(٥)

قيل: هو ضرورة، وأما حذف الجواب فهو كثير ولا يختص ب(إن) لكنه يلزم أن يكون الشرط ماضياً أو منفياً وقيل: ليس يلزم وعليه:

[٨٣٤] لئن تك قد ضلقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي أوسع^(٦)

ولا بد في حذفه من قرينة معنوية أو لفظية فالمعنوية نحو: ﴿فَلْيَسْتَنْطَفِ أَنْ تَبْنِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي السَّمَاءِ فَتَاتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾^(٧) أي فافعل، واللفظية

(١) سبق تخريجه.

(٢) ينظر الكشف ٢٠٧/٢.

(٣) الأنفل ١٧/٨ وتعلمها: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى...﴾.

(٤) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهري الصلابة السفر الأول ٣٤٦.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروفه وينظر في معاني القرآن للفراء ٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٨٣٧/٢، ١١٠٦/٣، وشرح الرضي ٣٩٤/٢، وخزانة الأدب ٦٧/١٠ - ٧٠، والمقاصد النحوية ٣٣٧/٤، وشرح الأشعرني ٤٩٦/٢. ويروى واسع بلل أوسع.

والشاهد فيه قوله (لئن) حذف جواب الشرط مع أن الشرط ليس ماضياً ولا منفياً.

(٧) الأنعام ٣٥/٦.

مع الشرط والقسم والمبتدأ أو ما في حكمه، وهو الفاعل، أما الشرط فإذا اجتمع شرطان فصاعداً، فإن كان على وجه التبعية كان الجزاء للجميع في العطف نحو: (إن تأتني وإن تكرم ولدي أكرمك) وفي البدل للثاني نحو: (إن تأتني إن [ظ ١٤٧] تلمم بي أكرمك) وفي التأكيد للأول نحو: (إن تأتني إن تأتني أكرمك) وإن لم يكن فإن صلح جعل الثاني جزاءً للأول، وقصد جعل الشرط الثاني جواباً للأول والثاني والثالث، ودخلت الفاء على الجواب نحو: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١) وإن لم يصلح ولم يقصد أن يكون جزاءً له، كان الجزاء للأول وحذف جزاء الثاني، وقدر مثل جزاء الأول، وما حذف جزاءه لزمه المضي لفظاً أو معنى، ولم تدخل الفاء على الشروط بالمتوسطة نحو: (إن أعطيتك إن سألتك إن وعدتك تعيدني حراً وهذه الشروط المتوسطة إن كانت مترتبة على الأول فيؤكد ليت واقعة في محل إن، هذه الشروط المتوسطة إن كانت مترتبة على الأول الحل لم يقع العتق إلا بمجموعها وإن لم يترتب عتق بكل واحدة منها.

وأما الشرط مع القسم أو مع المبتدأ أو القسم مع المبتدأ فحاصل الكلام فيها أن الشرط لا يلغي متقدماً ولا متوسطاً، ويجب إلغاؤه متأخراً، والقسم لا يلغي متقدماً ويجوز إلغاؤه متوسطاً ويجب والمبتدأ لا يلغي متقدماً ولا متوسطاً ولا متأخراً، ومعنى الإلغاء لا يكون للقسم والشرط جواباً ملفوظاً، وأما التقدير فلا بد منه فإما أن يجتمع الثلاثة، أو اثنان

(١) البقرة ٢٨٢ وتعلمها ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي...﴾.

منها الشرط لتأخره، وإن تقدم الشرط وجوابه نحو: (إن تأتي إنك والله) ألغى فيها القسم لتأخره، وإن توسط القسم بين الشرط وجوابه، فاعتبار الشرط واجب لتقدمه، ولكن في القسم وجهان، إلغاؤه لتوسطه وجعل الجواب للشرط واعتباره بأن يجعله وما بعده جزاءً للشرط، وتدخل الفاعلية وما بعده جواب له نحو: (إن أتيتني فوالله لأتيناك) وإن توسط الشرط بين القسم وجوابه، نحو: (والله إن أتيتني لأتيناك) وهي التي ذكر المصنف^(١).

قوله: (وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه المضي^(٢) لفظاً أو معنى) يعني إذا تقدم القسم على الشرط حذف جواب الشرط، وكان الشرط ماضياً لفظاً نحو: (والله إن أتيتني لأتيناك) أو معنى، وهو حيث يُنفى بـ (لم)، نحو: (والله إن لم تأتي لأتيناك) وإنما التزم فيه المضي لفظاً أو معنى، لأنه لو كان مضارعاً عملت فيه (إن) وإذا عملت في الشرط لزم أن تعمل في الجزاء، ولا تحذف لأن عملها في الشرط يقتضي قوتها، ومنهم من لم يوجب مضي الشرط بل جعله مختاراً.

قوله: (وكان الجواب للقسم^(٣) لفظاً أو معنى مثل: (والله إن

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٢.

(٢) في الكافية المحققة المضي بدل المضي.

(٣) قل الرضي في شرحه ٣٩٢/٢: (وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمته وهي أن أداني القسم والشرط وأصلهما التصدير كالأستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى، ثم إن كلا منهما لكثرة استعمالهما له - ويعلم عن جوابه - ويعلمهما عما يؤثر أن فيه أي جوابهما قد يسقط عن درجة تصدده على جوابه فيلغى باعتباره أي لا يكون في الجوابين علامتهما... أما الشرط فنحو: (أتيتك إن أتيتني)، وأما القسم فنحو: (زيد والله قائم)، و (زيد قائم والله) فيضعف أمرهما - ويصيران بحيث لا جواب

أتيتني)، و(إن لم تأتني لأكرمك)، وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر، وأن يلغى كقولك: (أنا والله إن تأتني آتاك) و(إن أتيتني والله لآتينك)^(١) وذلك لأن الجواب، يتعذر أن يكون لفظه للقسم والشرط معاً لأن جواب القسم مؤكداً وجواب الشرط مجزوماً، فلما قدم القسم دلّ على العناية به، فجعل الجواب له لفظاً ومعنى والشرط معنى، فقط لتعذر اللفظ، والدليل على اعتبار الشرط معنى، أن اليمين عليه وهو شرط للإتيان في قوله: (والله إن تأتني لآتينك) ولعلمه في قوله: (والله إن لم تأتني فإني لآتينك) ومثل بمثالين الأول للماضي لفظاً، والثاني للماضي معنى، والفراء^(٢) أجاز اعتبار الشرط وإلغاء القسم لأن الشرط مؤسس والقسم مؤكد، وحذف جوابه أكثر من حذف جواب الشرط، واحتج بقوله:

[٨٣٥] لئن منيت بناعن غيب معركة

لا تلفنا عن دمه القوم نتفل^(٣)

لهما - فلا يكون لهما جواب لفظاً ثم قل... فالذي يتقدم على الشرط جوابه... لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط لأنه أكثر دورانا في الكلام).

(١) زيادة في نسخة الشارح عن الكافية المحققة.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٧٢، والبحر المحيط ٧٥٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ١١٣، وينظر معاني القرآن للفراء ٧٨١، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٢٨٢ - ٥١٩، وشرح الرضي ٣٩٢٢، والبحر المحيط ٧٥٨، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٥٠٨، وشرح ابن عقيل ٣٨٣٢، وخزانة الأدب ١٣٧٨١، ونتفل أي نملص ونتخلص.

والشاهد فيه قوله: (لئن منيت... لا تلفنا) حيث اجتمع الشرط والقسم الشرط في قوله (إن منيت)، والقسم في دلالة اللام عليه فهي موطنه له وكل منهما يستدعي جواباً فترجح جواب الشرط ولذلك جزم تلفنا لأن أصلها تلفينا.

يجزم (لا تُلفنا) وإن كان المجتمع الشرط والمبتدأ أوما في حكمه وهو الفاعل، فإن لم يتقدم الشرط وجزاؤه على المبتدأ نحو: (إن يأتني عمرو وأكرمهُ زيد) وجب فيه اعتبارهما باعتبار الشرط، بأن يُجعل ما بعده جزاؤه، واعتبار المبتدأ بأن يُجعل الشرط وجزاؤه مُخبراً عنه وهو متقدم رتبة، والضمير عائد إليه تقديره: (زيد إن يأتني عمرو وأكرمهُ)، وإن تقدم المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ، لأن جزاءه لا يتقدم، نحو: (زيد يأتيك إن تأته) وإن توسط الشرط بين المبتدأ وخبره وجب إلغاء الشرط واعتبار المبتدأ، فإن كان خبر المبتدأ يصلح جواباً للشرط اعتباراً معاً نحو: (زيد إن تأته يأتك)، فالشرط وجوابه خبر للمبتدأ، وجواب الشرط ما بعده، وقد [١٤٨] أجاز إلغاء الشرط وجعل ما بعده خبراً للمبتدأ، ولا يجزم، وإن لم يصلح، وذلك حيث يكون مفرداً نحو: (زيد إن أتته جواد) ألغي الشرط وكان فعله ماضياً كما تقدم، وإن توسط بين المبتدأ والشرط وجوابه، وجب اعتبارهما ولزمت الفاء في المبتدأ، نحو: (إن أتيتني فزيد يكرمك) فالفاء وما دخلت عليه جواب للشرط وما بعد المبتدأ خبر له، وإن كان المبتدأ والقسم، فإن تقدم المبتدأ وخبره، نحو: (زيد قائم والله) وجب إلغاء القسم، لأن جوابه لا يتقدمه، وإن تقدم القسم وجوابه، نحو: (والله لأضربنه زيد) اعتباراً معاً، فما بعد القسم جواب له، والقسم وجوابه خبر للمبتدأ متقدماً عليه تقديره: (زيد والله لأضربنه)، وإن توسط القسم بين المبتدأ وخبره، نحو: (زيد والله يقوم) وجب اعتبار المبتدأ.

ولك في القسم وجهان فصيحان، إلغاؤه وجعل ما بعده خبراً للمبتدأ، أو اعتباره بأن يُجعل هو وما بعده خبراً للمبتدأ، وقد يدخل على ما بعده فتلغى به، وتجعل جواباً له بخلاف الشرط، فإلغاؤه ضعيف، ومنهم من منع من جعل القسم متوسطاً خبراً للمبتدأ لأنه إنشاء، وإن توسط المبتدأ بين القسم وجوابه دخلت اللام على المبتدأ، وكان جواباً للقسم، وما بعده خبراً عنه، نحو: (والله لزيد قائم)، وكذا في الفاعل نحو: (والله لقد قام زيد)، وأما إذا اجتمع المبتدأ والقسم والشرط فإن تقدم المبتدأ ففيه ست صور:

الأولى: تقدم المبتدأ أو خبره ثم القسم ثم الشرط، نحو: (زيد يقوم والله إن تطعه) وجب اعتبار المبتدأ وما بعده خبره، وإلغاء الشرط لتأخره، وجاز في القسم الوجهان لتوسطه فإن اعتبر دخلت اللام على الشرط، وإن لم يُعتبر لم تدخل.

الثانية: توسط الخبر بين القسم والشرط، نحو: (زيد يقوم والله إن تطعه) اعتبر المبتدأ وألغى الشرط لتأخره، وجاز في القسم الوجهان، فإن اعتبر دخلت اللام على خبر المبتدأ، وكانت الجملة القسمية خبراً للمبتدأ، وإن ألغى جعل ما بعد القسم خبراً عن المبتدأ.

الثالثة: تأخر الخبر بعد الشرط، نحو: (زيد والله إن تطعه يشكرك) جاء إلغاء القسم والشرط لتوسطهما، ويكون الجواب خبراً للمبتدأ، وجاز اعتبار القسم لتقدمه على الشرط بشرط دخول اللام على الشرط

والجواب، نحو: (زيدُ والله لئن أعطيته ليشكرنك) وجاز اعتبار الشرط فيجزم الجواب على القسم، وجاز اعتبارهما معاً، وتدخل اللام في الشرط ويجزم الجواب وتكون الجملة خبراً عن المبتدأ.

الرابعة: تقدم الشرط على القسم، نحو: (زيدُ إن أعطته والله يشكرُك) فإن قدمت خبر المبتدأ عليهما ألغى القسم لتأخره، وجاز في الشرط الاعتبار أن دخلت الفاء على القسم وهو الفصيح، والإلغاء إن لم تدخل، وإن توسط الخبر بين الشرط والقسم ألغى القسم لتأخره، واعتبر الشرط إن دخلت الفاء، وألغى إن لم تدخل، وإن تأخر الخبر جاز إلغاء القسم والشرط لتوسطهما، وكان الجواب خبراً عن المبتدأ، واعتبارهما معاً حيث يجتمع القسم والشرط لتوسطهما وكان الجواب خبراً عن المبتدأ واعتبارهما معاً حيث يجتمع الفاء واللام، واعتبار الشرط وحده، إن دخلت الفاء على القسم واعتبار القسم وحده إن دخلت اللام، ونون التوكيد على الجزاء، وإذا اعتبرا أو أحدهما كانت الجملة خبراً عن المبتدأ، وإن تقدم القسم ثم المبتدأ ثم الشرط، فإن تقدم جوابه عليهما، نحو: (والله ليشكرنك زيدُ إن أعطته) كان الجواب للقسم، ووجب دخول أداة القسم على الجواب، وألغى الشرط لتأخره، وكان القسم وجوابه خبراً عن المبتدأ، لأنه لا يجوز إلغاؤه، وهو في حكم المتقدم، تقديره: (زيدُ والله ليشكرنك إن أعطته) كان الجواب للقسم ووجب دخول أداة القسم على الجواب وألغى الشرط لتأخره، وكان القسم وجوابه خبراً عن المبتدأ، لأنه لا يجوز إلغاؤه وهو في حكم المتقدم، تقديره: (زيدُ والله ليشكرنك إن

تُعْطُهُ) وَإِنْ تَوْسُطُ الْجَوَابِ دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ جَوَاباً
لِلْقِسْمِ وَخَبَرَ الْمُبْتَدَأَ (إِنْ تَعْطُهُ يَشْكُرُكَ) وَأُلْغِيَ الشَّرْطُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَلَيْهِمَا
اعْتَبِرَتْ كُلُّهُمَا وَكَانَتْ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا جَوَاباً لِلْقِسْمِ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ خَبَرٌ عَنْهُ،
وَيَشْكُرُكَ تُجْزَمُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ، وَإِنْ تَقْدَمَ الْقِسْمُ بَعْدَ الشَّرْطِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ،
فَإِنْ تَقْدَمَ جَوَابُ [ظ ١٤٨] الْقِسْمِ عَلَيْهِمَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا جَوَاباً
لِلْقِسْمِ، وَالْقِسْمُ وَجَوَابُهُ وَالشَّرْطُ خَبَرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ، وَأُلْغِيَ
الشَّرْطُ لِتَأَخُّرِهِ فِي التَّقْدِيرِ، وَإِنْ تَوْسُطَ الْجَوَابُ بَيْنَهُمَا لَزِمَتْ اللَّامُ
الشَّرْطُ، وَكَانَ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ جَوَاباً لِلْقِسْمِ، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُ الشَّرْطِ
وَالْجَوَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهُ، وَيَجِبُ اعْتِبَارُ الْمُبْتَدَأِ وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ،
وَإِنْ تَأَخَّرَ الْجَوَابُ وَجِبَ اعْتِبَارُ الْقِسْمِ وَالْمُبْتَدَأِ، وَجَازَ اعْتِبَارُ الشَّرْطِ
وَالْغَاوَةِ، فَمَعَ اعْتِبَارُ الْجَمِيعِ تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الشَّرْطِ وَيُجْزَمُ الْجَوَابُ
الشَّرْطِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ خَبَرًا ~~عَنِ الْمُبْتَدَأِ~~ وَإِنْ تَقْدَمَ الشَّرْطُ ثُمَّ الْمُبْتَدَأُ ثُمَّ
الْقِسْمُ، فَإِنْ تَقْدَمَ الشَّرْطُ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ: (إِنْ تَعْطُهُ يَشْكُرُكَ زَيْدٌ وَاللَّهُ) كَانَ
الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ، وَالشَّرْطُ وَجَوَابُهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَأُلْغِيَ الْقِسْمُ لِتَأَخُّرِهِ، وَإِنْ
تَوْسُطَ بَيْنَهُمَا وَجِبَ إِلْغَاءُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَكَانَ جَوَابُ الشَّرْطِ وَالْجُزْءُ خَبَرًا
لِلْمُبْتَدَأِ وَأُلْغِيَ الْقِسْمُ لِتَأَخُّرِهِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمَا جَازَ اعْتِبَارُهُمَا مَعًا
وَيَكُونُ الْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ، وَتَلْزَمُ الْفَاءُ، وَمَا بَعْدَ الْقِسْمِ وَجَوَابُهُ
وَتَلْزَمُ اللَّامُ وَالْقِسْمُ وَجَوَابُهُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ، وَيَجُوزُ إِلْغَاءُ الْقِسْمِ لِتَوْسُطِهِ
وَإِنْ وَلِيَ الشَّرْطُ الْقِسْمَ، فَإِنْ تَقْدَمَ جَزَاؤُهُ عَلَى الْقِسْمِ وَالْمُبْتَدَأِ نَحْوُ: (إِنْ
تَعْطُهُ يَشْكُرُكَ وَاللَّهُ زَيْدٌ) كَانَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ،
وَيَجُوزُ فِي الْقِسْمِ وَجِهَانِ، فَإِنْ اعْتَبَرْتَهُ أُدْخِلْتَ اللَّامَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَإِنْ

توسط الجزاء جاز اعتبار الجميع، ويكون القسم وجوابه جزاء للشرط، ويلزم القسم الفاء واللام في الجواب، والجملة كلها خبراً عن المبتدأ، ويجوز إلغاء لتوسطه، فلا تدخل الفاء ويجزم الجواب للشرط، وإن تأخر الجواب جاز اعتبار الجميع أيضاً، وتكون الجملة التي بعد الشرط كلها جزاءً له، ويلزم القسم الفاء، وما بعد القسم جوابه، وتلزمه اللام وما بعد المبتدأ خبره...

فصح لك من المسائل مع اجتماع الثلاثة ثماني عشرة مسألة، ومع اجتماع الاثنين اثنتا عشرة مسألة، لأنها ثلاثة أقسام، وفي كل قسم أربع مسائل، وثلاث في أربع اثنتا عشرة.

قوله: (وتقدير القسم كاللفظ) يعني أنه قد يحذف القسم ويقدر ويثبت له ما يثبت للملفوظ به من الاعتبار والإلغاء بشرط أن يمنع مانع من إجراء اللفظ على ظاهره، وأن يكون ثم ما يصلح جواباً للقسم، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا إِلَّا يَخْرُجُونَ﴾^(١) فثم دليان على تقدير القسم: دخول اللام الموطئة، وسقوط الفاء مع عدم الجزم في (لا يخرجون) وفي قوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٢) دليل وهو عدم دخول الفاء على إنكم.

(١) الحشر ١٢/٥٩، وتعلمها: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا إِلَّا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ يَنْصُرُوهُمْ وَلَنْ نَنْصُرَهُمْ لِيُلْزِمُوا الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾.

(٢) الأنعام ١٢٧/٦، وتعلمها: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَاسِقٌ إِذَا شَاءَ الشَّيَاطِينُ لِيُؤْخَذَ إِلَى أُولِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوهُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

قوله: (وأما) إنما عدّها من حروف الشرط، لأنّ فيها معناه بدليل لزوم الفاء في خبرها، ولا يجوز حذفها إلا إذا كان جوابها محكيّاً بالقول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(١) أوفي ضرورة شعر، نحو:

[١٣] فَأَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَكُمْ^(٢)

قوله: (للتفصيل) يعني تفصيل ما أجمله المخاطب، نحولك: (أما زيدٌ فقائم وأما عمرو فقاعد)، وليس التفصيل فيها لازم على الأصح، بل لا مانع من أن نقول: (أما زيدٌ فقائم) وتسكت، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾^(٣) تقديره: (وأما الراسخون في العلم فيقولون: فحذفت الفاء من (يقولون) لأنّ حذفها جائز عندهم في السعة.

قوله: (والتزم حذف فعلها) يعني شرطها لأن الأصل عند سيبويه^(٤) في قولك: (أما زيد فقائم)، (مهما يكن من شيء فزيد قائم)^(٥) فلما كثر استعمالها في الكلام، ودوّرها لأنها موضوعة للتفصيل وهو استدعي تكرارها، أرادوا تخفيفها، فالتزموا حذف شرطها وهو: (يكن من شيء) ثم حذفوا (مهما) وعوضوا عنها (أما) لأنها أخف فصار الكلام، (أما فزيد

(١) آل عمران ١٠٦٣، وتعلمها: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٥.

(٣) آل عمران ٧٨، وتعلمها: ﴿... فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ...﴾.

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٥/٤.

(٥) ينظر الجنى الداني ٥٢٢.

قائم) فعوضوا مكان الشرط جزاءً، مما بعد الفاء وهو (زيد) واتصلت الفاء بقائم، فصار: (أما زيد فقائم) وهذا التفسير الذي ذكر سيبويه^(١) تفسير الإعراب لا تفسير معني، لأن (مهما) اسم للمجازاة و(أما) حرف للتفصيل^(٢) وقال [١٤٩] بعضهم: الأصل (أما إن يكن شيء فزيد قائم) أي إن يقع شيء أي شيء كان فهو يقتضي قيام زيد بكل حال، وقال الكوفيون: أصل (أما) أن ما فادغمت النون في الميم كما في: (أما أنت منطلقاً) لأنهم يجيزون في أن المفتوحة أن تكون شرطية.

قوله: (وعوضٌ بينها وبين فائها جزءٌ مما في حيزها) [مطلقاً وقيل]^(٣) يعني أنهم لما حذفوا شرط (أما) أرادوا أن يأتوا بشيء في موضعه ليسد مسدّه، ولأنه يلي أداة الشرط وهي (أما) أداة الجزاء وهي (الفاء) فعوضوا مكانه زيدا الذي بعد الفاء ونقلوه إلى ما قبلها واتصلت الفاء بقائم، وهو جزء مما في حيزها، أي مما بعد الفاء، والذي بعدها إن كان اسم فالمتقدم وهو الجزء الأول، وإن كان فعلاً فالمتقدم هو الجزء الثاني وهو: إما مفعول أو فاعل مقدم، ولا يتقدم على الفاء إلا جزء واحد مما في حيزها ولا يصح تقدم جملة ولا جزئين لأنا نقول: (أما زيد طعامك آكل).

قوله: (وهو معمول لما في حيزها مطلقاً) [أما يوم الجمعة فزيد

(١) ينظر الكتاب ٥٩٣، وينظر الفصل ٣٣٣، وشرحه لابن يعيش ١٧٩، وشرح ابن عقيل ٣٩٠/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧٨.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

منطلقاً^(١) اختلف في الواقع بعد (أما) على ثلاثة مذاهب،

الأول: للمبرد^(٢) أنه جزء مما في الفاء معمول به، وإنما قدم للعوض والتنبيه على أنه جنسه المراد بالتفصيل واختاره المصنف^(٣)، وقوله: (مطلقاً) يعني سواء كان بعد الفاء ما يمنع التقديم نحو: (أما زيد فأني أكرمه) أو لم يكن نحو: (أما زيد فقائم).

الثاني قوله: (معموله المحذوف مطلقاً) يعني أنه جملة مستقلة عاملها محذوف، وما بعد الفاء جملة أخرى، تُقدَّر لكل جملة ما يليق بها من العوامل، إن كان المعوض معمولاً قُدِّرَ له فِعْلٌ متعدي وإن كان مرفوعاً قُدِّرَ له رافع والجملة الأخرى يُقدَّر لها مبتدأ وإن كان بعد الفاء اسماً أو مفعولاً، إن كان بعدها فعلاً.



الثالث للمازني^(٤) التفصيل وهو قوله: (وقيل إن كان جائز التقديم فمن الأول وإلا فمن الثاني) يعني إن كان [ما] بعد الفاء [ما]^(٥) يمنع من العمل فيما قبلها، وذلك حيث لا يتقدم معموله عليه، أو يكون له

(١) ما بين الحصريتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر المقتضب ٦٩٢، وشرح الرضي ٤٠١/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣٢.

(٤) قل الرضي في شرحه ٤٠١/٢: ذهب المازني إلى أنه إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كـ (إن) و (ما) أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو: (أما زيداً فأنا رجل ضارب)، أو كون المعمول تمييزاً وعمله اسم تام نحو: (أما درهمان فعندي عشرون) أو كون العامل مع نون التوكيد نحو: (أما زيداً فلا ضربين) أو صلة نحو: (أما القميص فإن تلبس خيراً لك).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

الصدر نحو: (أما زيد فإنه قائم) لم يجز التقدم لأن (إن) لها الصدر، ولا يتقدم معمولها عليها فيكون ما بعد الفاء جملةً مستقلة كالقول الثاني، وإن كان لا يمنع ما بعد الفاء من العمل فيما قبلها فالكل جملة واحدة كالقول الأول نحو: (أما زيد فقائم).

(وأما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق) قال ابن الحاجب: ^(١) ولو نظر المفصلون كلَّ النظر لعلموا أنَّ الباب كله من هذا القبيل، لأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ولا بُدُّ منها، ولا فرق بين (أما يوم الجمعة فزيدٌ منطلق) وبين (أما يوم الجمعة فإنَّ زيداً منطلق) فإنَّ زعموا أنَّه خولف هذا الأصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود منهما فلا بُعد أن يخالف في غيرها [مما ذكره] ^(٢) لغرض، ويعني بالغرض: الاهتمام بتقديم الاسم.

(١) ينظر شرح المفصل ١٢٢.

(٢) زيادة مذكورة في شرح المصنف ويقتضيها السياق.

حرف الردع

قوله: (حرف الردع (كلاً) ^(١) وبمعنى حقاً) ^(٢) يعني أن لا (كلاً) معنيين، أحدهما الردع والزجر، وذلك حيث يكون ما قبلها منكراً، قال تعالى: ﴿رَبِّ أَهَانِ كلاً﴾ ^(٣) أي ليس الأمر على ما ذكرت، وكذلك إذا قيل: فلاناً شتمك، كلاً أي ارتدع، وقد تكون لنفي الإجابة نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كلاً﴾ ^(٤) أي لا تحجب، وهل يوقف عليها إذا كانت للردع أولاً؟ حكى عن ثعلب ^(٥) أنه لا يُوقف عليها في جميع القرآن لأنها جواب، والقائلة فيما بعدها، وحكى عن ابن برهان ^(٦) أنه يُوقف عليها في جميع القرآن لأنها بمعنى انتبه، إلا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَر﴾ ^(٧) فإنه لا يوقف عليها [ظ ١٤٩] دون القسم، وحكى عن

(١) ينظر الكتاب ٢٣٥/٤، والمفصل ٢٢٥، وشرح المصنف ١٢٣، وشرح الرضي ٤٠٠/٢، ورصف المباني ٢٨٧، والجنى الداني ٥٧٧ وما بعدها، والمغني ٢٤٩ وما بعدها.

(٢) في الكافية المحققة زيادة وهي (وقد جله).

(٣) الفجر ١٦/٨٩ - ١٧، وتعلمها: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا بَلْ لَا تَكْرَمُونَ الْيَتِيم﴾.

(٤) المؤمنون ٩٩/٢٣ - ١٠٠، وتعلمها: ﴿... كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾.

(٥) ينظر شرح المفصل ١٦/٩.

(٦) ينظر رأي ابن برهان في شرح المفصل ١٦/٩، وهو موافق لرأي ابن برهان دون أن ينسبه إليه.

(٧) المدثر ٣٢/٧٤.

الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة^(١) أنها إذا انقطعت عما بعدها وقُف عليها، وإن اتصلت لم يُوقف، المعنى الثاني بمعنى (حقاً) وتكون اسماً وبُنيت حملاً على التي للردع، ويجوز أن يجاب بما يجاب به القسم نحو: ﴿كَأَنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَغَافِلٌ﴾^(٢) ومنهم من قال بحرفيتها على كلا المعنيين، وأنكر الزمخشري^(٣) أن تكون بمعنى (حقاً)، وقال هي للردع أينما وردت.



(١) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهري الصافية السفر الثاني ورقة ٢٥٢.

(٢) العلق ٦/٩٦.

(٣) ينظر الكشف ٧٣٧/٤، واستعرضت كل الآيت التي فيها كلا عند الزمخشري وكلها تؤكد ما ذهب إليه الشارح من أنها للردع والزجر.

تاء التأنيث الساكنة

قوله: (تاء التأنيث الساكنة)^(١) يحترز من المتصلة بالأسماء جامدها كـ (طلحة) و (فاطمة)، ومشتقاً كـ (قائمة) فإنها متحركة، وإنما حُرِّكَتْ، لأنها لما اتصلت بالاسم المعرف صارت كالجزء منه، فجعل إعرابه عليها، فإن قيل: نزلت من الفعل منزلة الجزء منه فجعلت فتحته عليها، أجيب بأن دخولها على الاسم أقوى، لأنها تدخل على مؤنث، ودخولها على الفعل لتأنيث فاعلها فقط، وأما الأفعال فهي مذكورة وكان الأولى ألا يحترز عن متحركة لأنه في تعداد الحروف وهما حرفان معاً، أجيب بأن المتحركة قد صارت كالاسم لتنزلها منزلة الجزء من الكلمة فلم يذكرها، وقيل: خصّ الساكنة بالذكر لما كان سيرُدفها فيها بحكم لها خاص، وهو قوله: (كان ظاهراً غير حقيقي فمميز) وقال الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة: لأن كلامه فيما يختص بالأفعال.

(١) قل المرادي في الجني ٥٧: وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل، دلالة على تأنيث فاعله لزوماً في مواضع وجواز في مواضع.... وتتصل به متصرفاً وغير متصرف ما لم يلزم تذكير فاعله كـ (أفعل) في التعجب، و (خلا) و (عدا) و (حشا) في الاستثناء، وحكم هذه التاء السكون....
للتفصيل: ينظر رصف المباني ٣٣٦، والجني الداني ٥٧، والمغني ١٥٧، وشرح الرضي ٤٠١، وشرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها وشرح ابن عقيل ٤٧٥/١ وما بعدها.

قوله: (وتلحق الماضي لتأنيث المسند إليه)^(١) إنما ألحقت به للتنبيه من أول الأمر على تأنيث الفاعل نحو: (قامت هند) ولأن تأنيث الفاعل غير موثوق به، إذ قد يشارك المذكر المؤنث، نحو (علامة) ويسمى المذكر بمؤنث، وإنما اختصت بالماضي دون المضارع، لأن حروف المضارعة كافية في الدلالة على تأنيث الفاعل.

قوله: (فإن كان ظاهراً) يعني الفاعل يحترز من المضمر نحو (الشمس طلعت) فإنه يجب مطابقتها لفاعله.

قوله: (غير حقيقي) يحترز من الحقيقي فإنه يجب فيه المطابقة نحو: (قامت هند).

قوله: (فمميز)^(٢) يعني أنه يجوز لك التذكير والتأنيث في الفاعل غير الحقيقي، نحو: (طلعت الشمس) و(طلع الشمس) وقد تقدم تفصيل ذلك.

(١) أي لتأنيث الفاعل أو نائبه.

(٢) قل ابن مالك في ألفيته:

وتاء تأنيث تلي الماضي، إذا كان لأنثى كـ (أبت هند)

وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر

قل ابن عقيل في ٤٧٨: إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي... ثم قل: لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز، وتلزم في موضعين:

١- أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي تقول: هند طلعت والشمس طلعت.

٢- أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث نحو: طلعت هند....

قوله: (وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف)^(١) يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهرة فإلحاق علامة التثنية وجمع المذكر والمؤنث، قيل الظاهر ضعيف نحو: (قاما الزيدان) و(قاموا الزيدون) و(قمن الهندات) كعود الضمير إلى غير مذكور متقدم من غير فائدة، وللزوم أن يكون للفعل فاعلان، وإنما ألحقت علامة التانيث قبل الفاعل بخلاف علامة التثنية والجمعين، لأنك تعرف التثنية والجمعين من لفظ المثني والمجموع، وقد لا يعلم التانيث من لفظ المؤنث نحو: (جاءني علامة نسابه) وأجاز بعضهم إلحاق العلامة في التثنية والجمعين ورواها سيبويه^(٢) والبصريون لغة قوم من العرب واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النِّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٣) وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٤) وقولهم: (أكلوني البراغيث)^(٥)، وقوله: ﴿كثيرٌ منهم﴾

(١) ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٤٧٨ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٣٦.

(٣) الأنبياء ٢٢٦ وتعلمها: ﴿لأهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون﴾.

(٤) المائدة ٧٨ وتعلمها: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا ثم ثاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم والله بصير بما يعملون﴾.

(٥) ينظر هذا القول في: الكتاب ٢٠٩٣، والأصول ١٣٦ ٧٨ - ١٧٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٤/١، ٧٠٧/٢. قل ابن مالك في شرح التسهيل ٧٠٧/٢: (إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة أن لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلها ومن العرب من يوليّه قبل الاثنين ألفه وقبل المذكرين واواً، وقبل الإنث نوناً على أنها حرف مدلول بها على حل الفاعل الآتي قبل أن يأتي ومنها قول بعض العرب: أكلوني البراغيث، وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يتعلقون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...).

[٨٧] رأين الغواني الشيب لاح بمفرقي

فأعرضن عني بالخلود النواضر^(١)

وتأول الجمهور ما ورد من ذلك، واختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: هي ضمائر وما بعدها بدل منها بدل ظاهر من مضمير، وضعف بعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وقال بعضهم: الظاهر مبتدأ، والضمير وفعله خبر عنه متقدم، وضعف بأن الخبر لا يتقدم على المبتدأ إذا كان فعلاً له، خلافاً للكسائي والكوفيين، وقال بعضهم: هي حروف وليست بضمائر أتى بها للدلالة على أحوال الفاعلين، كما أتى بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث الفاعل، وضعف بأن فيه دعوى الاشتراك.



مرکز تحقیقات کتب و اسناد اسلامی

(١) البيت من الطويل، وهو محمد بن عبد الله العتبي في الأغاني ١٩١/٨٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٠٤/٨، وشرح شذور الذهب ٢٠٦، وشرح ابن عقيل ٤٧٨/١، والمقصد النحوي ٤٧٣/٢، وشرح الأشموني ١٧٨/١.

والشاهد فيه قوله (رأين الغواني) حيث اتصل بفعل (رأين) ضمير الفاعل وهو نون النسوة مع ذكر الفاعل الظاهر (الغواني) على لغة أكلوني البراغيث....).

التنوين

قوله: (التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر [و١٥٠] لا لتأكيد الفعل) فقوله: (نون)^(١) جنس يعمُّ جميع النونات أصلية كانت أوزائلية، متحركة أوساكنة، أولى أووسطى أوأخرى، وقوله: (ساكنة) خرجت المتحركة سواء كانت أصلية كـ(حسن) من الحُسن، أوزائلية كـ(ضيغن) و(رعشن) أولى ويعني بقوله: (ساكنة) في الأصل، وإلا فقد تحرك لالتقاء الساكنين، وقوله: (تتبع حركة الآخر) أنها تأتي بعد حركته، خرج ما كان أولى أووسطى مطلقاً، وما كان آخره لا يتبع حركة الآخر كنون (لذن) و(لم يكن) ومعنى تبعته حركة الآخر، أنها تأتي بعد حركته إذا حرك ولا تأتي في الوقف، قوله (لا لتأكيد الفعل) يحترز من نوني التأكيد، فإنهما زائدتان تتبعان حركة الآخر نحو: (ضربن يا زيد اضربن يا هند واضربن يا رجال لكنها للتأكيد).

قوله: (وهو للتمكين والتكثير والعوض والمقابلة والترخم) يعني أن أقسام التنوين خمسة، فتتوين التمكين ما دلَّ على إمكانية الاسم،

(١) ينظر ملحة (نون) في اللسان ٤٥٨٦٨.

وهو يكون في الأسماء المنصرفة كـ (زيد) و (رجل)، وغير المنصرفة إذا نُكِّرت نحو (رُبَّ إبراهيم لقيت) على الأصح، وزعم بعضهم: أن تنوين رجلٍ للتنكير، وأما تنوين التنكير فهو اللاحق بآخر الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، كالأصوات وأسماء الأفعال، نحو: (غاق) و (يا) و (صه) و (سيويه) آخر، وأما تنوين العوض فقد يكون عن حرفك (جوار) و (قاضي) على مذهب سيويه^(١)، وأما المبرد^(٢) فقال: هو عوضٌ عن الإعلال وقد يكون عن كلمة (كل) و (بعض) قال تعالى: ﴿كُلْ آمِنَ بِاللَّهِ﴾^(٣) أي كل ونحو: (قبل) و (بعد) إذ لم يبق المضاف، وقد يكون عن جملة نحو: (يومئذ) و (ساعة إذ) و (حينئذ)، لأن (إذ) لا تضاف إلا إلى الجمل، وأما تنوين المقابلة فهو الداخل في جمع المؤنث السالم علماً كان أو غير علم، كـ (مسلمات) و (عرفات)، لأنهم قابلوا به نون جمع المذكر السالم، وجعل الزمخشري^(٤) والربعي^(٥) تنوين المؤنث السالم علماً كان أو غير علم تنوين تمكين، كـ (زيد) و (عمرو)، ورد بأنه غير منصرف إذا سُمِّيَ به للعلمية والتأنيث، فيلزم زوال التنوين إذا كان للتمكين، وأجيب بأن التأنيث غير مُعْتَبَرٍ، لأن التاء فيه للجمع، وتاء التأنيث قد سقطت، وهي لا تعتبر وقال الزمخشري: و (عرفات) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَضْنُكُمْ

(١) ينظر الكتاب ٢٠٦/٤.

(٢) ينظر مع الهوامع ٤٠٦/٤.

(٣) البقرة ٢٨٥/٢.

(٤) ينظر الفصل ٣٢٨، وشرحه لابن يعيش ٢٩/٩.

(٥) ينظر الجمع ٤٠٦/٤.

من غزفات^(١) علم للموقف مُسمًى بجمع ك (أذرعَات)، وصُرف لعدم اجتماع علتين، لأن التاء والألف علامة لجمع المؤنث، وهما مانعتان من تقدير التاء، كما أن التاء هي عوض عن الواو في (بنت) و(أخت) مانعة من تقدير تاء التأنيث، واعتُرضَ بأنها بدل عن تاء التأنيث نائبة منابها، بدليل انفتاح الكلمة لها بخلاف (بنت) و(أخت) فما قبل التاء فيهما ساكن، وأجيب بأن انفتاح الآخر للألف لا للتاء، وقال الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة: ^(٢) ما كان علماً من هذا الجمع فتنوينه للمقابلة، وما كان نكرة فتنوينه للتمكين. وأما تنوين الترم ^(٣) فهو اللاحق بالقوافي الشعرية، وهو يخالف التنوينات بأمرين أحدهما: أنه عكسها، لا يكون إلا في الوقف، وهي لا تكون إلا في الوصل، الثاني: أنه يدخل الأسماء معربها ومبنيها ومعرفها ومنكرها، والأفعال والحروف وسائر ما تختص به الأسماء، وهو ضربان أحدهما: يلحق القوافي المطلقة، وهي التي آخرها ألفاً وواواً وياءً فالألف نحو:

[٣٨] يا صاح إن هاج الدموع الدُرْفَنُ ^(٤)

[٣٩] من طلل كالآحمي أنهجن ^(٥)

(١) البقرة ١٩٧/٢، وينظر المغني ٤٤٥.

(٢) ينظر الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٦٥.

(٣) ينظر المغني ٤٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ وما بعده، والكتاب ٢٠٧/٤، وشرح الرضي ٤٠٢/٢.

(٤) الرجز للعجاج كما في ديوانه ٧، وينظر الكتاب ٢٠٧/٤، ويروى فيه ما هاج بدل إن هاج. والخصائص ١٧١/٨، والمقاصد النحوية ٣٦٨.

والشاهد فيه وصل الفقية بالنون للترخم كما وصلت بحروف المد واللين للترخم أيضاً.

(٥) الرجز للعجاج وينظر المصداق في الشاهد السابق.

[١٤٠] يا أبتا عليك أو عساكاً^(١)

ففي (النرفن) دخل على المعرف، وفي أنهجاً على الفعل، وفي عساكاً على المضمر المبني، ولم يُسمع دخوله في الحروف إلا في (كأن) و(قد) لكنه يقاس بـ(لا) وكلا في التي آخرها (واو) نحو:

[١٤١] متى كن الخيلم بني طلوح سقيت الغيث أيتها الخيلمو^(٢)

[ظ ١٥٠]

والتي الياء نحو:

[١٤٢] أرف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالتنا وكن قدن^(٣)

وقال بعضهم ليس هو تنوين، لكن هذا نون أبداً من حرف الإطلاق.

الضرب الثاني اللاحق للقوافي المقيمة نحو:

[١٤٣] وقاتم الأعملق خاوي المخترق مشبه الأعلام لماع الخفق^(٤)

(١) الرجز للعجاج وينظر المصدر السابقة.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٣٧٨، وينظر الكتاب ٢٠٦/٤، وشرح أبيات سيويه ٣٤٩/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦١٧، وشرح الفصل ٧٨٣/٩، والجنى الداني ١٧٤، ومغني اللبيب ٤٨٢ وشرح شواهد المغني ٣١٧/٨ وخزانة الأدب ١٢١/٩.

والشاهد فيه قوله (الخيلمو) حيث وصل الكفية المقرونة بـ (أل) في حل الرفع بالواو كوصل غير المقرونة بها والواو هذه تسمى واو الإطلاق وهي في الحقيقة واو الإشباع لكنها قياسية.

(٣) البيت من الكامل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٤٩، وينظر المقتضب ٤٢/٨، وسر صناعة الإعراب ٢٣٤/٨، وشرح الفصل ١٧/٩ - ٥٢، وأمثلي ابن الحاجب ٤٥٥/٨، والجنى الداني ١٤٦ - ٣٦٠، ومغني اللبيب ٢٢٧، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، وجمع الفواعل ١٨٧/٢، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ - ١٩٨، ويروى بالياء قلبي. والشاهد فيه قوله (قدن) حيث أدخل تنوين الترم على الحرف قد.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٤، وينظر الكتاب ١١٠/٤، وشرح أبيات سيويه ٣٥٣/٢، والخصائص ٢٢٨/٢ =

روي بفتح القاف وكسرهما، فالكسر إما بحركته قبل الوقف، لأنه مضاف إليه، أو على أصل التقاء الساكنين، والفتح حملاً له على نون التوكيد نحو: (اضربن) واختاره المصنف^(١) على الكسر، ويجمع هذين الضربين اسم الترخم، مأخوذ من ترخم الوتر، وهو صوته، وقيل اسم الترخم خاص بالضرب الأول وهذا الثاني سمي الغالي^(٢)، مأخوذ من الغلو، وهو تجاوز الحد وقيل من غلاء السعر وهو قلته، وأصل التنوينات السكون وإنما تحرك لالتقاء الساكنين نحو ﴿وَعَذَابُكَ كُفْ﴾^(٣) و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٤) وقد يحذف لالتقاء الساكنين نحو:

[١٤٤] ولا ذاكر الله إلا قليلاً^(٥)

وشرح المفصل ١١٨٢، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٢، وشرح شواهد المعني ٧١٤/٢، وجمع الهوامع ٢٢٢/٤، ونخزاة الأدب ٢٥٨٠، ويروى في المفصل بإثبات النون في المخترق = المخترقن. والشاهد فيه قوله: (وقاتم) حيث حذف رب بعد الواو وأعملها قاتم والشاهد الثاني (المخترقن) حيث يروى بإثبات النون وهو التنوين الغالي الذي يلحق القوافي الساكنة.

(١) ينظر شرح المصنف ١٢٣.

(٢) ينظر اللسان ملحة (غلا) ٣٢٩١/٥.

(٣) ص ٤١/٣٨ - ٤٢ وتعلمها ﴿واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسني الضر بنصب واعذاب اركض برجلك هذا مقتل بلرد وشراب﴾ وقرئ بالضم ينظر المفصل ٣٢٩.

(٤) الإخلاص ١/١١٢ - ٢، وقرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وغيرهم يحذف التنوين وضم لفظ (أحد) لالتقائه مع لام التعريف. ينظر البحر المحيط ٥٣٠/٨، والسبعة في القراءات ٧٠١، وإعراب القرآن للنحس ٣٠٨/٥ - ٣٠٩.

(٥) صدر بيت من المتقاربة وعجزها

فالفيتة غير مستعتب

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، وينظر الكتاب ١٦٩٨، وشرح أبيات سيويه ١٩٠/٨، والمقتضب ٣١٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، والإنصاف ٦٥٩/٢، والمفصل ٣٢٩، وشرحه لابن يعيش ٦٢، -

وتبدل ألفاً في حال النصب نحو: (رأيت زيداً).

وله: (ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم [آخر]^(١))
يعني أن التنوين إذا لاقى ساكناً في علم مكبر موصوف بـ(ابن) مضاف
إلى علم مكبر نحو: (زيد بن عمرو) وجب حذف التنوين، وما ثبت
فضرورة نحو (جارية بن قيس بن ثعلبة) وألحق به الكوفيون الموصوف
بابن مضافاً إلى مثله نحو: (شريف بن شريف) و(سيد بن سيد) و(ضلُّ
بن ضل) ويعني بالعلم الصريح نحو (زيد بن عمرو) والكنية نحو (فلان
بن فلان)^(٢) واحترز بالمكبر عن المصغر فإنه يتوَّن بالوصف بـ(ابن) عن
أن يكون موصوفاً بغيره، نحو (زيد صاحب عمرو) ويكون (ابن) بدلاً
أو خبراً، فإنه ينوَّن، أحياناً نحو: ﴿عَزِيزُ اللَّهِ﴾^(٣) وبالمضاف إلى علم من
الإضافة إلى غيره نحو (زيد بن أجدنا)، فإنه ينوَّن، وزاد بعضهم أن يكون
العلم الثاني مذكراً لقلة النسبة إلى الأم فيما كثر نحو: (عمرو بن هند
للك)، فإن نسبته إلى أمه أكثر، وإنما حذف مع اجتماع هذه الشروط
لكثرته فخففوه بحذف تنوينه لفظاً والثاني خطأ والموصوف بـ(ابنه) جارٍ
مجرى الوصف بـ(ابن) بخلاف بنت، لأنه لم يلتقِ فيه ساكتان، وأما ابن

٣٤/٩، وشرح الرضي ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٥٣٠/٨.

والشاهد فيه حذف النون من (ذاكر) ضرورة.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤٠٢/٢.

(٣) التوبة ٣٠/٩ وتتمسك ﴿وقالت اليهود عزيز بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم

بلغواهم....﴾.

مالك^(١) فأنجرى بنت في حذف التنوين مجرى ابن وإن لاقى التنوين غير ما اجتمعت فيه هذه الشروط، بقي التنوين في أكثر الكلام، وحرك بالكسرة وبالضم للاتباع إن كان بهد الساكن الملاقى له مضموم، ويجوز حذفه قليلاً تشبيهاً له بحرف العلة نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ في الشاذ^(٢) قوله:

[١٤٥] ولا ذاكر الله إلا قليلاً^(٣)

وقوله:

لا أعمر والذي هشم الثريد لقومه^(٤)



مركز تحقيقات كتب التراث والعلوم الإسلامية

(١) ينظر رأي ابن مالك في الهمع ٤/٤٠٨.

(٢) ينظر الرضي ٤/٤٠٢، وإعراب القرآن للتحاسن ٣٠٩/٥ وفيه: وقرأ نصر بن عاصم وعبد الله بن إسحاق أحد الله بغير تنوين وكذا يروى عن أبان بن عثمان حذفوا التنوين لالتقاء الساكنين. فحذف التنوين قبيل وقراءة الجماعة أول.

(٣) سبق تخريجه برقم ٨٤٤.

(٤) البيت من الكامل، وهو لمطروود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣، ولعبد الله بن الزبير في أمل المرتضى ٣٦٩٢، وينظر نواتر أبي زيد ١٦٧، والمقتضب ٣١٢/٢ - ٣٦٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٩، والإنصاف ٦١٢/٢، وشرح المفصل ٣٧٩، والبحر المحيط ٥٣٠/٨، وخزانة الأدب ٣٦٧/١. وعجزة ورجال مكة مستنون عجاف

والشاهد فيه قوله: (حذف التنوين من (عمر) للضرورة الشعرية.

نون التوكيد

قوله: (نون التوكيد^(١) خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة^(٢)) يعني أن نون التوكيد نوعان، أحدهما: خفيفة ساكنة وكونها على الأصل، لأن أصل البناء السكون. والثاني: مشددة مفتوحة وحركت كراهة للجمع بين ساكنين، وخصت بالفتح للتخفيف، وقال الكوفيون: ^(٣) هي نون واحدة مشددة والخفيفة فرعها، والتأكيد بالشديلة أكد الخفيفة، لأن تكرير النون بمنزلة تأكيدين قوله [و١٥١] (مع غير الألف) يعني أنها مفتوحة مع غير الألف وأما مع الألف فإنها ~~تكرير~~ وذلك في المشنى وجمع المؤنث تشبيهاً لها بنون التثنية.

قوله: (تختص بالفعل) يحترز من الاسم، فإنها لا تدخله لأن وضعها لتأكيد الأفعال كوضع أن لتأكيد الأسماء وقد شد قوله:

[١٨٤٧] أقائلن أحضروا الشهود^(٤)

(١) في الكافية المحققة نون (التأكيد) بدل التوكيد.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣٧/٩، وشرح الرضي ٤٠٣/٢.

(٣) ينظر شرح المفصل ٣٧/٩، وجمع الهوامع ٣٩٧/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧/١.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحى ديوانه ١٧٣، وله أو لرجل من هذيل ينظر الخصائص ١٣٧/١، وشرح الرضي ٤٠٤/٢، والجنى ١٤١، والمغني ٤٤٣، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢، وجمع الهوامع ٤٠٢/٤، وخزانة الأدب ٥/١، وتعلمه.

أرأيت إن جئتُ به أملودا مرجلاً ويلبس البرودا

قوله: (المستقبل) يحترز من الماضي والحل فلا تدخلهما لأن التأكيد لا يكون إلا فيه طلب، ولا طلب فيهما، لأن الماضي قد وقع، والحل على وقوع، وقد جاز دخولها في الماضي نحو:

[١٤٨] أدامنٌ سعدك إن رحمت متيماً لولالك لم يك للصباية جلتاً^(١)

وتوؤل بأنه معنى الدعاء، فإذا دخلت على المستقبل أثرت في لفظه ومعناه، فاللفظ إخراجها من الإعراب إلى البناء، والمعنى خلاصة من الاستقبال بعد صلاحيته للحال معاً، ولهذا لا يدخل على ما فيه السين وسوف، لأنهم لا يجمعون بين علامتي معنى واحد.

قوله: (في الأمر والنهي) دخولها في الأفعال على ثلاثة أقسام، ممتنع وواجب وجائز، فالمتنع في الماضي والحل، والجائز في أقسام عشرة: الأمر والنهي والاستفهام والتمني، والعرض والتخصيص، والترجي والشرط المؤكد والنفي والتعليل، وهي على ثلاثة أضرب، تختار دخولها وتختار حذفها، ومستوى الأمرين، فالتختار دخولها مع أن المؤكدة ب(ما) نحو ﴿فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٢) وإنما اختير دخولها لأنهم كما أكدوا الحرف ب(ما) أوتأكد الفعل أولى، لأنه المقصود والمستوي الأمران، في مواضع

أَقَائِلُنْ أَحْضِرِ الشُّهُودَا فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذْكِدَا

كاللذ تزبى صائداً فاصطتدا

والشاهد فيه وقوله: (أقائلن) حيث أكد اسم الفاعل بنون التوكيد وهذا على سبيل الشذوذ.

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى اللداني ١٤٣، ومغني اللبيب ٤٤٤، وشرح شواهد المغني ٧١٩/٢، وجمع الهوامع ٤٠١/٤. ويروى في المصادر لو بدل إن.

والشاهد فيه قوله: (أدامن) حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة.

(٢) مريم ٣٧/٩ وتعلمها: ﴿فَكَلِمِي وَاشْرَبِي وَقَرِي عَيْنَا فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِ إِنَّ نَذْرَتِ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا...﴾.

الطلب وهي:

قوله: (في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتخصيص والترجي والشرط) بغير إن المؤكدة بـ (ما) فالأمر (أضربن) سواء كان أمراً أودعاءً أو سؤالاً بفعل متصرف أو غير متصرف، والنهي: (لا تقومن) والاستفهام نحو: (هل يقومن) سواء كان متى وهل والهمزة نحو (أضربن، وأزيداً تضربن) و(هل زيد يقومن؟) على من أجاز أن يكون خبر هل فعلاً، والتمني نحو: (ليتك تقومن) والعرض نحو: (ألا تنزلن) والتخصيص نحو: (ألا تنزلن)، ولم يذكره المصنف^(١)، نحو: (هلا تقومن) والترجي نحو: (لعلك تقومن)، والشرط المؤكدة بـ (ما) إذا كان غير (إن) نحو: (أينما تكونن أكن) و(مهما تضربن أضرب) والمختار حذفها في مواضع:

الأول قوله: (وقلت في النفي) سواء كان بـ (لا) أو بـ (ما) أو بـ (لم) أو بـ (قلما) وإنما (قلت فيه) لغروه عن الطلب، وجاز دخولها فيه تشبيهاً له بالنهي.

الثاني: مع ما الزائلة، نحو (بعين ما رأيتك).

الثالث: الشرط الذي لم يرد فيه (ما) نحو: (من تضربن أضرب) وكذلك جوابه نحو: (من تضرب أضربنه) وأما الواجب دخولها.

فقوله: (ولزمت في مثبت القسم) [وكررت في مثل [إما تفعلن]^(٢) شرط أن لا يتقدمه الفعل، ولا تدخله (قد) ولا (حرف تنفيس) نحو:

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٤.

(٢) ما بين الحاصرتين زائدة من الكافية المحققة.

(والله لأقولن) واحترز من منفي القسم، فإنها لا تدخله نحو: (والله لا يقوم زيد) خلافاً لابن مالك.

قوله: وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم) يعني ما قبل نون التأكيد، وهو آخر الفعل مضموم مع جماعة الرجال سواء كان صحيحاً، نحو: (اضربن يا رجال) أو مضاعفاً نحو (شدن يا رجال) أو معتلاً بالواو نحو (اغزن يا رجال) أو بالياء نحو: (ارمن يا رجال) لأن فيه ضمير الجمع، وهو واو مضموم ما قبلها، فلما لاقت نون التأكيد حذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة دليلاً عليها، وكان القياس عدم الحذف لحصول شرطيّ الجمع بين ساكنين مع النون الثقيلة، لكنهم لما حذفوا مع الخفيفة لعدم اجتماع الشرطين، طردوا ذلك في الثقيلة، ولأن النون كلمة ثانية، واعتبار الشرطين في الكلمة الواحدة ك(خويصة) ولم يفعلوا ذلك في المثني وجمع المؤنث خوف اللبس بالمفرد، واجتماع النونات مع فتحة الألف فيهما. وأما إذا كان معتلاً بالألف نحو: (هل تخشون يا رجال) ضمت واو الضمير وفتح ما قبلها لتلك الفتحة على الألف المحذوفة [ظ ١٥١] وإنما وجب الكسر مع المخاطبة المؤنثة دليلاً على المحذوف، واختلف في حركة الضم مع الجماعة، والكسرة مع المخاطبة، فمنهم من يقول: هي حركة بناء، ومنهم من يقول حركة إعراب.

قوله: (وفيما عدا^(١) [ذلك]^(٢) مفتوح) يعني أن ما قبل نون التأكيد فيما عدا جمع المذكرين والمخاطبة وذلك في فعل الواحد المذكر، والمثني

(١) في الكافية المحققة (عدا بدل عداه).

(٢) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

فيهما وجماعة النساء مفتوح من غير حذف صحيحاً كان أو معتلاً نحو: (اضربن واغزون واخشين وارمين يا رجل) و(اضربان واغزوان واخشينان وارمينان يا زيدان) و(اضربنان واغزونان واخشينان وارمينان يا نساء)، ووجه الفتح أما في المثني وجماعة النساء فلا بد من الألف قبلهما، وهي تستدعي فتح ما قبلها أما في المفرد فلأنك لو كسرت التيس بالمؤنثة، وإن ضممت التيس بالجماعة، وقيل فُتحَ لالتقاء الساكنين، لا يبنى لأجل نون التأكيد ومن حق البناء أن يكون على السكون، ثم على الفتح لخفته، وقيل: لأنه مركب مع النون، فتفتح كما يفتح وسط المركب نحو (حضر موت)

قوله: (وتقول في التثنية وجمع المؤنث (اضربان) و(اضربنان) يعني أنك تأتي بألف التثنية في المثني نحو (اضربان يا زيدان) لأنك لو لم تأت بها التيس بالمفرد وكذلك تأتي بألف الفصل في جمع المؤنث نحو: (اضربنان يا نساء) كراهة الجمع بين ثلاث نونات، وجماعة النساء ونوني التأكيد.

قوله: (ولا تدخلهما الخفيفة) يعني أن المثني وجمع المؤنث يلزمان في التأكيد النون الشديدة، ولا تدخلهما الخفيفة لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير شرط، فإن بقيت النون ساكنة، وإن حركت خرجت عن وضعها بخلاف الشديدة فقد حصل فيها شرط الجمع بين ساكنين وهو المد واللين والإدغام كـ (الضالين)^(١) و(تمود الثوب) و(جئت بك).

(١) الفلحة ٧٨.

قوله: (خلافاً ليونس)^(١) يعني فإنه يحير دخول النون الخفيفة عليهما لأنه يحير التقاء الساكنين على غير حدة ويلتقي بحصول المد، وهو مذهب الكسائي والفراء^(٢) واحتجوا بقراءة نافع ﴿مَخْيَلِي﴾^(٣) بإسكان الياء وقولهم (حلقتا البطان)^(٤) وبعضهم أجاز فيها الكسر على التقاء الساكنين، وبقاؤها ساكنة كمذهب يونس، هذا الخلاف في المثني وجمع المؤنث وما عداهما وهو المفرد من المذكر والمؤنث وجماعة المذكرين، فدخول نون التوكيد الشديدة والخفيفة فيهما على سواء بلا خلاف، إلا أن الشديدة أكد

قوله: (وهما في غيرهما)^(٥) يعني نوني التأكيد الشديدة والخفيفة في غير فعل الاثنين والجمع المؤنث. قوله: (مع ضمير البارز كالمفصل فإن أمكن فكالم متصل)^(٦) شرع في تبين آخر الفعل المعتل ~~معهما~~ وأما الصحيح فقد فرغ منه، ومعنى الكلام أن نوني التأكيد مع غير المثني وجمع المؤنث إما أن تكون مع ضمير بارز أو مستتر، فإن كانا مع ضمير بارز كان حكمها حكم الكلمة المنفصلة

(١) ينظر شرح المصنف ١٣٤، وشرح المفصل ٢٧/٩، وشرح الرضي ٤٠٥/٢، وجمع الهوامع ٤٠٣/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣٩/٩ ولم يشر إلى الكسائي والفراء وإنما أشل صراحة إلى الكوفيين وهما استلذا مدرسة الكوفة.

(٣) الأنعام ١٦٢/٦ وتعلمها ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقرأ نافع بسكون ياء المتكلم في (مَخْيَلِي) وقرأ عيسى بن عمر (مَخْيَلِي) بفتح الياء وروي ذلك عن عاصم من سكون ياء المتكلم. ينظر السبعة في القراءات ٢٧٤، وحجة القراءات بن زحيلة ٢٧٩، والكشف ٤٥٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١١١/٢، والبحر المحيط ٣٦٢/٤ - ٣٦٣.

(٤) يروي هذا القول هكذا (التقت حلقتا البطان) ينظر هذا القول في شرح الرضي ٤٠٥/٢، والبحر المحيط ٣٦٢/٤، وجمع الهوامع ١٧٨/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٠٦/٢.

(٦) في الكافية المحققة (لم يكن) بدل (أمكن).

عما قبلها، وذلك في فعل الواحدة وجماعة المذكرين فتقول في (اغزي) و(ارمي) ، و(اغزوا) و(ارموا) و(اغزُن) و(ارمُن) في المفردة بحذف حرف العلة، وكسر ما قبله، و(اغزُنْ) و(ارمُنْ) في الجمع بحذف الواو وضم ما قبلها، كما تقول في الكلمة المنفصلة: (اغزي وارمي القوم يا هند) و(اغزوا وارموا القوم يا رجال) بحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وكذلك في نون التأكيد.

قوله: (فإن لم يكن فكا متصل) يعني فإن لم يكن ضمير بارز، بل كان مستتراً كان حكمها مع الفعل حكم الضمير المتصل يعني كالجزء منه، فأثبت له ما ثبت لها وذلك في فعل الواحد المذكور سواء كان صحيحاً أو معتلاً أو مضاعفاً فإنك تفتح ما قبل نون التوكيد

إلى هنا نهاية المخطوط. وقد نقص منه الفقرة التالية وشرحها وهي:

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ (هَلْ تَرَيْنَ) وَتَرَوْنَ وَتَرَيْنِ وَاغْزُونُ وَاغْزُونِ وَاغْزُونِ.

والمخففة تحذف للساكن، وفي الوقف فيرد ما حذف، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً.

ملحوظة:

ويقدر هذا الشرح في شرح المصنف بنصف صفحة في حين يقدر في شرح الرضي بما يقارب الصفحة ونصف ينظر شرح المصنف آخر ١٣٤ - ١٣٥، وشرح الرضي ٤٠٦/٢ - ٤٠٧.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أخبار النحويين البصريين، السيرافي.
- ٣- أدب الكاتب، ابن قتيبة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٢م.
- ٤- إرشاد الفحول إلى علم الأصول، الشوكاني، مؤسسة الكتب.
- ٥- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، يحيى بن حمزة، مخطوط.
- ٦- الأزهية في علم الحروف، للهروي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٨١م.
- ٧- أساس البلاغة، للزمخشري، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٥٧م.
- ٨- الأشبه والنظائر، السيوطي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م، تحقيق: د. عبد العبد سالم مكرم.
- ٩- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون.
- ١٠- الأصمعيات، الأصمعي، دار المعارف - مصر، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون.

- ١١- أصول التفسير والمفسرون، خالد عبد الرحمن العك.
- ١٢- أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار النفائس.
- ١٣- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د عبد الحسين الفتلي.
- ١٤- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين.
- ١٥- إعراب القرآن للنحس، أبو جعفر النحس، تحقيق: د زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية.
- ١٦- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، بيروت، ١٩٨٣م، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة.
- ١٧- أمالي ابن الحاجب (الأمالي النحوية)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قسداره، دار الجيل - بيروت، دار عمان، ط ١، ١٩٨٩.
- ١٨- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الشجري، دار المعرفة للطباعة.
- ١٩- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر ١٩٨٤م.
- ٢٠- أمالي المرتضي غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي ط ٢، ١٩٦٧م.
- ٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأثيري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٢٢- إنباء الرواة على أنباء النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة.

- ٣٣ - الأعمودج، الزمخشري، مخطوط، دار بيروت ١٩٧٩م.
- ٢٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٢٥ - الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بنلي العلي، منشورات وزارة الثقافة - العراق.
- ٢٦ - الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شافلي فرهود، دار التأليف - القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- ٢٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت.
- ٢٨ - البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت.
- ٢٩ - البيان في شرح اللمع، لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حوية، مخطوط.
- ٣٠ - تذكرة النحلة، أبوحيان محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة.
- ٣١ - تفسير أحكام القرآن، القرطبي، كتاب الشعب.
- ٣٢ - تفسير البحر المحيط، أبوحيان، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٣ - تفسير فتح القدير، للشوكاني، دار إحياء التراث العربي.

- ٣٤- تفسير الكشاف، الزمخشري، تصوير دار الفكر - بيروت.
- ٣٥- جهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٨م.
- ٣٦- جهرة اللغة، ابن دريد، حققه وقدم له: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧م.
- ٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة.
- ٣٨- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة.
- ٣٩- الحديث النبوي الشريف، د. محمود فجل، الناشر: نادي أبها الأدبي.
- ٤٠- حماسة البحري، البحري، ضبطه: لويس شيخو، بيروت.
- ٤١- الحماسة البصرية، علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، ط ٣، بيروت، ١٩٨٣م.
- ٤٢- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة في سوريا، ١٩٧٠م.
- ٤٣- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر - بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- ٤٤- الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العل سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
- ٤٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخالجي - القاهرة.

- ٤٦- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٧- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (القاسم بن علي)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- ٤٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، الشنقيطي، دار البحوث العلمية الكويتية، ١٩٨١م.
- ٤٩- ديوان الأحوص الأنصاري.
- ٥٠- ديوان الأخطل، شرح ديوان الأخطل.
- ٥١- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط ١، ١٩٨٢م.
- ٥٢- ديوان الأعشى، شروح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م.
- ٥٣- ديوان الأفوه الأودي.
- ٥٤- ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، ط ١، بيروت، ١٩٩١م.
- ٥٥- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعة: بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.
- ٥٦- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت.
- ٥٧- ديوان البحري، دار صادر - بيروت، ١٩٨٦م.
- ٥٨- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة - دمشق، ١٩٧٢م.

٥٩- ديوان تأبط شرأ، جمع وتحقيق: علي ذوالفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤م.

٦٠- ديوان أبي تمام، شرح ديوان أبي تمام.

٦١- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزة حسن.

٦٢- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف - مصر، ط ٣.

٦٣- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٩٢م.

٦٤- ديوان حاتم الطائي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٦٥- ديوان الحارث بن حلزة، جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٩٠م.

مركز تحقيق كتب علوم الدين

٦٦- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، ١٩٧٧م.

٦٧- ديوان الخطيئة، دار صادر - بيروت، ١٩٨١م.

٦٨- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنفه: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠م.

٦٩- ديوان الخرنق بنت بلر بن هفان، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب - بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.

٧٠- ديوان الخنساء، تحقيق: أنور أبوسويلم، دار عمار، ط ١، ١٩٨٨م.

٧١- ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدم له شاكـر الفحام، دار قتيبة - دمشق، ١٩٨١م.

٧٢- ديوان ذي الأصبع العدواني، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي ومحمد نايف الدليمي، الموصل، ١٩٧٣م.

٧٣- ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، ط١، ١٩٨٢م.

٧٤- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الأفق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٧٥- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: رانيهـرت فايـرت - بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٧٦- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.

مركز بحوث ودراسات إسلامية

٧٧- ديوان زيد الخيل الطائي.

٧٨- ديوان الشافعي.

٧٩- ديوان الشماخ بن خزار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف - مصر، ط١، ١٩٦٨م.

٨٠- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر - بيروت ١٩٨٠م.

٨١- ديوان الصرمـاح، تحقيق: عزة حسن - دمشق ١٩٦٨.

٨٢- ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والأعلام - العراق بغداد ١٩٦٨م.

- ٨٣- ديوان عبد الله بن الزبيري، شعر عبد الله الزبيري.
- ٨٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة ١٩٨٦م.
- ٨٥- ديوان أبي العتاهية، تحقيق: شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥م.
- ٨٦- ديوان علي بن زيد الرقاع، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.
- ٨٧- ديوان علي بن زيد العبّادي، تحقيق: محمد جبار المعبيد، وزارة الثقافة والإرشاد في العراق بغداد.
- ٨٨- ديوان عروة بن الورد، تحقيق: عبد المعين الملوحي - سوريا ١٩٦٦م.
- ٨٩- ديوان الإمام علي بن أبي طالب، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- ٩١- ديوان عنتر بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.
- ٩٢- ديوان الفرزدق، دار صادر - بيروت.
- ٩٣- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٩٧١م.
- ٩٤- ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح: علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧م.
- ٩٥- ديوان الكميت بن زيد، شعر الكميت بن زيد الأسدي.

- ٩٦- ديوان الكميت بن معروف الأسدي (ضمن شعراء مقلّون)
- ٩٧- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- ٩٨- ديوان ليلي الأنخيلية، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية.
- ٩٩- ديوان أبو الطيب المتنبي، شرح البرقوق.
- ١٠٠- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر.
- ١٠١- ديوان ابن مقبل.
- ١٠٢- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.
- ١٠٣- ديوان أبي نواس، شرح ديوان أبي نواس.
- ١٠٤- ديوان ابن هرمة، شعر إبراهيم بن هرمة.
- ١٠٥- رصف المباني، الإمام المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم.
- ١٠٦- السبعة في القراءات لابن مجاهد، دار المعارف.
- ١٠٧- سر صناعة الإعراب أبو الفتح بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي دار القلم - دمشق ط١، ١٩٨٥م.
- ١٠٨- سخط اللالي في شرح أمالي القاضي وذيل اللالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت.

- ١٠٩- سنن الترمذي، تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر.
- ١١٠- سنن الدار قطني، تصحيح الأستاذ عبد الله هاشم عياني المدني، دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- ١١١- سنن أبي داود، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي ١٩٥٢.
- ١١٢- شرح أبيات المغني للبغدادى، مطبعة محمد هاشم الكتبي - دمشق ١٩٧٨م.
- ١١٣- شرح أبيات سيويه، ابن السيرافي، دار المأمون للتراث.
- ١١٤- شرح التسهيل لابن مالك دراسة وتحقيق: علاء حموية وعدنان جري أبوخلف.
- ١١٥- شرح أشعار الهدلين أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري.
- ١١٦- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- ١١٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة.
- ١١٨- شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة. وبهامشه حاشية يس بن زين الدين.
- ١١٩- شرح شافية ابن الحاجب رضي الدين الاستربادي، حققها: محمد نور الحسن، محمد الزقزاف، محمد محي الدين عبد الحميد.

١٢٠- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق: شعيب أرنؤوط،
مؤسسة الرسالة.

١٢١- شرح مختصر المنتهى، لابن الحاجب، مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل،
الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.

١٢٢- شرح شذور الذهب ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،
المكتبة العصرية.

١٢٣- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي - عبد الله بن بري -، مطبوعات
مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط ١٩٨٥.

١٢٤- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات در مكتبة الحيلة - بيروت.

١٢٥- شرح عملة الحافظ وعليه اللافت: جمل الدين محمد بن مالك - عبد الرحمن
العبيدي - العراق ١٩٧٧م.

١٢٦- شرح القصائد السبع الطوال أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام
هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٠م.

١٢٧- شرح القصائد العشر الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأفق
الجديدة - بيروت ١٩٧٩م.

١٢٨- شرح قطر الندى وبل الصلبي ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

١٢٩- شرح المقدمة المحسبة ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم - الكويت.

١٣٠- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.

- ١٣١- شرح كافية ابن الحاجب رضي الدين الأسترايلدي، دار الكتب العلمية.
- ١٣٢- شرح كافية ابن الحاجب ابن الحاجب، دار الطباعة العلمية.
- ١٣٣- صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، دار الفكر.
- ١٣٤- صحيح مسلم بشرح النووي المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩.
- ١٣٥- الكتاب سيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب.
- ١٣٦- الكافية في النحو، دراسة وتحقيق: الدكتور: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء والنشر والتوزيع جلة ١٩٨٦م.
- ١٣٧- كتاب الجمل في النحواين إسحاق الزجاجي، مؤسسة الرسالة.
- ١٣٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي بن أبي طالب مؤسسة الرسالة.
- ١٣٩- كشف الخفاء للعجلوني *مركز تحقيق كتب علوم السدي*
- ١٤٠- الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة بمصر.
- ١٤١- لسان العرب، ابن منظور المصري، دار المعارف بمصر.
- ١٤٢- اللمع في العربية ابن جني، تحقيق: حسين محمد حسن، محمد شرف عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٩م.
- ١٤٣- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي، تحقيق: هدى حمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٩٧١م.
- ١٤٤- مجالس ثعلب شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٨٧م.

١٤٥- المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلي، لجنة إحياء التراث العربي - القاهرة ١٣٨٦.

١٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد ابن عقيل، طبع جامعة أم القرى.

١٤٧- المستقصى من أمثال العرب للزغشري ط٢، دار الكتب العلمية ١٣٩٧.

١٤٨- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد عالم الكتب - بيروت ١٩٤٧.

١٤٩- معاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب.

١٥٠- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار.

١٥١- معاني القرآن للزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلي، المكتبة العصرية - بيروت صيدا.

١٥٢- معجم الأدباء ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٤٧.

١٥٣- معجم البلدان ياقوت الحموي، دار صادر - بيروت.

١٥٤- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية.

١٥٥- معجم الأمثال الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم.

١٥٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي.

١٥٧- مغني اللبيب ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك وأحمد الحمد لله، دار الفكر - دمشق.

- ١٥٨- المفصل في العربية الزمخشري، دار الجيل - بيروت.
- ١٥٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب - دار صادر.
- ١٦٠- المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني.
- ١٦١- المقتضب المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ١٦٢- الملل والنحل الشهرستاني، تحقيق: سيد كيلاني، مطبعة الحلبي - قطر.
- ١٦٣- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٤م.
- ١٦٤- النشر في القراءات العشر الحافظ ابن الجزري، دار الكتب.
- ١٦٥- النواحد في اللغة لأبي زيد دار الكتاب العربي ط ٢، ١٩٦٧م.
- ١٦٦- نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار الشوكاني، دار الفكر.
- ١٦٧- النهاية في غريب الحديث والأثر مجد الدين ابن الأثير، تحقيق: محمود الطنحلي، طبع عيسى الحلبي.
- ١٦٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية السيوطي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت.
- ١٦٩- الوافية شرح الكافية ركن الدين الأسترابلي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي منشورات سلطنة عمان.

الفهارس

فهرس الآيات

الآية	رقمها	رقم الصفحة
الفاتحة		
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	١	١٠٠٠
الْحَمْدُ لِلَّهِ	١	٦٠٨
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ	٤	٥٢٢
إِيَّاكَ نَعْبُدُ	٤	٦٢٦
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	٧	٥٣٠
أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	٦٠٥	٥٩٢
البقرة		
ذَلِكَ الْكِتَابُ	٢	٦٦٤ ، ٢٥٦
الْم، ذَلِكَ الْكِتَابُ	٢٠١	٢٤١
وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ	٦	٢٢٩
وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ	٦	٤٨٨
كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ	٢٨	١٢٢٢
وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا	٣٤	٧٣٩ : ٦٠٩

رقم الصفحة	رقمها	الآية
۴۷۲ : ۴۳۵	۳۶	اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ
۶۸۸	۳۶	إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا
۱۲۱۴	۳۸	فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى
۸۸۸	۴۱	وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ
۱۱۸۶	۴۳	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ
۱۰۰۳	۴۶	الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ
۷۴۳	۵۱	وَإِذْ وَاعَدْنَا
۷۹۹	۵۵	فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ
۱۱۴۶	۵۸	ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ
۸۹۵	۶۱	أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ
۱۰۴۳ : ۱ - ۴۲	۷۱	وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ
۱۱۵۴	۷۴	فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً
۱۱۷۶	۷۴	وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ
۱۰۵۸	۷۴	بَنَسَمًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ
۴۴۰	۹۱	وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا
۹۲۸	۹۵	وَلَنْ يَتَعَنَّوْهُ أَبَدًا
۱۱۵۲	۹۸	وَمَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَالُ
۱۲۰۲	۱۰۰	أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ
۱۱۰۶	۱۰۲	وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ
۶۰۹	۱۰۶	أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ
۶۸۶	۱۰۶	مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا
۵۹۳	۱۵۰	لِكَلَّا يَكُونَ
۱۱۴۴ : ۹۵۳	۱۵۰	لِكَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ



وزارت تعلیم و تربیت سندھ

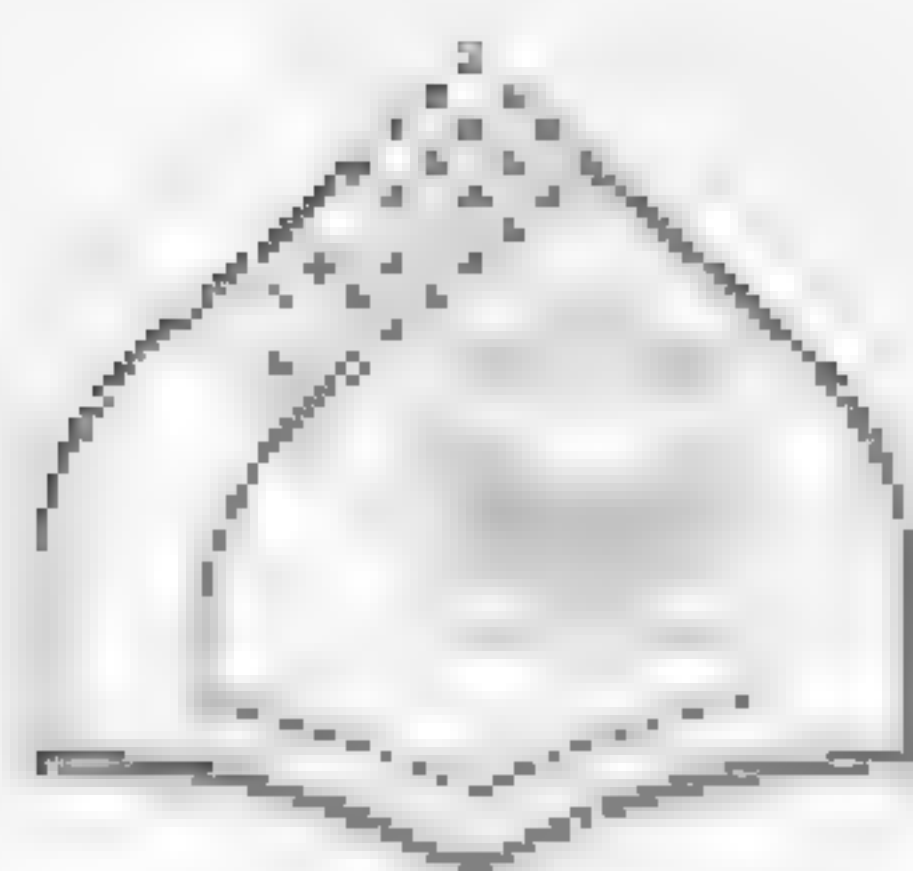
الآية	رقم الصفحة	رقم الصفحة
لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فِثْرًا مِثْلَهُمْ	١٦٧	١٢-٦
إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ	١٧٣	١١١٤
فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ	١٧٥	١٠٤٨
وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ	١٧٦	١١٠٦
فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ	١٧٨	٦١٢
صِبْغَةَ اللَّهِ	١٨٣	٢٩٨
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	١٨٤	١٢٨
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ	١٨٤	٩٢٣
وَأَنْ تَصُومُوا	١٨٤	٩٢٧ ; ٩٢٥ ; ٩٢٣
وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ	١٨٥	١١-٦
ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ	١٨٧	١٠٧٧
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ	١٨٩	٧٥٨
وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ	١٩٥	١٠٥٢
وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ	١٩٥	١٠٨٢
الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ	١٩٧	٢٤٥
لَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ	١٩٧	٥٠٢
أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ	١٩٧	٨٢٩
فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ	١٩٨	١٢٣٤
وَإِذْ كَرُّوْهُ كَمَا هَدَاكُمْ	١٩٨	١١٠٨
كَذَكَرْكُمْ آيَاتُكُمْ	٢٠٠	٨٤٧
أَيَّامٌ مَعْدُودَاتٌ	٢٠٢	٨٢٩
جَاءَتْكُمْ الْبَيْتَاتُ	٢٠٩	٧٩٩
وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ	٢١٤	٩٣٦

رقم الصفحة

رقمها

الآية

١٠٤٠	٢١٦	وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا
٦٩٣	٢١٩	يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ
٢٣٤	٢٢١	وَلَعِبْدُ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ
١٢٠٦	٢٢١	وَلَا مَ مَؤْمِنَةٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبْتَكَمْ
٧٤٥	٢٢٣	فَاتُوا حُرَّتْكُمْ أَنِّي شَيْئٌ
٨٤٨	٢٢٦	تَرِيضُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
٨٣٧	٢٢٨	ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ
٨٠٣	٢٢٨	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ
٦٦١	٢٣٢	ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ
٩٢٧	٢٣٣	لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتِمِ الرِّضَاعَةَ
٩٨٠ ; ٩٧٩	٢٣٣	وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْ لَأَدِهِنَّ
٩١٨	٢٣٧	إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي
٣٠٨	٢٤٥	بِقَبْضٍ وَبِيسْطٍ
٩٤٣	٢٤٥	مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فِضَاعَةً
٩٢٤	٢٤٦	وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ
٨٤٨	٢٥١	وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ
٦٧٥	٢٥٥	مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ
٢٢٩	٢٦٣	قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ
١٠٥٨	٢٧١	فَنِعْمًا هِيَ
٧٩٩	٢٧٥	فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ
٤٩٤	٢٨٢	أَنْ تَضِلَّ
٣٧٩	٢٨٢	وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ
٨٧١	٢٨٣	أَتَمَّ قَلْبُهُ



رقم الصفحة	رقمها	الآية
۹۴۵	۲۸۴	إِنْ تَدْرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخْفَوْهُ
۶۸۶	۲۸۴	وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
۳۶۲	۲۸۶	رَبَّنَا لَا تَوَاحِدْنَا
۸۴۵	۱۸۴، ۱۸۳	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ
آل عمران		
۱۲۲۲	۷	فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ
۵۹۹	۱۳	قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنِ الثَّقَاتِ
۴۴۰	۱۸	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
۹۹۴	۳۶	سَمِعَهَا مَرِيَمُ
۱۱۴۶	۴۳	وَاسْجُدِي وَارْكَعِي
۱۰۷۷	۵۲	مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ
۲۲۹	۶۲	مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ
۹۴۷	۷۱	لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
۱۰۸۳	۷۵	مَنْ إِنْ تَأَمَّنْ بِقِنطَارٍ
۴۴۵	۹۱	مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا
۶۰۱ : ۵۹۸	۹۷	فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ
۴۵۹	۹۷	وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ
۲۵۹	۱۰۶	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ
۲۴۰	۱۰۶	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
۹۶۷	۱۱۱	وَأِنْ يَفْقَهُوْكُمْ يُولَوْكُمْ الْأَدْبَارَ
۸۹۵	۱۱۸	وَمَا تَخَفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ
۳۶۳	۱۱۹	هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ
۱۱۶۸	۱۱۹	هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءُ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٧٣	١٣٥	وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ
٩٤٧	١٤٢	وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ
٥١٨	١٤٤	وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ
٩٦٨	١٤٤	أَفَايُنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ
٧٢١	١٤٦	وَكَايُنْ مِنْ نَبِيِّ
٢٣٩	١٥٤	وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ
٣٠٨	١٥٦	وَاللَّهُ يَحْيِي وَيُمِيتُ
١٠٨٤	١٥٦	وَقَالُوا لَا خِرَاتِنَهُمْ
٨٣٦	١٦٣	هُمْ دَرَجَاتٍ
٢١٠	١٨٠	وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ
النساء		
٥٧٠	١	وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
١١٥٠ : ٧٨٦	١	خَلْقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
١٠٧٧	١	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ
٤٥٣	٤	فَإِنْ طَبِخَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ
٤٤٧	٤	فَإِنْ طَبِخَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا
١٢٠٩	٩	لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا عَاقُوا
٢١٤	١١	وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً
٦١٢	١١	وَوَرِثَهُ آبَاؤُكُمْ
٢٩٨	٢٤	كِتَابَ اللَّهِ
٢٥٣	٢٥	وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ
١٠٢٣	٣٢	وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا
١٠٥٥	٥٨	إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ

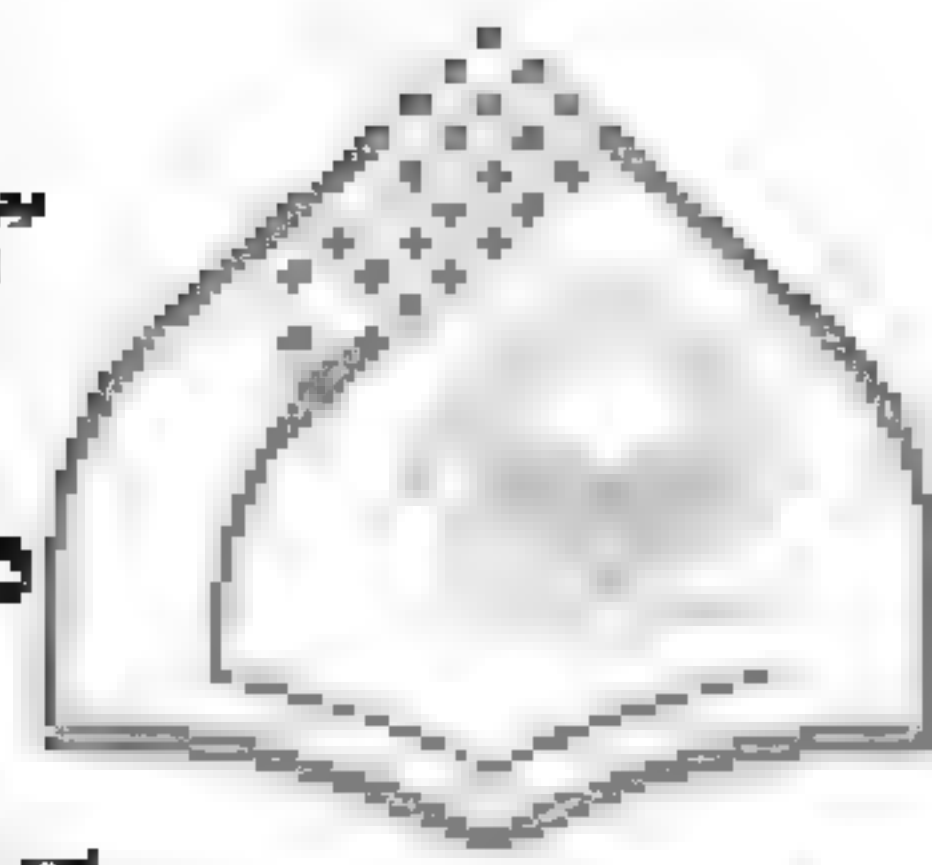
رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٧٣	٦٦	إِلَّا قَلِيلًا
٤٥٣	٦٩	وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا
٩٤٣	٧٣	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْتُمْ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا
١١٦٧	٧٣	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْتُمْ مَعَهُمْ
٤٥٦	٧٩	كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
١٠٨٢	٧٩	وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
٤٣٧	٩٠	أَوْ جَاءُوكُم حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ
٢٤٢	٩٥	وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى
٦٨٨	١٢٢	مَنْ يَعْمَلْ سِوَاهُ يُحْزَرْ بِهِ
٩٢٦	١٤٠	أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
١١٢٤	١٤٠	أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
١١٨٢ : ١٠٨٢	١٥٥	فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ
٤٧٠ : ٤٦٩	١٥٧	مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّنِّ
٤٠٣	١٦٠	فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا
١٠٨٢	١٦٠	فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا
٢٦٤	١٦٢	وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
١٠٥١	١٦٦	وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا
٣٠٦	١٧١	انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ
٦٤	١٧١	وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ
١٩٩	١٧٦	يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ
		المائدة
٦١٢	٨	اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى
٤٨٨	١٢	سِوَاءَ السَّبِيلِ



مركز تحفيظ القرآن الكريم

الآية رقمها رقم الصفحة

٥٢٦	١٩	هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ
١٠٢٨	٣١	فَأَصْبَحَ مِنَ النَادِمِينَ
٤٠٣	٣٢	مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا
١٠٧٦	٣٢	مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ
٣٨٦ : ٢٦٠	٣٨	وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
٨١٢	٣٨	فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا
١٠٤٠	٥٢	عَلَى اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ
١١٢٦	٦٩	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ
١٢٣٠	٧١	ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ
١١٣٥ : ٩٢٦	٧١	وَحَبِيبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً
٧٩١	٧٣	ثَلَاثَ ثَلَاثَةٍ
٩٧٢	٩٥	وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ
١١٣٥	١١٣	وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا
١٢٠٤	١١٦	إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ
٧٣٨	١١٦	وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ
٦٤٨	١١٧	كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ
١١٨٧	١١٧	مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ
٧٥٦	١١٩	هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ



مركز بحوث القرآن الكريم

الأنعام

١١٥٠	١	وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
٥٩٧	١٢	لِيَجْمَعَنَّهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ
٦٩٠	٢١	فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

١٢٠٦	٢٧	وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ
٩٤٧	٢٧	يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا
١١٣٩	٢٧	يَالَيْتَنَا نُرَدُّ
١١٩٥	٢٣	قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ
١٩١	٣٤	وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ
١٢١٣	٣٥	فَإِنْ اسْتَعْطَلْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ
٥٧٧ : ٥٥٦	٢٨	وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ
٦٠٩	٣٩	مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يَضِلَّهُ
٧٩٤	٧٨	فَلَمَّا رَأَى السُّمَسُ بَارِغَةً
٩٧٦	٩١	ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ
٨٥٥	٩٦	وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا
١١٤٢	١٠٩	وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ
١٢٢١	١٢١	وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمَشْرِكُونَ
٧٣٧	١٢١	وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ
٤٢٦	١٣٩	مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا
٢٨١	١٤٥	قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ
٦٧٦	١٥٤	نِعَمًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ

الأعراف

١١٤٨ : ٧٢٤	٤	وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا
١١٥٠	١١	وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ
٢٨٠	١٢	مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ
٩٧٨ : ٩٢٤	١٢	مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ

الْأَيْسَةُ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
۵۶۹	۱۹	اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ
۲۴۱	۲۶	وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ
۹۶۴	۳۱	وَلَا تُسْرِفُوا
۱۰۸۰	۳۸	ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ
۷۸۰	۴۱	وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ
۹۴۳	۵۲	فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا
۱۰۸۵	۵۷	سُقْنَادَ إِلَىٰ جِلْدٍ مَيِّتٍ
۴۳۱	۷۲	هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ
۷۳۹	۸۹	بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ
۱۱۶۰	۹۳	أَدْعُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ
۹۵۶	۱۳۲	مِنْهَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ
۳۹۴	۱۴۲	فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَبْلَةً
۷۸۴ : ۷۷۸	۱۶۰	اِثْنِي عَشَرَ أَسْبَاطًا
۱۱۴۶	۱۶۱	وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا
۱۱۷۴	۱۷۲	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ
۱۰۶۰	۱۷۷	سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ
۱۰۸۳	۱۷۹	وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ
۹۲۶	۱۸۵	وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ



مرکز تحقیق و ترویج قرآن و حدیث سندھ

الْأَنْفَالُ

۱۱۱۹	۵	كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ
۱۱۱۵	۶	كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ
۱۲۱۳	۱۷	فَلَمْ تَقْتُلْهُمْ

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ	١٨	١١٢١
وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَبَوَّاهُ	٢٣	١٢٠٧
وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ	٢٦	٧٣٩
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ	٣٣	٩٢٩
وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ	٤١	٢٦٢
وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا قُتِلْتُمْ	٤٣	١١٣٨
فَأَنبَذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ	٥٨	٤٨٨
فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ	٦٢	٧٣١
التوبة		
غَيْرُ مُعْجِزٍ لِلَّهِ	٢	٨٦٣
وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ	٣	١١٢٣
ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ	٢٥	٤٤٠
عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ	٣٠	١٤٥
وَيَايَا اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ	٣٢	٤٧٦
إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا	٣٤	٦١٣
إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا	٣٤	٦١٣
اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا	٣٦	٧٧٧
اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا	٣٦	٧٧٧
وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى	٣٧	٩٥٤
ثَانِي أَتَيْنَ	٤٠	٧٩١
ثَانِي أَتَيْنَ	٤٠	٧٩١
وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ	٤٢	٢١٤
أَنْتُمْ إِذَا مَا رَفَعَ	٥١	١٢٠١

رقمها رقم الصفحة

۱۱۷۵	۵۳	وَيَسْتَبِشُونَكَ أَهَقَ هُوَ قُلُوبُ إِي وَرَبِّي
۹۶۲	۵۸	فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا
۱۱۱۹	۶۳	أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ
۱۱۸۹:۶۷۲	۶۹	وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا
۱۱۹۰:۶۷۲	۶۹	وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا
۴۱۵:۴۱۲	۷۱	أَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ
۹۷۸	۸۸	رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ
۱۰۷۲	۹۲	تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ
۱۰۷۳	۹۲	تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ
۷۲۵	۹۲	وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ
۱۱۵۵	۱۰۶	وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ
۱۱۵۵	۱۰۶	وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ
۱۰۷۱	۱۰۸	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
۱۰۷۱	۱۰۸	مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
۶۵۴	۱۱۷	مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ
۶۵۴	۱۱۷	مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ
۱۱۸۳	۱۸۸	وَعَلَّوْا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ
۱۱۸۴	۱۸۸	وَعَلَّوْا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ
		هود
۱۰۳۷:۱۰۳۴	۸	أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ
۱۲۰۱	۱۴	فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ
۹۶۹	۱۵	مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّاتَهَا نُوفِ
۱۲۰۱	۱۷	أَوْ مَنْ كَانَ

رقم الآية	رقمها	رقم الصفحة
أَنْزِلْ مُكْثَرًا	٢٨	٦٢٣
لَا غَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ	٤٣	٤٧٠
أَحْكُمِ الْحَاكِمِينَ	٤٥	٨٢٢
وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ	٥٣	١١٠٥
إِلَّا إِنْ عَادَا كَفَرُوا	٦٠	١١٢٢
وَمِنْ حِزِّي يَوْمَئِذٍ	٦٦	٧٥٦
هَذَا بَعْلِي شَيْخًا	٧٢	٤١٨ ; ٤١٧
هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ	٧٨	٦٤٦
فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ	٨١	٤٧٤
مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ	١٠٧	١٠٣٣
خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ	١٠٨	١١٤٤
وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوفِيَنَّهُمْ	١١١	١١٣١ ; ١١٢٩ ; ٦٥٧
		
يُوسُفُ		
أَحَدَ عَشَرَ كُورِكَا	٤	٧٧٧
رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ	٤	٨٢٣
أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ	١٣	٩٢٦
وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ	١٣	١٠٥٧ ; ٧٦٧
لَنْ أَكُلَهُ الذِّئْبُ	١٤	٦٦
وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ	٢٢	٩٦٠
إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دَبْرٍ	٢٧	٤٩
وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دَبْرٍ فَكَذَبْتَ	٢٧	٩٧١
يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا	٢٩	٣٠٩
مَا هَذَا بَشَرًا	٣١	٥١٦

رقمها	الآية	رقم الصفحة
٣٢	فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ	٦٦٤
٣٣	قَالَ رَبُّ الْمَسْحُونِ أَحَبُّ إِلَيَّ	٣٣٨
٣٥	ثُمَّ يَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَحْنَهُ	١٧٩
٣٦	إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خُمْرًا	١٠٠٥ ; ١٠١٤
٤٣	سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ	٧٨١
٤٣	لَلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ	١٠٨٤ ; ٩٩٧
٤٦	لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ	٣٠٨
٧٧	إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ	١٢٠٥
٨٠	لَنْ أَمْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي	٩٢٨
٨٤	يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ	٣٣٨
٨٥	تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ	١١٠٤ ; ١٠٣١
٩٠	مَنْ يَقْبِ وَيَصْبِرْ	٩٢٠
٩٦	فَارْتَدَّ بِصِيرًا	١٠٢٢
٩٦	فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ	١١٨٠
٩٦	لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ	٩٢
١٠١	رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ	٣٦٢
	الْأَحَادِيثِ	
	الرعد	
٢	كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى	١٠٨٥
٩	الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ	١٥٥
١٢	يَرْبِكُمْ الْبَرْقُ خَوْفًا وَطَمَعًا	٤٠٦
١٢	يَتَشَّى السَّحَابُ ثِقَالٌ	٨١٧
١٩	أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ	١٠٠٧ ; ٩٩٣

رقم الصفحة	رقمها	الآية
۱۰۵۵	۲۴	فَنَعَمُ عُقْبَى الدَّارِ
		<u>ابراہیم</u>
۱۰۴۳	۱۷	وَلَا يَكَادُ يَمِيعُهُ
۵۴۶	۲۲	مَا أَنْتُمْ بِمُعْزِزِينَ
		<u>الحجر</u>
۱۰۹۱	۲	رَبِّمَا يَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
۱۱۹۳	۷	لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ
۴۷۰	۳۰	فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ
۴۶۴	۴۲	إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ
		<u>النحل</u>
۶۸۹	۱۷	أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ
۷۴۵	۲۱	أَيَّانَ يَعْشَوْنَ
۶۹۴	۲۴	مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ
۵۷۷؛ ۵۵۶	۲۶	فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ
۶۹۳	۳۰	مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبِرًا
۱۰۵۶	۳۰	وَلَنَعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ
۲۶۰	۵۳	وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ
۱۰۲۹	۵۸	ظِلٌّ وَجِهُهُ مَسْوَدٌ
۶۱۴	۶۱	مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ
۱۱۲۲	۶۲	لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ
۱۰۸۳	۷۲	جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
۱۰۱۷	۷۸	لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا
۴۴۱	۹۲	كَأَنِّي نَقِضْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

٦٤٩	٩٢	أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ
٦٨٦	٩٦	مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ
١١٤٨	٩٨	فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ
٤٢٧	١٢٣	وَاتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
٩٢٤	١٢٣	ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ

الإسراء

٢٢٤	١٣	وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا
٦٨٩	١٤	تَسْبِيحٌ لَهُ السَّمْعَاتِ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ
١٠٢٢	٢٩	فَتَقَعْدُ مَلُومًا مَحْسُورًا
٤٣٠	٦١	أَتَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا
٨٨٤	٧٢	فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَغْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا
٩٣٢	٧٦	وَإِذَا لَا يَلْقَاشُونَ
١٠٨٦	٧٨	أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِيِّ
١٩٠	١٠٠	لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
١٢٠٩ : ٦٢٨	١٠٠	لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
٢٢٧	١١٠	أَيَا مَا تَدْعُوا
١١٨١	١١٠	أَيَا مَا تَدْعُوا



مركز تفسیر قرآن

الكهف

١١٤٢	٦	لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ
١٠١٢	١٢	لَتَعْلَمَ أَى الْحَزْبَيْنِ أَهْصَى
١٠١١	١٩	فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا
٨٥٥	١٩	وَكُلِّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذُرَاعِيهِ
١١٨٤ : ١١٤٧	٢٢	وَنُؤْمِنُهُمْ كُلُّهُمْ

رقمها	رقم الصفحة	الآية
٢٥	٧٨٦:٧٨٢	ثَلَاثَ مِائَةٍ
٢٩	١٠٦١	وَمَسَدَاتٍ مُرْتَفَقَاتٍ
٣٠	٢٤٣	إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا
٣٣	١٠١	كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا
٣٣	٥٨١	كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ
٣٤	٤٥١	أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا
٣٩	٦٥١:٦٥٠	إِنْ تُرِيدِي أَنَا أَقْلُ
٥٣	١٠٠٣	فَقَطُّوا أَنَّهُمْ مَوَاقِعُهَا
٦٣	٥٩٤	وَمَا أَنَسَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أذْكُرَهُ
١٠٣	٤٤٦	بِالْأَحْسَنِ مِنْ أَعْمَالٍ
٤	٤٥٠	هَرِيمٍ
٤	٤٥٦	شَتَّلَ الرَّأْسُ شَيْئًا
٦٠٥	٩٧٦	وَأَشْتَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا
١٣	٣٠٠	فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
١٧	٤٢٩	وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا
١٧	١٠٢٢	فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا
٢٦	١١٨١	فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا
٢٦	١٢٤٠	إِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا
٣٣	٤٤٠	فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا
٦٤	٩٠٥	وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا
٦٩	١٠١١:٦٩٠	لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِيَنَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ
٦٩	٦٩١	ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ
٦٩		لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ

الآية	رقمها	رقم الصفحة
أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدْبًا	٧٣	٨٩٥
هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ	٩٨	١٠٧٦
طه		
الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى	٥	٣٧٨
يَعْلَمُ الْسُرُورَ وَأَخْفَى	٧	٨٩٥
إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا	١٥	١٠٤٢
وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى	١٧	٦٨٦
لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى	٤٤	١١٤٢
مَكَانًا سَوِيًّا	٥٨	٤٨٨ : ٤٨٧
إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ	٦٣	١٠٣
إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٍ	٦٩	١١١٤
وَلَا تَصْلُبْكُمْ فِي جُدُوعٍ التَّحِلِّ	٧١	١٠٧٩
فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ	٧٢	٦٧٧
لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي	٨١	٩٤٢
وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ	٨١	٩٦٤
عَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى	٨٢	١١٥٠
أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ	٨٩	١١٣٥
وَأَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ	١٣٢	٩٨٢
الأنبياء		
وَأَسْرُوا النَّجْوَى	٣	٥٦٣
وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا	٣	١٢٣٠
لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	٢٢	٤٨٥ : ٤٧٣

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧٦٠	٢٤	هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي
١١٦٤	٢٦	وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا
٤٨٧	٣٠	وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ
١٠٨٥	٤٧	وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ
١٠٧٦	٧٧	وَنُصْرَتَانَا مِنَ الْقَوْمِ
١١٩٩	٨٠	فَهَلْ أَنتُم شَاكِرُونَ
٩٧٧	٩٠	فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ
٣٣٨	١١٢	قَالَ رَبُّ احْكُم
الحج		
١١٥	٢	وَتَرَى النَّاسَ
١٠٧٣	٨	وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ
١٠٦٥	١١	وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْبِدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ
١٠٧٢	٣٠	فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٢٠٣	٤٦	فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ
١١٤٨	٦٣	ثُمَّ خَلَقْنَا النُّفُوسَ خَلْقًا
١١٤٨ : ٧٤٠	٦٣	فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً
١٠٥٦	٧٨	فَنَعْمُ الْمُؤْمِنِينَ وَنَعْمُ النَّصِيرُ
المؤمنون		
٥٤٠	٢٠	طُورِ مِثْنَاءَ
٦٧٨	٣٣	يَأْكُلُ مِمَّا نَأْكُلُونَ مِنْهُ
١١٨٢	٤٠	عَمَّا قَلِيلًا
٢٥٦	٩٩	رَبِّ ارْجِعُونِ
١١١٥	١١٥	أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ

الآیۃ رقمها رقم الصفحة

۱۲۲۶

۱۰۰،۹۹

رَبِّ ارْجِعُونِ

النور

سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا

۳۷۱

۱

۳۸۵ : ۲۶۰

۲

الرَّائِيَّةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا

۱۱۵۰

۴

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا

۱۱۳۴

۷

وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ

۱۱۳۴

۹

وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا

۱۱۹۳

۱۳

لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ

۱۰۴۳

۴۰

إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا

۱۰۷۳

۴۳

يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ يَرْدٍ

۱۰۷۲

۴۵

فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ

۶۸۹

۴۵

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ

۹۹۳

مركز تحقیقات کتب پرستش

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ

۱۸۸

۳۷،۳۶

يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ

الفرقان

۳۵۶

۱۴

لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا

۴۵۱

۲۴

خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا

۹۹۶

۳۲

لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ حُمْلَةً وَاحِدَةً

۲۴۴

۴۱

أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا

۶۷۷

۴۱

أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا

۱۰۸۲

۵۹

فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا

۵۹۷

۶۹،۶۸

وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا

الآیۃ رقمہا رقم الصفحة

الشعراء

۸۲۲	۴	فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ
۹۳۰	۲۰	قَالَ فَعَلَّهَا إِذَا وَاَنَا مِنَ الضَّالِّينَ
۹۲۶	۸۲	أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي
۴۷۰	۸۹، ۸۸	يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ
۹۲۷	۱۹۷	أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ

النمل

۳۷۶	۱۱	إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ
۷۱۰	۱۶	عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ
۷۹۸	۱۸	قَالَتْ نَمْلَةٌ
۴۴۰	۱۹	فَتَبَسَّ ضَاحِكًا
۴۷۰	۱۱، ۱۰	لَا يَخَافُ الَّذِي الْمُرْسَلُونَ
۳۷۸	۲۳	وَأَوْثِقَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ
۱۱۶۷	۲۵	أَلَّا يَسْجُدُوا
۳۴۶	۴۰	فَلَمَّا رَأَوْهُمُ اسْتَفْرَا عَتِدَهُ
۴۱۹	۵۲	فَنِلَّكَ يَوْمَئِذٍ خَاوِيَةٌ
۱۱۶۴	۶۶	بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمِينَ
۱۱۸۴	۷۲	رَدِفَ لَكُمْ
۱۱۳۴	۷۲	عَسَى أَنْ يَكُونَ
۲۹۸	۸۸	صَنَعَ اللَّهُ

القصص

۹۶۰، ۷۶۰	۲۳	وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ
۷۸۰	۲۷	عَلَى أَنْ تَأْخُذَنِي ثَمَانِيَةَ مِائَةٍ

الآية رقم الصفحة

١١٨٢	٢٨	أَيُّهَا الْأَجَلِينَ قُضِيَتْ
٩٧٧	٣٤	أَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي
٥٣٨	٤٤	وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ
٩٢٧	٤٧	لَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ
٩١٦	٤٨	سِحْرَانِ تَظَاهَرَا
٦٨٨	٧١	مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ
٦٧٨	٧٢	وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ
١١١٨	٧٦	وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ
٧٠١	٨٢	وَبُكَانَ اللَّهُ

العنكبوت

٢٤٠	٩	وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ
٩٦١	١٢	وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ
٤٦٠		فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا
٢٤٠	٦٩	وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا

الروم

١٠٧١ : ٧٣٠ : ٧٢٩	٤	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ يَعْدُ
٢٩٨	٦	وَعَدَ اللَّهُ
١٠٢٨	١٧	فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ
٩٥٢	٢٤	وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ
٨٨٥	٢٧	وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ
٩٧٥	٣٦	وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمْشُوا مُسِيئِينَ وَإِذَا هُمُ
٧٤٤	٤٨	فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

لقمان

وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ

السجدة

الْم، نَزَّلَ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ

أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ

الأحزاب

هَٰذَاكَ ابْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ

وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ

قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْرُوفِينَ مِنْكُمْ

وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ

إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ

سبا

هَلْ نَدَّبَكُمْ عَلَى رَجُلٍ يَنْفِكُكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلٌّ مِنْكُمْ

بِأَجْبَالٍ أَوْ يَمِينٍ مَعَهُ وَالطَّيْرُ

فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَ الْجِنَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ

جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ

رَجُلٌ نَجَّارٌ إِلَّا الْكَافُورُ

وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ

مَكْرُ اللَّيْلِ

بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ

قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
۱۱۲۴	۴۸	قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمَ الْغُيُوبِ
۱۱۱۸	۴۸	قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ
		<u>فاطر</u>
۱۲۷	۱	أُولَیْ أَجْحَثَ مَثْنِی وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ
۵۲۳	۱	الْحَمْدُ لِلّٰهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ
۶۱۱	۱۱	مَا يَعْمُرُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عَمْرٍ
۱۲۰۷	۱۴	وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ
۹۴۲	۳۶	لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا
۱۰۷۶	۴۰	أُرْوِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ
		<u>یس</u>
۶۱۲	۸	أَغْلَا لَا فِهِي إِلَى الْأَذْقَانِ
۹۱۰	۱۲	إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ
۵۱۶	۲۹	إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَحِیْحَةً وَاحِدَةً
۳۰۷	۳۵	وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ
۶۷۷	۳۵	وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ
۵۵۹	۳۷	وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّیْلُ نَسْلَخُ
۷۷۲	۳۷	وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّیْلُ نَسْلَخُ
۳۷۱	۳۹	وَالْقَمَرُ قَدَرْتَادُ مَنَازِلَ
۹۴۵	۸۲	إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

الصفحات

٤٧	٤٩٨ : ٥٠٠	لَا فِيهَا غَوْلٌ
٥٥	٤٨٨	سِوَاءِ الْحَجِيمِ
١٠٣	١٠٨٥	وَتِلْكَ لِلْحَيِّينَ
١٠٤	١١٨٨:١١٨٧:١١٨٦	وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ
١٤٧	١١٥٤	وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ
٧٩، ٧٨	١٠٠١	وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ

ص

٦	١١٨٧	وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا
١٤	٥٤٢	فَحَقَّ عَلَيْهِ عِقَابٌ
٣٢	٦١٤	حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ
٤٤	١٠٦٠	نَعَمْ الْعَبْدُ



مرکز تحقیق و ترویج علوم و معارف اسلامی

الزهر

٢٢	١٠٧٢	قَوْلٍ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ
٥٣	١٠٧٥	يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا
٥٦	٢٢٨	يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ
٦٠	٤٣٥	وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُسْوَدَّةٌ
٦٤	٩٥٢	أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ
٦٤	٩٥٢	تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ
٦٧	٤٢٦	وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ
٧١	٧٣٤	حَتَّى إِذَا جَاءَهَا
٧٢	١٠٥٦	فَيُسْأَلُنَّ عَنْ مَقَرِّ الْمُتَكَبِّرِينَ

رقم الصفحة

رقمها

الآية

۱۱۸۴

۸۳

فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا

غافر

۵۳۳

۳-۱

حَمْدٌ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ

۷۹۸

۲۸

وَجَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ

۷۵۶

۵۲

يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ

۷۳۸

۷۱-۷۰

فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ

فصلت

۱۱۱۴

۶

إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ

۸۲۳

۱۱

أَتَيْنَا طَائِعِينَ

۱۱۵۰

۳۰

قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا

۶۷۷

۳۱

وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُى أَنْفُسُكُمْ



الشورى

۱۱۰۷

۲۱

لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ

۱۱۴۲

۱۷

لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ

۹۶۹

۲۰

مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ

۹۷۳

۳۷

وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ

۹۷۳ ; ۷۳۷

۳۹

وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ

۲۴۳

۴۳

إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ

۱۰۷۶

۴۵

يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ

۹۵۱

۵۱

إِلَّا رَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ

۵۹۲

۵۳، ۵۲

وَبِأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

الزخرف

قُرْآنًا عَرَبِيًّا

٤٢٩

٣

٦٣٠

٣١

عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ

٥٥٤

٣٢

لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِيُوتِيَهُمْ

٧٣٩

٣٩

وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ

١٠٧٦

٦٠

لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً

٣٠٧

٧١

مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ

٦٥١

٧٦

وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ

١١٦٢

٥٢، ٥١

أَفَلَا تُبْصِرُونَ

الدخان

٩٩٤

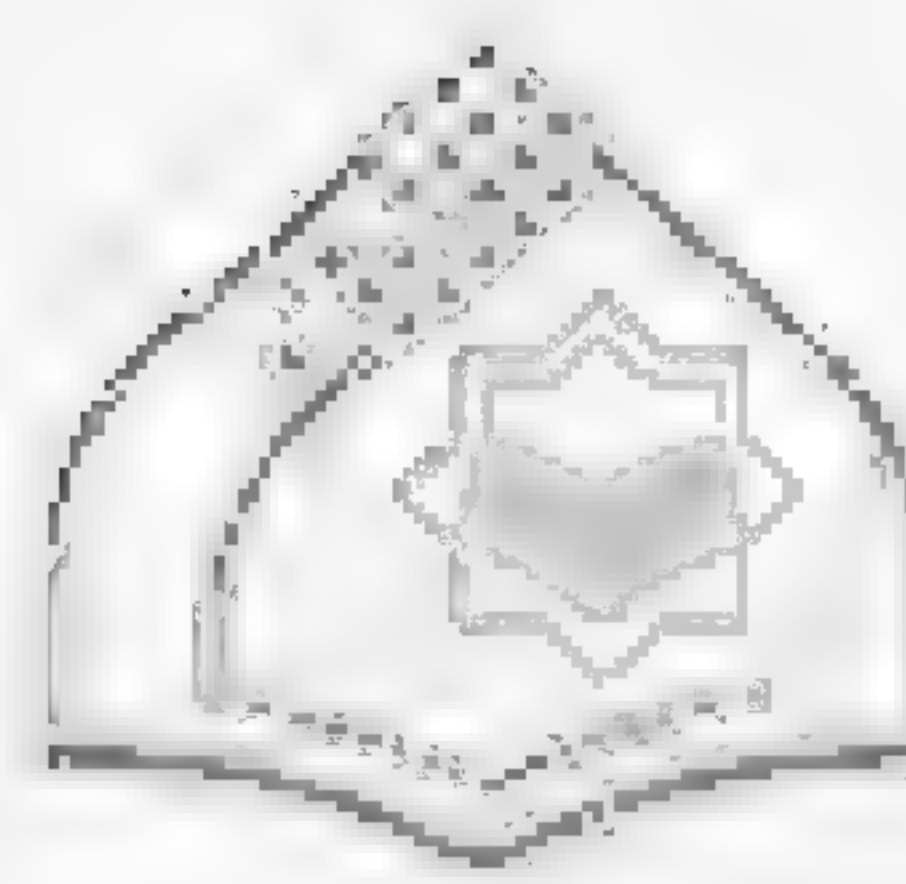
٥٤

وَرُوحَانَهُمْ بِجُودٍ عَيْنٍ

٤٦٩

٥٦

لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجنات

٥٧٤

٣

إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ

٥٧٤

٥

وَنَضْرِبُ الرِّيَّاحَ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ

٢٢٣

١٤

لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

٩٧٣ : ٧٣٧

٢٥

وَإِذَا تَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ

١٠٠٣

٣٢

إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَغْنِينَ

الأحقاف

٦٨٩

٥

وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ

١٠٨٤

١١

وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا

٤٢٩

١٢

لِسَانًا عَرَبِيًّا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

۳۰۷	۱۵	وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي
۹۹۲	۱۵	وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي
۷۳۹	۲۱	وَأَذْكُرْ أَخَا عَادَ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ
۵۳۳	۲۴	هَذَا عَارِضٌ مُمْطَرٌ

محمد

۲۹۴	۴	فَسُدُّوا الرِّقَابَ
۲۸۸	۴	فَضْرِبِ الرِّقَابَ
۹۶۷	۳۸	وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ

الفتح

۹۵۰	۱۶	تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا
-----	----	---------------------------------

الحجرات

۱۰۰۳	۱۲	إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ
۶۰۹	۱۴	قَالَتِ الْأَعْرَابُ



مرکز تحقیق و تکثیر کتب و اسناد

قی

۱۰۸۵	۵	بَلَىٰ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ
۵۴۲	۱۴	فَحَقُّ وَعِيدٍ
۱۰۲۷	۳۷	لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ

الذاریات

۷۴۵	۱۲	إِنَّا يَوْمَ الدِّينِ
۱۱۸۲ : ۶۰۸	۲۳	مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ
۸۲۲	۴۸	فَنَعَمَ الْمَاهِدُونَ
۱۰۶۰	۴۸	نَعَمَ الْمَاهِدُونَ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
۱۱۶۴	۵۳	أَنصُرُوا بِهِ بَنِي هَٰمَ قَوْمَ طَاغُوتَ
۹۷۹	۱۶	الطور اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا
۱۱۴۸	۸	النجم ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى
۸۸۵	۳۲	هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ
۹۲۶	۳۹	وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى
۱۱۳۴	۳۹	وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ
۱۴۱	۱	المقمر اقْرَبَتِ السَّاعَةُ
۵۶۴	۷	خَشَعَتِ أَبْصَارُهُمْ
۴۵۶	۱۲	فَحَرَّتِ الْأَرْضُ عَيْونًا
۸۷۹	۲۶	سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرَ
۸۶۲	۲۷	إِنَّا مُرْسِلُونَ النَّافَةَ
۳۷۷	۴۹	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ
۳۸۵	۵۲	وَكُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّهَرِ
۱۱۶۴	۴۶، ۴۵	سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ وَيَرْلُونَ الدِّهْرَ
۷۸۰	۲۴	المرحمن وَأَنَّهُ الْحَوَارِ
۶۸۸	۲۶	كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ
۴۲۵	۲۹	كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ
۷۳۴	۱	الواقعة إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ

رقم الصفحة	رقمها	الآية
------------	-------	-------

فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ٦ ١٠٢٤

وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ٧ ١٠٢٤

عُرْيَا مُتَرَاثًا ٣٧ ٨٣

الحديد

وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ١٠ ٩٢٤

يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ١٢ ١٠٨٣

إِنَّ الْمُسْذِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ١٨ ٦٦٩

لَا لَا يَعْلَمُ ٢٩ ١١٧٩

المجادلة

مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ ٢ ٥١٦

مَا يَكُونُ مِنْ نَحْوَى ثَلَاثَةٍ ٧ ٧٨٨

الحشر

لَنْ أَعْرِجُوا لَا يُخْرِجُونَ ١٢ ١٢٢١

المتحنة

وَدُّوا لَوْ تُكْفُرُونَ ٢ ١٢٠٦

فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُزْنَاتٍ ١٠ ١٠٠٤

الجمعة

بَشَرٍ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ٥ ١٠٦٠

وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ١١ ٧٣٥

الآية والمقام والمصنف

المنافقون

١٩٩	٥	تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ
٩٤٤	١٠	لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقُ

التغابن

١٠٠٤	٧	زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا
١٩٩	١٠	وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا

الطلاق

٨٧٢	٣	إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ
٨٧١	٣	بِأَلْفِ أَمْرٍ
٩٦١	٧	لِيَنْتَفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ

التحريم

٨١٢	٤	فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا
٨٢٢	١٢	وَكُنْتُمْ مِنَ الْفَاسِقِينَ



مركز تحقيقات تكملة علوم اسلامی

القلم

١٠١١	٤٠	سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ
------	----	---------------------------------------

المملك

٣٠١	٤	ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ
٣٠١	٤	ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ
٥٤٢	١٨	فَكَثِيفٌ كَأَن نُّكَرَ
١٠٣٢	١٩	صَافَاتٍ وَبِقَبْضٍ

الحواقة

٢٤١	٢٤١	الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ
-----	-----	------------------------------

رقم الصفحة	رقمها	الآية
۵۵۶	۱۳	نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ
۱۹۹ : ۱۹۲	۱۹	هَازِمٌ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ
۸۶۵	۲۱	عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ
۵۲۰	۴۷	فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ
		الْقَلَمِ
۱۲۰۶ : ۱۱۹۰	۹	وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ
۸۷۱	۴۳	خَاشِعَةً أَبْصَارَهُمْ
		المعارج
۱۰۸۲	۱	سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ
۷۵۶	۱۱	مِنْ عَذَابٍ يَوْمَهُدْ
۱۰۰۴	۷۰۶	إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا
		نوح
۱۰۷۵	۴	يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ
۲۹۰	۲۷	أَنْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
۱۱۸۲	۲۵	مِمَّا خَطَبَيْنَاهُمْ
		الجن
۱۴۱	۱	قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ
۹۷۲	۱۳	فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا
۱۱۸۱	۱۶	وَالْوِاسْتِقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ
۱۱۳۴	۱۶	وَالْوِاسْتِقَامُوا
۶۵۴	۱۹	وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ غَيْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ
		المرسل
۲۹۰	۸	وَيَنْتَبِلُ إِلَيْهِ نَبِيْلًا

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٢٧٦	١٢	إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا
٢٥٣	٢٠	عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى
١٠٥٧; ٧٦٦	١٦، ١٥	أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا
١٢٢٦	٣٢	المدثر كَلَّا وَالْقَمَرِ
٤٣٨	٤	القيامة بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسْوِي بَنَانَهُ
٧٩٧	٩	وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
١١٩٨	١	الإنسان هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ
٨٥٦	١٤	وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا
١٢٤	١٦، ١٥	قَوَارِيرَ، قَوَارِيرٍ مِنْ فِضَّةٍ
١٢٣	٣	سَلَامًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا
١١٥٥	٣	إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا
١١٨٧	٣٩، ٣٨	أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَىٰ
١٠٨٣	٦	عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ
٨٠٢	١١	المرسلات وَإِذَا الرُّسُلُ وَقَّتْ
٥٩٢	٣٣، ٣٢	النبا إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا

الآیۃ	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

النازعات

هَلْ لَكَ إِلَىٰ أَنْ تَزْكَىٰ

۱۸ ۱۰۷۸

عبس

وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزْكَىٰ

۳ ۱۱۴۲-۱۰۱۳

وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزْكَىٰ

۴،۳ ۹۴۴

ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ

۲۱ ۱۱۴۷

التكوير

وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ

۲ ۸۰۳

وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ

۲۴ ۱۰۱۷

الانفطار

إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ

۱ ۷۳۵

المطففين

إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ

۲ ۱۱۰۶

الانشقاق

إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ

۱ ۳۷۶-۱۹۰

لَنُرَكِّبَنَّهُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ

۱۹ ۴۴۴

لَنُرَكِّبَنَّهُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ

۱۹ ۱۱۰۵

البروج

إِنَّ الَّذِينَ فُتِنُوا بِالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

۱۱ ۲۶۲

وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ

۱۵،۱۴ ۲۵۵

فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ

۱۶ ۱۰۸۴

الطارق

إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

۴ ۴۵۹

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٦٥	٦	مَاءٍ دَافِقٍ الْأَعْلَى
٧١٠	١	سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى
٩٢٠	٦	سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى
		الغاشية
١١٠٥	٢٦	إِنْ عَلَيْنَا حَسَابُهُمْ
٢٧٦	٢٦، ٢٥	إِنْ إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ
		الفجر
٢٩٤	٢١	كَأَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا
١١٠٥	١٤	إِنْ رَبُّكَ لَبِالْمِرْصَادِ
١٢٢٦	١٧، ١٦	رَبِّي أَهَانَنِ
١١٠٤	٢٠١	وَالْفَجْرِ
		البلد
١١٨٣	١	لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ
٨٤٨	١٥، ١٤	أَوْ أَطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ
٢١٩	٢٠، ١٩	وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُحْزَى
٣٠٨	٥	فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى
١١٣٥	٧	أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرُدْ أَحَدًا
		الشمس
١١٠٤ : ١١٠٣	١	وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا
١١٠٥ : ١١٠٣	٩	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا
		الليل
١٠٩٩ : ٩٧٤ : ٧٣٦	١	وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى

الآية	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

الضحى

فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ

٩ ٣٠٤

الشرح

أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ

١ ١١٧٤ ; ١٢٠٠

التين

ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ

٥ ٨٨٨

المعلق

بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ

١٦٠١٥ ٥٩٣

لِنُسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ

١٦٠١٥ ٥٩٢

كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ

٦ ١٢٢٧

القدر

سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ

٥ ٩٣٤



الزلزلة

فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ

٨٠٧ ١١٤٦

مركز توثيق ونگارش اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

القارعة

الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ

٢٠١ ٢٤١

العصر

وَالْعَصْرِ

٤-١ ٤٥٩ ; ٦٦

وَالْعَصْرِ

٢٠١ ٤٥٩ ; ٦٦

قريش

لَا يَلَا فِ قُرَيْشٍ

١ ٤٠٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

٨٤٧

٢٤١

لَا يَلَاؤُفُ قُرَيْشٍ

الْمَاعُونِ

٦٧٦

٦

الَّذِينَ هُمْ بِرَأْوُنَ

الْكَافِرُونَ

٦٨٦

٣٤٢

لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ

الْمَسَدُ

٥٦١

٤

وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ

الْإِخْلَاصُ

٢٠٣

١

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

٢٤٨

١

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ



فهرس الأحاديث

حرف الألف

- ٦٢٦ إن العبد ليعطي الصلاة
- ٦٣١ احتسوا السبع المربقات
- ٤٠٠ أشدني أزمة تنفر جي
- ٨٣ الشيب تغرب عن نفسها
- ٦٩٩ أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت
- ٨٧٢ أمور عينه اليمنى
- ٨٠٦ الأيدي ثلاث: يد الله ويد المعطي ويد السائل
- ٦٩٩ إذا ذكر الصالحون فحيها بعمر
- ١٠٧٥ إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون

حرف الباء

- ٧٤٣ بنا رسول الله حالس إذ رأينا ضحك

حرف السين

- ١١٨٤ سبحانه الله وبحمده

حرف الشين

- ٨٧٢ شش القدمين والكفين طويل أصابعهما

حرف القاف

- ٩٦١ قوموا فلأصل لكم

حرف الكاف

- ١٤٧ كصاحبات يوسف
- ٦٤ الكلمة الطيبة صدقة

حرف اللام

- لا ترجعون بعدي كفاراً يضرب بعض رقاب بعض ٩٧٨
- لا تشرف بصيبك سهم ٩٧٨
- لتأخذوا مضافكم ٩٦٢
- لعلنا أعجلناك ١١٤٢
- ليس في الخضراوات صدقة ٨٣٣

حرف الميم

- والمرء مقتول بما قتل ٥٢٨
- مثل الخافق كالشاة العابرة بين الغنمين ٨٠٩

حرف النون

- الناس يحزون بأعناقهم ٥٢٨
- نعم العبد صهيب ١٢٠٧



الوزارة العامة للتعليم

فهرس الأبيات الشعرية

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
و جبريل	كفاء	الوافر	١٢٢
لا أقعد	الأعداء	الرجز	٤٠٤
إذا كان	الشتاء	الوافر	١٠٢٥
ما إن	المصحراء	الكامل	١١٢
إنما	الفناء		٢٥٥
ولولا	جزاء	الوافر	٧١٦
إن من	ظباء	الخفيف	٦٥٦
إذا عاش	والغناء	الوافر	٧٨٥
وإنني لراج	أزورها	الطويل	٦٦٨
وخيرت	أعودها	الطويل	٩٩٩
ألقى الصحيفة	ألقاها	الكامل	١١٥٣
فلا مرقة	إيقاها	المختار	٧٩٩
الواهب	أضفاها	الكامل	٥٣٤
وأشرف	بصرها	الكامل	٦٤٤
عيني	بعنها		١٢٢
فإن لا	بلياتها	الطويل	٤٨٩
فإن لا	بلياتها	الطويل	٦٣٤
ألا رب	بهذاهما	الطويل	١٠٢
بشيء فقر	بيوضها	الطويل	١٠٢٤
أما الرحيل	تجمعنا	الكامل	١٠١٨
ومن فعلائي	جئدها	الطويل	١٠٢٨

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رلم الصفحة
ألم بدار	حياها	الطويل	١١٦٣
ولقد	سهاها	الكامل	١٠١٣
ونبت	شفيها	الطويل	١١٩٣
أمن دمنين	طللاهما	الطويل	٨٧٢
ولو أن	عودها	الطويل	١٢١٢
فضى كى	غرمها	الطويل	١٩٢
عل صروف	لماتها	الرجز	٩٤٤
أحجاج	مناها	الطويل	٩٩٧
وقد جعلت	نابها	الطويل	٦٣٢
تمد	نشكها	الرجز	١٢١٢
قلما جلاها	واكتأها	الضويل	٩٢
قلت لبواب	وجارها	الرجز	٩٦٣
يوشك من	يوافقها	المنسرح	١٠٤٤
جزاد	العل	الطويل	٧٣٨
أيها العالم	مترجما	الوافر	٦٨٢
وما حل	أب	الطويل	٩٤٣
هذا	أب	الكامل	٥٠٣
فأضحى	أفرها	الطويل	٦٥٠
إن من	الخطوب	الختيف	٦٥٥
كان صغرى	الذهب	البيسط	٨٩٤
منا الذى	الشيب	البيسط	٨٢٥
رجال	العرايب	الوافر	١٠٢٦
ثم تفلح	العنب	المنسرح	١٣٨
إذا كوكب	القرائب	الطويل	٥٢٧
ولو	الكلا	الوافر	٢٢٤

الكلمة الأولى الكلمة الأخيرة البحر رقم الصفحة

١١٩١	البسيط	الكلب	أحلامكم
١٢٣	الطويل	الكواكب	كفيتي ضم
٦٤٧	الوافر	انصاها	وكانن
٢٥٩	الطويل	المراكب	فأما
٨٩٦	الطويل	المواهب	وما ظفرت
٨١٢	البسيط	تذبيب	كأنه وجه
١١٧١	الوافر	تراها	أعيداً
٥٧٩، ٣٩٢	الطويل	حالب	إياك
١٧٨	الوافر	ذهابا	يسر
٦٣٣	مجزوء الرمل	رقباً	لبت هذا
٩٥٧	الطويل	فتضارب	وإذا قصرت
٣٤٦	الطويل	فيحجب	أيا عمرو
١٠٤٠	الوافر	قريب	عسى الكرب
٤٢٨	الطويل	خب	لن كان
٤٩٩	البسيط	الطيب	إن الشباب
٣١٤	البسيط	اللعين	يكن
٥٨٦	البسيط	مختصوب	يسمو
٢٠٨	الطويل	مذهب	وكمنا
٥٢٤	الطويل	مشطب	فلما دلتنا
٤٦٧	الطويل	منعب	ومالي
٥١٩	الطويل	معدبا	وما الدهر
٧٥٦	الطويل	مغرب	ولولا دفاعي
٩٣٠	البسيط	مكروب	أردد حمارك
٩٢٧	الطويل	لحطب	إذا ما
٦٨٢	الطويل	ندوب	وأنت الذي

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	الحرف	رقم الصفحة
أعبد	واعتزبا	الوافر	٣١٧
ما أنت	والنسب	البيسط	٦٦٩
هل	بصيا		٤٧٧
ما تابع	الثبت	بجزوء البسيط	٤٨٠
لن يحب	الحلقه	المنصرح	٩٢٩
رحم الله	الطلحات	الخفيف	٥٩٠
فصاغ	المفرات	الوافر	٧٣٠
ليت شعري	باتوا	المديد	١٠٢٩
في كنت	بالتد	الرجز	١٠١
ألا رجلاً	تبيت	الوافر	٥٠٦
وكان في	فانهت	الكامل	١٠١
وكان	فانهلت	الكامل	٦١٣
ركنت	فشيت	الطويل	٥٩٩
أفي الولايم	لعلات	البيسط	٤٣٩
عخير	مريت	الطويل	٨٥٦
من بيت	مريت	الرجز	٢٥٥
حتى كاني	وبافت	الطويل	٥٩٩
فقالوا	حاج	الوافر	٩٩٦
يا لعضانا	البفاح	الخفيف	٣١٩
يا لعضاف	البفاح	الخفيف	٣١٤
من صد	مراج	بجزوء الكامل	٢٨١
أبنت	بمستباح	الوافر	٢٤٣
دامن	جائحا	الكامل	١٢٤٠
قد كاد	سحاح	البيسط	١١٢
أخاك	سلاح	الطويل	٣٩٣
سأترك	فأستريح	الوافر	٩٤٥

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
۹۴۲	الرجز	فتمسرحا	يا ناق
۲۷۸	البيسط	مصروح	إذا انفضح
۱۰۴۴ ; ۱۰۴۲	الطويل	يهرح	إذا غير
۱۱۴۰	الطويل	أسدا	إذا أسود
۱۱۶۸	البيسط	البلد	ها إن
۳۵۱	الوافر	أخذيدا	معاوي
۱۱۹۵	البيسط	بغرضاد	قد أترك
۶۷۲	الطويل	تحالد	إن الذي
۱۰۵۸	الوافر	زادا	نزود مثل
۱۱۷۵	الطويل	ليبعدا	وقد بعدت
۱۰۷	الطويل	مردا	دعاني
۲۴۹	الطويل	الأبعاد	نونا
۵۳۹	البيسط	المسد	والمؤمن
۱۱۳۲	الكامل	امتعمد	بإله ربك
۱۱۶	البيسط	المسيد	مقدوفة
۴۱۹	البيسط	زمن	ها بينا
۹۲۰	الوافر	زياد	ألم يأتبك
۴۲۸	الطويل	شديد	إذا المرء
۳۴۰	الخفيف	شديد	ها من
۴۸۰	الكامل	معتد	يا ابني
۱۱۵۵	البيسط	فقد	قالت ألا
۶۱۱	البيسط	فقد	قالت
۲۶۸	الوافر	أسيد	ولولا
۶۴۴	الطويل	ماجد	فقلت أعيروني
۸۰۶	الطويل	معتد	يداك

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	الحجر	رقم الصفحة
من القوم	معد	الوافر	٦٧٠
كانه خارجاً	مفتاد	البسيط	٤١٩
ومن ينق	وعاد	الوافر	٩٢٠
ألا إن	يتشد	الطويل	١٤٦
يلدو	يحمد	الكمال	٦١٠
خال	الشدر	البسيط	٣٨٩
أرى أم عمرو	أصبراً	الطويل	٤٠٦
أما والذي	الأمر	الطويل	١١٦٨
إذا كنمى	البرادر	الطويل	٧٠
ليت شعري	انصبراً	الخفيف	٨٤٥
منى ما	تستظاراً	الوافر	٨١٤
كم عمة	عشاري	الكمال	٧٢٧
ولو أن	عقراً	الطويل	٨٠٣
إني ضمت	عديم	الكمال	٢١٠
إذا ما انتهى	فأقصر	الطويل	١١٥٨
وإني حينما	فانظور	البسيط	٩٩
فسر	فتعدوا	الطويل	٩٤٩
بينما الناس	فغاروا	الوافر	٧٤٠
والله لو	مشمخراً	الرحز	٦٧٠
أكي	نارا	المقارب	٥٧٥
ها بشر	نور	الطويل	٣٤٢
ولا أب	وتأزوا	الطويل	٥٠٩
منى ما	وتستظاراً	الوافر	٤١٦
أفعم بالله	ولا دير	الرحز	٦٠٩
نجا سام	ومثروا	الطويل	٤٧٦

الكلمة الأولى الكلمة الأخيرة البحر رقم الصفحة

١٩٢	المضروب	وناصر	كسك
٨٢٣	الطويل	أحمر	فما فتية
٦٥٢	الطويل	أقدر	أنبكي
٩٦٤	البسيط	أكوار	لا أعرفن
٩٩٨	الكامل	الأشعار	نبئت زوغة
٧٣٤	البسيط	الأعاصير	فبينما المرء
٥٠٥	البسيط	الثاني	ألا طعان
٣٥٣	البسيط	الجمانير	حار بن
١٠٢٨	الخفيف	الدبور	ثم أضحو
٧٠٥	الكامل	الدعر	ولأنت
٦١٣	الطويل	الصدر	أماوي
٤٧١	المواف	الصغير	أعنا
٣١٣	المديد	والفرار	بالبكر
٤٣٧ : ٤٠٦	الطويل	المطر	واني
١٠٥٥	الرملي	المهر	ما أقلت
٤٠٥	المرجز	المجوز	بركب
٢٧٦	الطويل	المسافر	قلو كنت
٨٦٠	الكامل	المقدور	حذر
١٢٣١	الطويل	النواضر	رأين الغواني
١٢٠٩	البسيط	بأطهار	قوم إذا
٩٥٨	البسيط	بالجار	لولا فوارس
٧٣٩	البسيط	بشر	فأصبحوا
١٧٩	الطويل	بكبر	وما راعني
٦٧٦	البسيط	بلا كدر	ما المستفز
٤٩٥	البسيط	نذر	إما أنست



الكلمة الأولى الكلمة الأخيرة البحر رقم الصفحة

٩٧٠	المبسط	توغير	دَسَتْ
٣٦٦	المبسط	جار	يا
٤٥٧	المقارب	جهازا	أَنَسَا
٣٢٧	المرجز	شوا	لَمَّا
١٠٢٧	مجزوء الكامل	صائر	أَيَقُنْتَ
٤٤٠	المبسط	عار	أَنَا بِن
٢٤٢	الكامل	عار	إِنْ يَقْطُلُوكَ
٧٩٨	الموافر	عشارا	لَقَدْ
١٤٩	الطويل	عاشر	حَضَرَ
١٠٥٤	المرجز	فاخر	صَبَحْتُكَ اللَّهُ
٥٩٣	المبسط	نصر	إِنَّا وَجَدْنَا
٨٩٤	السريع	للكاثر	وَلَمْسْتُ
٣٠١	المقارب	مسور	دَعَوْتُ
١١٥٦	المبسط	نار	بِالْبَيْتِ
٢٣٥	المقارب	سور	فِيَوْمٍ
٢٩٢	المبسط	مركز تحقيق الدراسات والبحوث	تَرْتَع
١٠٨٠	الطويل	والأباهر	وَيَرْكَبُ يَوْمَ
١٠٠٥	الطويل	والنكر	تَعْلَمُ شِفَاءَ
٧٠٦	مخلع المبسط	وبار	وَمَرَّ
١٠٧٥	المقارب	يضر	وَيَسْمِيَهَا
١٦٢	الطويل	ينظر	فَأَوْفَضَ
١١٤١	المرجز	قفيزا	إِنْ الْعَجُوزَ
٣٢٤	الكامل	الخلص	يَا صَاحِبَ
٨٤٣	المبسط	كالياس	أَزْمَعَتْ
١١٧٢	المرجز	كروس	وَأَفْتَعَسَا

الكلمة الأولى الكلمة الأخيرة البحر رقم الصفحة

۳۰۰	الطویل	لا یس	إذا تنق
۱۰۸۴	البسیط	والأس	لله یبقى
۱۷۴ : ۱۷۳	الطویل	الأحواصا	أثنائي وعید
۸۷۶	الکامل	نحو ص	فهل یسلین
۱۱۸	الخروج	العروض	وعمین
۳۰۰	الطویل	بعض	أبا منذر
۴۷۲	الرجز	بعضا	دايت
۹۸۹	الطویل	وما رضا	أفي كل عام
۴۱۳	المقارب	الضابط	وما أنا
۵۶۰	الرجز	قط	حتى الضلام
۷۳	الطویل	أربعا	عوى
۶۵۵	الطویل	أصنع	إذا مت
۲۳۱	الطویل	أفامض	خليلي
۵۸۷	الطویل	أكتب	نرى النور
۶۶۹	الدویل	ليجدع	يقول الحنا
۱۲۱۳	الطویل	أوسيع	لكن ثلث
۹۹۵	الطویل	الأصابع	إذا قيل
۵۰۳	المربع	الرافع	لا نسب
۴۹۳	البسيط	الضيق	أما خرافة
۸۶۲	الرمز	الطمع	ومساميح
۶۶۵	الکامل	المفرغ	إذا الأمور
۱۱۹۳	الطویل	المقتضا	تعدون
۸۷۷	الطویل	بالجمع	تباركت
۹۶۷	الرجز	نصرع	يا أقرع
۳۴۱	الرجز	نظمي	بالسنة



الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
أبا شاعراً	نواضع	الطويل	٣١٦
وفا	جمعا	المديد	١٠٨
فإذا هم	جياح	الكامل	٨٨٨
بيننا فتنقه	سلفه	الكامل	٧٤٢
ابن الكرام	سمعا	البسيط	٩٤٤
أيا	فرعا	البسيط	٧٤٦
فما كان	مجمع	المتقارب	١١٧
علمت	نافع	الطويل	٢٦٢
كم في	نفاع	الكامل	٧٢٣
ولقد شربت	وأربعا	الكامل	٧٨١
أنا ابن	وقوعا	الوافر	٦٠٢
أعد	يتضوع	الطويل	١٢٣
فلا تطمع	بسطاع	الوافر	٦٣٢
ومن قبل	العراطف	الطويل	٧٣١
وما يرح	صوارف	الطويل	٢٣٤
غنيه	كستعطف	المتقارب	١٥١
كأن أذنيه	محرها	الرجز	١١٤١
نحن بما	مختلف	المنسرح	١١٢٦
فبيننا نسوس	بمنصف	الطويل	٧٤١
وقاتم	المتحقق	الرجز	١٢٣٦
والا	شقا	الوافر	١١٢٤
فلو أنك	صديق	الطويل	١١٣٣، ٦٥٧
خذا بطن	طريق	الطويل	١١٤٦
كم عام	مرزوقا	البسيط	٥٧٨
أولالك	أولالك	الطويل	٦٦٤

الكلمة الأولى الكلمة الأخيرة البحر رقم الصفحة

٦٣١	المرجز	إياك	أنتك
٤٣٨	الطويل	انحواك	أني السقم
٥١١	المرجز	الكا	أهدموا
٢٩٩	السيط	سعديت	أبيك
٤٣٥	المتقارب	مالكا	فغما
٤٣٣	المتقارب	منوكا	تغيرنا
٦٩١	المتقارب	أفضل	إذا ما
٢١٦	الطويل	أمنائي	ولكنما
٦٩٢	الطويل	أول	لعمرك
٦٧١	الكامل	الأغلال	أبني كليب
٥٥٢	الطويل	الأفاخي	وإننا لرجو
٩٠٩	الطويل	الأنامل	وكل أناس
٤١٩	الطويل	الجاب	كأن
٧٧	السيط	الجدل	ما أنت
١١٢٨	الطويل	الخال	وما قصرت
٦٨٩	الطويل	الغالي	ألا عم
٤٦١	الوافر	الدحان	أرسلها
٦٨٧	الخفيف	العقال	ربما نكره
٢١٥	الطويل	القال	ونو أنما
١٣٦	الطويل	أحيلا	دعيني
١٨٦	السيط	بضلا	ما غاب
١١٣	الطويل	تغول	فيوما يجارين
٣٨٣	المرمل	عالم	جمعة
١٠٧٧	الطويل	جهال	وإن امرأ
٤٢٤	محزوء الوافر	حنل	لبي

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
وإنَّ	حنين	الطويل	٢٤٢
إن الكلاء	عليلا	الكامل	٧٠
قلت	رملا	الخفيف	٥٦٩
ألا كلُّ	زائن	الطويل	٦٣
هيا أم	سبيل	الطويل	١١٧١
وإننا لقوم	سلول	الطويل	١٠٠٧
مطرفاً	حصن	المديد	١٣٥
نورثها	عالي	الطويل	٩٢
يدت قسراً	عزالا	الوافر	٤٢٠
يا زبد	فانول	الكامل	٢٣٥
قد قبل	قبلا	البسيط	٤٩١
إنني	لأميل	الكامل	٢٩٨
شارو	متنضم		٥٥
واكبدا	مقال	الكامل	٣٥٧
اشرب هيناً	محللاً	البسيط	٤٢٩
دعيني	محمّل	الطويل	٦٤٤
أكرم بها	مقبول	البسيط	١٢١١
ممن حملن	مهبل	الكامل	٨٦١
إنَّ	مهلا	المفروح	٢٧٦
لئن مُيتَ	لنتقل	البسيط	١٢١٦
ألم تسمعي	هديل	الطويل	١١٧١
إن الذي	وأطون	الكامل	٨٩٥
ألا تسألان	وباطل	الطويل	٦٩٣
والمرء يعى	وتأميل	البسيط	١٠٣٤
في فتية	وبتعل	البسيط	٦٥٦

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
لئن كان	يتحول	الطويل	٦٢٢
و كنت	نستقيما	الوافر	٩٤٨
ألا أضحت	أماما	الوافر	٣٤٤
ولقد	أمامي	الكامل	١٠١٤
ثلاث	الأهتام	الطويل	٧٨٢
عني كان	الخيام	الوافر	١٢٣٥
ألا ياخذة	السلا	الوافر	٣١٧
سلام الله	السلا	الوافر	٣١١
أنا سيف	السنام	الوافر	٥٩٦
أقام	الثده	المتقارب	١٥٦
أقام	القدم	المتقارب	٧١٨
و كنت أرى	الهازم	الطويل	٩٧٥ ; ١١٢١
وما	النهما	الرجز	٣٣٤
وما الحرب	المرجم	الطويل	٨٤٣
أوعدي	المناسم	الرجز	٥٩٥
قد بت	أهتام	البسيط	١٠١٦
فقل لئت	بالتميم	الوافر	٦٧٠
وأغتر	نكرما	الطويل	٤٠٥
أسي الإسلام	ثيم	الوافر	٥١٠
عوجا على	عندام	الكامل	١١٤١
فعوضني	دراهم	الطويل	٩١٨
لنا الحقائق	دما	الطويل	٨٣٦
هما التنا	صميم	الرجز	٦٧١
يرى الناس	ضيغم	البسيط	١٣٤
فلولا رجال	علقما	الطويل	٩٥٠

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
۹۰۵	الطویل	عمی	وأعلم
۳۲۳	الطویل	فخاص	أزید
۵۹۰	المسرح	فلما	فأصبحت
۹۶۰	المرجز	کاد ولم	یارب شیخ
۹۷۰	البسيط	لا حرم	وإن أتاه
۸۶۰	البسيط	لم ينم	حتى شأها
۱۰۱	الوافر	لما	كلا يؤمن
۷۶۰	الطویل	مغموم	تداعين
۵۳۶	الطویل	معظما	هم الأمرون
۵۰۴	الوافر	مقيم	فلا لغو
۷۲۱	الطویل	منعم	وكانن
۸۲۶	الطویل	نسا لم	ولمنا
۲۰۰	الطویل	فانما	ولكن
۱۰۸۵	الطویل	وللهم	هتكت له
۲۲۱	البسيط	ينعم	بُعْظِي
۳۶۰ : ۱۰۴	الطویل	مركز تحقيق	ألا يا
۸۱۹	الوافر	أخبرين	عرفنا
۵۱۷	الوافر	أخبرينا	فما إن
۱۱۸۰	الوافر	أخبرينا	فما إن
۱۰۸۷	الطویل	أبوان	ألا رب
۸۲۳	الوافر	أخبرينا	فما ولدت
۱۰۲۹	الوافر	أهون	أخلل أروعى
۹۶۰	المرجز	أو اثنين	قالت له
۱۰۷	الوافر	الأربعين	وماذا

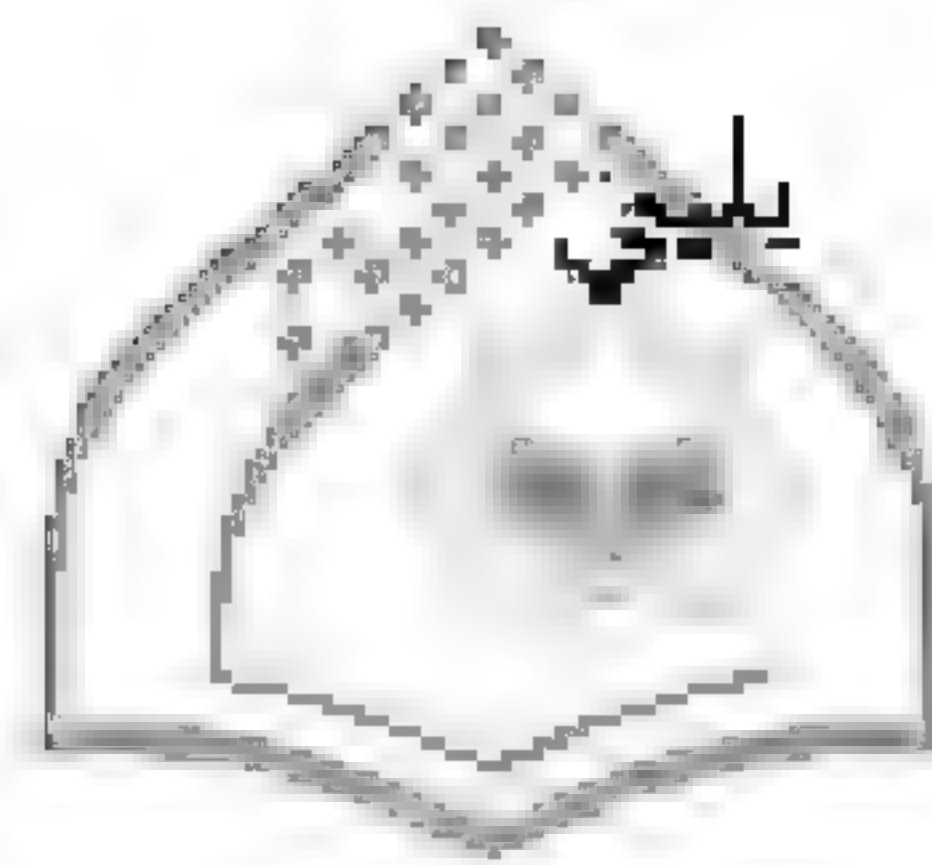
الكلمة الأولى الكلمة الأخيرة البحر رقم الصفحة

وما ضر	البحر ان	الكامل	١٧٩
فان اهلك	البحر ان	الوافر	١٠٩١
الا لا	متجاهلينا	الوافر	٣٦٦
الا عمر	الحدتان	الطويل	٥٠٦
الا ان	الحزينا	المتقارب	٦٧٥
وكل امة	الفرقدان	الوافر	٤٨٦
وكل امة	الفرقدان	الوافر	١١٤٤
طال ليلى	الفاصرون	الخفيف	١٠٧
اذا فاقد	المباين	الطويل	٨٥٤
ان هو	المجانين	المتفرج	٦٢٨
فلما	بالأينا	المتقارب	٥٤٧
وكان لنا	نيز	الوافر	٥٤٨ : ١٠٦
أياهم	تخوفيني	الوافر	٥١١
ها ثانيا	ثم ان	المرجى	٧٨٠
وم يني	دانوا	الخارج	٤٨٨
وإن دعوت	فادعينا	البسيط	٨٨٧
أزف الترحل	قدن	الكامل	١٢٣٥
عسى	كانوا	الخارج	٦٧٨
لولا	لنضع	البسيط	٢٣٩
أجهلاً	متجاهلينا	الوافر	١٠١٨
بين الزمي	معون	الطويل	١٠٥٤
فإن	هوان	الوافر	١٤٥
قالت بنات	وإن	المرجى	١٢١٣ : ١١٧٨

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
غير	والخون	المديد	٢٢٩
حاشا فريشاً	والدين	البسيط	٤٨٢
حاشا	والدين	البسيط	٤٨٢
إلى كم	واخوانا	الوافر	٥٤٣
أجر	وسخانا		١٦٠
أخذل	وقعلان		١٢٠
نعش	يعططعبان	الطويل	٢١٥
قوالله	يكون	الطويل	٢٦٣
ولقد	أصباه	الكامل	٢٠٠
ويقلن	إنه	مجزوء الكامل	١١٧٨
أسير إلى	نعمامه	الطويل	٩٩٧
تفكك	تكونه	مجزوء الكامل	٦٣٤
إن من	جده	الخفيف	١١٥٠
رسم دار	حظه	الخفيف	١٠٩٦
فوالله	مركز تحقيق كليات العلوم مركز بحوث بحوث	الوافر	٢٦٨
ليت	حماميه	الرجز	١١٥٥
إنما بعضه	ذوده	مجزوء الرمل	٥٥٢
مالت	رمه	الرجز	٤٧٧
فجئت قبورهم	فلم يجبه	الوافر	٩٥٩
أبي جوده	قائله	الطويل	١٠٥٥
تجاوزت	نارده	الطويل	١٤٠
ولا	واياد	الخارج	٣٦٠
بنت ثمانمي	وشقوته	الرجز	٧١٤

الكلمة الأولى	الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة
وهم رجال	يعادله	الطويل	٩٥٢
جمعت	ممر عوي	الطويل	٤١١
إن يسمعوا	دقوا	البسيط	٩٦٩
وكم موطن	منهوي	الطويل	٦٣٦
وليس المأل	الذي	الوافر	٦٧١
فني	الساقي	الخفيف	٣٨٣
وما هد	المصرا ديا	الطويل	٧١١
فأنشئ نفسي	النا بيا	الطويل	٧٠
فلو أن	احدى ليا	الطويل	١١٢
كأن	باريا	الطويل	١٣٦
فقال فدا	نادر ضي	الخفيف	٥٤٦
نعمرك	بثمانيا	الطويل	١١٥٩
أغض	بذي	الخفيف	٦٧١
حاري	بمير ق	المرحز	٣٤٨
أليس	تداني تحبنا كبري	الوافر	١١٧٤
أنا اب	تعرفوني	الوافر	١٦٥
ماذا عليك	تعوديني	البسيط	٩٩٨
فيا راكبا	تلاقيا	الطويل	٣١٨
بضالبي	ثمانيا	الطويل	٤٧٧
هم اللاؤن	جناحي	الوافر	٦٧٣
أقل به	ساريا	الطويل	٩٠١
لي نفس	عساني	الوافر	١٠٤٠، ٦٣٧
من أحلك	عني	الوافر	٣٢٨
ثلاثة	عياي	الوافر	٧٨٧

رقم الصفحة	البحر	الكلمة الأخيرة	الكلمة الأولى
۱۹۱	الطویل	فؤادیا	إذا اكتسحت
۱۱۰۵	المبسط	فتخزونی	لاہ این
۶۳۹	الوافر	فلینی	تراد کالغام
۲۸۲	الضویل	مواخیا	فحنت
۶۲۷	الطویل	مثلی	أنا المبطن
۶۴۳	المديد	مئی	أیها السائل
۶۹۴	الوافر	فیئینی	دعی
۷۵۵	الخروج	وأوصالی	ولول
۶۱۲	الطویل	و ضلوعی	فیضی
۶۱۳	الوافر	یتغینی	أأخیر
۲۵۳	المبسط	یردنی	دابی
۶۱۳	الوافر	یلجی	وما أدري



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

فهرس الأمثال

٣٦٤	أصبح لي
٤٩١	ادفع الشر عني ولو أصبحا
٣٠٦	الكلاب على النمر
٢٢٩	سمع بالبعيدتي خير من أن تراه
٣٠٥	كل شيء ولا شعبة حر
٣٦٤	وأطرق كرا
٣٦٤	والند مخوف
٨٨٢	أفلس من ابن الخندق
١١٥٢	استت الفصائل حتى المقرعي
٨٤٤	تركه بملاحس البقر أولادها
٩٢٢	عسى الغوير أبوسا
١٢١٠	لو ذات سوار لطمتني
٨٤٤	مواعيد عرقوب

فهرس المحتويات

المقدمة	٥
القسم الأول الدراسة	١١
عصر صلاح بن علي بن محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي وسيرته	١٣
الحياة السياسية	إخطأ الإشارة المرجعية غير معرفة.
الحياة الاجتماعية	٢٥
الحياة العلمية	٢٩
مدارس تعز	٣٠
علوم القرآن الكريم	٣٤
علوم الحديث	٣٥
علم الفقه	٣٥
علم التاريخ	٣٦
علوم اللغة والنحو	٣٦
ابن الحاجب	٤٢
حياته	٤٢
المؤلف	٤٥
كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب	٤٦

٤٦	منهجه في الشرح
٥٥	وصف النسخ
٥٦	منهج التحقيق
٦٢	الكلمة والكلام
٨٣	الإعراب
٩٥	الأسماء الستة
١١٦	الممنوع من الصرف
١٧٧	المرفوعات
١٩٢	التنازع
٢١٨	نائب الفاعل
٢٢٧	المبتدأ والخبر
٢٣٢	مسوغات الابتداء بالانكراء
٢٣٩	الخبر يكون جملة
٢٤٧	وجوب تقديم المبتدأ
٢٥١	وجوب تقديم الخبر
٢٥٤	تعدد الخبر
٢٥٨	دخول الفاء في خبر مبتدأ
٢٦٤	حذف المبتدأ
٢٦٦	حذف الخبر
٢٧٤	خبر إن وأخواتها
٢٧٧	خبر (لا) النافية للجنس
٢٨٠	اسم ما، ولا المشبهتين — (ليس)
٢٨٤	المنصوبات

النجم الثاقب الفهارس

٢٨٦ المفعول المطلق

٣٠٣ المفعول به

٣٠٩ المنادى

٣١٩ توابع المنادى

٣٤٢ ترقيم المنادى

٣٥٥ الندبة

٣٦١ حذف حرف النداء

٣٦٧ الاشتغال

٣٨٨ التحذير

٣٩٤ المفعول فيه

٤٠٢ المفعول له

٤٠٨ المفعول معه

٤١٦ الحال

٤٤٢ التمييز

٤٥٨ المستثنى

٤٨٩ خبر كان وأخواتها

٤٩٦ اسم إن وأخواتها

٤٩٧ المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس

٥١٦ خبر ما ولا المشبهتين بليس

٥٢٤ المجرورات

٥٥٣ التوابع

٥٥٥ النعت

٥٦٧ المعطف

التوكيد	٥٧٧
البدل	٥٨٨
عطف البيان	٦٠٠
المبنى	٦٠٧
نون الوقاية	٦٣٩
ضمير الفصل	٦٤٦
ضمير الشأن والقصة	٦٥٣
أسماء الإشارة	٦٥٨
الموصول	٦٦٦
أسماء الأفعال	٦٩٥
أسماء الأصوات	٧٠٩
المركبات	٧١٣
الكتابات	٧١٩
الظروف	٧٢٩
المعرفة والنكرة	٧٦٢
العدد	٧٧٣
المذكر والمؤنث	٧٩٤
الثنى	٨٠٤
الجموع	٨١٥
جمع المذكر السالم	٨١٩
جمع المؤنث السالم	٨٢٨
جمع التكسير	٨٣٥
المصدر	٨٣٨

٨٥٢	اسم الفاعل
٨٦٤	اسم المفعول
٨٦٧	الصفة المشبهة
٨٧٩	اسم التفضيل
٩٠٣	الفعل
٩٠٥	الفعل الماضي
٩٠٨	الفعل المضارع
٩٢٣	نواصب الفعل المضارع
٩٥٥	جوازم الفعل المضارع
٩٧٩	فعل الأمر
٩٨٥	فعل ما لم يُسم فاعله
٩٩٢	المتعدي وغير المتعدي
١٠٠٣	أفعال القلوب
١٠٢٠	الأفعال الناقصة
١٠٣٨	أفعال المقاربة
١٠٤٦	التعجب
١٠٥٣	أفعال المدح والذم
١٠٦٥	الحروف
١٠٦٩	حروف الجر
١١٤٤	الحروف العاطفة
١١٦٦	حروف التثنية
١١٦٩	حروف النداء
١١٧٢	حروف الإيجاب

١١٧٨	حروف الزيادة
١١٨٥	حرفا التفسير
١١٨٨	حروف المصدر
١١٩١	حروف التحضيض
١١٩٤	حرف التوقيع
١١٩٦	حرفا الاستفهام
١٢٠٢	حروف الشرط
١٢٢٥	حرف الردع
١٢٢٧	تاء التانيث الساكنة
١٢٣١	التنوين
١٢٣٨	نون التوكيد
١٢٤٥	المصادر والمراجع
١٢٥٩	الفهارس
١٢٥٩	فهرس الآيات
١٢٨٩	فهرس الأحاديث
١٢٩٠	فهرس الأشعار
١٢٩٩	فهرس الأمثال



مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي القارئ / أختي القارئة

نحن نرجو منكم تعبئة البيانات التالية لمشاركتنا في تقديم الأفضل، ولتمكيننا من إعلامكم بما يستجد من أخبارنا، والله يشكر لكم تعاونكم.

الاسم	تاريخ الميلاد:
المهنة:	المؤهل العلمي:
العنوان:	البريد الإلكتروني:
الهاتف:	عنوان الكتاب الذي اقتنيته:
سبب اقتناك للكتاب:	عدد الكتب التي تملكها من إصداراتنا:
عدد الكتب التي تملكها بشكل عام:	الموضوعات التي تهتمك:

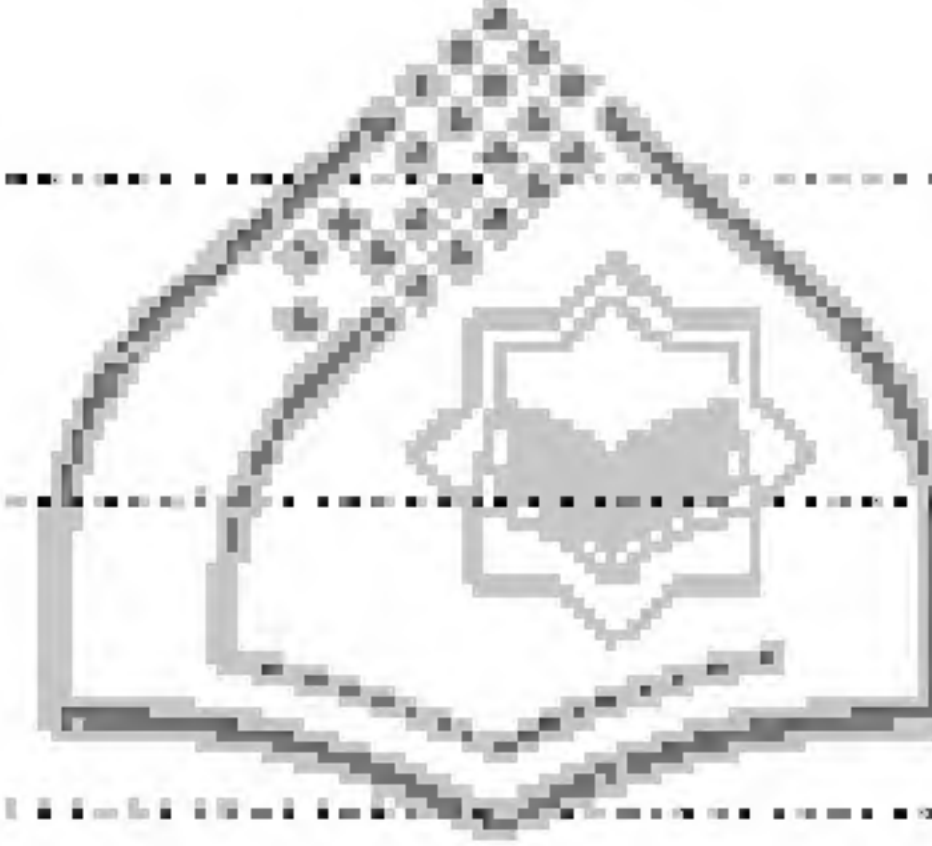
ملاحظات على الكتاب

أهمية الموضوع:	شمول البحث:
اللغة:	موضوعية الطرح:
التبويب:	الفهارس:
الغلاف:	الحجم:
تنسيق النص:	الورق:



مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

ملاحظات أخرى



مركز ثقافة الإمام زيد بن علي

٢٨ / هل سمعت عن مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية؟

☐ نعم ☐ كيف؟

☐ كلا ☐ هل ترغب بمتابعة أخبارها؟

بعد الانتهاء من تعبئة هذه البيانات نرجو منكم التفضل بإرسالها على عنوان المؤسسة، مع العلم أن كل من يرسل هذا الاستبيان سيُدْرَج اسمه ضمن أصدقاء المؤسسة، و الله يوفقكم إلى كل خير.

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ص.ب. ١٥١٢٤، تلفون (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧٧)

فاكس (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: www.izbacf.org ; email info@izbacf.org